جامعة وهران 1 – احمد بن بلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

تخصص: مناجمنت المعلومات، الوثائق والأرشيف

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د في علم المكتبات والعلوم الوثائقية

موسومة بـ:

المفهوم الجديد للفضاء العمومي وتطبيقاته بالمكتبات العمومية في الجزائر

من إعداد الطالب:

دموش أوسامة

تحت إشراف:

أ. د. عبد الإله عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. برقان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1 احمد بن بلة	رئيسا
أ.د. عبد الإله عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 1 احمد بن بلة	مشرفا ومقررا
أ.د. غانم نذير	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا
د. محاجبي عيسى	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الجزائر 2	عضوا
د. كادي زين الدين	أستاذ محاضر – أ –	جامعة وهران 1 احمد بن بلة	عضوا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

شـــكر وعـــرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مدير المشروع البروفيسور " عبد الإله عبد القادر "، والذي لم يبخل عني بالنصائح والتوجيهات التي تصوب هذا العمل، وتهيئة كامل الظروف لإتمام هذا المشروع، هذا وقد عرفت معه كتابة أولى مقالاتي العلمية، والمشاركة في الملتقيات المهنية المنظمة على المستوى الوطني والدولي.
كما أوجه شكري وتقديري إلى الأستاذة " بن غبريت رشيدة " على المساعدة والنصائح التي قدمتها، وجميع الأساتذة الذين أشرفوا على تحكيم دليل الاستمارة، وجميع الأشخاص الذين سهلوا مهمة انجاز هذا العمل، وأخص بالذكر:

- مدراء ومكتبيين بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.
- الزميلة مهندسة الإعلام الآلي بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية (مجمع ايسطو) على ما قدمته لي من مساعدة وشروحات تخص برنامج SPSS.
- الزميل الذي رافقني طوال رحلة البحث على مستوى ولايات الغرب الجزائري، والمساعدة التي قدمها لي في توزيع وجمع الاستمارات.
- المكتبيين بمكتبة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية (مجمع ايسطو) وذلك لما قدموه لنا من تسهيلات في الحصول على الوثائق التي تدعم هذا العمل.

وفي الأخير أشكر والدتي على المساندة والدعم المعنوي الذي قدمته لي طول هذه السنوات لإتمام هذا العمل.

قائـمـة المحـتـويـات

الكشافات 9
كشاف الجداول 9
كشاف الأشكال البيانية 11
كشاف الخرائط 13
مقدمـــة 14
الإشكالية 19
الفرضيات 23
أهمية الدراسة 23
أسباب اختيار الموضوع 23
أهداف الدراسة 24
منهجية الدراسة 25
مجتمع وعينة الدراسة 26
أدوات البحث ومصادره 30
الدراسات السابقة 37
تحديد المفاهيم 46

الفصل الأول: المكتبات العمومية: المفهوم والقواعد العامة

تمهيد 51
1-1- المبحث الأول: المكتبات العمومية: مقاربة مفاهيمية واصطلاحية 51
1.1.1- التوجهات والتحولات للمكتبات العمومية 51
2.1.1. المكتبات العمومية: فضاء وخدمات..... 56
2-1- المبحث الثاني: أبعاد المكتبات العمومية 58
1.2.1. البعد الفلسفي- السياسي 58
2.2.1. البعد الثقافي– الاجتماعي 60
3.2.1. البعد التكنولوجي 65
3-1- المبحث الثالث: مهام المكتبات العمومية 67
1.3.1. من التمكين الثقافي–المهني إلى الانفتاح على مفهوم " الديمقراطية " 67
2.3.1. التحول نحو مفهوم " التنمية المستدامة "..... 70
3.3.1. المكتبة وخاصية معالجة " المخاطر العمومية " 75

4-1-المبحث الرابع: طبيعة خدمات المكتبات العمومية 77
1.4.1. تقسيم الخدمات حسب Bertrand Calenge 78
2.4.1. تقسيم الخدمات حسب Xavier Galaup 79
3.4.1. تقسيم الخدمات حسب Raphaële Gilbert 81
خلاصة الفصل 88

الفصل الثاني: المكتبات العمومية والفضاء العمومي

تمهيد 90
2-1- المبحث الأول: الفضاء العمومي: تحولات ومجالات استخدامه 90
1.1.2. المكتبات العمومية بين الإنشاء والحاجة إلى استخدام مفهوم الفضاء العمومي 90
2.1.2. البناء العام لمفهوم الفضاء العمومي 93
أ- بروز فكر الأنوار والحداثة 94
ب-التحولات في المجتمعات الأوروبية الحديثة 96
3.1.2. الفضاء العمومي: المفهوم والخصائص 98
2-2- المبحث الثاني: تطور مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي 101
1.2.2. استخدام الفضاء العمومي في علم الاجتماع الحضري 102
2.2.2. بروز مفهوم " الفضاء الثالث " 104
2-3- المبحث الثالث: مفهوم الفضاء العمومي والتحولات في المكتبات العمومية 108
1.3.2. المكتبات العمومية وفلسفة الفضاء العمومي 108
2.3.2. المكتبات العمومية في التخطيط الحضري 114
3.3.2. بروز مكتبات الفضاء الثالث 116
خلاصة الفصل 123

الفصل الثالث: المكتبات العمومية وصناعة الفضاء العمومي: تحول براديغمي وممارسات مهنية

تمهيد 125
3-1- المبحث الأول: المكتبات العمومية وإشكالية تصور وتصميم الفضاء العمومي 125
1.1.3. المكتبات العمومية في السياسة العمرانية: تحول براديغمي وممارسات جديدة 125
2.1.3. المكتبات العمومية: فضاء لممارسات الوساطة 129
3-2- المبحث الثاني: المكتبات العمومية ومفهوم الوساطة 132
1.2.3. المفهوم العام للوساطة 133
2.2.3. مفهوم الوساطة الثقافية 135

3.2.3. استخدام مفهوم الوساطة في المكتبات العمومية 137
3-3- المبحث الثالث: ظروف بروز الوساطة الثقافية في المكتبات العمومية 142
1.3.3. الظروف السياسية والثقافية 142
2.3.3. بروز الانترنت كوسيلة بديلة لنشر الثقافة والمعرفة 145
3.3.3. التحول نحو نوعية الخدمات في المكتبات 146
3-4- المبحث الرابع: أشكال وممارسات الوساطة في المكتبات العمومية 148
1.4.3. الوساطة المباشرة / الوساطة الغير مباشرة 148
2.4.3. ممارسات الوساطة حسب الجمهور المستهدف 149
3.4.3. ممارسات الوساطة حسب الفضاء 149
4.4.3. ممارسات الوساطة حسب الزمن 151
خلاصة الفصل 153

الفصل الرابع: المكتبات العمومية في الجزائر

تمهيد 155
4-1- المبحث الأول: المكتبات العمومية خلال فترة الحكم العثماني بالجزائر (1518-1830) 155
أ- انتشار حركة التأليف وشراء الكتب في الجزائر 156
ب- ضرورة التعليم في الجزائر 158
ت- " الوقف " ودوره في نمو حركة المكتبات الشعبية 158
4-2- المبحث الثاني: المكتبات العمومية بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962) 160
1.2.4. إنشاء المكتبة الوطنية الجزائرية 162
2.2.4. نشأة المكتبات العمومية في الجزائر (1830-1962) 164
1. مكتبات البلديات Bibliothèques municipales 164
2. المكتبات العمومية الشعبية Bibliothèques populaires 175
3. المكتبات العربية Bibliothèques arabes 177
4-3- المبحث الثالث: المكتبات العمومية في الجزائر ما بعد الاستقلال 182
1.3.4. مرحلة التأميم (1962- 1988) 185
2.3.4. مرحلة الجمود والركود (1989-2002) 190
3.3.4. مرحلة التحول نحو جيل جديد للمكتبات العمومية(2003 إلى يومنا هذا) 192
خلاصة الفصل 206

الفصل الخامس: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية كفضاء عمومي

تمهيد 210
5-1- المبحث الأول: مكانة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في السياسة العامة 210
1.1.5. المستوى الأول: أبعاد مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية 211
أ- البعد الفلسفي–السياسي 211
ب–البعد الثقافي –الاجتماعي 225
ت–البعد التكنولوجي 230
2.1.5. المستوى الثاني: تصور المكتبيين للمكتبات الرئيسية كفضاء عمومي 232
5-2- المبحث الثاني: خدمات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية 238
1.2.5. خدمات المكتبات الرئيسية حسب الأهداف 238
2.2.5. الخدمات حسب دور المكتبي 256
3.2.5. الخدمات حسب دور ومكانة المستخدم: درجة إشراك المستخدم 258
4.2.5. الخدمات حسب دور ومكانة المستخدم: درجة تخصيص الخدمات 258
5-3- المبحث الثالث: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وإشكالية دمقرطة الثقافة 259
1.3.5. الفضاء الجديد وإشكالية الوصول 259
2.3.5. الثقافة، الكتاب والمطالعة في السياق الجزائري 262
3.3.5. التحول نحو الجودة في الخدمات 265
خلاصة الفصل 269

الفصل السادس: الوساطة الثقافية وتطلعات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

تمهيد 274
6-1- المبحث الأول: تمثلات المكتبيين لمفهوم الوساطة في المكتبات 275
6-2- المبحث الثاني: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية ومفهوم الوساطة الثقافية 284
1.2.6. إستراتيجية (الاستراتيجيات) السلطات العمومية في انجاز هذه المكتبات 284
2.2.6. السياقات السياسية والاقتصادية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية 284
3.2.6. إعادة مكانة الكتاب في الأوساط الاجتماعية 286
6-3- المبحث الثالث: الوساطة الثقافية كآلية لاستدراك التباين والنقائص في المكتبات الرئيسية..... 295
1.3.6. الوساطة حسب طبيعة الوسيط 295
2.3.6. العملية الوساطية في استهداف الجمهور 297
3.3.6. العملية الوساطية وتجاوز حدود الفضاء (المادي، اللامادي) 298

4.3.6. الوساطة وتجاوز القيود الزمنية 299
خلاصة الفصل 305
نتائج الدراسة 208
خاتمة 322
قائمة المراجع 327
الملاحق 342
الملخص (عربي، فرنسي)

قــائــمة المخــتــصــرات

الإيسيسكو: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

اعلم (AFLI): الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

الإفلا: الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات.

اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ABF : Association des Bibliothécaires de France.

AFLI: Arab Federation for Libraries and Information.

ALA : American library association.

ASTED : Association pour l'Avancement des sciences et des techniques de la documentation

IFLA : Fédération Internationale des Associations de Bibliothécaires et d'Institutions.

IT : Technologies de L'information.

NATIS : National Information Systems.

ONU : Organisation des Nations Unies.

PGI : Programme Général de l'Information.

SPSS: Statistical Package for the Social Sciences.

TIC : Technologies de l'information et de la communication.

ULC: the Urban Libraries Council.

UNESCO : Organisation des Nations Unies pour l'Éducation, la science et la culture.

ملاحظة: قمنا بترجمة جميع أسماء الهيئات والمنظمات، والبرامج الواردة باللغات الأجنبية إلى اللغة العربية داخل النص.

كـشـــاف الجـــداول

رقم الجدول	عـنـــــوان الـــجـــــدول	رقم الصفحة
	إجراءات الدراسة الميدانية	
01	المكتبات الرئيسية لمجتمع الدراسة	**26**
02	توزيع مجتمع المكتبيين بالمكتبات الرئيسية	**28**
03	توزيع فئة المكتبيين المبحوثين حسب الولايات	**29**
04	يوضح رزنامة اجراء المقابلة	**34**
	الفصـل الثاني	
01	أركيولوجيا الفضاء العمومي	**99**
	الفصـل الرابع	
01	يوضح ميزانية وزارة الثقافة بالمليون دولار ما بين (2003-2009)	**193**
02	يوضح ميزانية وزارة الثقافة بالمليون دولار ما بين (2010-2016)	**193**
	الفصـل الخامس	
01	يوضح تمثلات المكتبيين حول التسمية الجديدة "الرئيسية"	**211**
02	يوضح أوجه التغيير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية	**212**
03	يوضح أوجه التغيير حسب تمثلات المكتبيين	**213**
04	المكتبة فضاء للراحة وقضاء الأوقات	**219**
05	تأثير التصميم الهندسي الجديد للمكتبة على الممارسات	**220**
06	الموقع الجغرافي وأثره على تردد الجمهور	**221**
07	يوضح أوقات عمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية	**222**
08	إشراك العاملين في تصميم برامج ونشاطات المكتبة	**223**
09	يوضح إشراك المكتبيين في عمل المكتبات الرئيسية حسب الولايات	**224**
10	يوضح تمثلات المكتبيين اتجاه مهام المكتبات الرئيسية	**227**
11	صورة المكتبة في استعمالات الجمهور	**229**
12	تصور المكتبيين لمفهوم الفضاء العمومي في المكتبات	**233**
13	يوضح مجالات نشاط المكتبات الرئيسية	**234**

14	اطلاع المكتبيين بمفهوم " مكتبات الفضاء الثالث "	237
15	الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الفئات العمرية	240
16	الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الاستعمال	241
17	توفير المعلومات في الوقت المناسب بالمكتبات الرئيسية	242
18	أشكال توفير المعلومات للرواد بالمكتبات الرئيسية	243
19	الرصيد الوثائقي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية	245
20	سياسة تنمية المجموعات بالمكتبات الرئيسية	246
21	يوضح سياسة المكتبات الرئيسية في عملية الشراء	247
22	معدل الكتاب لكل فرد بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المدروسة	249
23	توظيف المكتبات التكنولوجيا في توفير المعلومات للجمهور	251
24	استخدام المكتبات الرئيسية لتطبيقات الدردشة والمحادثات الفورية	253
25	استخدام المكتبات الرئيسية لتطبيقات مشاركة الصور والفيديو	254
26	استخدام المكتبات الرئيسية لتطبيقات التدوين والتفاعل مع المحتويات	254
27	الصعوبات التي تواجه المكتبيين في عملية تصميم الخدمات	256
28	يوضح نسبة المنخرطين بالمكتبات الرئيسية	260
الفصـل السادس		
01	يوضح اطلاع المكتبيين بمفهوم الوساطة	275
02	يوضح اطلاع المكتبيين بمفهوم الوساطة حسب الرتبة الوظيفية	276
03	يوضح استخدام مفهوم الوساطة داخل المؤسسة	280
04	يوضح تمثلاث المكتبيين لممارسات الوساطة	280
05	حاجة المكتبات إلى ممارسات تقربها من الجمهور	289
06	يوضح انفتاح المكتبات على محيطها الخارجي	291
07	المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبات	292
08	طريقة عمل المكتبات مع المؤسسات الخارجية	293
09	يوضح نشاط المكتبات في التظاهرات الثقافية الإقليمية والعالمية	299
10	يوضح نشاط المكتبات في الأعياد والمناسبات الوطنية	300
11	يوضح نشاط المكتبات في المناسبات الثقافية–العلمية على المستوى الوطني	301
12	يوضح نشاط المكتبات في المناسبات الدينية	302
13	يوضح التزام المكتبات بالمبادرات التي تتخذها وزارة الثقافة	303

كـــشـــــاف الأشـــكـــال

رقـم الشكل	عنـــــوان الشـــكـــل	رقم الصفحة
	إجراءات الدراسة الميدانية	
01	توزيع مجتمع المكتبيين بالمكتبات الرئيسية	28
02	توزيع المكتبيين المبحوثين حسب الولايات	30
03	يوضح بنية مفهوم السياسة الثقافية	48
	الفـصـــل الأول	
01	يوضح مهام المكتبات العمومية	67
	الفـصـــل الثاني	
01	يوضح عوامل بروز الفضاء العمومي	100
02	الركائز الأساسية للمكتبات العمومية	110
03	يوضح الخصائص الأساسية لقياس الفضاء الثالث	119
	الفـصـــل الرابع	
01	يوضح تطور المكتبات العمومية في الجزائر (1949-1956)	181
02	يوضح تطور ميزانية الثقافة في الجزائر (2003-2016)	194
	الفـصـل الخامس	
01	يوضح تمثلات المكتبيين حول التسمية الجديدة "الرئيسية"	211
02	يوضح أوجه التغيير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية	212
03	أوجه التغيير حسب تمثلات المكتبيين	214
04	مكانة المكتبات الرئيسية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الثقافية التابعة لوزارة الثقافة	216
05	المكتبة فضاء للراحة وقضاء الأوقات	219
06	تأثير التصميم الهندسي الجديد للمكتبة على الممارسات	220
07	الموقع الجغرافي وأثره على تردد الجمهور	221
08	يوضح الأيام التي تفتح فيها المكتبات الرئيسية خلال الأسبوع	222

09	يوضح ساعات عمل المكتبات الرئيسية خلال اليوم	222
10	إشراك العاملين في تصميم برامج ونشاطات المكتبة	223
11	يوضح إشراك المكتبيين في عمل المكتبات الرئيسية حسب الولايات	225
12	يوضح تمثلاث المكتبيين اتجاه مهام المكتبات الرئيسية	227
13	صورة المكتبة في استعمالات الجمهور	229
14	تصور المكتبيين لمفهوم الفضاء العمومي في المكتبات	233
15	يوضح مجالات نشاط المكتبات الرئيسية	234
16	اطلاع المكتبيين بمفهوم " مكتبات الفضاء الثالث "	237
17	الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الفئات العمرية	240
18	الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الاستعمال	241
19	توفير المعلومات في الوقت المناسب بالمكتبات الرئيسية	242
20	أشكال توفير المعلومات للرواد بالمكتبات الرئيسية	243
21	الرصيد الوثائقي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية	245
22	سياسة تنمية المجموعات بالمكتبات الرئيسية	246
23	يوضح سياسة المكتبات الرئيسية في عملية الشراء	247
24	توظيف المكتبات التكنولوجيا في توفير المعلومات للجمهور	251
25	استخدام المكتبات الرئيسية لتطبيقات الدردشة والمحادثات الفورية	253
26	استخدامات المكتبات الرئيسية لتطبيقات التدوين والمدونات	255
27	الصعوبات التي تواجه المكتبيين في عملية تصميم الخدمات	256
28	يوضح نسبة المنخرطين بالمكتبات الرئيسية لمطالعة العمومية	261
الفصل السادس		
01	يوضح اطلاع المكتبيين بمفهوم الوساطة	275
02	يوضح اطلاع المكتبيين بمفهوم الوساطة حسب الرتبة الوظيفية	277
03	يوضح استخدام مفهوم الوساطة داخل المؤسسة	280
04	يوضح تمثلاث المكتبيين لممارسات الوساطة	280
05	حاجة المكتبات إلى ممارسات تقربها من الجمهور	289
06	يوضح انفتاح المكتبات على محيطها الخارجي	291
07	المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبات	292
08	طريقة عمل المكتبات مع المؤسسات الخارجية	293

كـــشـــــاف الخـرائـــط

رقم الخريطة	عـنـوان الخـريطـة	رقم الصفحة
	إجراءات الدراسة الميدانية	
01	توزيع المكتبات الرئيسية لمجتمع الدراسة	**26**
	الفـصــل الرابع	
01	توضح توزيع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر	**201**

مــقــدمــة:

إن الحاجة إلى ابتكار مكتبات عمومية تنهض بالمجتمعات هو تصور موجود منذ القدم، إلا أن كيفية تصورنا لهذه المكتبات، وطريقة تصميم مهامها وخدماتها، وتحديد أبعادها ونطاق عملها هو الذي تطلب وقتا بفعل التحولات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي عرفتها المجتمعات.

أخذت هذه المكتبات عبر التاريخ عدة أشكال وتسميات ارتبطت بأهدافها التي تواجدت لتحقيقها، وطرق تمويلها، وطبيعة الجمهور المستفيدين من خدماتها، كما تأثرت بفعل الحركات الفكرية والثقافية التي مرت بها المجتمعات، وساهمت بشكل قوي في تأسيس المجتمعات الحديثة.

لعبت المكتبات الشعبية أو المكتبات التي تفتح لعامة الناس دورا مهما في التحولات الكبرى التي عرفتها المجتمعات، حيث شكلت هذه الفضاءات أماكن للمعرفة وتشكيل العلاقات بين الأفراد والجماعات، كما اتخذت عبر مراحل التنظيم والتأسيس الفعلي لها أبعادا أخرى ارتبطت بالتعليم الشعبوي، والمواطنة، والديمقراطية وهو ما لفت انتباه العديد من الباحثين.

يتطلب الفهم الحقيقي للغاية أو القيمة من تواجد هذه المكتبات داخل المجتمعات إلى تحديد السياق التاريخي لنموها وتطورها، والذي تحكمه مجموعة من الظروف والعوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي أرست أسسها وقواعدها التي تقوم عليها، كما صاحبه بروز مجموعة من المفاهيم القاعدية التي تعطيها الشرعية في إدراجها وتكييفها في عملها.

استطاعت المكتبات العمومية أن تكسب قوة بفعل الدراسات المكثفة حول أسسها وقواعدها، كما أصبحت تشكل محرك حيوي وفعال لمشاريع التنمية المستدامة المسطرة داخل كل بلد، وذلك بفعل التنظيمات المهنية الدولية التي استطاعت أن تربط هذه المؤسسات بالمفاهيم الأساسية كـ " حقوق الإنسان والمواطن "، " التنمية المستدامة "، " الديمقراطية "، " التنشئة الاجتماعية " والتي تعطيها الشرعية في الاستمرارية داخل المجتمعات.

تواجه المكتبات العمومية حاليا مجموعة من المفارقات ترتبط من جهة بمكانتها القوية التي أصبحت تحظى بها بفعل التصريحات والإعلانات المقدمة من طرف المنظمات الدولية (اليونسكو، الإفلا)، كونها شريك تنموي لجميع المشاريع التي تتخذها الدول، ومن جهة أخرى تشير أغلب الدراسات المقدمة من طرف الباحثين عن وجود فجوة ثقافية أو إهمال ثقافي، والذي تعزز بفعل الانتشار والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الانترنت، الويب 2.0، الوسائط الرقمية) والتي

خلقت منافذ جديدة للوصول والحصول على الثقافة والمعلومات والمعرفة، أدت إلى نمو ممارسات ثقافية واجتماعية واقتصادية جديدة، ومن المسلمات أن بروز ممارسات جديدة يؤثر أو تختفي معه الممارسات القديمة داخل هذه المجتمعات، مما يجعل حاجة هؤلاء الأفراد إلى هذه المكتبات تتراجع.

وعليه فإن هذه الإشكالية التي تطال المكتبات العمومية حاليا، تخلق توجهات جديدة في علوم المكتبات والمعلومات، تبحث في إعادة التعريف بدور المكتبة المنبثقة عن علاقتها بمفهوم " الفضاء العمومي "، وذلك من خلال تتبع الأسس والقواعد الذي تقوم عليه هذه الأخيرة.

يشكل مفهوم " الفضاء العمومي " براديغم المجتمع الحديث، ومحور الدراسات الفلسفية والعلوم السياسية، والعلوم الاجتماعية لبناء وتصور المجتمع الحديث، حيث تسمح خصائصه التي ترتكز على الديمقراطية، وتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالقابلية لتفسير وتأويل المفهوم، وعليه فإن الحاجة إلى إدراج مفهوم " الفضاء العمومي " في أسس وقواعد المكتبات العمومية تحكمه مجموعة من السياقات التي تهدف إلى إرساء أسس علمية متينة لتصور هذه الفضاءات، وذلك لتبسيط التعقيد الذي يصاحب هذه المؤسسات وتحسين الصورة السلبية التي ارتبطت بها، وتحديد أبعادها ونطاق عملها التي تسمح ببناء قاعدة موحدة يرتكز عليها جميع المهنيين في عملهم، وعليه فإن مثل هذه التوجهات تلقى اهتمام العديد من الدول حاليا خاصة تلك التي تعرف مكتبات قوية والتي برز معها نموذج "مكتبات الفضاء الثالث ".

كما يعتبر مفهوم " الفضاء العمومي " و" الفضاء الثالث " حاليا مرجعية قوية في التخطيط الحضري للمكتبات، واللذان يقدمان مقاربة ثقافية واجتماعية جديدتين في عالم المكتبات الدولية، تجمع بين التركيز على التصميم المعماري الذي يتخذه شكل هذه الفضاءات في التخطيط الحضري، والذي تساهم به في تحسين صورة المدينة وجودة الحياة العامة، وبين التفكير في الثقافة بشكل جماعي من خلال الحرص على إشراك جميع المواطنين في برامجها ونشاطاتها تحت مفهوم " دمقرطة الثقافة ".

إن الحديث عن المكتبات العمومية كـ " فضاء عمومي " وبروز نموذج " مكتبات الفضاء الثالث " تحكمه شبكة من المؤشرات التي يصعب على بعضها قياسها أو تحققها كليا داخل جميع المجتمعات، ولذلك فإن بعض مباني المكتبات العمومية المتواجدة حاليا لا تحظى بنفس الفرصة في أن تكون فضاء متميز، وهو ما يجعلها تركز على مضمونها لصناعة الفضاء العمومي والذي يقدم من خلاله

الباحثون والمخططون للسياسات الثقافية مفهوم " الوساطة " كأحد البراديغمات التي تصنع هذه الفضاءات.

يعتبر مفهوم " الوساطة " من المفاهيم الحديثة الواردة في مهنة المكتبي، والتي ارتبطت بهذا التصور الجديد القائم على علاقتها بالفضاء العمومي، فما يحمله المفهوم في طياته من خصائص ومبادئ تراعي حقوق الإنسان والمواطن ومقاربة تنمية القدرات البشرية، تستدعي عملية وساطية تساهم من خلالها في بناء هذا التصور وجعل هذه الفضاءات أكثر حيوية وديمقراطية.

لم يلقى موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بمفهوم الفضاء العمومي رواجا على نطاق واسع بعد، فهو من بين الدراسات الحديثة التي لم تتضح معالمها بعد في علوم المكتبات والمعلومات خاصة في الوطن العربي والجزائر على وجه التحديد، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة من خلال البحث في المؤشرات والقرائن التي تجعل فضاءات الكتاب والمطالعة العمومية داخل مجتمعاتنا تقترب من هذه التصورات.

ترصد هذه الدراسة مكتبات المطالعة العمومية بالجزائر، والتي نقف من خلالها عند نموذج " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية " المنجزة حديثا على مستوى رؤساء ولايات الوطن، والتي تحظى باهتمام كبير في تصميم المباني التي أخذت شكلا جديدا يختلف عن الشكل التقليدي للمكتبات وفضاءات المطالعة المنجزة سابقا بالجزائر، حيث حرصت السلطات العمومية على تخصيص مباني جديدة تواكب التطورات الديموغرافية والتحولات التكنولوجية التي تعرفها المجتمعات حاليا، كما نلتمس بهذا المشروع وجود نية تحول في تصور خدمات هذه المكتبات من خلال إضفاء طابع الأنس والاسترخاء وقضاء الأوقات داخلها، وذلك بتخصيص مساحات وتنويع الفضاءات، وكذا اعتماد البعد الجمالي لها في اختيار الألوان والتأثيث.

إن ما يحمله هذا المشروع من خصائص مادية ترتبط بتصميم وتجهيز المباني، وأبعاد ضمنية ترتبط بالسياقات التي أنجز من خلالها هذا المشروع المرتبطة بتحقيق " الوحدة الوطنية "، " التماسك الاجتماعي "، " التنمية المستدامة "، يستدعي دراسة خصائصها وأبعادها التي تجعل منها ضمن هذا التصور الجديد لنموذج " مكتبات الفضاء الثالث "، خاصة في تصور وتمثلات القائمين عليها لتوعية المواطنين بالدور الجديد لهذه الفضاءات، ولتحقيق ذلك من خلال هذه الدراسة كان لابد من اعتماد طريقة منهجية تسمح لنا بالانضباط بالأهداف الرئيسية لهذه الدراسة، وتمكننا من الوصول إلى نتائج

موضوعية نقترب من خلالها إلى هذه التحولات القوية في تصميم فضاءات منفتحة على المجتمع، وعليه جاءت هذه الدراسة بعنوان " المفهوم الجديد للفضاء العمومي وتطبيقاته بالمكتبات العمومية في الجزائر" مهيكلة حسب التقسيم التالي:

الفصل الأول: يتعرض هذا الفصل إلى التسميات المتعددة التي صاحبت نشأة وتطور المكتبات العمومية، وذلك بغرض محاولة ضبط وتحديد مفهومها، وكذا الإشارة إلى أهم الفروقات والسياقات التي وردت فيها، كما تم التعرض إلى مفهوم الخدمة العمومية في المكتبات، والأبعاد الفلسفية والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، والتكنولوجية التي تحكم هذه المؤسسات في القرن 21، والتي على أساسها استطعنا أن نقدم إطار عام لتصور مهامها، كما يتناول هذا الفصل أيضا أهم المقاربات المقدمة حول تصور طبيعة الخدمات داخل هذه الفضاءات.

الفصل الثاني: يبحث هذا الفصل في علاقة المكتبات العمومية بمفهوم الفضاء العمومي، الغاية أو الحاجة من إدراج هذا المفهوم في أسس وقواعد هذه المكتبات، ولتعليل ذلك كان لابد من التعرض إلى البناء العام لمفهوم الفضاء العمومي، وتحديد الخصائص والمبادئ التي يقوم عليها، وكذا عرض أهم التحولات التي لحقت تطور هذا المفهوم وبروز مفهوم " الفضاء الثالث "، لنقف بعدها عند المؤشرات والقرائن التي تقترن بالمكتبات العمومية والتي تجعلها تحمل فلسفة الفضاء العمومي، والتي تبرز بشكل واضح من خلال التعرض إلى نموذج " مكتبات الفضاء الثالث ".

الفصل الثالث: يتعرض هذا الفصل إلى أحد المفاهيم الجديدة الواردة في المهنة والتي تساهم بقوة في التحولات القوية التي تعرفها هذه المكتبات في الفضاء العمومي، حيث يقدم هذا الفصل فلسفة هذه المكتبات كفضاء عمومي والتي تجعلها فضاء لجميع أشكال الوساطة، كما يتناول استخدام المفهوم بين الباحثين في المكتبات من خلال شرحه وتكييفه ورفع الغموض الذي يصاحبه، وتفسير ظروف بروزه، والمبادئ التي يقوم عليها، وأنواع الممارسات التي يتخذها هذا المفهوم داخل هذه الفضاءات.

الفصل الرابع: يتناول هذا الفصل السياق التاريخي لتطور المكتبات العمومية في الجزائر، بداية من مرحلة الحكم العثماني، ثم مرحلة الاستعمار الفرنسي وتشكل الملامح الأولى لتنظيم وتأطير هذه الفضاءات في الجزائر، ثم نشأة هذه المكتبات وتطورها في الجزائر المستقلة، وإبراز أهم المراحل والظروف التي مرت بها عملية التأطير والتنظيم لهذه الفضاءات، كما نتعرض إلى النموذج الجديد للمكتبات في الجزائر الذي يحمل تسمية " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية ".

الفصل الخامس: يتناول هذا الفصل عرض للبيانات المجمعة حول مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها على مستوى الغرب الجزائري، والتي نحاول من خلالها إبراز بعض المؤشرات والقرائن التي تجعل هذا النموذج الجديد في الجزائر يقترب من التحولات الجديدة التي تعرفها المكتبات في العالم والتي تدرج مفهوم الفضاء العمومي، وهو ما نحاول التركيز عليه من خلال إبراز مكانة هذه المكتبات في السياسة العامة، وتحديد أبعادها، ومعرفة تمثلات القائمين عليها بهذه التحولات، وطبيعة الخدمات التي تقدمها، ومعالجة إشكالية دمقرطة الثقافة.

الفصل السادس: يعالج هذا الفصل جانب آخر من البيانات المجمعة في الدراسة الميدانية والتي تبحث في مفهوم الوساطة في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، والتي تعتبر أحد البراديغمات الحديثة التي تساهم بقوة في بناء فضاءات منفتحة على المجتمع، وعليه يعالج هذا الفصل الممارسات المتخذة داخل هذه الفضاءات والمسطرة من طرف المخططين للسياسة الثقافية، ومحاولة معرفة مدى اطلاع القائمين عليها بهذا المفهوم، والبحث في الفرص والمساهمات التي يقدمها في عمل هذه المؤسسات.

الإشكـــاليـــة:

تعتبر المكتبات العمومية حاليا قوة داخل المجتمعات الحديثة، اكتسبتها عبر التاريخ الذي بنيت معه أسس وقواعد هذا النمط من المكتبات، حيث عرفت تحولات في شكلها وتموقعها، وتطورات في مهامها ووظائفها، ما أعطاها صفة المرونة والقابلية على التكيف داخل المجتمعات رغم التغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي حملتها كل حقبة زمنية، فتواجدت في شكل غرف أو حجر داخل القصور، المعابد والمساجد، لتنفرد بمباني مستقلة لها، ثم لتأخذ بعدها حيزا في العالم الافتراضي – المكتبات الرقمية –. كما ضمت مجموعاتها مختلف الوسائل المستخدمة للكتابة – الحوامل المادية – من أوراق البردي، الرق، الألواح الطينية، ثم الورق، وصولا إلى الحوامل الالكترونية والوسائط الرقمية – اللامادي –.

كانت الحاجة وراء إنشاء هذه المكتبات هو حفظ وثائق الدولة، وجمع الإنتاج الفكري المنجز في مختلف العلوم من كل الأمصار، بهدف تشكيل حضارة قوية تزخر بمكتبات قوية يسجلها التاريخ ويتوارثها الأجيال، حيث فتح البعض منها لخدمة كل الناس، وذهب بعضهم إلى أن تحقيق القوة والسيطرة السياسية والعلمية لا يكون إلا من خلال إنشاء مكتبات الدولة التي تفتح للمنفعة العامة.

ارتبطت هذه المؤسسات بالحركة والنقلة التي عرفتها المجتمعات الأوروبية والأنجلوساكسونية نحو التوجه إلى الحداثة، حيث أفرزت هذه الحقبة عن العديد من المفاهيم والمصطلحات الجديدة كان من بينها مفهوم " الفضاء العمومي " للفيلسوف الألماني " يورغن هابرماس "، الذي صاغ مقاربته هذه بناءا على الوضعية المزرية التي مرت بها المجتمعات الغربية، أين كانت الحاجة إلى وسيلة للتعبير عن الرأي والحصول على المعلومات، والمشاركة في الحياة العامة من أسمى الحاجيات، لعبت فيه الأماكن المفتوحة للناس (المقاهي، النوادي الأدبية، صالونات الحلاقة...) الحلقة القوية في المجتمع، والتي يمارس من خلالها كل فرد حقه في الديمقراطية.

لاقت هذه المقاربة انتشارا واسعا، ما جعل العديد من الباحثين يتبنون هذا المفهوم في مختلف مجالات المعرفة، أخذ من خلالها المفهوم أبعادا أخرى لا ترتبط بالجانب السياسي المحض، بل كذلك بالجانب الاجتماعي والثقافي، فأصبح يعبر به عن الأماكن التي يشكل فيها الأفراد شبكة العلاقات الاجتماعية، والتي بنيت على أساسه مقاربة جديدة لعالم الاجتماع Ray Oldenbourg تجعل من هذه الأماكن العامة " فضاء ثالث " في حياة الأفراد.

كما أدى التباين والاختلاف بين الأفراد داخل المجتمع إلى العزلة وتفكيك وحدة المجتمع، خاصة مع انتشار وسائل الإعلام وبث المعلومات، لعبت من خلاله هذه المكتبات المشتركة بين عامة الناس وجهة للالتقاء من وجهات اختلاف عديدة، تعمل على توحيد القيم وتقوية الروابط الاجتماعية وتحقيق الاندماج، وهو ما جعلها تلقى اهتمام العديد من الباحثين والمنظمات (اليونسكو – الإفلا) مع مطلع القرن العشرين، الذين وقفوا عند الخصائص التي يمتاز بها هذا النوع من المكتبات المفتوحة لعامة الناس، والوظائف التي أدتها عبر تاريخ تشكلها، واصفين أهميتها على الصعيد السياسي، الاجتماعي والثقافي، كما أعطوا لهذه الميزات الطابع المهني والرسمي.

إن ما تحمله المكتبات العمومية من خصائص يجعل من مفهوم " الفضاء العمومي " وارد في أسسها وقواعدها، كونها تشكل خدمة عمومية ترتبط بالمفاهيم الحديثة كـ " حقوق الإنسان "، " الديمقراطية "، " دمقرطة الثقافة "، " التنشئة الاجتماعية "، " التنمية المستدامة "، والتي أدرجت ضمن مهامها الرئيسية التي سطرتها المنظمات الدولية، ودعى إليها العديد من الباحثين في أعمالهم.

كما ساهمت التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة مع انتشار الانترنت والويب 2.0، وبروز حركة مجانية المعلومات على الانترنت Open Access من تدعيم الدراسات حول المكتبات العمومية وعلاقتها بمفهوم " الفضاء العمومي "، خاصة بعد الموجة التي طالتها، إذ تطرح العديد من التساؤلات حول القيمة أو الغاية من إنشاء هذا النوع من المكتبات في المجتمعات مستقبلا أمام ما تتيحه الانترنت من خدمات (نص – صوت – صورة) قد تغني القارئ عنها.

إن هذا التحدي الذي تواجهه المكتبات أمام التطورات التكنولوجية السريعة يدعوا إلى تكثيف البحوث والدراسات التي تؤكد على الدور الفعلي لهذه المؤسسات في المجتمع، وأن دورها لا ينحصر في توفير الكتب وتنظيمها وإتاحتها، بقدر ما تجسد مكانا للالتقاء والتبادل بين الأفراد وتقوية الصلة والروابط الاجتماعية ما يساهم في جعل المجتمع مكان للتعايش معا، وهو أحد أهم مقومات تشكيل المجتمع الديمقراطي، ويؤكد على هذا بروز نموذج " مكتبات الفضاء الثالث " الذي يعتبر امتدادا لمفهوم " الفضاء الهابرماسي ".

ترتكز مهمة هذه المؤسسات على تشجيع القراءة والمطالعة العمومية بالدرجة الأولى، ما يمكن الأفراد داخل المجتمع من القدرة على التمييز واستقلال التفكير، وتكوين الرأي العام، وهذا يجعلها في الواجهة لمعالجة وضعية الكتاب في الوسط الاجتماعي، بالإضافة إلى معالجتها للعديد من القضايا

الاجتماعية الأخرى بغية خلق نمط اجتماعي يسمح للأفراد من مختلف الفئات بالعيش معا، وهذا ما يؤكد على دورها كوسيط داخل المجتمع. كما أن ما تطرحه التوجهات الحديثة كـ " دمقرطة الثقافة والمعلومات "، وانتشار " الانترنت " و " الويب 2.0 "، والبحث عن " الجودة في الخدمة العمومية "، يجعلها تؤدي وظيفة وساطية لتقديم خدماتها لجميع القراء، وهي نفس الفلسفة التي يقوم عليها مفهوم " الفضاء العمومي ".

يعتبر مفهوم " الوساطة " من المفاهيم الحديثة الاستخدام في مجال الثقافة والمطالعة العمومية، والذي يبحث في كيفيات إتاحة الثقافة وتوسيع دائرة المستفيدين، وتقريب هذه المؤسسات من المواطنين، وإضفاء الطابع المهني لهذه الممارسات، حيث يرد هذا المفهوم اليوم كآلية للعمل الثقافي تعطي الفرصة للمكتبات العمومية من أجل البحث عن جمهور جديد ومتنوع.

إن موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بالفضاء العمومي غامض على الرغم من تعدد الدراسات والتصريحات الدولية التي تضفي الطابع الرسمي لوظائف هذه المكتبات، يجعلها تتوافق مع ما يحمله مفهوم الفضاء الهابرماسي من خصائص، خاصة عند الحديث عن العالم العربي الذي له ميزات مغايرة.

إن توحيد قواعد المكتبات من خلال التنظيمات الدولية قد يجعل مثل هذه التصورات والمفاهيم وارد في عالمنا العربي عموما، والجزائر على وجه الخصوص، والتي عرفت حركة قوية في المجال الثقافي مع مطلع الألفية الثالثة نتج عنها انجاز مشروع مكتبات عمومية على مستوى رؤساء ولايات الوطن تحت تسمية " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية "، تحرص من خلاله السياسة الثقافية للسلطات العمومية على تكييف وضبط هذا المشروع وفقا للمعايير والتصريحات الدولية (اليونسكو– الإفلا)، والاقتراب من التوجهات الحديثة.

تدعّم هذا " النموذج الجديد " بميزانية معتبرة، والتي تهدف إلى تحسين وضعية المكتبات في المجتمع وتشجيع القراءة والمطالعة بين عامة الناس، كما يجسد المشروع مبادئ الديمقراطية من خلال ضمان حق الجميع في الوصول إلى هذه الفضاءات والحصول على المعلومات والثقافة، هذا بالإضافة إلى الجانب الترفيهي الذي أدرج ضمن مهامها لخلق الروابط الاجتماعية.

كانت الانطلاقة الفعلية لأغلب هذه المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية مع سنة 2012 وهي فترة قصيرة قد لا تتعدى الست سنوات، إلا أنها تجسد تجربة لمشروع جديد في مجتمعنا، يجعلها هذا تواجه

تحديات ترتبط بالسياق السوسيو–تاريخي لحركة تطور الكتاب والمطالعة، وطبيعة التصور النمطي للمكتبة الراسخ في ذهنية المواطنين، وتمثلاتهم حول دورها الفعلي في المجتمع، تولد هذه الوضعية فجوة بين هذه المؤسسات والجمهور؛ يفتح لنا هذا المجال للبحث حول قدرة المسيرين والمكتبيين في إعادة رسم الصورة الجديدة للمكتبة في المجتمع، من خلال المرور بالمفاهيم والمصطلحات الحديثة التي تعطيها القدرة على أن تكون هذه الأخيرة فضاء عمومي في المجتمع الجزائري، وهو ما يشكل لب هذه الدراسة والإشكال المطروح:

– هل تحمل المكتبات الرئيسية في طياتها المكونات والخصائص التي تجعلها ترتقي إلى مفهوم الفضاء العمومي؟

وحتى يسهل دراسة هذه الإشكالية فقد تم تحديد التساؤلات الفرعية التالية:

– هل تسمح الظروف والشروط التي تم من خلالها انجاز وتصميم هذا المشروع بجلب تصور جديد في عرض خدمتها والوقوف عند الصعوبات التي تواجهها في جلب المواطنين؟

– هل يسمح التسيير الحالي للمكتبات الرئيسية بأداء مهامها وأدوارها الجديدة؟

– هل تؤثر الوصاية والقيود التي تضعها وزارة الثقافة على علاقة المكتبات الرئيسية بالمواطنين؟

– هل تسمح العملية الوساطية بتقريب المكتبات الرئيسية من مفهوم الفضاء العمومي المتواجدة في علاقة المكتبة بالمواطن؟

الفـــرضيـــات:

لضمان الانضباط بموضوع الدراسة كما ورد في سياق الإشكالية العامة والتساؤلات الفرعية خاصة عند التعمق فيه، قمنا بوضع فرضيات نحاول التأكد من صحتها ومدى تطابقها مع الواقع، والتي جاءت كالآتي:

الفرضية الأولى:

السياسة الثقافية للسلطات العمومية تستدعي التعامل والتفاعل مع مفهوم الفضاء العمومي، والفهم العميق لحيثياته.

الفرضية الثانية:

الارتقاء إلى مستوى مشروع " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية " الذي يحمل بعض القرائن التي تجعله يمتثل لمفهوم " الفضاء العمومي " يعتمد على مدى إدراج أو إقحام هذا التصور في ممارسات وسلوك القائمين عليها وتوعية المواطنين بها.

الفرضية الثالثة:

تعمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بحكم تواجدها على مستوى رؤساء الولايات بتقريب المكتبات من المواطنين.

أهمية الدراسة:

يكسب الموضوع أهميته من أهمية هذا " النموذج الجديد " للمكتبات في الجزائر، والذي يتطلب الوقوف عند خصائصه التي تجعله يرتقي للعمل بالمفاهيم والبراديغمات الجديدة الواردة في تصور المكتبات ومهنة المكتبي، حيث يسمح إدراج المفهوم الجديد للفضاء العمومي في أسس وقواعد هذه المكتبات الرئيسية بتحديد مكانتها الحقيقة في التخطيط الحضري، وإبراز الأدوار الجديدة لها في المجتمع، وتوسيع نطاق عملها، حيث يقدم هذا المفهوم مقاربة جديدة في الثقافة تؤكد على استدامة هذه الفضاءات داخل المدن لضمان الحق في الوصول والحصول على المعلومات والثقافة للجميع.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع لعدة أسباب يرتبط بعضها بالجانب الأكاديمي، وبعضها بالسياق العام الذي يرد فيه هذا " النموذج الجديد " للمكتبات العمومية في الجزائر، والذي يتطلب الوقوف عنده لمعالجة النقاط التالية:

– أهمية موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بالفضاء العمومي في عالم المكتبات الدولية، حيث أصبح نموذج " مكتبات الفضاء الثالث " معيار للتخطيط للمكتبات في القرن 21.

– السعي إلى تحسيس المعنيين على اختلاف مستوياتهم بهذه التحولات التي شهدتها المكتبات في أسسها وقواعدها، وأهمية المرور بالمفاهيم الجديدة التي تنهض بـ " النموذج الجديد " الذي تعرفه الجزائر تحت تسمية " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية ".

– الرغبة في تحديد أبعاد هذا " النموذج الجديد " للمكتبات الذي ابتكرته وزارة الثقافة، وإبراز علاقتها بالبرامج التنموية في الجزائر.

– قلة البحوث والدراسات الأكاديمية المعمقة حول موضوع المكتبات العمومية في الجزائر بعد استطلاع الأدبيات حول الموضوع.

أهداف الدراسة:

يعتبر موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بمفهوم " الفضاء العمومي " من المواضيع التي لم تتضح معالمه بعد في الجزائر، خاصة وأنها عرفت حديثا إنشاء " نموذج جديد " للمكتبات العمومية يشكل قطيعة لتراث المكتبات في الجزائر، وهو ما تهدف هذه الدراسة لإبرازه من خلال:

– ضبط مفهوم الفضاء العمومي في المكتبات، وذلك لبناء قاعدة علمية للمهنيين تسمح لهم بتصميم الفضاء، البرامج، النشاطات، والخدمات، وكذا تحديد نطاق عملها.

– تحديد الأبعاد الجديدة لتصور المكتبات العمومية في الحياة العامة.

– ضبط وتحديد استخدام مفهوم الوساطة في المكتبات.

– البحث في العلاقة الواردة بين إدراج مفهوم الفضاء العمومي في أسس وقواعد المكتبات واستخدام مفهوم الوساطة.

– إبراز بعض القرائن والمؤشرات التي تجعل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تقترب من مفهوم الفضاء العمومي أو " مكتبات الفضاء الثالث ".

– معرفة تمثلات المكتبيين اتجاه هذا النموذج الجديد.

– معرفة مدى دراية واطلاع المكتبيين بهذه المفاهيم الجديدة في المهنة.

منهجية الدراسة:

يعود تموقع جميع الدراسات والبحوث العلمية المنجزة إلى قدرة الباحثين على تحديد الإطار المنهجي والابستمولوجي، وعليه كان علينا تحديد هذا الإطار الذي يصف المراحل والخطوات التي تمر بها هذه الدراسة، والمنهج الذي نعتمده في سياق الانضباط بالإشكالية العامة للبحث، ومعالجته في نطاق الفرضيات المقترحة.

تقوم هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي hypothético-déductif الذي ينطلق من العام إلى الخاص، أي تحديد النظريات والمفاهيم والبراديغمات في النطاق العام يسبق التحقق في الحالة الخاصة، حيث يقوم الشطر الأول من العمل البحثي على تحديد مشكلة البحث، والتعريف بالفرضيات، والإطار النظري.

إن الغاية من توظيف المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة هو توجيه بحثنا في سياق أهدافه المسطرة، حيث يسمح لنا هذا المنهج بتوظيف مجموعة من المقاربات والنظريات المرجعية، والمفاهيم الحديثة التي تسمح بهيكلة عملنا.

يأتي هذا في الدراسة من خلال متابعة التحولات التي لحقت نظرية " الفضاء العمومي "، والتعرض لخصائصه التي تجعل منه محورا لكل الدراسات، ومظهرا مهما في كل المجتمعات، كما قمنا بتوظيف مفهوم " الوساطة " كأحد البراديغمات والمفاهيم الجديدة التي صاحبت هذه النظرية والتي يحافظ من خلالها الفضاء العمومي على خصائصه داخل المجتمع، كما نسعى من خلال ذلك إلى توضيح العلاقة بين مفهوم الوساطة والفضاء العمومي المتمثلة في علاقة الفضاء بالمواطنين.

نتناول بعد ذلك استخدامات هذه النظرية والمفهوم في علوم المكتبات، لنحاول إسقاطهما أو التأكد من مدى تحققهما في المكتبات العمومية بالجزائر من خلال تعرضنا لمشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، وذلك باستنباط القرائن والمؤشرات التي تجعلها تحمل خصائص الفضاء العمومي، أو في حاجة للعمل بمفهوم الوساطة لتكون فضاء عمومي مميز، لنخاطب به المكتبيين والقائمين عليها حتى يكونوا قادرين على إعادة بناء قاعدة عمل داخل هذه المكتبات ترتكز على هذه النظرية، كما يفتح هذا أيضا المجال لإعادة التفكير في المهنة من خلال المرور بالمفاهيم والبراديغمات الجديدة.

كما نعتمد لاستنباط نتائج الدراسة على مصطلح " التمثلات " كونه مصطلح وارد في السياق العلمي والاجتماعي، فهو يتطابق مع طبيعة دراستنا، حيث نحاول تحليل التمثلات أو ما يعرف بالصورة

النمطية "stéréotypes" للمكتبيين القائمين على هذه المكتبات الرئيسية بالغرب الجزائري التي تم دراستها، لمعرفة مدى مسايرتهم للتحولات والتغييرات التي طرأت على هذه المكتبات، وقدرتهم على استيعاب المفاهيم والمصطلحات الحديثة الواردة في مهنة المكتبي.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

شملت الدراسة الميدانية المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالغرب الجزائري، والمتواجدة على مستوى الولايات التالية:

المكتبة	الولاية
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد ديب "	تلمسان
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد قباطي "	سيدي بلعباس
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " مولاي بلحميسي "	مستغانم
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	تيارت
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	الشلف
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " تركي قويدر "	غيليزان
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " وانزار عبد الكريم "	سعيدة
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " يحيى بوعزيز "	معسكر

الجدول رقم (01): المكتبات الرئيسية لمجتمع الدراسة



الخريطة رقم (01): توزيع المكتبات الرئيسية لمجتمع الدراسة

وقع اختيارنا لمجتمع الدراسة على المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المتواجدة بالغرب الجزائري، حيث غطت الدراسة (08) مكتبات رئيسية من أصل (11) مكتبة رئيسية متواجدة على مستوى ولايات الغرب، في حين لا يوجد هذا المشروع في ولاية وهران، كما وقع الاختيار على هذا النموذج الجديد لـ " المكتبات الرئيسية " حتى يتماشى مع طبيعة المفاهيم الحديثة والخصائص الجديدة التي نطرحها في هذه الدراسة، والتي أصبحت تشكل معيار للتخطيط للمكتبات العمومية.

عينة الدراسة:

وقع اختيار العينة على الفئة التي تمكننا من الفهم الحقيقي لطبيعة التنظيم والتسيير الذي تخضع له هذه المؤسسات، وتوضح مكانتها في السياسة العامة للسلطات العمومية، ودرجة أهميتها في الأوساط الاجتماعية، وعليه جاء تمثيل هذه العينة في فئتين هما:

1. العينة الأولى: مدراء المكتبات الرئيسية لمجتمع الدراسة

يشكل مدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها أهم مكونات مجتمع الدراسة، وهذا يعود لطبيعة الخصائص التي تتوفر في هذه العينة، كونهم المسؤولين على تنظيمها وتسييرها، والأكثر إحاطة ودراية بمكانتها في السياسة العامة، كما يجعلهم اتصالهم المباشر وتواصلهم الدائم مع السلطات الوصية مدركين لقيمتها الفعلية على جميع المستويات، ومطلعين على أهم التحولات التي تمس هذه الفضاءات في المستقبل.

2. العينة الثانية: المكتبيين القائمين على المكتبات الرئيسية لمجتمع الدراسة

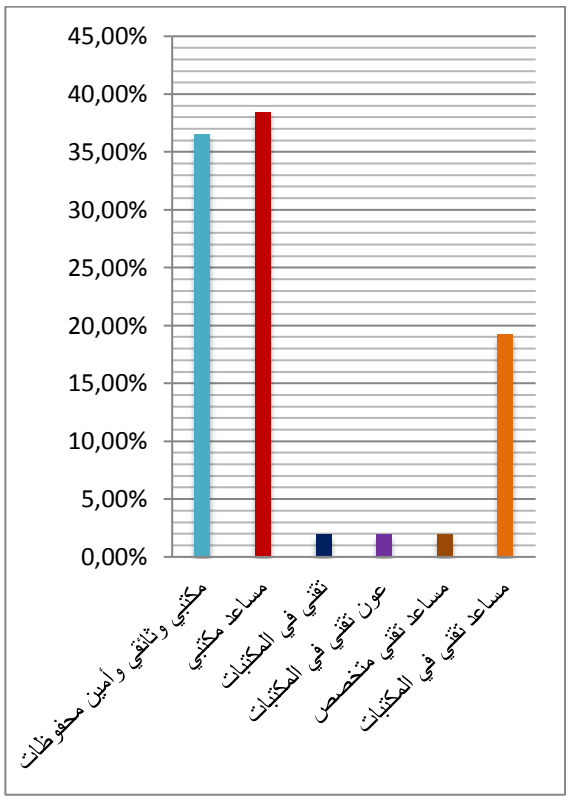
يشكل اختيار العينة الثانية المتمثلة في المكتبيين القائمين على المكتبات الرئيسية بمجتمع الدراسة ركيزة أساسية لانجاز هذه الدراسة، حيث نحاول التقرب منهم والاطلاع على تمثلاتهم كونهم الوسطاء الأساسيين لتجسيد الأهداف الحقيقية المسطرة لهذا النموذج الجديد في الجزائر، وإبراز الأدوار الجديدة للمكتبة، والتي تتطلب اطلاع هؤلاء المكتبيين بالتحولات التي يشهدها هذا النوع من المكتبات في العالم، ومن تم المرور بالمفاهيم الحديثة التي تحكم هذه المهنة، كما يسمح لنا اتصالهم المباشر بجمهور المستفيدين من التعرف على مكانتها في منظور المواطنين لتقييم ما توصلت إليه انطلاقا من ما هو محدد من أهداف مرجوة ونتائج محققة، وعليه فقد شملت هذه العينة جميع المكتبيين الموظفين على مستوى المكتبات الرئيسية الممثلة لمجتمع الدراسة الذين يحددهم المرسوم التنفيذي رقم 08-383

مؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1429 الموافق 26 نوفمبر سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالثقافة، والذين بلغ عددهم الإجمالي 52 مكتبي.

خطوات اختيار العينة:

نظرا لأهمية هذه الفئة لانجاز هذه الدراسة، اضطرنا هذا إلى عملية المسح الشامل لجميع المكتبيين في مجتمع البحث، شريطة أن يكون هؤلاء المكتبيين موظفين دائمين في مختلف الرتب وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-383، حيث لم نستعن بالموظفين في إطار عقود ما قبل التشغيل، وعليه فقد بلغ العدد الإجمالي لهذه الفئة 52 فردا موزعين كالآتي:

الوظـــيـــفـــة	العدد	النسبة المئوية
مكتبي وثائقي وأمين محفوظات	19	% 36,53
مساعد مكتبي	20	% 38,46
تقني في المكتبات	1	% 1,92
عون تقني في المكتبات	1	% 1,92
مساعد تقني متخصص	1	% 1,92
مساعد تقني في المكتبات	10	% 19,23
المجموع	52	% 100



الجدول رقم (02):

توزيع مجتمع المكتبيين بالمكتبات الرئيسية

الشكل البياني رقم (01):

توزيع مجتمع المكتبيين بالمكتبات الرئيسية

كما يوضح **الجدول رقم (02)** – **الشكل البياني رقم (02)** توزيع مجتمع المكتبيين في مجتمع البحث والذين بلغ عددهم 52 مكتبي، حيث تحظى فئة مكتبي وثائقي وأمين محفوظات بنسبة 36,53 %، أما فئة مساعد مكتبي فبنسبة 38,46 %، أما عن فئة تقني في المكتبات، وعون تقني في المكتبات، ومساعد تقني متخصص فقدرت بنسبة 1,92 % لكل فئة، أما فئة مساعد تقني في المكتبات فقد أحصينا نسبة 19,23 %.

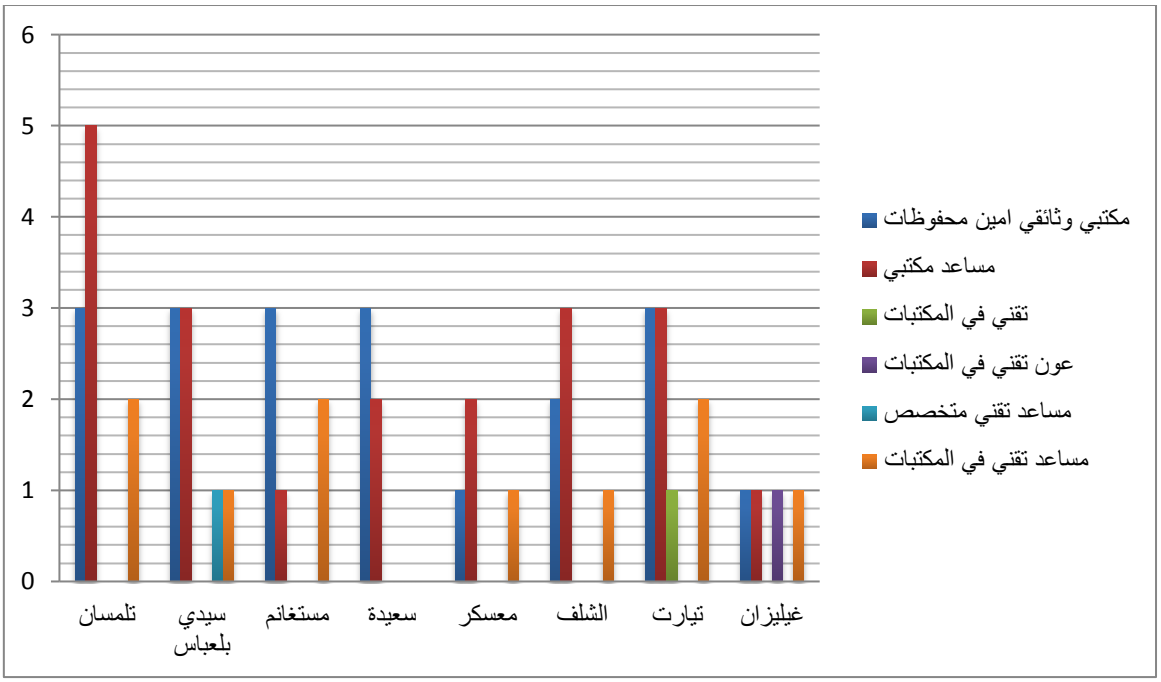
يجب أن نشير إلى أن هذا التفاوت في النسب بين المكتبيين حسب الرتب الوظيفية لا يعود لاختيار الباحث مسبقا، وإنما هو راجع إلى طبيعة الموارد البشرية التي تتوفر عليها هذه المكتبات التي توصل إليها الباحث بعد جمع الاستمارات، وهذا راجع إلى مجموعة من السياقات التي تحكم هذه المكتبات لعل من أبرزها:

- الصعوبات التي تواجهها في سياسة التوظيف.
- إحالة بعض المكتبيين بالمكتبات الرئيسية إلى تسيير مكتبات المطالعة العمومية (الملحقات).

كما يوجد تفاوت في توزيع مجتمع المكتبيين حسب الولايات وهذا راجع أيضا إلى خلفيات لا علاقة لها باختيار الباحث، حيث تتميز بعض المكتبات الرئيسية عن أخرى بعدد المكتبيين الموظفين، موزعين في الجدول التالي:

	الولاية							
الوظيفة	**تلمسان**	**سيدي بلعباس**	**مستغانم**	**سعيدة**	**معسكر**	**الشلف**	**تيارت**	**غليزان**
مكتبي وثائقي وأمين محفوظات	3	3	3	3	1	2	3	1
مساعد مكتبي	5	3	1	2	2	3	3	1
تقني في المكتبات	0	0	0	0	0	0	1	0
عون تقني في المكتبات	0	0	0	0	0	0	0	1
مساعد تقني متخصص	0	1	0	0	0	0	0	0
مساعد تقني في المكتبات	2	1	2	0	1	1	2	1
المجموع	10	8	6	5	4	6	9	4
	52							

الجدول رقم (03): توزيع فئة المكتبيين المبحوثين حسب الولايات



الشكل البياني رقم (02): توزيع المكتبيين المبحوثين حسب الولايات

أدوات البحث ومصادره:

نظرا لطبيعة المنهج الذي تقوم عليه هذه الدراسة، والتي تستدعي توظيف مجموعة من الأدوات التي تسمح بالإجابة عن الإشكالية العامة في سياق الفرضيات المقترحة، حيث تم تحديد هذه الأدوات من خلال هذه الفرضيات وخصائصها، وكذلك حسب نوع العينة التي تمكنه من الحصول على المعلومات المناسبة، كما تم تصميم الأدوات لتناسب خصائص كل عينة، كاعتماد الاستمارة لعينة المكتبيين، والمقابلة لعينة مديري المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

1. استعراض الأدبيات:

وفقا للمنهج المعتمد، لا يمكن أن نتجاهل في البداية النظريات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوعنا، حيث تشكل النظريات والنتائج التجريبية المعروفة الأساس الذي يبني من خلاله الباحث مشروعه البحثي؛ وعليه قمنا بالاطلاع على مختلف الأدبيات التي تتعرض لموضوع المكتبات العمومية منذ العصور القديمة إلى العصر الحديث، التحولات التي عرفتها في الفضاء، المهام والوظائف، والخدمات، كما يبرز الجانب المرتبط بمراحل تشكل أسسها وقواعدها، وكيفية توحيدها على مستوى كل الدول لتصبح بمثابة القوة داخل المجتمع والمحرك له. كما تصف هذه الوثائق ارتباط هذه المؤسسات بالأوضاع السياسية والاقتصادية، والممارسات الثقافية والاجتماعية داخل المجتمعات لتتكيف داخلها،

وتخلق لنفسها مكان في التخطيط الحضري داخل المدن تجسد من خلال ذلك مبادئ حقوق الإنسان والمواطن، وتعمل على تحقيق التنشئة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

كما اعتمدنا على مجموعة من الوثائق التي ترسم الخطوط العريضة للسياسة الثقافية في الجزائر، والتي توضح خريطة المكتبات والمطالعة العمومية، بالإضافة إلى النصوص القانونية المنظمة والمسيرة للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، والتي نحاول من خلالها توضيح مكانة وتموقع هذه المكتبات في السياسة العامة.

تغطي الببليوغرافية التي اعتمدنا عليها مجالات واسعة، إلا أننا اكتفينا باستنباط منها ما يسمح لنا بالتقيد بأهداف الدراسة، كما سمح لنا ذلك بتحديد العناصر التالية:

– التحقق من مدى طرح السؤال الرئيسي بشكل جيد، وكذلك الوقوف عند التعقيد الوارد في السؤال الرئيسي من أجل صياغته بشكل أكثر انفتاح؛

– التأكد من عدم وجود متغيرات أخرى طبيعية مرتبطة بالسياق ويمكن أن يكون لها تأثير على أجوبة السؤال الرئيسي، والتي تتطلب منا في هذه الحالة الإشارة إليها من خلال إضافة سؤال أو أكثر في الأسئلة الفرعية التي تأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات.

– كما سمح لنا استعراض الأدبيات من التأكد من أن المتغيرات التي قمنا بتحديدها في أسئلة البحث هي الأكثر أهمية والأكثر دلالة.

2. الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من الأدوات الرئيسية في البحوث العلمية الاستكشافية والاستطلاعية بإجماع الباحثين والعلماء، فهي مصدر أساسي للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، والتي تعتمد أساسا على حواس الباحث وقدرته على ترجمة ما لاحظه والتمسه من وقائع وأحداث إلى عبارات ذات معاني ودلالات، وهذا ما يجعلها من أكثر الأدوات صعوبة وتعقيدا.

اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على نوعين من الملاحظة هي:

1.2. الملاحظة الوثائقية: أو ما يعرف بـ " ثقفي الأثر " وهي تصنف في خانة الملاحظة غير المباشرة، حيث صاحبنا هذا النوع من الملاحظة منذ بداية الدراسة، والتي سمحت لنا بتجميع الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة، استطعنا من خلالها أن نُجمّع قائمة ببليوغرافية من مختلف أشكال الوثائق

المكتوبة (الكتب، المجلات، المنشورات...) والوثائق غير المكتوبة (البرامج الإذاعية والتلفزيونية)، والتي أثرت موضوع الدراسة ووجهت العمل حسب الأهداف المسطرة له.

2.2. الملاحظة الميدانية: اعتمدنا على الملاحظة الميدانية بنوعيها (البسيطة وبالمشاركة)، حيث قمنا بالنزول إلي الميدان والاتصال المباشر بمجتمع البحث، حيث مكننا اعتماد أسلوب الملاحظة البسيطة من تجميع المعطيات الأولية ووصف الجماعة وأوجه نشاطها، وتسجيل بعض المشاهدات والملاحظات حول المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المدروسة، كما سمح لنا التردد المستمر على هذه المكتبات ومشاركة نشاطاتها والملتقيات العلمية التي تقام داخلها طيلة فترة إجراء الدراسة (امتدت ثلاث سنوات) من معايشة الظاهرة، وإثراء النقاشات والمحادثات مع المدراء والمكتبيين، وبالتالي اعتماد أسلوب الملاحظة بالمشاركة.

3. المقابلة:

نعتمد لإنجاز هذه الدراسة على أداة المقابلة نصف الموجهة (Semi directive)، حيث قمنا بتحديد مجموعة من الأسئلة في دليل المقابلة (**الملحق رقم (01)**) بغرض طرحها على المبحوثين، مع احتفاظنا بالحق في طرح أسئلة من حين إلى آخر دون الخروج عن الموضوع.

1.3. خطوات إعداد وإجراء المقابلة:

1.1.3. مرحلة إعداد دليل المقابلة:

قمنا من خلال هذه المرحلة بتحديد الهدف من المقابلة (تحديد المعطيات التي يود الحصول عليها)، والتي تعتمد أساسا على القدرة في ترجمة أسئلة البحث إلى أهداف يمكن قياس مدى تحقق كل واحد منها بواسطة مجموعة من الأسئلة، وقد استعنا في هذه المرحلة بـ:

- الدراسات السابقة.
- استعراض الأدبيات حول الموضوع.
- استشارة بعض الأساتذة المختصين.

2.1.3. تصميم دليل المقابلة:

عقب تحديد الهدف من المقابلة التي جاءت في المرحلة الأولى، قمنا خلال المرحلة الثانية بكتابة مجموعة من الأسئلة التي تعيننا على حصر دليل المقابلة، كما حرصنا في تصميم أسئلة دليل المقابلة على التسلسل المنطقي في تدرجها وترابطها وعدم تداخلها، والتي تم تحديدها ضمن المحاور التالية:

- **المحور الأول:** مكانة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في السياسة العامة
- **المحور الثاني:** خدمات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية
- **المحور الرابع:** الوساطة في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية
- **المحور الثالث:** المكتبات الرئيسية وإشكالية دمقرطة الثقافة

3.1.3. اختبار دليل المقابلة:

تم عرض دليل المقابلة على بعض الأساتذة المختصين للنظر فيه، كما تم تطبيقه على مجموعة من أفراد مجتمع البحث للتأكد من دقة الأسئلة وعدم تناقضها، ومدى وضوحها وفهمها عند المبحوثين، كما ساعدنا ذلك على كتابة أسئلة ثانوية في " دفتر الباحث " غير واردة بدليل المقابلة، تساعد على توضيح وتوجيه المبحوثين حسب أهداف الدراسة.

4.1.3. مرحلة التطبيق النهائي لدليل المقابلة:

بعد التعديل والتغيير في تصميم دليل المقابلة، قمنا بالاتصال بعينة الدراسة لإجراء المقابلة نهائيا، والتي التزمنا من خلالها بالإجراءات التالية:

– التعرف وتجميع معلومات حول الأشخاص المبحوثين، الممثلين حسب الدراسة في مدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بـ (07) ولايات في الغرب الجزائري وهي: تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم، تيارت، سعيدة، غيليزان، الشلف.

– تحديد موعد إجراء المقابلة مع كل مدير سلفا، وهذا بغرض تحديد الوقت المناسب وتوفير الوقت اللازم للمقابلة، وقد تم تحديد هذه المواعيد كما هو موضح في الجدول التالي المتضمن رزنامة إجراء المقابلة:

المكتـــبـــة	الـولايــة	التاريخ	المدة الزمنية
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	الشلف	26 أفريل 2017	1سا
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " تركي قويدر "	غيليزان	27 أفريل 2017	45 د
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	تيارت	30 أفريل 2017	45 د
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد قباطي "	سيدي بلعباس	02 ماي 2017	45 د
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد ديب "	تلمسان	02 ماي 2017	45 د
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " مولاي بلحميسي "	مستغانم	10 ماي 2017	45 د
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " وانزار عبد الكريم "	سعيدة	18 ماي 2017	45 د

الجدول رقم (04): يوضح رزنامة اجراء المقابلة

– كما حرص الباحث على توفر الخلوة المناسبة أثناء إجراء المقابلة، وقام بإقناع المبحوثين بأهمية التسجيل باستخدام جهاز التسجيل الآلي Tape Recorder، بعد أن نفى الباحث إمكانية اطلاع أي أطراف أخرى على هذه التسجيلات، وقد ضمن ذلك في تمهيد دليل المقابلة الذي يحدد فيه استخدام المعطيات المتحصل عليها لأغراض ترتبط بالبحث فقط.

4. الاستمارة:

اعتمدنا على دليل الاستمارة بالنسبة لفئة المكتبيين، وذلك حتى يتسنى لنا جمع البيانات والمعلومات التي تغطي الأبعاد التالية:

– **البعد الأول:** يتضمن البيانات العامة حول أفراد العينة كالجنس، والسن، والرتبة الوظيفية، والأقدمية في العمل.

– **البعد الثاني:** تجميع البيانات اللازمة من أفراد العينة عن التحول الذي رافق مشروع المكتبات الرئيسية، والامتيازات التي تحظى بها بالمقارنة مع فضاءات الكتاب والمطالعة المنجزة سابقا بالجزائر.

– **البعد الثالث:** تجميع البيانات اللازمة حول طبيعة الخدمات التي تقدمها هذه المكتبات، والفئات الأكثر ترددا عليها، والفضاءات الأكثر استغلالا فيها.

– **البعد الرابع:** التقرب من تمثلات أفراد العينة لهذا النموذج الجديد في المهام، والأهداف، والوظائف، والتي تقترب بها إلى مفهوم الفضاء العمومي.

– **البعد الخامس:** تجميع البيانات اللازمة حول الفرص والآليات التي تتيحها المكتبة لروادها في عملية الوصول والحصول على المعلومات والثقافة – دمقرطة الثقافة –.

– **البعد السادس:** تجميع البيانات اللازمة حول مفهوم الوساطة، ومدى دراية واطلاع أفرد العينة بهذا المفهوم، وما هي الأشكال التي يتخذها المفهوم داخل هذه الفضاءات.

1.4. صياغة أسئلة دليل الاستمارة:

بناءا على الإطار العام الذي يحكم هذه الدراسة المتمثل في أسئلتها وفرضياتها، وسعيا لتغطية الأبعاد المحددة مسبقا، قمنا بصياغة دليل الاستمارة الذي يتضمن (33) سؤال (**الملحق رقم (02)**)، تم توزيعها على جزأين هما:

1- الجزء الأول: يتضمن أربعة أسئلة متعلقة بالبيانات العامة لأفراد العينة (الجنس، السن، الرتبة الوظيفية، الأقدمية في العمل).

2- الجزء الثاني: يحتوي هذا الجزء على مجموعة من المحاور هي:

2-1- المحور الأول: يتضمن (05) أسئلة تتناول تمثلات المكتبيين اتجاه المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

2-2- المحور الثاني: يتضمن (07) أسئلة تتعرض لطبيعة الخدمات المعتمدة داخل هذه الفضاءات، وطبيعة الفضاءات الأكثر استغلالا، ونوع الفئات التي تتردد على هذه الفضاءات.

2-3- المحور الثالث: يتضمن (07) أسئلة تتعرض لأهداف ومهام هذه المكتبات من منظور المكتبيين، والظروف والشروط التي توفرها للرواد التي ترتقي بها إلى مفهوم الفضاء العمومي.

2-4- المحور الرابع: يتضمن (07) أسئلة تتناول إشكالية إتاحة المعلومات والثقافة داخل هذه المكتبات، ومدى تعزيز فرص الوصول والحصول للجميع حتى تكون فضاء عمومي.

2-5- المحور الخامس: يتضمن (07) أسئلة تتعرض لأحد المفاهيم الجديدة " الوساطة " التي تحكم مهنة المكتبي، والتي ترتبط أساسا بإشكالية إتاحة الثقافة والمعلومات للجميع.

2.4. اختبار صدق وثبات الأداة:

1.2.4. صدق الأداة:

تم عرض الاستمارة قبل اعتمادها بشكلها النهائي على مجموعة من المحكمين المختصين الممثلين في الأساتذة في التخصصات التالية: العلوم الاجتماعية، وعلوم الإعلام والاتصال، وعلوم المكتبات والعلوم الوثائقية من داخل جامعة وهران 1 احمد بن بلة ومن خارجها، والاستعانة أيضا ببعض مسؤولي المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، وذلك لأغراض ترتبط بتصويب وتوجيه الأسئلة حسب إشكالية وفرضيات الدراسة، وكذلك لرفع اللبس والغموض الذي طال بعض هذه الأسئلة، كما تم إعادة تنظيم بعضها من خلال تقديمها أو تأخيرها ضمن المحاور لتأخذ تسلسلا منطقيا، بالإضافة إلى تبسيط وشرح بعض المصطلحات التي تم توظيفها حتى تكون في متناول جميع المبحوثين.

2.2.4. ثبات الأداة:

اضطر الباحث إلى إجراء اختبار تجريبي للاستمارة، حيث قام باختيار عينة من المكتبيين في المجتمع قيد البحث بلغ عددهم (10) أفراد للإجابة على أسئلة الاستمارة الأولية، ليعيد التجربة بعد حوالي خمسة أسابيع مع نفس العينة، حيث طلب منهم الإجابة على الاستمارة نفسها ولكن بصيغتها النهائية، وتم التحقق من مدى ثبات الاستمارة بحساب معامل " ألفا كرونبخ "، حيث تم الحصول على قيمة 0,72 بالنسبة لمجموعة الأسئلة التي تحتوي على إجابة واحدة، وقيمة 0,60 بالنسبة لمجموعة الأسئلة متعددة الإجابات، وهي قيم دالة إحصائيا مما يوحي بأن المقياس المستخدم يحظى بدرجة ثبات مقبولة.

5. تفريغ وتحليل البيانات:

1.5. تحليل محتوى المقابلات:

يعد قياس محتوى المقابلات وترجمة التصريحات المقدمة من طرف المبحوثين إلى لغة علم من الخطوات المعقدة التي تتطلب التركيز والتنظيم، وحتى يسهل هذا على الباحث فقد اعتمد على سلم مفردات كـ " يرى "، " يجمع "، " يؤكد " تسمح له بتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين عينة الدراسة، كما يأتي توظيف هذه المفردات في عبارات جرى تحديدها كالآتي:

– في حالة توفر المعلومة عند فرد واحد من عينة الدراسة، يقوم الباحث باستخدام عبارة " يرى مدير المكتبة " مع ذكر الولاية التي تتواجد بها هذه المكتبة.

– في حالة تقديم نفس التصريحات، يوظف الباحث عبارة " يجمع مدراء المكتبات الرئيسية ".

– في حالة تكرر نفس التصريح لدى أغلبية المبحوثين والذي يحدده بـ (04) أفراد من أصل (07) أفراد، يستخدم الباحث عبارة " يؤكد أغلب المبحوثين ".

2.5. تفريغ وتحليل بيانات الاستمارة:

بعد جمع الاستمارات في أظرفة تم تحديدها حسب الولايات والتي استغرقت مدة شهر، وقبل عملية التحليل اللازمة تم إجراء الخطوات التالية:

– مراجعة الاستمارات والتأكد من اكتمال الإجابات.

– إدخال البيانات في نظام SPSS الإصدار الجديد (22) والذي يحتوي على اللغة العربية، حيث قام الباحث بإنشاء قاعدة بيانات لجميع الأسئلة المحددة في دليل الاستمارة.

– تفريغ البيانات في جداول، تمت معالجتها بعد ذلك بإجراء التحليلات الإحصائية المستخدمة لهذه الدراسة في التكرارات والنسب المئوية التي تكشف عن حجم الظاهرة محط البحث.

كما قمنا بتجميع المعلومات المتعلقة بالمكتبات التي تم دراستها من خلال الاشتراك على صفحات الفايسبوك الرسمية لهذه المكتبات ومجموعات المكتبيين، والتي سمحت لنا بمتابعة النشاطات والأحداث التي تقام على مستوى هذه المكتبات.

الدراسات السابقة:

1. الدراسات المحلية:

- **<u>الدراسة الأولى:</u>**

Abdelhamid, Arab. ***Contribution à l'Étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962****. 2000. 800 p. Thèse du doctorat d'Etat, bibliothéconomie et sciences documentaires, l'Université d'Alger, 2000.*

يأتي هذا العمل الذي قدمه الباحث ليؤكد على أهمية المعلومات باعتبارها " عملة المستقبل " في خضم التغيرات السوسيو–اقتصادية والسياسية التي تعرفها المجتمعات، مما يفرض على كل الدول اعتماد سياسة وطنية للمعلومات.

تقوم هذه السياسة الوطنية على وضع إستراتيجية تسمح بإدراج خدمات نظم المعلومات وإيجاد السبل لإدماج التقنيات الجديدة للتوثيق واستغلال المعلومات في عملية التنمية في المجتمع.

يرى الباحث على أن كل الدول تسير نحو تبني هذا المشروع، والجزائر من بين دول العالم الثالث التي تسعى إلى إرساء سياسة وطنية للمعلومات. يتجلى ذلك في إنشاء بنية تحتية وثائقية راسخة ومتكاملة، تسيرها بعناية وبشكل جدي، ويتم إشراكها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

انطلاقا من هذا التوجه يتعرض الباحث في دراسته إلى تطور المكتبات في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830–1962، وهي مرحلة مهمة في تاريخ المكتبات في الجزائر حيث تعتبر الأصل لما هي عليه المكتبات حاليا أو حتى امتداد لها، وعليه فقد بُنِيَ هذا العمل من عشرة فصول، مقسمة على جزأين، جاءت كالآتي:

– **الجزء الأول:** تناول الباحث من خلال فصوله مفهوم " المكتبة "، حيث تعرض للكلمة بالشرح والتفسير، كما تعقب تاريخ تطور المفهوم منذ العصر القديم إلى العصر الحديث، ليتناول بعدها تاريخ تطور المكتبات في الفضاء، كما يشير إلى ما توصلت إليه المكتبات العربية خلال العصور الوسطى؛

– **الجزء الثاني:** تعرض الباحث من خلال فصول هذا الجزء إلى المكتبات الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية (1830-1962)، وقد وزعت على أربعة فصول تتطرق لـ المكتبة الوطنية، المكتبات الجامعية، مكتبات البلديات، والأنواع الأخرى من المكتبات (المساجد، الزوايا...) التي برزت خلال هذه المرحلة. كما يتناول في الأخير موضوع المطالعة العمومية في الجزائر بالتحليل والتفسير بناءا على ما سبق من معطيات حول المكتبات في هذه الفترة.

حظي هذا الجانب الذي يتناول المكتبات الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية باهتمام الباحث على المستوى الكمي ومن خلال تركيزه على وفرة المعلومات، باعتباره الجانب الرئيسي لفهم السياق التاريخي لتطور أسس وقواعد المكتبات الجزائرية، وهو ما يسمح لنا بالتعرض لمحطة مهمة في تاريخ المكتبات بالجزائر التي أخذت شكل مؤسسات، وامتدت لما بعد الاستقلال لتتطور على إثر ذلك، حيث يسمح لنا هذا بتفسير وتصور السياق التاريخي لتشكل أسسها وقواعدها وإمكانية مرورها على المفاهيم الحديثة.

- **<u>الدراسة الثانية:</u>**

Bouayed, Mahmoud. ***Le livre et la lecture en Algérie****. Unesco, 1985.*

جاءت هذه الوثيقة التي قدمها الباحث في سياق سلسلة من الدراسات الأحادية التي تبنتها اليونسكو في إطار برنامجها المقترح خلال المؤتمر العام المنعقد في دورته 21 (1980)، حيث تهدف هذه

الأعمال إلى إبراز وضعية الكتاب والمطالعة في عدد من البلدان، من خلال تحديد خطة موحدة بين هذه الدول المعنية في طريقة عرض هذه الأعمال، تحاول من خلالها التعريف بالمهنيين في الكتاب، وبشكل عام لكل المهتمين بالترويج للكتاب والمطالعة في العالم (المبدعين، النشر، صناعة وتوزيع الكتاب، بالإضافة إلى وضعية المطالعة) بما يسمح بالمقارنة بين هذه الدول، وكدا تحديد العقبات التي تواجهها من أجل المساهمة في الأنشطة المقررة لتطوير الصناعات الثقافية والبرامج المقررة حسب كل بلد، كما يتم توظيف هذه المعطيات التي تجمع لتحديد المجالات التي يلزم بدل جهود فيها على الصعيد الوطني لتحسين وضعية الكتاب، فضلا عن الأنشطة التي تتطلبها للترويج للمطالعة.

استطاع الباحث أن ينجز هذه الوثيقة بناءا على مجموعة من المعطيات المقدمة من طرف السلطات المعنية آنذاك، حيث عرفت الجزائر في هذه المرحلة الدخول في مرحلة جرد وتقييم لجميع قطاعاتها خاصة قطاع الثقافة، والذي لاقى اهتمام السلطات، والجمهور والصحافة الوطنية بهدف تحقيق التنمية الوطنية.

نظمت وزارة الإعلام والثقافة في افريل 1980 ملتقى حول الكتاب، كما نظمت بعدها بشهرين جبهة التحرير الوطني (FLN) ملتقى حول وضعية الجزائر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ركزت هذه الأعمال على المعطيات الأساسية التي تنظم صناعة الكتاب والترويج للمطالعة وهو ما سمح للباحث بإنجاز هذه الدراسة، والتي تعرض من خلالها إلى العناصر التالية:

- الوضعية العامة للكتاب: تناول من خلالها الباحث بالتحليل والتفسير وضعية الكتاب في الجزائر، أسباب الركود، وضرورة الاهتمام بهذا المجال (الكتاب)، والنقص الذي تعرفه في الموارد البشرية؛
- الإبداع الفكري: تعرض فيه إلى المؤلفين والمبدعين، واللغة المستخدمة في الكتابة، كما تناول موضوع تشجيع الإبداع والترجمة؛
- النشر: حيث تعرض لحركة النشر في الجزائر، وجانب من دور النشر الحكومية والخاصة؛
- التجهيزات التي تحظى بها صناعة الكتاب في الجزائر؛
- التوزيع وقد تعرض من خلال الباحث إلى المكتبات العمومية وأهم المشاريع المنجزة؛
- المطالعة حيث تعرض الباحث إلى وضعية المطالعة العمومية في الجزائر، والتدابير التي اتخذت بهدف الترويج للمطالعة؛
- تكوين المهنيين؛

– الإطار القانوني والمؤسساتي على المستوى الوطني والدولي.

يعتبر هذا العمل من الدراسات المهمة التي تتعرض لوضعية الكتاب والمطالعة العمومية في الجزائر لما بعد الاستقلال، حيث تصف هذه الدراسة أهم ما تم انجازه في هذا المجال، وكذا التطورات التي عرفتها المكتبات العمومية، بما يسمح لنا بتفسير المرحلة الحالية التي تمر بها المكتبات العمومية، والإشارة إلى درجة الأهمية التي تحظى بها المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في السياسة العامة للجزائر مما يجعلها " نموذج جديد " وقطيعة لتراث المكتبات التي تم انجازها سابقا.

- **الدراسة الثالثة:**

بن حاوية، يمينة. **جودة خدمات المكتبات العمومية في الجزائر**. 2015. 289 ورقة. أطروحة دكتوراه، علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران - 1- احمد بن بلة. 2014-2015.

جاءت هذه الدراسة لتبحث في مفهوم الجودة داخل المكتبات العمومية بالجزائر، خاصة بـ " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية " التي تم انجازها حديثا بالجزائر، حيث تحاول الباحثة من خلال هذا العمل مقارنة واقع هذه المؤسسات بالمؤشرات والمواصفات الوطنية والعالمية، والتي تعكس من خلالها مدى إسهامها في المجتمع؛ لتوضيح ذلك اعتمدت في بناء دراستها على خمسة فصول جاء فيها:

الفصل الأول: يتطرق إلى مفهوم المكتبات العمومية وأهم التغيرات التي تشهدها، وأهميتها الراسخة عبر التاريخ في بناء الفرد والمجتمع على حد سواء. كما تقدم بعض النماذج عن تطور المكتبات العمومية في العالم سواء تعلق الأمر بالحضارة العربية الإسلامية قديمًا والحضارة الغربية حاليًا؛

الفصل الثاني: يتضمن هذا الفصل شقين، تتناول في شقه الأول جودة الخدمات في المكتبات العمومية، من مفهومها وأهميتها وتطورها التاريخي إلى التطرق إلى أدوات قياسها وتقييمها في المكتبات العمومية. أما الشق الثاني فيتطرق إلى أهم التكنولوجيات الحديثة، ومدى تطبيقها في المكتبات.

الفصل الثالث: تتعرض فيه الباحثة إلى النصوص التشريعية المنظمة للمكتبات والمطالعة العمومية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2014، ليكون هذا الفصل بمثابة دليل لكل النصوص التشريعية الخاصة بالمكتبات وآليات ترقية المطالعة العمومية في الجزائر.

الفصل الرابع: يتناول عرض للبيانات المجمعة من خلال الدراسة الميدانية وتحليلها بغية تقييم جودة خدمات المكتبات العمومية الجزائرية في إطار مقارنتها بثلاثة معايير هي:

أولا: بمؤشرات المعيار الجزائري الموضوع من طرف وزارة الثقافة تحت عنوان **Normalisations des infrastructus et équipements culturels**

ثانيًا: بمؤشرات المعيار العربي باسم " اعلم، **مؤشرات اعلم لقياس أداء المكتبات الوطنية–الاكادمية–العامة–المدرسية** "، والموضوع من طرف الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، كما قامت أيضا بالإشارة إلى **معيار ISO 11620** العالمي في حالة تطابق هذا الأخير مع معيار اعلم.

الفصل الخامس: تصف الباحثة من خلال هذا الفصل مدى استجابة المكتبات العمومية في الجزائر لاحتياجات مستفيديها من خلال جمع المعطيات بواسطة أداة لبكال (LIBQUAL) ، ثم تحليل هذه النتائج بغية تقييم جودة الخدمات من منظار المستفيدين، بعدما قامت بتقييم هذه الجودة من منظار المكتبة في الفصل الرابع.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأكاديمية المعمقة الأولى التي تتعرض للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالغرب الجزائري، والتي سمحت لنا بالوقوف عند أهم التحولات الذي يحملها هذا النوع الجديد للمكتبات (الفضاء، التجهيز، الميزانية، المورد البشري...) بالمقارنة مع المكتبات العمومية السابقة، كما تطرح مجموعة من المؤشرات المهمة التي تفسر الوضعية الحالية لهذه المكتبات في الأوساط الاجتماعية.

2. الدراسات الأجنبية:

- **<u>الدراسة الأولى:</u>**

Bertrand, Anne-Marie. ***Bibliothèque publique et public library : essai de généalogie comparée.*** *Villeurbanne : Presses de l'ENSSIB, 2010. 229 p. (Coll. Papiers. Série Généalogies.)*

تركز الباحثة من خلال هذه العمل على أوجه التشابه والاختلاف بين نموذج المكتبات العمومية الفرنسية والأمريكية، حيث تقودنا إلى تاريخ تطور المكتبات في علاقتها بالسلطات أو بالشعب، وكذا مساهمة النموذج الأمريكي public library في تطور المكتبات العمومية الفرنسية، وقد تضمن هذا الكتاب خمسة فصول، جاءت كالآتي:

الفصل الأول: تستعرض من خلاله الباحثة النقاط المشتركة بين النموذجين، والتي قامت بتحليله لتوضح تأثر المكتبات الفرنسية بالنموذج الأمريكي، سواء من خلال الممارسات أو الخطاب المهني، أي تشير إلى وجود تأثير أحادي الاتجاه، غير أن هذا لا ينفي وجود قواسم مهنية مشتركة، كما تركز في هذا الفصل على الفجوة الموجودة في مبادئ علم المكتبات بين البلدين؛

الفصل الثاني: يوضح هذا الفصل الأصول الارستقراطية للمكتبات الفرنسية، والتي خلقت صعوبة في علاقتها بالجمهور، على نقيض الطابع الديمقراطي في النموذج الأمريكي، والتي تركز على حرية المعلومات، إتاحة التدريب والتعليم للمواطنين، وفي نفس الوقت تعمل على تقريبهم؛

الفصل الثالث: تقدم من خلال هذا الفصل النقاط الرئيسية للاختلاف بين النموذجين، من خلال علاقة المكتبات مع السلطات، السلطة المركزية (الدولة)، حيث تميزت هذه العلاقة بالنزول في فرنسا (وضع معايير وقواعد)، والصعود في الولايات المتحدة الأمريكية (الضغط)؛

الفصل الرابع: يستعرض هذا الفصل حركة التنظيمات المهنية، وخاصة من زاوية الاختلافات بين جمعية المكتبات الأمريكية ALA وجمعية المكتبيين الفرنسيين ABF، ولكن الهدف هو تقديم مصالح المكتبات العمومية، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من كل أشكال الرقابة؛

الفصل الخامس: تقف الباحثة من خلال هذا الفصل على أوجه التشابه والاختلاف في تقديم الخدمات أمام الجمهور بين كل من النموذجين، في تنمية المجموعات، وكذلك أمام صورة المكتبة في المجتمع؛

تسمح لنا هذه الدراسة بتحديد النقاط الرئيسية لسياسة المكتبات العمومية والتي ترتبط بـ " دورها التعليمي "، " تشجيع الديمقراطية "، " تأطير الجمهور "، وهو ما يؤكد على سعي هذه المؤسسات على مر تاريخ لتجسيد حقوق الإنسان.

- **الدراسة الثانية:**

McCook, de la Peña Kathleen. ***Introduction to Public Librarianship****. 2nd ed. New York: Neal-Schuman Publishers, 2011.*

تحاول الباحثة من خلال هذا العمل إرساء قواعد المكتبات العمومية في العصر الراهن، بالرجوع إلى السياق التاريخي لنموها وتطورها باعتبار أنه " لابد أن تعرف الماضي لكي تفهم الحاضر "، هذا الحاضر الذي تحكمه مجموعة من التحولات والتغيرات بسبب بيئتها، والتي تتعامل من خلاله مع العديد من المديرين والموظفين، واستخدام التقنيات، بالإضافة إلى الامتداد الذي تعرفه في المهام والوظائف المنوطة بها، وهذا كله في إطار ميزانيات محددة. وعليه كان الإلمام بالماضي ضروري لأمناء المكتبات الحاليين والجيل القادم، حتى يكونوا قادرين على تجاوز التعقيد في العمل، والتخطيط بشكل أكثر فعالية في المستقبل. وهذا ما يتضح من خلال الفصول، التي عمدت الباحثة إلى تقسيمها كالآتي:

الفصل الأول: تصف من خلاله الباحثة شكل المكتبات في القرن 21، فتتناول تعريفها ونطاق خدماتها، كما تقدم صورة للقراء تسمح بفهم السياق الذي نحن فيه اليوم؛

الفصل الثاني: يستعرض هذا الفصل السياق التاريخي للمكتبات، وصدور أول قانون أساسي يدعم إنشاء المكتبات من أموال الضرائب، كما تتعرض فيه إلى التقرير الأساسي لأمناء المكتبات لولاية بوسطن الصادر في سنة 1852، والذي يعتبر من الوثائق المهمة لمهنة المكتبات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تؤكد أيضا على الدور المهم للمرأة، والتي ساعدت في انتشار خدمات المكتبات العمومية في جميع المناطق؛

الفصل الثالث: يستعرض هذا الفصل نمو وتطور المكتبات العمومية بداية من سنة 1918، بفضل جهود جمعية المكتبات الأمريكية ALA، وبروز الاتحادات التي تصدر التشريعات (LSTA, LSCA, LSA)، وهو ما ساهم في امتداد نطاق نشاط المكتبات العمومية، مؤكدة بهذا على دور الجمعيات الوطنية والدولية؛

الفصل الرابع: تستعرض مجموعة من الإحصائيات حول المكتبات العمومية، كما تقدم التفكير في تحسين الخدمات من خلال توحيد معايير للمكتبات العمومية التي وضعتها جمعية المكتبات الأميركية ALA ، والتي تبرز من خلاله الباحثة كيف تساهم المكتبات في تحسين نوعية الحياة داخل المجتمع؛

الفصل الخامس: يستعرض هذا الفصل السياق السياسي والاقتصادي الذي ارتبط بوظائف المكتبات العمومية. وضرورة الاهتمام بالجانب التنظيمي والقانوني، وتمويل المكتبات العمومية؛

الفصل السادس: يتعرض هذا الفصل إلى القضايا المتعلقة بالهيكل التنظيمي للموظفين داخل هذه المكتبات، والذي لابد من أن يتصف بالمرونة، ويسمح بالتنويع في الموظفين؛

الفصل السابع: يتعرض لتاريخ مباني المكتبات العمومية (رمزية مبنى المكتبات العمومية)، فضلا عن تأثير خدمات المكتبة وقانون البناء (LSCA) على البناء خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، كما يلخص هذا الفصل أيضا معايير التصميم وأهميتها في إمكانية الوصول إلى المكتبات. بالإضافة للحاجة إلى الأمن والتخطيط لمواجهة الكوارث؛

الفصول الثامن والتاسع: يتناول موضوع " خدمات الكبار" و" خدمات الشباب،" من خلال مراجعة التاريخ والوضع الحالي لطبيعة الخدمة في المكتبات. والتي تعيد الباحثة تنظيمها تحت أربع فئات

تبرز من خلالها أهمية المكتبة العمومية لمجتمعاتنا هي: – الفضاء العمومي؛ – التراث الثقافي؛ – التعليم؛ – المعلومات؛

الفصل العاشر: يتعرض هذا الفصل لأهمية الاتصال في مجال المكتبات، الجمهور، ودور المنظمات المهنية والوكالات، اتحادات المكتبات، والشبكات الاجتماعية؛

الفصل الحادي عشر: يحلل هذا الفصل أهمية بيان " الإفلا / اليونسكو المكتبة العامة " (اليونسكو، 1994)، ويقدم نقاط الاهتمام على تطوير المكتبات العمومية في جميع أنحاء العالم؛

الفصل الثاني عشر: يقدم هذا الفصل الأهداف الإنمائية للألفية في تنمية القدرات البشرية. نحن نلاحظ أن الطريق ستكون واضحة لتحقيق حقوق الإنسان العالمية بدعم والتزام أمناء المكتبات العمومية.

سمح لنا هذا العمل لـ Kathleen McCook ببناء تصور للدراسة المقدمة بين أيديكم، والذي تؤكد من خلاله على أن ما توصلت إليه المكتبات العمومية اليوم هو نتاج للماضي، وكيف ساهمت المنظمات والاتحادات الدولية في توحيد المعايير، وتقريب التوجهات والتصورات على نطاق واسع من جهة، ومن جهة أخرى تتناول الباحثة في الفصلين الثامن والتاسع أهمية تصور المكتبات كفضاء عمومي في المجتمع، وهو ما حاولنا بلورته من خلال هذه الدراسة للتأكيد على أهمية المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في المجتمع الجزائري من خلال تصور مفهوم " الفضاء العمومي ".

- **الدراسة الثالثة:**

*Servet, Mathilde. **Les bibliothèques troisième lieu**. 2009. P.83. Diplôme de conservateur des bibliothèques, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, janvier 2009*.

تعتبر هذه الدراسة من الأعمال الرائدة حول مفهوم " مكتبات الفضاء الثالث " في فرنسا، حيث تتعرض الباحثة لهذا المفهوم الجديد " الفضاء الثالث " الذي ابتكره عالم الاجتماع Ray Oldenbourg للإشارة إلى أماكن الحياة العامة والأنس الاجتماعي، والذي أصبح يشكل ظاهرة جديدة في علم المكتبات خاصة في الدول الأنجلوساكسونية ودول شمال أوروبا.

إن استعارة هذا المفهوم الجديد من علم الاجتماع الحضري لإدراجه في أسس وقواعد المكتبات، يعود إلى التحولات التي يشهدها الجيل الجديد للمكتبات العمومية من جهة، كونها أصبحت تشكل فضاء للتعايش والتماسك الاجتماعي، كما شكل الانتشار والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال

(الانترنت، الويب 2.0، الحوامل الالكترونية) طرف ثاني في جلب هذا المفهوم، إذ تشكل هذه الوسائل منافذ جديدة تهدد مكانتها ومستقبلها، ما يجعل من هذا المفهوم مصدر قوة جديد لمواصلة مهامها وأدوارها في الفضاء الحضري كما توضح ذلك الباحثة من خلال هذا العمل، والذي تضمن العناصر التالية:

– **العنصر الأول:** تتعرض فيه الباحثة إلى التحديات التي تواجهها المكتبات في الوقت الراهن والتي تهدد مستقبلها، لتطرح مفهوم " الفضاء الثالث "، ظروف بروزه وتطوره، خصائصه، ثم تحاول بعدها إسقاطه وتكييفه على الجيل الجديد للمكتبات؛

– **العنصر الثاني:** تحاول الباحثة من خلال هذا العنصر إيضاح المفهوم بشكل أدق من خلال تقديم نماذج للمكتبات الهولندية، والتي تركز فيه الباحثة على الأبعاد المادية، الاجتماعية والثقافية لهذه المكتبات؛

– **العنصر الثالث:** تقدم الباحثة من خلال هذا العنصر التحولات التي تعرفها المكتبات الفرنسية ومدى تأثرها بمفهوم " مكتبات الفضاء الثالث "، كما تشير إلى ضرورة إعادة النظر في صورة المكتبة من خلال الفضاء، المهام والوظائف، الخدمات.

- **<u>الدراسة الرابعة:</u>**

Sandoz, David. ***Repenser la médiation culturelle en bibliothèque publique: participation et quotidienneté****. 2010. 67p. Mémoire DCB, Diplôme de conservateur de bibliothèque, janvier 2010.*

جاءت هذه الدراسة لتصف مظاهر تأثر المكتبات بالتحولات التي أحدثتها البيئة الرقمية والمنافذ الجديدة للوصول إلى المعرفة والثقافة، وتوضيح الفشل الذي يرافق هذه المؤسسات في قدرتها على تغطية جميع مطالب واحتياجات الجمهور العريض والمتنوع، مما يهدد شرعيتها ومكانة المكتبي في أداء مهامها المرتبطة بـ " دمقرطة الثقافة ".

يقع هذا التصور على عاتق المكتبات العمومية على وجه الخصوص، كونها أكثر المؤسسات حيوية وانفتاحا على الجمهور، فهي مرهونة بأداء أدوار عديدة ثقافية، سياسية واجتماعية. كما يركز الباحث في طرحه من جهة أخرى إلى التحولات التي تعرفها نماذج هذه المكتبات في العالم، والتي تفرض علينا إعادة التفكير في مهنة المكتبي، خاصة مع انتشار الانترنت ومجموعات الوصول الحر التي خلقت للجميع فرص الحصول على المعلومات والثقافة دون الحاجة إلى خدمات المكتبي.

يرى الباحث بأن هذه المفارقات تجعل من مفهوم الوساطة كمورد ومصدر جديد لإثبات شرعيتها، كما يعتبره مفهوم قوي ونقطة التقاء بين الدور الثقافي والدور الاجتماعي للمكتبة، وهذا ما يحاول التأكيد عليه من خلال عناصر هذا العمل الذي جاء فيه:

- **العنصر الأول:** يتناول من خلاله الباحث مفهوم الوساطة، ليرفع اللبس والغموض الذي يصاحب المفهوم، كما يعرض ظروف استخدام المفهوم في المكتبات، والسياق التاريخي لإدراجه في المكتبات الفرنسية؛

- **العنصر الثاني:** يتعرض الباحث فيه إلى كيفية تصورنا للمفهوم في المكتبات من خلال تقديم أنواع وأشكال الوساطة في المكتبات؛

- **العنصر الثالث:** يقف من خلاله إلى الاستراتيجيات التي يلزم النظر فيها لإرساء المفهوم في المكتبات الفرنسية، وإبراز أهم نقاط التوتر التي تضعف تجسيده والعمل به على ارض الواقع.

استطاع الباحث أن يرسم من خلال هذا العمل الخطوط العريضة لتبني مفهوم الوساطة في المكتبات، والذي فتح لنا المجال لمحاولة تكييفه في المكتبات العمومية بالجزائر من خلال البحث في القرائن والمؤشرات التي تعزز فرص العمل به.

تحديد المفاهيم:

- المكتبات العمومية:

هي ترجمة لـ " bibliothèque publique " في اللغة الفرنسية أو " public library " في اللغة الانجليزية، والتي يقصد بها المكتبات التي تقدم خدماتها لجميع الفئات الاجتماعية دون قيود ترتبط بالسن، أو الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الدين، أو المستوى الثقافي والتربوي، أو الرتبة الوظيفية والاجتماعية، ونستند في ترجمة " publique " أو " public " إلى اللغة العربية بـ " العمومية " إلى الترجمة التي تقدمها السلطات العمومية بالجزائر، والتي تدل على الشيء الرسمي المنجز من طرف السلطات العمومية والمشترك بين عامة الناس، في حين تستخدم بعض الدول العربية تسمية " المكتبات العامة " والتي يراد بها نفس الشيء.

كما نركز على هذا النوع من المكتبات بهذه الدراسة من خلال نموذج " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية " المنجزة حديثا بالجزائر على مستوى رؤساء ولايات الوطن، والتابعة لوصاية وزارة الثقافة.

- الفضاء العمومي:

يأتي هذا المفهوم في اللغة العربية كترجمة للغة الفرنسية " Espace Public "، والذي يعتبر ترجمة للمفهوم الذي صاغه الفيلسوف الألماني " يورغن هابرماس " في أطروحة الدكتوراه التي قدمها في سنة 1961 بعنوان " *strukturwandel der offentlichkeit* "، والتي يركز من خلالها على مفهوم " Offentlichkeit " باللغة الألمانية، ليتم ترجمة هذا العمل إلى اللغة الفرنسية في سنة 1978 من طرف Marc B. de Launay والذي حمل عنوان:

« *L'espace public, archéologie de la publicité comme dimension. constitutive de la société bourgeoise* »[1]

إن ما يحمله المفهوم في اللغة الألمانية من دلالات قوية لا يمكن فهمها إلا في السياق الذي وردت فيه، ولذلك سمحت ترجمة المفهوم إلى اللغة الفرنسية والانجليزية بتبسيطه ليقترب في استخداماتنا لشكل الأماكن العامة التي نعرفها، كما يستخدم بعض الباحثين العرب ترجمات متعددة لمفهوم " Espace " كـ " المجال "، " الفناء "، " المكان "، وهذا في اعتقادهم يعود إلى ما يحمله المفهوم من بعد فيزيقي ومادي، أي أنه يستعمل للإشارة إلى الأماكن ولكن أشمل من ذلك، غير أن المعنى اللغوي الصحيح هو " الفضاء ".

- الفضاء الثالث:

يرد مفهوم " الفضاء الثالث " في سياق التحولات التي لحقت مفهوم " الفضاء العمومي "، واستخدامه في علم الاجتماع الحضري، حيث طرح عالم الاجتماع الأمريكي Ray Oldenbourg هذا المفهوم في سنة 1980 ليصف به الأماكن التي يجتمع بها الأفراد ويتفاعلون فيما بينهم، ويؤكد بقوة على أهمية هذه الفضاءات في الحياة العامة، حيث سمحت له دراساته التحليلية السوسيولوجية للعلاقة بين الفضاء والظواهر الاجتماعية، وكيف يؤثر التحول الحضري بسلوك الأفراد من تحديد ثلاثة فضاءات في حياة الأفراد بحاجة إلى أن نوازن بينها، بحيث يتميز كل فضاء عن الآخر من خلال المكانة التي يحظى بها والوظائف التي يؤديها، وعليه قدم من خلال كتابة المعنون بـ " The great good place: cafés, coffee shops, bookstores, bars, hair salons, and other hangouts at the heart of a community "

[1] - Thierry, Paquot. L'espace public. Paris : la découverte, 2009. P.10.

وظائف وخصائص كل فضاء، كما يركز على خصائص الفضاء الثالث ويضع له شبكة من المؤشرات باعتباره معيار لقياس جودة الحياة العامة.

- السياسة الثقافية:

يعتبر مفهوم السياسة الثقافية من المفاهيم الواردة حديثا في العالم العربي والتي تشير إلى " مجمل الخطط والأفعال والممارسات الثقافية التي تهدف إلى سد الحاجات الثقافية لبلد أو مجتمع ما، عبر الاستثمار الأقصى لكل الموارد المادية والبشرية المتوفرة لهذا البلد وهذا المجتمع "[1]. وعليه فإن المفهوم يشير إلى عملية تحديد التراث الثقافي ووصفه باعتباره مشترك للأمة، وذلك من خلال التخطيط، والتأطير، والتنظيم والإشراف على الثقافة ومؤسساتها، والحفاظ عليها وصيانتها، وتعزيز سبل نشرها وطرق توزيعها، ومكافحة جميع أشكال الإقصاء والحرمان والعزوف، ولضبط وتحديد هذا المفهوم لابد من توفر مجموعة من العناصر تم توضيحها في الشكل التالي:



الشكل رقم (03): يوضح بنية مفهوم السياسة الثقافية[2]

[1]- مجموعة من الباحثين. مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي. القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، 2010. ص.09.

[2] - Agence culturelle alsace. Qu'est-ce qu'une politique culturelle ? [en ligne]. URL : http://www.culture.territoires-alsace.org/contextualisation/politique-culturelle/definition (consulte le 30.03.2018).

- **دمقرطة الثقافة:**

برز هذا المفهوم عقب الحرب العالمية الثانية كنموذج جديد للعمل الثقافي، حيث يؤسس المفهوم لنقطتين مهمتين وهما الإنتاج والتوزيع، وذلك من خلال تعزيز فرص الوصول إلى الثقافة من طرف الجميع وعلى نطاق واسع، ثم دعم وتأطير الإبداع الفني والثقافي، وذلك من خلال استراتيجيات تتخذها السلطات في مختلف ميادين القطاع الثقافي، من إنشاء لمرافق وفضاءات ثقافية جديدة، والاستثمار في الأعمال الفنية العمومية، والتأهيل المهني للوساطة.

- **الوساطة الثقافية:**

يعتبر مفهوم " الوساطة الثقافية " من المفاهيم البارزة حديثا إثر السياسات الثقافية والمقاربات الحديثة للثقافة وضرورة إتاحتها لعامة الناس تحت مفهوم " دمقرطة الثقافة "، وعليه يستخدم هذا المفهوم للدلالة على الاستراتيجيات التي تشمل المشاريع والنشاطات التي تعزز العلاقة بين المؤسسات الثقافية والأفراد والجماعات داخل المجتمع، والتي تهدف إلى:

- دعم الإبداع والتنوع في الفئات؛
- تشجيع مشاركة المواطنين في الحياة العامة؛
- تعزيز بناء العلاقات داخل المجتمع؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية، وخلق الإحساس بالانتماء.

الفـصــل الأول

1- الفصل الأول: المكتبات العمومية: المفهوم والقواعد العامة

تمهيد:

تحظى المكتبات العمومية حاليا بمكانة مهمة في المشاريع التنموية لكل بلد، يعود هذا إلى الدور الذي لعبته عبر التاريخ في تنمية الأفراد والمجتمعات وازدهارها، حيث لم نشهد حقبة زمنية امتازت بالقوة إلا واستحدثت بها مكتبات تفتح لعامة الناس، اتخذت من خلالها عدة تسميات، كما تم تأطير أسسها وقواعدها وتوحيدها من طرف الجمعيات والمنظمات الدولية، وتحديد أبعادها، ومهامها، ووظائفها، وخدماتها في المجتمعات الحديثة، وهذا ما يبرز من خلال مباحث هذا الفصل.

1.1. المبحث الأول: المكتبات العمومية: مقاربة مفاهيمية واصطلاحية

1.1.1. التوجهات والتحولات للمكتبات العمومية:

جاء في مفهوم المكتبة على أنها " مجموعة من الكتب، يقال له مكتبة جميلة، وقد عرفت المكتبة في عهد الملك لويس الرابع عشر وكانت تضم مجموعات كبيرة تجاوزت 30.000 مجلد "[1]. وتعرف أيضا على أنها " مجموعة من الكتب، الدوريات وكل أشكال الوثائق الأخرى التصويرية والسمعية البصرية المصنفة حسب ترتيب معين "[2]، وعليه يطلق اصطلاح المكتبة للتعبير عن الوثائق بكل أشكالها.

كما يستخدم المفهوم للتعبير عن الفضاء أو المبنى المخصص لإيداع الوثائق وتخزينها وتنظيمها وإتاحتها، وعليه استخدم القدماء مفهوم المكتبة للتعبير عن " الرفوف التي توضع بها الكتب ويتم تخزينها، أو المكان الذي تودع به الكتب "[3] أو " مبنى يحتوي على رفوف يتم تخزين الكتب بها "[4]، وجاء أيضا على أنها " المكان المخصص لتلقي مجموعات من الكتب أو الوثائق التي يمكن إعارتها أو الاطلاع عليها في نفس المكان "[5].

ورد في تقرير اليونسكو عن الاتصالات في العالم لسنة (1990)، على أنها " تعتبر المكتبة، أيا كان اسمها، مجموعة منظمة من الكتب والدوريات المطبوعة وكل الوثائق الأخرى، خاصة المخططات

[1] - Littré, Emile. Dictionnaire de la langue française [en ligne]. URL :http://www.littre.org/definition/bibliothèque. (Consulté le 09- 08- 2016).
[2] - Dictionnaire de français Larousse.[el ligne]. URL: http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/bibliothèque/9064. (Consulté le 09- 08- 2016).
[3] - Littré, Emile. Op.cit.
[4] - Dictionnaire de français Larousse. Op.cit.
[5] - Ibid.

والوسائط السمعية البصرية، فضلا عن خدمات الأفراد الموظفين بها لتسهيل استخدام هذه المواد للمستخدمين لأغراض المعلومات، البحث، التعليم والترفيه "[1].

يتضح من خلال هذا التعريف الذي قدمته اليونسكو حول المكتبات تعدد التسميات المستخدمة للتعبير عنها، حيث عرف العرب استخدام كلمة " مكتبة " حديثا، كان ذلك في القرن التاسع عشر، واستخدموا مرادفات لها كـ: " بيت الحكمة، خزانة الحكمة، دار الحكمة، دار العلم، دار الكتب، خزانة الكتب، بيت الكتب..."، وهي كلها مصطلحات مركبة تتكون في الغالب من جزأين، تشير في جزئها الأول إلى المكان (بيت، دار، خزانة[*])، أما الجزء الثاني فهو يعبر عن الرصيد (الحكمة، العلم، الكتب)[2].

تعبر هذه التسميات المستخدمة عند العرب عن كل نوع من أنواع المكتبات حسب الحجم والوظائف، وهو نفس ما عرفه الغرب عند استخدامهم لكلمة bibliothêkè، هذه الكلمة اليونانية المركبة من جزأين هما: صندوق، علبة (thêkè)، الكتب (biblion)، والتي تستخدم للتعبير عن المستودع الذي يتم حفظ الكتب فيه، كما استخدمت أيضا للتعبير عن المجموعات في حد ذاتها[3].

استخدم بعض المؤلفين اللاتينيين مع مطلع القرن التاسع كمرادف لـ " bibliothêkè " كلمة " Armarium " والتي كانت تطلق على المكتبات الصغيرة المخصصة لإيداع وحفظ الكتب والأرشيف، وعلى أمين المكتبة بـ " Armarius "[4].

غير أنه مع مطلع القرن العاشر بدأ التمييز بين مستودعات الأرشيف والتي احتفظت بتسمية " Armarium "، ومستودعات الكتب التي استخدم لها مصطلح جديد وهو " librarian "، وعليه أصبح يستخدم مفهوم " libraria " عند المؤلفين اللاتينيين، ومصطلح " librairie " في اللغة الفرنسية[5]. ظلت كلمة " librairie " تستخدم عند المؤلفين الفرنسيين للتعبير عن " bibliothèque " حتى مطلع القرن السادس عشر، كما استخدم للتعبير عن المكتبي " bibliothécaire " بـ " garde de librairie ".

---

[1] - Unesco. Rapport sur la communication dans le monde. Paris : Unesco, 1990. P.326.

[*] خزانة مفرد " مخازن " MAKHAZIN وقد استخدم في اللغة الفرنسية مرادفها MAGAZINE، المقصود بالخزانة القاعة الكبيرة بخزائنها التي تضم الكتب، وقد ذكر القلقشندي في اهتمام العرب المسلمين بالكتب في العصور الوسطى وانشئوا لها خزائن، كما أشار إلى أعظم خزائن الكتب في الإسلام وذكر ثلاثة منها " خزانة الخلفاء الفاطميين بمصر، خزانة الخلفاء العباسيين ببغداد، خزانة بني أمية بالأندلس. انظر. أبي العباس احمد، القلقشندي. صبح الأعشى. ج.1. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1922. ص.466.

[2] - Youssef, Eche. Les bibliothèques arabes : publiques et semi- publiques en Mésopotamie, en Syrie et en Égypte au Moyen Age. Damas: institue français de Damas, 1967. P.P.2-4.

[3]- Littré, Emile. Op.cit. (Consulté le 10- 08- 2016).

[4]– محمد ماهر، حمادة. الكتاب في العالم. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994. ص.125.

[5] - Définition de la bibliothèque : questions ? réponses ! [en ligne]. URL : http://www.enssib.fr/content/definition-de-la-bibliotheque. (Consulté le 10- 08- 2016).

حمل القرن الثامن عشر التمييز بين المفهومين، حيث أعاد أصحاب الحركة الإنسانية في كل من فرنسا وايطاليا استخدام كلمة " bibliothèque " بينما أصبحت كلمة " librairie " تدل على أماكن تجارة الكتب، حتى ألمانيا التي كانت تستعمل مصطلح " livrery " والذي كان محدود للغاية في الاستعمال، استخدمت مصطلح " bibliothêk " على يد المفكرين الإنسانيين، بينما حافظ المصطلح على معناه القديم في اللغات اللاتينية عند الانجليز[1].

أدى التحول الذي عرفته المجتمعات إلى زيادة الحاجة للمعلومات، مما ساهم في نمو وتوسع هذه المكتبات وتنوعها، وتعدد وظائفها وهذا على حسب الجمهور الذي تخدمه، والجهة الممولة لها، غير أنها حافظت على الهيكل العام لها، والذي يتكون من أربع عناصر أساسية هي[2]:

- الفضاء (مبنى أو مكان للالتقاء والأنس الاجتماعي)؛
- مجوعة منظمة من الوثائق في حوامل مختلفة (الحوامل المادية، الحوامل اللامادية)؛
- الميزانية التي تسمح بأداء مهامها؛
- الموارد البشرية المؤهلة لضمان تسييرها.

إن الانتشار الذي عرفته المكتبات عبر التاريخ، والتي ارتبطت من خلاله بالتنظيم السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي لكل بلد، نمت معه الحاجة إلى إنشاء مكتبات تخدم كل أفراد المجتمع، أدى هذا إلى التأسيس لمفهوم المكتبات العمومية bibliothèque publique والتي أطلق عليها العديد من التسميات من أبرزها:

- " **المكتبات المفتوحة** ": استخدم هذا المفهوم في أوروبا خلال القرن الخامس عشر، حيث أصبح يمثل هذا النوع من المكتبات داخل المجتمعات أحد الأشكال للتعبير عن مبادئ عصر النهضة، والتي تعتبر محفز لمبدأ " الاستعمال العام " في الحياة الثقافية؛

- " **المكتبات المشتركة** " **أو** " **الاجتماعية** ": التي ظهرت في أمريكا بداية من سنة (1731)، والتي كان يمولها مجموعة من المؤسسات المستقلة ورجال الأعمال كان من أبرزهم Carnegie Andrew, Benjamin Franklin.

[1] - Arab, Abdelhamid. Contribution à l'Étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962. 2000. 800 p. Thèse du doctorat d'Etat, bibliothéconomie et sciences documentaires, l'Université d'Alger, 2000. P.41.

[2] - bibliothèques, mission et typologie [en ligne]. URL : http://mediadix.u-paris10.fr/cours/admin/adminpdf/TCAdminF3-1Bibliotheques_missions_et_typologie.pdf (Consulté le 10- 08- 2016).

- " **المكتبات العمومية:** " انتشر استخدام تسمية " المكتبات العمومية " في أمريكا عقب الأزمات الاقتصادية (1817 – 1837 – 1857)، والتي أثرت في حركة التبرعات والاشتراكات العفوية التي كانت تدعم المكتبات الاجتماعية خاصة مع النمو في الطلب، مما أدى إلى غرس فكرة التمويل العمومي، حيث أصبحت تشكل هذه المكتبات مؤسسة حرة يوملها الناس عن طريق الضرائب؛

- " **مكتبات البلديات** " و" **المكتبات الشعبية** ": اشتهر استخدام هذه التسميات في أوروبا عامة، وفرنسا خاصة مع سنة (1860)، وهي فترة قيام السلطة الليبرالية Empire libéral، حيث تميزت هذه المرحلة بالتنمية الاقتصادية والحياد السياسي والديني وانتشار الأخلاق العامة، والذي عرف استحداث وتنظيم " مكتبات البلديات "، كما ساهم بروز الجمعيات والاتحاديات خلال هذه الفترة في انتشار حركة " المكتبات الشعبية ".

- " **مكتبات المطالعة العمومية** ": وهي الحركة التي برزت في المجتمعات الفرانكفونية في بداية القرن العشرين والذي تعرض لها العديد من المفكرين في كتاباتهم (Eugene. M. 1908) (Ernest C. 1921)، والذي طورته فيما بعد " جمعية المكتبات الفرنسية " حيث أحدثت في سنة (1928) " الخدمة العمومية للمطالعة، المعلومات والوثائق "، كما احتضنت في سنة (1931) بالجزائر مؤتمر دولي حول المطالعة العمومية للترويج للمفهوم.

يرى Henri Lemaitre أن مفهوم المكتبة يرتبط عادة بالعلماء، لذلك كان لابد من التفكير في عبارة جديدة لوصف هذا المكان المتاح لعامة الناس، وعليه فإن استخدام عبارة " المطالعة العمومية " تلغي كونها محصورة على العلماء. كما تم بعدها استحداث " مديرية المكتبات والمطالعة العمومية "، لتعرف بعدها هذه الحركة انتشارا مع سنوات (1960).

على الرغم من تعدد التسميات التي عرفها هذا النوع من المكتبات، إلا أن كلها ساهمت في تأسيس القواعد العامة لها، وعليه يمكن تقديم مفهوم للمكتبات العمومية انطلاقا من اعتبارين، أحدهما واسع وشامل والثاني ضيق ومحدد، وهما:

- **المفهوم الواسع:** يمكن تعريفها انطلاقا من الجمهور الذي تخدمه، فالمكتبات العمومية هي تلك الفضاءات التي تفتح لجميع السكان، تعمل جاهدة على تلبية الاحتياجات والاهتمامات المتعددة، كما أن الولوج إليها لا يقيده شروط، وعليه فإن المجانية هي مرغوبة في مثل هذه المكتبات، وقد قدم في هذا السياق أحد المكتبيين الأمريكيين في سنة (1900) مفهوما للمكتبات العمومية، جاء فيه " المكتبة

سواء كانت ممولة أو غير ممولة من الضرائب؛ تابعة لسلطة البلدية أو المحلية، لكن، ما دامت تتيح كل خدماتها بالمجان لكل السكان فهي مكتبة عمومية (...)"[1].

وعليه فإن كل التسميات التي وردت حول هذه المكتبات التي تخدم جميع السكان يمكن اعتبارها مكتبات عمومية، ما دامت تحمل نفس وظائف المكتبات العمومية بالمفهوم الحديث، سواء التي كانت تمول من طرف الأفراد أو الجمعيات أو تلك التي تمولها الدولة، على الرغم من أنه يتم دفع رسوم في بعض الدول إلا أنها تبقى أسعار رمزية في متناول الجميع.

- **المفهوم الضيق:** يمكن تعريف المكتبات العمومية في معناها الضيق، على أنها تلك المؤسسات التي تمول من المال العام، وهو التصور الذي برز مع نشأة المكتبات العمومية الأمريكية والانجليزية بداية من سنة (1850)، وعليه ينطلق Edwards Edward من هذه النقطة للتمييز بين هذا النوع من المكتبات والمكتبات الخاصة.

جاء في بيان لليونسكو– الإفلا على أن المكتبات العمومية هي: " منظمة ينتجها المجتمع المحلي ويدعمها ويمولها إما من خلال الحكومة المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، أو من خلال شكل آخر من أشكال التنظيم المجتمعي، وهي تتيح الوصول إلى المعارف والمعلومات والأعمال الإبداعية من خلال مجموعة من الموارد والخدمات التي تؤدى إلى جميع الأعضاء، بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو اللغة أو العجز أو المكانة الاقتصادية أو الوظيفية أو المستوى التعليمي "[2].

كما تم تعريفها في الموسوعة العالمية لعلوم المكتبات والمعلومات " بأنها المكتبة التي تعتمد على التمويل العام من أجل المنفعة العامة والاستخدام العام، ولذلك فإنها تقوم بجمع المعلومات والمعرفة والإنتاج الفكري الذي يفرزه العقل البشري، وحفظه وتنظيمه واسترجاعه وبثه "[3].

كما أن ما أفرزته التطورات الحاصلة داخل المجتمعات خلال القرنين (20 و21)، والتي حملت تحولات على المستوى التنظيمي والمفاهيمي، تجعل من المعلومات والثقافة موارد أساسية لتحقيق التنمية داخل المجتمعات، نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC)، والذي يجعل من المكتبات العمومية

[1] - Jean, Hassenforder. Développement comparé des bibliothèques publiques en France en Grande-Bretagne et aux États-Unis dans la seconde moitié du XIXe siècle (1850-1914). [Mémoire d'étude] : école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques, 1967. P.8. URL : http://barthes.ens.fr/travaux/Caraco-Hassenforder-dvpt-compare-bib-publiques.pdf. (Consulté le 03- 04- 2016).

[2] - اليونسكو. بيان اليونسكو بشأن المكتبات العامة. 1994. [الخط المباشر]، الإتاحة:.www.unesdoc.unesco.org (تاريخ الزيارة 02- 04- 2016).

[3] - F., John., S., Paul. (2003). Public libraries. In: International Encyclopedia of Information and Library Science, 2nd ed. New York: Routledge, p.530.

تحتل مكانة مهمة في محاور التصريحات والإعلانات الدولية حول قيمتها الأساسية في التأسيس لـ " مجتمع المعلومات "؛ يقول Bell في مقدمة " مجتمع المعلومات " في سنة (1976) " إننا نعيش اقتصاد المعلومات، وهذا يتطلب منا القدرة على معالجة المعلومات، وعلى المستوى العالمي "[1]. تتمثل هذه القدرة في إنشاء مؤسسات تكون قادرة على خدمة النظام الوطني للمعلومات لكل بلد، والذي تعتبر المكتبات العمومية بمثابة القوة الحية للمعلومات، الثقافة والإعلام، تساهم في تنمية الأفراد وتكوينهم.

يتطلب منا هذا إعادة التفكير في وضعية هذه المؤسسات، حيث يقول John Dolan " يجب أن نتوقف عن رؤية المكتبات كأماكن للوظيفة، تخزين هذا، وإعارة ذلك، والتحقق من الآخر، بل هي أكثر من ذلك، أماكن للحرية والاستكشاف والتعليم المشترك عبر جميع وسائل الإعلام، فهي فضاء ديمقراطي لتحرير الفكر "[2] ، وهو نفس ما ورد في بيان اليونسكو على أن المكتبات العمومية هي " مؤسسة ديمقراطية للتعليم والثقافة والإعلام "[3].

2.1.1. المكتبات العمومية: فضاء وخدمات

ارتبط مفهوم المكتبات بـ " الخدمة العمومية " داخل التنظيم الاجتماعي، هذا المفهوم الذي أرسى قواعده " لويس رولاند " Louis Rolland في سنة (1930)، حيث قام بتحديد المبادئ الأساسية التي تنطبق على جميع الخدمات العمومية وهي[4]:

1- الاستمرارية: يعتبرها من المبادئ الأساسية والمعترف بها، والتي تقضي بخدمة المصلحة العامة دون انقطاع، يستنبط هذا المبدأ من مفهوم الخدمة العمومية والتي يعتبرها خدمة لها من الأهمية في حياة الجماعة ما لا يمكن الاستغناء عنها؛

2- المساواة: وهو مبدأ شرعي تحدده الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان والمواطن، حيث يكفل هذا المبدأ حق جميع المواطنين في الحصول على هذه الخدمة؛

---

[1] - Gazo, Dominique. Les missions des bibliothèques publiques autonomes du point de vue des élus municipaux québécois. 2009. 360p. thèse doctorat, école de bibliothéconomie et des sciences de l'information. P.29.

[2] - 21st Century Libraries: changing forms, changing futures [en ligne]. URL: http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20110118095356/http:/www.cabe.org.uk/files/21st-century-libraries.pdf (Consulté le 12-12- 2016).

[3] – ناجية، قموح ، سمية، الزاحي ، خديجة، بوخالفة. المعيار العربي الموحد للمكتبات العامة [الخط المباشر]. مراجعة: جرجيس، حاسم محمد، العربي، احمد، بسيوني، بدوية. الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، 2013. ص.20. الإتاحة: http://arab-afli.org/media-library/pdf/Public_Libraries_Standard_I3lem.pdf (تاريخ الزيارة 2016.04.08)

[4] - Anne, Giraudon. La notion de service public. 2010. 96 p. Mémoire d'étude, école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques. P.19.

3- **التحولية أو القدرة على التكيف:** يقوم هذا المبدأ على فكرة ضمان جودة الخدمة في الوقت المناسب، ومدى تلبية هذه الخدمات لاحتياجات المواطنين وهو ما يعطي القدرة لهذه الخدمة على الاستمرارية. كما نشير إلى التحول في المفاهيم من " الخدمة العمومية " Service Public إلى مفهوم " الخدمة للعامة " Service au Public وهي الخدمة التي تأخذ بعين الاعتبار الطلب[1].

تعمل المكتبات من خلال هذه المبادئ التي تحدد مفهوم " الخدمة العمومية "، إذ تشكل خدمة عمومية منظمة وجزء من البناء الوطني في العديد من الدول محددة وفق التزام قانوني، تسمح بتوفير خدمات شاملة وفعالة لجميع الأشخاص الراغبين في الاستفادة منها، والتي تتمثل في[2]:

- ضمان حق كل المواطنين في الوصول إلى الخدمات الأساسية (خدمات المعلومات، الثقافة...)؛
- التضامن وتطوير العلاقات الاجتماعية من خلال تعزيز المصلحة العامة للمجتمع المعني (أماكن للأنس الاجتماعي)؛
- تأخذ بعين الاعتبار المدى الطويل ومعالجة كل أشكال القصور، كما تستثمر لتهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة.

غير أن هذه المؤسسات لازالت تواجه صعوبات عند ارتباطها بهذا المفهوم، حيث يشير Dominique Lahary إلى أن أفراد المجتمع يسعون دائما وراء المتطلبات الأساسية للحياة اليومية والتي تشكل في الغالب خدمات التعليم، الصحة، الاتصالات، النقل...الخ[3].

ورد في مقدمة بيان اليونسكو (1994) على أن " حرية المجتمع والأفراد وازدهارهم ونموهم قيم إنسانية أساسية. ولا يمكن تحقيقها إلا عن طريق قدرة المواطنين المستنيرين على ممارسة حقوقهم الديمقراطية وأداء دور فعال في المجتمع. والمشاركة البناءة وتنمية الديمقراطية مرهونتان بتوافر تربية سليمة وبالانتفاع الحر واللامحدود بالمعرفة والفكر والثقافة والمعلومات".

تؤكد اليونسكو من خلال هذا البيان على " أن المكتبات العمومية هي من الشروط الأساسية لاكتساب العلم مدى الحياة، والاستقلال في اتخاذ القرار، والتنمية الثقافية للأفراد والجماعات ". كما ورد في Charte des bibliothèques على أنها " خدمة عمومية ضرورية في عملية الديمقراطية، حيث تعمل

[1] - Jean, Palomba. La bibliothèque publique aujourd'hui: nouveaux services, nouvelles compétences [en ligne]. Journée d'actualité CNFPT délégation régionale PACA..URL : http://www.acim.asso.fr/spip.php?article298 (Consulté le 10-12-2016).

[2] - Pierre, Bauby. La notion de service public. Bibliothèque(s) - Revue de l'association des Bibliothécaires de France. n° 53/54, décembre 2010. P.9.

[3] - Dominique, Lahary. Bibliothèque, politiques publiques, service public. Bibliothèque(s) - Revue de l'association des Bibliothécaires de France. n° 53/54, décembre 2010. P.11.

على تحقيق التساوي في الوصول والحصول على المعلومات، والأرصدة الوثائقية، وتحقيق الاستقلالية الذاتية للأفراد وبناء المجتمع "[1].

2.1. المبحث الثاني: أبعاد المكتبات العمومية

تطورت المكتبات العمومية بفعل التنظيمات الدولية والدراسات المعمقة التي يقدمها المختصين في هذا المجال، حيث أصبحت تحتل هذه المؤسسات مكانة مهمة في التخطيط داخل المجتمعات، بصفتها المحرك لها وعامل القوة لمشاريعها التنموية، وعليه فقد اكتست هذه المؤسسات بمجموعة من الأبعاد ترتبط بـ:

1.2.1. البعد الفلسفي- السياسي:

إن الحديث عن المكتبات كخدمة عمومية داخل المجتمعات، يضعها ضمن تصنيفنا للشروط الأساسية في الحياة العامة للإنسان (كتوفير الصحة، مياه الشرب، وسائل النقل...الخ)، والتي تضمن المساواة – الاستمرارية – القدرة على التكيف، هذه الخصائص التي تؤسس لمفهوم الخدمة العمومية كما حددها Pierre Bauby. تعمل المكتبات العمومية على توفير الموارد التي تسمح للمواطنين بممارسة حقوقهم في الديمقراطية، والقيام بدور فعال في المجتمع، والمشاركة في بناء وتنمية الوطن، وهو ما دعت إليه توصيات اليونسكو والإفلا من خلال أعمالها خاصة مع النصف الثاني من القرن (20) ومطلع القرن (21).

تحدد التصريحات والتقارير التي تصدرها هذه المنظمات (الأهداف، الأوليات، الخدمات) التي تشكل هوية هذا النوع من المكتبات الذي يستند بالأساس على وضع سياسة واضحة وتحديد الشركاء الفعليين، فقد ورد في إعلان الإفلا / اليونسكو للمكتبات العمومية (1994) والذي ينص على أهمية " قدرة المواطنين الذين يتمتعون بحسن الإطلاع والذين لديهم دراية بالأحداث المحيطة بهم على ممارسة حقوقهم الديمقراطية والقيام بدور نشط في مجتمعاتهم "[2].

كما تذهب هذه التصريحات إلى أبعد من ذلك في مدلولها، إذ تعتبرها بوابة للمعرفة والتي تضمن التعليم الجيد والمجاني بشكل غير محدود، ما يجعل منها عنصر أساسي في الاستراتيجيات طويلة المدى في مجال الثقافة، توفير المعلومات، التعليم، محو الأمية، فهي لا تقصي أي فرد داخل

[1] - Conseil supérieur des bibliothèques, Charte des bibliothèques [En ligne], 1991.URL: http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/1096-charte-des-bibliotheques.pdf (Consulté le 21.08.2016).

[2] - http://archive.ifla.org/VII/s8/unesco/eng.htm. (Consulté le 28-09-2016).

المجتمع سواء تعلق الأمر بالسن، الجنس، العرق، الديانة، الانتماء، اللغة، فهي مؤسسات عمومية تتمتع بالاستقلال وتمول من الأموال العامة لخدمة المصالح العامة.

تهدف هذه المؤسسات إلى تحقيق التنمية للأفراد والجماعات؛ تجسيدا لمبادئ حقوق الإنسان والتي صرح بها في " إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان " تحدد مواده من 03 إلى 21 مجموع الحقوق المدنية والثقافية والسياسة والاجتماعية، والتي تتعلق بالقضاء على كل أشكال التمييز وتحقيق مبدأ الحصول على المعلومات وحرية التعبير "[1]، هذا وقد ورد في إعلان جلاسجو بشأن المكتبات وخدمات المعلومات والحرية الفكرية (2002) على أن المكتبات وخدمات المعلومات " تساعد على حماية قيم الديمقراطية والحقوق المدنية العامة "[2].

ويؤكد إعلان الإسكندرية بشأن المكتبات وتفعيل مجتمع المعلومات (2005) على أهمية " الدور الحيوي الذي تلعبه المكتبات وخدمات المعلومات لإيجاد مجتمع ديمقراطي ومفتوح للمعلومات " ويضيف " أن المكتبات لا غنى عنها لخلق مواطنين على علم بالأحداث المحيطة بهم ولوجود شفافية في الحكم "[3].

كما ورد في إعلان ليون لسنة (2014) والذي يرمي إلى وضع خطة تنموية لفترة (2016 - 2030)، تسمح لكل الدول الأعضاء بوضع مناهج من شأنها تحسين الحياة العامة للناس والامتثال لها، تبرز هذه الخطة الدور الأساسي للمكتبات المتمثل في اعتبار[4]:

أ- يملك وسطاء المعرفة مثل: المكتبات ودور الوثائق ومنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمع والإعلام المهارات والمصادر اللازمة لمساعدة الحكومات والمؤسسات والأفراد على التواصل وتنظيم وهيكلة وفهم البيانات الأساسية لتحقيق التنمية، وذلك من خلال :

- التزويد بمعلومات عن الحقوق الأساسية والخدمات العامة والبيئة والصحة والتعليم وفرص العمل والنفقات العامة التي تدعم المجتمعات المحلية والشعوب لإرشادها نحو التنمية؛
- تحديد الحاجات الملحة والمشاكل التي تعاني منها الشعوب والتركيز عليها؛

[1]- الأمم المتحدة. نظام معاهدات حقوق الإنسان. نيويورك؛ جينيف: الأمم المتحدة، 2012. (صحيفة وقائع رقم 30، التنقيح رقم 1). ص.6.

[2] - http://www.ifla.org/publications/the-glasgow-declaration-on-libraries-information-services-and-intellectual-freedom. (Consulté le 28-09-2016).

[3] - http://archive.ifla.org/III/wsis/AlexandriaManifesto.html. (Consulté le 28-09-2016).

[4]- إعلان ليون حول إتاحة الوصول للمعلومات والتنمية [الخط المباشر]. 2014. الإتاحة على: http://www.lyondeclaration.org (تاريخ الزيارة 2016.09.28).

- كسر الحواجز الإقليمية والثقافية؛ لتيسير التواصل وتبادل الحلول الإنمائية والتي يمكن تعديلها لكل حالة؛ من أجل تحقيق أثر أكبر؛
- ضمان استمرارية إتاحة وصول الجمهور للتراث الثقافي والسجلات الحكومية والمعلومات تحت إدارة المكتبات ودور الوثائق الوطنية وغيرها من المؤسسات الثقافية؛
- توفير منتديات ومساحات عامة لمشاركة مجتمعية ومشاركة في صنع القرار بصورة أوسع؛
- إمداد الناس بالتدريب والمهارات التي تساعدهم في الوصول إلى المعلومات والخدمات وفهمها بحيث يحققون أكبر استفادة.

كما تحدد الأطر العامة الذي تحكم سير وتنظيم هذه المكتبات، والتي تعتبرها مؤسسات تمول من الأموال العامة، والمسطرة في السياسات العمومية المحلية والوطنية، الثقافية والتعليمية، التي تخدم مختلف السياسات سواء في المدينة، الأحياء، الأرياف؛ وهو ما يجعل منها ضمن التوصيات الأساسية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لما بعد (2015) والتي تؤكد على[1]:

أ- الاعتراف بحق الجمهور في الحصول على المعلومات والبيانات، مع احترام الحق في الخصوصية الفردية.

ب- الاعتراف بالدور الهام للسلطات المحلية، وسطاء المعلومات والبنية التحتية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة معلومات مفتوحة كوسيلة للتنفيذ.

ت- اعتماد السياسات والمعايير والتشريعات لضمان استمرار التمويل والنزاهة والمحافظة عليها وتوفير المعلومات من قبل الحكومات، وضمان وصول الناس لها.

ث- وضع الأهداف والمؤشرات التي تمكن من قياس أثر الحصول على المعلومات والبيانات وتقديم تقارير سنوية عن التقدم الذي تم تحقيقه DA2I تقرير.

2.2.1. البعد الثقافي- الاجتماعي:

يعتبر مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم تداولا في العصر الراهن، وذلك نتيجة لتراكمات معرفية جسدها الاهتمام المكثف من طرف المفكرين مع مطلع القرن التاسع عشر لدراسة أصل الإنسان وسلوكه،

[1]- الإفلا. إعلان ليون حول تداول المعلومات والتنمية [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.ifla.org/past-wlic/2014/FR/ifla80/node/669.html. (تاريخ الزيارة 2016.09.28).

ومنشأه، وأصل الخصائص التي يمتاز بها، والتي تفرقه عن باقي المخلوقات، فقد امتد بين الطبيعة والإنسان حجاب الثقافة.

نتج عن هذا الاهتمام تعدد المفاهيم المقدمة لشرح الثقافة، والتي تعرضت فيها الكلمة إلى الاختلافات الفكرية، الإيديولوجية، المعرفية، وحتى السياسية، خاصة بعد التحول الذي عرفته المجتمعات مع النصف الثاني من القرن 20 نتيجة تقدم العلوم والتكنولوجيا، غيرت من مكانة الفرد في المجتمع، يرتكز على التعليم والثقافة من أجل تحقيق التنمية الحقيقية.

شكل هذا الاهتمام بالقضايا الثقافية ما يعرف بـ " المنعطف الثقافي "، حيث تعدت المسألة الوقوف عند المفهوم ودراسة خصائصه، بل أصبح يشكل مجالا من مجالات المعرفة المستقلة، والتي تهتم بدراسة المؤسسات الثقافية وعلاقتها ببنية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذا القضايا المرتبطة بتشكيل الهوية الاجتماعية والشخصية والتواصل الأخلاقي، من خلال معرفة مدى تأثير الممارسات الثقافية الحالية بتلك الممارسات التي ترتبط بالماضي، لتشكيل ممارسات ثقافية جديدة، والتركيز على مسألة إنتاج وتوزيع الثقافة وكيفية تداولها داخل المجتمع على اختلاف تركيبته.

إن هذه الدراسات أعطت بعدا وتصور آخر لمفهوم الثقافة، جعلت منها قطاعا مهما في الدول موازي لباقي القطاعات (الصناعية، الاقتصادية...)، حيث تم دمجها كركيزة رابعة في عملية التنمية المستدامة[1].

أفرزت هذه التحولات مصطلحات حديثة ارتبطت بالعولمة كـ " التنوع الثقافي " والتعددية الثقافية "، تحمل في مضمونها حقل من الدلالات تجسد مبدأ " الاحترام "، " حق الأفراد "، " التشجيع "، " الترفيه "، " الحفظ "، " التثمين "، " قيمة ايجابية "، " مصدر للإبداع "، " التراث الإنساني "، وهو ما سعت اليونسكو منذ سنة (1945) إلى الدفاع عليه من خلال التصريحات والمعايير التي تحدد المستلزمات أو أوجه الاتفاق في ما يدخل في سياق التنوع الثقافي وما لا يدخل، والعمل على بعث المؤسسات الثقافية بما يتوافق مع هذه التحولات والامتثال لها[2].

[1] - Unesco. La culture pour le développement durable [en ligne]. URL : http://fr.unesco.org/themes/culture-développement-durable (Consulté le 25-09-2016).

[2] - UNESCO. Déclaration universelle sur la diversité culturelle : Une vision Une plate-forme, conceptuelle Une boîte à idées, Un nouveau paradigme [en ligne]. 2002. URL : http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001271/127162f.pdf. (Consulté le 25-09-2016)

تأخذ هذه التصريحات بعين الاعتبار أن للثقافة القدرة على إعطاء الأفراد السلطة على أن يكونوا عقلانيين وملتزمين أخلاقيا، كما تعتبرها ذات بعد أساسي في عملية التنمية وتعزيز استقلال وهوية الشعوب، من منظور " أنسنة التنمية " Humaniser le Développement، فالتنمية هي حق كل فرد وكل الشعوب في الإعلام، التعليم وتواصل الخبرات، بما يعطي لكل فرد الفرصة في تكييف وثيرة النمو لتشكيل مصيره، يكون هذا من خلال تشجيع:

أ- **الثقافة-الديمقراطية (الديمقراطية الثقافية):** تعتبر الثقافة جزأ لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية ومتلازمة ومتكافلة. ويقتضي ازدهار التنوع المبدع التفعيل الكامل للحقوق الثقافية كما حددت في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل شخص حق المشاركة بحرية في الثقافة داخل المجتمع، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والفوائد التي تنجم عنه "، وكذا في المادتين (13) و (15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

ب- دمقرطة الثقافة: والتي تتطلب اللامركزية في الوصول إلى الثقافة والمعلومات، والفنون والترفيه، فلابد من العمل على تحديد سياسة ثقافية ديمقراطية تتيح لجميع الأفراد، الجماعات، السكان إمكانية وفرص التمتع بها[1].

يأخذ هذا المشروع بعين الاعتبار المكتبات العمومية، إذ تشكل المحور الأساسي لتجسيد هذه المشاريع في المجتمعات من خلال وظائفها الحيوية ومهامها المرتبطة بها، والتي تجعل منها وسيط بين التنوع الثقافي داخل المجتمعات، فهي تساهم في تطوير الإبداع الشخصي للأفراد واستكشاف مجالات جديدة، من خلال تكافؤ فرص الجميع في الحصول على الثقافة، المعلومات، المعرفة، والوصول إلى الأعمال الخيالية، إذ توفر من خلال مجموعاتها أرصدة متنوعة من المعارف والانجازات الإبداعية.

تساعد المكتبات العمومية في التركيز على التنمية الثقافية في المجتمع، بما يساعد على تشكيل الهوية الثقافية، والعمل من خلال الشراكة مع المنظمات المحلية والإقليمية ذات صلة على توفير المعلومات المفيدة للناس والتي تساهم في تنميتهم، وفتح أبوابها للأنشطة الثقافية المتعددة، وتنظيم البرامج الثقافية والترفيهية، خاصة بالنسبة للفئات التي غالبا ما تكون مهمشة في المجتمعات (الأقليات، اللاجئين، المهاجرين...الخ) والتي تعمل على دمجهم في المجتمع، فهي تعكس التنوع الثقافي الذي يمثله

[1] - UNESCO. Déclaration de Mexico sur les politiques culturelles, Conférence mondiale sur les politiques culturelles [en ligne]. 1982. URL : http://portal.unesco.org/culture/fr/files/12762/11295422481mexico_fr.pdf/mexico_fr.pdf. (Consulté le 25-09-2016)

المجتمع، وقد حددت اليونسكو–الإفلا لذلك مجموعة من المبادئ العامة للمكتبات التي تساهم في خدمة التنوع الثقافي وهي[1]:

- خدمة جميع أفراد المجتمع دون تمييز على أساس اللغة أو الثقافة؛
- توفير المعلومات باللغات والنصوص ذات الصلة؛
- توفير إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المواد والخدمات التي تمثل جميع المجتمعات والاحتياجات؛
- توظيف الأفراد الذين لهم القدرة على التكيف مع التنوع المجتمعي والمؤهلين لخدمة المجتمعات المختلفة.

أما البعد الاجتماعي للمكتبات العمومية فيرتبط أساسا بنمط التنظيم الاجتماعي الذي تخضع له، والذي تمليه الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الأخلاقية، التي تسعى إلى ضبط مختلف المؤسسات التعليمية، التربوية، التثقيفية بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي. أدى هذا إلى بروز مفاهيم وأدوار جديدة كـ " التنشئة الاجتماعية " و" الدور الاجتماعي " والتي تعتبر من المفاهيم الغامضة التي تفهم بطريقتين هما[2]:

أ- مفهوم شامل: يفسرها على أنها ظاهرة اجتماعية، تنظر إلى كل شيء يرتبط بالفرد على أنه اجتماعي؛

ب- مفهوم ضيق: يرتبط بمن هم في حاجة للمساعدة، أو يقصد به الإصلاح، وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

إن مسألة إعداد الأفراد للعيش في مجتمع جديد أكثر انفتاحا ومستمر في التغييرات يعتمد إلى حد كبير على خلق نظم تعليمية فاعلة تسمح لكل الأفراد من الاستفادة من المعلومات، المعارف، الثقافة، وهذا ما يشير إليه المخططون للتعليم، والذين يؤكدون على الدور الأساسي والتكميلي للمكتبات ليس فقط في سياق التعليم بالمدارس، وإنما أيضا في دورها على خلق مناخ عام للنشاطات السوسيو–ثقافية[3].

---

[1] - Manifeste de la bibliothèque multiculturelle de l'IFLA [en ligne]. 2008. URL : http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/ifap2008_multicultural_library_manifesto_fr.pdf. (Consulté le 25-09-2016).

[2]- Association des bibliothécaires de France. Le rôle social des bibliothèques [en ligne]. Compte rendu de la journée du 24 avril 2015. URL : https://www.abf.asso.fr/14/548/1778/ABF-Region/compte-rendu-de-la-journee-du-24-avril-2015-le-role-social-des-bibliotheques. (Consulté le 29-09-2016).

[3] - Carlos Victor, Penna. La planification des services de bibliothèque et de documentation. Paris : Unesco, 1971. P.41.

ارتبطت هذه المفاهيم مع الزمن بالمكتبات العمومية وقد جاء في تصريحات اليونسكو " المكتبات العمومية فضاءات لتحقيق التنشئة الاجتماعية "[1] فهي مؤسسات مفتوحة لعموم الناس لا تحدد شروط اجتماعية (السن، الجنس، العرق، المرتبة الاجتماعية، الثقافية... الخ)، وأماكن للالتقاء ونسج العلاقات التي تسمح للأفراد من اكتساب المعارف والنماذج والقيم والرموز الموجودة في مجتمعه، تؤدي دورها مثل باقي وسائل الإعلام الأخرى الصحافة، الإذاعة، التلفزيون، السينما، المسرح.

تساهم المكتبات في عملية التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع بشكل غير مباشر من خلال إتاحة مجموعاتها للجميع (كتب، دوريات، صحف، كتيبات إرشادية،...مواد أخرى) التي تؤدي إلى خلق الأفكار وتطوير ذكاء الأفراد والإلهام، وتوفير عوامل الوحدة الاجتماعية[2].

تدعم هذا الدور للمكتبات عبر الزمن والذي شكلت فيه هذه الفضاءات أماكن لتشكيل الروابط الاجتماعية والتعليم المستمر للجميع، والتي تعرف توسعا في عصرنا إثر تعدد وانتشار الوسائل التي تؤدي إلى إحداث التقسيم والعزل الاجتماعي نتيجة التطورات التكنولوجيا الحاصلة خاصة مع انتشار الانترنت والويب 2.0، والحوامل الالكترونية، بالإضافة إلى تدني الأوضاع الثقافية، والتنوع في الفئات المنتجة والمستخدمة للثقافة، تسمح لنا بتحديد ثلاثة عوامل أساسية تعكس الدور الاجتماعي للمكتبات هي[3]:

أ- المساعدة – الإصلاح (الاندماج الاجتماعي، التنشئة الاجتماعية، العلاج)؛

ب- الأنس (أماكن للتعايش)؛

ت- الانفتاح على أكبر عدد وتدريب المواطنين (مؤسسات ديمقراطية).

3.2.1. البعد التكنولوجي:

ارتبطت المكتبات بالتحولات التي عرفتها المجتمعات إزاء ثورتين مهمتين هما " ثورة المعلومات " و" ثورة الاتصالات "، والتي طرحت مفهوم " مجتمع المعلومات " مع الألفية الثالثة عقب انعقاد القمتين العالميتين (قمة جينيف 2003، وقمة تونس 2005)، حيث يرى " مانويل كاستلز " أنه " شكل

[1] - IFLA,UNESCO. Les services de la bibliothèque publique: principes directeurs de l'IFLA/UNESCO [en ligne]. 2001.P.10. URL : http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001246/124654f.pdf. (Consulté le 29-09-2016).

[2] - Carlos Victor, Penna. Op.cit. p.42.

[3] - Association des bibliothécaires de France. Le rôle social des bibliothèques [en ligne]. Compte rendu de la journée du 24 avril 2015. URL : https://www.abf.asso.fr/14/548/1778/ABF-Region/compte-rendu-de-la-journee-du-24-avril-2015-le-role-social-des-bibliotheques. (Consulté le 29-09-2016).

من أشكال التنظيم الاجتماعي، والذي أصبحت تشكل فيه عملية خلق، معالجة، ونقل المعلومات المورد الأول لتحقيق الإنتاجية والسلطة "[1].

أصبح توظيف هذا المفهوم في المجتمعات يصف الحالة التي تكون فيها عملية إدخال تكنولوجيا المعلومات (IT) في المقام الأول في عمليات الإنتاج الصناعي ونشر المعلومات في جميع المجالات، أي أصبحت التكنولوجيا تتموقع في جوهر الأعمال لتعبر عن نمط جديد للإنتاج، التوزيع والاستهلاك للمعلومات وخلق المعارف.

بدأ التركيز على أهمية المعلومات لأغراض التنمية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، أي مع سنوات (70) و(80)، والتي سعت اليونسكو من خلالها إلى تعميم السياسات الوطنية للمعلومات داخل كل الدول من خلال البرنامج الوطني للمعلومات (PNI)، وكذلك العمل على برنامج الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات (SNIT)، والتي تؤكد من خلاله على زيادة الحاجة إلى المعلومات من أي وقت مضى ودورها في عملية الابتكار التكنولوجي.

تطورت هذه التوجهات أكثر مع سنوات (90)، خاصة مع انتشار الانترنت والتي أصبحت تمكن الأفراد والجماعات في جميع أنحاء العالم سواء في أصغر القرى وأكثرها بعدا أو في أكبر المدن من الانتفاع بالمعلومات لأغراض التنمية الذاتية، التعليم، الإثراء الثقافي، النشاط الاقتصادي، والمشاركة المستنيرة في الديمقراطية، تجعل من المكتبات بوابات أساسية للدخول إلى الانترنت، فهي تقدم للبعض الراحة والتوجيه والمساعدة، في حين تمثل عند البعض الآخر المنافذ الوحيدة المتاحة، فهي تعتبرها بمثابة آلية للتغلب على الحواجز الناجمة عن الفوارق في حيازة الموارد، وامتلاك التكنولوجيا والتدرب أو ما يصطلح عليه بـ " الفجوة الرقمية "[2].

كما ورد في تصريح الإفلا على أن مجتمع المعلومات يولد ويستهلك كم هائل من المعلومات، وأن تكنولوجيا المعلومات تسهل عملية الإنتاج والإتاحة، هذه العملية التي تتطلب إشراك كل أنواع المكتبات من طرف السلطات العمومية في برنامج المخطط الوطني (السياسة الوطنية للمعلومات،

[1] - Jean-Philippe, Accart. Le sommet mondial sur la société de l'information [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2004, n° 6, p. 68-73. URL: http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2004-06-0068-010. (Consulté le 30.09.2016).

[2] – بيان الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات (الإفلا) بشأن الانترنت (2003) [على الخط]. الإتاحة على:
http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001295/129562a.pdf. (تاريخ الزيارة 2016.10.28)

الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات)، كما حث الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) الحكومات القومية والإقليمية والمحلية وكذلك المنظمات الدولية على[1]:

- الاستثمار في خدمات المكتبات والمعلومات باعتبارها عناصر حيوية في خططهم وسياساتهم وميزانياتهم الخاصة بمجتمع المعلومات؛
- تحديث وتوسيع شبكات المكتبات الحالية، وذلك لتحقيق أكبر عائد ممكن لمواطنيهم ومجتمعاتهم؛
- دعم الحرية التامة في الحصول على المعلومات للجميع، والتصدي للعوائق الهيكلية وغيرها والتي قد تحول دون الوصول إلى المعلومات؛
- الاعتراف بأهمية الثقافة المعلوماتية والمساندة القوية للخطط التي تستهدف إيجاد جمهور متعلم قادر على تحقيق التقدم والاستفادة من مجتمع المعلومات العالمي.

وعليه فإن للمكتبات العمومية دور مركزي في " مجتمع المعلومات " يتمثل في:

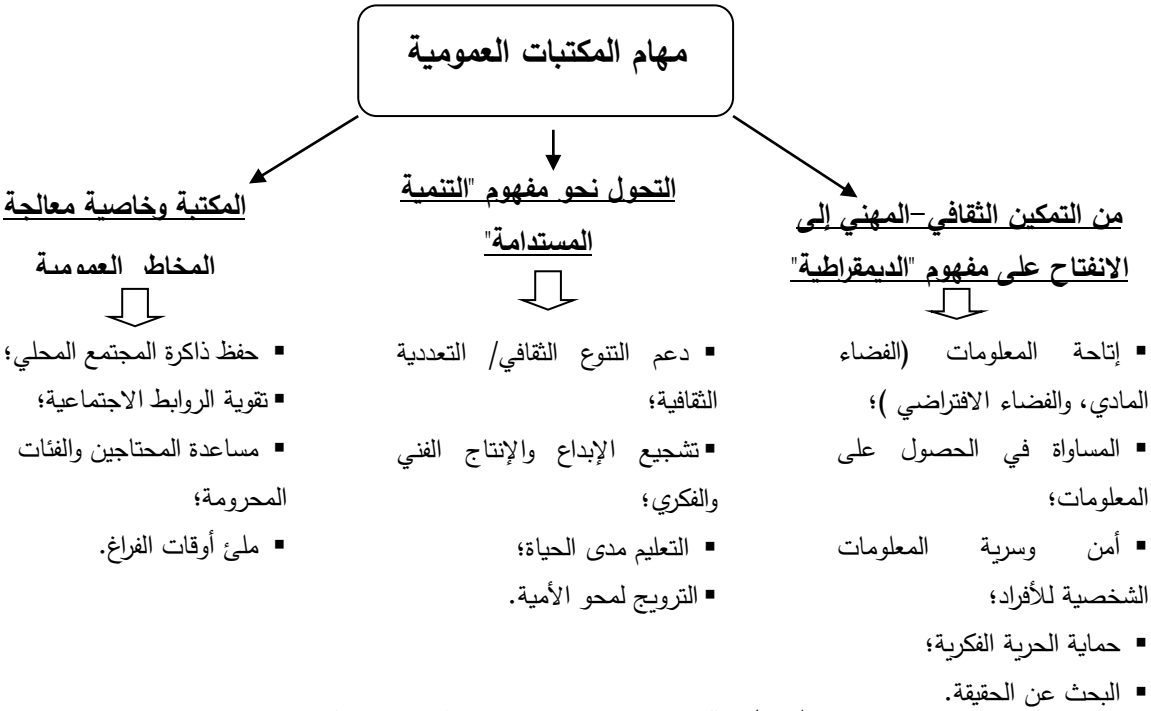
أ- **القدرة على إتاحة المعلومات:** وهو ما ورد في إعلان ليون (2014) بشأن المكتبات على أنه " يمكن استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للتوسع في الاتصالات وزيادة سرعة الخدمات وإتاحة المعلومات الهامة وخاصة في المناطق النائية. كما يمكن أن تستخدم المكتبات ووسطاء المعلومات الأخرى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لردم الفجوة بين السياسات الوطنية والتنفيذ المحلي لضمان أن فوائد التنمية تصل إلى كل المناطق".

ب- **التدريب وخلق الكفاءات:** من خلال نشر الثقافة المعلوماتية وتقديم الدعم والتدريب للاستخدام الفعال لمصادر المعلومات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعتبر هذا الدور مصيرياً في نشر برامج التنمية، نظراً لكون المصادر البشرية عاملاً جوهرياً في عملية التقدم الاقتصادي. وتسهم المكتبات – من خلال هذه الوسائل – إسهاماً كبيراً في التصدي للفجوة الرقمية واللامساواة المعلوماتية الناتجة عنها، وفي المساعدة على تحقيق أهداف الألفية التنموية، بما في ذلك خفض نسبة الفقر، فالمكتبات تقوم – من خلال استثمارات متواضعة للغاية – بتحقيق عوائد ضخمة، وتبلغ قيمة العائد على الأقل 4 -6 أضعاف قيمة الاستثمار.

[1]– إعلان الإسكندرية بشأن المكتبات وتفعيل مجتمع المعلومات (2005) [على الخط]. الإتاحة على:
http://www.ifla.org/files/assets/wsis/Documents/alex-manifesto-libs-info-society-ar.pdf. (تاريخ الزيارة 2016.10.29)

3.1. المبحث الثالث: مهام المكتبات العمومية

تتناول العديد من الدراسات والوثائق المقدمة حول المكتبات العمومية على المستوى المحلي، الإقليمي، والدولي *(AFLI. 2013) (ALA. 1987) (ASTED. 1996) (UNESCO, IFLA. 1949; 1972; 1994; 2001)* موضوع مهام المكتبات العمومية، فهي تجيب على تساؤل مهم يرتبط بـ أسباب إنشاء هذه المنظمة، وهذا راجع إلى افتقار العديد من الدول للنصوص القانونية التي تحدد مهام هذه المكتبات، والتي يمكن تحديدها في العناصر التالية:



الشكل رقم (01): يوضح مهام المكتبات العمومية

1.3.1. من التمكين الثقافي–المهني إلى الانفتاح على مفهوم "الديمقراطية":

يرتبط عادة مفهوم الديمقراطية بالحقل السياسي، والذي يحدد طبيعة العلاقات والمنافسة الحرة بين الأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة، غير أن هذا يبقى شكل من أشكال الديمقراطية والتي يعبر عنها بالديمقراطية السياسية، والتي لا يمكن لها أن تنمو إلا إذا ارتبطت بمقومات أخرى عائدة لتطلب الديمقراطية؛ أي أنه لابد من تبني التعددية الاجتماعية والثقافية والدينية، والتي تتجاوز الإطار السياسي والدستوري[1].

[1]– ألان، كاييه. السلام والديمقراطية: معالم المسالة. باريس: اليونسكو، 2004. ص.28.

إن البعد الرمزي للديمقراطية، يوضح دلالات المفهوم والتي تتعدي كونها دستورا سياسيا، فهي أولا الإيمان الراسخ بالمساواة والتماثل الأساسيين بين الأفراد جميعا، أي رفض كل أشكال التفريق المتعارف عليها. إن هذا البعد الرمزي للديمقراطية أساسي للحداثة أكثر من مجرد بعد دستوري، أي أنه أكثر تأصيلا وتوليدا لها، والذي يتطلب إرساء مبادئ الديمقراطية في جميع مجالات الخبرة الاجتماعية من المؤسسات إلى التربية، ومن العائلة إلى العلاقات بين الجنسين [...]، وهو ما يعبر عنه بـ " المطالبة بحقوق الإنسان "[1].

تناولت العديد من الدراسات في المنتصف الثاني من القرن (19) العلاقة بين المكتبات العمومية والديمقراطية، حيث يتم عادة تقديم مشاريع المكتبات على حد سواء داخل كل الدول التي ترغب في أن تكون ديمقراطية بشكل فعال، باعتبارها وسيلة لكل المواطنين من أجل الوصول إلى التنمية الثقافية والفكرية.

إن الوظائف التعليمية للمكتبات العمومية يجعل منها أداة قيمة للديمقراطية، وقد تعرض Michael Gormen إلى الوظيفة التعليمية للمكتبات وعلاقتها بالديمقراطية، خاصة في الفترة التي انتشر فيها المنتخبون الأمريكيون الذين كانوا يقدمون معلومات خاطئة، وساد التلاعب واللامبالاة، قدمت المكتبات على أنها الوسيلة الأفضل للديمقراطية. كما يضيف على أن العمل الديمقراطي للمكتبات يبرز في مساهمتها على إنشاء مواطن واعي، فالمواطن الجاهل هو خطر للديمقراطية[2]. وعليه يمكن تحديد مهام المكتبات العمومية التي ترتبط بتشجيع الديمقراطية في المجالات التالية:

أ- **إتاحة المعلومات:** يؤكد M. Gormen على أن المجتمعات الحديثة تتطلب " التدفق المستمر للمعلومات لكافة المواطنين، وكذا إعلامهم بالقضايا السياسية والاجتماعية "[3]. فالمكتبات العمومية مركز لإتاحة وتدفق المعلومات بكل أشكالها، سواء كان ذلك من خلال توفير مجموعات وثائقية مختلفة (كتب، دوريات، جرائد، مجلات...)، أو بإتاحة شبكة الانترنت والحوامل الالكترونية لكل الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وعليه فإن المجانية مطلوبة في هذه الفضاءات، وهو ما جاء في الإعلانات والتصريحات الدولية لـ:

[1]- انظر. ألان، كاييه. المرجع نفسه. ص.ص.29-31.

[2]- Tim, Huzar. Le néolibéralisme, la démocratie et la bibliothèque comme espace radicalement inclusif.2014. p.2. [en ligne] : http://library.ifla.org/835/7/200-huzar-fr.pdf. (consulté le 20-11-2016).

[3] - Tim, Huzar. Op.cit. p.2.

[UNESCO et IFLA, 1994 ; Charte des bibliothèques, 1991 ; Déclaration de Glasgow sur les bibliothèques, les services d'information et la liberté intellectuelle , 2002 ; AFLI, 2013 ; Déclaration de Lyon, 2014 ; Manifeste IFLA pour Internet, 2014 ; Bib 'lib - Bibliothèque pour l'accès libre à l'information et aux savoirs : Charte du droit fondamental des citoyens à accéder à l'information et aux savoirs par les bibliothèques, 2015].

ب- المساواة في الحصول على المعلومات: تعتبر من المهام الأساسية للمكتبيين، وهو العمل على تحقيق المساواة في الوصول إلى المعلومات لكافة أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم، وقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)[1] على أن لكل فرد الحق في التعلم، فالمكتبة العمومية هي مؤسسة تعليمية للجمهور العام، لذلك يلزم تحقيق هذا المطلب من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، يتعدى هذا تحقيق التساوي فقط في الحصول على المعلومات، وإنما يتطلب كذلك مساعدة الفئات المحرومة[2].

ت- حماية الحرية الفكرية: تعتبر حماية الحرية الفكرية من القيم المطالب بها على المستوى الدولي، وقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) في المادة 19 على أن " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية "[3]. لا تفصل جمعية المكتبات الأمريكية (ALA. 2002.) في تصريحاتها بين حقوق الإنسان والحرية الفكرية، إذ تدرجها ضمن مهام المكتبات العمومية، سواء من خلال وظائفها التي ترتبط بتشجيع الحرية في التفكير والتعبير والكتابة، والتحرر من الأفكار والمعتقدات، أو من خلال مواردها المتعددة التي تخدم كل فئات وشرائح المجتمع، بما في ذلك الوثائق التي تعبر عن الأقلية، كما أنها تسعى دائما لمكافحة جميع أنواع الرقابة[4].

---

[1]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان—وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان – صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم. انظر. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [الخط المباشر]. الإتاحة: http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html. (تاريخ الزيارة 2016.12.22)

[2] - voir. Gazo, Dominique. Les missions des bibliothèques publiques autonomes du point de vue des élus municipaux québécois. 2009. 360p. thèse doctorat, école de bibliothéconomie et des sciences de l'information. P.23.

[3]- الأمم المتحدة. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.un.org/ar/documents/udhr/ .(2016.12.29)

[4] - Gazo, Dominique. Op.cit. p.21.

ث- البحث عن الحقيقة: البحث عن الحقيقة هو مكون أساسي للأفراد يسمح تشكيل الرأي العام، ولضمان ذلك لابد من توفير المحتوى في الوقت المناسب، حتى يتسنى للجمهور بذلك وضع ثقتهم في اختياراتهم للوثائق[1].

ج- أمن وسرية المعلومات الشخصية للأفراد: جاء هذا العنصر على إثر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وهي قيمة حساسة خاصة في المكتبات العمومية بعد إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC في أداء مهامها، والتي لا تضمن دائما السرية للمستخدمين. وعليه لابد للمكتبات العمومية من أن تحافظ على سرية أفكار وفروض الأفراد، خاصة عند العمل في البيئة الالكترونية، يلزم حفظ سرية الاتصالات وبياناتهم الشخصية المخزنة حتى لا تستخدم لأغراض تضر بهم، وهو جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعتبر مسألة السرية تتعلق بكرامة الأفراد، وقد جاء في النص " الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أفراد الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية والثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم "[2].

2.3.1. التحول نحو مفهوم "التنمية المستدامة":

تتناول العديد من الدراسات والتصريحات الدولية موضوع " التنمية المستدامة "، وقد قدمت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، كان أهمها ما جاء في تقرير لجنة " برونتلاند " في سنة (1987) " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة ".

لقي هذا المفهوم قبولا من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي اشتغلت على تطوير مبادئ هذا المفهوم في سنة (1992) بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في " ريو دي جانيرو " بالبرازيل، وهو ما ولد الاهتمام بقضايا أخرى غير النمو الاقتصادي، ارتبطت بالمسائل الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي جعل التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، برز معه مفهوم " التنمية البشرية " و" التنمية المستقلة "، حيث ورد في تقرير التنمية البشرية (1996) على " أنه لا توجد صلة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فلا يسفر النمو الاقتصادي تلقائيا عن تحقيق التنمية البشرية، ولا

[1] - Ibid. p.24.

[2]- الأمم المتحدة. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المرجع السابق.

حتى عن تحسين الظروف المعيشية للبشر، إن التنمية البشرية هي الغاية، والنمو الاقتصادي هو الوسيلة، ومن تم ينبغي إثراء حياة الناس".

إن هذه التوجهات تبحث في سياسات تنموية نابعة من الداخل، تتمتع بالاستقلالية وتنهض بالاقتصاديات الوطنية من وضع سلبي إلى آخر ايجابي، وبمفهوم آخر فإن التنمية المستقلة " تتضمن بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع"[1]؛ من خلال إشراك الأفراد في الفعل التنموي، انطلاقا من احتياجاتهم الأساسية، وهو ما يجعل الإنسان مصدر التنمية وصانعها، أي أن التنمية الفعلية هي التنمية البشرية التي يشكل العامل البشري مصدر القوة فيها.

كما أن التنمية البشرية لا تعنى بالناس فرادى، وإنما من خلال تفاعلهم وتعاونهم في المجتمعات، وهو ما جعل الانشغال بمفهوم " الثقافة "، ودمجه كركيزة أساسية في عملية التنمية المستدامة، باعتبار أن الإنسان أصبح مصدر للتنمية، وفي نفس الوقت هو حامل للثقافة (طرق العيش، والعمل، والتفكير...الخ)، وقد نص تقرير التنمية البشرية (1996) على ذلك، جاء فيه: " الانشغال بالثقافة– أي بالطرائق التي يختارها الناس أن يعيشوا معا– لأن الإحساس بالتماسك الاجتماعي القائم على الثقافة والقيم والمعتقدات المشتركة هو الذي يشكل التنمية الفردية، فإذا عاش الناس معا بشكل جيد، وإذا تعاونوا على نحو يحقق إثراء متبادلا؛ فإن هذا يوسع خياراتهم الفردية ".

أصبح ينظر لـ " الثقافة " كمحرك رئيسي للأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وهي ضمن المجالات العريضة في جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد 2015، والتي تسعى من خلالها إلى القضاء على الفقر، وتعميم التعليم، وتحقيق التماسك والاندماج الاجتماعي، فالثقافة أصبحت تشكل العامل الأهم والضمانة الوحيدة في تحقيق التوازن بين النجاح الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في المدى البعيد[2]. يقع هذا الدور على المكتبات العمومية باعتبارها وسيلة مهمة وشريك تنموي من خلال مهامها المرتبطة بـ:

أ– **دعم التنوع الثقافي/ التعددية الثقافية:** يشير التنوع الثقافي أو التعددية الثقافية إلى التعايش المتناغم، والتفاعل لمختلف الثقافات، التي تتمثل في مجموع العوامل الروحية، المادية، الثقافية،

[1]- عبد الرزاق، أمقران. إستراتيجية التجديد الثقافي في المجتمعات العربية في ظل العولمة. 2010. 363 ورقة. أطروحة دكتوراه. علم الاجتماع. جامعة منتوري – قسنطينة –. 2011/2010. ص.225.

[2] - UNESCO. La culture pour le développement durable [en ligne]. URL : http://fr.unesco.org/themes/culture-développement-durable. (Consulté le 14-02-2016).

والحسية، للمجتمع أو للفرقة المجتمعية، والتي تشمل طريقة العيش والتعايش المشترك، نظام القيم، العادات، والمعتقدات، بالإضافة إلى الآداب والفنون. ما يجعل من التعدد الثقافي أو التنوع الثقافي مؤسسة لقوة جماعية، لمجتمعات محلية من مجتمع عالمي[1].

ورد في إعلان اليونسكو العالمي حول التنوع الثقافي (2001) في المادة 03 بوصفه عاملا من عوامل التنمية على أن " التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي ايضا وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية ". ونص ايضا الإعلان في المادة 06 على ضرورة إتاحته للجميع " إلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها. ذلك أن حرية التعبير، وتعددية وسائل الإعلام، والتعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعارف في صورتها الرقمية، وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في أن تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، وهي كلها ضمانات للتنوع الثقافي "[2].

تساهم المكتبة العمومية في عملية حماية وحفظ الثقافة والتراث الثقافي بكل أشكاله، كما تعمل على تثمينه وإتاحته للجميع، إذ تعتبر من المهام الأساسية والمتفق عليها، والتي أدرجت ضمن قواعدها وأسسها، وقد جاء في بيان اليونسكو– الإفلا حول المكتبات العمومية (1994) على أن تقوم بـ " إتاحة الانتفاع بأشكال التعبير الثقافي لجميع فنون الأداء "، " تعزيز الحوار بين الثقافات وتشجيع التنوع الثقافي "، " دعم التراث الشفهي ".

كما جاء في بيان اليونسكو– الإفلا حول المكتبات متعددة الثقافات (2009) " يجب على جميع أنواع المكتبات أن تعكس التعددية اللغوية والثقافية، وتساندها، وتعززها، على مستويات عالمية، وطنية

[1]– الإفلا، اليونسكو. بيان الإفلا واليونسكو حول المكتبات متعددة الثقافات [الخط المباشر]. 1994. الإتاحة:
http://www.ifla.org/files/assets/library-services-to-multicultural-populations/publications/multicultural_library_manifesto-ar.pdf. (Consulté le 07.01.2017).

[2]– اليونسكو. إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي [الخط المباشر]. الإتاحة:
http://www.droitsdelhomme.org.tn/wpcontent/pdfs.2067%الثقافي%20التنوع%20بشان%20العالمي%20اليونسكو%20إعلان/pdf.
(Consulté le 07.01.2017)

ومحلية، وفي النهاية تعمل على الحوار المبني على الثقافة والمواطنة النشطة "[1]. وهو نفس ما ورد في المعيار العربي الموحد للمكتبات العامة (AFLI. 2013)[2].

ب- تشجيع الإبداع والإنتاج الفني والفكري: لا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية وإثرائه ونقله بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، بل يتجلى أيضاً من خلال تنوع أنماط إبداع أشكال التعبير الفني وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها، أياً كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك. إن دعم الإبداع الفكري والفني هو أساس تطور المجتمعات، وعليه لابد من تشجيع هذه الإبداعات البشرية التي تمثل وتساهم في تكوين الرأي حول حضارة المجتمع ورقيه[3].

ت- التعليم مدى الحياة: التعلم هو نشاط مستمر لا يتوقف عند اكتساب المعرفة داخل جدران المؤسسات التعليمية (مكانا)، ولا في نهاية التعليم الأساسي (زمنيا) كما هو موجود في تصور العديد من الأفراد، حيث أن كل فرد هو معرض لممارسة عدة مهن، ما يجعله بحاجة إلى اكتساب مهارات جديدة في مراحل متقدمة من حياته، يصبح من خلاله التعلم مدى الحياة أمرا ضروريا، وعليه تؤكد اليونسكو في تقرير فور (1972) على أنه " لم يعد التعليم ميزة للنخبة، ولا مرتبطا بسن معينة: إنه يميل إلى أن يمتد على الجماعة كلها، طوال حياة الأفراد "[4]. إن هذا التحول في مفهوم التعليم يطرح فروض جديدة حول توزيع الزمن الفردي والأزمان الاجتماعية للتعليم والتدريب في دورة حياة الأفراد؛ أولها زمن ما قبل المدرسة والذي يشكل مدخلا فاعلا للالتحاق بالمدرسة لاحقا، وفي الوقت ذاته أسلوبا لتحسين ظروف حياة الأطفال الصغار الأكثر ضعفا من الناحية الاجتماعية. والثاني هو زمن التعليم الأساسي الإلزامي في أكثر الأحيان. والثالث هو زمن التعليم والتدريب بعد المدرسة الإلزامية الذي يقوم به التعليم العالي بالخصوص. والزمن الرابع هو زمن التدريب المستمر، وهو أبعد من النظام التربوي الأصلي[5]. يرتبط هذا المفهوم أساسا بالمكتبات العمومية كونها مصدر مفتوح لدعم كل أشكال التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي[6]، تعمل على تعزيز الوصول إلى مواد التعليم، البرامج

---

[1]- الإفلا، اليونسكو. بيان الإفلا واليونسكو حول المكتبات متعددة الثقافات. المرجع السابق.

[2]- انظر. ناجية، قموح، سمية، الزاحي، خديجة، بوخالفة. المعيار العربي الموحد للمكتبات العامة. المرجع السابق. ص.23.

[3] - Voir. Gazo, Dominique. Op.cit. p.23.

[4]- اليونسكو. التقرير العالمي لليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة. فرنسا: مطبوعات اليونسكو، 2005. ص.59.

[5]- اليونسكو. المرجع نفسه. ص.80.

[6] - IFLA, UNESCO. Les services de la bibliothèque publique: principes directeurs de l'IFLA/UNESCO [en ligne]. Op.cit. P.7.

اللغوية، والمواد الأخرى ذات الصلة، وتوفيرها في أشكال مناسبة، لتعليم طويل المدى، وبتوفير هذا الوصول فإن المجتمع برمته تصبح لديه الفرص لدعم احتياجات التعليم بشكل عام، والتعلم من المجتمعات الأخرى، بالإضافة إلى فهم الاحتياجات اللغوية لجميع الفئات، وتعلم لغات الآخرين، وربح معرفة الثراء الناتج عن تجارب تنوع الثقافات.

ث- الترويج لمحو الأمية: تعرف اليونسكو " محو الأمية " على أنها " ...القدرة على التحديد، والفهم، والتفسير، والخلق، والاتصال، والحساب باستخدام المواد المكتوبة والمطبوعة المرتبطة بسياقات مختلفة (...) تتضمن التعلم المستمر لتمكين الأفراد من تحقيق أهدافهم، وتطوير معرفتهم وإمكاناتهم، والمشاركة الكاملة في أنشطة الجماعة والمجتمع الأوسع "[1]. كما ساهمت أبحاث Cordes. S (2009)[2] من توسيع مفهوم " محو الأمية "، تدعى " محو الأمية متعددة الوسائط " بالعديد من المصطلحات مثل محو الأمية البصرية، محو الأمية الرقمية، محو الأمية الإعلامية، محو الأمية المتعددة وهي كلها محو أمية الشاشة. تشمل الأشكال التي تظهر على شاشة الكمبيوتر الصور والنصوص، والنصوص المتحركة والموسيقى والمؤثرات الصوتية وكل الأشياء التي تخلق معنى للطالب. يثير محو الأمية متعدد الوسائط ما هو محو الأمية وما الذي يعنيه أن تكون ملما بالقراءة والكتابة في هذا العصر الرقمي. وعليه تبقى القراءة والمطالعة هي جوهر عملية محو الأمية، تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها " فهم واستخدام النصوص المكتوبة والتفكير فيها؛ من اجل تحقيق كل شخص لأهدافه وتنمية معرفته وقدراته وللمشاركة في المجتمع "[3]. يعتبر الترويج لمحو الأمية من المهام الرئيسية للمكتبات العمومية، حيث تعمل على تشجيع القراءة والكتابة، التدريب على المهارات اللازمة للقراءة، والكتابة واستخدام المعلومات في الحياة اليومية، ودعم مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة والتحفيز عليها. كما تعمل على تدريب الأفراد على استخدام التكنولوجيا، وتطوير فرص الحصول على المعلومات في البيئة الرقمية، وقد جاء في إعلان ليون (2014) على انه " يمكن أن تستخدم

[1] - UNESCO. Plurality of Literacy and Its Implications For Policies and Programs [en ligne]. France: Unesco, 2004. P.13. URL: http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001362/136246e.pdf. (Consulté le 14.01.2017).

[2] - Cordes, Sean. Broad Horizons: The Role of Multimodal Literacy in 21st Century Library Instruction] en ligne]. P.3. URL: http://www.ifla.org/past-wlic/2009/94-cordes-en.pdf. (Consulté le 14.01.2017).

[3] – ليزلي، فارمر ، إيفانكا، ستريسيفيك. استخدام البحث في الترويج لمحو الأمية والقراءة في المكتبات: إرشادات للمكتبيين [الخط المباشر]. تقرير الافلا المهني رقم 130. ص.4. الإتاحة: http://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/professional-report/130.pdf. (تاريخ الزيارة 14.01.2017).

المكتبات ووسطاء المعلومات الأخرى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لردم الفجوة بين السياسات الوطنية التنفيذ المحلي ولضمان أن فوائد التنمية تصل إلى كل المناطق "[1].

3.3.1. المكتبة وخاصية معالجة " المخاطر العمومية ":

تشكل المكتبات العمومية عنصر مهم وبناء للتنمية الحضرية في المدينة، حيث تسمح لها وظائفها بإعادة تنشيط وصناعة الهوية الوطنية، كما تعمل مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى على تحقيق التوازن الاجتماعي، وخلق نمط للعيش معا داخل المجتمع.

تسعى المكتبات العمومية من خلال أدوارها المتعددة على مجابهة وتخليص المجتمع من كل " المخاطر العمومية "، حيث تسمح طبيعة تنظيمها بتردد كل فئات وشرائح المجتمع عليها دون تمييز بين الأفراد (الجنس، اللون، العرق، السن، الدين...)، أو تقييد للحريات (مؤسسات ديمقراطية)، أو تكليف (خدماتها مجانية أو مقابل رسوم رمزية للاشتراك).

يعتبر مفهوم " المخاطر العمومية " من المفاهيم التي استخدمه Eugène Morel في أعماله[2]، والذي يؤكد من خلاله على مهمة المكتبة المرتبطة بتشجيع المطالعة العمومية كآلية للتعليم، وحرية البحث والاكتشاف، والذي يهدف إلى تخليصهم بالدرجة الأولى من أخطار الجهل والأمية الذي ينعكس على الأفراد في حد ذاتهم، ثم على الجماعة والمجتمع، كما يسعى من خلاله إلى ترشيد الأغنياء حتى لا ينحرفوا، وتوعيتهم على أن يكونوا مساهمين في تنمية المجتمع من خلال خلق المشاريع وفتح مجال التوظيف لفئة الفقراء. تعمل المكتبات على تأدية هذه المهام من خلال:

أ- **حفظ ذاكرة المجتمع المحلي:** المكتبة العمومية كمرفق أنشئ لخدمة المجتمع المحلي، ولذلك تعمل على توظيف كامل إمكاناتها لجمع التراث المحلي وحفظه وإتاحته، فهي بكل تأكيد تفقد صلتها بهذا المجتمع وتفقد جذور انتمائها إليه. وعليه جاء في توصيات IFLA على أنه لابد المكتبات أن تركز في مهامها على حماية التراث الثقافي في أشكاله المختلفة، بما في ذلك أشكال التعبير التقليدية والتاريخية والمنتمية للشعوب الأصلية والمعاصرة[3].

[1]- إعلان ليون حول إتاحة الوصول للمعلومات والتنمية [الخط المباشر]. 2014. الإتاحة على: http://www.lyondeclaration.org (تاريخ الزيارة 2016.09.28).

[2] - Eugene, Morel. Op.cit. p.1.

[3] - IFLA. IFLA Strategic Plan 2016-2021. [en ligne]. [s.l.] : international Federation of Library association and institutions, 2015. url: http://www.ifla.org/files/assets/hq/gb/strategic-plan/2016-2021.pdf (consulté le 20-03-2016).

كما ورد في تصريح اليونسكو– الافلا حول خدمات المكتبات العمومية (2001)، وتم التأكيد عليها في أعمال AFLI على أن تحرص المكتبة العمومية على جمع التراث الشفهي والمسجل عن المنطقة التي تتواجد بها: أثارها، البيانات عن مدنها وقراها، وتاريخها، ومعارك كفاحها الوطني، ورموزها، وقيادتها الفكرية والعلمية والأدبية، وتشمل ذلك بطبيعة الحال، جمع التراث الشفهي: مواويل، دراما، موسيقى شعبية، وكذلك جمع الكتب والخرائط وغيرها من أوعية المعلومات. كما ينبغي اتخاذ جميع الإجراءات لتحويلها إلى الشكل الرقمي تمهيدا لإتاحتها عبر بوابة المعرفة للمكتبة تدعيما للانتماء الوطني وتأكيدا للهوية والثقافة المحلية.

ب– تقوية الروابط الاجتماعية: تعتبر من المهام الأساسية والمدرجة ضمن أسس وقواعد هذه المكتبات اليوم، حيث أصبحت تشكل هذه الفضاءات أماكن للتنشئة الاجتماعية[1]، يتم داخل هذه الفضاءات تكوين الصداقات بين الأفراد، والاستمتاع بأوقات فراغهم، تحسين حالاتهم المعنوية التي يمرون بها، وكذا توفير الترفيه والمتعة خاصة بالنسبة لفئة الشباب والأطفال، والإشباع الهادي لفئة الكبار.

إن هذه المهام التي نمت وتطورت مع نمو وتطور هذه الفضاءات تسعى إلى تحسين شبكة العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، حيث أصبحت تشكل هذه العناصر احد أهم العوامل الرئيسية للسعادة le bonheur في حياة الأفراد[2]، والتي توفرها من خلال:

- تشكيل الصداقات داخل فضاءاتها الذي يضمن توفير المعلومات والمساعدة العملية فيما بينهم؛
- الدعم الاجتماعي في صورة نصائح أو تعاطف، أو كونهم أصبحوا محل ثقة، أو كونهم يشتركون في نفس النظرة للعالم؛
- تماثل الاهتمامات، المشاركة في النشاطات، ممارسة الألعاب...الخ.

ت– مساعدة المحتاجين والفئات المحرومة: تسعى المكتبات إلى تطوير الخدمات التي تلبي من خلالها احتياجات الفئات الغير قادرة على الاستفادة من خدمات المكتبات التقليدية، وتشمل هذه الفئات نزلاء المستشفيات والسجون، وكبار السن المتواجدون في دور رعاية المسنين، وبيوت الصم البكم،

[1] - IFLA,UNESCO. Les services de la bibliothèque publique: principes directeurs de l'IFLA/UNESCO. Op.cit. p.10.

[2] – مايكل، أرجايل. سيكولوجية السعادة. تر. سوف، فيصل عبد القادر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993. ص. 25.

والمعاقين جسديا وذهنيا، والأشخاص الذين يواجهون صعوبات في القراءة، وكذا فئات المهاجرين واللاجئين.

ث- ملئ أوقات الفراغ: تعد المكتبات من أهم المرافق العمومية التي يمكن الاعتماد عليها لتحسين نوعية حياة كبار السن لاسيما الذين يعانون من فراغ وملل ووحدة قاتلة، فهي تساعدهم على قضاء وقت ممتع مفيد دون الشعور بالوحدة، ودون أي كلفة مادية. كما يمكن تنمية إمكاناتهم الفكرية والأدبية وتطويرها، وقد بينت الدراسات أن إقبال كبار السن على المكتبات والمراكز الثقافية يساعد في الحفاظ على صحتهم النفسية والعقلية والجسمية، لذلك يتوجب ملائمة ظروف المكتبة بما يساعد المسنين وخاصة ذوي الإعاقات منهم. وهذا يخلق التواصل بين كبار السن والفئات الشابة وتقريب وجهات النظر[1].

4.1. المبحث الرابع: طبيعة خدمات المكتبات العمومية

يعتبر التحول الذي طرأ في نموذج المكتبات العمومية في العالم كنتيجة للتغيرات الحاصلة في محيطها، أفرز عن مفاهيم حديثة كـ " الميدياتيك " و " مكتبات الفضاء الثالث "، كما استحدثت معه ممارسات ثقافية، اجتماعية واقتصادية جديدة ارتبطت بالتحولات التكنولوجية (الحوامل الرقمية، الانترنت، الويب 2.0).

هذا النموذج الجديد الذي يقوم بناءا على تمثلات واستخدامات الجمهور كعامل رئيسي، يجعلنا أمام فرصة تجديد الخدمات لإعادة التعريف بدورها الفعلي في المجتمع، وإعادة النظر في مكانة زبائنها – القراء – باعتبارهم شرط أساسي لديمومتها، ومحاولة التكيف مع هذه الاستخدامات الجديدة دون إقصاء مهمتها الفعلية المتمثلة في ضمان الوصول والحصول على المعلومات والثقافة.

تشكل الخدمات داخل هذه المكتبات المفتاح لعلاقتها بزبائنها (القراء)، والذي أصبح لابد من التقرب منهم شيئا فشيئا من أجل التكيف مع الممارسات الجديدة، والابتعاد تدريجيا عن الممارسات التقليدية والروتينية، حيث تؤكد E. Morel على ضرورة التركيز على القراء بنفس درجة الاهتمام بالأعمال الفنية كالجرد والفهرسة[2]، حيث أصبح يشكل الجمهور أهم مجموعات المكتبات.

[1]- ناجية، قموح ، سمية، الزاحي، خديجة، بوخالفة. المرجع السابق. ص.24.

[2] - Raphaële, Gilbert. Services innovants en bibliothèque : construire de nouvelles relations avec les usagers.2010. 101 p. Mémoire d'étude, école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques. P.13.

إن التركيز على خدمات المكتبات العمومية هو تفسير لعلاقة المكتبة بجمهورها، وإجابة للعديد من التساؤلات حول من يستخدم المكتبة؟ وكيف؟، مما يسمح بتوصيف المستخدمين (العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، الممارسات الثقافية...الخ)، ونوع الحضور (المجالات التي يستخدمونها، النشاطات التي يحضرونها، الوثائق التي يتم إعارتها...الخ).

تناولت العديد من الدراسات، والتصريحات والمعايير على المستوى المحلي، الإقليمي، والدولي موضوع خدمات المكتبات العمومية، كان أبرزها ما قدمته [*UNESCO, IFLA. 1994.2001 ; ASTED, 2011 ; AFLI, 2013 ; PLA, 2007*]، والتي يتم تصنيفها اعتمادا على الجوانب الثقافية، التعليمية، المعلوماتية، الاجتماعية، الترفيهية.

خاض العديد من الباحثين في هذا التقسيم المعتمد لخدمات المكتبات العمومية، مؤكدين على أهميته، وفي نفس الوقت تشير أبحاثهم إلى ضرورة تطوير هذا التقسيم من أجل الإلمام بكل جوانب خدمات هذه المؤسسات.

1.4.1. تقسيم الخدمات حسب Bertrand Calenge:

كان من بين هذه الدراسات ما قدمه Bertrand Calenge التي يرى أن الخدمة في المكتبات تعبر عن " درجة التنظيم الوظيفي وأداة مصممة خصيصا لتحقيق أهداف نهائية تتمثل في تلبية احتياجات جمهور محدد مسبقا في الوصول إلى المعلومات، وإتاحة الاستخدام المباشر لها من طرف هذا الجمهور "[1]، كما يعتبر الخدمة " كل ما يدخل في نطاق نشاطات المكتبة، وهو نقطة الالتقاء بين أحد عناصر المنظمة والجمهور "[2]، ويتبنى تقسيما لهذه الخدمات انطلاقا من عمليتين محوريتين هما[3]:

أ- **عملية التوزيع:** والتي تكون انطلاقا من مجموعاتها (منتوج)، يقوم المكتبي بحفظها، وتطويرها وإتاحتها للزبائن/القراء من خلال ممارسات الوساطة. هذه العملية يتم تقييمها انطلاقا من عدد الاعارات والمنخرطين؛

[1] - Xavier, Galaup. L'usager co-créateur des services en bibliothèque publique : l'exemple des services non-documentaires. 2007. 110 p. Mémoire d'étude, école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques. P.7.
[2] - Raphaële, Gilbert. Op.cit. P.22.
[3] - Ibid. p. 21.

ب- **عملية الخدمة:** والتي تركز على الجمهور، يقوم المكتبي من خلالها بتحليل الاحتياجات حتى يكون قادرا على تقديم معلومات مفيدة، وكذلك من خلال العمل على تحسين العلاقات الشخصية. يتم تقييم هذه الخدمات انطلاقا من رضا المستفيدين، ومدى معرفة المكتبي بالزبائن معرفة تفصيلية.

2.4.1. تقسيم الخدمات حسب Xavier Galaup:

قدم Xavier Galaup تقسيما آخر لخدمات المكتبات العمومية يقوم على أساس المهام الرئيسية التي أنشئت من أجله هذه المؤسسات والذي يتمثل في توفير الوثائق، حيث يصنفها إلى[1]:

أ- **خدمات وثائقية:** وهي الخدمات التي تم تحديدها في المعايير والتصريحات التي وردت عن اليونسكو والإفلا، والتي ترتبط بخدمات توفير وإتاحة الوثائق للزبائن/القراء، نذكر منها:

أ- خدمات الإعارة سواء داخل المبنى، أو خارج جدرانها من خلال الإعارة الخارجية؛

ب- إتاحة استخدام مواردها، سواء خدمات الوثائق أو خدمات أخرى داخل هذه المؤسسات؛

ت- خدمات استقبال المجموعات، سواء كان ذلك بشكل رسمي كاستقبال أقسام المدارس، أو بصفة غير رسمية كأن تخصص فضاء لمجموعات من اجل تقديم الورشات والأعمال؛

ث- التنشيط الثقافي الذي يقوم على تنظيم معارض وأيام حول القراءة والكتاب، أو دعوة كتاب بارزين وموهوبين والتعريف بهم وتقريب الجمهور منهم.

ج- ضمان التعليم للمستخدمين والذي يرتكز على عدة محاور، تقديم المساعدة في الامتحانات والواجبات المنزلية، وتطوير أساليب التعليم الذاتي؛

ح- تخصيص فضاء للعمل مفتوح لكل المواطنين، يحتوي على طاولات وكراسي وأجهزة كمبيوتر.

ب- **خدمات غير وثائقية:** يرى أنه بالإضافة إلى خدمات المكتبات العمومية الوثائقية يوجد خدمات أخرى توفرها هذه المؤسسات غير وثائقية، لكن الهدف منها هو الوصول إلى المصادر الوثائقية، ترتبط هذه الخدمات بـ[2]:

أ- **المهام الثقافية:** تؤدي المكتبات دورا مهما من خلال العمل الثقافي في حيزها الجغرافي، إذ تعمل على حفظ ثقافة المنطقة، ونقلها وتشاركها بين الأفراد والجماعات. إن مثل هذه الخدمات التي ترتبط بالعمل الثقافي ليست ثابتة، وإنما هي في نمو مستمر مع تزايد الأحداث في بيئتها، تهدف من خلالها

[1] - Xavier, Galaup. Op.cit. P.10.
[2] - Ibid. p.p. 13-16.

إلى إثارة رغبة الزبائن المستهدفين. إن العمل الثقافي يساهم بشكل كبير في الجوانب التربوية والاجتماعية، كالقيام بزيارات ومعارض الكتاب في أوساط المدارس ودور المسنين...الخ.

ب- **المهام التعليمية:** تساهم المكتبات العمومية من خلال وظيفتها التعليمية في مخرجات التعليم الوطني لكل بلد، إذ تعمل على استقبال أقسام المدارس، وتعريفهم بفضاءات المكتبة، وظائفها، مجموعاتها، الأعمال التي يقومون بها (نظام التصنيف، إجراءات الإعارة...)، تنظيم مسابقات، تقديم مؤلفين ومبدعين، كما يقوم المكتبيون بزيارة هذه الأقسام. تهدف هذه الخدمات إلى تقريب الأطفال من هذه الفضاءات وتعويدهم على الكتاب والمطالعة.

أما عن خدمات التعليم للكبار، فالمكتبة تحرص على مصاحبة المستخدمين في مختلف مراحلهم التعليمية، وتكوينهم من خلال توفير أدوات التعليم الذاتي في اللغات، أو تلقينهم مهارات في الإعلام الآلي...الخ. كما أن التكوين داخل هذه المؤسسات لا ينحصر في إتاحة مواردها أو وثائقها، أو من خلال عمليات البحث عن المعلومة، وإنما تعمل على إنشاء علاقات مع هياكل أخرى، ما يسمح لها من احتضان عدة نشاطات كمشروع محو الأمية، تعليم اللغات الأجنبية وغيرها من النشاطات التي ترتبط بالجانب التربوي التعليمي.

ت- **المهام الاجتماعية:** تعتبر المكتبات العمومية خارج نطاق وظائفها الوثائقية فضاء للتنشئة الاجتماعية، فهي تشكل جزء من التخطيط العمراني الحضري والهياكل الاجتماعية الثقافية الأخرى (المتحف، المسرح، السنما...الخ) مما يسمح لها بتعزيز وظيفتها، كما تربطها علاقات بباقي مؤسسات المجتمع (الأسرة، الجمعيات، المدارس...الخ)، فهي فضاء متاح لكل الفئات الاجتماعية تهدف لتشجيع العمل الجماعي وتشكيل العلاقات غير الرسمية. هذا بالإضافة إلى انشغال المكتبيين بالفئات المحرومة من الذين يجدون صعوبة في التردد على المكتبات لأسباب عدة (المعوقين، المستشفيات، السجون، دار المسنين...) وهو جانب مهم في النشاط الاجتماعي يهدف إلى فك العزلة الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى الخدمات في البيئة الرقمية التي تساهم في تحسين علاقة المكتبة بزبائنها (القراء) عن بعد، تمكن المستخدمين من الاتصال المباشر بالمكتبة والمكتبيين، مجموعاتها، الاطلاع على أنشطتها في حين تعذر التنقل عليهم إلى المكتبة.

تبقى عملية تصنيف خدمات المكتبات العمومية أو تحديدها صعبة في ظل التحولات التي تعرفها، لذلك فإن التقسيم الذي قدم من طرف B.Calenge أو من طرف X.Galaup هو تقسيم على أساس

الدور الجوهري للمكتبة والمتمثل في إتاحة الوصول إلى المصادر الوثائقية، وهو ما يختزل العديد من خدماتها غير الوثائقية وكذا الأدوار التي أصبحت تؤديها اليوم، وهو ما جعل **Raphaële Gilbert** يقدم تقسيما آخرا.

3.4.1. تقسيم الخدمات حسب Raphaële Gilbert:

تم اعتماد تصنيف آخر لخدمات المكتبات العمومية لـ Raphaële Gilbert يأخذ في مرجعيته كل المعايير والتصريحات الدولية الواردة عن اليونسكو والإفلا، وكذا التعرض لبعض الخدمات المبتكرة في نماذج المكتبات العمومية الرائدة في المجتمعات الأنجلوساكسونية، الاسكندينافية، الهولندية، كما يراعي هذا التصنيف التحولات التكنولوجية والتي خلقت نمط جديد للممارسات على المستوى الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي.

أ- تصنيف الخدمات حسب الأهداف:

أ-1- خدمات تسهيل الولوج إلى المكتبة:

عادة ما يتم تطوير خدمات المكتبات العمومية التي ترتكز على أهداف الوصول إلى مواردها؛ فيكون وصولا مادي وتقني للمكتبة، بما لا يسمح بتجاوز بعض العقبات الرمزية، وعليه فإن تطوير خدمات تسهيل الوصول إلى المكتبة ككيان مادي أو رقمي، يهدف بالدرجة الأولى إلى إثارة رغبة الزبائن في استخدام المكتبة وتسهيل زيارتها. بعض هذه الخدمات واردة في أعمال المكتبة إلا انه يتطلب تحديثها، ومنها ما هو مستحدث يتطلب التكيف معها نزولا لرغبة وحاجيات المستخدمين، نذكر من بين هذه الخدمات ما يلي[1]:

- **زيارة المكتبة:** تعمل المكتبة على تنظيم المعارض، والورشات حول كيفية استخدام المكتبة للمجموعات أو المستخدمين الجدد؛
- **التوجه إلى الأفراد:** تقوم المكتبة بزيارة أفراد من السكان من مختلف المناطق والأحياء من اجل التعريف بالمكتبة، اقتراح عناوين الكتب...الخ؛
- توفير غرف تغيير الملابس، خزائن إيداع الحقائب، مقهى (...)، والتي تسمح للمستخدمين من عدم مغادرة الفضاءات وقضاء أوقاتهم بها؛

[1] - Raphaële, Gilbert. Op.cit. p.27.

- **توفير وسائل الاتصال:** تستخدم المكتبة الوسائل المتعارف عليها كالهاتف وجهاز الفاكس، بالإضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى (مواقع التواصل الاجتماعي)؛
- **اعتماد نظام الرد الفوري:** وهو نظام تسجيل صوتي يقدم معلومات عامة حول المكتبة وأنشطتها خارج ساعات العمل، وفي الحالات التي تكون فيها خطوط الهاتف مشغولة؛
- **الخصخصة:** من خلال إتاحة المكتبة لمستخدميها حرية اختيار وسيلة الاتصال المناسبة من اجل تلقي الإشعارات والمعلومات الإرشادية (الهاتف، البريد الالكتروني، الرسائل القصيرة...الخ)؛
- **استقبال الفئات الذين يعانون من الإعاقات (الحركية، السمعية، البصرية):** حيث تحرص المكتبة على الترحيب بهم وتعريفهم بفضاءاتها، كما توفر لهم الأجهزة اللازمة (أجهزة الكمبيوتر، تيليلوبيس، البرايل، طابعات البرايل، مكبر النصوص...)، بالإضافة إلى بعض المجموعات الخاصة (كالكتب المسجلة).
- **العمل ضمن شبكة للمكتبات:** حيث تتيح إمكانية إرجاع الوثائق المعارة في أي نقطة من شبكة المكتبات؛
- **إنشاء حساب للمستخدمين على الخط:** يسمح لهم بتصفح نشاطات المكتبة، الاطلاع على مستجداتها، إعارة الكتب، تمديد مدة الإعارة، اقتراح مقتنيات للمكتبة...؛
- **التغذية العكسية RSS** (التحيين، الاقتناءات...)؛
- **شريط أدوات المكتبة:** يسمح بدمجها عبر متصفح البحث الخاص بها، لتسهيل عملية الوصول إلى خدماتها (الفهرس، المعلومات العملية: ساعات العمل، تفاصيل حول التسجيل، الإعارة، طرح أسئلة للمكتبيين...الخ).

أ-2- خدمات المعلومات والثقافة: الإعلام، الاكتشاف، التجريب، التقاسم

تعتبر خدمات المعلومات والثقافة الأساس الذي أنشئت لأجله هذه المؤسسات، غير أن المثير للاهتمام هو التحول المستمر في طرق تقديم هذه الخدمات وتعددها، لتشمل إضافة إلى ما هو متعارف عليه في الطرق التقليدية، انتشار خدمات في البيئة الرقمية (مجموعات رقمية، البوابات المتخصصة، تقديم إجابات فورية حسب الطلب، البوابة الرقمية التي تضمن إتاحة خدماتها من خلال نقاط مختلفة على الشبكة – مواقع التواصل الاجتماعي، الويكي...-).

يتم تطوير هذه الخدمات انطلاقا من التحول الحاصل في ممارسات المستخدمين الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية – بروز نمط جديد للقراء في البيئة الرقمية، إتاحة المجموعات على الخط، التعليقات على المدونات والإشعارات –، هذه الخدمات التي تتجه نحو التأكيد على التقاسم، حيث استطاعت المكتبات تطوير خدمات الاكتشاف والتبادل التي تشجع على مشاركة المستخدمين، فهي تشكل اليوم فضاء للالتقاء والحوار، تساعد على خلق الروابط الاجتماعية.

- **إعارة الوثائق الرقمية:** الكتب الالكترونية، الموسيقى، الأفلام، الصحف، الألعاب...الخ؛
- **إعارة مواردها:** الحواسيب، اللوائح الالكترونية، آلة لتصوير، كاميرات الفيديو المتنقلة..الخ؛
- **إتاحة الانترنت؛**
- **توفير وسائل الإعلام الجديدة؛**
- **التنشيط على الخط:** المعرض الافتراضي، محاضرات على الخط...الخ؛
- **خدمات أسئلة/ أجوبة على الخط:** بوابة المعرفة، BiblioSésame، Eurêkoi؛
- **خدمة من نوع " استأجر المكتبي** ": حيث يكون المكتبي متاح لفترة معينة لأحد المستخدمين ومساعدته في البحث الوثائقي الخاص بعمله، أو يكون كدليل له في استخدام وسائل الإعلام الآلي والبحث على الانترنت بالإشارة إلى مصادر المعلومات الموثوقة...الخ؛
- **الحضور على مواقع التواصل الاجتماعي:** الفايسبوك، اليوتيوب، التويتر...الخ؛
- **المدونات؛**
- **تقاسم الصور:** فليكر، انستغرام؛
- **مجتمع المعلومات على الانترنت:** تقوم من خلاله المكتبة بإتاحة بوابة، تعمل على ربطها بمختلف مصادر المعلومات العملية التي تهم المستخدمين، مثل خدمات البلديات، خدمات محو الأمية...الخ؛

أ-3- خدمات التكوين: التعليم مدى الحياة

تشكل خدمات التكوين احد أهم الأسس الواردة في مبادئ المكتبات العمومية، والتي ترتبط بوظيفتها التعليمية، تمارسها منذ زمن طويل من خلال توفير فضاء العمل والبحث، التدريب على كيفية البحث عن المعلومات، تأطير الأطفال المتمدرسين...الخ. غير أن المكتبات استطاعت أن تطور من خدمات التكوين والتمكين الذاتي من خلال الورشات التي تقدمها، وإتاحة مصادر المعلومات والمحاضرات على الخط.

تعتبر الدورات التكوينية التي تعتمدها المكتبات اليوم موجهة لكل الفئات الاجتماعية، وليس فقط لفئة المتمدرسين، وهو ما يضمن لهم التعلم مدى الحياة. تصب معظم هذه الخدمات التي ترتبط بالتكوين داخل المكتبات في أربعة مجالات هي:

أ- **خدمات الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:** تتيح المكتبة من خلاله مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى تكوين المستخدمين في المجالات التالية:

- تلقين مهارات في الإعلام الآلي، البرمجيات، الانترنت (البريد الالكتروني، الاقتناء الالكتروني، المعاملات الإدارية على الخط...الخ)، الويب 2.0 (المدونات، تصميم مواقع الويب...الخ)؛
- تحرير الصور، المونتاج والتركيب لمقاطع الفيديو....الخ؛

مساعدة أطفال المدارس في واجباتهم من خلال خدمات المرافقة التفاعلية من خلال إتاحة فهارس للدروس على الخط...الخ؛

- المساعدة في الوصول إلى قواعد البيانات، المواقع المتخصصة.

ب- **تعليم وتطوير اللغات المحلية واللغات الأجنبية؛**

ت- **تدريب المستخدمين على مهارات البحث عن التوظيف، كتابة السيرة الذاتية...الخ؛**

ث- **دورات تكوينية في مجال الترفيه ومساعدة المبتدئين:** مثل تقديم دروس في الموسيقى، المسرح، الطبخ، الرقص...الخ.

أ-4- خدمات تعزيز الممارسات الثقافية للمبتدئين: الإنتاج، التطبيق، التوزيع

تحرص المكتبات العمومية على تقديم خدمات لتنمية مهارات فئة الشباب، من خلال ممارساتها المتمثلة في تنظيم ورشات حول الكتابة، الرسم...، هذه الخدمات التي تأتي في سياق تدعيم العمل الثقافي، وتحقيق التكامل بين المحترفين والمبتدئين، وتمكينهم من التموقع في المكتبة. تعمل المكتبات على تطوير هذه الخدمات من خلال التأكيد على:

- حفظ وإيداع السيرة الذاتية للأشخاص الموهوبين في مختلف المجالات.
- تنظيم ورشات في الرقص، الغناء، المسرح، تحرير المقالات، قراءة قصص للأطفال...الخ، كما تعتمد المكتبات الهولندية اليوم هذه الخدمات ضمن برنامج يعرف بـ Summercamp؛
- توفير برمجيات على أجهزة الكمبيوتر تتعلق بالموسيقى، تعديل الصور، تركيب مقاطع الفيديو؛
- تخصيص قاعات للبروفات والتدريب على الأداء؛

- توفير قاعات للتسجيل بالمعدات؛ قاعة مخصصة للحفلات؛
- توفير أدوات موسيقية (البيانو...الخ)؛
- فضاء افتراضي للموسيقى يسمح باكتشاف المواهب الموسيقية في المنطقة؛

ب- تصنيف الخدمات حسب الحامل المادي: الخدمات المادية / الخدمات الرقمية

تشكل الانترنت أو شبكة الشبكات مورد جديد ومنفذ لخدمات المكتبات التي بدأت في التطور منذ (90)، والتي تعتبر اليوم بوابة للمعرفة، تحرص المكتبات العمومية على أن يكون لها حضور على هذه الشبكة، خاصة مع بروز خدمات الويب 2.0.

إن التفكير في تصميم فضاء للمكتبات العمومية في البيئة الرقمية، هو البحث عن التكامل بين الفضاء المادي والفضاء الرقمي، حيث سمحت هذه الوضعية بتحويل خدمات من الشكل المادي إلى الشكل الرقمي (إعارة الوثائق الرقمية، تمديد مدة الإعارة، اقتراح الاقتناءات، إتاحة فهارسها، التنشيط...الخ)، أو العكس من خلال نقل الخدمات المبتكرة في البيئة الرقمية إلى الفضاء المادي (التعليم الذاتي على الخط، ورشات التكوين في مجموعات...الخ)، أو بخلق خدمات جديدة (دليل للمواقع الالكترونية حسب حاجة المواطنين، الحضور على مواقع التواصل الاجتماعي...الخ) تساهم في تفعيل دورها وتوسيع نطاق عملها، كما أن هناك بعض الخدمات التي لا تتم إلا من خلال الفضاء المادي سواء داخل مبنى المكتبة أو خارج جدرانها (خدمات الاستقبال وتخصيص الزيارات، التوجه إلى المؤسسات الخارجية، إعارة الوثائق بالشكل الورقي...الخ).

ت- تصنيف الخدمات حسب دور المكتبي: خدمة مباشرة / خدمة غير مباشرة

يعتبر المورد البشري احد العناصر المهمة داخل المكتبات لتقديم الخدمات، وضمان الجودة، وتحسين العلاقات بين المكتبة وزبائنها – القراء – من خلال عمليات: الاستقبال، مصاحبة الزبائن، الإرشاد والتوجيه، الإعلام...الخ. إلا أن هذا لا يمنع من نمو خدمات جديدة داخل هذه المكتبات لا تتطلب بالضرورة تواجد المكتبي وهو ما يعرف بـ " self-services ".

يجعلنا هذا نقف عند طبيعة هذه الخدمات التي تعتمد على الحضور النسبي أو التام للمكتبي، حيث نجد بعض هذه الخدمات تتطلب الحضور القوي أو التمثيل القوي للمكتبي، وهو ما يمكن وصفه بالخدمات المباشرة، يكون حضور المكتبي كقيمة مضافة لتقديم هذه الخدمة (رواية القصص للأطفال، استقبال الزوار، زيارة المؤسسات الخارجية، مرافقة الباحثين في أعمالهم، تبسيط التعقيد الذي يواجهه

الزبائن...الخ)، كما نجد خدمات أخرى لا تستلزم حضور المكتبي وتوصف بالخدمات غير المباشرة (الفهارس على الخط، نظام الإعارة الالكتروني، قاعة الوسائط المتعددة، المعارض...الخ).

ث- تصنيف الخدمات حسب دور ومكانة المستخدم: درجة إشراك المستخدم

يعتبر المستخدم المحرك الرئيسي لخلق الخدمات، والهدف لتحسينها أو تطويرها، وعليه يأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار درجة مساهمة المستخدم في الخدمة المقدمة، حيث نجد عدة أصناف عائدة لطبيعة المستخدمين وهي:

ث-1- مشاركة ديناميكية: المستخدم يساهم في بناء الخدمة

تشكل هذه الفئة من المستخدمين الذين يعتمدون مجموعة الخدمات التي تقوم على أساس تشارك المعلومات وتوزيع المنتجات، حيث يكتفي المكتبي في هذه الحالة بخلق فضاء يسمح بالتبادل والتنشيط، ويكون المستخدم هو الفاعل الرئيسي والمنتج للمحتوى الذي تقوم عليه هذه الخدمة، مثل خدمات (مواقع التواصل الاجتماعي؛ فضاء الوسائط المتعددة؛ خدمة أسئلة / أجوبة؛ مجموعات القراء الرقميين...الخ).

ث-2- مشاركة محدودة: المستخدم نشيط لكنه يخضع للتعليمات

توجد بعض الخدمات التي يعتبر فيها المستخدم نشيط لكن في إطار القواعد والتعليمات المحددة مسبقا من طرف المكتبة، وليس كفاعل أو منتج للمحتوى، وتشمل هذه الخدمات التي تكون بشكل ذاتي مثل: خدمات الإعارة الآلية (بقوم المستخدم بهذه العملية بشكل شخصي ضمن القواعد المحددة للإعارة والإرجاع).

ث-3- الحضور البسيط:

بعض الخدمات تتطلب الحضور البسيط للمستخدم وليس المشاركة، وتشمل خدمات الوصول الحر للوثائق والمعلومات، الاطلاع على المصادر الرقمية، الجرائد، إرجاع الوثائق المعارة في أي نقطة من شبكة المكتبات...الخ.

هـ- تصنيف الخدمات حسب دور ومكانة المستخدم: درجة تخصيص الخدمات

تعتمد المكتبات مفهوم الخدمات المتخصصة، والتي يقصد بها تلك الخدمات التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الزبائن، فالخدمات المتخصصة تراعي نوع الجمهور، وطبيعة الحاجة؟، وهذا ما يعطينا

القدرة على تحليل درجة تموقع المستخدم في علاقته بالمكتبة؛ وبناءا على ذلك يمكن تحديد أربع أنواع للخدمات داخل المكتبات هي:

هـ-1- الخدمات العامة: يكون هذا النوع من الخدمات متوفر بشكل كبير داخل المكتبات بغض النظر عن طبيعة المستخدم، حيث تكون متاحة للجميع دون تمييز بين الجمهور، مثل خدمات (زيارة المكتبة، الإعارة والاطلاع على الوثائق المادية والرقمية...الخ)

هـ-2- الخدمات المتخصصة: تكون هذه الخدمات لجمهور محدد تجمع بينهم خصائص مشتركة، ويتم عادة تصنيف هذه الخدمات حسب الفئات من الجمهور (الفئات غير المترددين، المراهقين، الكبار، الباحثين عن وظائف...الخ).

هـ-3- خدمات حسب الاستعمال الشخصي: وهي خدمات متاحة للجميع، غير أنها تمتاز بالمرونة والقابلية على التكيف وفق احتياجات كل فرد، مثل خدمات (الموقع الالكتروني للمكتبة الذي يسمح لكل مستفيد من الحصول على معلومات عملية حول النشاطات التي يفضلها، أو الدورات التدريبية التي تتلاءم مع مستواه...الخ).

هـ-4- خدمات خاصة: هي الخدمات التي تقوم على أساس الرغبات والاحتياجات الخاصة للأفراد، تعبر عن قوة علاقة المكتبي بالمستخدمين، وعلى قدرته في الإجابة عن تساؤلاتهم وتلبية احتياجاتهم، مثل خدمات (المكتبي مرجع للأسرة، خدمات أسئلة / أجوبة، مساعدة المستخدم في البحث عن المعلومة، المكتبة خارج الجدران، المكتبة في الفضاء العمومي...الخ).

خلاصة الفصل:

اتضحت المفاهيم والأبعاد التي ترتبط بالمكتبات العمومية خلال القرن 21 بفعل الجمعيات والمنظمات الدولية، والدراسات المعمقة التي تعمل على تفعيل الدور الشامل الذي باتت تلعبه هذه المؤسسات على جميع الأصعدة السياسية، الثقافية، التعليمية، الاقتصادية والاجتماعية.

كان للمفاهيم الحديثة كـ " الديمقراطية "، " دمقرطة الثقافة "، " التنمية المستدامة " والتي تعكس مبادئ حقوق الإنسان والمواطن أثر كبير في عمل هذه المكتبات، وفي شكل المباني التي اتخذتها، والمهام التي أوكلت إليها، وفي تصور نطاق عملها وطبيعة الخدمات الشاملة التي تقدمها لتمس بذلك جميع فئات وشرائح المجتمع.

غير أن الحديث عن هذه المبادئ والمفاهيم داخل المكتبات العمومية بدون مرجعية نظرية، يجعلها تواجه تحديات لإرساء أسسها وقواعدها، وقد طرحت العديد من التساؤلات حول بقاء أو زوال مثل هذه المؤسسات في المستقبل، خاصة مع انتشار الانترنت وخدمات الويب، والتي خلقت منافذ جديدة للوصول والحصول على الثقافة والمعلومات، ما يجعلنا في حاجة إلى تدعيم مكانتها من خلال إبراز الخصائص الحقيقة التي تمتاز بها هذه المكتبات، والتي تستلهمها من إعلانات حقوق الإنسان والمواطن، ومقاربات تنمية القدرات البشرية، والتي تجعلها موضوع للدراسة حول علاقتها بمفهوم " الفضاء العمومي ".

يعتبر مفهوم " الفضاء العمومي " مرجعية قوية داخل المجتمعات الحديثة، إذ يشكل المفهوم امتداد للديمقراطية، ما يجعل من الفضاءات التي تحمل هذه الصفة مرغوبة وثابتة، وقابلة للاستمرار.

الفـصــل الثانـي

2- الفصل الثاني: المكتبات العمومية والفضاء العمومي

تمهيد:

يشكل مفهوم " الفضاء العمومي " براديغم المجتمع الحديث، ومحور الدراسات الفلسفية والعلوم السياسية، والعلوم الاجتماعية لبناء وتصور المجتمع الحديث، حيث تسمح خصائصه التي ترتكز على الديمقراطية، وتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالقابلية لتفسير وتأويل المفهوم؛ وعليه جاءت الدراسات حول المكتبات العمومية وعلاقتها بمفهوم الفضاء العمومي لتأكد على خصائصها، وتبرز مكانتها في المجتمع، وتضمن استمراريتها في السياسة الوطنية لكل بلد، خاصة بعد الجدل الذي طرح حول مستقبل هذه الفضاءات أمام التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال (الانترنت، الويب 2.0، الحوامل الالكترونية...)، والتي أفرزت عن منافذ جديدة للوصول والحصول على المعلومات والثقافة.

2-1- المبحث الأول: الفضاء العمومي: تحولات ومجالات استخدامه

1.1.2. المكتبات العمومية بين الإنشاء والحاجة إلى استخدام مفهوم " الفضاء العمومي ":

التحدي اليوم هو أمام إعادة تعريف دور المكتبة في المجتمع، والتي تسعى دائما إلى التكيف مع الممارسات الجديدة، دون أن تفقد الدور الفعلي لها المتمثل في إتاحة المعلومات والثقافة، وهو الدور الذي ارتبط بها على مر التاريخ، عايشت من خلاله هذه المؤسسات مجموعة من التحولات، متأثرة بفكر الأنوار والحداثة، والتحولات البنيوية التي عرفتها المجتمعات، ومؤثرة في نفس الوقت على الأفراد والجماعات، حيث شكلت فضاء معرفي مشترك بين عامة الناس، تتم من خلاله النقاشات والحوارات التي تخضع لتحكيم العقل والمنطق، وتسعى إلى توسيع وتقاسم المعارف بهدف بناء المجتمع.

إن هذا الوضع الذي عايشته المكتبات العمومية، وارتباطها بفكر الأنوار والحداثة، والدور الذي تؤديه في تطوير المجتمعات من خلال الدعوة إلى تحكيم العقل، وتهذيب الحوار بين الأفراد والجماعات، سمح لها بإرساء قواعد وأسس متينة تجعلها ضمن هذا التصور القائم لنمو مفهوم " الفضاء العمومي "، والذي أصبح لابد من التأكيد عليه.

يرى William J. Mitchell أننا " إذا كنا نريد الحفاظ على الحياة العامة، فيجب على المجتمعات العثور على الوسائل التي تضمن، تدعم وتحافظ على أماكن التجمع والتفاعل لأعضائها – سواء كانت هذه

الأماكن مادية أو افتراضية، وفي بعض المجتمعات مزيج معقد بين الاثنين – وإذا كنا نريد أن تصل هذه الأماكن إلى أهدافها، فيجب أن تتمتع بحرية الاستعمال وحرية التعبير "[1].

يجعلنا هذا نبحث في الوسائل التي تضمن وتدعم استمرارية هذه المؤسسات، خاصة أمام التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال حاليا (الانترنت، الويب 2.0)، وبروز حركة الناشرين التجاريين التي تدعم مجانية المعلومات على الانترنت (الكتب الالكترونية)، والتي أصبحت تشكل منافذ موازية للمكتبات في تحقيق عملية الوصول والحصول على المعلومات والثقافة لجميع القراء، بهدف تشكيل مجتمع ديمقراطي.

يخلق هذا الطرح جدلا كبيرا حول مصير هذه المؤسسات – المكتبات العمومية –، خاصة أمام تراجع المؤشرات الكمية حول ممارسات المطالعة داخل هذه الفضاءات، والتي تطرح العديد من التساؤلات حول القيمة والغاية من تواجدها في المجتمع، في حين أصبحت عملية الحصول على المعلومات أمرا لا يستدعي الرجوع إليها، أو بحاجة لمساعدة المكتبي أمام ما توفره شبكة الانترنت من خدمات، ومن العبارات المروج لها أن " المكتبات للأشخاص الذين لا يستطيعون اقتناء جهاز مودم "[2].

يقودنا هذا إلى استخدامنا لمفهوم " المكتبات العمومية " عند لفظ " العمومية " التي تقترن بها، وهو ليس من باب العشوائيات، وإنما يستخدم لغرض تحديد هوية هذه المؤسسات والمهام المنوطة بها، حيث يشير مفهوم " العمومية " حسب Rosalyn Deutsche إلى: " فتح "، " إتاحة "، " التشارك "، " الإدراج "، " المسؤولية "[3]، وهي كلها مفردات تحمل دلالات الديمقراطية، ونعني بها تلك المؤسسات المتاحة لجميع المواطنين والأجانب، دون النظر إلى الجنس، أو العرق، أو السن، أو المستوى الاجتماعي، التي تسمح بالنقاش، وتعرفهم بحقوقهم، ليكونوا قادرين على اتخاذ القرارات اللازمة، كما تطرح أسئلة وقضايا مشتركة ترتبط بهوية الجماعات والمجتمع.

كما يحمل مفهوم " العمومية " معنيين، المعنى الأول وهو قديم برز وتطور مع فلاسفة عصر الأنوار والحداثة ليعبر عن تجمع الجمهور بشكل تطوعي في أماكن عامة لممارسة وظيفة نقدية، والمعنى الثاني معاصر، يقصد به ما هو منجز ومسير من طرف السلطة، ومشترك بين الجميع، فهو يقتضي

[1] - Berndtson, Maija, Finland, Helsinki. Les bibliothèques publiques et la fabrication d'espaces [en ligne]. p.3. IFLA, 2013. URL : http://library.ifla.org/224/7/081-berndtson-fr.pdf. (Consulté le 22-03-2015).
[2] - Doug. Johnson. Why do we libraries when we have the internet? [en ligne]. URL : http://www.doug-johnson.com/dougwri/why-do-we-libraries-when-we-have-the-internet.html (Consulté le 04.06.2016).
[3] - Berndtson, Maija, Finland, Helsinki. Op.cit. p.4.

بهذا وجود نظام ديمقراطي تكون فيه السلطات مكلفة بممارسة السلطة باسم الجميع، ولمصلحة الجميع.

تتوافق هذه المعاني مع الفلسفة التي تبنى عليها المكتبات العمومية في المجتمعات، والتي برزت في البداية بصفة تطوعية، يمولها التجار والجمعيات لخدمة عامة الناس (التعليم الشعبي)، لتأخذ بعدها شكلا أكثر رسمية يرتبط بالمعنى الثاني كونها مؤسسات تنشئها السلطات العمومية، بهدف تقديم خدمات لكل شرائح المجتمع، وقد جاء ذلك في بيان لليونسكو حول المكتبات العمومية (1994) على أنها " منظمة ينتجها المجتمع المحلي ويدعمها ويمولها إما من خلال الحكومة المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، أو من خلال شكل آخر من أشكال التنظيم المجتمعي، وهي تتيح الوصول إلى المعارف والمعلومات والأعمال الإبداعية من خلال مجموعة من الموارد والخدمات التي تؤدى إلى جميع الأعضاء، بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو اللغة أو العجز أو المكانة الاقتصادية أو الوظيفية أو المستوى التعليمي. "[1]

تعتبر الديمقراطية قيمة أساسية لكل مجتمع، وأحد العوامل التي يسعى إلى تحقيقها أي نظام من خلال إنشاء مثل هذا " الفضاء العمومي " وتمكين المواطنين منها، وهو الأمر الذي يزيد من حظوظ المكتبات العمومية في البقاء والاستمرارية، ويعطيها الشرعية في التموقع داخل المجتمعات كونها " فضاء يخدم الديمقراطية ".

إن هذا التصور مهم بالنسبة للمكتبات اليوم رغم حداثته، يمس أسسها وقواعدها، والتي ارتبطت بالتحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتكنولوجية التي عرفتها المجتمعات، يجعل من مفهوم الفضاء العمومي " براديغم " للتعبير عن جيل جديد للمكتبات في مفهومها، مهامها، ووظائفها، يستدعي الوقوف عنده والإشارة إليه، بحيث يمكن من خلاله بناء قاعدة للعمل لكل المكتبيين.

للحديث عن هذا التصور لابد من الرجوع إلى المؤسس الحقيقي لهذا المفهوم وعلاقته بالديمقراطية وهو الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس " Habermas Jürgen ".

[1]- اليونسكو. بيان اليونسكو بشأن المكتبات العامة. 1994. [الخط المباشر]، الإتاحة على:.www.unesdoc.unesco.org (تاريخ الزيارة 2016.04.02).

2.1.2. البناء العام لمفهوم " الفضاء العمومي ":

يحمل مفهوم " الفضاء العمومي " العديد من الدلالات في اللغة الألمانية Offentlichkeit [1]، والتي تعني الشفافية والعلنية والانفتاح، لذلك يصعب تحديد الإطار العام للمفهوم نتيجة للتباين اللغوي في استخدامه واشتقاقاته " الفضاء، المجال، المكان، الفناء " Espace و" العمومي " Public، حيث يصعب نقل المفهوم من اللغة الأصلية (الألمانية) إلى اللغة العربية، وقد ساعدت ترجمته إلى اللغة الفرنسية والانجليزية من تبسيطه وتقريبه لشكل الأماكن العامة التي نعرفها، خاصة أنه كان وليد ظروف اجتماعية، اقتصادية، تاريخية شهدتها المجتمعات الأوروبية الحديثة (فرنسا – انجلترا – ألمانيا) خلال القرنين (17) و(18).

يجعلنا هذا نعود إلى أعمال الفيلسوف الألماني " يورغن هابرماس " لتحديد أبعاد هذا المفهوم، باعتباره المؤسس له، حيث يقدم مفهومه لـ " الفضاء العمومي " من خلال العديد من أعماله، أهمها والتي يصفها الكثير من الباحثين على أنها أطروحة الدكتوراه الثانية له المقدمة في العلوم السياسية في سنة (1961) بجامعة Marbourg، تحت إشراف Wolfgang Abendroth، حملت عنوان " *strukturwandel der offentlichkeit* "، وتم نشرها في سنة (1962)، ليقوم Marc B. de Launay بترجمتها إلى اللغة الفرنسية في سنة (1978) تحت عنوان:

« *L'espace public, archéologie de la publicité comme dimension. constitutive de la société bourgeoise* »[2]

لقد شكل مفهوم الفضاء العمومي الذي طرحه " يورغن هابرماس " في سنوات (60) " براديغم " المجتمع الحديث، والتي تعني العقلانية والشفافية والانفتاح، هذا المفهوم الذي حمل كل مقاييس المجتمع الحديث ومثل التنوير التاريخي، حيث استطاع هابرماس من خلاله تحديد الجوانب التقدمية العقلانية لهذا المجتمع، والتمييز بينها وبين الجوانب الرجعية غير العقلانية، من خلال الضفر بالحرية والتضافر والمساواة.

إن هذا الطرح الذي قدمه " يورغن هابرماس " قائم على مجموعة من المفاهيم والفرضيات الرائجة آنذاك في حقل الفلسفة السياسية لمجموعة من المفكرين الذين سبقوه، والتي حاول من خلالها يورغن

[1] - Jonathan, Hardy. L'espace public de Jürgen Habermas, réexaminé à la lumière de ses écrits de jeunesse. 2001. 112.p. mémoire d'étude, Faculté des études supérieures, Université de Montréal, juillet 2001. P.3.
[2] - Thierry, Paquot. L'espace public. Paris : la découverte, 2009. P.10.

هابرماس " بناء نظرية في المجتمع " ترتكز على العقلنة، التفاعلية والتواصلية، الحداثة، الديمقراطية، فلسفة الحق، حيث فتح من خلالها المجال للتفكير في أدوات وآليات حديثة تحدد الأسس الجديدة للعالم المعاصر[*].

تبنى حيثيات هذا العمل الذي قدمه " يورغن هابرماس " على مجموعة من الأعمال الرائدة لمجموعة من المفكرين الرئيسيين الذين اهتموا بالأنوار والحداثة، والتحولات البنيوية التي سجلتها المجتمعات الأوروبية خلال القرنين (17) و(18)، وعليه يمكن إرجاع نشأة مفهوم " الفضاء العمومي " عند هابرماس إلى جانبين مهمين هما:

أ- بروز فكر الأنوار والحداثة:

تأثر " يورغن هابرماس " في أعماله بمجموعة من المفكرين الذين اهتموا بقضايا الأنوار والحداثة، والتي فتحت له المجال لتحديد خصائص فضاء جديد لتشكيل الرأي العام، كان من أبرزها ما قدمه عالم الاجتماع الألماني " ماكس فيبر " حول أصول العقلانية الغربية، والذي يطرح من خلاله سؤالا جوهريا، لماذا ظهر التعقيل أو العقلنة في أوروبا دون غيرها من البلدان؟[1].

إن معالجة " ماكس فيبر " لهذه الظاهرة لم يكن من الجانب المعرفي المحض، بل سمحت له صفته كعالم اجتماع بمعالجة شطرها السوسيولوجي، حيث يشير إلى ظاهر العقلنة داخل مركزين متداخلين وظيفيا هما: المشروع الرأسمالي والجهاز البيروقراطي للدولة، أين يتم تحويل أنماط الفعل العقلاني وفق غاياته[2].

كما يشرح " ماكس فيبر " تطور المجتمعات الحديثة، ويقف عند تحول ثقافي وبنيوي هائل، من المجتمع التقليدي الإقطاعي وثقافة الدينية، إلى مجتمع برجوازي حديث بعقلانية وثقافة لا دينية.

---

[*] يبني يورغن هابرماس تصوره من خلال مجموعة من الأعمال منها: Le discours philosophie de la modernité. 1981 ; théorie de l'agir communicationnel. 1985 ; La pansée postmétaphysique. 1988 ; Raison et légitimité. 1973، ومجموعة من المقالات المنشورة مثل " الحداثة مشروع لم يكتمل بعد ".

[1]- احمد، عطار. تجديد العقل الأنواري عند يورغن هابرماس : قراءة نقدية للايديولوجيا الليبرالية المعاصرة. 2011. 317 ورقة. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2010-2011. ص.32.

[2]- يورغن، هابرماس. القول الفلسفي للحداثة = le discoures philosophique de la modernité. المرجع السابق. ص.8.

يعتبر فيبر أن العقلانية هي الخاصية المميزة للحقبة التاريخية التي نعيشها، ولقد قامت بتغيير جذري في المرجعين التي تحرك الإنسان[1]، وهذا هو الأساس الذي ينطلق منه يورغن هابرماس لتوصيف المجتمعات البرجوازية والتحولات البنيوية خلال القرنين (17) و(18).

نجد أيضا " يورغن هابرماس " يبني تصوره انطلاقا من أعمال " ايمانويل كانط "، الذي عالج قضايا ترتبط بالأنوار، ويقول بأن نسقه الفلسفي سمح بانفتاحات فكرية لتدقيق أول نظرة فلسفية في الحداثة بالإضافة إلى أعمال " هيجل " الذي صاغ فرضيته على أن البشر يشكلون أو يحددون العالم من حولهم عبر نشاطهم العقلي والمادي[2].

إن أهم ما طرحه كانط هو مفهوم " الذات "، أي أن جوهر الفلسفة الكانطية هو التأمل في الذات، حيث يرتكز على ثلاثة أسئلة جوهرية تكمن في، ماذا يمكنني أن اعرف؟، ماذا يجب أن أعمل؟، ماذا بوسعي أن آمل؟، بغية الوصول إلى معرفة الإنسان[3].

عرف استخدام الذاتية نموا وتوسعا ليشمل جميع الأصعدة السياسية، الاجتماعية (...)، حيث يفهم إنسان الحداثة أكثر فأكثر أنه كائن في الوجود مرتبط بنشاطه الخاص، أي كائن مستقل، ويملك غايته بنفسه، فتصور كانط مبني على أساس " مبدأ الذاتية "، حيث جعل العقل الفاصل والمحكم لوضع القران بين الإرادة الحرة والعقل.

بنى كانط تصوره لهذا العصر على أنه عصر " النقد "، نقد كل شيء، نقد سلطة السياسي المستبد، النقد المعرفي، أي جعل الذات قابلة للتجزؤ والنقد، للتعامل مع الميادين: المعرفية بالعقل النظري، والأخلاق بالعقل العملي...، وكلها تعبيرات عن مبدأ الذاتية[4].

كما واصل " كانط " أعماله حول الأنوار ودافع عن استخدام العقل، والتي سمحت لـ " يورغن هابرماس " من صياغة مفهوم " الفضاء العمومي "، حيث نشر " كانط " مقالا في سنة (1784) بمجلة برلين الشهرية Berlinische Monatsschrift حول ما هو الأنوار Aufklärung؟

يجيب من خلال هذا المقال على سؤال طرحه أحد القساوسة البروتستانت وهو " يوهان فريدريش تسولنر " Johann Friedrich Zöllner، وذلك في معرض انتقاد الأخير لفكرة الزواج المدني ودفاعه عن

[1]– احمد، عطار. المرجع السابق. ص.32.

[2]– جيمس جوردن، فينليسون. يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة. تر.: الروبي، محمد احمد. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص.23.

[3]– احمد، عطار. المرجع السابق. ص.44.

[4]- احمد، عطار. المرجع نفسه. ص.46.

الزواج داخل الكنيسة باعتبار ذلك أفضل للدولة. وقد طرح هذا القس في مقاله وبعبارة تهكمية استفسارًا حول تعريف الأنوار وهو ما لم يجده لدى دعاة الأنوار، على حد وصفه، فكيف ينادى البعض بالأنوار قبل أن يعرفه لنا؟!

جاء في نص الرد الذي قدمه كانط على أن " الكسل والجبن هما السببان اللذان يفسران بقاء السواد الأعظم من الناس، برغبة منهم، قاصرين على الرغم من أن الطبيعة قد حررتهم، منذ زمن بعيد، من كل توجيه خارجي، مما يسهل على البعض فرض ذواتهم عليهم كأوصياء "[1].

وعليه يرجع كانط هذا كنتيجة لعدم استخدام العقل، وجبن الضمير والذي فتح المجال للآخرين لفرض الوصاية عليهم، وتخويفهم من استعمالهما، من تحررهم ومن ثمة فإن قلة من الجمهور عرف " الاستنارة " ليفكروا بأنفسهم بدل هؤلاء الأوصياء الذين يثبتون الأحكام المسبقة والاستبداد، ويخافون من خطوة التحرر...أي يشير كانط إلى ضرورة الاعتماد على الذات penser par soi-même.

كما يشير كانط إلى فوارق استخدام العقل: فيصف الاستخدام العمومي للعقل، ويرى بأنه الوحيد القادر على نشر الأنوار بين الناس، بينما يمكن أن يحد الاستعمال الخاص، دون أن يمنع ذلك تقدم الأنوار بشكل ملموس ". كما يولي اهتمامه بـ " التنوير الجماعي " من خلال تركيزه على الاستعمال العمومي للعقل، عن طريق تبادل الآراء وسط جو عام من الحرية يساهم في تشكيل سلطة تشريعية ثم نقدية، وهما وظيفتين مهمتين لإرساء قواعد الدولة وبناء مفاهيم: المواطنة، الديمقراطية، المجتمع المدني[2].

شكلت هذه الأعمال لمجموع مفكري الأنوار والحداثة شطرا مهما في بناء تصور يورغن هابرماس لـ " الفضاء العمومي "، والذي حاول أن يطور منه، ويحدد خصائصه وأبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية بالرجوع إلى التحولات البنيوية في المجتمعات البرجوازية.

ب- التحولات في المجتمعات الأوروبية الحديثة:

يبني يورغن هابرماس تصوره لمفهوم " الفضاء العمومي " انطلاقا من التغير الذي شهدته المجتمعات البرجوازية الأوروبية كردة فعل لمجموعة كبيرة من المشكلات الاجتماعية التي نشأت مع نهاية القرن الثامن عشر، حيث يعتبر أن الأشكال الأولى للمجتمعات الحديثة واجهتها مجموعة من التعقيدات

[1]- Emmanuel, Kant. Réponse à la question «Qu'est-ce que les Lumières ?» (1784) [en ligne]. P.2. URL : http://www.echosdumaquis.com/Accueil/Textes_(A-Z)_files/Qu'est-ce%20que%20les%20Lumières%3F%20(1784).pdf. (Consulté le 20.03.2017).

[2]- احمد، عطار. المرجع السابق. ص.49.

ترتبط بالموقع وبفعل التقاليد الريفية، والبناء الهرمي الإقطاعي الطبيعي ظاهريا، تقيدت بعرفها الديني المشترك المؤلف من مجموعة متجانسة من القيم الثقافية [*]. غير أنه مع نهاية القرن الثامن عشر فصاعدا، برزت مجموعة من العوامل شكلت البوادر الأولى للتغيير في المجتمعات الأوروبية، من بينها:

- التحول في النظام الاقتصادي ذو النزعة التجارية وتداول البضائع؛
- تراجع تأثير الدين على المجتمعات؛
- الحراك السكاني وتشكيل مجتمع مدني حضري.

ساهم هذا التحول في توطيد الحقوق المدنية مع بداية القرن الثامن عشر، الذي تضمن حرية التنظيم وحرية التعبير للأفراد، ونشأة الصحافة الحرة، والذي برزت معه مساحات مادية كالمقاهي والصالونات، الجمعيات الخيرية، الدوريات والنوادي الأدبية، يستطيع المواطنون فيها الانخراط في نقاشات عامة حرة. لقد كانت مساحات يجتمع فيها شمل الناس طواعية، ويشاركون أندادا في حوارات عامة، وكانت هذه الساحات مستقلة من ناحيتين؛ فالمشاركة فيها كانت طوعية، فضلًا عن أنها كانت تتمتع بالاستقلال النسبي عن النظامين السياسي والاقتصادي[1].

يرى يورغن هابرماس أن المشاركين في " الفضاء العمومي "، لم يكتفوا بالتعامل بعضهم مع بعض اقتصاديا [*] عبر التبادل والتعاقد سعيا لتحقيق الربح الفردي والمصلحة الشخصية، بل تقوم على تجمعات طوعية لمواطنين مستقلين يجمع بينهم هدف مشترك؛ ألا وهو استغلال منطقهم في نقاش غير مقيد يدور بين أنداد، ساعد هذا في تطوير ثقافة مشتركة، تفتح المجال للمشاركين من اكتشاف احتياجاتهم واهتماماتهم والتعبير عنها، وصياغة تصور للمصلحة العامة. وبحسب هابرماس، تبلورت

[*] برزت الملامح الأولى للتغيير مع القرن 17 في بريطانيا، والقرن 18 في فرنسا ، كما سمحت الثورة الفرنسية بفتح المجال لتسييس " الفضاء العمومي " قبل أي شيء من طرف الأدبيات والنقد الفني، ولم ينطبق هذا فقط على فرنسا بل حتى ألمانيا، أي تسييس للحياة الاجتماعية وانطلاقة للتعبير عن الرأي، ومقاومة الرقابة لأجل حرية التفكير وهي ما تميز التحول الوظيفي للشبكة التواصلية العمومية لتمتد حتى أواسط القرن 19، كما برز في القرن الثامن عشر التمييز بين المجال العام والمجال الخاص، أي بين الدولة من حيث هي سلطة عامة تمارس العنف الشرعي، والفرد من حيث أن له حياة خاصة وعائلية، وبينهما تشكلت مساحة عمومية للحياة الاجتماعية. انظر. عطار، احمد. المرجع نفسه. ص.247.

[1]– جيمس جوردن، فينليسون.المرجع السابق. ص.27.

[*] لم يكن هناك معارضة بين المجال العام والخاص في القرون الوسطى، على خلاف ما شهده العالم من تحول مع بداية الرأسمالية التجارية والتي شكلت "مركب تبادلي"، هذه التحولات الاقتصادية انعكست على العلاقات الاجتماعية، وهي التي أدت إلى هذه التفرقة داخل التنظيم أو البنية الاجتماعية.

فكرة قياسية للرأي العام حول مفهوم المصلحة العامة (العمومية) الذي ترسخ في ساحات الخطاب العام هذه، والتي يمكن وصفها بالهشة والآمنة في الوقت نفسه[1].

مع انتشار سلطة العامة وأثرهم، بدأ الرأي العام تدريجيا في لعب دور الرقيب على شرعية صلاحيات الحكومة غير الممثلة للشعب والمنغلقة على نفسها. وعن طريق التحقق مما إذا كانت القوانين والسياسات تخدم الصالح العام أم لا، يستطيع العامة اختبار شرعيتها بفاعلية. ورغم أن الفضاء العمومي بدأ يمارس وظيفة سياسية واجتماعية، فإنه لا يمكن الخلط بينه وبين أي مؤسسة سياسية محددة أو ربطه بها. فقد كان فضاء غير رسمي للتواصل الاجتماعي يستقر في مكان ما بين المجتمع المدني البرجوازي والدولة أو الحكومة.

3.1.2. الفضاء العمومي: المفهوم والخصائص

يقدم على هذا الأساس" يورغن هابرماس " مفهومه للفضاء العمومي والذي يجعل منه " مبدأ لهيكلة قراراتنا السياسية "، ويعرفه على أنه " مجال أو فضاء للمناقشة، ذو طابع خاص يؤثر بصفة مباشرة على المجال العام – مثل السلطة التي يمارسها الملوك والدول الأوروبية الحديثة الناشئة –، حيث يجعل الأفراد الخواص كجمهور (العامة)، يتشكل هذا، عبر الاستخدام العمومي للعقل، ما يقترب من الرأي العام "[2]. ويعرفه أيضا على أنه " ساحة لتشكيل الرأي العام، يتمحور هذا، من جهة، كونه يضم مجموعة من الأفراد الذين هم أقل أو في مستوى الخطاب السائد والقادرين على طرح الأفكار المنطقية، ومن جهة أخرى، يشكل فضاء رمزي متاح لجميع المواطنين، وهذا ما يسمح بدوران الأفكار ومناقشتها "[3].

كل هذه الخصائص التي يوضحها هابرماس في المفهوم تمثل الشروط التي تحدد بروز هذا الفضاء، حيث يتقاطع هابرماس مع مفهوم " العام " و" الخاص "، فلا يقصد " الخاص " بالمفهوم المعاصر (أي لا يقصد به الانعزال عن الحياة الاجتماعية)، أو بدقة الحديث عن " العام " (الذي تتحكم فيه وتسيره السلطات العمومية أو الدولة)، وإنما هو يشكل العمومية الخاصة، أي العمومية التي تتشكل عبر مجموعة من الأفراد الخواص، خارج أو في مواجهة (مرات بمعنى ضد) الشؤون العامة. أي

[1]– جيمس جوردن، فينليسون. المرجع السابق. ص.27.

[2] - Jonathan, Hardy. Op.cit .p.3.

[3] - Ballarini, Loïc. L'espace public au-delà de l'agir communicationnel. Quatre renversements de perspective pour sortir des impasses du modèle habermassien. 2010. 448 p. thèse doctorat. Sciences de l'Homme et Société. Université Paris VIII Vincennes-Saint Denis, novembre 2010. P.13.

هناك تمايز واستقطاب بين قوى خاصة بالأفراد العاديين والسلطة السياسية، والتي تتم في فضاء يسمح لهؤلاء الأفراد بالاستثمار في " شؤون الجماعة "، فالتفكير العمومي يعتبر موضوع " الرأي العام ".

كما يلخص Erik Neveu في هذا السياق الإمكانيات التي يتيحها هذا المفهوم، حيث يعتبره " القاعدة لتجديد التحليل السياسي، التفكير في المشترك الثقافي، تقديم الآراء التي توضح وتلتمس في نفس الوقت مجال " الاتصال "، كالوساطة المركزية للعلاقات الاجتماعية " [1].

إن المحرك للفضاء العمومي هو الاستخدام العمومي للعقل، أما الحامل فقد اتخذ أشكالا مختلفة كالجرائد، النوادي، المقاهي، والصالونات الأدبية التي تطورت منذ القرن الثامن عشر داخل المجتمعات الأوروبية، وعليه يستخدم هابرماس مفهوم الأركيولوجيا لرصد دلالات هذا الفضاء والأسس التي يقوم عليها، وهي:

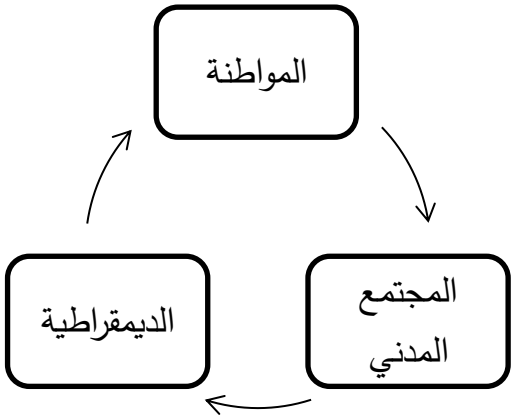
تكونه التاريخي
تحولاته المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
وظيفته الأساسية: الحوار، الحجاج، الإقناع، أي دور اتصالي
تفاعله مع عناصر البنية العامة للمجتمع
ارتباطه بالرأي العام

الجدول رقم (01): أركيولوجيا الفضاء العمومي[2]

وفقا لـ " يورغن هابرماس " فإن مثل التنوير التاريخي – الحرية والتضافر والمساواة – كامنة في مفهوم " الفضاء العمومي "، وتوفر معيار النقد المحايث، والذي ارتبط بثلاثة عوامل أساسية هي:

[1] - Ibid. P.14.

[2] – انظر. رشيد، العلوي. الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر. الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، [د.ت.]. قسم العلوم الإنسانية والفلسفة. ص.7.



الشكل رقم (01): يوضح عوامل بروز الفضاء العمومي

المواطنة: ساعد انتشار فكرة " المواطنة " على إخراج الفرد من عالمه الخاص، ليكون مواطن يشارك الآخرين في الحياة السياسة، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية من خلال هذه الفضاءات.

المجتمع المدني: حيث ساهم بروز مفهوم " المدينة " كمحور للنشاطات الاجتماعية إلى التمييز بين المجال العام (الدولة) والمجال الخاص (الحياة العائلية)، أدى هذا إلى نمو فضاء يشكل وسيط بين الاحتياجات الخاصة والقواعد المشتركة، يرتكز هذا الفضاء على استخدام العقل والنقد، وهو ما سمح بتشكيل المعالم الأولى لقيام الحقوق المدنية.

الديمقراطية: تقوم على أساس الحوار والنقاش، وهو ما يوفره الفضاء العمومي إذ يلغي فكرة السيطرة السياسية، ويعكس ضرورة تواجد هذه الفضاءات كمحرك وموجه للقرارات السياسة، والتي تسمح للمواطن البسيط من القدرة على التفكير، والتواصل.

يرى " يورغن هابرماس " بأن التفكير في الفضاء العمومي هو تفكير في الشرط الإنساني الحديث، في أبعاده الاجتماعية، السياسية، الثقافية، وتحولاته التاريخية، والذي لابد من تعميمه، وهو ما جعله يركز على خصائصه، دون حصره أو وقفه على فضاء معين، إذ أن العديد من الجهات ساهمت في تطوير هذا المفهوم، من خلال وظائفها التي تسمح بـ[1]:

- اندماج الفرد في المجتمع.
- مشاركة الفرد المواطن في الحياة العامة والسياسية.
- مساهمة الفرد في تعزيز الديمقراطية.

[1]– رشيد، العلوي. المرجع نفسه. ص.6.

2-2- المبحث الثاني: تطور مفهوم الفضاء العمومي الهابرماسي

زاد الاهتمام بمفهوم " الفضاء العمومي " منذ سنوات (80)، حيث أصبح يشكل موضوعا للباحثين في مختلف العلوم لانجاز دراساتهم، من خلال إعادة التفكير في المفهوم، وإعادة النظر في أبعاده المكانية، الاقتصادية والسياسية، حيث تشكل أعمال الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" محورا لهذه الدراسات من زاوية نظرية–معرفية من جهة، ومن زاوية ممارساتية–ملموسة من جهة أخرى، فهو المؤسس الحقيقي للعلاقة بين الفضاء العمومي والديمقراطية، كما أنه نادى بضرورة توسيع " الفضاء العمومي " كأساس لتحقيق الديمقراطية.

إن فكرة توسيع " الفضاء العمومي " لاقت اهتمام العديد من الباحثين، والذي تعدى حصره في " الفضاء العمومي البرجوازي "، أين شكل هذا الفضاء دور وسيط بين حاجات المجتمع والدولة، فلم يقتصر استخدامه على فئة معينة متكافئة اجتماعيا – الطبقة البرجوازية –، كما لم يقيد هابرماس المشاركة فيه بشروط، وعليه كل من تحصل على الثروة والتعليم آنذاك، وأراد الاشتراك في النقاش فهو متاح له، وهو ما أكدت عليه الباحثة الفرنسية Arlette Forge (1992)، والتي ترى أن " الفضاء العمومي لم يتشكل فقط من الطبقة البرجوازية والنخبة الاجتماعية المثقفة، ولكن أيضا من شرائح عريضة من الجماهير(...)، كانت تسعى دوما إلى تشكيل هويتها من خلال التحرر عبر النقاش السياسي "[1].

كما عالج هذا الفضاء حسب " نانسي فريزر" قضايا متنوعة، منها قضية التمييز النوعي الذي كان ضحيته النسوة، وكذلك قضية السود والتهميش الذي كانت تعانيه هذه الفئة، وهذا يفتح مجالا لتصور مفهوم " الفضاء العمومي ما بعد البرجوازي "[2]، والذي أكد من خلاله العديد من الباحثين على تعدد أشكال " الفضاء العمومي "، وتنوع الفئات والممارسات التي ساهمت في تطور هذا المفهوم.

[1]- دريس، نوري. استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف، وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية. 2007. 224 ورقة. مذكرة ماجستير، علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2007/2006. ص.52.

[2]- رشيد، العلوي. الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر[الخط المباشر]. مجلة دلتا نون، 2014، ع.2.ص.2. الإتاحة على: www.d-ncdm.c-tpa.org/contents/digital library (تاريخ الزيارة 26-03-2016).

سمح هذا الجدل لـ " يورغن هابرماس " من أن يعيد النظر في تعريفه لـ " الفضاء العمومي " سنة (1992)، والذي يؤكد من خلاله على أن " الفضاء العمومي كان متنوعا منذ نشأته الأولى، وأنه كان إلى جانب الفضاء البرجوازي، يوجد فضاء عمومي آخر، يضم الطبقات الدنيا من المجتمع "[1].

1.2.2. استخدام الفضاء العمومي في علم الاجتماع الحضري:

يشكل مفهوم " الفضاء العمومي " اليوم نقطة مركزية لمختلف العلوم (الجغرافيا، الهندسة المعمارية، علوم الاجتماع، العلوم السياسية والاقتصادية)، والتي يتعرض فيها المفهوم للاختلاف بين المفكرين في مختلف المجالات المعرفية.

إذا كان هابرماس قد حدد خصائص هذا الفضاء وأبعاده الفلسفية والسياسية، فإن استخدام المفهوم في علم الاجتماع الحضري، سمح له بأن يكسب أبعادا مادية ملموسة، يتمثل استخدامه في كل الأشكال الحضارية التي تستعمل من طرف جميع سكان " المدينة " بطريقة حرة وديمقراطية.

إن التفكير في مساحة لـ " الجمهور " هو في حد ذاته عامل لتنظيم الفضاء، تحسين نوعية الحياة، الاتصال والتسويق، وهو ما يسمح بطرح العديد من التساؤلات المرتبطة بالعوامل التالية:

– ما هو الغرض من الفضاء العمومي المادي (مساحات مجهزة ومباني متاحة للجميع) ليساهم في وظيفة حضرية لمصلحة مشتركة؟

– كيف نحدد حيوية هذا الفضاء في أبعاده المادية (المباني) والاجتماعية (السلوك والبنية الاجتماعية للمستخدمين)؟

– كيف يمكن للمباني أن تخلق حيوية خاصة، وتشجع على بعض الممارسات؟

– كيف يمكن إعلام، تهيئة وإشراك أعضاء المجتمع في قضايا التخطيط وتنفيذ السياسات العامة؟

– كيف يمكن للممارسات الاجتماعية والأحداث الجديدة في الفضاء العمومي أن تؤثر في عملية التنمية والإنتاج؟

[1]– دريس، نوري. المرجع السابق. ص.52.

يشير أخصائي علم الاجتماع والتخطيط الحضري " باتريك جيديس " إلى أن: " تخطيط المدن لا يعني مجرد تخطيط المكان، ولا حتى تخطيط تسهيلات العمل، وإنما يجب أن يعنى بتخطيط شؤون الناس إذا كان يراد له النجاح "[1]. وبهذا فإن للتخطيط أهمية أساسية بالنسبة إلى مفهوم " الحق في العيش في المدن "، هذا التوجه الذي يلقى انتشارا منذ عقود عند علماء الاجتماع الغربيين، والذي جرى تكراره في إطار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورة المنتدى الحضري العالمي الخامس الذي عقد سنة (2010)، بعنوان " الحق في العيش في المدن: سد الفجوات الحضرية ".

بدأ استخدام مفهوم " الفضاء العمومي " بالمناطق الحضرية مع مطلع الثمانينات، من طرف المهندسين المعماريين، والمخططين الحضريين الذي أعطوا له شكلا أكثر مهنية، فلم يسبق استخدام المفهوم قبل هذا في القواميس أو في 323 استشهاد حول التخطيط الحضري التي وضعها Robert Auzelle و Jean Gohier و Pierre Vettra في سنة (1964)[2]. وقد ورد في مقال لـ Pierre Merlin و Patrice Noisette حول " الفضاء العمومي " سنة (1988) في " Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement "، يعتبران فيه أن: " استخدام المفهوم في التخطيط الحضري لازال حديثا، فمفهوم الفضاء العمومي لا يقدم معنى دقيق دائما، وعليه يمكن فهم الفضاء العمومي على أنه جزء من الميدان العام غير المحدد والمفتوح للعامة، المخصص للاستخدام العمومي..."[3].

كما يركز المؤلفان في هذا العمل على الخصائص القانونية لـ " العمومية "، معتبرين أن الأماكن الخاصة لا تؤدي بالضرورة إلى الاستخدام المشترك بين الجماعات الاجتماعية التي ترقى لمفهوم " العمومية "، بل يذهب الباحثان إلى أبعد من ذلك، ويقدمان عدة أشكال لـ " الفضاء العمومي "، والتي تتشكل من الفضاءات المفتوحة، الفضاء العمومي الذي يتقابل مع الميدان العام، المؤسسات العمومية.

عمل علماء الاجتماع الحضري على توسيع دائرة استخدام مفهوم " الفضاء العمومي " نظرا لأهميته، فحاولوا إفراغه من محتواه السياسي والفلسفي المحض، حيث طغت عليه الأبعاد المادية متأثرا بفعل التحولات العمرانية في المدينة، وعليه يتحدث عالم الاجتماع البلجيكي Jean Rémy عن " الأماكن

[1]– الأمم المتحدة، اليونسكو. تقرير عن الاقتصاد الإبداعي لعام 2013 (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2013)، الإتاحة: http://www.unesco.org/culture/pdf/creative-economy-report-2013-ar.pdf (تاريخ الزيارة 26-03-2017)

[2] - Thierry, Paquot. Préface De « l'espace public » aux « espaces publics ». Considérations étymologiques et généalogiques. In : Les temps de l'espace public urbain : Construction, transformation et utilisation. Canada : MultiMondes, 2008.

[3]- Ibid.

الحضرية الجديدة "[1]، حيث يعتبر علماء الاجتماع " الفضاء العمومي على أنه " فضاء اجتماعي – عالم معيش –، أين يتم الاعتراف بالآخر في فضاء يتميز بالتغير المستمر"[2]، ويوضح Pierre Bourdieu إلى أن المفهوم أصبح يشير لـ " مجموع العلاقات الاجتماعية وشبكة العلاقات الشخصية التي يمتلكها الفرد، ويستعين بها لقضاء حاجاته في المجتمعات المعاصرة "[3].

تسمح هذه التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع بتقريب المفهوم لشكل الأماكن العامة lieux public التي نعرفها، غير أن هذا لا يعني عدم الإبقاء على المعاني الأولى التي نشأ عليها المفهوم التي ترتبط بالممارسات الاجتماعية المشتركة، وعليه يقدم Pierre Chombart تعريفا يجمع بين المعنى الأول الذي نشأ عليه، والمعنى الحديث الذي ارتبط بالفعل الحضري، يقول:

" مازال الفضاء العمومي يرمز إلى عدة معاني وأبعاد، قد تكون في بعض الأحيان متناقضة. ولكي نتمكن من استيعابها، يجب علينا ربطها بالسياق الذي تورد فيها (أي يورد فيها المفهوم)، ... ولكن بشكل عام قد يشير الفضاء العمومي إلى أماكن فيزيقية (الأقورة، الصالونات، المقاهي، الشوارع، الساحات العامة...) والشرط الأساسي لكي تكون هذه الأماكن فضاءات عمومية، هو ضرورة خضوع الأفعال التي تجرى فيها لمبدأ الشفافية و العلنية "[4].

2.2.2. بروز مفهوم " الفضاء الثالث ":

يتناول العديد من علماء الاجتماع الحضري في كتاباتهم موضوع " المدينة الصغيرة "، ويشيرون إلى هذا حسب Robert Nisbet بـ " السعي وراء المجتمع "، والتي تهدف إلى تشكيل مجتمع قادر على النمو والتطور، بعيد عن كل أشكال التجزئة والتفرقة الاجتماعية التي تُعيق بناء شخصية الأفراد، وهو ما يخلق إشكالية " الفضاء في المجتمعات "[5].

من المسلمات أن " جميع الناس يسعون للعيش بمناطق " جيدة "، وهذا ما نطلق عليه بالأماكن المرغوبة، غير أنها شبيهة بالسجون، نظرا لغياب الاتصال بين الأفراد والعائلات داخل هذه المناطق،

---

[1]- Thierry, Paquot. Op.cit.

[2]- Marcus, Zepf. L'espace public en expérimentation : penser et réinterpréter l'urbain en permanence **[** en ligne **]**. Tracés : Revue de Sciences Humaines, ENS Editions, 2009, nº 13-14, P.3. URL : https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00425455/document (Consulté le 28.03.2017).

[3]- دريس، نوري. المرجع السابق. ص.53.

[4]- Devillard, Vlérie. L'espace public et l'emprise de la communication (sous la direction d'Isabelle Pilliart). In: Réseaux, volume 14, nº 78, 1996. Les autoroutes de L'information. P.147. URL: http://www.persee.fr/docAsPDF/reso_0751-7971_1996_num_14_78_3768.pdf (Consulté le 28.03.2017).

[5] - Ray, Oldenburg. The great good place: cafés, coffee shops, bookstores, bars, hair salons, and other hangouts at the heart of a community. New York: Marlowe & Campany, [s.d.]. p.3.

فقليلا ما نجد الجيران يعرفون بعضهم البعض..."[1]. فالتحولات البنيوية الحضرية داخل المجتمعات حاليا لا تفسر بالضرورة تطور العلاقات الإنسانية، وهذا راجع للتعقيد الذي يتميز به الأفراد داخل المجتمع، الذين يسعون عادة إلى تهيئة البيئة الخاصة بهم دون مراعاة الآخر؛ وعليه كان البحث في سبل تقريب وتطوير العلاقات الإنسانية بين الأفراد، وتشجيع تبادل التجارب هو الحل لتبسيط هذا التعقيد.

هذه المُسَلَمَة التي ينطلق منها عالم الاجتماع الأمريكي Ray Oldenbourg من جامعة Pensacola بـ Floride، لبناء مقاربته حول مفهوم " Third Place " أو " The Great Good Place ″ في سنة (1980)[2]، والذي ترجم إلى اللغة الفرنسية بـ " troisième lieu "[3]، وقد حاولنا استخدامه في اللغة العربية تحت مفهوم " الفضاء الثالث " لوصف الأماكن التي يجتمع بها الأفراد ويتفاعلون فيما بينهم، يقوم من خلال هذه الدراسة بتشخيص وضعية المجتمع الأمريكي، حيث يقوم بتحديد مرحلتين مهمتين في حياة المجتمع الأمريكي، والتي سمحت له بتطوير هذا المفهوم، تتمثل في:

أ- **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التي تشكلت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، عرفت هذه المرحلة انعزال الأفراد عن الحياة العامة، وغياب تام لاستخدام الفضاءات المشتركة بين الأفراد، حيث ساهم انتشار استخدام وسائل النقل (السيارة) داخل المجتمع، في قضاء الأفراد والعائلات أوقات فراغهم خارج المدينة وبعيدا عن الحياة العامة، كما استقر بضواحي المدن فئات من المدنيين المجندين العائدين من الحرب، والذين كانوا يبحثون عن مناطق تصلهم بانتمائهم وبطريقة عيش أجدادهم، وهو ما جعلهم في عزلة عن المدينة والأفراد، فالانعزال داخل المنازل لا يصنع " المجتمع "، وهو الأمر الذي قلص من استخدام أي هيكل أو فضاء مشترك خارج المنازل أو حتى الشوارع[4].

يرسم من خلال هذا صورة للحياة اليومية داخل المجتمع الأمريكي، تشكلت من الأفراد المقيمين في مناطق بعيدة، والذين ينتقلون للعمل في أماكن أخرى، ويقضون أوقات فراغهم في عزلة عن المجتمع، ليؤكد على أن غياب استخدام الفضاءات المشتركة بين الأفراد، يشكل خطرا للحياة العامة، يؤدي إلى تقسيم المجتمع الأمريكي.

---

[1] - Ray, Oldenburg. Op.cit. p.4

[2] - Berndtson, Maya, Finland, Helsinki. Op.cit.

[3] - Mathilde, Servet. Les bibliothèques troisième lieu. 2009. P.83. Diplôme de conservateur des bibliothèques, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, janvier 2009. P.21.

[4] - Ray, Oldenburg. Op.cit. p.4.

ب- المرحلة الثانية: يعتبر Ray Oldenbourg هذه المرحلة مهمة لبناء مفهوم " الفضاء الثالث "، والتي ارتبطت بتطور المجتمع الأمريكي وبروز ممارسات جديدة بداية من سنة (1989)، تعود إلى التجديد الحضري، تشكل الجماعات، اشتراك المواطن في المدينة، وبروز المؤسسات الثقافية كمحرك للحياة العامة والحياة الاجتماعية في المناطق الحضرية[1].

ينطلق Ray Oldenbourg في تحليله من نفس التوجهات السوسيولوجية والدراسات التي تتبناها مدرسة شيكاغو التي تعتبر " المدينة " كمختبر اجتماعي، ليستكشف العلاقة بين الفضاء والظواهر الاجتماعية، بين المدينة والمجتمع، وكيف يؤثر التحول الحضري في سلوك الأفراد، حيث سمح له هذا بتشخيص علاقة أفراد المجتمع الأمريكي بالفضاء في المدينة. وعليه يرى Ray Oldenbourg أنه في حياتنا اليومية لابد أن نوازن بين ثلاثة فضاءات، كل فضاء يتميز عن الآخر من خلال المكانة التي يحظى بها، والوظيفة التي يؤديها، يحددها في[2]:

- **الفضاء الأول:** المنزل، يتوفر هذا الفضاء على كل وسائل العيش، الراحة والاسترخاء؛
- **الفضاء الثاني:** مكان العمل، وهو يعتبر أن هذا الفضاء هو بمثابة مكان للربح والإنتاج؛
- **الفضاء الثالث:** هو مكان للأنس الاجتماعي، بعيد عن كل العلاقات الرسمية، يهدف إلى التخفيف من التوتر، وهو يجمع بين خصائص المنزل وفضاء العمل.

يرى Ray Oldenbourg أن " الفضاء الثالث " هو مكمل للحياة الاجتماعية المشتركة، يعمل على تقوية الروابط الاجتماعية، خاصة بعد العزل الذي شكلته انتشار السيارات في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي جعلت الأفراد يقضون أوقاتهم في أماكن منعزلة عن المجتمع، خلقت هشاشة في العلاقات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يجعله يحرص على الدور المهم للفضاءات التي يجتمع فيها الأفراد للتعارف والتبادل والمناقشة بطريقة غير رسمية، كما يعتبرها من الحقوق العالمية في حياة الأفراد، كما يؤكد على أن جميع الحضارات والمدن الكبرى تدرج أماكن الالتقاء غير الرسمي كعنصر أساسي داخل هويتهم وثقافتهم، وقد حددها في:

« cafés, coffee shops, bookstores, bars, hairs salons and other hangouts at the heart of the community »[3]

[1] - Mathilde, Servet. Op.cit. p.22.
[2] - Ray, Oldenburg. Op.cit. p.14.
[3] - Ibid.

يقدم Ray Oldenbourg مجموعة من الخصائص التي تحدد طبيعة " الفضاء الثالث "، تجعله يقترب من فلسفة الفضاء الهابرماسي، والتي يحددها في[1]:

1- الحياد: يتميز هذا الفضاء بالحياد، يتردد إليه جميع أفراد المجتمع دون أي قيود أو شروط، فهو يتيح فرص التواصل والتبادل غير الرسمي، ويشجع على احترام جميع الآراء، فهو فضاء للمساواة الاجتماعية؛

2- منظم ومسير للحياة العامة: يشكل فضاء للالتقاء وتشكيل العلاقات بين الأفراد من اجل تحقيق أغراض موضوعية، كما يصفها Georg Simmel " مؤانسة نقية "، أي يشركون شخصياتهم خارج سياق غرض الواجب أو الدور؛

3- النقاش: يعتبر النقاش والحوار محركه الأساسي، وهو ما يجعل منه فضاء ديمقراطي، غير أن هذا لا يمنع من إخضاع هذه النقاشات لمجموعة من الإرشادات، والتي تتمثل في:

أ- احترام الوقت عند الحديث؛

ب- الإنصات عند حديث الآخرين؛

ت- إبداء الرأي، ولكن في نفس الوقت تجنب أذية الآخرين؛

ث- إثارة المواضيع التي تخدم المصلحة العامة؛

ج- التقليل من الحديث عن ذاتك، وإكثار الحديث عن الآخرين قصد تجميعهم والتقرب منهم؛

ح- تجنب محاولة الإرشاد؛

خ- التحدث بصوت منخفض مما يسمح للآخرين بالاستماع؛

4- يعتبر واجهة وهو متاح في كل الأوقات؛

5- فضاء يتردد عليه المستخدمون بشكل منتظم؛

6- الشكل الهندسي المعماري الذي يسمح بولوج كافة الناس إليه؛

7- فضاء حيوي: يغلب عليه طابع النشاط، المغامرة والإثارة، والروح المرحة، وهو ما يسمح للأفراد بالاندماج بسرعة فيه؛

8- يعتبره بمثابة " منزل ثاني ": يبرز هذا من خلال " جو الأنس " الذي يوفره، إذ يتوفر هذا الفضاء على كل وسائل الراحة النفسية، والإحساس بالأمان، كما يوفر عوامل الشعور بالانتماء، مما يسمح بتقوية الروابط الاجتماعية.

[1] - Voir. Ray, Oldenburg. Op.cit. p.p.22-41.

2-3- المبحث الثالث: مفهوم الفضاء العمومي والتحولات في المكتبات العمومية

1.3.2. المكتبات العمومية وفلسفة الفضاء العمومي:

يعتبر موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بمفهوم الفضاء العمومي من المواضيع الحديثة، التي هي في طور التأسيس لبرنامج جديد في علوم المكتبات والمعلومات والممارسات المرتبطة بها؛ تعكس الموقف الحالي لفلسفة المكتبات العمومية، والتي تدرج ضمن أسسها وقواعد عملها الإعلانات والتصريحات الدولية التي ترتبط بحقوق الإنسان ومقاربة تنمية القدرات البشرية، يبرز هذا من خلال ممارساتها الثقافية، وكدا دورها الريادي في تشجيع المطالعة العمومية، باعتبار المطالعة هدف، معيار، ووسيلة لنقل المعرفة والتعلم للعقل (التفكير النقدي، الاستقلال الفكري)[1]، كما أنها تعتبر من بين أماكن الالتقاء بين الفرد وعالمه، وهو ما يدعو إلى الاستخدام العمومي للعقل وهي نفس الفلسفة التي يبنى عليها مفهوم الفضاء الهابرماسي.

كذلك من بين أهدافها التي تخدم السياسة العامة هو " التكوين "، حيث يعتبر التكوين عنصر مهم في السياسة العامة، إذ تسعى المكتبات إلى تكوين المواطنين، والذي عادة ما يرتبط بالمدارس داخل المجتمعات، لتساهم فيه المكتبات العمومية، ويؤكد Michel Bouvy (1967) على ذلك من خلال السياق التاريخي الذي " أصبحت فيه المكتبات مقرونة بالتعليم الشعبوي، ثم كيف تم نشر مفهوم المطالعة العمومية "[2]. فلا يختلف أحد اليوم على أن المطالعة العمومية والتعليم العمومي يشكلان خدمة عمومية.

تشير Alice Garrigouse في هذا السياق إلى ضرورة تفسير الغرض من وراء " إنشاء المكتبات العمومية، فهو لا يقتصر على حفظ وتخزين الكتب ومختلف المواد، وإنما بهدف تقديم خدمة عمومية لجميع المواطنين، كما لا يكون لهذه الخدمة معنى إلا إذا كانت تلبي احتياجات كل الأفراد والجماعات..."[3].

[1] - Anne-Marie, Bertrande. La bibliothèque dans l'espace public.[en ligne]. in : congres de l'ABF, bourge, 1998. P.1. URL : http://www.enssib.fr/bibliothéque numérique /notice.1506. (Consulté le 09. 04. 2017).
[2] - Ibid. p.3.
[3] - Ibid. p.1.

تقدم Kathleen McCook دراسة حول المكتبات العمومية والتي تتناول من خلالها علاقة المكتبات بمفهوم الفضاء العمومي، حيث اعتمدت لبناء ذلك على مراحل تطور خدمات المكتبات، والتي تحددها في مجموعة من المراحل، جاءت كالآتي[1]:

أ- **المرحلة الأولى:** تعرف المكتبات العمومية منذ انطلاقتها في سنة (1850)، تطورات في خدماتها ارتبطت في بدايتها بتوفير مجموعات للقراء بهدف تطوير مهاراتهم التعليمية، ثم إدخال مجموعات تعنى بتطوير المطالعة الترفيهية، ليتم بعدها إدراج خدمات جديدة كتعليم الكبار، مساعدة الأفراد في البحث عن العمل، كما اهتمت بعلم الأنساب والتاريخ المحلي.

كما برزت أسس نظرية خدمات المكتبات في سنوات (20) من القرن الماضي، من خلال العمل الذي قدمه William S. Learned (1924) بعنوان " *The American Public library and The Diffusion of Knowledge* "

ب- **المرحلة الثانية:** مع مطلع الأربعينات من القرن الماضي، حيث احتل التعليم مكانة مهمة ضمن الخدمات الرئيسية للمكتبات العمومية باعتبارها " جامعات للشعب "، ويؤكد Alvin Johnson على تطور الدور الفريد للمكتبة كمصدر وحيد للمعرفة، لا يزال هذا الوصف الذي قدمه مستخدما إلى غاية اليوم، كما تؤكد Kathleen McCook على أن المقصود من " خدمات الكبار " في تلك الحقبة هو " تعليم الكبار ".

ت- **المرحلة الثالثة:** في سنوات الخمسينات، فبعد العمل بهذه الأسس، تم تكثيف الجهود لتنظيم نظام المكتبات العمومية، أين تم تحديد (5) توجهات لخدماتها هي: الخدمات غير المباشرة (رفوف العرض، قوائم الكتب...)؛ توصيات القراء؛ خدمات المنظمات والجماعات (المعارض، نوادي الكتب)؛ برنامج المكتبة (الأفلام، إدارة النقاش الجماعي، الإذاعة، التلفزيون)؛ خدمات المجتمع.

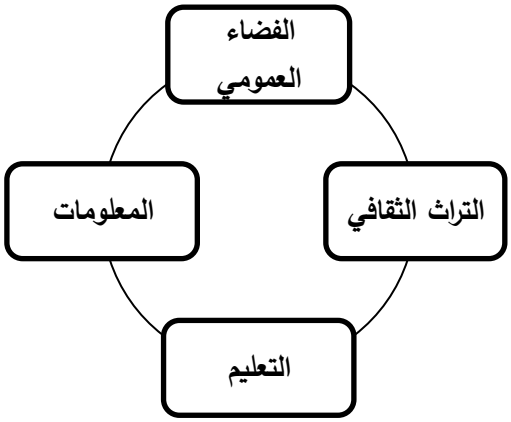
ث- **المرحلة الرابعة:** مع سنوات (60 - 70)، تم الالتزام أكثر لضمان توفير الخدمات للجميع " كل شخص بالغ يحق له الاستفادة من خدمات المكتبة، والتي تسعى بدورها إلى تلبية كل احتياجاته "، كما شكلت خدمة محو الأمية المحرك الرئيسي لعمل المكتبة في هذه المرحلة.

[1] - Marie D., Martel. (12 April 2012). Le tiers lieu d'un point de vue nord-américain expliqué aux enfants [Web log post]. Retrieved 07 April 2017, URL: https://bibliomancienne.com/2012/04/27/le-tiers-lieu-dun-point-de-vue-nord-americain-explique-aux-enfants/

ج- **المرحلة الخامسة:** في سنوات (80)، بدأ التركيز على " الأدوار " بدل " الخدمات " في المكتبات، والوقوف عند تمثلات المواطنين في هذه المرحلة، نجد استخدام العديد من المصطلحات لوصف دور المكتبات العمومية كـ " مركز الأنشطة المجتمعية، مركز معلومات المجتمع، مركز دعم التعليم الرسمي، مركز التعلم المستقل، مكتبة المواد الشعبية، مكتبة المراجع ومركز الأبحاث ".

ح- **المرحلة السادسة:** في سنوات (90)، أصبحنا نتحدث عن " خدمة المستجوبين "، وهي أقل من مفهوم " الدور "، والتي تسمح بعكس نظرة أوسع لأهمية المكتبات العمومية في المجتمعات.

استطاعت الباحثة Kathleen McCook من خلال هذه المراحل التي تصف تطور خدمات المكتبات العمومية، وتعدد أدوارها أن تضبطها ضمن أربع ركائز أساسية هي[1]:



الشكل رقم (02): الركائز الأساسية للمكتبات العمومية

(من انجاز الباحث)

ما يهمنا في هذه الدراسة هو استخدامها لمفهوم " الفضاء العمومي "، والذي يعود للفيلسوف الألماني يورغن هابرماس؛ يصف من خلاله مساحة المجتمع الحديث من خلال الهياكل، الوظائف، وشروط البروز والتحول.

إن هذا الطرح الذي يستعرض نشأة المفهوم والذي ارتبط بظروف تاريخية تمثلت في بروز مجتمع قارئ وتصاعد الرواية، ظهور الصحافة الأدبية والسياسية، والتي سمحت لـ " يورغن هابرماس " من تحديد قائمة لبعض هذه الفضاءات كما يشير إلى ذلك " توماس ماكارثي " Thomas McCarthy في

[1] - - Marie D., Martel. Op.cit.

مقدمة التحول الهيكلي للفضاء العمومي[1]، غير أن "يورغن هابرماس" لم يعطي بعدا ماديا للفضاء العمومي وإنما ركز على خصائص هذا الفضاء، لكن هذا يبرز ضمنيا لضرورة توفر مكان (فضاء) يجمع المتحاورين والناقدين والمشاهدين من الطبقة البرجوازية، أي أن البعد المادي كان بارزا في تصوره للفضاء العمومي ولم يشر إلى ذلك بشكل مباشر، بل ركز في وصفه لخصائص هذا الفضاء، وعليه يرى توماس ماكارثي على أن التحقيق مع فئة من المجتمع البرجوازي يضيف إلى هذه القائمة، ولادة المكتبات العمومية التي ساهمت في بروز هذا الوعي الجديد المبني على النقد.

تعتبر Kathleen McCook أن المكتبات تشكل عنصر مهم في الفضاء العمومي[2]، من خلال معظم وظائفها التي ترتبط بشكل وثيق بـ " المجتمع المدني "، حيث تعمل على تطوير الحياة العامة، فهي موجهة لجميع فئات وشرائح المجتمع، من أجل تشجيع القراءة والمطالعة العمومية وتحصيل المعرفة، وتحقيق الاندماج في التمثلات الاجتماعية، كما تعمل على توحيد قيم عالية داخل المجتمع تحافظ به على هويته وعلى الطابع المميز له، وتخلق الشعور بالانتماء[3] وهو عامل مهم في الفضاء الهابرماسي.

كما تشير إلى دور المكتبيين الذين يسعون لتطوير العلاقات وتعزيز النقاشات بين أفراد المجتمع، التي تنقل القضايا الواقعية وتشاركها بينهم، فهي تساهم بهذا في بناء المجتمع وتشجيع الحوار الحقيقي بين المواطنين[4]، وهذا وجه آخر يؤكد على ارتباطها الوثيق بمفهوم الفضاء العمومي الذي يقوم على التشارك والعمومية في تلبية احتياجات المواطنين، تهيئة ظروف الالتقاء والتفاعل، طرح المواضيع والقضايا الواقعية، وكذلك عمومية برامجها وعروضها التي تسمح بتنوع الأفكار ووجهات النظر.

تعتبر المكتبات العمومية مرجعية للمجتمع من خلال المعلومات التي توفرها، وتغطيتها للأحداث المتزامنة، وهذا يقودنا للعلاقة بين حرية الإتاحة ومفهوم الفضاء العمومي، هذه العلاقة التي تفسرها الباحثة Kaarin Taipale والتي تعتبر " المعلومة عنصر مهم في الفضاء العمومي، وحرية الوصول

---

[1]- Jürgen, Habermas. The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society. Trnsl.: Burger Thomas, Lawrence Frederick. Massachusetts: First MIT Press paperback edition, 1991.

[2] - Kathleen de la Peña, McCook, Katharine J., Phenix. Public Libraries and Human Rights, Public Library Quarterly [en ligne]. 2006, vol. 25, no.1-2, p.60. URL: http://www2.hawaii.edu/~donnab/lis610/mccook_phenix_public_libs_human_rts_2006.pdf. (Consulte le 08.04.2017)

[3] - Marie D., Martel. (24 Août 2013). Le futur de bibliothèque publique au 21eme siècle. Créer des capabilites humain pour les droits humains [Web log post]. Retrieved 07 avril 2017, URL : http://bibliomancienne.com/2013/08/24/le-futur-des-bibliotheques-publiques-au-21ieme-siecle-creer-des-capabilites-humaines-pour-les-droits-humains/.

[4] - Marie D., Martel. (12 April 2012). Le tiers lieu d'un point de vue nord-américain expliqué aux enfants. Op.cit.

إلى المعلومات هي شرط أساسي للديمقراطية "[1]، وهذا جانب آخر للتأكيد على علاقة المكتبة بالفضاء العمومي، فهي بهذا تُعد أهم أدوات العمل الديمقراطي التي تساهم في تشكيل الرأي العام، وبناء المجتمع من خلال إتاحة المعلومات التي تشكل عمق مفهوم الفضاء العمومي، وعنصر القوة لمشروع الديمقراطية. يشكل موضوع الإتاحة والوصول إلى المعلومات والثقافة من القضايا التي تركز عليها المكتبات اليوم في تصميم خدماتها، حيث تعتبرها من الحقوق العالمية للإنسان، والتي أصبحت تشكل العمود الفقري لتصور المكتبات.

كما يضيف Buschman " تسعى علوم المكتبات على مر التاريخ إلى توسيع ديمقراطية الفضاء العمومي داخل جدرانها؛ حيث تم تنقيح المكتبات من جميع القواعد الديمقراطية الخاطئة التي أنشئت عليها، لتتوسع وتصبح أكثر شمولية، كما تم تمديد شرعية " الحقوق " في المكتبة بغرض تنوير الجمهور، وقد عرفت العديد من المحاولات للوصول إلى الفقراء والمعاقين "[2].

تؤكد Kathleen McCook على أن تطور المكتبات العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة بين 1876 والحرب العلمية الأولى راجع إلى الدور الاجتماعي والثقافي التي لعبته، خاصة مع دخول فئة النساء لهذه الفضاءات، التي حفظت لها حقوقها من خلال (المنظمات النسائية، إنشاء مكتبات متنقلة تديرها النسوة، العمل الخيري، التأهيل المهني)، حيث تم الاعتراف بهذه المؤسسات كجزء من تيار الفكر التقدمي، والتي تقدم خدمات تجسد حقوق الإنسان من خلال ثلاثة مجالات هي[3]:

1- الوصول إلى المعرفة هو أمر أساسي للتنمية البشرية. [Objectifs du Millénaire, Article 19]

2- المكتبة العمومية هي القوة الحية للثقافة [Manifeste de l’UNESCO sur les bibliothèques publiques, Article 27.]

3- التعددية الثقافية، من خدمات المكتبات العمومية. [IFLA].

[1]- Berndtson, Maija, Finland, Helsinki. Les bibliothèques publiques et la fabrication d’espaces. Op.cit. p.4.

[2] - Kathleen de la Peña, McCook, Katharine J., Phenix. Op.cit. p.61.

[3] - Marie D., Martel. (24 Août 2013). Le futur de bibliothèque publique au 21eme siècle. Créer des capabilites humain pour les droits humains. Op.cit.

تواجه المكتبات العمومية مجموعة من التحديات تعود للتحولات في الممارسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في القرن (21)، ما يجعلها أمام أربعة توجهات في السنوات القادمة، تسمح لها من إعادة مكانتها في المجتمع، تتمثل في[1]:

أ- **التوجه الأول:** بـمعنى المكان (*SOP*) *Sense of Place* في السياق الإقليمي؛ تخلق المكتبة الشعور بالمكان أو الشعور بالانتماء فهي " مجموع كل التصورات، الجمالية والعاطفية والتاريخية- كمكان -، فضلا عن الأنشطة والاستجابات العاطفية المرتبطة بهذا المكان، التي تثير الأفراد "، فهي تعمل على مساعدة المجتمع للحفاظ على هويته وعلى طابعه المميز، كما أن التركيز الحالي على التنمية المستدامة وتمدد المجتمعات، يشجع على خلق الفضاءات العمومية التي تعتبر أماكن حقيقية للمجتمعات ".

ب- **التوجه الثاني:** التقارب بين المؤسسات التي تعنى بالتراث الثقافي؛ وهذا التحدي هو وليد ظروف تعود للانتشار السريع للاستخدام التكنولوجي والإمكانيات التي توفرها، مما يتطلب تعزيز نظام شامل يدمج موارد المكتبات والمتاحف ووسائل الإعلام، والأرشيف في شكل من أشكال التعاون بين هذه المؤسسات.

ت- **التوجه الثالث:** تقديم خدمات شاملة والالتزام بالعدالة الاجتماعية؛ هذا التوجه الذي يشير إلى الحق في الإتاحة، والقضاء على الأمية، والحد من اللامساواة، وسد الفجوة الرقمية في سياق التنمية المستدامة.

ث- **التوجه الرابع:** دعم الفضاء العمومي؛ ليس بمعنى المكان (SOP) وإنما من منظور مدى إمكانية وإتاحة الوصول إلى المعلومات، يرى BUDD ET WYATT (2002) " إن تنمية مجموعات المكتبات العمومية، التي تضمن لأمناء المكتبات من أن تكون المواد المتاحة تلبي احتياجات ومصالح جميع شرائح المجتمع، لا تزال طريقة مهمة لتعزيز الفضاء العمومي واستمراريته ".

يشكل إعلان حقوق الإنسان مرجعية لقيادة خدمات المكتبات العمومية في القرن (21)، والذي يساعد الناس على العمل في مجموعات متنوعة في مختلف المجالات ترتكز هذه الخدمات على " التنمية "، " التعبير عن الرأي "، " الخيال "، " التفكير "، وهو ما يجعلها تحمل خصائص الفضاء العمومي الحديث الذي يهدف إلى غرس قيم المواطنة، الديمقراطية، المشاركة في الحياة العامة من خلال التفاعل بين الأفراد، وهو ما يرسم مكانة المكتبات العمومية في التخطيط الحضري.

[1] - Marie D., Martel. (12 April 2012). Le tiers lieu d'un point de vue nord-américain expliqué aux enfants. Op.cit.

2.3.2. المكتبات العمومية في التخطيط الحضري:

يتعرض موضوع التخطيط الكلي داخل كل بلد إلى جميع العناصر التي تساهم في مخطط التنمية، والتي تأخذ بعين الاعتبار التخطيط لخدمات المكتبات كأحد القواعد الممنهجة لمشاركة المواطنين، كون هذه الخدمات تلبي الحاجيات التعليمية، الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية.

تعتبر المكتبات العمومية حاليا من المؤسسات المعتمدة في التنمية والتهيئة الإقليمية، والتي تُدرج كعنصر رئيسي في السياسة العامة الوطنية من أجل إنعاش الحي وتنشيطه أو بناء مكان – منارة –، وخلق مجتمع مبدع وطموح، وهذا على جميع المستويات المحلية، تكون في المناطق الحضرية – المدن – وكذلك الريفية[1]. يرى Brian Gambles وهو مساعد مدير الشؤون الثقافية بمكتبة Birmingham " نحن لا نبني مكتبات في المدينة، وإنما نحن نبني المدينة "[2]. كما يعتبرها Regis Debray من بين المؤسسات التي يتم تسخيرها لمواجهة المخاطر[3].

تحظى المكتبات العمومية اليوم بمكانة مهمة في التنمية الحضرية، إذ أصبحت تشكل جزء من الفضاء العمومي الحضري، تقدم خدمات المعلومات التي تعتبر من الخدمات القاعدية في معظم المدن الحديثة، إضافة إلى كونها فضاء معرفي فهي فضاء ثقافي قاعدي، ترتبط بمشاريع " دمقرطة الثقافة "[4]، وهي الكلمة الرئيسية المستخدمة لدى المخططين للسياسات العامة في زمننا، هذا البعد الذي أصبح أكثر وضوح في هذا العصر، على الرغم من أن جذوره قديمة، فالمكتبة تحتل مكانة مهمة في السياسات الثقافية ومحاور الإعلانات الدولية التي تجعلها أداة مهمة داخل المجتمع لنشر وتوزيع الثقافة.

كما تضع Kaarin Taipale الصلة بين الذاكرة الجماعية والفضاء العمومي، من خلال علاقة المباني بالبيئة، الأماكن التي تستحضر الذكريات (الشوارع) لتؤكد على أن للمكتبات العمومية علاقة بالذاكرة الجماعية من خلال وسيط الكتاب وغيرها من المواد[5]، وعليه يمكننا القول بأن المكتبات العمومية تحفظ تراثنا الثقافي من جهة، ومن جهة أخرى تربطنا بذاكرتنا، في قوة التراث الثقافي بوصفة للذاكرة الجماعية، فهي تتيح لنا بذلك فرصة الرؤية أبعد من نطاقنا.

---

[1] - Alain, Lefebvre. La bibliothèque comme espace « priblic » [en ligne].2001, no 192, p.67. URL : http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/47598-la-bibliotheque-comme-espace-priblic.pdf (Consulté le 12.04.2017)

[2] - http://www.caue92.fr/IMG/pdf/1_abcd.pdf (Consulté le12.04.2017)

[3] - Anne-Marie, Bertrande. Op.cit. p.2.

[4] - Alain, Lefebvre. Op.cit. p.67.

[5] - Berndtson, Maija, Finland, Helsinki. Op.cit. p.5.

إن هذه المكانة تفسر التواجد والانتشار المكثف لها خلال العقدين الأخيرين في المدن الأوروبية والأمريكية[1]، كما يصبح لهذا التساؤل أهمية كبرى خاصة إذا علمنا أن الدراسات توضح أن عدد الأفراد الذين ينزحون للمدن هو في تزايد مستمر، وفقا لـ Joan Clos i Matheu فإن نسبة 75 % من سكان الأرض البالغ عددهم (9) ملايير، سيستقرون بالمدن مع حلول سنة (2030)[2]، وعليه فإن التحضر هو نقطة مهمة في القرن (21)، مما ينبغي أن يتضاعف معه عدد المكتبات العمومية، وفي ذلك أيضا إشارة إلى أنه سيكون لها مستقبل يرتبط بالدور الذي يمكن أن تقوم به في التخطيط الحضري.

تنبه العديد من الباحثين لهذه الحركة التي تعرفها المكتبات العمومية، وقدمت دراسات حول ذلك كان أبرزها ما قدمه Casper Hvenegaard Rasmussen, Henrik Jochumsen et Dorte Skot-Hansen بعنوان " *La Bibliothèque dans la planification urbaine – expérience, créativité et innovation* "، يقدمون من خلال هذا العمل عدد كبير من المكتبات التي شكلت محرك للتنمية الحضرية، كما يضعون هذه المكتبات تحت ثلاثة فئات هي[3]:

أ- **المكتبات الأيقونية (les iconiques)**: وهي تلك المكتبات التي تحظى بمباني ذات شكل هندسي معماري جميل، ما يجعل منها رمزا داخل المدينة تتميز به عن باقي المكتبات والمؤسسات الأخرى، والتي تكسبها شهرة بين عامة الناس بحيث يكون في مقدور الجميع التردد إليها، وهذه الفئة من المكتبات هي معدودة على الأيادي مثل المكتبة العمومية لـ Seattle؛

ب- **المكتبات التي تصنع الفضاء (Les créatrices d'espace)**: يوجد العديد من الأمثلة حول هذا النوع من المكتبات التي تصنع الفضاء، من خلال تعزيز حيوية المدن وتنشيط المناطق الصناعية والموانئ، مثل مكتبة أمستردام OBA التي تتلقى أكثر من (6000) زائر يوميا، حيث يعتبرونه نموذج مهم لهذه الفئة من المكتبات التي تحفز على الإبداع وتعيد حيوية الفضاء في المدن.

ت- **المكتبات المحفزة (servent de catalyseurs)**: هو ذلك النوع من المكتبات التي تشكل محفز للتنمية المحلية، ويعرضون في هذا السياق نموذج Idea store بمدينة Tower Hamlets بـ " لندن ".

---

[1] - Depuis 2003, de nouvelles bibliothèques centrales ont ouvert : à Vienne (Autriche) en 2003 ; en 2007 à Amsterdam (Pays Bas), à Drammen (Norvège) et à Turku (Finlande) ; en 2009 à Newcastle-upon-Tyne (Royaume Uni) ; en 2010 à Helsingör (Danemark) ; et en 2011 à Stuttgart (Allemagne), Birmingham (Royaume Uni), Aarhus (Danemark) 2014, et celles d'Oslo (Norvège) et d'Helsinki (Finlande) pour 2017.

[2] - Berndtson, Maija, Finland, Helsinki. Op.cit. p.3.

[3] - http://bf.dk/FagmagasinetPerspektiv/Bladet/2010/17/BiblioteketIByudvikling (Consulté le12.04.2017)

كما قدم Michael Dudley عملا يتعرض فيه إلى أهمية المكتبات العمومية في التخطيط الحضري بعنوان " *Bibliothèques publiques et résilience des villes* "[1]، يتناول من خلاله نموذج المكتبات العمومية الأمريكية، وكيف استخدمت داخل المدن من أجل الصمود أمام الظروف الصعبة التي مرت بها المجتمعات، وكيف ساهمت في إحداث التغيير والتأثير.

يلقى هذا الموضوع حاليا اهتمام العديد من الباحثين وكذا المنظمات والجمعيات المتخصصة في علوم المكتبات في العديد من الدول، حيث يتم تداوله في الدنمارك، وقد جاء هذا ضمن أعمال المؤتمر الثقافي الذي نظمته " جمعية المكتبات الدنماركية " ADB في أفريل (2013)، تحت عنوان " المكتبات كفضاء عمومي "، وقد ورد فيه على أنه " يمكن اعتبار المكتبة كفضاء عمومي...تحظى المكتبات بكافة الإمكانيات لتقوم بدور أكثر حيوية ونشاطا كالفضاء العمومي "[2].

إن سياسة المكتبات العمومية تبرز من خلال الأهداف التي تتبعها، وفي طريقة تنفيذها، فالمكتبات اليوم أصبحت تشكل فضاء معرفي وثقافي قاعدي، لابد أن يدمج في التنظيم الحضري بانتظام ويساهم فيه، من خلال علاقتها الوثيقة مع باقي المنظمات في الحياة الثقافية، العمل التعليمي، والعمل الاجتماعي، لضمان النفس العميق للمدينة.

يسمح لنا هذا الموضوع الذي يجمع بين التصور الفلسفي والبعد الحضري للمكتبات العمومية كفضاء عمومي، من إعادة برمجة المكتبات العمومية في القرن (21)، وكذلك وضع الاستراتيجيات على مستوى تقديم الخدمات، التخطيط والهندسة المعمارية، والذي تطور معه مفهوم " مكتبات الفضاء الثالث ".

3.3.2. بروز مكتبات الفضاء الثالث:

يعود هذا التصور لنموذج المكتبات الجديدة المستلهمة من الدول الاسكندينافية، الهولندية، الأنجلوساكسونية، والتي تطور داخلها مفهوم " مكتبات الفضاء الثالث " Bibliothèque troisième lieu أو Living-room Library، والتي تناولتها Mathilde Servet في دراسة سنة (2009)، تتعرض من خلالها بدقة لهذا المفهوم الذي يمس حقل علم الاجتماع الحضري، والذي ابتكره Ray Oldenbourg في سنوات (1980) في إطار انجاز بحث حول معرفة تأثير تحولات التحضر على سلوك البشر

[1] - Berndtson, Maija, Finland, Helsinki. Op.cit. p.2.
[2] - http://www.db.dk/kulturkonference2013 (Consulté le12.04.2017).

والممارسات الاجتماعية – أشكال المؤانسة –، كما تناولنا ذلك في العنصر المرتبط بتطور مفهوم الفضاء العمومي واستخدامه في علم الاجتماع الحضري.

إن بروز مفهوم " الفضاء الثالث " كان لابد من إسقاطه على هذا الجيل الجديد للمكتبات، كونه يحمل خصائص تعزز مكانة المكتبات، خاصة وأن العديد من هذه المؤسسات اليوم تتوافق إلى حد بعيد مع جوهر الفضاء الثالث، فهي تشكل " مكان للتعايش " أو بمثابة " منزل ثاني "، كما أن المفهوم يدفع بأبعاد أخرى تدل على ما تم التوصل إليه في الأماكن العمومية، مما يخلق التفكير بعمق أكثر من مجرد تنوع في النشاطات المقدمة.

لم يذكر Ray Oldenbourg المكتبات في قائمة الفضاء الثالث التي وضعها، وهو ما جعل عالم الاجتماع الأمريكي Robert Putnam يدرج هذه المكتبات الجديدة ضمن قائمة الفضاء الثالث، خاصة عندما يتحدث عن مكتبات شيكاغو، والتي تعرض لها في فصل كامل في كتابة بعنوان « *Better together: restoring the community American* » ، باعتبارها أحد أهم المؤسسات العمومية للرأسمال الاجتماعي[1].

يقدم Robert Putnam نموذج مكتبة Branch بشمال شيكاغو التي يعتبرها شبكة الحياة والنشاطات، إذ تعمل هذه المكتبة على مساعدة المتمدرسين في واجباتهم، نوادي القراء، دوائر الشعراء...الخ، كما أصبحت تشكل " عامل للتغيير " داخل المجتمع من خلال مجموعاتها التي توجه للجمهور بهدف تحصيل المعرفة والحفاظ على التراث الثقافي المحلي، كما تحرك النقاشات، وتعقد المحاضرات والندوات المخصصة لسكان الحي، بالإضافة إلى حرصها على إعداد الدورات التكوينية[2].

كما يرى Andy Burnham أن المكتبة تذكرنا بقوة مفهوم " الفضاء الثالث " الذي ابتكره Ray Oldenbourg باعتبارها مكان للتعايش، حيوي، مشترك بين الأفراد والجماعات، مفتوح ومتاح للجميع، الاستقبال والترحيب، تسمح بالتبادلات، وهذا النوع من المكتبات هو موجود في المملكة المتحدة

[1] - Robert, Putnam, Lewis M., Feldstein. Better together: restoring the community American [en ligne]. New York: Simon et Schuster, 2003.P.50.URL :https://books.google.fr/books?id=qledfXzFImcC&pg=PA50&lpg=PA50&dq=third+place+library+robert+putnam&source=bl&ots=i15n18qkyp&sig=-24Ty7Ae1_tvXtM4PFhipzvHiao&hl=fr&sa=X&ved=0ahUKEwijkrfm9K7TAhVECsAKHfyMAFEQ6AEIPDAD#v=onepage&q=third%20place%20library%20robert%20putnam&f=false (Consulté le 18.04.2017)

[2] - Ibid. p.52.

Royaume-Uni، مثل مكتبة Idea Stores التي تستند في خدماتها إلى احتياجات المجتمع، هدفها اجتماعي، كما تسعى في إستراتجيتها إلى تحقيق التنمية[1].

تقع مكتبة Idea Stores بمدينة Tower Hamlets بـ " لندن "، هذه المدينة التي تعرف تنوع سكاني نتيجة للهجرات من مختلف مناطق العالم (إفريقيين، يابانيين، صينيين، مسلمين...الخ)، وهو ما يولد اختلاف في الثقافات، العادات والتقاليد، ويخلق الأمية والبطالة في المدينة، غير أن تواجد هذه المكتبة الجديدة التي تحمل تصميم هندسي معماري ملفت، استطاعت أن تطور خدماتها بما يتكيف مع كل هذه الفئات الاجتماعية، لتساهم بقوة في خلق التوازن الاجتماعي[2].

تعكس المكتبات الجديدة التي ترتكز على مفهوم " الفضاء الثالث " تصور جديد، قد يخلق جدلا حول ما إذا كانت المكتبات ستفقد هويتها، وتنحرف عن خدماتها الرئيسية المتعلقة بإتاحة المعلومات، الثقافة، والتكوين، لتصبح مركزا ثقافي واجتماعي حيث يقودها هذا لتكون مكان للتنشئة الاجتماعية. فإذا كانت المكتبات ستكون بهذا التصور فضاء للتعايش، التبادل والتقاسم، وحرية التعبير فهي بهذا تحافظ على هويتها المتعلقة بإتاحة المعلومات، المعرفة، الثقافة، فمفهوم " مكتبات الفضاء الثالث " ليس تغيير أو تحريف لمهام المكتبات وإنما مواكبة التحولات ونمو الممارسات التي ارتبطت بالعصر الراهن.

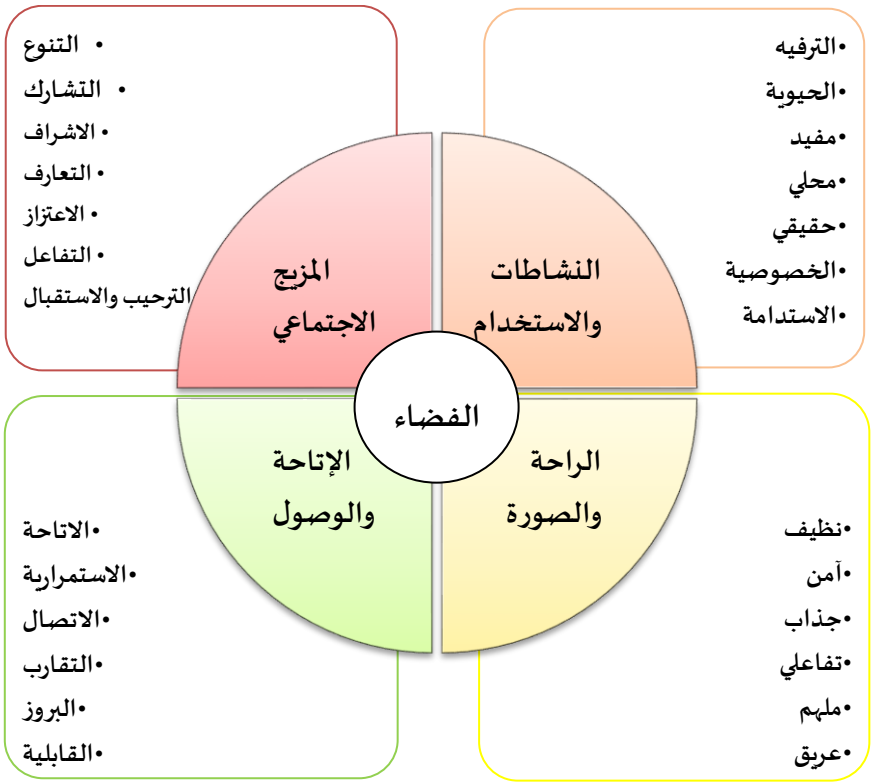
وعليه أصبح لابد أولا من تكييف هذه المقاربة داخل المكتبات، خاصة وأننا لا نتعامل مع شبكة مؤشرات ثابتة، إذ توجد العديد من الخصائص التي حددها Ray Oldenbourg غير قابلة للقياس، مثل درجة التبادل الحقيقي أو جوهر الحيوية على سبيل المثال[3]، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى معايير معينة مثل إمكانية الوصول والإتاحة (نطاق واسع، موقع مناسب)، المزيج الاجتماعي (مثل مكتبة شيكاغو التي استطاعت أن تخلق العلاقة من خلال الدمقرطة الثقافية والاجتماعية)، النشاطات والاستخدام، الراحة وصورة الفضاء.

---

[1] - Mathilde, Servet. Op.cit. P.27

[2] - Sergio, Dogliani. Les Idea Stores. Bulletin des bibliothèques de France [en ligne], n° 1, 2008. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2008-01-0069-013. (Consulté le 25-4- 2015).

[3] - Mathilde, Servet. Op.cit. p.28.



الشكل رقم (03): يوضح الخصائص الأساسية لقياس الفضاء الثالث

1- المزيج الاجتماعي: يصعب قياسها أو تحقيقها، ولكن بمجرد أن تتحقق تصبح ميزة أساسية، خاصة عندما ترى الأصدقاء والناس يجتمعون داخل هذا الفضاء، ويحضر سكان الحي ويشعرون بالراحة أثناء تفاعلهم مع الغرباء، فإنهم يميلون بهذا إلى الشعور بالمؤانسة وبمعنى قوي للمكان، وهذا يزيد من التعلق بمجتمعهم، وإلى المكان الذي يعزز هذا النوع من النشاطات الاجتماعية، وعليه يمكن قياس هذه الخاصية من خلال طرح بعض الأسئلة التي تتعلق بما إذا كان:

- الأفراد يختارون هذا الفضاء لمقابلة أصدقائهم؛
- الحوار بين الناس داخل هذا الفضاء؛
- تعامل الناس فيما بينهم كأنهم يعرفون بعضهم البعض؛
- يجلب الناس أصدقاءهم وأقاربهم إلى هذا الفضاء؛
- استخدام هذا الفضاء اختياري ومنتظم بين الناس؛
- مزيج بين الأعمار بما يمثل عموم المجتمع.

2- الوصول والإتاحة: يمكن الحكم على إمكانية الوصول والإتاحة داخل الفضاء من خلال صلته بالمناطق المحيط به، فالفضاء العمومي الأكثر نجاحا هو الذي يسهل الوصول إليه، وقد تم تحديد مجموعة من المعايير لقياس ذلك، تستنتج من خلال التساؤلات التالية:

- هل يظهر لك الفضاء من مسافة معينة؟
- هل هناك اتصال جيد بين الفضاء والمباني المجاورة له؟ أم أن الفضاء منعزل عنها؟
- هل يمكن بسهولة التنقل إلى هذا الفضاء؟
- هل تتعدد وسائل التنقل إلى هذا الفضاء (مشيا على الأقدام، استخدام وسيلة نقل)؟
- هل يسهل على ذوي الاحتياجات الخاصة الوصول إليه؟

3- الراحة وصورة الفضاء: تتمثل هذه الخاصية بصورة الفضاء ومدى توفير وسائل الراحة، والتي تترك انطباع في تمثلات المستخدمين، وعليه لابد من الحرص على نظافة المكان، وتهيئة أماكن الجلوس، مع إعطاء الناس خيار للجلوس حيث يشاءون داخل المبنى أو خارجه كأن يتوفر الفضاء على حديقة، وعليه فإن قياس هذه الخاصية كذلك تحكمه بعض المعايير أهمها هي:

- هل يوجد أماكن كافية للجلوس؟ هل المقاعد تقع بشكل ملائم؟ هل هناك اختيار للناس في أماكن الجلوس سواء داخل المبنى أو خارجه؟
- هل الفضاء نظيف؟ هل المنطقة آمنة؟ هل يلتقط الناس صورا داخل الفضاء؟

4- النشاطات والاستخدام: تعتبر اللبنة الأساسية للفضاء، والتي تعطي الناس سببا يدفعهم للتوجه إليها، ولذلك غياب النشاط هو سبب في أن تكون هذه الأماكن فارغة ومهجورة. وعليه يوجد بعض المبادئ الأساسية التي تحكم هذه الفضاءات هي:

- طريقة تسيير الفضاء مهمة لنجاح الفضاء؛
- كلما زادت النشاطات كلما زادت فرص الأفراد في المشاركة؛
- استخدام الفضاء يكون على مدار اليوم؛
- لابد أن نوازن بين الرجال والنساء في النشاطات؛
- استخدام الفضاء بشكل فرادي وفي جماعات ذهابا إلى تحقيق التنشئة الاجتماعية.

وعليه فإن الخصائص التي يقدمها Ray Oldenbourg ليست ثابتة ويوجد بها متغيرات، ما يجعلها قابلة للتفسير والتأويل لتتكيف مع خصائص المكتبات العمومية، فمثلا خاصية " المحادثات " داخل

المكتبات التي لا تعبر عن النشاط الرئيسي لها، كما أن Ray Oldenbourg نفسه يرى أن المحادثات ليست النشاط الوحيد الذي يسمح بالتقاسم والتشارك مع الآخرين، فالصمت كذلك أصبح محرك للنقاش في انجلترا حاليا مثلا، مما يطرح موقف خلاف في هذه الخاصية داخل الفضاء الثالث يقوي من مكانة المكتبة، كما أن خاصية المحادثات تختلف من فضاء ثالث إلى آخر، فطبيعة العلاقات التي تنشأ داخل المكتبات ليست نفسها التي تنشأ في المقاهي على سبيل المثال[1].

كما أن القليل من الأماكن التي تشكل اليوم فضاء ثالث على النحو الصحيح، بخلاف المكتبة فهي متاحة للجميع مما يضمن الالتقاء والتعارف، والتقاسم والتبادل بين الأفراد داخل المجتمع، وعليه يضيف Michaël Zeeman " تشكل المكتبات جزء من الفضاءات العمومية في مجتمعنا ما بعد الحداثي، التي تتيح على العموم إمكانية المزج الاجتماعي، وتخلق فرص التعارف، خاصة مع تراجع دور الأسواق والكنائس في القرن العشرين. أما الفضاءات الثقافية الأخرى كالمسارح وقاعة الحفلات الموسيقية فأصبحت مبرمجة لجمهور خاص، ما يجعل فرص التعارف تقل بها..."[2].

كما يتحدث Ray Oldenbourg عن البعد السياسي للفضاء الثالث، وعن الدور الكبير الذي لعبته المقاهي والحانات في السياسة الأمريكية، وهذا يقودنا للحديث عن الدور السياسي للمكتبات والفضاء الثالث، حيث يعتبر الباحث السويدي Magnus Torstensson أن " المكتبات تدفع للمساهمة الديمقراطية، فهي مكان للاجتماع وتبادل التجارب في الحياة مع ومن خلال الآخرين، فهي خدمة مجانية تسمح باستيعاب قواعد المشاركة في الحياة العامة، إذ تسهل الحصول على المعرفة التي تساهم في تحرر الأفراد "[3]. لذلك وان كانت المكتبات لا تحمل نفس البعد السياسي الذي نشأ عليه مفهوم " الفضاء الثالث "، فهي توسع من المفهوم من خلال اقترانها بعناصر أخرى – المعلومات، المعرفة، الثقافة –.

كذلك من بين الخصائص التي تحكم المفهوم هو الحيوية والنشاط، على الرغم من أن Ray Oldenbourg لم يذكر تنوع النشاطات داخل الفضاء الثالث، لكنه يشير إلى العديد من الأماكن التي تعج بالحيوية والنشاط مثل الشوارع القديمة الرئيسية في المدن الصغيرة أو الحدائق الأمريكية في القرن

[1] - Mathilde, Servet. Op.cit. p.28.
[2] - Marian, Koren. Creating Public Paradise: Building Public Libraries in the 21st Century [en ligne]. Leidschendam: Biblion Uitgeverij, 2004, p. 13. URL : https://books.google.dz/books?id=XFtOQsEMJl4C&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false (Consulté le 20.04.2017)
[3] - Mathilde, Servet. Les bibliothèques troisième lieu [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2010, n° 4, p. 57-63. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2010-04-0057-001 (Consulté le 20.04.2017)

(19)، وقد جاء الحديث عن تنوع النشاطات في مشروع " Framework for the futur " والتي تعرفه على انه " مساحة مشتركة تسمح للأفراد أن يختاروا من بين العديد من النشاطات "[1]؛ فالمكتبات تقدم نشاطات متنوعة، تساهم في تقوية الروابط الاجتماعية، توحيد المشاريع الثقافية بين الناس مما يخلق قيم مضافة للثقافة، وهو ما يجعلها بمثابة " الأغورة " في المدينة المعاصرة.

لا يوجد تطابق كامل لجميع خصائص المكتبات مع خصائص الفضاء الثالث، لكن يمكن القول إجمالا أنه يمكن تطبيق مفهوم الفضاء الثالث على المكتبات، والتي تقترب إلى حد بعيد من خصائصه الرئيسية، كما أن مفهوم " الفضاء الثالث " هو معيار لتمييز الجيل الجديد للمكتبات في المستقبل، وتؤكد Kate Meyrick على أن " المكتبات العمومية تحمل كل خصائص " الفضاء الثالث "، فهي تشكل بالنسبة لها حجر الزاوية للمجتمع المحلي، التي تسمح بالتبادل وتحقيق الرفاهية في الحياة، والتنشئة الاجتماعية، خاصة بعد التغيير في خدماتها والتي أصبحت لها أبعاد اجتماعية، تخولها من أن تكون فضاء ثالث ذو قيمة كبيرة "[2].

كما تضيف Mathilde Servet [3] على أن مفهوم الفضاء الثالث يطرح فكرة إعادة النظر في منشأتنا بطريقة إنسانية، هذا العالم الذي يعتمد على إعادة توثيق الروابط الاجتماعية وأنماط الحياة الفردية، حيث أصبح من الضروري تثمين رأس المال الاجتماعي من خلال خلق روح المواطنة والشعور بالانتماء، وتعزيز الانفتاح.

[1] - Kevin, Harris. Your third place or mine? Public libraries and local communities [en ligne]. Public library journal, 2003, 18(2), p.6. URL : http://www.local-level.org.uk/uploads/8/2/1/0/8210988/your_third_place.pdf (Consulté le 20.04.2017)

[2] - Jean-Philippe, Accart. La bibliothèque, lien social, lien intergénérationnelle au sein de la société de l'information. In. International solidarity in library = la solidarité intergénérationnelle dans les bibliothèque. [s.l.]: IFLA, 2012. P.155.

[3] - Mathilde, Servet. Les bibliothèques troisième lieu [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), Op.cit.

خلاصة الفصل:

إن الحرص على بناء " مجتمع ديمقراطي " غاية الجميع، غير أن وسائل وأدوات تحقيق ذلك تنوعت، حيث شكل هذا التوجه موضوع للعديد من الباحثين في دراساتهم، كان من أهمها مفهوم " الفضاء العمومي " الذي قدمه " يورغن هابرماس "، حيث لقيت نظريته للفضاء العمومي رواجا، كما اعتمدها الباحثون في أعمالهم في مختلف المجالات المعرفية للتنظير للمجتمعات الديمقراطية الحديثة.

لما كانت المكتبات العمومية أحد الأدوات المبتكرة في المجتمعات للتعليم والتثقيف، وتحكيم العقل وتوعية الأفراد والجماعات، وتحقيق الاندماج في المجتمع؛ كان لابد من التفكير في هذه الأدوار التي لعبتها عبر مراحل تطورها، وشرعيتها التي اكتسبتها من خلال تجسيدها لمبادئ حقوق الإنسان والمواطن، وتبني مقاربات تنمية القدرات البشرية، والتي تجعلها تحمل خصائص مفهوم الفضاء العمومي، يدفع هذا بالمختصين في علوم المكتبات للحديث عن المكتبات العمومية وعلاقتها بهذا المفهوم لإرساء قواعدها وأسسها، وإبراز مكانتها في التخطيط الحضري داخل المجتمعات الحديثة.

يعتبر موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بمفهوم الفضاء العمومي من التوجهات الحديثة في علوم المكتبات، والتي تهدف إلى وضع أسس مرجعية قوية تستند عليها هذه المؤسسات لإثبات شرعيتها وضمان استمراريتها، وتحديد مهامها وأهدافها، ونطاق عملها؛ خاصة عقب كل التساؤلات التي طرحت حول مستقبل هذا النوع من المكتبات، وعليه أصبح لابد من التعريف بأدوارها الجديدة، وتفعيل مكانتها كوسيط ثقافي ومعرفي، وذلك من خلال ضمان ديمقراطية هذه الفضاءات، والعمل على دمقرطة الثقافة والمعلومات.

إن هذا التصور الذي يدرج مفهوم الفضاء العمومي في أسس وقواعد المكتبات العمومية خاصة مع بروز مفهوم " مكتبات الفضاء الثالث "، والذي يطرح مقاربات ثقافية واجتماعية جديدتين تقوم على مشروع " ديمقراطية ودمقرطة الثقافة والمعلومات والمعرفة "، يصاحبها مفاهيم ومناهج وآليات جديدة نستلهمها من طبيعة الفضاء العمومي، كما تتخذ هذه المفاهيم والآليات أشكالا وممارسات محددة في العمل الثقافي بشكل عام، والمكتبات العمومية بشكل خاص والتي تسمح بتعزيز هذا المفهوم للمكتبات العمومية.

الفـصــل الثالث

3- الفصل الثالث: المكتبات العمومية وصناعة الفضاء العمومي: تحول براديغمي وممارسات مهنية

تمهيد:

يتعلق هذا التواصل بين المكتبات العمومية ومفهوم الفضاء العمومي بمجموعة من التحولات البراديغمية التي مست مباني هذه المكتبات منذ سنوات (80) وارتباطها بالسياسات الحضرية، خاصة مع بروز نموذج مكتبات الفضاء الثالث الذي يحمل مقاربات جديدة في عمل هذه الفضاءات تؤكد على دورها كفضاء عمومي، وهو ما يتطلب على المكتبيين والقائمين عليها إدراكه وتشجيعه، وتحويله إلى صناعة خاصة بالمكتبات التي لم تحظى بفرصة إنشاء مباني جديدة، وذلك من خلال التفكير في المناهج والآليات والممارسات التي تسمح لها بالارتقاء إلى مفهوم الفضاء العمومي، وهو ما نحاول التعرض إليه من خلال مباحث هذا الفصل.

3-1- المبحث الأول: المكتبات العمومية وإشكالية تصور وتصميم الفضاء العمومي

1.1.3. المكتبات العمومية في السياسات العمرانية: تحول براديغمي وممارسات جديدة

تعرف المكتبات العمومية انتشار واسعا وتحولات كبرى في شكل المباني التي أصبحت تحظى بها، وهذا راجع إلى إدراج هذه الأخيرة في السياسة العمرانية التي تهدف إلى ابتكار فضاءات تجذب وتشجع الحياة العامة داخل المدن والبلديات، حيث توضح العديد من الدراسات المقدمة من طرف الباحثين حول مقاربة التصاميم الهندسية المعمارية المعتمدة لمشاريع المكتبات العمومية منذ سنة (1980) إلى غاية اليوم عن بروز وتطور أجيال جديدة لشكل المباني التي تساهم في التخطيط الحضري.

رافق هذا التحول في أجيال المكتبات العمومية بروز أدوار جديدة لها، واعتماد برامج ونشاطات تمتاز بالمرونة، يعطيها القابلية لتصنف ضمن فئة الفضاءات التي تساهم في تعزيز مفهوم الفضاء العمومي الحضري، والذي يجعلها بحاجة إلى دمج الأنشطة الحضرية الجديدة لتضمن بقاءها واستمراريتها.

يسمح هذا التصور بمعالجة الإشكالية المطروحة حول هذه الفضاءات والمقاربات الكمية التي تعبر عن وجود أزمة القراءة والمطالعة وعدم القدرة على إيجاد قراء فعليين، خاصة مع الانتشار السريع والاستخدام المتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الانترنت، الوسائط الرقمية، التطبيقات)، والتي تولد بالضرورة ممارسات جديدة، يتم معالجتها من منظور الفضاء العمومي على أنها من بين الممارسات

الحضرية التي يتطلب دمجها ضمن السلوكات الحضرية للمواطنين، وهذا يؤكد على أن دور المكتبة لا يقتصر فقط على توفير مواد القراءة والمطالعة، ولكن في القدرة على خلق مساحات مشتركة بين عامة الناس، وتنظيم الأحداث والاجتماعات.

يقدم هذا التوجه المكانة المهمة التي تحظى بها المكتبات العمومية حاليا في التخطيط والتنمية الحضرية، غير أن إنشاء مباني جديدة تساهم في التسويق للسياسات الحضرية لا يعكس بالضرورة مفهوم الفضاء العمومي في عمل هذه الفضاءات، خاصة بالنسبة للمكتبات التي لم تحظى بفرصة إنشاء مباني جديدة، وهو ما يتطلب على المهنيين والقائمين عليها فهمه وتحويله إلى صناعة داخل هذه الفضاءات، وذلك من خلال التفكير في المناهج والآليات التي تسمح بإنشاء وتصميم الفضاء العمومي.

يعتمد تطوير المناهج وإيجاد الأدوات والآليات التي تسمح بخلق الفضاء العمومي بامتياز على الفهم العميق لديناميكية هذا الفضاء، حيث لا يقتصر المفهوم على كونه فضاء رمزي بين المجتمع المدني والسلطة، بل يتعدى ذلك، كما ورد عند " يورغن هابرماس " في " Droit et démocratie " في سنة (1997)، والذي يؤكد من خلال هذا العمل على أن الفضاء العمومي هو الفضاء الذي نجد فيه كل أشكال الوساطة، ويقول:

« l'espace public est par définition, le lieu de la médiation culturelle »[1]

يرى يورغن هابرماس على أن الفضاء العمومي يقوم على ثلاثة مفاهيم متكاملة، تجعل منه فضاء للوساطة ولممارسات الوساطة، يحددها في[2]:

- **الحيوية:** وهو مفهوم رئيسي لهذا الفضاء، وخاصية مميزة له تؤكد على أن هذا الفضاء يعرف حركة وأوقات عابرة وليس مكان للتملك، تعقد فيه اللقاءات بين الأفراد والجماعات التي تفضي للأنس الاجتماعي، ودوران المعلومات والثقافة، وتتم فيه النشاطات، والألعاب التي تعطيه بعدا ترفيهيا، ما يجعله فضاء لقضاء أوقات الفراغ، وهذا ما يضفي عليه الطابع الحيوي والاجتماعي.
- **فضاء للاندماج في المجتمع:** وهو مفهوم مهم يقوم عليه الفضاء العمومي، فهو ليس فضاء للتملك الفردي، بل هو فضاء يسمح لجميع الفئات الاجتماعية بالتعبير والتجمع داخله، وهو مكرس للاستعمال العمومي، ويظهر هذا من خلال الممارسات، والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بوظائفه؛ حيث نجد فيه مختلف التكتلات الاجتماعية سواء على المستوى السياسي أو الثقافي، فهو فضاء يسمح

[1]- Bernard, Lamizet. La médiation culturelle. Paris : l'harmattan, 1999. P.9.
[2]- Ibid. p.10

بالتعبير عن الأفكار وتقاسمها بين الجماعة بحثا عن الحوار والتوافق، والذي يهدف إلى تقوية الروابط الاجتماعية وتحقيق الاندماج.

- **فضاء لتمثيل الأشكال المؤسساتية للوساطة الاجتماعية والسياسية:** كونه فضاء للتجمعات الاجتماعية والاندماج والحياة السياسية، يعكس كل التمثلات السياسية والثقافية والاجتماعية في المجتمع، يسمح له هذا بوضع الإجراءات والطقوس التي تفسر المنطق السياسي والمؤسساتي الذي يشكل وحدة البلد، فهو فضاء مواطناتي، وقد قدم يورغن هابرماس نموذج Agora الذي كان يمثل عمق تصور الفضاء العمومي، ومفهوم ركائزي لبروز المدينة في الحضارة اليونانية، ويشير إلى أن هذا الفضاء يمثل في لغة الثقافة مكان لتقديم العروض، أما في لغة السياسة فهي تعتبر مؤسسات، بينما يمثل هذا الفضاء في كلتا اللغتين مكان للتمثلات.

فالفضاء العمومي عند " يورغن هابرماس" ضروري بين المجتمع المدني والسلطة، ويتفق معه في ذلك " جون كوهان " الذي يعتبر أن " تحقيق الديمقراطية يعتمد على توفير فضاءات تمكن المواطنين من التشاور حول القضايا وتبادل وتكوين الآراء بدون قيود " [1]، فعلى الرغم من أن " يورغن هابرماس " قام بدمج " الميديا " في نظريته إلا أنه يركز على " الفضاء العمومي " كأحسن وسيلة للاتصال وتبادل الأفكار والآراء في المجتمع الحديث، فالفضاء العمومي يشكل مكان للاتصال قائم على مفهوم " الوساطة ".

تمثل الوساطة حتمية اجتماعية رئيسية لجدلية الفرد والجماعة، وتمثلاته في الأشكال الرمزية، فالمجتمع لا يقوم إلا إذا كان كل فرد من الجماعة على دراية بضرورة هذه العلاقة الجدلية بين حيزه الخاص وحيز الجماعة: وهو يصب في معنى الوساطة، التي تعمل على توفير الأشكال الثقافية المشتركة وتنشئتهم اجتماعيا، بإعطائهم لغة، وكذا تحديد الأشكال والاستعمالات التي تمكن الفاعلين الاجتماعيين من الإحاطة بالأهداف المكونة للثقافة التي تعبر بشكل رمزي عن الهياكل السياسية ومؤسسات العقد الاجتماعي.

كما يؤكد " Bernard Lamizet " على أن ممارسات الوساطة تكون في الأماكن التي يتم فيها الاتصال، وهي أماكن تتميز بالحيوية، وقدرة الأفراد على التعبير عن أنفسهم من خلالها، باستخدام وسائل

[1]- Delavitoire, Quentin. Retour sur les concepts de citoyenneté et d'espace public chez Hannah Arendt et Jürgen Habermas pour penser la continuité du politique de l'antiquité a la modernité [en ligne]. UQAM. P.11.URL : http://www.revue-sociologique.org/sites/default/files/Article%20Quentin%20Delavictoire%20-%20Retour%20sur%20les%20concepts.pdf (Consulté le 17.05.2017).

الاتصال مثل الفضاءات العمومية، فالوساطة عند " Bernard Lamizet " اتخذت منحى سياسي، هذه النظرية التي بنيت على أقطاب اللغة والسياسة، يعتبر فيها الوساطة عملية رمزية ولغة التواصل فيها هي الفضاء العمومي الذي يؤسس للاستراتيجيات الاجتماعية، كما يقدم تعريفا للمفهوم باعتباره " نظام دلالات يعكس معنى الحضور الاجتماعي للذات وللآخرين (...)، وهي حتمية لجدلية الفرد والجماعة والتي يتم تمثيلها من خلال أشكال رمزية "[1].

ارتبط مفهوم الفضاء العمومي بضبط العلاقات الاجتماعية وحل النزاعات من خلال ممارسة الديمقراطية بالتعبير عن الآراء والأفكار والايدولوجيا بين مختلف فئات المجتمع، هذه الخصائص تمثل جزء من مهام الوساطة، من خلال وظائفها المرتبطة بـ[2]:

1- **الاتصال:** فهي تسعى لتوفير كل الوسائل لنقل المعلومات وتشاركها بين عامة الناس دون إقصاء أي طرف، كما تهدف إلى التعريف، إبراز أهمية، وضمان الترويج للمؤسسة، الحدث أو التظاهرة؛

2- **العمل السوسيو- ثقافي:** الذي ينطوي على نشاط الوسيط الثقافي، أي كل القائمين على دور الثقافة ومراكز الشباب، والمراكز الاجتماعية، الجمعيات، المكتبات...، يهدف إلى تعزيز أنشطة الهواة على حد سواء في سياق الأنشطة الاجتماعية مثل (ورشات محو الأمية، إعادة الدمج في المجتمع...)؛

3- **العمل الثقافي:** تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي، من خلال توفير وإتاحة الواقع الثقافي والفني لكل فرد في بيئته، بهدف دمقرطة الثقافة.

فالوساطة يلزم أن تصاحب جميع المواطنين، ضمن منهج يتيح لجميع الأفراد فرصة المشاركة في الحياة الثقافية والمدنية، فالبعد الحقيقي للوساطة هو تعليم مواطناتي، أي جعل الفرد يحس بوطنيته، وفي هذا السياق يقول آلان لوترنو عن الفضاء العمومي " هو الفضاء الذي يتكون من خواص يجتمعون بهدف التداول في مسائل ذات مصلحة مشتركة، وتقوم هذه الفضاءات بدور الوسيط بين المجتمع والسلطة "[3]، ومن بين التعريفات التي وردت حول مفهوم الفضاء العمومي نجد أنه " ذلك المكان الذي يدور فيه الصراع الاجتماعي من أجل اكتساب وسائل البقاء من جهة، ومن جهة أخرى

---

[1]- Bernard, Lamizet. Op.cit. P.9.

[2] - La médiation culturelle [en ligne]. URL : https://fr.m.wikibooks.org/wiki/La_médiation_culturelle#/editor/1 (Consulté le 17.05.2017).

[3]- محمد فوزي، كنزاي. براديغم مدرسة فرانكفورت على المحك: منظور اتصالي= The Frankfurt School paradigme at ask : communicative perspective [الخط المباشر]. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، 2014،ع.9. ص.112. الإتاحة: http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/براديغم%20مدرسة%20فرانكفورت%20على%20المحك.pdf (تاريخ الزيارة 2017.05.17).

تنمية الحصول عليها (...)، إنه المكان المفضل للسيطرة على العنف الرمزي واللامساواة، حيث فيه يجتمع (يتحد) الرأسمال الاجتماعي Capital social، والرأسمال المادي Capital matériel "[1].

يبرز هذا التصور أكثر خاصة بعد تطور مفهوم الفضاء العمومي وارتباطه بالتحضر، وابتكار مفهوم " الفضاء الثالث "، هذا الفضاء الذي يعتبر نموذج لممارسات الوساطة، باعتبارها أماكن حقيقية يلجأ إليها الأفراد والجماعات.

2.1.3. المكتبات العمومية: فضاء لممارسات الوساطة

تحمل المكتبات العمومية في العقود الأخيرة تحولات كبرى في الفضاء العمومي الحضري، حيث تؤكد العديد من الدراسات عن أهمية هذا التحول في تصور هذه الفضاءات والذي يقترن بالخصائص التي حددها يورغن هابرماس، والتي تحكم بقاء واستمرارية هذا الفضاء داخل المجتمعات، حيث يعتبره فضاء لجميع أشكال الوساطة، وهو ما نحاول تقريبه في هذه الدراسة من خلال البحث عن المقومات التي تسمح باستخدام المفهوم في المكتبات العمومية، وتفسيره وتأويله باعتباره أحد المفاهيم القوية الواردة في فلسفة هذا الفضاء، والتي تسمح للمكتبات العمومية بالارتقاء إلى عمق هذا التصور، وابتكار المناهج والأدوات التي تسمح لها بأن تكون فضاء عمومي حضري بامتياز، وهذا راجع أساسا إلى التوجهات والتحولات التي تحكم التخطيط وإنشاء هذه الفضاءات باعتبارها:

أ- **ضرورة اجتماعية:** التخطيط للمكتبات العمومية داخل المدن هو في حد ذاته تعبير عن فكر حقوقي لجدلية الفرد والجماعة في الأماكن العامة، من خلال توفير الفضاء، الموارد والموظفين المؤهلين، والتي تسمح لجميع الأفراد، عبر جميع مراحل حياتهم، بغض النظر عن السن، أو الجنس، أو العرق، أو الحالة الاجتماعية، بتكوينهم وتلبية احتياجاتهم المعرفية، المعلوماتية، التنموية، فهي تعتبر قوة دافعة للتنمية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، فهي دائما متاحة ومفتوحة للجميع، كما أعلنت اليونسكو على أن الغرض من المكتبة هو ضمان " الوصول الحر وغير المحدود للمعرفة، الفكر، الثقافة والمعلومات، ويكون ذلك بالمجان "[2].

ب- **فضاء حيوي:** تتمتع المكتبة بكامل الامتيازات التي تعطيها القدرة على إتاحة المصادر الوثائقية أو الثقافة بحرية، ودون تمييز، هذه الإتاحة تنبع عن الأنشطة التي تقام داخلها، وعن القدرة على

[1]- دريس، نوري. المرجع السابق. ص.53.

[2] - Voir. IFLA, UNESCO. Les services de la bibliothèque publique: principes directeurs de l'IFLA/UNESCO. Op.cit. p.p.6-8.

معالجة وهيكلة المعلومات التي تعبر عن خبرة المهنيين والتقنيين الموظفين بها، وهي تهدف من خلال ذلك إلى تمكين الأفراد من التعلم وتطوير أنفسهم لخدمة المصلحة العامة.

ت- فضاء لتحرير الفكر: تحرص المكتبة على تزويد المستخدمين بكامل الأدوات التي تسهل الوصول إلى المعرفة، والتي تمكنهم من تطوير مهاراتهم في مجال البحث وتقييم المعلومات، هذه المهارات هي مفيدة أيضا في ممارساتهم لحقوقهم الديمقراطية، وتساعدهم على القيام بدور نشط داخل مجتمعهم. إن قدرة الأفراد على الالتقاء والتبادل داخل فضاءاتها، يجعلها فضاء للتعايش، فضاء للتنشئة الاجتماعية، فضاء للعمل الجماعي من خلال التبادل، التعليم، التنشيط، التكوين، وتشجيع نقل وتقاسم المعلومات، المعارف، والمكتسبات التي تحفز على الاكتشاف والإبداع.

ث- مقوم سوسيو- اقتصادي: في الاقتصاد القائم على المعرفة، تعتمد القيمة الاقتصادية للمدينة والنجاح التنافسي في القدرة على تعزيز الذكاء البشري والمعرفة والإبداع، حيث تؤثر المكتبات بشكل مباشر وبصفة ايجابية على الأنشطة السوسيو- اقتصادية في محيطها، فهي تعتبر استثمار جماعي ومجتمعي، من خلال تعزيز التدريب والتعليم والتنمية والتكامل الاجتماعي، تساهم في تطور الفرد والمجتمع كما تعتبر وسيلة للحد من اللامساواة. كما تسجل المكتبات عائد كبير على الاستثمار المحلي في الجوانب الاقتصادية، التعليمية، الاجتماعية، الثقافية والمهنية، من خلال تحفيز الأفراد على المساهمة في تنمية مجتمعهم.

أجرى مجلس المكتبات الحضرية the Urban Libraries Council (ULC) دراسات حول القيمة الاقتصادية للمكتبات داخل المجتمعات في سنة (2007)، وقد سلطت نتائج هذه البحوث الضوء على أربعة مجالات أساسية تعمل فيها المكتبات العمومية والسلطات المحلية معا لتعزيز التنمية الاقتصادية وهي[1]:

1- خدمات محو الأمية وتعليم الأطفال في وقت مبكر، والتي تساهم في النجاح الاقتصادي على المدى الطويل، وتشكل هذه الخدمات اللبنة الأولى في سلسلة الاستثمارات اللازمة لبناء القوى العاملة المتعلمين التي تضمن القدرة التنافسية المحلية في اقتصاد المعرفة.

[1] - Kluke, Jennifer. The Greatest Good Place: The role of the public library in the development of successful cities, and the relationship between public library contributions and planning policy. 2014. 68p. Master of Planning in Urban Development, Ryerson University, 2014. P.p. 15-17.

2- المبادرات التعاونية بين المكتبات العمومية والمؤسسات العمومية، والمنظمات غير الربحية، والقطاع الخاص لتعزيز برامج تدريب القوى العاملة.

3- تدعيم المكتبات العمومية للشركاء المحليين لدعم المشاريع الصغيرة من خلال تخصيص ورشات وأيام دراسية حول التخطيط والتطوير في مجال التنمية.

4- تعتبر المكتبات محفز قوي للتنمية المادية، فهي تحظى حاليا بمباني مميزة تعطيها القدرة على أن تكون أكثر المباني استخداما في المدن.

تعكس هذه العناصر المكانة الفعلية للمكتبات العمومية كوسيط، باعتبارها ناقل وممرر مهم للثقافة والمعلومات والمعرفة من خلال مجموعاتها الوثائقية، ومحرك اجتماعي وثقافي واقتصادي من خلال التنشيط والإلمام بالأحداث والتظاهرات، غير أن دورها كوسيط الذي يجعلها ترتقي لتكون فضاء عمومي لا يقتصر فقط على اعتماد التصاميم الهندسية المعمارية الجديدة لمباني هذه المكتبات، وإنما في القدرة على إدراج أو مشاركة جميع المواطنين واكتشاف حاجياتهم وطموحاتهم.

إن إشكالية إنشاء وتصميم الفضاء العمومي في المكتبات العمومية يثير جانب إنساني أساسي في عملها، وهو ينطوي على جانب علائقي قوي وعلاقات بين الطلب (الجمهور)، والعرض (من قبل أخصائي)، والمتمثلة في علاقة " خدمة "، والتي تعكس جانب مهني مهم: السلوك والمواقف والاستجابة لاحتياجات الرواد، هذه العلاقة التي تعطي الشرعية لهذه المؤسسات في استخدام مفهوم الوساطة في عملها.

يرد مفهوم الوساطة في منطق تصورنا للعلاقة الواردة بين المكتبات ومفهوم الفضاء العمومي، وفي القدرة على خلق ممارسات مهنية تسمح بتجسيد دورها كفضاء عمومي، وهو ما يفتح لنا المجال للبحث والتعمق أكثر في مفهوم الوساطة بالمكتبات العمومية، فكونها فضاء عمومي يعطيها الشرعية في استخدام المفهوم، إلا أنه لابد من ضبطه وتكييفه في حقل علم المكتبات باعتباره مورد جديد لمواكبة التحولات ومجابهة التحديات التي تعرفها هذه المؤسسات.

3-2- المبحث الثاني: المكتبات العمومية ومفهوم الوساطة

يأخذ علم المكتبات كغيره من العلوم المصطلحات المستخدمة في المجالات الأخرى، والتي تفرضها الحاجة أو الوضعية التي تمر بها هذه المؤسسات – المكتبات العمومية –، فكونه علما يسمح له هذا بتوظيف المصطلحات وضبطها وتكييفها، لتصبح ضمن المفاهيم القاعدية لهذا العلم من أجل تفسير أو معالجة ظاهرة، أو التجديد والبحث عن الجودة في الخدمات.

تعرف المكتبات العمومية مجموعة من المفارقات منذ مطلع القرن العشرين، ترتبط بتصاعد في مهامها التي أدرجت إلى أسسها وقواعدها مفاهيم حديثة كـ " حقوق الإنسان "، " الديمقراطية "، " دمقرطة الثقافة "، " التنشئة الاجتماعية " تحددها الإعلانات والتصريحات الدولية (اليونسكو، الإفلا)، والتي تضع هذه المؤسسات أمام حتمية إتاحة المعلومات والثقافة كحق لكل الأفراد داخل المجتمع (إعلان ليون. 2014)، أما على الصعيد الآخر فإن تدني الأوضاع الثقافية والاجتماعية والتي خلقت الإهمال الاجتماعي للثقافة ومؤسساتها – الفجوة الثقافية –، بالإضافة إلى ما خلقته التكنولوجيا من أنماط جديدة للقراءة والمطالعة، وأشكال أخرى لاكتساب الثقافة خاصة مع انتشار الانترنت والويب (2.0) يصعب من مهمتها في المجتمع.

تشغل هذه الوضعية التي تمر بها المكتبات العمومية اهتمام العديد من الباحثين، الذين طرحوا وعالجوا مفهوم " الوساطة " في مهنة المكتبات منذ سنوات 90[1]، كآلية معتمدة لتعزيز مكانتها في الفضاء العمومي، وتقريب الثقافة ومؤسساتها من الجمهور وتشجيع المطالعة العمومية.

إن محاولة تحديد ملامح مفهوم الوساطة هي مهمة صعبة، حيث يعتبر من المفاهيم الغامضة التي تعرضت للاختلافات المعرفية بين المفكرين في مختلف الميادين، وهو ما يجعل المفهوم يتعرض للاختلاف الوظيفي، حيث ارتبط استخدامه في البداية بالحقل السوسيو–سياسي، ليصبح بعدها أداة للتفكير في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كظاهرة تسمح بفهم توزيع الأشكال اللغوية أو الرمزية، في المكان والزمان، لإنتاج معنى مشترك في مجتمع ما[2]؛ وعليه نجد في علوم المعلومات والاتصال مجموعة من المقاربات لمنظرين بارزين تحدثوا عن الوساطة بالمفهوم العام أمثال Bernard Lamizet،

[1] - Mathilde, Thiriet. La formalisation de l'action culturelle : Réflexion à partir de l'exemple de la Médiathèque de l'agglomération troyenne. . 2005. 71 p. Mémoire d'étude, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, 2005. P.13.

[2] - Jean, Caune. La médiation culturelle : une construction du lien social [en ligne]. P.2. URL : http://www.cricnord.com/uploads/library/documents/509281b13a080.pdf (Consulté le 10.05.2017).

Jean le Marec، Yves Jeanneret، لتستعمل في المجال الخاص مثل ميدان التربية والتعليم الذي عرفت ممارسات هذا المفهوم من طرف Vincent Liquète، والوساطة الثقافية التي استعملت في المتاحف من طرف Jean Davallon .

يتميز مفهوم الوساطة بالمرونة ويتخذ أشكالا وممارسات حسب المجال والسياق العام الممارس فيه هذا المفهوم، وقد أكد Olivier Chourrot[1]على أن للمصطلح مفهوم عام وشامل، ومفهوم خاص يحكمه القانون والعرف، كما ينبه Jean Caune على مسألة " الاستخدام العشوائي لمفهوم الوساطة "[2]، ولذلك يلزم ضبط المصطلح كما ورد في المفهوم العام، ثم كيف تم استخدامه في المكتبات العمومية.

1.2.3. المفهوم العام للوساطة:

ورد في تعريف ومعنى " الوساطة " بمعجم المعاني الجامع على أنه " محاولة فضّ نزاع قائم بين فريقين أو أكثر عن طريق التّفاوض والحوار، عرض وساطته بين متخاصمين"[3]، وهو نفس ما ورد في قاموس Larousse على أن مفهوم الوساطة يراد به جميع التدخلات التي تعمل على تحقيق التوافق وحل النزاعات.

« Entremise, intervention destinée à amener un accord : Offrir sa médiation pour résoudre un conflit »[4]

كما جاء في قاموس أكسفورد على أن الوساطة هي جميع المبادرات المتخذة من أجل المصالحة والتوفيق بين الناس، أو الأطراف المتنازعة[5]، فالوساطة مفهوم يعمل على تأسيس العلاقات بين عدة أشخاص أو بين الأشخاص والأفكار والمواضيع.

ارتبط هذا المفهوم العام بالبعد السياسي، كما شاع استخدامه في المجال القانوني، ولذلك يَرِدُ مفهوم الوساطة في قلب العديد من المبادرات التي تقوم بها السلطات العمومية[6] عند إدراك وجود أزمات

[1]- Olivier, Chourrot. Le bibliothécaire est-il un médiateur ? [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France, 2007, n° 6.URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2007-06-0067-001 (Consulté le 16.10. 2014).

[2] - Yves, Alix. Retours sur la médiation [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2007, n° 6, p. 66-66. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2007-06-0066-000 (Consulté le 16.10. 2014).

[3]- معجم المعاني: عربي -عربي [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.almaany.com/ar/dict/ar8. (تاريخ الزيارة 2017.04.28).

[4] -Dictionnaire de français Larousse [en ligne]. URL : http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/m%C3%A9diation/50103?q=la+m%C3%A9diation#50001.(Consulté le 28.04.2017).

[5] - English oxford living dictionaries [ligne]. URL : https://en.oxforddictionaries.com/definition/mediation (Consulté le 28.04.2017)

[6]- Annie, Garden. Bibliothèques et médiation [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France, 1996, n° 6.URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1996-06-0075-003 (Consulté le 27.11.2014).

(الوساطة الجنائية، الوساطة القضائية، الوساطة الأسرية...الخ)، فالوساطة بمفهومها العام تهدف لتحقيق التوازن وحل النزاع بالطرق السلمية من خلال طرف ثالث يكون محايدا.

تعرف Isabelle Fabre و Hélène Veyrac الوساطة بالمفهوم العام باعتبارها " مجموعة من النشاطات والفاعلين، والأماكن والأزمنة "[1]، يشير هذا المفهوم إلى الممارسات التي يتخذها الفاعلين باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات حسب الزمان والمكان، لتفعيل العلاقة بين طرفين (إما بين شخصين، أو شخص ومعلومة...)، وبالتالي فإن الوساطة تعمل على تنظيم العلاقات الإنسانية.

كما يقدم Michelle Gallereau [2] مفهوما للوساطة من خلال الوظائف الأساسية التي تتمثل في الدعم والتنظيم والتفاوض بالاعتماد على طرف ثالث (وسيط)، لسد الفجوات وربط العلاقات بين طرفين طرأ عليهما تغيير، أدى إلى التصدع في العلاقات وفي عملية الاتصال. ويضيف J. Davallon على أن وظائف الوساطة لا تتمثل في تحقيق الترابط بين الأطراف فقط، وإنما تعبر عن وجود تمزق في العملية الاتصالية من خلال التغيرات التي تطرأ، فالوساطة تقوم بتشخيص ووصف وشرح هذا التحول[3].

بالإضافة إلى الاستخدام السياسي والقانوني لمفهوم الوساطة، نجد استخدامه في علم الاجتماع كما ورد في l'ouvrage Pédagogie، le dictionnaire des concepts clés (1997) على أن مصطلح الوساطة هو: " كل المساعدات والدعم الذي يقدمه شخص لشخص آخر من أجل تسهيل الحصول على المعرفة (المهارات، الإجراءات المهنية، البحث عن الحلول...) "[4]. حيث يؤكد هذا التعريف على عملية الاتصال في تحويل وتمرير المعارف، وبهذا فإن الوساطة تمثل عامل أساسي في التطور المعرفي للأفراد حيث تحتل مكانة هامة في التعليم، وقد استخدم الفرنسيون مصطلح La médiation للتعبير عن فكرة " نقل المعارف "، أما المجتمعات الأنجلوساكسونية فقد استخدموا مصطلح Information Literacy.

[1]- Isabelle, Fabre, Hélène, Veyrac. Des représentations croisées pour l'émergence d'une médiation de l'espace documentaire [en ligne]. Communication & Langages, 2008, n° 156. P.3. URL : http://oatao.univ-toulouse.fr/1938/1/fabre_1938.pdf (Consulté le 16.05.2017).

[2]- Karine, Legghe. Les enjeux de la médiation documentaire dans les centres de documentation des musées. 2010. 78p. Mémoire de stage, Université Charles de Gaulle, Lille 3, juin 2010. P.8.

[3] - https://fr.m.wikibooks.org/wiki/La_médiation_culturelle#/editor/1 (Consulté le 17.05.2017).

[4] - Stéphanie, David. Médiation et /ou formation en bibliothèque: quel accompagnement pour les publics de l'autoformation. 2008. 88 p. Mémoire d'étude, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, mars 2008. P.11.

إن الأساس في مفهوم الوساطة هو إقامة حوار، وخلق نسيج من الروابط، وهي عملية تجري في جميع الحالات سواء بين الأصدقاء والزملاء، أو الجيران...الخ، وعليه نجد عند توظيف هذا المفهوم في مجال ما، فإنه يقترن بهذا المجال للدلالة عليه كـ " الوساطة القضائية، الوساطة الجنائية... "، وكذلك لتحديد أبعاده والمبادئ التي تحدد ممارساته، فإذا كان استخدام المفهوم في المجال السوسيو–سياسي يفضي إلى حل النزاعات، فإن استخدامه في الثقافة والمؤسسات الثقافية يأخذ معنى آخر، يصطلح عليه بـ " الوساطة الثقافية "، والتي تتمثل في مجموع المهارات والوظائف التي ارتبطت بـ (المتاحف، المطالعة العمومية، التراث، الفن الحديث)، يراد به التقريب بين الثقافة والفاعلين، أو الثقافة ومؤسساتها والجمهور؛ أو رفع الأزمة المتعلقة بتدني الأوضاع الثقافية، وتقريب هذه المؤسسات (المحتوى الثقافي) من الجمهور، يقول Bernard Lamizet:

" la culture se donne à voir par la médiation " [1]

2.2.3. مفهوم الوساطة الثقافية:

يشكل الإهمال الاجتماعي للمؤسسات الثقافية إثر التحول والتطور الذي يطرأ في الممارسات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالتكنولوجيا، الحاجة للبحث عن الصلة لخلق الحوار بين هذه الأطراف، ترتكز على طرف ثالث تكون مهمته ضمان وصول أكبر عدد من الجمهور للثقافة المادية والفكرية والاجتماعية (الثقافة–المؤسسات–الجمهور).

إن القوة الحقيقية للدول في المجتمع الحديث تظهر جليا من خلال المجال الثقافي، وللتأكيد على ذلك فقد انتهجت الدول الأوربية منذ سنة (1946) سياسة تبلورت عنها سن ديباجة دستورية في أوروبا تنص على أن " الأمّة تكفل للأطفال والكبار المساواة في الحصول على التعليم والتدريب المهني والثقافة "، كما ورد في شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي بمعاهدة " Maastricht " أنه لابد من " المساهمة في جودة التعليم والتدريب وازدهار ثقافات الدول الأعضاء " [2]، كما تصرح اليونسكو على أن الثقافة تعتبر ركيزة رابعة للتنمية المستدامة[3].

[1] - Bernard, Lamizet. Op.cit. p.15.

[2]- The Maastricht treaty .: provisions amending the treaty establishing the European economic community with a view to establishing the European community [en ligne] . 7 February 1992. URL: http://www.eurotreaties.com/maastrichtec.pdf. (Consulté le 05-04-2015)

[3] - http://fr.unesco.org/themes/culture-développement-durable. (Consulté le 14-02-2016).

ولذلك تسعى الدول الأوروبية إلى إرساء قواعد الديمقراطية الثقافية، وهي نفس الإستراتيجية التي نجدها في الدول الأنجلوساكسونية تحت شعار " ثقافة المساواة في الوصول " إلى الثقافة، وهو يتوافق إلى حد كبير مع مفهوم الحق الذي نجدة في أعمال" Pierre Bourdieu "[1].

يؤكد Jean Davallon على أن الوساطة الثقافية كانت وليدة للفجوة الموجودة في الثقافة، والتي ارتكزت على مجموعة من الأعمال الثقافية تعيد بناء علاقة الفن بالجمهور من خلال شرحه وتقديمه[2].

إن الوساطة الثقافية هي في جوهرها عملية تنفيذية اجتماعية أساسية لحل الاضطراب الاجتماعي والمؤسسات الثقافية (أي وجود تمزق اجتماعي ثقافي)، بحيث تسعى لملء الفراغ، كما أنها أصبحت تمثل " براديغم الحياة الاجتماعية " في الوقت الراهن، فهي تمثل مفتاح ووسيلة لبلوغ الثقافة للسكان الذين يعانون من مشكلة الوصول والحصول عليها، فهي بذلك تعالج أزمة العزل الاجتماعي في السياسة الديمقراطية، وتلغي فكرة أو ظاهرة اقتصار عالم الثقافة على فئة النخبة، الناجمة عن الأوضاع الثقافية (فروقات التعلم)، والاجتماعية والاقتصادية (الفقر)، والنفسية والجغرافية واللغوية والعرقية والفسيولوجية (العجز).[3]

كما يشير " Jean Caune " في كتابه *" la démocratisation culturelle : une médiation a bout de souffle"* إلى أن الأساس في الوساطة هو التركيز على العلاقة، والتي تهدف إلى إصلاح الانقسامات الاجتماعية من خلال التركيز على ثلاثة وظائف أساسية هي[4]:

1- محاربة كل أشكال إضعاف الروابط الاجتماعية؛

2- إعادة بعث الشعور بالانتماء في المجتمع؛

3- التشجيع على إنشاء معايير جديدة.

[1] - Nathalie, Montoya. Médiateurs et dispositifs de médiation culturelle : contribution a l'établissement d'une grammaire d'action de la démocratisation de la culture. 2009. 576 p. thèse du doctorat. Sociologie. Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III, 2009. Français. P.26.

[2] - Jean, Davallon. la médiation : la communication en procès ?. MEI « médiation et information », n° 19, 2002. p.41.

[3]- Joli-Cœur, Sophie. Définition des termes e des concepts lexique et bibliographie [en ligne]. Groupe de recherche sur la médiation culturelle, 2007. URL : http://montreal.mediationculturelle.org/wp-content/uploads/2010/04/lexique_biblio_2007-2008.pdf (Consulté le 15.05.2017).

[4]- Stephanie, David. Op.cit. P.13.

3.2.3. استخدام مفهوم الوساطة في المكتبات العمومية:

يمكن الحديث عن مفهوم الوساطة في علوم المكتبات بالمعنى الأول العام، باعتبارها عملية غير مباشرة – وسيط –، تشير إلى وجود طرف ثالث يعمل على فض النزاع وربط العلاقة بين طرفين، غير أننا لا نتحدث عن وجود " نزاع " في مهنتنا، وإنما نستخدم مكانها " الصعوبات " التي قد يواجهها المستخدم أثناء البحث عن المعلومات، فوساطة المكتبي تحد من التعقيد الذي يتعرض له المستخدمون، والوصول إلى المعلومة تحل هذه الأزمة. إن الوساطة بهذا المعنى الأول ترتبط بدور المكتبي " وسيط " بين المستخدمين والمحتوى، وهو ما يصطلح عليه بـ " الوساطة الوثائقية أو الوساطة في المعلومات "[1].

بشكل آخر يمكن أن نقف عند التغيير الحاصل في الحالة التي يكون فيها كلا الطرفين؛ المستخدم يأتي مع حاجة أو طلب، والمكتبي وسيط يساعد على تلبية هذه الحاجة أو توفير الطلب، والنتيجة المتحصل عليها من هذه العملية هي معلومات جديدة أو معارف جديدة، أي أن تقدم شيء جديد للمستخدم. فالحديث عن الوساطة في المكتبات يضعنا في جوهر العملية التعليمية؛ والذي يراد به التعليم غير الرسمي، بمعنى أنها ليست إلزامية أو مقيدة في برنامج[2].

كما أن الوساطة هي أن تخلق العلاقة بين الأفراد، والمكتبي هو فاعل بارز في الحياة الفكرية، من خلال مهمته المتعلقة بنقل وتحويل المعلومات والمعرفة؛ وهذا ما يضعه في مركز المثلث (متعلم–مدرب–المعرفة)[3]. ويضيف Bernard Lamizet في مفهوم الوسيط " ناقل " أو " طرف ثالث " هم " الفاعلون الاجتماعيون الذين يعتمدون على الوساطة لإنشاء العلاقة بين الفرد والجماعة "[4].

---

[1] - Isabelle, Fabre. L'espace documentaire comme lieu de médiations [en ligne]. Revue : Esquisse, 2013.p.3. URL : https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00837950 (Consulté le 18.11.2014).

[2] - Joli-Cœur, Sophie op. cit. p.2.

[3] - Marie-Thérèse, Wenner, Corinne, Reymond. Quel bibliothécaire-médiateur aujourd'hui…et demain ?. 2005. 41p. Certificat en Gestion de Documentation et de Bibliothèque, Département des Sciences de l'Education, Université de Fribourg, Novembre 2005. P.12.

[4] - *Passeurs culturels dans le monde des médias et de l'édition en Europe (XIXe et XXe siècles) [actes du colloque organisé en septembre 2003 par les animateurs de l'Ecole doctorale MIF de l'université de Lyon 3, de l'ENSSIB et du Centre d'histoire culturelle des sociétés contemporaines de l'Université de Versailles] / [publ.] sous la direction de Diana Cooper-Richet, Jean-Yves Mollier, Ahmed Silem,* Villeurbanne, Presses de l'ENSSIB, coll. « Référence (Villeurbanne), 1621-3084 », 2005, 348 p., p. 161.

يؤكد العديد من الباحثين على أن مفهوم الوساطة هو في جوهر مهنة المكتبي، من بينهم " Bertrand Anne marie " التي تعتبر أن " كل ما يشكل واجهة بين الموارد والمستفيدين، على أنه وساطة: الاستقبال، مرافقة الرواد، التصنيف، الفهرسة، التدريب، توجيه القراء..."[1].

ويضيف Kupiec Damien الذي استحدث لوصف المهنة مجموعة من المصطلحات " الممرر، الناقل، المحفز "[2]، ويقول أن هذه المصطلحات ارتبطت بمهنة المكتبي عبر التاريخ، لتتطور مع بروز التكنولوجيا، والتي برز معها سعى المكتبي لتجنب ومعالجة كل الأشكال التي تؤدي إلى عزوف الرواد، وهو الدور الجديد الذي يخوضه المكتبيون والمرتبط بقدرتهم على بناء علاقات قوية.

يحتاج المستخدم إلى العديد من المهارات للوصول والحصول على المعلومات؛ بعد القضاء على الأمية الألفبائية والرقمية، وهو ما يؤكد على الدور الأساسي للمكتبي باستمرار، وكذلك الحاجة إلى فضاء المكتبة، فهو إضافة إلى كونه فضاء معرفي يوفر الكتب ومختلف الوثائق، فهو فضاء لتشكيل العلاقات والتبادلات، التعارف والأنس بين الأفراد، وهي كلها عناصر تحفز ذهن المستخدم.

أما الوجه الآخر للوساطة في علوم المكتبات، فهو يرتبط بعلاقة المفهوم بالسياسة الثقافية التي ترتكز على دمج الأفراد الذين يعزفون عن القراءة والمطالعة، ويجدون صعوبة في الحصول على الثقافة، وهو المعنى الثاني الذي يفسر أصل الأزمة الموجودة بين الثقافة والجمهور، ويبحث في المناهج والأساليب التي تحل هذه الأزمة، وهو ما يصطلح عليه بـ " الوساطة الثقافية "، حيث يشير المصطلح إلى " استراتيجيات العمل الثقافي حول واقع الالتقاء والتبادل بين المواطنين والأوساط الثقافية والفنية، وتتصف بكونها تعمل على:

- توفير الإمكانيات ووسائل المصاحبة والإبداع، والتدخل لفائدة المواطنين وجماهير الأوساط الثقافية؛
- تحقيق هدف تعزيز كل أشكال التعبير الثقافي، وأنماط المشاركة في الحياة الثقافية "[3].

غير أن الحديث عن الوساطة الثقافية في المكتبات العمومية يختلف عن باقي الممارسات في المجالات الأخرى، والتي كانت المتاحف هي السباقة في استخدام هذا المفهوم والعمل به كمؤسسة ثقافية، للخروج من الأزمة التي كانت تمر بها، حيث اعتمدت الوساطة في المتاحف على التوسط بين

[1]- Anne-Marie, Bertrand. Médiations, formations, réflexions et interrogations [en ligne]. In. : l'écrit et ses médiations, BPI, 2009 . p.p.2-3. URL : http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/48210-mediations-formations-reflexions-et-interrogations.pdf (Consulté le 06.05.2017)

[2] - Marie-Thérèse, Wenner, Corinne, Reymond. Op.cit. p.19.

[3]– الإيسيسكو. نحو ثقافة وسطية تنموية للنهوض بالمجتمعات الإسلامية. الخطوط العريضة لمشروع خطة عمل للنهوض بدور الوساطة الثقافية في العالم الإسلامي: المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الثقافة، 2–4 نوفمبر 2015. عمان: وزارة التراث والثقافة، 2015.

المكان، المعرض والجمهور، من خلال تطوير المجموعات ومرافقة الزائرين، وكان ذلك في بداية سنة (1981)، كما أصدرت وزارة الثقافة الفرنسية خلال هذه المرحلة قرارا يوجب المساواة في الوصول والحصول على الثقافة للجميع، ليتطور هذا النشاط ويترجم بخلق منصب "وسيط ثقافي" في سنة (1992)، بجامعة باريس بالتنسيق مع مديرية المتاحف في فرنسا[1].

تفطن العديد من علماء الاجتماع في مجال الثقافة والقراءة أو المطالعة إلى أزمة عزوف القراء عن المكتبات العمومية، وطرحوا في حقل المكتبات مسألة التنظير للقراءة والمطالعة من خلال الأرقام، كما تدعم هذا التوجه بالتحول الذي رافق مفهوم المكتبات العمومية في " المدينة "، والتي أصبح لها أدوار أخرى بالموازاة مع النشاط الثقافي تتمثل في تحقيق " الترابط الاجتماعي" و" التوازن الاجتماعي"، الأمر الذي يتطلب إعادة بعث العلاقة بين المكتبة ومجموعاتها والجمهور، حيث اتخذت المكتبات الأنجلوساكسونية على عاتقها هذا التوجه في بادئ الأمر من خلال اعتماد إستراتجية " دمقرطة الوصول إلى المكتبات"[2]، والتي تهدف إلى جعل هذه الفضاءات أكثر الأماكن حيوية وإقبالا من طرف كل فئات المجتمع، وذلك بتحسين الخدمات وتسهيلها، واعتمادها سياسة استقبال راقية، والاستجابة لحاجيات الجمهور، هذا بالإضافة إلى جمع مقترحات من المستخدمين لتحسين نوعية الخدمة العمومية.

سمح هذا التوجه الجديد بتغيير نظرة المكتبيين وممارساتهم التي كانت تدور في السابق حول تكوين مجموعات وثائقية قوية داخل المكتبة بهدف استقطاب الجمهور، وهو الأمر الذي يؤكد على غياب إستراتيجية معتمدة لجلب القراء؛ فوجود هذه الفضاءات وهذه المجموعات الوثائقية لا يستدعي بالضرورة تردد القراء عليها، وهو ما يشير إليه بعض الباحثين لتفسير هذه الظاهرة إلى " أن وجود فجوة بين المكتبات والمستفيدين يرجع إلى عجز المكتبيين على فهم الاحتياجات الحقيقية، وفشلهم في التوظيف الأمثل للتقنية، وجعل الوصول إلى المعلومات حقا مشاعا للجميع "[3]، وعليه فإن تبني مفهوم الوساطة الثقافية في المكتبات يجعل الجمهور أحد أهم مجموعات المكتبة، والتي تهدف إلى[4]:

---

[1]- Luc, De Bernardo. Quelle place pour les médiateurs en bibliothèque public?: la bibliothèque du merlan a Marseille. 2002. Diplôme de conservateur des bibliothèques, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, 2002. p.12.

[2] - Luc, De Bernardo. Op.cit. P.11.

[3]– محمد سالم، السالم. صناعة المعلومات في المملكة العربية السعودية. 1425هـ. مشروع دراسة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. 1424-1425هـ. ص.98.

[4] - Abdelwahed, Allouche. Les médiations dans les bibliothèques publiques [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France, n° 6, 2007. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2007-06-0071-002 . (consulté le 26 -12- 2014).

- تقليص المسافة السوسيولوجية؛
- الذهاب أقرب إلى الاحتياجات الاجتماعية والثقافية؛
- التنويع في أنشطة المكتبة: معارض المكتبات المحلية، المكتبات المتنقلة، مكتبات الأحياء، مكتبات خارج الأسوار، وذلك من وجهة نظر تسمح بالتفاعلات بين القراء والمهنيين.

كما يؤكد Sandoz David [1] على أن التحولات التي طرأت في نماذج المكتبات تستوجب إعادة النظر في الممارسات، خاصة مع انتشار الانترنت والويب 2.0، وحركة الوصول الحر إلى المعرفة والمجموعات الوثائقية دون الرجوع إلى المكتبي. هذه المفارقات تجعل من الوساطة مورد جديد وفرصة للمكتبات لإثبات شرعيتها. كما يشير في نص آخر بأننا لا نسعى من خلال هذا إلى تغيير المهنة، وإنما تطوير وتنمية مهارات جديدة تتلاءم مع الوضع الحالي لهذه الفضاءات في المجتمع.

ولذلك يقوم مفهوم الوساطة الثقافية على مجموعة من المبادئ ترتبط بالتحولات الجديدة، التي تأخذ بعين الاعتبار إعلانات حقوق الإنسان ومقاربة تنمية القدرات البشرية، وهو ما يجعل من الثقافة والمؤسسات الثقافية أداة للتنمية الفردية، الاجتماعية والاقتصادية، وعليه يمكن تحديد هذه المبادئ في[2]:

أ- **المبدأ الأول:** تقوم على معايير أخلاقية

تستنبط الوساطة الثقافية معاييرها انطلاقا من القيم والمبادئ التي ترتبط بحقوق الإنسان، المواطنة، التنوع الثقافي، فهي عبارة عن مقاربة شاملة ذات بعد إنساني تهدف لخدمة المصلحة العامة، من خلال تعزيز المشاركة الثقافية للجميع في المدينة، والقضاء على كل أوجه الإقصاء وأشكال التجريد من الهوية الثقافية، فهي تساهم بهذا في مشروع الديمقراطية.

كما تعتبر الهياكل والمشاريع الثقافية أدوات للتنمية الاجتماعية، الثقافية، الفردية والجماعية، الفكرية والتحسيسية، وتحرص على إتاحتها وتُشجع على اكتسابها للجميع بدون تمييز.

[1]- Voir. David, Sandoz. Repenser la médiation culturelle en bibliothèque publique: participation et quotidienneté. 2010. 67p. Mémoire DCB, Diplôme de conservateur de bibliothèque, janvier 2010. P.9

[2] - Voir. Médiation Culturelle Association. Charte déontologique de la médiation culturelle : Introduction et principes de la médiation culturelle [en ligne].vol.1, 2010. P.p.5-6. URL : http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/64255-charte-deontologique-de-la-mediation-culturelle.pdf (Consulté le 06.05.2017)

تدمج الوساطة الثقافية بين مبادئ التنوع الثقافي والتنوع في الثقافات، وتطرح باستمرار تساؤلات حول شرعية الثقافة والمفاهيم كـ ثقافة النخبة / الثقافة الشعبية؛ المعارف الشعبية / المعارف العلمية؛ المعرفة العملية / المعرفة النظرية؛ الديمقراطية الثقافية / دمقرطة الثقافة.

ب- المبدأ الثاني: تعمل الوساطة الثقافية في إطار سياق عام تحدده

- برامج المشاريع المحلية، والتي تحكمها مجموعة من العوامل السوسيولوجية، التاريخية، الاجتماعية، الثقافية، الجغرافية، السياسية، الاقتصادية؛

- الأساليب الشرعية والقواعد التي تضبط المشاريع المقررة: السياسية، الثقافية والاجتماعية، الطابع المهني، والاديولوجية؛

- نوع المؤسسة المعنية وطريقة تنظيمها.

ت- المبدأ الثالث: الاستثمار في الزمن

تأخذ الوساطة الثقافية بعين الاعتبار الجوانب والفروق الزمنية، وذلك من خلال:

- الاعتماد على الزمن لاكتشاف الموضوع الثقافي؛

- تحديد الوقت المناسب للمؤسسة لبناء الثقة مع الجمهور؛

- درجة النضج اللازم لإجراء وتصميم الأبحاث والمشاريع ذات جودة؛

- رأسملة التجارب والعلاقات مع المختصين؛

- إمكانية وضرورة تطوير شراكات طويلة المدى.

ث- المبدأ الرابع: تأطير المهارات والكفاءات الثقافية

تعمل الوساطة الثقافية على اكتشاف المهارات والكفاءات الثقافية للأفراد على تنوعهم، وتعتبرهم النواة لمشاريعها، باعتبارهم فاعلين للممارسات الثقافية، فهي تحرص على مرافقتهم في مشاريعهم، كما تخلق الروابط بين الفرد والجماعة، من خلال التشجيع على تقاسم وتبادل الخبرات والتجارب الثقافية، والذي يضمن تفعيل مشاركتهم في الحياة العامة، والتعايش معا، وتنمية الفرد والمجتمع.

ج- المبدأ الخامس: تعبر الوساطة الثقافية عن ديناميكية شاملة

تحظى الوساطة الثقافية بمكانة مهمة في جميع المشاريع الثقافية، وهي حاضرة باستمرار في أسسها: السياسات الثقافية، المشاريع العلمية أو الثقافية للمؤسسات، تصميم المعارض والتظاهرات، فهي واردة في أصول هذه المشاريع ووظائفها، كما لا يمكن أن ترد بدون منهجية معتمدة.

ح- **المبدأ السادس:** إدراج المختصين في المشروع الثقافي

ترتبط ممارسات الوساطة الثقافية بالمتخصصين في مختلف المجالات (الباحثين، الكتاب، الفنانين...) الذين يلمون بالمهارات ويسعون إلى تثمينها، فهي تعتبرهم مرجعية للمشروع الثقافي في الأماكن العامة، ولذلك تدعوا إلى تعزيز التعاون بين الموظفين والمتخصصين لضمان جودة المشاريع الثقافية، كما تسعى من خلال ذلك إلى ضمان علاقة مستدامة بين المؤسسة ومحيطها.

3-3- المبحث الثالث: ظروف بروز الوساطة الثقافية في المكتبات العمومية

ارتبط مفهوم الوساطة الثقافية بالمكتبات العمومية إثر التحولات والتغيرات في الممارسات الثقافية والاجتماعية، والتي كانت وليدة لمجموعة من الظروف السياسية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، مست أسس وقواعد هذه المؤسسات، وهو ما خلق الحاجة للتفكير في مفاهيم وممارسات جديدة داخل هذه المكتبات تضمن استمراريتها وشرعيتها في السياسة العامة، وتقربها من الأوساط الاجتماعية.

1.3.3. الظروف السياسية والثقافية:

تحظى الثقافة حاليا بمكانة مهمة على المستوى السياسي لكل الدول، باعتبارها محرك رئيسي للأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وهي ضمن المجالات العريضة في جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد (2015)، فالثقافة أصبحت تشكل العامل الأهم والضمانة الوحيدة في تحقيق التوازن بين النجاح الاقتصادي والتماسك الاجتماعي على المدى البعيد[1].

ساهم هذا التطور في الحقل الثقافي وارتباطه بالتنمية الشخصية والتنمية المحلية، ثم التنمية الاقتصادية من أن يكون قطاع موازي للقطاعات الأخرى الاقتصادية والصناعية، أو حتى التجارية والخدماتية، وأصبح ضمن المشاريع السياسية المهيمنة للدول، والتي تسعى من خلالها إلى القضاء على الفقر، وتعميم التعليم، وتعزيز الابتكار الاجتماعي، والحرص على مشاركة جميع المواطنين في الثقافة لتحقيق التماسك والاندماج الاجتماعي، يقع هذا الدور على المكتبات العمومية باعتبارها وسيلة مهمة وشريك تنموي[2].

طرح هذا النقاش حول مكانة الثقافة على المستوى السياسي مفاهيم جديدة كـ " دمقرطة الثقافة " و" الديمقراطية في الثقافة "، والتي تجعل من الثقافة حقا مشاعا لكل فرد؛ تفرض هذه الوضعية إعادة

[1] - UNESCO. La culture pour le développement durable [en ligne]. URL : http://fr.unesco.org/themes/culture-développement-durable. (Consulté le 14-02-2016).
[2] - Ibid.

النظر في المفاهيم والآليات المعتمدة في السياسات الثقافية، حيث شاع في سنوات (60) و(70) استخدام مفهوم " العمل الثقافي " ضمن المفردات المؤسساتية للسياسة الثقافية، بهدف وصف المشاريع الثقافية التي تقوم بها السلطات، إلا أنها عجزت عن تحقيق أهدافها في جعل الثقافة متاحة للجميع، نتيجة للإهمال الاجتماعي للثقافة والمؤسسات الثقافية، الأمر الذي جعلها تستعير مفهوم " الوساطة "، حيث لم يَرِد المفهوم في الثقافة إلا مع سنة (80)، لوصف الدور الجديد للمؤسسات الثقافية المرتبط بنشر وتوزيع الثقافة على أكبر عدد من السكان، حيث تؤكد Elisabeth Caillet:

« la question de l'accès à la culture est à l'origine de la notion de médiation »[1].

على الرغم من أن مفهوم الوساطة ظل غامضا[2]، إلا أنه استطاع أن يوضح العلاقة السيستيمية بين " دمقرطة الثقافة " و" الديمقراطية في الثقافة "، والتي يمكن تلخيصها في جلب الثقافة للأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول عليها، التفكير في الثقافة بشكل جماعي، ومحاربة كل أشكال الإقصاء والإهمال الثقافي، وتعزيز الاندماج والتضامن.

أصبح يشكل مفهوم الوساطة أحد أهم الآليات المعتمدة في العمل الثقافي، والتي تتمثل في البرامج الموجهة للسكان الذين يجدون صعوبة في الوصول والحصول على الثقافة سواء لأسباب تعليمية، جغرافية (المناطق النائية)، واقتصادية، أو الفئات التي تعزف عن الثقافة ومؤسساتها.

تشكل المكتبات العمومية طرف مهم في سياسة دمقرطة الثقافة، من خلال اعتماد برامج تسمح بخدمة القراء المترددين عليها، وكذا استهداف فئات جديد من الجمهور الذين لا يترددون عليها، والتوجه إلى الفئات التي تجد صعوبة في التردد على المكتبة، بهدف بتوسيع دائرة المستفيدين والتنويع في الجمهور، وهو ما يضمن مشاركة الجميع تجسيدا لمشروع دمقرطة الثقافة، وهو ما يجعلها تتبنى مفهوم " الوساطة ".

شرعت العديد من المكتبات العمومية في الدول الأوروبية والأنجلوساكسونية في حملات شكلت البوادر الأولى لاعتماد مفهوم الوساطة، تحمل هذه الحملات شعار " مكتبيون خارج المكتبات"[3]، حيث اعتبرت " مكتبات الشارع " و" مكتبات خارج الجدران " أولى النماذج التي تأسس لمفهوم الوساطة في

[1] - Sarah, De Bougi. Le rôle de médiation des bibliothèques patrimoniales en milieu universitaire. Revue, vol 4, n° 4, 2008. p.6.

[2] - David, Sandoz. Op.cit. p.18.

[3] - Luc, De Bernardo. Op.cit. P.12.

المكتبات العمومية، وهذا ما أكدته D. Layat في دراسة لها حول هذه المكتبات، جاء فيها " تكمن أهمية عرض الكتب أو مجموعات المكتبة خارج البناية في خلق جو من التفاعل، والمساس بأكبر عدد ممكن من الأطفال، وهو النموذج المعتمد والمعمول به في الدول المتطورة والتي تعرف مكتبات قوية وخاصة في الدول الأنجلوساكسونية " [1].

كما ارتبطت مهمة المكتبات العمومية بمشروع دمقرطة الثقافة من خلال التشجيع والتحفيز على القراءة والمطالعة العمومية في المقام الأول، باعتبارها وسيلة مهمة لنقل الثقافة، وتنمية الأفراد والجماعات، وعليه تسعى من خلال سياستها إلى تقليص الفجوة بين القراء الفعليين والقراء المحتملين، وتحسين وضعية الكتاب في الأوساط الاجتماعية، كما ساعد بروز مفهوم " الوساطة في الكتاب " على معالجة الصعوبات التي تواجهها المكتبات العمومية في إتاحة الثقافة للجميع من خلال التشجيع على القراءة والمطالعة العمومية، حيث يقول علوش عبد الواحد " برزت الوساطة في الكتاب كرد أو كحل للأزمة التي تواجهها المكتبات العمومية، فهي مهمة لهذه الفضاءات العمومية من أجل التكييف بين الأهداف الثقافية والأوضاع الاجتماعية" [2].

تخوض العديد من الدول حاليا في مثل هذه المشاريع، كان من بينها فرنسا التي تعتبر من التجارب الأولى الرائدة حول الوساطة في المكتبات وبروز الوسيط في الكتاب سنة (1991)، من خلال مشروع شراكة يجمع بين المكتبات العمومية وجمعية ATD-QUART MOND [3]، حيث تم توظيف الشباب والمتقاعدين للنشاط خارج المكتبات من أجل الترويج للكتاب، والتوعية بأهمية المطالعة في المدن والأحياء.

يمكن القول بأن الأصل في استخدام مفهوم الوساطة في المكتبات العمومية، يعود لعدة عوامل تفرضها السياسات الثقافية التي تراعي في أعمالها ومشاريعها الجوانب التالية[4]:

- الإهمال الاجتماعي لمعالجة القضايا الثقافية الناتجة عن أوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد؛
- اعتماد استراتيجيات العروض البعيدة والتي كانت نتيجة لعدم وجود مساحات لجماهير عريضة، واستراتيجيات الدعم القريبة؛

[1] - Ibid. P.9.

[2] - Abdelwahed, Allouche. La médiation du livre: une obsession du social? [en ligne]. Esprit critique, 2004, Vol.06, n° 03. P.173. URL: http://www.espritcritique.org. (consulte le 26-12-2014).

[3]- Ibid.

[4] - Voir, Abdelwahed, Allouche. Les médiations dans les bibliothèques publiques. Op.cit.

- غياب وضع يسمح بتموقع الكتاب في القطاع الثقافي كوسيط.

2.3.3. بروز الانترنت كوسيلة بديلة لنشر الثقافة والمعرفة:

تعرف حركة المكتبات العمومية تطورا منذ سنوات (70)، ارتبطت بالتزايد المستمر في عدد السكان، والسياسات الثقافية التي تتخذها السلطات، بالإضافة إلى التطورات التي سجلها استخدام الإعلام الآلي في مختلف مجالات الحياة، وهو ما دفع المهندسين إلى التفكير في التكييف بين المكتبات وهذه التكنولوجيا الجديدة، حيث قام المكتبيون بإدخال الحاسوب في خدمات المكتبات لتسيير المعلومات وقواعد البيانات، ووضعوا معايير خاصة بهم في ذلك، كما يؤكد Dominique Lahary على أن " الإعلام الآلي كان فرصة للمكتبيين للتوسع في إتاحة الفهارس، وكذا وضع معايير خاصة بالوصف الببليوغرافي..."[1]، حيث كانت مساهمة المكتبيين كبيرة في وضع البيانات الخلفية أو الميتاداتا، والتي مهدت لانتشار محركات البحث.

استمر هذا التكيف بين المكتبات والتكنولوجيا في النمو مع سنوات (80) إلى غاية (90)، عرفت على إثره خلع مادية الكتاب وبروز الحوامل الالكترونية (CD، DVD...)، كما ساهم انتشار الانترنت في خلق ممارسات اجتماعية وثقافية ومعلوماتية جديدة، نتج عنها شراء أو تحميل الكتب ومختلف الوثائق على الخط المباشر، وهو ما خلق فئة جديدة من القراء على الشاشة، كما أصبحت محركات البحث تسهل عمليات البحث في الكثير من الأحيان دون الحاجة إلى زيارة المكتبة، بالإضافة إلى أنها استطاعت أن تجذب العديد من القراء الذين يفضلون امتلاك الأشياء على إعارتها من المكتبة.

ارتبطت هذه العوامل بمشاريع الرقمنة، والتي عرفت توسعا، حيث سخرت لها ميزانيات ضخمة، وسنت لها قوانين تحمي حقوق المؤلفين، كان الهدف منها هو نشر المحتوى الرقمي (الكتب، التسجيلات الصوتية، الفيديو، الأرشيف...)، وقد تضمنت العملية مسح لجزء كبير من الإنتاج الفكري المنتج في الأشكال التناظرية أو التي تم إنتاجها في الشكل الرقمي مباشرة، وكان من بين هذه المشاريع الضخمة لعملية الرقمنة، هو مشروع مؤسسة " Google " (Google Books)، والتي قامت برقمنة الملايين من الكتب من خلال الاتفاقيات مع المكتبات والناشرين لتوفير حرية الوصول إلى جميع الوثائق[2].

[1] - Dominique, Lahary. Le métier de bibliothécaire au risque du numérique [en ligne]. LCN, vol. 1, n° 3, 2000. P.66. URL : http://lcn.revuesonline.com/gratuit/LCN1_3_05-Lahary.pdf (Consulté le 26.05.2017).

[2] - Anna, Galluzzi. L'avenir des bibliothèques publiques [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2011, n° 6, p. 75-79. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2011-06-0075-011 (Consulté le 26.05.2017).

سجلت المكتبات العمومية تراجع كبير في ممارسات القراءة منذ سنوات (80) على إثر هذه الحركات، حيث طرحت هذه التحولات العديد من التساؤلات حول أثرها على حضور أو تردد الأفراد على المكتبات (أوقات عمل المكتبة – التنقل إلى المكتبة – القانون الداخلي لعملية الإعارة – إجراءات التسجيل بالمكتبة – إرجاع الوثائق...)، والتي أصبحت تهدد مكانتها في المستقبل، ترى Johanna Vogel على أن " الانترنت هي عالم من التكنولوجيات التي باتت تهدد المكتبات، طريقة سريعة وسهلة للوصول إلى المعلومات والمنتوج الثقافي والتي غالبا ما تكون بالمجان "[1]، وهو ما جعلها تدافع عن دورها الريادي كوسيط في المجتمع، كونها فضاء معرفي تعمل على تخزين ومعالجة مجموعاتها الوثائقية، وإتاحتها لكل فئات وشرائح المجتمع بالمجان، كما تشجع بهذا على " الذكاء الجماعي "[2]، وعليه تسعى المكتبات العمومية إلى التوسيع والتنويع في المستفيدين من خلال ممارسات " الوساطة "، لعرض خدماتها ونشاطاتها المتنوعة التي تهدف إلى القضاء على " الفجوة الثقافية " و " الفجوة الرقمية "، من خلال الاستثمار في هذه التكنولوجيا كوسيلة لاستقطاب الجمهور، وهذا ما يظهر جليا في المكتبات الأمريكية، حيث أن 75% من هذه المكتبات أصبحت تستثمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصا ل[3] ، فهي تحرص على توفيرها داخل فضاءاتها (الانترنت، الحواسيب، الحوامل الالكترونية...)، وتعمل على تدريب المستفيدين عليها.

3.3.3. التحول نحو نوعية الخدمات في المكتبات:

شكلت الدراسات التي تتناول الانتشار السريع للانترنت كوسيلة بديلة لنشر المعلومات والثقافة، وإشكالية دمقرطة الثقافة، محرك رئيسي للتفكير في مستقبل المكتبات العمومية، وفي كيفية إعادة بناء علاقتها بالجمهور، حيث لم تعد تكتفي بإتاحة رصيدها الوثائقي.

تعد عملية تنمية الرصيد الوثائقي داخل هذه المكتبات، وتنظيمه بشكل منطقي، وإتاحته للجمهور من المهام الرئيسية لهذه المؤسسات، فهي التي تحدد هويتها، غير أن هذه العمليات أصبحت غير كافية في مهنة المكتبي حاليا، لإضفاء شرعيتها في السياسة العامة، واثبات مكانتها أمام الجمهور، خاصة

[1] - Jean-Luc, Manise. Médiation numérique et éducation permanente : Pratiques & défis [en ligne]. CESEP, 2011. p.6. URL : https://www.cesep.be/PDF/ETUDES/TECHNO/Mediation_numerique_Education_permanente.pdf (Consulté le 26.05.2017).

[2] - Anna, Galluzzi. Op.cit.

[3] - David, Sandoz. Op.cit. p.14.لب

مع التحولات التي تعرفها هذه المكتبات والتوسع في المهام والأدوار التي أخذت أبعادا ثقافية، اجتماعية، واقتصادية.

تكمن قوة هذا النموذج الجديد للمكتبات في القدرة على خلق خدمات جديدة وفقا لاحتياجات الجمهور، وإضفاء الشرعية لهذه الخدمات، وهو ما تؤكده B.Calenge، والتي تطرح تحليل ملهم فكريا، تصف من خلاله المكتبة على أنها نظام يرتكز على " المعاملة "، ترتبط هذه المعاملة بالهدف الرئيسي للمكتبة والمتمثل في إتاحة الثقافة والمعلومات للجميع من خلال مواردها الوثائقية، وعليه فإن مهمة المكتبات لا تبنى على تكوين رصيد وثائقي فقط، بقدر ما تسعى لتنمية مجموعات تكون حية من طرف المستخدمين[1].

إن طبيعة العلاقة بين المكتبة ومجموعاتها والجمهور أصبحت ترتكز على طبيعة الخدمات، سواء الخدمات الوثائقية (توفير المحتوى)، أو الخدمات غير الوثائقية (كخدمة أسئلة/ أجوبة...)، والتي تخولها من أن تكون أماكن للتعايش، وتبادل النقاش والحوار، بدلا من أن تكون مركز ثقافي أو مركز توثيق[2].

إننا لا نسعى من خلال هذا التصور إلى تهميش أو إهمال الرصيد الوثائقي للمكتبة، فهو الأساس لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وهو كذلك أحد الأطراف التي تستوجب ممارسة الوساطة، إلا أن المكتبات أصبحت مرهونة بقيود أخرى تتمثل في كيفية جلب الجمهور إلى هذه الفضاءات، هذا القيد الذي يرتكز على نوعية الخدمات، والتي تراعي مميزات الجمهور وخصائصه، خاصة مع التوسع في جمهور المستفيدين وتنوعهم، وهو ما تبحث فيه الوساطة الثقافية كآلية[3].

[1] - Ibid. p.15.
[2] - Ibid. p.15.
[3] - Ibid. p.15.

3-4- المبحث الرابع: أشكال وممارسات الوساطة في المكتبات العمومية

يصعب تحديد معالم مفهوم الوساطة في المكتبات، إلا أنها تعكس الدور الاجتماعي والسياسي لها في العمل الثقافي، وهذا ما يظهر جليا من خلال ممارسات المفهوم التي تتخذ أشكالا متعددة ترتبط بحضور المكتبي، الجمهور المستهدف، الفضاء (المادي أو الافتراضي)، والزمن، تهدف إلى التحفيز على المطالعة، وتشجيع الإبداع والابتكار، وخلق فضاء ديمقراطي، وعليه يمكن تصنيفها انطلاقا من أعمال المكتبيين على النحو التالي:

1.4.3. الوساطة المباشرة / الوساطة الغير مباشرة:

يعتمد هذا التقسيم على حضور وسيط بشري أو غيابه، فالوساطة المباشرة تتطلب حضور المكتبي– وسيط أو الوسيط في المكتبات، أما الوساطة الغير مباشرة فهي التي تكون عن طريق وسيط مادي أو غير مادي[1]. وعليه يمكن أن ندرج ضمن النوع الأول للوساطة التي تستلزم حضور وسيط بشري الممارسات التالية:

- الورشات؛
- تدريب المستفيدين وتكوينهم؛
- الإرشاد والتوجيه؛
- رواية القصص للأطفال؛
- المحاضرات والندوات وحلقات البحث والمناقشة (الفن، الثقافة، كتاب...)؛
- تعريف الطفل كيفية استخدام المكتبة؛
- الحقيبة المكتبية.

أما الوساطة الغير مباشر فهي تلك الممارسات التي لا يتم الاتصال فيها مباشرة بين المكتبي والجمهور، وإنما من خلال واجهة تكون مادية أو غير مادية، عن طريق[2]:

- إقامة المعارض؛
- دليل القارئ؛
- البرامج الثقافية (خاص بالندوات، النشاطات، التظاهرات الثقافية والعلمية...)؛

[1] – Ibid. p.27.

[2]- Abdelwahed, Allouche. Les médiations dans les bibliothèques publiques. Op.cit.

- نشرة المكتبة؛
- مواقع الويب؛
- فهارس المكتبات 2.0، والتي نجدها مصحوبة بتعليقات وانتقادات؛
- مواقع التواصل الاجتماعي (صفحة الفايسبوك للمكتبة، مدونة المكتبة...).

هناك علاقة قوية بين ممارسات الوساطة المباشرة والتي تتطلب حضور المكتبي كوسيط، وممارسات الوساطة الغير مباشرة التي تعتمد على وسيط مادي (فهارس، البرامج، نشرة المكتبة...)، أو وسيط غير مادي يعتمد على البيئة الرقمية، تتمثل في التكامل بين هذه الممارسات لخدمة أهداف واحدة، ترتبط بـ " دمقرطة الوصول " إلى المكتبة ومحتوياتها، برامجها ونشاطاتها الثقافية، ومحاربة كل أشكال الإقصاء والعزوف التي تعترضها في الفضاء المادي أو الفضاء الرقمي.

2.4.3. ممارسات الوساطة حسب الجمهور المستهدف:

تأخذ الوساطة في مشروعها طبيعة الفئات المستهدفة، والتي تهدف إلى عرض خدمات، نشاطات وبرامج تتكيف مع احتياجات الجمهور الموجهة إليه، سواء كانوا أطفال، شباب أو كبار، مترددين عليها أو عازفين عنها، قادرين أو عاجزين (ذوي الاحتياجات الخاصة)، مقيمين أو زائرين، وهو ما تؤكد عليه Elisabeth Caillet، حيث تقول " لابد من تحليل ومعرفة الجمهور كل مرة نحاول فيها إدارة مشروع ثقافي"[1]؛ كما أن ممارسات الوساطة الموجهة لفئة الأطفال لا تتطلب نفس الجهود التي تمارس اتجاه فئة الشباب أو الكبار، والتي تتطلب الدقة والتحليل الجيد لمعرفة ميولاتهم ورغباتهم، والتقرب منهم ومرافقتهم بهدف خلق التفاعل.

3.4.3. ممارسات الوساطة حسب الفضاء:

ارتبطت ممارسات الوساطة بالتحولات التي شهدتها المكتبات العمومية، ما أعطاها أبعادا أخرى، فسواء كان ذلك بالشكل المادي داخل فضاء المكتبة أو خارج جدرانها، أو من خلال الاعتماد على الفضاء اللامادي – البيئة الرقمية –، فهي تبقى مهمة بالنسبة لهذه المكتبات لمواكبة التغيرات المستمرة في السلوكات الاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات.

يتم ممارسة الوساطة داخل فضاء المكتبة في أماكن مختلفة، سواء داخل المبنى أو خارجه في حديقة المكتبة أو في الأماكن العامة التي يمكن أن يتجمع فيها الناس (صالونات الحلاقة، المستشفيات،

[1] - Sarah, De Bougi. Op. cit. p.11.

الحدائق، قاعات العروض...)، والتي تسمح بالترويج وتوعية المواطنين بأهمية القراءة والمطالعة في حياتهم الفردية والعامة، فالتوجه إلى الجمهور يساعد على إخراجهم من التقوقع في بيئة بعيدة عن الحياة العامة، وتوعيتهم بأن هذه الأماكن هي ملك لهم من أجل ممارسة حقوقهم.

أما الوساطة الرقمية فكانت نتيجة لتأثر فضاءات المعرفة بالعالم الرقمي (خاصة مع انتشار الانترنت والويب 2.0)، هذا الفضاء الذي أصبح يشكل جزأ لا يتجزأ من حياة الأفراد، ارتبط بممارساتهم في الحياة اليومية عن طريق توظيف مجموعة من الأدوات (أجهزة الحاسوب، الهواتف الذكية، مسجلات الموسيقى الرقمية، ألعاب الفيديو...)، والتي أصبحت تتطلب مهارات جديدة للمكتبي للإلمام بكيفية التعلم في العصر الرقمي، تماشيا مع المهام الأساسية للمكتبات العمومية والتي حددتها اليونسكو في " إتاحة المعلومات، محو الأمية، التعليم والثقافة "، وهو ما يؤكده Silvère Mercier على أن الوساطة الرقمية تعمل على تجسيد هذه المهام من خلال[1]:

- المساهمة في التعليم المستمر؛
- المساهمة في التحسيس بالفنون والترفيه؛
- المساهمة في المعلومات والمواطنة؛
- المساهمة في التنمية البشرية.

كما تأخذ الوساطة الرقمية عدة أشكال ترتبط بالتطورات التي يشهدها الويب، والتي يمكن تحديدها في الممارسات التالية:

- **استخدام الويب (1.0):**

تبنى هذه التقنية على علاقة (واحد / متعدد)، وهذا يعني موقع انترنت واحد لعدد كبير من المستخدمين، حيث يسمح بعرض المحتوى لغرض التصفح، دون إمكانية التعليق عليها أو تعديلها أو تصنيف محتواها من أجل القراءة[2]، ومن بين استخدامات المكتبات لمفهوم الوساطة على هذا المستوى:

- الببليوغرافيا على الخط؛
- البوابات؛

[1] - Jean-Luc, Manise. Op.cit. P.9.

[2]- Nupur, Choudhury. World Wide Web and Its Journey from Web 1.0 to Web 4.0 [en ligne]. International Journal of Computer Science and Information Technologies (IJCSIT), Vol. 5 (6) , 2014. P.8096. URL: http://ijcsit.com/docs/Volume%205/vol5issue06/ijcsit20140506265.pdf (Consulté le 26.05.2017).

- عرض الفهارس؛
- البريد الالكتروني.

- استخدام الويب (2.0):

تبني هذه التقنية علاقاتها على أساس (متعدد / متعدد)، وهو شكل أكثر تطورا لممارسات الوساطة في المكتبات الذي يرتكز على خلق تفاعلات إنسانية والتشارك في إنتاج المحتوى، بحيث يتحول فيه مصدر المعلومات إلى مصنع للمعلومات التفاعلية[1]، ومن بين ممارسات الوساطة الرقمية في هذا المستوى:

- عرض فهارس المكتبة على مواقع التواصل الاجتماعي؛
- التعليق على تسجيلات الفهارس؛
- استخدام التويتر Twiter لعرض آخر المستجدات والخبرات والمعارف والأحداث؛
- خدمة RSS؛
- استخدام خصائص الفايسبوك Facebook (الصورة، الفيديو، النص،...) للترويج لبرامجها، وعرض نشاطاتها؛
- إنشاء المدونات.

4.4.3. ممارسات الوساطة حسب الزمن:

يمكن أن ترتبط ممارسات الوساطة الثقافية بـ " المناسبات " أو تكون بشكل " مستمر "[2]، فمعظم الأعمال الثقافية تعبر عن أحداث ثقافية، اجتماعية، تاريخية (المعارض، العروض، المحاضرات، الندوات...)، وهذا النوع من الوساطة هو الأكثر بروزا من خلال البرامج الثقافية التي تحددها السياسات الثقافية لهذه المؤسسات، والتي تخصص لها الميزانية، المكان، الزمن. أما النوع الثاني للوساطة فهي تأخذ شكلا أكثر استمرارية يرتبط بالممارسات في الحياة اليومية لهذه المؤسسات، وهو غير بارز.

تعمل المكتبات من خلال سياستها على تنظيم الأحداث (الثقافية، التاريخية، الاجتماعية)، كما تتبنى ممارسات الوساطة الثقافية بشكل مستمر، على الرغم من أنه غير بارز، إلا أنها فعالة في بعض الجوانب، وقد تأخذ هذه الممارسات عدة أشكال كـ:

[1] - Ibid. p.8097.
[2] - David, Sandoz. Op.cit. p.29.

- الوساطة غير الرسمية (المباشرة)؛
- قراءة القصة للأطفال؛
- التنشيط الثقافي والقرائي؛
- اختيار عناوين للقراء؛
- الببليوغرافيات الموضوعية؛
- التعليقات على الفهارس

إذا كان العمل الثقافي يركز على ممارسات الوساطة الثقافية المناسباتية، والتي ترتبط ببرمجة الأحداث المتفق عليها، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر شمولية، فإن الوساطة الثقافية في الحياة اليومية تعتمد على المبادرات الشخصية[1]، فهي تعطي الفرصة لجميع المستخدمين لإشباع رغباتهم، وإيجاد ما يبحثون عنه، والمساهمة بذلك في الحياة الثقافية والاجتماعية.

كما يجدر بنا الإشارة إلى ضرورة اعتماد هذين النوعين للوساطة الثقافية داخل المكتبة، فهما متكاملان، إذ تعمل ممارسات الوساطة في الحياة اليومية على تعزيز هذه الأحداث الثقافية وترسيخها، فهي وسيلة فعالة للتواصل، وخلق الرغبة لدى المستفيدين في الحضور[2].

[1] - Ibid. p.30.
[2] - Ibid. p.30.

خلاصة الفصل:

يلقى مفهوم الوساطة اهتمام العديد من المفكرين والباحثين في شتى المجالات جعلته يتعرض إلى الاختلافات المعرفية، يكتسي على إثرها المفهوم نوعا من الغموض والتعقيد لا يمكن فهمه إلا في سياقه، وهو ما حاولنا التعرض إليه من خلال هذا الفصل الذي يركز أساسا على استخدام المفهوم في علوم المكتبات، حيث يطرح اليوم كـ " براديغم " جديد بين المهنيين في عملهم، خاصة عند الحديث عن المكتبات العمومية، وهذا راجع إلى طبيعة التحولات التي تعرفها هذه المؤسسات وانفتاحها على المفاهيم الحديثة؛ وعليه يمكن إرجاع توظيف المفهوم في المكتبات العمومية إلى قيام فكر جديد يبنى على تصور المكتبات كفضاء عمومي من جهة، والذي يعطيها الشرعية لتبني جميع أشكال الوساطة، ومن جهة أخرى اعتماد المخططين للسياسات الثقافية المعتمدة داخل الدول في عمل هذه المكتبات ضرورة مراعاة مبادئ حقوق الإنسان ومقاربة تنمية القدرات البشرية، حيث تروج هذه السياسات الثقافية لمفهوم " دمقرطة الثقافة "، ما يجعلها بحاجة إلى تكييف المفهوم، وتبني ممارسات جديدة بالاعتماد على سياسة العروض البعيدة والتنويع في النشاطات، والتفكير في الأسباب التي تحول بين المحتوى الثقافي والجمهور وتضعف علاقتها بالمكتبات.

الفـصــل الرابع

4- الفصل الرابع: المكتبات العمومية في الجزائر

تمهيد:

تأثرت المكتبات العمومية في الجزائر كغيرها من دول العالم بالأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، حيث اتخذت من خلالها عدة أشكال، وحملت عدة تسميات تعود إلى طبيعة التنظيم الاجتماعي، لتنمو بعدها وتتطور هذه الحركة إثر انفتاحها على نموذج المكتبات الفرنسية والأنجلوساكسونية، خاصة مع جهود المنظمات الدولية (اليونسكو – الافلا) وحرصها على توحيد الأسس والقواعد، مما يجعلها على اطلاع بالتحولات التي تعرفها هذه المنظمات في العالم، كما يسمح لها بمواجهة التحديات والعراقيل التي تواجهها في عملها، وهذا ما نتناوله من خلال هذا الفصل.

4-1- المبحث الأول: المكتبات العمومية خلال فترة الحكم العثماني بالجزائر (1518-1830)

ارتبطت حركة المكتبات العمومية في الجزائر في بدايتها كغيرها من الدول التي عرفت إنشاء مكتبات شعبية في هذه الفترة، يقودها رجال الدين وتحركها الأعمال الخيرية، فلا تكاد المؤسسات الثقافية تخرج عن المسجد، المدرسة، الزاوية، والمكتبة، والتي كانت تهدف لخدمة التعليم الشعبوي، وقد ورد في الموسوعة العربية في الوثائق والمكتبات على أن " المساجد تعتبر مكتبات عامة، والمكتبات في الإسلام نشأت مع نشأة المساجد "[1].

كان الدين هو المحرك الرئيسي لهذه المكتبات، حيث كانت تهب لها الكتب كـ " وقف " أو " صدقة جارية "، وهو ما جعل هذه المكتبات في العهد العثماني في طليعة البلدان التي تعرف مكتباتها مجموعات ضخمة[2]، وهذا ما أكده الباحثون الفرنسيون الذين رافقوا الجيوش في حملاتهم الاستعمارية لجمع الثرات الثقافي والمعرفي بالجزائر.

كانت الثقافة في حكم الغائب في سياسة السلطات العثمانية، فالولاة العثمانيون لم يهتموا مطلقا بالثقافة والتعليم وهو أمر ليس بالغريب منهم، إذا علمنا أنهم كانوا أميين، لا يعرفون لغة البلاد، ولا يتذوقون أدبها وفنها، بل كان أغلبيتهم جهلة لا يعرفوا حتى القراءة والكتابة[3].

---

[1]– شرف الدين، عبد التواب. الموسوعة العربية في الوثائق والمكتبات. الدوحة: دار الثقافة، 1986. ص.171.

[2]– أبو القاسم، سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830). ج.1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998. ص.285.

[3]– أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه. ص.295.

عرفت الجزائر في هذه الفترة نوعين من المكتبات هما " المكتبات الأميرية أو السلطانية " وهي عبارة عن " مكتبات شعبية " كانت تنجز داخل المساجد والجوامع والزوايا والمدارس أو بالقرب منها، هذا بالإضافة إلى إنشاء مكتبات ريفية كانت متفرقة، والتي كان لها نفس دور مكتبات المدن، كمكتبة " ميزاب " في بني يزقن، والزاوية البكرية وقصر ملوكة، التي حافظ عليها أصحابها كمركز مهم لحركة الكتاب في الجزائر الغربية والجنوبية، وهذا دليل على وفرة الكتب في الجزائر حتى في المناطق النائية، ولأن هذه المكتبات كانت تمثل للمواطن الجزائري وسيلة لنشر التعليم، وشحن أذهان العلماء والمدرسين[1]. كانت هذه المكتبات تتيح مجموعاتها لعامة الناس للقراءة والبحث، وكان يغلب عليها الطابع الديني، فالتعليم آنذاك بني على أسس دينية.

أما النوع الثاني للمكتبات يعرف بـ " المكتبات الخاصة "[2] والتي كانت تقام داخل منازل العلماء والأثرياء، وكان هذا النوع منتشرا بكثرة مقارنة بالمكتبات الشعبية، وهذا راجع إلى مجموعة من الظروف التي كانت تحكم حركة المكتبات الشعبية، نذكر منها:

أ- انتشار حركة التأليف وشراء الكتب في الجزائر:

عرفت الجزائر في هذه الفترة حركة صناعة الكتب محليا عن طريف التأليف والنسخ، بالإضافة إلى ما كان يجلب من الخارج، خاصة من بلاد الأندلس ومصر واسطنبول والحجاز، كما وجد بالجزائر عدد كبير من المكتبات قبل مجيء العثمانيين، فقد كانت مدينة تلمسان عاصمة علمية مزدهرة، عرفت صناعة الكتاب بها حركة قوية تأليفا ونسخا وجمعا، بالإضافة إلى بجاية وقسنطينة، كما ضمت إحدى الزوايا بمدينة وهران خلال القرن (15) مجموعة من الكتب العلمية والآلات التي كانت تستخدم في الحروب، فأحدثت شكل مكتبة ومتحف في نفس الوقت، وهو ما يرويه " ابن صعد " عن زاوية إبراهيم التازي بوهران، يقول " كانت تحوي على الخزائن المملوءة بالكتب العلمية والآلات الجهادية "[3].

كما ساعد الضغط الاسباني على الأندلس على نقل الكتب إلى الجزائر، وقد ذكر " التمكروتي " على أن الجزائر خلال القرن (16) كانت كثيرة الكتب، وأنه لم يكن يضاهيها بلد في ذلك من بلدان إفريقيا، ولاسيما كتب الأندلس، وقد روى في ذلك " والكتب فيها (الجزائر) أوجد من غيرها من بلاد إفريقيا،

---

[1]- اشرف صالح، سيد محمد. المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي. اماراباك. 2013، مج.4.، ع.7. ص.72.

[2]- انظر. أبو القاسم، سعد الله. المرجع السابق. ص.296.

[3]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه. ص.285.

وتوجد فيها كتب الأندلس كثيرا "[1]، وهو ما يؤكد عليه الباحثون الفرنسيون الذين قاموا بجمع المخطوطات من مكتبات المدن الجزائرية، وقد اثنوا على تنوع مواضيعها وجمالها، والعناية التي خصها الجزائريون لهذه الكتب[2].

كان من بين هؤلاء الباحثين الذين رافقوا الحملات الفرنسية، والذين كتبوا تقارير عن وضعية المكتبات الجزائرية ومحتواها، " البارون ديسلان " Baron de Salane الذي كتب تقريرا عن المكتبات بقسنطينة عقب احتلالها مباشرة، والتي كانت تعرف حوالي 17 مكتبة. و" أدريان بيربروجر " Adrien berbrugger الذي رافق الحملة الفرنسية في قسنطينة وتلمسان ومعسكر، وقام بجمع المخطوطات من هذه المدن، حيث أحدث بالغرب الجزائري 20 مكتبة[3].

كما كتب " شارل فيرو " عن المؤسسات الدينية في قسنطينة عن العائلات الكبيرة بها، أن بعض هذه المؤسسات والعائلات كانت تحتفظ بمخازن من المخطوطات في حالة جيدة، وأنها نواذر، وتعتبر فدة في موضوعها، وقد قدم أمثلة عن ذلك مثل مكتبة شيخ الإسلام بـ " قسنطينة " (عائلة الفكون)، وهي مكتبة " حمودة الفكون " التي كان يوجد بها حوالي 2500 مجلد[4]، وهذا تأكيد على اهتمام الجزائريين وذوقهم للفنون والعلوم رغم عدم عناية العثمانيين بالثقافة.

بالإضافة إلى كتب الأندلسيين التي كانت تتغذى منها المكتبات الجزائرية الشعبية والخاصة، كان هناك كتب تجلب من البلدان الإسلامية المجاورة، فقد وجدت بأعماق الصحراء مكتبة غنية كانت للشيخ " محمد بن إسماعيل "، والتي ضمت مجموعاتها حوالي 1500 كتاب، وقد روي عن " العياشي " أن هذه الكتب قد اقتناها " محمد بن إسماعيل " أثناء تواجده بـ " اسطنبول "[5]، بالإضافة إلى الكتب التي كان يأتي بها العلماء والأغنياء من مصر والحجاز.

---

[1]– علي بن محمد، التمكروتي. النفحة المسكية في السفارة التركية (1589). تح.: الصالح، محمد. أبوظبي؛ بيروت: دار السويدي؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007. 139.

[2]– أبو القاسم، سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830). المرجع السابق. ص.286.

[3]– أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه. ص.286.

[4]– أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه. ص.286.

[5]– أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه. ص.287.

ب- ضرورة التعليم في الجزائر:

لم تكن المكتبات في هذه الفترة مبنية على أسس متينة وفق سياسة تعليمية وثقافية مسطرة، وإنما كانت عبارة عن اجتهادات أشخاص، بالإضافة إلى الطابع الديني الذي كان يملي على هذه المجتمعات ضرورة العلم وحفظ القرءان وعلومه، وتعلم الأحاديث والفقه.

كان التعليم مزدهرا على الرغم من ذلك، فقد كان قائما على جهود الأفراد والمؤسسات الخيرية (مؤسسة سبل الخيرات، مؤسسة الحرمين الشريفين)، كما ساهم فيها بعض رجال الدولة على نفقتهم الخاصة، والتي كانت تعتمد على المساجد والزوايا لتعميم التعليم، ما جعله ينتشر في ربوع الوطن، فكان جل الجزائريين مهتمين بالقراءة والكتابة، وهذا ما يؤكده الفرنسيون أثناء الاحتلال حيث صرحوا على أن " الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر "[1]، كما كان بكل مسجد أو مدرسة أو زاوية مكتبة يتردد عليها الطلبة لأخذ الكتب والمخطوطات.

ج- " الوقف " ودوره في نمو حركة المكتبات الشعبية:

لم يولي الحكام العثمانيون اهتمامهم بهذه المكتبات، فأغلب الكتب كانت عبارة عن " وقف " من طرف العامة، والذين كانوا يشترون الكتب ويقدمونها للمكتبة على أنها صدقة جارية[2].

يعتبر الوقف أحد المظاهر التي دعمت حركة المكتبات الشعبية، والذي يستمد وجوده من الأحكام الشرعية ومن تكافل الأفراد داخل المجتمع، حيث أن الأوقاف تركزت في المدن، قرب المناطق التي يدين سكانها بالولاء للزوايا والطرق الدينية، وكان أغلبها وقف أهلي، تتقاسمها المؤسسات الدينية، لأن الوقف الأهلي كان وسيلة للأهالي للحد من جور الحكام، وأطماعهم، وهذا يبرز لنا علاقة الحاكم والمحكوم، أما بالأرياف فكان أغلبها وقف خيري يعود مردودها لصالح المؤسسات الدينية والثقافية، من زوايا، مساجد ومدارس والتي كانت تضم مكتبات[3].

شكل نظام الوقف[4] أجود أنواع الوحدة الثقافية للجزائر في هذه الفترة، والمورد الأساسي لهذه المؤسسات الثقافية، حيث أوكلت مهمة إدارة هذه الأوقاف إلى مجموعة من الإداريين، منهم الوكيل، عدلين أو مساعدين للقاضي الذين يعينهما بنفسه، حتى يضيفان الصفة الشرعية للوثائق المتعلقة بالوقف.

---

[1]- أبو القاسم، سعد الله. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال). ط.3. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982. ص.159.

[2]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه. ص.160.

[3]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه. ص.161.

[4]- أبو القاسم، سعد الله. المرجع نفسه. ص.161.

عرفت حركة الوقف تطورا في عهد الحكم العثماني لاعتبارات سياسية واقتصادية، وتصاعد تأثير رجال الدين على الأهالي، حيث أصبحت أوقاف الجزائر وقسنطينة وتلمسان أغنى أوقاف العالم الإسلامي، والتي شملت مختلف مجالات الحياة بما فيها الكتب والمكتبات، حيت كان الأهالي يشترون الكتب ويقدمونها للمساجد على أنها " وقف "، كما كان بعض الأهالي يشترون هذه الكتب دون معرفة محتواها من أجل وقفها للمسجد.

كانت الكتب تكثر أو تقل بهذه المكتبات لأهمية الوقف وأهمية الجامع، وأمانة الوكيل، وضخامة عدد السكان في المدينة المعنية، ومن أشهرها[1]:

- مكتبة الجامع الكبير بالعاصمة؛
- مكتبة المدرسة الكتانية التي أسسها " صالح باي " بقسنطينة؛
- مكتبة المدرسة المحمدية التي أسسها " الباي محمد الكبير " بمعسكر؛
- مكتبة الشيخ " إبراهيم التازي " بوهران.

لقد غلب على هذه المكتبات الطابع الديني، وهي طبيعة السيادة آنذاك من طرف العثمانيين، فقد كثرت بها كتب التفاسير والقراءات والأحاديث النبوية الشريفة وشروحها، وكتب الفقه، والأصول والتوحيد ونحو ذلك.

كما ضمت كتبا في مختلف العلوم كالحساب والفلك والطب والتاريخ، والجغرافيا والفلسفة والمنطق وغيرها، وهو ما يؤكده الباحثون الفرنسيون على أن هذه المكتبات كانت غنية بجميع أنواع المعارف[2].

كان مصير هذه المكتبات غير آمن، فقد أتلف وضاع الكثير منها نتيجة للحروب والنهب والتهريب والإهمال، وغياب الرقابة، وانعدام الاهتمام وضعف الضمير من طرف القائمين عليها، وهو ما جعل البعض منها يضيع عبر التناقل، حيث كان بعض الطلبة والعلماء يقومون بإعارتها دون إرجاعها، والاحتفاظ بها في بيوتهم، أو بيعها خارج الجزائر، كما كان الحال عليه بالمكتبات الخاصة التي أمر أصحابها بنقلها إلى الخارج بعد وفاتهم.

كما شكلت الحروب التي خاضتها الجزائر سواء مع العثمانيين والحروب الأهلية التي كانت تقوم بين الحين والأخر بين بعض القبائل، بالإضافة إلى الحروب مع الاستعمار الفرنسي فيما بعد، أدت إلى

[1]– أبو القاسم، سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830). المرجع السابق. ص.298.

[2]– مؤيد محمود حمد، المشهداني، سلوان رشيد، رمضان. أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518–1830. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، 2013، مج.5، ع.6. ص.438.

ضياع العديد من الكتب، مثل مكتبة الجامع الكبير التي تعرضت لقصف الأسطول الفرنسي، فحاول بعض القائمين عليها حفظ ما تبقى منها من خلال نقلها، فحملت على الجمال مما أدى إلى ضياع بعض الأوراق.

4-2- المبحث الثاني: المكتبات العمومية بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)

لم تعرف الجزائر خلال فترة الحكم العثماني إنشاء مكتبات عمومية بالمفهوم الحديث، بل ظلت تابعة للمؤسسات الدينية (المساجد، الزوايا...)، وهو ما يفسر طبيعة تسييرها التي كانت تخضع للأوقاف الدينية والتبرعات الخيرية، وغياب مهنة المكتبي الذي يقوم عليها، رغم التنظيم الذي عرفته هذه المكتبات إلا أنها كانت معرضة للإهمال من طرف القائمين عليها، وهو ما جعل العديد من الكتب التي كانت تحتويها المكتبة يضيع نتيجة لإعارتها دون إرجاعها.

أخذت المكتبات العمومية بالجزائر منحى آخر منذ سنة (1830)، ارتبطت بالتطور الذي عرفته فرنسا في مجال المكتبات خلال هذه الفترة، والتي أخذت شكل مؤسسات مستقلة لها دور مهم في المجتمع، حيث كان يقوم عليها لجان متخصصة تسعى إلى توسيع شبكة المكتبات العمومية في الجزائر، وتطوير مهنة المكتبي.

جاءت فكرة إنشاء مكتبات عمومية بالجزائر لخدمة غرضين، أحدهما ثقافي تسعى من خلاله إلى تعميم التعليم، والترويج للمطالعة والقراءة ونشر الأدب الفرنسي، والغرض الثاني يخدم أهدافها السياسية، حيث اعتمدت على مثل هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل التي تعترضها إثر الاختلافات الفكرية والاديولوجية (العرب، المهاجرين، الفرنسيين) التي تواجهها في سياستها الاستعمارية، وهو ما يؤكده Jean Lombart على " أن دور هذه المكتبات في منطقة شمال إفريقيا هو غرس الروح الفرنسية في الشعوب مختلفة الأصول، ونقل حضارتنا واندماجهم، وكذا لإثراء اللغة الفرنسية (...)، فهي مهمة في الجزائر باعتبارها جسر للإمبراطورية، ومركز اقتصادي، وعاصمة روحية لشمال إفريقيا "[1]؛ خاصة بعد تأثر المخططين للمكتبات الفرنسية بالتجارب الأنجلوساكسونية والاسكندينافية في النصف الثاني

[1] - Abdelhamid, Arab. Op.cit. P.272.

من القرن (19)[1]، التي تدرج المكتبات في التنمية السوسيو–اقتصادية والثقافية للمجتمع، كما تعتبرها عامل قوي في الحياة العامة، وفاعل اجتماعي في عملية التعليم الشعبوي والرقي الفكري للمواطن.

يتأكد اعتماد فرنسا سياسة إنشاء المكتبات العمومية في الجزائر كدعامة أساسية لنشر التعليم وتطوير الثقافة الفرنسية، من خلال المداخلة التي قدمها وزير التربية العمومية الفرنسي " Mario Roustan " في المؤتمر الدولي الأول حول المطالعة العمومية الذي عقد في الجزائر سنة (1931)، والذي صرح فيه على أن المكتبات هنا –الجزائر– تستجيب لثلاثة احتياجات هي[2]:

1- تكملة التعليم المدرسي وتدعيمه؛

2- تمكين المعمرين ذوي الأصل الأجنبي لغتنا وأدبنا؛

3- منح الأهالي فرصة الاطلاع على ثقافتنا، لأن في ذلك مفخرة لهم، ولأن المكتبة تعد المجال الأرحب لتوطيد الصداقة الفرنسية–الإسلامية.

ارتباط المكتبات العمومية بالتنمية السوسيو–اقتصادية والثقافية للمجتمع هو الذي أعطاها أبعادا أخرى، يجعلها ضمن اهتمامات الفرنسيين الذين سعوا إلى تطوير هذا المجال، وهو ما يؤكده Gabriel Esquer (1922) " يسمح تنظيم المكتبات العمومية بتعليم الطفل كيف يصبح رجلا، فهي تعتبر من أهم المؤسسات التربوية والتعليمية ما بعد المدرسة، والأكثر فاعلية، تقضي على كل أشكال الانحراف الفكري، كما تعتبر أماكن يلجأ إليها الجميع من الفرنسيين والمستوطنين والسكان الأصليين على اختلافهم للاستفادة منها، وهو ما يزيد من فرص التبادل والتسامح، وتقارب الأفكار المختلفة أو المعادية التي تعرفها الجزائر، فإنشاء مثل هذه المؤسسات هو فرصة للقضاء على هذه المشاكل التي يصعب حلها "[3].

وعليه فقد عرفت حركة المكتبات العمومية الجزائرية خلال فترة الاستعمار الفرنسي تطورات عبر مراحل تاريخية، تحكمها مجموعة من العوامل تعود إلى:

– إنشاء مكتبة وطنية بالجزائر؛

---

[1] - Wahiba, Hartani. la lecture publique en Algérie : une manifestation culturelle, "la semaine du livre et des bibliothèques".1980.51 pages. École nationale supérieure de bibliothécaires. P.3.

[2]– نجية، قموح. المكتبات العامة بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي 1830–1962 [الخط المباشر]. منتدى الإحياء العربي، ع.1، 2005. الإتاحة: http://alarabiclub.org/index.php?p_id=213&id=260 تاريخ الزيارة (2016.01.04).

[3] - Abdelhamid, Arab. La lecture publique en Algérie durant la période coloniale (1830-1962). Alger : Office des publications universitaires, 2004. P.47.

- اهتمام البلديات بإنشاء وتطوير مكتبات البلديات، لغياب مثل هذه الأماكن العامة في المدن؛
- تدعيم رؤساء البلديات لحركة المطالعة العمومية؛
- إنشاء وظيفة خاصة بـ " مفتش المكتبات الجزائرية "؛
- تشجيع المكتبات الشعبية من خلال تدعيمها بالكتب في شكل إعانات حكومية وبلدية؛
- انفتاح المكتبات الفرنسية على تجارب المكتبات الأنجلوساكسونية والاسكندينافية.

1.2.4. إنشاء المكتبة الوطنية الجزائرية:

تعتبر المكتبة الوطنية الجزائرية أقدم مؤسسة ثقافية بالجزائر، حيث يعود تاريخ نشأتها إلى 13 أكتوبر 1835 بموجب مرسوم من وزارة الحرب آنذاك، والتي كان على رأسها "جانتي ديبوسي" Genty Debussy. ظلت المكتبة تحت وصاية المكتب المكلف بالثقافة التابع لوزارة الحرب إلى غاية صدور أمر في 16 أوت 1848، والذي ينص على تحويل وصاية المكتبة الوطنية الجزائرية إلى وزارة التعليم العمومي[1].

لم تحتوي المكتبة حين صدور أمر تأسيسها أي رصيد وثائقي، إلا أن هذا المرسوم يمهد لعمليات البحث والجمع التي أسندت مهمتها لأول محافظ للمكتبة " أدريان بيربروجر" Adrien Berbrugger الذي كان يرافق الحملات العسكرية الاستعمارية إلى كبريات المدن الجزائرية، فجمع ما يقرب من 700 مخطوطة في بادئ الأمر من مدينة قسنطينة والتي كانت النواة الأولى لرصيد المكتبة الوطنية الجزائرية، لتمتد عملية جمع التراث الثقافي المحلي من باقي المدن الأخرى كـ " معسكر "، " تلمسان "، " المدية "، بالإضافة إلى اقتناء الوثائق الأخرى في مختلف التخصصات (التاريخ والجغرافيا، الطب، الفلسفة، الفيزياء...)، القواميس والموسوعات، الخرائط والمخططات[2]، وقد بلغت مجموعات المكتبة في سنة 1962 حوالي 500.000 مجلد و3500 مخطوط عربي[3].

كان مبنى المكتبة في الأول عبارة عن بيت سكني بشارع "صولاي" سابقا بـ " باب الواد "، ثم نقلت في سنة (1838) إلى ثكنة عسكرية انكشارية بـ " باب عزون "، حيث بقيت هناك إلى سنة (1848).

[1] -Adrien, Berbrugger. Bibliothèque-Musée d'Alger [en ligne]. Alger: Bastide, 1860. P.9. URL: http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k6289736q/f15.image (21.06.2017).
[2] - ibid. p.19.
[3] - Didi Mohamed, Elhadi. Les bibliothèques algériennes : passe, présent et perspectives contribution à l'histoire culturelle de 1'Algérie. 1976. 55p. Diplôme Supérieur de Bibliothécaire, Ecole nationale supérieure des bibliothèques, 1975-1976 .p.5.

بعدما ازداد رصيد المكتبة ضاق بها هذا المقر أيضا، لذا كان من الضروري البحث عن مكان أوسع، فوقع الاختيار على " قصر مصطفى باشا " الواقع بشارع " إميل موباس " سابقا بـ " حي القصبة " وكان ذلك في سنة (1863).

ظل مقر المكتبة الوطنية مستقرا بـ " قصر مصطفى باشا " إلى أن فتح مقرها الجديد في سنة (1958)، والمتواجد بشارع " فرانس فانون " بـ " تليملي " في أعالي العاصمة، حيث حظيت المكتبة الوطنية لأول مرة منذ إنشائها بمبنى يليق بها، وهذا راجع إلى التحولات التي عرفتها الجزائر مع مطلع القرن العشرين إثر النمو الديمغرافي، الثقافي والاقتصادي، والذي خلق مشاكل واحتياجات جديدة على مستوى المكتبات والمطالعة العمومية. بلغ عدد السكان في سنة (1936) حوالي (7.234.684 نسمة)، وفي سنة (1948) (8.681.785 نسمة)، ليرتفع في سنة (1954) إلى (9.525.726 نسمة)، هذا بالإضافة إلى تعيين مدينة الجزائر كـ " عاصمة " خلال الحرب العالمية الثانية، مما جعل عدد السكان بها في تزايد، حيث توضح الإحصائيات المقدمة في سنة (1936) حوالي 252.321 نسمة، وفي سنة (1948) حوالي 308.321 نسمة، أما في سنة (1954) حوالي 355.040 نسمة، هذا بالإضافة إلى النمو السكاني السريع للمناطق المجاورة لها الذين كانوا يترددون على المكتبة كـ: البيار، بوزريعة، حسين داي، بيرماندريس، كوبا؛ حيث قدر إجمالي سكان هذه المناطق في سنة (1954) حوالي 570.086 نسمة[1].

يحتوي المبنى الجديد للمكتبة على مساحة تقدر بـ 4800 م²؛ بقاعة مطالعة تتسع لـ 450 مقعد، أما المخازن فكان مجموع طولها يقدر بـ 17 كلم، أما السعة الإجمالية للمكتبة فيمكن أن تصل إلى 2 مليون كتاب[2].

كانت المكتبة الوطنية الجزائرية نسخة عن المكتبة الوطنية الفرنسة بباريس آنذاك، والتي جاءت إثر حركة تأميم ممتلكات المكتبات وجعلها ممتلكات وطنية، كانت لها مهمة ثقافية تتمثل في جمع التراث الثقافي المحلي – حصر المخطوطات –، ونشر الأعمال الأدبية لأغراض تعليمية، تثقيفية وترفيهية، كما أسندت إليها مهام تنظيم قطاع المكتبات المنجزة في المدن، حيث عرفت فرنسا آنذاك صدور أول قانون إداري في 22 فيفري 1839 ينظم قطاع المكتبة الوطنية ومكتبات المقاطعات (المدن)، تسعى

[1] - Germaine, Lebel. La nouvelle Bibliothèque nationale d'Alger [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 1958, n° 10, p. 691-706. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1958-10-0691-001 (21.06.2017).
[2] - http://www.aruc.org/ar/web/auc-algerria/algeria-national-library (21.06.2017).

من خلاله إلى تأهيل القائمين عليها وربطهم بتعليمات وزارية موحدة، لتكون هذه المكتبات تحت تصرف جميع شرائح المجتمع.

2.2.4. نشأة المكتبات العمومية في الجزائر (1830-1962):

برز بالجزائر عدة أنواع للمكتبات التي تؤدي دور المكتبة العمومية بالمفهوم الحديث، يمكن تقسيمها إلى:

1. مكتبات البلديات Bibliothèques municipales:

أنشأت هذه المكتبات لتلبية حاجيات الإداريين أو الموظفين بالبلديات، غير أن افتقار الجزائر إلى المكتبات خلال هذه الفترة، جعلها تفتح أبوابها لجمهور أوسع، لتؤدي دور " المكتبة العمومية " على مستوى الممارسات مع الحفاظ على تسمية " مكتبة البلدية ". أحدثت فرنسا هذا النوع من المكتبات على مستوى العديد من المدن الرئيسية نذكر منها:

1.1. مكتبة بلدية الجزائر:

تأسست المكتبة في 30 أكتوبر 1873، من خلال الأموال التي خصصها المجلس البلدي لتلبية الاحتياجات الإدارية بقاعة بلدية الجزائر، الواقعة آنذاك بشارع بروس في حي " القصبة "، وهي تعتبر واحدة من أقدم المؤسسات من نوعها بعد المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة. كانت تقع المكتبة في الطابق الأول بمقر البلدية، والتي كان لها منظر جميل، وموقع يسمح بحفظ الكتب من الرطوبة[1].

عرفت هذه المكتبة نظام تسير حديث، حيث أوكل عليها موظف يحمل لقب " مكتبي "، وموظف آخر يحمل لقب " مساعد مكتبي "، وهو النظام الداخلي الذي تم تعيينه من طرف رئيس بلدية الجزائر في 11 مارس 1898، وقد جاء فيه " تكفل المكتبة من طرف مكتبي يحمل لقب مكتبي المدينة (...) ويساعده موظف أو أكثر من بينهم شخص يحمل لقب مساعد مكتبي، يقدم إليه – المكتبي – بصفته رئيس المصلحة التعليمات اللازمة لضمان التسيير السليم للمصلحة "[2].

طرأت عدة تغييرات بعدها في أسلاك الموظفين بهذه المكتبة، جاء التغيير الأول في 20 افريل 1939، حيث أصبحت تسير المكتبة من طرف مكتبي أمين محفوظات، و04 مساعدين مكتبيين، بالإضافة إلى 08 أعوان يشتغلون بورشة التجليد. في سنة (1946) أصبحت المكتبة يتألف من مكتبي وهو

[1] - Abdelhamid, Arab. Contribution à l'Étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962. Op.cit. p.273.
[2] - Ibid. p.277.

المسؤول عن المكتبة، و04 مساعدين مكتبيين، و02 من التقنيين، بالإضافة إلى كاتب/طابع. في سنة 1958، كان يقوم عليها مكتبي، و03 مساعدين، و04 أعوان مكاتب، وعون للخدمة، ومشغل الهاتف[1].

سمح هذا للمكتبة من أن يكون لها فهرس ممنهج ومطبوع في سنة (1881)، على الرغم من أنه كان بعيد عن الكمال ويحد من عملية البحث حسب تصريح المفتش العام للمحفوظات والمكتبات في فرنسا، خلال زيارته للمكتبة في سنة (1912)، إلا أنها استطاعت أن تصنف فيه كل كتاب تحت رقم، وقد ضمت مجموعاتها 12 قسم، مقسمة حسب طبيعة الوثائق، وكانت أغلبها في التخصصات التالية: التاريخ، الأدب، القانون، العلوم، الجغرافيا، الكتب المنشورة عن الجزائر ودول شمال إفريقيا[2].

كما تم استحداث لجنة للمكتبة، تجتمع مرة كل شهر وفقا للمادة 10 من النظام الداخلي للمكتبة، وهذا للنظر في جملة من الأمور التي تتعلق بالمكتبة، من بينها مراجعة سجل الرغبات المتاح للجمهور، بهدف توفير الكتب التي يرغبون بها والتي تكون مفيدة للمكتبة، حيث بلغت مجموعاتها حوالي 80.000 مجلد بين الوثائق المطبوعة والمخطوطات؛ وكانت تتكون هذه اللجنة من[3]:

- Le maire d'Alger, président ;
- O. Mac carthy, géographe ;
- Legerot, médecin ;
- Serpaggi, professeur ;
- Bourdon, chef d'administration ;
- Isahl, industriel ;
- Lagadec, artisan ;
- Ali ben Ismail, lettré musulman.

تتيح المكتبة خدماتها لجميع سكان الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى القراء الذين يأتون من خارج المدينة، من الجنسين (الذكور، الإناث)، والبالغين من العمر 16 سنة، حيث كانت تتوفر المكتبة على قاعة للمطالعة تتسع لـ 40 مقعد؛ وقد بلغ عدد المترددين عليها في سنة (1884) حوالي 61 قارئ في اليوم في فصل الشتاء، و39 قارئ في اليوم في فصل الصيف، كما كانت تقدم المكتبة خدماتها للموظفين في الإدارات وضباط الجيوش، وجميع المهتمين بتاريخ الجزائر[4].

إن سعي فرنسا لتطوير هذه المكتبات نظرا لأهميتها في الحياة العامة، جعلها تسعى لحل كل المشاكل التي تعترضها، وهذا ما عملت عليه مفتشيات المكتبات، حيث حرص المفتش العام للمكتبات

[1] - Ibid. p.277.
[2] - Ibid. p.275.
[3] - Ibid. p.285.
[4] - Ibid. p.294.

P. Chevreux خلال زيارته للمكتبة في شهر جانفي (1912)، على ضرورة تغيير مكان المكتبة، نظرا لمساحتها الضيقة، والتي تعيق إجراء اقتناءات جديدة للمكتبة وتوزيعها داخل فضائها، وتحد من عدد المترددين عليها، كما كان يرى أن تواجدها فوق مكاتب البلدية يجعلها معرضة لخطر الحرائق[1].

كما تم إنشاء حوالي (12) مكتبة فرعية تابعة لمكتبة البلدية المركزية، (07) من هذه المكتبات الفرعية كانت مخصص للكبار، و(05) مكتبات فرعية مخصصة للأطفال، وكانت تسمى بـ "مكتبات الأحياء"، والتي كانت تسير كالأتي[2]:

أ- **المكتبات الفرعية المخصصة للكبار:** من بين هذه المكتبات التي كانت بارزة، مكتبة " دار الشعب " التي كانت تهتم بالعمال اليدويين، حيث كانت تتوفر على قاعة واسعة تتسع لـ 150 حرفي، وقد وجدت بها أرصدة لا بأس بها، كما أن الكتب الحديثة الاقتناء كانت تبقى معروضة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر قبل أن تجمع وتحفظ في المخازن، ونظرا لتمزق هذه الكتب نتيجة استعمالها بكثرة ألحقت بها ورشات التجليد.

كانت المكتبة تفتح أبوابها يوميا من الساعة الخامسة زوالا إلى الساعة السابعة مساءا، وكانت الإعارة مجانية على أن يقدم المنخرط وصل السكن وشراء دفتر الإعارة 0,50 فرنك فرنسي، وكانت هذه المكتبات تستخدم للمطالعة الترفيهية والتسلية، وقد مثلت نسبة 96 % من الفئات المترددين عليها.

ب- **المكتبات الفرعية المخصصة للأطفال:** تعود فكرة إنشاء مكتبة للأطفال في الجزائر إلى سنة (1926)، بعدما قامت جمعية أمريكية بالتبرع بمكتبة للأطفال في مدينة باريس، لتنقل هذه المبادرة إلى الجزائر؛ حيث عرض أحد الأعضاء بلجنة مكتبة بلدية الجزائر فكرة إنشاء مكتبة مماثلة، هذا الاقتراح الذي تم تكليفه لـ " Victor Cornetz " بالتعاون مع بعض أصدقائه، كان من بينهم Boileau، والذي يقول " سيكون لدينا الكتب، المعدات والفضاء، ولكن ما هو غير موجود بالجزائر هو الموظفون".

لقد بلغ عدد هذه المكتبات في الجزائر خمسة، كانت تفتح أبوابها يوما واحدا في الأسبوع وهو يوم الخميس صباحا للذكور، ومساءا للإناث، وقد بلغ عدد روادها حوالي 1700 طفل في سنة (1930)، كان من بينهم 115 طفل من جنس الذكور، و11 من جنس الإناث من الأهالي (العرب).

[1] - Ibid. p.274.

[2] – قموح، نجية. المرجع السابق.

كانت تمارس الإعارة الخارجية فيها بمعدل كتاب واحد لمدة ثمانية أيام، مقابل إيصال السكن وثلاثة قطع نقدية، وشهادة موقعة من المعلم أو المعلمة.

كان يقوم على هذه المكتبات – مكتبات الأحياء – موظفون غير متخصصين، ممن لهم خبرة وتجربة عامة، في ظل غياب الكفاءة التقنية، والذين قدر عددهم في سنة (1946) حوالي 23 موظفا، 03 موظفين رسميين، و20 موظف مؤقت، كانوا يتألفون من أرامل الحروب، بالإضافة إلى فريق من الأعوان الملحقين بورشات التجليد[1].

2.1. مكتبة بلدية قسنطينة:

يعود تاريخ إنشاء المكتبة إلى 1 جويلية 1854 ببلدية قسنطينة؛ والتي جاءت لخدمة مشروع مزدوج، تسعى من خلاله إلى التنقيب عن الآثار التي خلفها الاستعمار اللاتيني وتجميعه في متحف، كدليل أو شاهد على تواجدها في الدولة النوميدية؛ ومن جهة أخرى، خدمة السياسة الاستعمارية الحالية، من خلال إتاحة المكتبة للفرنسيين والأوروبيين للاطلاع على تراثهم الأدبي والعلمي. جاء في تقرير المفتش العام للمكتبات P. Chevreux على أن " مكتبة بلدية قسنطينة تشكل واحدة من أهم المستودعات بالجزائر، بالإضافة إلى المكتبة الوطنية الجزائرية "[2].

بدأت فكرة إنشاء المكتبة في سنة (1851)، عندما أرسل محافظ قسنطينة رسالة إلى الحاكم العام في 18 جانفي، تحت رقم 238، يبين فيها رغبته في إنشاء مكتبة بمدينة قسنطينة؛ ثم أعاد بعث رسالة أخرى في 12 جويلية 1851 يذكره فيها بطلبه المتمثل في حاجة المدينة إلى مكتبة بلدية[3].

لم يلقى المشروع في بدايته اهتمام السلطات الفرنسية، حتى سنة (1881) أين برزت الحاجة لإنشاء مكتبة بالمدينة، وقد أوكلت إلى Xavier Victor، وفي سنة (1912) أصبح يسيرها مكتبي، بالإضافة إلى اثنين من الموظفين من العرب، كان أحدهما مسؤول عن إعارة الكتب، والأخر مكلف بصيانة الكتب وتنظيفها[4].

كان يتم تنمية مجموعات المكتبة عن طريق الاقتناءات التي كان يقرها مجلس المدينة، بالإضافة إلى الهبات المقدمة من الأفراد ووزارة التعليم العمومي والحكومة العامة، كما تم تأسيس لجنة للتفتيش

[1]- Abdelhamid, Arab. Contribution à l'Étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962. Op.cit. p.278.
[2] - Ibid. P.307.
[3] - Ibid. P.307.
[4] - Ibid. P.312.

ومراقبة مقتنيات المكتبة في 28 مارس، طبقا للمادة 38 من المرسوم الملكي المؤرخ في 22 فيفري 1839، وبناءا على اقتراحات محافظ قسنطينة، وكانت تتألف هذه اللجنة من[1]:

- Mercier, Jean Ernest, Président ;
- Foulle, Alexandre, membre ;
- Frin, Jean-Pierre, membre ;
- Arguel, Etienne, membre.

سمح هذا بتنمية مجموعات المكتبة بشكل سليم، والتي بلغ عددها في سنة (1941) حوالي 12229 مجلد، ليصل في سنة (1946) إلى 16423 مجلد، كانت تضم التخصصات التالية: القانون، التاريخ، العلوم، الديانات، الفلسفة، الأدب اليوناني، الأدب اللاتيني، الأدب الفرنسي، الفنون، الجغرافيا، كتب حول إفريقيا الشمالية، بالإضافة إلى القواميس والمجلات[2].

كان اهتمام المكتبة منصب على كتب الأدب في سياسة الاقتناء بالمقام الأول، وهو ما يؤكد على أهمية المكتبة التي وضعت لتشجيع متعة القراءة والمطالعة.

كانت ترتب الكتب فوق رفوف، وقد تم تصنيفها بشكل منهجي، كما تم وضعها في سجل للجرد، هذا بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من الأدوات التي تسمح لها بتسيير مواردها بشكل سليم وتنظيمها، وتسهيل البحث، وقد سخرت لذلك[3]:

- فهرس منهجي؛
- فهرس أبجدي؛
- سجل الاعارات؛
- سجل لتسجيل المترددين؛
- سجل لتسجيل محاضر اجتماع لجنة المكتبة؛
- سجل النفقات.

كما أدخلت مجموعة من التعديلات على المكتبة بعد الحرب العالمية الثانية، قادها " André Berthier " وهو محافظ جهوي لأرشيف الشرق الجزائري، ومتحف " Gustave Mercier " المعروف حاليا بمتحف " سيرتا "، حيث أعاد تنظيمها من الناحية الإدارية والفنية، وقام بوضع فهرس البطاقات، وبإعداد

[1] - Ibid. P.323.
[2] - Ibid. P.316.
[3] - Ibid. P.317.

الأدلة، وأعاد ترتيب مجموعاتها في الفترة الممتدة بين (1947-1957)، وقام باقتناء كتب جديدة، واعتمد على تصنيفات علمية من أجل تسهيل عملية البحث عن المعلومات[1].

كانت المكتبة تفتح أبوابها طول أيام الأسبوع، من ساعة إلى أربع ساعات باليوم في فصل الشتاء، ومن ساعتين إلى خمس ساعات باليوم في فصل الصيف، إلا في العطل الرسمية. لم تقدم المكتبة في بدايتها خدمة الإعارة الخارجية، وهو ما نصت عليه المادة 02 من النظام الداخلي للمكتبة، وهذا بسبب المشاكل التي كانت تعرفها المكتبات الأخرى من ضياع وإتلاف الكتب، ما عدا الموظفين بقطاع التعليم الذين كان لهم الحق في إعارة كتابين في نفس الوقت، بشرط أن لا تتجاوز مدة الإعارة شهر، مع إمكانية تجديد الإعارة في حالة ما إذا لم يكن هناك طلب على هذه الكتب من طرف قراء آخرين. كما كان يخضع القراء المتأخرين في إرجاع الكتب إلى عقوبات تحددها المادة 03 من النظام الداخلي للمكتبة[2].

في سنة (1912) كتب المفتش العام للمكتبات " تفتح المكتبات كل الأيام، من الساعة 9 إلى 11 صباحا، ومن 15 إلى 17 مساءا، ما عدا يوم الثلاثاء، كما تقدم خدمة الإعارة الخارجية على نطاق واسع للجمهور". وقد تم التأكيد على خدمة الإعارة الخارجية للكتب في سنة (1946) من طرف محافظ البلدية، وقد استثنى منها القواميس، الموسوعات، الاطاليس، الألبومات، الكتب التصويرية، وهو ما نصت عليه المادة 03 من النظام الداخلي المعدل[3].

3.1. مكتبة بلدية عنابة (بون سابقا):

تعود فكرة إنشاء مكتبة بلدية عنابة إلى سنة (1840) ، عندما أبدى مجموعة من المدنيين والعسكريين رغبتهم في حاجة المدينة إلى مكتبة ومتحف صغير للحفاظ على الآثار التي تم اكتشافها بالمنطقة، حيث لاقت الفكرة اهتمام نائب مدير الداخلية لمدينة عنابة، ورأى أنها مفيدة لخدمة سكان المدينة على المستوى الفكري، وقد ذكر في ذلك أن " إنشاء مكتبة صغيرة تأخذ بعيدا عن المقهى العديد من الأشخاص العاطلين عن العمل، والذين لا يجدون مهن "[4].

[1]– قموح، نجية. المرجع السابق.

[2] - Abdelhamid, Arab. Contribution à l'Étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962. Op.cit. p.318.

[3] - Ibid. p.318.

[4] - Ibid. p.324.

جاءت الانطلاقة الرسمية لإنشاء المكتبة، عقب الرسالة التي بعث بها نائب مدير الداخلية إلى مدير الداخلية بـ " عنابة " بتاريخ 20 جانفي 1842، والتي يطالب فيها بإنشاء مكتبة بلدية؛ وقد كتب مدير الداخلية بدوره رسالة إلى وزير الحرب في 19 مارس 1842، ليوافق بدوره على انجاز هذا المشروع بشارع " سيدي قروش ". كما بعث مدير الداخلية برسالة أخرى إلى وزير الحرب، يطلب فيها إدراج المكتبة في المخطط الذي يشمل توزيع الكتب الخاصة بشبكة المكتبات المراد انجازها في نقاط مختلفة من الجزائر[1].

كان يقوم على المكتبة في سنة (1872) " مكتبي "، وقد أوكلت لفترة طويلة إلى المكتبي Doublet François Jacques، وبعد وفاته في سنة (1895) استبدل مؤقتا بموظف من البلدية، حيث قام بتسييرها لمدة سنة فقط، ففي سنة (1896) تم تعيين المكتبي Fabiani، والذي استبدل بعدها لأسباب صحية في 20 ديسمبر 1897. كما كتب المفتش العام للمكتبات P. Lelievre عن افتقار المكتبي بها إلى الحماس والكفاءة، خاصة بالنسبة لمركز أثري مهم مثل مكتبة بلدية عنابة، ولذلك طالب بضرورة البحث عن شاب نشيط، يعمل وفق أسس علمية، ويكون قادر على تنظيم مكتبة حديثة[2].

كانت تضم المكتبة في سنة (1873) حوالي 4200 مجلد في مختلف التخصصات كـ: الفلسفة، الأدب، التاريخ والجغرافيا، الرحلات، العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة، الروايات، التربية وغيرها، هذا بالإضافة إلى احتفاظ المكتبة بثلاثة مخطوطات؛ كانت تقوم المكتبة بتنمية مجموعاتها من خلال دعم بعض الجمعيات (رابطة التعليم، أكاديمية Hippone)[3]، وهذا ما انعكس على طبيعة الفئات المستفيدة من خدماتها، حيث وجدت صعوبة في توسيع خدماتها لكل الطبقات الشعبية، وتشجيع المطالعة هو الأساس الذي نشأت لأجله.

كانت يتوفر بالمكتبة فهرس أبجدي مكتوب في شكل بطاقات كبيرة، لتسهيل عملية البحث. وكانت تتيح خدماتها للجمهور يوميا من الساعة 14 إلى 16، ما عدا يوم الاثنين والجمعة[4].

[1] - Ibid. p.324.
[2] - Ibid. p.326.
[3] - Ibid. p.327.
[4] - Ibid. p.333.

4.1. مكتبة بلدية قالمة[1]:

تأسست مكتبة بلدية قالمة في سنة (1873)، وفقا للتقرير الذي كتبه المفتش العام للمكتبات Bernard Prost " عملت المكتبة بشكل منتظم خلال العشرين سنة الأولى ".

كان يسيرها خلال هذه الفترة مكتبي، وقد خصصت له ميزانية قدرها 1200 فرنك إلى غاية سنة (1894)، ليتم بعدها إلغاء هذه الوظيفة من طرف " بلدية قالمة " لأسباب اقتصادية، وتم تعيين موظف من البلدية لتسييرها، إلى غاية ديسمبر (1897) أين تم إغلاق المكتبة لانعدام المسؤولية.

بعد تعيين المحافظ الجديد ببلدية قالمة في سنة (1902)، أعاد تنظيم المكتبة، بداية بتحويل مكانها، لحماية الكتب من مخاطر الحرائق، وتضرر الكتب من الرطوبة، وكذلك لتسهيل الوصول إليها.

كما ادخل عدة تعديلات لتنظيم المكتبة وضمان التسيير السليم لمواردها، حيث أصبحت تعتمد سجل للجرد مرقم، ودليل أبجدي حسب أسماء المؤلفين، وفهرس مصنف حسب عناوين الكتب.

سمحت هذه الجهود التي بدلها محافظ البلدية الجديد، من إعادة فتح المكتبة من جديد في سنة (1903)، وكانت تقدم خدمات الإعارة للجمهور كل الأيام في ساعات عمل البلدية، ما عدا يوم الأحد وأيام الأعياد.

بلغت مجموعات المكتبة في سنة (1904) حوالي 2000 مجلد، وكانت البلدية هي التي تكفل عملية اقتناء الكتب، وقد خصصت لذلك ميزانية قدرت بـ 300 فرنك، كما كانت تقدم خدماتها بالمجان[2].

5.1. مكتبة بلدية وهران:

تحصلت بلدية وهران في سنة (1860) على مجموعة من الكتب قدرت بـ 383 كتاب ن طرف Abbé Chaumette، ليتم تعزيزها بمجموعات أخرى من طرف مجموعة من الأفراد، غير أنها لم تكن ذات أهمية إلى حين إنشاء المكتبة من طرف Abbé Lambert. أنشئت المكتبة أولا بـ Rey de chaussée بمبنى البلدية، وكانت تتشكل من غرفتين، الغرفة الأولى عبارة عن مخزن وكانت مساحتها ضيقة، والغرفة الثانية مخصصة للجمهور وكانت مساحتها كبيرة[3].

كتب المفتش العام للمكتبات P. Chevreux خلال زيارته التفتيشية بالمكتبة في سنة (1912)، تقريرا يوضح فيه عدم وجود المساحة الكافية لتخزين الكتب، وان كل شيء كان مليء، وعليه لابد من

[1] - Ibid. p.338.
[2] - Ibid. p.339.
[3] - Ibid. p.340.

البحث عن فضاء آخر بمبنى البلدية ليتم وضع الكتب التي لا تستعمل. قامت بعدها بلدية وهران بإنشاء مبنى كبير سمي بـ " قصر الفنون الجميلة "، والذي جاء إثر احتفالية البلدية بالذكرى المئوية لها؛ وكان بالقصر مكتبة تتواجد بالجناح الأيمن، حيث كانت تتشكل هذه المكتبة من غرفة مجهزة بالرفوف لوضع الكتب عليها، وغرفة أخرى عبارة عن ردهة خصصت للمطالعة بها، بالإضافة إلى غرفة ثالثة وكانت لا تستعمل، ومكتب للمكتبي[1].

أبدى المفتش العام للمكتبات P. Lelievre في سنة (1946) عن عدم رضاه بتصميم هذا المبنى، وأنه يفتقر إلى التخطيط العميق في تصميمه، ويوجد به العديد من الأخطاء التي كان يمكن تجاوزها..."[2].

كانت تسير المكتبة من طرف ثلاثة موظفين في سنة (1912)، كان على رأسهم Célestin Videl Charles في رتبة محافظ مكتبي، بالإضافة " مكتبي " و" مساعد مكتبي "، وفي سنة (1937) زاد عدد الموظفين إلى 05، يتألفون من " مكتبي " و" مساعد مكتبي "، و03 أعوان مكتبيين. كما تم إنشاء لجنة للمكتبة تتكفل بشراء الكتب معينة من طرف وزارة التعليم العمومي بموجب الأمر المؤرخ في 28 افريل 1890، وكانت تتكون هذه اللجنة من[3]:

- MM. Daniel, ex - professeur au lycée d'Oran ;
- Mathieu saint Laurent, avocat ;
- Brégear, docteur en médecine ;
- Ninciguera, docteur en médecine.

كما تم إجراء تعديل داخل هذه اللجنة بهدف إنشاء لجنة لتفتيش ومراقبة عملية اقتناء الكتب، وفقا للمرسوم المؤرخ في 6 جوان 1912، وكانت مشكلة كالآتي[4]:

- 12 عضو يعينون لمدة 07 سنوات بأمر من وزير التعليم العمومي والفنون الجميلة، وبناءا على اقتراح المحافظ بعد استشارة رئيس البلدية؛
- عضو في البلدية ينتخبه زملاؤه طوال مدة عضويته حسب القانون؛
- محافظ مكتبي يحضر اللجنة القانونية والاجتماعات المنعقدة، كما يمكنه تقديم اقتراحات حول الكتب التي تم شراءها وفقا للمادة 02 من المرسوم المؤرخ في 6 جوان 1912؛
- رئيس البلدية باعتباره رئيسا وفقا للمادتين 01 و03 المقررة في المرسوم نفسه.

[1] - Ibid. p.340.
[2] - Ibid. p.341.
[3] - Ibid. p.342.
[4] - Ibid. p.343.

تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة خلال السداسي، ولها كل الحق في أن تمارس شرعيتها لتأطير وتسيير شؤون المكتبة، والتي كانت تتمثل في تحديد طريقة استخدام الأموال المخصصة لحفظ وصيانة مجموعات المكتبة، وتقديم اقتراحات بشأن التبادلات وغيرها.

بلغت مجموعات المكتبة في سنة (1891) حوالي 4511 مجلد، من بينها 1739 كتاب في التخصصات التالية: العلوم، الفن، الديانات، القانون، التاريخ والجغرافيا. غير أنها كانت تفتقر للكتب التي تلبي احتياجات جميع السكان الذين قدر عددهم بـ 70000 نسمة، وهو ما صرحت به اللجنة المشرفة على اقتناءات المكتبة؛ ويؤكده المفتش العام للمكتبات P. Lelievre " على الرغم من تأسيس المكتبة كان في سنة (1860)، إلا أنها تفتقر إلى الكتب الكلاسيكية التي ينبغي أن تكون موجودة بها للتشجيع على المطالعة..."، وقد بلغت مجموعاتها حسب تقريره في سنة (1946) حوالي 22000 مجلد. كما تدعيم المكتبة قبل الحرب العالمية الثانية بـ 18 دورية، وحسب ما توضحه اليونسكو في سنة (1959)، فإن مجموعات المكتبة قدرت بحوالي 35812 مجلد و53 دورية[1].

اعتمدت المكتبة على تصنيف الكتب حسب الشكل، كما كانت تتوفر على فهرس أبجدي لتسهيل عملية البحث. وكانت تفتح طوال أيام الأسبوع من الساعة 9 إلى 12 صباحا، ومن الساعة 15 إلى 19 و30 مساءا، ما عدا يوم الأحد وأيام الأعياد[2].

6.1. مكتبة بلدية سيدي بلعباس:

عرفت مدينة سيدي بلعباس إنشاء مكتبة بلدية، وهو ما جاء في تقرير المفتش العام للمكتبات P. Chevreux في سنة (1912)، والتي كان يبلغ مجموعاتها في سنة 1902 حوالي 1334 مجلد، ليصل في سنة (1912) إلى 2000 مجلد. غير أن P. Chevreux يصفها على أنها كانت عبارة عن " مكتبة صغيرة بعيدة عن تقديم الخدمات المتوقعة منها "[3].

7.1. مكتبة بلدية تلمسان[4]:

استنادا إلى المعطيات التي تم تجميعها، فإن تاريخ إنشاء مكتبة بلدية تلمسان يعود إلى سنة (1858)، وقد كانت مزدهرة إلى غاية (1890). وقد كتب المفتش العام للمكتبات P. Chevreux في سنة

[1] - Ibid. p.346.
[2] - Ibid. p.346.
[3] - Ibid. p.355.
[4] - Ibid. p.356.

(1912)، تقريرا عن مكتبة بلدية تلمسان يصفها بأنها "عبارة عن مستودع صغير، كانت تحتوي على 2500 مجلد، لها طابع مكتبة المطالعة العمومية والمكتبة الشعبية، كما كان بها مجموعات قيمة".

كما جاء في تقرير المفتش العام للمكتبات P. Lelievre في سنة (1946) " كانت المكتبة بحالة جيدة، لكن تم إغلاقها في سنة (1940)، لتصبح قاعة المكتبة المتواجدة بمقر البلدية، مصلحة لخدمات الإمداد ".

كانت المكتبة تتواجد بغرفة داخل مبنى البلدية، وقد جهزت هذه الغرفة بخزانات زجاجية قابلة لحفظ مجموعاتها، والتي كانت قدرت في سنة (1932) حوالي 3984 مجلد، وهو ما جعلها تواجه صعوبات تتعلق بالمساحة.

كان يسير المكتبة في سنة (1904) موظف من مصلحة الأحوال المدنية، دون أن يتقاضى أي راتب آخر مقابل مهامه المزدوجة، كما لم يذكر تقرير المفتشية العامة للمكتبات لعام (1938) عن تعيين " مكتبي " بمكتبة بلدية تلمسان.

لم يحل مشكل التوظيف بالمكتبة إلا في سنة (1946)، بعد تدخل وزارة التعليم العمومي، حيث قامت بتخصيص اعتماد مالي يسمح بتعيين مكتبي يتكفل بتسيير المكتبة بأسلوب حديث.

عرفت مكتبة بلدية تلمسان إنشاء لجنة لمراقبة مقتنيات المكتبات كغيرها من المكتبات في المدن الأخرى، وهذا بعد إعلان المفتش العام للمكتبات خلال زيارته التفتيشية في سنة (1904)، والذي رأى ضرورة إنشاء لجنة، تساعد البلدية في إدارة شؤون المكتبة نظرا لافتقارها إلى الكفاءات والعدد الكافي للموظفين، وقد جاء تأسيس هذه اللجنة 11 سنة بعد هذا التقرير، بأمر وزاري مؤرخ في 11 مارس 1915، وبناءا على اقتراح حاكم وهران، كانت تتكون هذه اللجنة من[1]:

- Spehner Michel, adjoint au maire ;
- Malo Marcel, juge au tribunal ;
- Booty Jules, pharmacien ;
- Rivaud Léon, docteur en médecine ;
- André Albert, principal du collège ;
- Perdrizet (Othon), professeur au collège.

أثني جميع مفتشي المكتبات خلال زياراتهم التفتيشية عن مجموعات المكتبة القيمة، وحرص القائمين عليها، وتفطنهم الشديد في تنمية مجموعاتها، فعلى الرغم من أنها لم تكن تضاهي مجموعات المكتبات الأخرى، إلا أنها استطاعت أن تجمع بين الكتب الكلاسيكية والكتب الحديثة.

[1] - Ibid. p.357.

كانت تفتح المكتبة في البداية طوال أيام الأسبوع ما عدا يوم الأحد وأيام الأعياد، ابتداءا من الساعة 13 إلى المساء، أما أيام الخميس والسبت فكانت تفتح من الساعة 14 إلى الساعة 17. تغير نظام المكتبة في سنة (1912) لتفتح أبوابها للجمهور كل أيام الأسبوع من الساعة 8 إلى 11 صباحا، ومن الساعة 14 إلى 17 مساءا[1].

2. المكتبات العمومية الشعبية Bibliothèques populaires :

بالإضافة إلى مكتبات البلديات التي كانت لها صلة قوية بالإدارة، عرفت الجزائر نشأة ما يعرف بالمكتبات الشعبية أو المكتبات الحرة، والتي لم تكن ملحقة أو تابعة لأي مؤسسة إدارية؛ كان يتكفل بها العلماء والجمعيات والأوقاف كما جاء ذلك في نشأة المكتبات في عهد الحكم العثماني.

عرف هذا النوع من المكتبات انتشارا عبر العالم، هدفها خدمة الفئات الشعبية دون أي قيود، من خلال تشجيع المطالعة وتعميم التعليم الشعبوي؛ غير أن هذه الحركة عرفت تراجعا خلال الفترة الاستعمارية، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها[2]:

أ- بروز المتمدرسين من فئة الأثرياء وكبار المسؤولين والتجار والصناعيين والعلماء وغيرهم، ممن كان لهم مكتبات خاصة ووسائل أخرى للحصول على الكتاب؛

ب- بروز فئة العمال والتجار والموظفين البسطاء، الذين لم يسمح لهم مستواهم التعليمي بالاهتمام بالقراءة والمطالعة؛

ت- انتشار الأمية في أوساط السكان الأصليين.

لم تسمح طبيعة التركيبة السكانية بنجاح حركة المكتبات الشعبية، بخلاف المؤسسين لهذه المكتبات، والذين كانوا يرون على أنها وسيلة مهمة لإحداث التقدم.

كان من بين المؤسسين لهذا النوع من المكتبات Alfred Coulon، الذي قام بإنشاء مكتبة شعبية بحي البيار، ويحكي عن تجربته هذه، بأنه كتب إلى وزير التعليم العمومي ليتم تقديم امتيازات لاقتناء الكتب "، غير أن الفكرة لم تلقى اهتماما في البداية. واصل Alfred Coulon في كتابة رسائل إلى من لهم نفس توجهات، كما قام بالترويج لفكرته على الصحف، تلقى على إثرها ردا من طرف العديد من

[1] - Ibid. p.363.
[2] - Ibid. p.372.

الجهات، كان من بينهم مدير المكتبة الوطنية، والذي أمده بالهبات مما أثرى رصيد المكتبة، وقد بلغت مجموعاتها في سنة (1931) حوالي 2000 مجلد[1].

كما قام مجموعة من المعلمين في سنة (1918) بإنشاء مكتبة شعبية بـ " بجاية "، وهي مكتبة موجهة للشعب، والذي كان يقدر بـ 35000 مواطن. توقفت المكتبة عن نشاطها بسبب الحرب، لتفتح من جديد بعد 06 سنوات من الجمود، وكانت تضم مجموعاتها حوالي 2000 مجلد، حيث جعلتها الحرب تفقد العديد من الكتب[2].

برزت المكتبات الشعبية بمدينة وهران ايضا، حيث تم إنشاء مكتبة بحي Turgot في سنة (1947)، وقد ضمت مجموعاتها 215 مجلد[3].

المكتبة الشعبية بـ " تيزي وزو "، وقد عرفت بمكتبة Arba، والتي تأسست من طرف " جمعية Bibliophiles " المعتمدة من طرف محافظ الجزائر بتاريخ 17 مارس 1874، كان هدفها نشر التعليم العمومي، وقد توسعت المكتبة من خلال رسوم الاشتراك التي قدرت بـ 6 فرنك خلال السنة، وقد بلغت الاشتراكات 280 فرنك، كانت تقسم كالآتي: 120 فرنك مخصصة لدفع كراء المكتب، و160 فرنك مخصصة لشراء الكتب، والتي بلغت 451 مجلد.

عرفت مدينة " المدية " هي الأخرى إنشاء مكتبة شعبية بها، والتي كانت تضم في سنة (1906) حوالي 780 مجلد. بالإضافة إلى إنشاء مكتبة بـ " تيارت " والتي قدرت مجموعاتها بـ 1797 مجلد. ومكتبة شعبية بـ " الشلف " وكانت تضم 510 مجلد.

استفادت " رابطة التعليم " في قسنطينة من منح البلدية، ومساهمات أعضائها لإنشاء مكتبة شعبية، بلغت مجموعاتها حوالي 5000 مجلد، وكانت تتيح خدماتها للجمهور بالمجان لمدة ساعتين في اليوم.

كان من بين المكتبات الشعبية التي تستحق الذكر ايضا، المكتبة التي أسستها " الجمعية الشعبية للمطالعة " بـ " سطيف "، والتي قدرت مجموعاتها في سنة (1912) بـ 7000 مجلد و20 دورية، كما كانت تضم المكتبة أقسام للكتب الخاصة بالأطفال والشباب وهو تطبيق للنظام الانجليزي، مما سمح للأطفال بالتعود عليها والتردد إليها، لرفع مستواهم التعليمي، وتربيتهم على احترام المصالح العامة[4].

---

[1]- قموح، نجية. المرجع السابق.

[2] - Abdelhamid, Arab. Contribution à l'Étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962. Op.cit. p.373.

[3] - Ibid. p.374.

[4] - Ibid. p.376.

كانت هذه المكتبات الشعبية موجهة إلى السكان الأوروبيين، وبعض المثقفين من السكان الجزائريين، والتي كانت تجد صعوبة في الاستفادة من خدماتها، وهو ما دفعهم إلى إنشاء مكتبات شعبية خاصة بهم، حيث تبنت " جمعية أصدقاء الكتاب " بمدينة تلمسان هذا المشروع في سنة (1927)[1]، والتي ظلت تنشط إلى غاية سنة (1956)، وهو تاريخ حل الجمعية من طرف السلطات العسكرية. كانت تضم المكتبة حوالي 4000 مجلد باللغتين العربية والفرنسية، بالإضافة إلى بعض الدوريات.

كما أحصت اليونسكو في سنة (1959) حوالي 23 مكتبة شعبية بالجزائر، غير أن Gabriel Esquer يتحدث عن وضعية هذه المكتبات، حيث لم توجد علاقة بين هذه المكتبات، بالإضافة إلى الأوضاع المالية التي مرت بها والتي صعبت من مهمتها[2].

3. المكتبات العربية Bibliothèques arabes:

تعتبر المكتبات العربية واحدة من المكتبات العمومية التي خلقتها الإدارة الفرنسية بداية من سنة (1903) في المدن التي كان يتواجد بها عدد كبير من السكان المسلمين، وهي عبارة عن مستودعات انتشرت بكثرة في أربعة مدن هي:

1.3. المكتبة العربية بـ " تلمسان "[3]:

تعتبر تلمسان واحدة من المدن الثقافية في المغرب العربي خلال العصور الوسطى، وفي عهد الاستعمار الفرنسي؛ انتشرت بها حركة المكتبات بكل أنواعها، حيث شرعت الإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين في إنشاء مكتبة عربية بالمسجد الكبير، وتدعيمها بالكتب.

تم تحويل المكتبة من المسجد الكبير إلى قاعة بالمدرسة، وقد حرص مدير المدرسة على تنظيمها وتنمية مجموعاتها، وكان قد خصص لها ميزانية قدرها 120 فرنك لشراء وصيانة الكتب، وقد بلغت مجموعاتها في سنة (1931) حوالي 369 كتاب في مختلف الميادين كـ: التشريع الإسلامي، اللغة والأدب العربي، تاريخ الإسلام...الخ.

كانت المكتبة مفتوحة أمام كل الأهالي، إلا أنهم كانوا قليلي التردد عليها رغم أنها كانت تفتح أبوابها في أيام العطل.

---

[1] - Abdelhamid, Arab. La lecture publique en Algérie durant la période coloniale (1830-1962). Op.cit. p.96.

[2] - Unesco. Le développement des bibliothèques publiques en Afrique : stage d'étude d'Ibadan [en ligne]. P.150. URL : http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001352/135237fb.pdf (Consulté le 19.06.2017)

[3] - Abdelhamid, Arab. Contribution à l'Étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962. Op.cit. p.401.

2.3. المكتبة العربية بـ " عنابة " (بون سابقا)[1]:

أحدثت المكتبة بغرفة قرب المسجد الكبير " الجامع الكبير "، وكانت تحتوي على قاعة لتدريس الطلبة الذين يحضرون لدخول " المدرسة ".

كانت تفتح هذه المكتبة أبوابها كل يوم لمدة ساعتين، كانت موزعة كالآتي: من الساعة 16 إلى 18 في فصل الشتاء، ومن الساعة 8 إلى 10 في فصل الصيف، وكانت تغلق أبوابها يوم الأحد وأيام العطل الرسمية.

استطاعت المكتبة أن تنشط من خلال مجموعاتها التي قدرت بـ 462 مجلد، يتم ترتيبها حسب الترقيم في خزائن زجاجية، صنفت فيها المجلدات كالآتي[2]:

الخزانة الأولى	الخزانة الثانية	الخزانة الثالثة	الخزانة الرابعة
– القرآن الكريم؛ – كتب التفسير؛ – كتب الحديث؛ – السنة النبوية.	كتب القانون	– القواميس الكلاسيكية؛ – كتب الأدب العربي؛ – كتب النحو؛ – كتب المنطق.	– التاريخ؛ – الكتب الكلاسيكية؛ – الجغرافيا؛ – الرياضيات؛ – علم الاجتماع.

كانت تقدم المكتبة خدماتها لعامة سكان المدينة، وكان أغلبهم من الطلبة المسلمين، بالإضافة إلى سكان المناطق المجاورة لمدينة عنابة. كما كانت تسعى المكتبة إلى استقطاب القراء والذين قدروا بـ 12 قارئ في اليوم، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في[3]:

– تجهيز المكتبة بالمؤلفات العربية الحديثة؛

– الاشتراك في المجلات العلمية والأدبية، كان من بينها تلك التي تنشر في مصر؛

– تطوير ملفات المؤلفين والمواد.

3.3. المكتبة العربية بـ " بجاية "[4]:

تأسست هذه المكتبة في سنة (1903) بالقرب من مسجد " سيدي الصوفي "، وقد تم تعيين أول مكتبي لتسيير مثل هذه المكتبات في نفس السنة.

---

[1]- Ibid. p.397.

[2]– نجية، قموح. المرجع السابق.

[3]- Abdelhamid, Arab. Contribution à l'Étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962. Op.cit. p.399.

[4] - Ibid. p.400.

كانت المكتبة تفتح أبوابها مع بداية السنة الدراسية طبقا لتعليمات مفتش المدرسين بالمحافظة، ومدير مدرسة التعليم العالي بقسنطينة، وكان يتردد عليها طلبة الزوايا من " بجاية " و" تيزي وزو ".

اعتمدت المكتبة لتنمية مجموعاتها على سياسة الاقتناء (الشراء)، بالإضافة إلى الكتب التي كانت تأتيها من خلال الوقف (الحبوس)، كما لم يكن للمكتبة ميزانية ثابتة تمكنها من اقتناء الكتب جديدة، إلا أنها استطاعت أن تضم مجموعات متنوعة لتشمل كتب في القانون، الشريعة، والنحو، واللغة والأدب العربي، التاريخ والجغرافيا، وغيرها. كما عرفت المكتبة تنظيما بسيطا حيث كانت توضع على هذه الأرصدة ختم (المكتبة الإسلامية ببجاية).

4.3. المكتبة العربية بـ " قسنطينة "[1]:

تعتبر المكتبة واحدة من أهم المكتبات العربية التي أنشأت؛ كانت تحتوي على عدد كبير من الكتب المطبوعة باللغة العربية، بالإضافة إلى مجموعة من المخطوطات التي جمعت من مساجد المدينة خلال فترات زمنية سابقة، كما ضمت المكتبة فهرس للمخطوطات في ثلاثة كراسات.

كانت المكتبة تفتح أبوابها كل يوم مساءا ابتداءا من الساعة الثالثة زوالا، وكان أستاذ العربية بالمسجد، والمدارس الخاصة بالأهالي والتابعة على غرار المكتبة إلى سلطة المحافظة، يقوم بالإشراف على قاعة المطالعة، مقابل حصوله على سكن مجاني، حيث قدر الإيجار الشهري 200 فرنك فرنسي.

عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية انجاز مكتبات عمومية مثل المكتبات العمومية التي كانت تتواجد بفرنسا، كما تم استحداث بعض النماذج التي تعكس تأثر المكتبات الفرنسية بالمكتبات الأنجلوساكسونية (خاصة مكتبات الأطفال)، التي كانت وليدة للحركة التي قادها مجموعة من المتخصصين الفرنسيين في علم المكتبات، كان هدفهم تغيير أسس وقواعد هذه المكتبات، لتكييفها مع التحولات الحاصلة على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والتعليمي في المجتمع المعاصر.

لم ترقى المكتبات العمومية الفرنسية إلى مستوى المكتبات الأنجلوساكسونية، وهو ما يفسر وضعية المكتبات العمومية الجزائرية في مراحلها الأولى مع مطلع القرن 19، حيث لاقت هذه المكتبات العديد من التحديات جعلها تنمو ببطء؛ إلا أن هذا لم يمنعها من أن تخدم نفس الأهداف السوسيو–اقتصادية والثقافية للمجتمع، حيث اعتبرها رؤساء البلديات والمخططين داخل المدن الكبرى كأماكن عامة يتردد عليها السكان بهدف القراءة والمطالعة، مما يسمح بتنمية قدراتهم، ورفع مستواهم التعليمي والثقافي،

[1]- نجية، قموح. المرجع نفسه.

كما اعتبروها أحد أهم الأدوات المعتمدة لضمان الاستقرار الاجتماعي، فهي تساهم في القضاء على كل أشكال التعصب الناتجة عن الاختلافات الفكرية والإيديولوجية التي تهدد سياستها الاستعمارية.

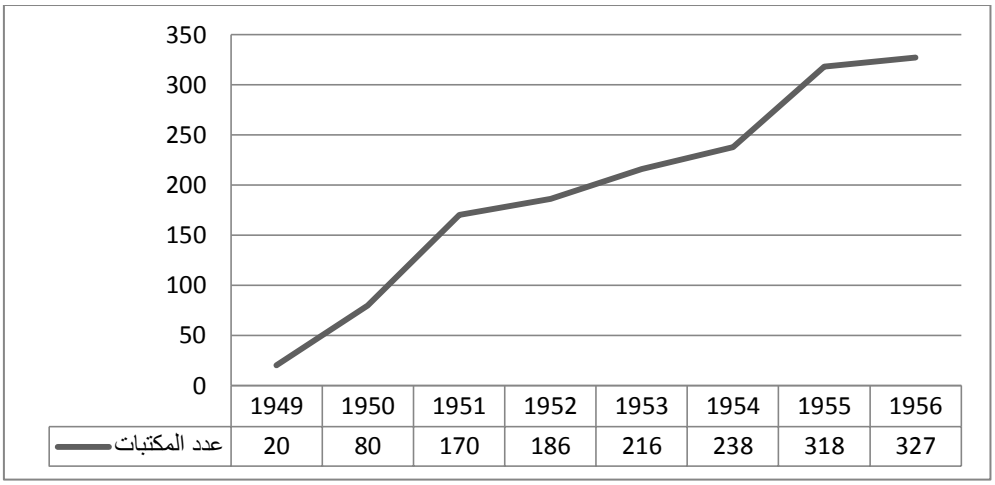
جاء مشروع المكتبات العمومية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية لخدمة أغراض واضحة، وهو ما جعل فرنسا تحرص على تطوير شبكة المكتبات العمومية بكل أنواعها، بداية بمواجهة كل الصعوبات المتعلقة بالفضاء، الميزانية، الرصيد الوثائقي، أوقات العمل، الجمهور الذي تخدمه، لتنتهج بعدها سياسة أخرى تحرص من خلالها على تشجيع المطالعة العمومية، حيث احتضنت فرنسا المؤتمر الدولي الأول حول " المطالعة العمومية " طيلة أيام 13- 18 افريل 1931 [1]، والذي تم بالتعاون بين وزير التربية العمومية Mario Roustan وجمعية المكتبيين الفرنسيين ABF، بحضور العديد من الدول الممثلين كـ: ألمانيا، انجلترا، بلجيكا، الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا، هولندا، سويسرا.

يعتبر المؤتمر الدولي الذي تم اختيار الجزائر لاحتضانه نقطة تحول في تاريخ المكتبات العمومية، حيث تم التركيز بالمؤتمر على المكتبات العمومية الحديثة، وأهميتها في المجتمع المعاصر، وهي الفرصة التي استغلتها جمعية المكتبيين الفرنسيين لتطرح مفهوم " المطالعة العمومية "؛ لا يزال هذا المفهوم مستخدما في العديد من الدول للتمييز بين أنواع المكتبات في العصر الحديث، حيث أصبح يطلق على هذه المكتبات تسمية " مكتبات المطالعة العمومية " وهو المعمول به في الجزائر حاليا.

سجلت الجزائر في سنة (1949) تحولا آخر في السياسة العامة المنتهجة للمكتبات العمومية، ارتبط هذا التحول بصدور إعلان اليونسكو الذي يطالب بإتاحة هذا النوع من المكتبات لجميع السكان، دون أي قيود ترتبط بالجنس، الدين، العرق، السن، المستوى التعليمي والوظيفي، وهو ما يبرز من خلال انتشار وتوسيع شبكة المكتبات العمومية في العديد من المناطق بالجزائر، بعدما كانت تتواجد هذه المكتبات في البداية بالمدن الرئيسية، والتي بلغ عددها 57 مكتبة بلدية، برصيد وثائقي يبلغ حوالي 155.500 مجلد، و20 مكتبة عمومية شعبية يبلغ مجموع رصيدها حوالي 33.000 مجلد[2]، ليتضاعف عددها منذ سنة (1949) إلى 327 مكتبة تم تسجيلها في سنة (1956).

[1] - Martine, Blanc-Montmayeur. Le congres d'Alger (13-18-avril 1931) : prémices de la « lecture publique » ?. Bibliothèque(s) - Revue de l'association des Bibliothécaires de France. n° 28, juin 2006. P.31.

[2] - Unesco. Le développement des bibliothèques publiques en Afrique : stage d'étude d'Ibadan. Op.cit. P.150.



الشكل رقم (01): يوضح تطور المكتبات العمومية في الجزائر (1949- 1956)[1]

كما سمحت الإدارة الفرنسية بتوظيف العرب ببعض هذه المكتبات، بالإضافة إلى تأطير المكتبات الخاصة بالعرب (الأهالي)، لتتيح من خلاله الفرصة لجميع السكان في التعليم.

لقد كانت المكتبات العمومية من أهم المؤسسات الثقافية التي اعتمدتها فرنسا في الجزائر، لنشر حضارتها وتعميم الثقافة، وتحقيق التماسك الاجتماعي، فأخذت تلقن أبناء الشعب عادات جديدة في التفكير والذوق والسلوك، كما ارتبطت بالسياسة التربوية والتعليمية وهو ما صرح به وزير التربية العمومية آنذاك Mario Roustan : " إننا نريد أن تكون مكتباتنا معاهد للفكر والجمال العالمي، أين يستطيع كل واحد أن ينهل منها حسب إمكانياته واحتياجاته، وإذا كان لا يستطيع المجيء إليها، عليها أن تذهب إليه، من أجل إنقاذ التربية من الخطر "[2]. يؤكد Mario Roustan من خلال هذا التصريح الذي قدمه في مداخلته بالمؤتمر الدولي حول المطالعة العمومية في سنة (1931) على التحول الذي مس هذه المكتبات في فلسفتها، بعدما كانت في البداية عبارة عن مستودعات تتيح رصيدها الوثائقي من خلال خدمات الإعارة الداخلية للقراء، وفي بعض الأحيان خدمات الإعارة الخارجية المقيدة (حسب طبيعة الفئة المستفيدة، مدة الإعارة)، لتصبح مع مطلع القرن (20) مؤسسات تسعى للانفتاح على الجمهور من خلال تبني إستراتيجية التوجه إلى القراء وتحفيزهم على متعة القراءة والمطالعة.

كما يتضمن هذا التصريح مفهوم جوهري وهو " الخطر "، حيث يدرج هذا المكتبات في الحياة العامة للمواطنين، فهي تعمل على معالجة " المخاطر العمومية " من خلال وظائفها التي ارتبطت بالتعليم

[1] - Abdelhamid, Arab. La lecture publique en Algérie durant la période coloniale (1830-1962). Op.cit. p.42

[2]– سمية، الزاحي. المكتبات العامة في الجزائر بين النظريات العلمية ومعطيات الواقع: المكتبات العامة البلدية لولاية سكيكدة نموذجا. 2006. 158 ورقة. مذكرة ماجستير، الإدارة العلمية والمعلومات، قسنطينة، 2006/2005. ص.85.

والقضاء على الأمية، ونشر وتوزيع الثقافة، مما يجعلها في الواجهة لمواجهة كل النزاعات والاختلافات الناتجة عن الجهل أو التعصب الفكري والإيديولوجي.

4-3- المبحث الثالث: المكتبات العمومية في الجزائر ما بعد الاستقلال

تبنت فرنسا مشروع ترقية المطالعة العمومية في الجزائر مع مطلع القرن العشرين، وهو ما جعلها تعمل على توسيع شبكة المكتبات العمومية في المدن والأرياف الجزائرية منذ سنة (1949)، غير أن وثيرة النمو لهذه المكتبات سرعان ما تراجعت عقب اندلاع الثورة التحريرية في سنة (1954)، بل جمدت على إثر ذلك كل المشاريع المسطرة لترقية المطالعة العمومية، وبدأت هذه المكتبات في التقلص إثر الهجمات العسكرية، إلا أن هذا لم يمنع الجزائر من أن ترث عن الاستعمار الفرنسي مجموعة من المكتبات العمومية عقب الاستقلال.

إن مصير هذه المؤسسات وهذا الإرث الذي خلفته فرنسا بات مرهون بفترة ما بعد (1962)، وهي السنة التي نالت فيها الجزائر استقلالها واستقلاليتها في تسيير مؤسساتها، بما في ذلك المكتبات العمومية، والتي كانت تواجه العديد من التحديات ارتبطت بـ:

- كونها دولة حديثة الاستقلال، فلابد من تأميم وبناء جل قطاعاتها السياسية، الاقتصادية، والثقافية؛
- التفاوت الجغرافي بشأن توزيع هذه المكتبات؛
- غياب الكوادر البشرية المؤهلة لتسييرها؛
- انتشار الأمية والتي بلغت آنذاك 80 % [1].

عقب استرجاع الجزائر لاستقلالها السياسي، كان لزاما عليها العمل على استرجاع استقلالها الذاتي؛ بتحقيق السيادة الوطنية، والاندماج والتكتل الاجتماعي، عن طريق التنمية البشرية والنهوض بقطاعات الدولة، والذي يشكل فيه قطاع الثقافة أحد الركائز الأساسية التي سطرتها المواثيق والمؤتمرات والدساتير التي تأسست عليها الدولة الجزائرية.

جاء في بيان مؤتمر طرابلس (جوان 1962) على أن " الثقافة لابد أن تكون وطنية، ثورية، وعلمية "[2]، وهو نفس ما ورد في ميثاق (1964) على أن الثقافة الوطنية هي " ثقافة قومية، ثورية، وعلمية، لابد

[1] - Wahiba, Hartani. la lecture publique en Algérie : une manifestation culturelle, "la semaine du livre et des bibliothèques".1980.51 pages. école nationale supérieure de bibliothécaires. p.6.

[2]- النصوص المؤسسة للجمهورية [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (تاريخ الزيارة 2016.02.15).

من توزيعها توزيعا عادلا ومتساويا "[1]. فالثقافة هي نشاطات تخلق الشعور لدى الأفراد بالوطنية، وتصلهم بماضيهم وهويتهم، وتخلصهم من الهيمنة وهو ما يعطيها صفة الثورية، كما تعمل على تحقيق الرقي والتحضر في المجتمع، وهو ما يجعلها علمية.

ورد في الميثاق الوطني (1976) على أن الثقافة يجب أن تكون مضمونة لكل مواطن بنفس درجة السكن، والغذاء، واللباس، والصحة والتعليم. ثم جاء في الميثاق الوطني (1986) على أن القاعدة الأساسية للتحول الثقافي في أي بلد، تكمن في مكافحة الأمية وتعميم التعليم.

كما شرعت الجزائر بداية من سنة (1965) بتوقيع العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان والمواطن، تسعى من خلالها إلى محاربة كل أشكال التمييز والتحيز، وتتبنى مبادئ الديمقراطية، والانفتاح على ثقافة العالم والبلدان، حيث ورد في ديباجة منظمة اليونسكو "...إن هذا العمل بالنسبة لجميع الأمم يعد واجبا مقدسا ينبغي القيام به في روح من التعاون المتبادل "[2]. تشكل هذه التصريحات والخطط مرجعية قوية لتأسيس الدولة الجزائرية، والتي ترسم من خلالها الأطر العامة لانتشار الثقافة وتوزيع المؤسسات الثقافية والتحول نحو " دمقرطة الثقافة " في الجزائر؛ يأخذ هذا المشروع بعين الاعتبار المكتبات والمطالعة العمومية.

تبنت الجزائر على إثر ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يهدف إلى محاربة الأمية وتعميم التعليم، كان هذا بالتعاون مع اليونسكو والإفلا التي سطرت مشروع النظام الوطني للمعلومات منذ سنة (1970)؛ يهدف هذا المشروع إلى تطوير شبكة المكتبات، وبناء المرافق الأساسية اللازمة في الدول النامية لخدمة السياسة الوطنية للمعلومات. كما قامت اليونسكو والإفلا في سنة (1985) بتوحيد الأطر العامة للسياسة الوطنية، وقد أعلنت عن مشروع Programme Général de l'information (PGI)، والذي يقوم على أربعة ركائز أساسية هي[3]:

- التشجيع على وضع سياسات وخطط وطنية وإقليمية؛
- التشجيع على إنشاء وتطبيق الأساليب والقواعد والمعايير؛
- المساهمة في تطوير البنية التحتية للمعلومات؛

[1]- النصوص المؤسسة للجمهورية. المرجع نفسه.

[2]- اليونسكو. إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي [الخط المباشر]. الإتاحة على:
http://www.droitsdelhomme.org.tn/wpcontent/pdfs.2067%الثقافي20%التنوع20%بشان20%العالمي20%اليونسكو20%/إعلان20%pdf.
(تاريخ الزيارة 2017.01.07).

[3] - Peter Johan, Lor. The IFLA-UNESCO partnership 1947-2012 [en ligne]. IFLA. P.6. URL: http://www.ifla.org/past-wlic/2012/96-lor-en.pdf. (consulté le 28-08-2016).

- التشجيع على تعليم وتدريب المتخصصين في المعلومات والمستخدمين.

إن المهمة صعبة خاصة مع تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إثر انتشار حركة التمدن أو التحضر بالجزائر، والتي كانت نتيجة للهجرة الجماعية من الريف إلى المدينة، خاصة خلال العشرية (1966-1977) قدرت بحوالي 1.7 مليون ريفي، بمعدل 130.000 في العام؛ وهو ما أطلق عليه Bourdieu et Sayad بـ " الاقتلاع " Le déracinement، حيث لم يجد سكان الأرياف مصدر قُوتِهم بسبب ضياع أراضيهم الفلاحية نتيجة للسياسة الاستعمارية، مما جعلهم يتجهون إلى المدن بحثا عن العمل بالأجرة.

نتج عن هذا الانتقال من البداوة إلى التحضر، ومن القبلية إلى المدينة مجموعة من الآثار، يحددها G. Simmel في[1]:

– اتجاهات اللامبالاة: تتمثل في غياب الاستجابات أمام المثيرات المختلفة التي يخضع لها؛

– التحفظ: وهو نوع من اللامبالاة المبطنة بالنفور، لأن الفرد لا يستطيع هنا إقامة علاقات عاطفية مميزة مع الكم الهائل من البشر الذين يقابلهم في المدينة الكبيرة، وهي الفكرة التي طورتها مدرسة شيكاغو فيما بعد، وأطلقت عليه مصطلح التباعد الاجتماعي la distance sociale، ويقصد به البرودة والسطحية التي تميز العلاقات بين الناس في المدن الكبرى؛

– الحرية والاستقلالية الفردية: حيث يبحث الفرد في حياة المدينة عن منفذ للتعبير عن نفسه من خلال التمييز أو الخصوصية الفردية l'originalité personnelle.

تطرح كل المؤشرات خلال هذه المرحلة ضرورة دفع حركة المكتبات العمومية في الجزائر، باعتبارها المكون للمواطنين لغرس الروح والقيم الوطنية، وفضاء لتنشئتهم اجتماعيا، وللقضاء على الأمية؛ غير أننا نجد أن الجزائر خلال هذه المرحلة الانتقالية كانت مخيرة بين إنعاش قطاعها الاقتصادي والصناعي من أجل التموقع واللحاق بالركب، أو تطوير مؤسساتها الثقافية وتنمية الأفراد بغرس روح المواطنة فيهم، والقضاء على الأمية، وتحقيق الاندماج في المجتمع، ما يتطلب توجيه سياستها العامة لإنشاء المدارس والمكتبات العمومية بشكل موازي. هذا الوضع الذي جعل الجزائر تحدد الخطوط العريضة التي ترسم السياسة الثقافية لها، والتي تمارسها من خلال عمليتين محوريتين هما:

[1]– سليمان، بومدين. المدينة الجزائرية وأثرها على تماسك العلاقات الاجتماعية التقليدي. في: Hervé, Cellier, Djenidi, Abla Rouag. Algérie- France : Jeunesse, ville et marginalité. [Alger] : Chihab Editions, [s.d]. p.p.3-4.

- **العمل التنظيمي:** تتخذ من خلاله السلطات العمومية عملية تحديد التدابير والإجراءات اللازمة فيما يخص تنظيم قطاع الثقافة، وتحديد الالتزامات والمعايير الفنية والعلمية التي تتعلق بهذه المؤسسات.

- **التدخل المباشر:** من خلال وضع برامج وطرق تسيير هذه المؤسسات الثقافية، وتخصيص المستحقات المالية لهذه المؤسسات والناشطين الثقافيين التي تسمح بأداء مهامها المحددة.

شهدت حركة المكتبات والمطالعة العمومية العديد من التحولات على إثر هذه السياسة الثقافية المنتهجة، يمكن تحديدها في المراحل التالية:

1.3.4. مرحلة التأميم (1962- 1988):

تعتبر المرحلة الصعبة في تاريخ المؤسسات الجزائرية عموما وليس المكتبات فقط، حيث أدى غياب الكفاءات الكافية لتغطية كل قطاعات الدولة إلى تهميش البعض منها والذي يعتبر مهما، حيث كان العمل على تطوير وتشييد المؤسسات الصناعية والاقتصادية ضمن الأولويات، أما باقي المجالات فجاءت في الدرجة الثانية في تصنيف اهتمامات السلطات، بما فيها القطاع الثقافي الذي يجد له سيد احمد بغلي تفسيرا على أنه " هروب من الحقيقة نتيجة للضعف وعدم القدرة على تحقيق التوازن "[1].

لم يمنع هذا من اتخاذ بعض الإجراءات لتنظيم القطاع الثقافي، عرفت من خلاله المكتبات العمومية حركة طفيفة ونمو بطيء، حيث تم رسم خطة في الفترة الممتدة بين (1965- 1978) شكلت الخطوط العريضة للسياسة الثقافية[*] آنذاك، وقد جاء في هذه الخطة[2]:

1- تعزيز التراث الثقافي من خلال معالمها، والأعمال الفنية، المتاحف، وخاصة استعادة اللغة الوطنية، ودمقرطة التعليم؛

2- إعادة تنظيم الهياكل الإدارية والثقافية، وتطوير التشريعات الوطنية من أجل التكيف مع المهام الثقافية وفق التوجهات الأساسية للبلد؛

3- تعزيز الانتشار الثقافي، وذلك بالاعتماد على ثلاثة إجراءات مهمة هي:

[1]– مجموعة من الباحثين. مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي. القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، 2010. ص.109.

[*] السياسة الثقافية: " هي مجمل الخطط والأفعال والممارسات الثقافية التي تهدف إلى سد الحاجات الثقافية لبلد أو مجتمع ما، عبر الاستثمار الأقصى لكل الموارد المادية والبشرية المتوفرة لهذا البلد وهذا المجتمع ". مجموعة من الباحثين. المرجع نفسه. ص.09.

[2] - Mahmoud, Bouayed. Le livre et la lecture en Algérie. Unesco, 1985. P.14.

1-3- الأولوية لوسائل السمعي- البصري، لضمان النقل السريع والفعال للمعلومات والثقافة في البلاد. فلابد من جعل وسائل الإعلام في متناول الجميع، وذلك لخدمة المواطنين، والتي لازالت تشهد الأمية، وعليه لابد من اتخاذ سياسة البث السمعي- البصري لخدمة التعليم، الثقافة والمعلومات؛

2-3- الدمقرطة واللامركزية في نشر الثقافة وتحفيز الإبداع؛

3-3- تطوير إنتاج الكتاب والمطالعة العمومية لسد حاجيات التكوين والبحث، وتعميم المطالعة بين الطلاب والعمال باعتبارهم رجال الثقافة.

4- التدريب وتنظيم التعاون الثقافي للمساهمة في تنمية الثقافة على المستوى الوطني والدولي.

ترسم هذه الخطة البوادر الأولى لرسم السياسة العامة للمكتبات والمطالعة العمومية، إلا أنها لم تُفعّل إلا مع سنة 70، حيث شهدت هذه الفترة مجموعة من التعديلات تمثلت في:

أ- إنشاء وزارة مكلفة بالثقافة:

عرفت الجزائر تنظيم قطاعها الثقافي لأول مرة مع صدور المرسوم رقم 75-31 المؤرخ في 09 محرم 1395 الموافق 22 جانفي 1975 المتعلق بإنشاء وزارة الإعلام والثقافة، تعنى بترقية المطالعة العمومية من خلال إنشاء مديريتين فرعيتين هما[1]:

1- المديرية الفرعية للمطالعة العمومية والمكتبات، تتكفل بـ: النهوض بالمطالعة العمومية عن طريق الوسائل التالية:

- انجاز الدراسات المسبقة الخاصة بإقامة الهياكل الملائمة للمطالعة العمومية؛
- وضع ورقابة التنظيم الذي تخضع له المطالعة العمومية على المستوى الوطني؛
- تقديم المساعدة الفنية للمكتبات وخاصة عن طريق التمارين والحلقات التدريبية والندوات وكذا المطبوعات التعليمية التي تتناول تنظيم وإدارة المكتبات العمومية؛
- توفير الظروف المناسبة لإقامة مكتب وطني للمكتبات والمطالعة العمومية؛
- تنسيق إنعاش نشاط المكتبات ومصالح التوثيق العامة؛
- المشاركة مع المصالح والأجهزة المعنية بنشر الثقافة عن طريق الكتاب والوثائق التي تتولى المكتبات ومراكز التوثيق العمومية حفظها ونشرها؛

[1]- مرسوم رقم 75-31 مؤرخ في 9 محرم عام 1305 الموافق 22 يناير سنة 1975، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار والثقافة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.12. ص.186.

- تكوين العاملين في المكتبات ومصالح الوثائق العمومية وكذا إخبارهم وتحسين تكوينهم.

2- المديرية الفرعية للوثائق والمطبوعات: وأهم ما تتكفل به فيما يخص المكتبات والمطالعة العمومية، مايلي:

وضع وتنظيم المعارض (وثائق– صور– خرائط – ملصقات...الخ) والمشاركة بطرق مشابهة في حملات التفسير والأخبار الوطنية وكذا في المهرجانات الثقافية التي تقررها وزارة الأخبار والثقافة أو المؤسسات الرسمية الأخرى.

ليتم بعدها إجراء تعديل آخر متمثل في إنشاء مديرية الأخبار والثقافة في كل من ولايات الجزائر، وهران، وقسنطينة في 21 رمضان 1394 الموافق 08 أكتوبر 1978، تعمل هذه المديرية من خلال مجموعة من المديريات الفرعية، تحمل أحد هذه المديريات تسمية " المديرية الفرعية للوثائق والمكتبات والمطالعة العمومية " تعمل على إنشاء المكتبات وترقية المطالعة العمومية من خلال " مكتب المكتبات والمطالعة العمومية "، مكلف بـ [1]:

- إنشاء المكتبات العمومية في البلديات؛
- المساهمة في اغناء هذه المكتبات؛
- تأمين تكوين المستخدمين اللازمين لتسيير المكتبات؛
- وضع هياكل للمطالعة العمومية ولاسيما تنظيم مكتبات متنقلة؛
- تنظيم حملات دورية للأخبار قصد تطوير تقاليد المطالعة وإنشاء المكتبات.

ب– إعادة تنظيم المكتبة الوطنية:

سعت الجزائر إلى استعادة المكتبة الوطنية منذ استقلالها، وقد أدخلت عليها العديد من التعديلات في سنوات (1964، 1966، 1967، 1969)، إلى غاية سنة (1970) وصدور الأمر رقم 70- 34 المتعلق بإعادة تنظيم المكتبة الوطنية[2]، كأول قانون أساسي للمكتبة الوطنية يحدد مهامها ووظائفها، وقد جاء فيه على أن المكتبة الوطنية هي " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية الذاتية والاستقلال المالي، وهي موضوعة تحت وصاية وزير التربية الوطنية ". كما أوكلت إليها مجموعة من المهام التي تتعلق بحفظ التراث الثقافي للبلاد باعتبارها " ذاكرة الشعب "، ووضع المكتبات والكتب

[1]- موقع وزارة الثقافة. http://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/bibliotheque-pren.php (تاريخ الزيارة 2016.03.29).

[2]– أمر رقم 70–34 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1390 الموافق 29 ماي سنة 1970، يتضمن إعادة تنظيم المكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.48. ص.671.

والوثائق التي تسمح للمواطنين بالتعلم والتثقيف وذلك بفضل المكتبات المتنقلة والوسائل الأخرى الملائمة. تعتبر المكتبة الوطنية الأساس لتطوير شبكة المكتبات العمومية الجزائرية، كما أصبحت تتيح خدماتها لكل شرائح المجتمع، وهو ما جعلها تعدل في سياسة الاقتناء لتوفر مجموعات تلبي احتياجات جميع القراء.

تبنت الجزائر بعد هذا التعديل الذي أجرته في قطاع الثقافة، وتنظيم المكتبة الوطنية مشروع " ألف مكتبة " والذي دخل حيز التنفيذ بداية من سنة (1975) تكون جاهزة في نهاية سنة (1980)، وهو يعتبر أولى بوادر التحول في مجال المطالعة العمومية، حيث سجلت وزارة الإعلام والثقافة إنشاء (200) مكتبة عمومية، و(06) مكتبات مخصصة للأطفال، بالإضافة إلى اقتناء (15) مكتبة متنقلة[1].

كما دعمت وزارة الإعلام والثقافة بعدها مشروع " مكتبة لكل بلدية " في سنة (1978)، وقد خصصت له ميزانية قدرت بـ 8.500.000 دينار، بمتوسط 500 كتاب لكل مكتبة، بهدف تشجيع المطالعة في الأوساط الاجتماعية، وقد عرف المشروع انجاز (266) مكتبة. تم إعادة تدعيم هذه المكتبات في المشروع الخماسي للتنمية (1980-1984)، حيث خصصت لها ميزانية بلغت 30 مليون دينار لإعادة تجديد العملية[2].

كما قامت وزارة الإعلام والثقافة آنذاك بتدعيم هذه المكتبات بإنتاج معرفي كبير، تم اقتناءه من مجموعة من الدول العربية والأوروبية في سنة (1978) قدر بحوالي 600.000 عنوان[3]. تواصل هذا الاهتمام بدعم الكتاب من خلال إنشاء مؤسسات عمومية تتكفل بهذه الصناعة وتنظمها في الجزائر مع صدور المرسوم رقم 83-300 المؤرخ في 30 أفريل 1983، والذي عرف إنشاء " الشركة الوطنية للنشر والتوزيع " ثم بعدها " المؤسسة الوطنية للكتاب ". لتتوسع بعدها حركة النشر وصناعة الكتاب في الجزائر، برز على إثر ذلك العديد من دور النشر الخاصة بعدما كانت طيلة سنوات (1970 – 1980) تشكل من 5 إلى 6 دور نشر (من بينها النهضة، الشهاب، دحلب، الحكمة...)[4].

ارتبطت المكتبات العمومية في الجزائر خلال هذه المرحلة بوظائف تعليمية وتثقيفية، وهو ما تحدده الخطة التي رسمتها الجزائر طيلة هذه الفترة، حيث تحرص من خلالها على ضرورة دمقرطة الثقافة

---

[1] - Mahmoud, Bouayed. Op.cit. p.42.
[2] - Ibid. p.42.
[3] - Wahiba, Hartani. Op.cit. p.17.
[4]- القالي، زينب. أزمة المقروئية في الجزائر[الخط المباشر]. يومية الشاهد. الإتاحة على: http://www.alger-culture.com/print.php?type=A&item_id=561 (تاريخ الزيارة 2016.12.19).

والتعليم لجميع المواطنين، كما أن إلحاق المكتبة الوطنية بوزارة التعليم يؤكد على المهام التعليمية التي أوكلت إلى هذه المكتبات، حيث أصبحت تشكل المكتبة خلال هذه المرحلة " مدرسة، مركز للتكوين، والتعليم والتثقيف ".

تبرز مكانة المكتبات العمومية خلال هذه المرحلة من خلال النشاطات التي قادها المكتبيون خلال هذه المرحلة، تأكيدا على دورها المهم في عملية التنمية، حيث يعتبر المكتبي– معلم. قدم المكتبيون في هذا السياق العديد من الدورات التكوينية والتدريبية للتلاميذ بالمدارس والمتوسطات، بالإضافة إلى المعارض، واستخدام المكتبة المتنقلة.

كما عرفت هذه المرحلة تنظيم " الأسبوع الوطني للكتاب والمكتبات " من 16 إلى 23 افريل 1979، تضمنت هذه الأيام العديد من الأحداث والنشاطات التي تهدف إلى إبراز مكانة الكتاب والتشجيع على المطالعة، كانت وفق البرنامج الآتي[1]:

أ– " **يوم العلم في** 16 **أفريل** ": يعتبر من التظاهرات الثقافية والعلمية التي تقام في الجزائر في شهر أفريل لكل سنة، احتفاء بالعالم والمفكر الجزائري " عبد الحميد بن باديس " الذي يعتبر رمزا للحركة الفكرية والعلمية والثقافية في الثورة الجزائرية، والتي تهدف إلى إعادة إحياء التراث الثقافي، ووصل المواطنين بتاريخهم، كما يعتبر فرصة تعيد من خلاله وزارة الثقافة مكانة الكتاب في الوسط الاجتماعي باعتباره وسيلة للتعليم، التثقيف، التكوين، والترفيه؛ حيث قامت وزارة الإعلام والثقافة آنذاك بعرض للكتب التاريخية التي تم نشرها من قبل فترة الاستعمار إلى غاية سنة (1979)؛

ب– **يوم** 17 **أفريل:** تبنت وزارة الإعلام والثقافة آنذاك عملية توزيع الكتب على مجموعة من المؤسسات والتنظيمات كـ " الاتحاد الوطني للشباب الجزائريين " و" الاتحاد الوطني للنسوة الجزائريات "، و" روض الأطفال "؛

ت–**يوم** 18 **أفريل:** تم تنظيم دائرة مستديرة حول مهنة المكتبي من طرف معهد علم المكتبات وعلوم المعلومات بجامعة الجزائر، والذي عرف مشاركة محافظ المكتبة الجامعية بالجزائر، والمكلف بالمطالعة العمومية لدى وزارة الإعلام والثقافة، ومدير المكتبة الوطنية؛

ث–**من** 19 **إلى غاية** 23 **أفريل:** عرفت هذه الأيام العديد من النشاطات التي تمس الكتاب وترقية المطالعة العمومية لدى المواطنين منها:

[1] - Wahiba, Hartani. Op.cit. p.34.

– تنظيم جلسات للكتاب والمبدعين في مجال التأليف، وإهداء الكتب بحضور بعض الفاعلين في عالم الكتاب؛

– إقامة معارض للكتب المدرسية وأدب الأطفال في العديد من المدارس؛

– تنظيم خرجات للمكتبة المتنقلة للعديد من المناطق، بمبادرة نظمتها " الشركة الوطنية للنشر والتوزيع " مع 06 مكتبات من أجل الترويج للكتاب الجزائري باللغة العربية واللغة الفرنسية؛

استطاعت الجزائر خلال هذه المرحلة رسم خططها الثقافية، من خلال إعادة هيكلة مؤسساتها الثقافية أو انجاز مؤسسات ثقافية جديدة، خاصة في مجال المكتبات والمطالعة العمومية، والتي تدرجها في مخططاتها التنموية، من خلال وظائفها التي ارتبطت بالتعليم، التثقيف، والترفيه؛ غير أن العديد من المشاريع المسطرة لم تكتمل، كما واجهت المؤسسات التي بادرت مهامها العديد من العوائق تمنع استمراريتها، أو النهوض بها، وهذا راجع إلى:

– التغير الدائم في قطاع الثقافة والذي أثر على منظومتها التشريعية، حيث نجد فجوة كبيرة في النصوص القانونية التي تنظم هذه المكتبات وترسي قواعدها في المجتمع؛

– تأثر حركة المكتبات العمومية بالجدل القائم حول الجهة المسئولة عن تسيير هذه المكتبات، مما جعلها تواجه مشاكل مادية تتعلق بالتجهيز، التمويل، وتأطير المكتبيين؛

– غياب إستراتيجية ترتكز على التخطيط للمكتبات العمومية بشكل موازي للمؤسسات التعليمية (المدارس، الجامعات...)؛

– طبيعة المجتمع الجزائري الذي يعتمد على النقل الشفوي، خاصة مع اعتماد الجزائر خلال هذه المرحلة على وسائل السمعي – البصري لخدمة التعليم والثقافة، وهو ما يزيد من تعمق هذه الظاهرة في الأوساط الاجتماعية، مما يجعل مكانة الكتاب وفضاء المطالعة كوسيط لنقل المعرفة والثقافة تتراجع لدى العديد من الفئات، حيث اقتصرت العملية على الطلاب والعمال باعتبارهم رجال الثقافة كما ورد ذلك في الخطة الثقافية لسنة (1965- 1978).

2.3.4. مرحلة الجمود والركود (1989-2002):

لم تحمل هذه المرحلة الجديد بالنسبة للمكتبات، كما أنها لم تحافظ على المنحى المسطر لتطوير شبكة المكتبات العمومية، بل عرفت ركودا نتيجة لدخول الجزائر في أزمات اقتصادية كانت نتيجة لتراجع في أسعار البترول (أحداث أكتوبر 1988)، بالإضافة إلى الدخول في أزمة أمنية نتيجة للتعديل

الدستوري الجديد في سنة (1989)، الذي يدعوا إلى التعددية في البلاد، الأمر الذي ولّد فوضى اجتماعية.

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة الدخول في ما يعرف بالعشرية السوداء، صاحبه تدني الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية والأخلاقية؛ أثر هذا على العديد من قطاعات الدولة بما في ذلك قطاع الثقافة، الذي تمّ تهميشه وتجميد كل المشاريع المسطرة، لانعدام المخصصات المالية، بالإضافة إلى عدم صدور أي نصوص قانونية تحمي وتحافظ على هذه المؤسسات الثقافية خلال هذه المرحلة، وعليه فقد خربت العديد من هذه المؤسسات الثقافية، كما حولت العديد من المكتبات العمومية إلى محلات تجارية، والبعض منها تم إغلاقه.

إلا أن الأمر المميز في هذه المرحلة هو صدور بعض النصوص التشريعية التأسيسية، والتي تسمح بالتفكير في مستقبل هذا القطاع، خاصة في مجال المكتبات والمطالعة العمومية، والتي عرفت:

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 93 - 149 المؤرخ في 22 يونيو 1993 المتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية، والذي يقضي بإعادة تنظيم المكتبة الوطنية وقانونها الأساسي السابق (70-34)؛ حيث يحدد القانون الأساسي تبعية المكتبة الوطنية لوزارة الثقافة، ويوضح المهام الجديدة للمكتبة الوطنية المتعلقة بـ[1]:

– المشاركة في إقامة الشبكة الوطنية لمراكز الوثائق ومصالحها وفي سيرها، وتعني بمراكز الوثائق المكتبات سواء كانت مكتبات بلدية، مكتبات مراكز ثقافية أو قاعات مطالعة، مكتبات دور الشباب وكل مركز يمتلك مكتبة ومواد مكتبية ويؤدي خدمات للجمهور القارئ.

– المشاركة في إنجاز شبكات المطالعة العمومية وفي تنشيطها، وعلى هذا الأساس بدأ نشاط المكتبات المتنقلة من أجل تفعيل المطالعة العمومية في المناطق النائية بالجزائر العاصمة وبعض من الولايات المجاورة لها.

سطّرت المكتبة الوطنية على هذا الأساس خطة لإنشاء ملحقات لها بمجموعة من الولايات من أجل تمديد تطبيق مهامها عبر التراب الوطني.

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 93–149 المؤرخ في 2 محرم 1414 الموافق 22 يونيو 1993، يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.42. ص.16. (س.31، ع. 42، 23 يونيو 1993)، ص.17.

كما تعتبر المكتبة الوطنية الأساس لتعزيز التبادل الثقافي؛ من خلال تكفلها بتنظيم الأنشطة والتظاهرات الثقافية والعلمية التي لها علاقة بهدفها، كان من أبرز هذه التظاهرات هو الاحتفال بـ " اليوم العالمي للكتاب "، والذي كان يقام من خلال:

أ- إقامة معارض للكتب؛

ب- إهداء الكتب ومختلف المواد لمكتبات البلديات والملحقات؛

ت- معالجة قضايا الكتاب وأدب الأطفال في الجزائر من خلال الندوات.

- كما انتهجت الجزائر خلال هذه المرحلة سياسة اللامركزية الثقافية، بصدور المرسوم التنفيذي 94 - 414 [1] المتعلق بإنشاء مديريات للثقافة على مستوى كل الولايات، تكون مكلفة بترقية المطالعة العمومية وتطوير شبكة المكتبات.

3.3.4. مرحلة التحول نحو جيل جديد للمكتبات العمومية (2003 إلى يومنا هذا):

تعتبر مرحلة انتقالية في تاريخ الجزائر على كل الأصعدة، كما حملت هذه المرحلة الجديد في مجال الثقافة، نتيجة لخروج الجزائر من الضائقة الاقتصادية والأزمة الأمنية، لتحاول بناء أسس وقواعد حديثة داخل المجتمع، وخلق مواطنين قادرين على التعايش معا في ظل كل الاختلافات الفكرية والإيديولوجية، والتعددية الثقافية، وهو ما يبرز من خلال تركيز السلطات العمومية على إعادة بعث قطاع الثقافة، واستدراك المشاريع المجمدة لعقد من الزمن، حيث حظي القطاع بميزانية معتبرة من ميزانية الدولة قدرت بـ 64.1 مليون دولار خلال سنة 2003 لتبقى في تزايد مستمر، وقد قدرت في سنة 2012 بـ 561.3 مليون دولار، وهي تعتبر العشر سنوات الأكثر قوة في القطاع، تمكنت خلالها من إعادة تنظيم هياكلها ومؤسساتها، وكذا الخوض في إنجاز مشاريع جديدة، كما يوضح الجدولين ارتفاع ميزانية الثقافة منذ سنة (2003) إلى غاية سنة (2016).

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 94-414 مؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1415هـ الموافق 30 نوفمبر سنة 1994، يتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.79. ص.22.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الميزانية بالدولار	64,1	73,1	38,1	58,9	148	126,3	360

الجدول رقم (01): يوضح ميزانية وزارة الثقافة بالمليون دولار مابين (2003-2009)[1]

نلاحظ من خلال **الجدول رقم (01)** الأول الارتفاع المتضاعف لقطاع الثقافة منذ سنة (2007) نتيجة لتنظيم التظاهرات الدولية، كان من بينها تظاهرة " الجزائر عاصمة الثقافة العربية "، ثم نسجل تراجع في الميزانية خلال سنة (2008)، لترتفع من جديد بشكل مضاعف في سنة (2009)، وهي السنة التي نظمت فيها الجزائر " المهرجان الإفريقي ".

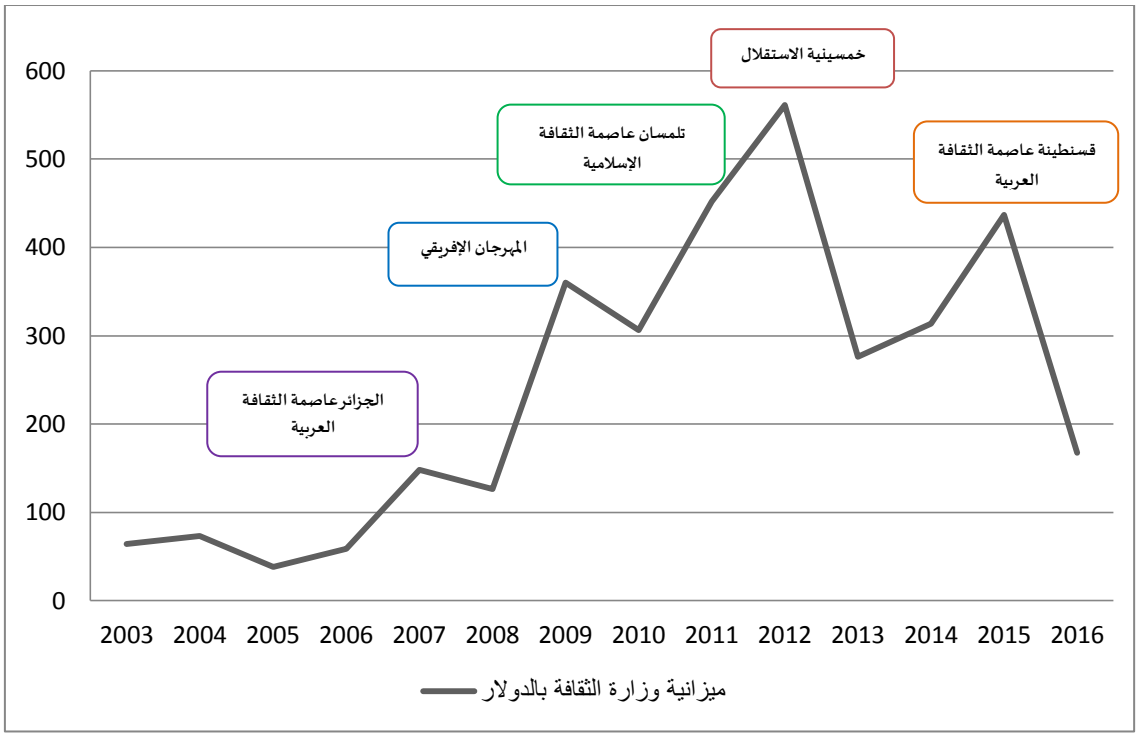
تعكس هذه التظاهرات انتماء الجزائر إلى المنظمات الدولية والإقليمية، التي تحرص من خلالها على إثبات هويتها ونشر تراثها الثقافي؛ وعليه فقد حظي قطاع الكتاب والمطالعة العمومية باهتمام كبير إثر هذه التظاهرات، كما نتج عن ذلك الإعلان عن انجاز العديد من المشاريع التي تعنى بترقية المطالعة العمومية.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزانية بالدولار	306,1	452	561,3	276,3	313,8	436,7	167,69

الجدول رقم (02): يوضح ميزانية وزارة الثقافة بالمليون دولار مابين (2010- 2016)

يوضح **الجدول رقم (02)** عن بداية مرحلة جديدة لقطاع الثقافة، تعود إلى تركيز الجزائر على الثقافة كركيزة أساسية في البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج الخماسي (2010-2014)، كما احتضنت الجزائر خلال هذه الفترة العديد من التظاهرات الدولية، وهو ما يفسر الارتفاع المستمر في ميزانية القطاع خلال سنة (2011)، حيث احتضنت الجزائر خلالها تظاهرة " تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية "، كما صادفت سنة (2012) الاحتفال بـ " خمسينية الاستقلال "، ليسجل بعدها القطاع تراجع في الميزانية خلال سنة (2013) و(2014)، ثم نجد ارتفاع مرة أخرى في سنة (2015)، راجع إلى احتضان الجزائر لتظاهرة " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية ".

[1] - Evolution du budget de la culture entre 2003 et 2013. URL : http://www.alger-culture.com/news.php?readmore=75 (consulté le 22-12-2017)



الشكل رقم (02): يوضح تطور ميزانية الثقافة في الجزائر (2003- 2016)[1]

اتخذت وزارة الثقافة خلال هذه الفترة مجموعة من التدابير والإجراءات التي تسمح بتنظيم القطاع، حظيت من خلاله سياسة الكتاب والمطالعة العمومية والمكتبات بأهمية كبيرة، حيث خصصت لها ميزانية معتبرة قدرت خلال سنة (2005) بـ 32 مليار سنتم من 118 مليار الميزانية الإجمالية للقطاع[2]، وهذا لغرض نشر الثقافة والمعلومات والمعرفة، كحق من حقوق المواطن الجزائري يضمنه له الدستور؛ جاء هذا في التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016، تنص المادة 45 على أن " الحق في الثقافة مضمون للمواطن "، كما ورد في المادة 51 " الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن ". وعليه يمكن تحديد أهمية المشاريع المنجزة لترقية المطلعة العمومية في:

1- إعادة مكانة الكتاب كوسيلة للمعرفة والثقافة:

اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير والإجراءات توضح رمزية الكتاب في الوسط الاجتماعي، حيث واصلت سياستها لدعم الكتاب من خلال تطوير حركة النشر وصناعة الكتاب، وفتحت المجال أمام

[1]– عمار، كساب. انهيار ميزانية الثقافة أو نهاية الثقافة الرسمية في الجزائر [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.arabcp.org/page/389 (تاريخ الزيارة 2016.12.18).

[2] - Christelle, Di Pietro. 450 bibliothèques pour l'Algérie [en ligne]. URL : http://www.enssib.fr/breves/2010/07/05/450-bibliotheques-pour-l-algerie (Consulté le 19.12.2016).

دور النشر الخاصة بعدما كانت طيلة سنوات (1970 – 1980) تشكل من 5 إلى 6 دور نشر، ليتصاعد عددها إلى أكثر من 250 ناشر منذ سنة (2009)[1].

كما تتبنى الجزائر في سياستها حاليا تنظيم العديد من التظاهرات، المعارض والصالونات المحلية، الإقليمية والدولية التي تهتم بتوزيع الكتاب وترقية المطالعة والانفتاح على الثقافات الأجنبية، نذكر منها:

1-1-التظاهرات الثقافية الدولية: عرفت الجزائر مع مطلع الألفية الثانية احتضان العديد من التظاهرات الثقافية من بينها الجزائر " عاصمة الثقافة العربية " سنة (2007)؛ " المهرجان الثقافي الإفريقي " سنة (2009)؛ تلمسان " عاصمة الثقافة الإسلامية " (2011)؛ قسنطينة " عاصمة الثقافة العربية " (2015).

نتج عن هذه التظاهرات حركة في صناعة الكتاب، تحاول من خلالها الجزائر أن تبرز مكانتها الدولية على المستوى الثقافي، ونشر تراثها الثقافي، كما قامت السلطات العمومية بدعم الناشرين المحليين من الخزينة العمومية عن طريق " الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها "، والذي يتبنى إستراتيجية شراء 1500 نسخة من كل عنوان يصدر في المجالات التي تحددها السلطة الوصية، خاصة الكتب التي تتناول تاريخ الثورة الجزائرية في إطار مشروع " الكتاب التاريخي " المعلن عنه من طرف رئيس الجمهورية منذ سنة (2006)، والتي تدعم من خلاله الوزارة الوصية بعض الناشرين والمؤلفين من خلال شراء 5000 نسخة من كل عنوان، يتم توزيع هذه الكتب وفق دفتر شروط بطريقة متساوية على مكتبات المطالعة العمومية.

1-2- الصالون الدولي للكتاب (SILA)[2]: هو تظاهرة ثقافية تقام سنويا بالجزائر العاصمة برعاية وزارة الثقافة، يهدف إلى:

- العمل على ترقية الكتاب باعتباره أداة أساسية لنقل المعرفة؛
- العمل على إيجاد الفرصة السانحة لاكتشاف الإصدارات الجديدة في الميادين الفكرية، الأدبية والعلمية والفنية في الجزائر وجميع أنحاء العالم؛
- الإسهام في تحفيز وتقوية حب الكتاب والترغيب في المطالعة؛

[1]- القالي، زينب. المرجع السابق.

[2]– الصالون الدولي الخامس عشر للكتاب [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.2010.sila-dz.com/pdf/reglement/reglement-interieur-alg-ar.pdf (2016.12.19)

- توفير المناخ الداعم للشراكة المهنية في ميداني نشر الكتاب وتوزيعه داخل الوطن وخارجه؛
- تشجيع الحوار والتبادل الفكري والثقافي.

3-1- المهرجان الثقافي المحلي " القراءة في احتفال ": بموجب القرار المؤرخ في 18 مارس 2010، عملاً بأحكام نصّ المرسوم التنفيذي رقم 03-297 المحدّد لشروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفياته لاسيما المهرجانات المحلية، جاء هذا القرار رفقة جملة من القرارات ذاتها القاضية بتأسيس هذا المهرجان سنوياً في كل ولاية على مدار خمسة عشر (15) يوماً تقام احتفالات ونشاطات ثقافية مكثفة بالمكتبة وبباقي المكتبات الناشطة بإقليم الولاية ودور الثقافة من عروض مسرحية، ورشات عمل ثقافية–إبداعية، محاضرات وغيرها، ويقام هذا المهرجان يومياً.

4-1- إنشاء المركز الوطني للكتاب: تمّ إنشاء المركز الوطني للكتاب بمرسوم رئاسي رقم 09-202 الصادر في 27 ماي 2009. وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة[1]. يدير المركز مجلس توجيه ويسيره مدير، ويزود بأربع لجان دائمة متخصصة تم تنصيبها رسميا في سنة (2013) وهي (لجنة الإبداع والترجمة؛ اللجنة الدائمة المتخصصة المكلفة بكتاب الشباب؛ لجنة النشر والتوزيع؛ لجنة الأنشطة المتعلقة بالكتاب)[2].

يتولى المركز الوطني للكتاب مجموعة من المهام التي تهتم بالكتاب وترقية المطالعة العمومية والتي يمكن تحديدها في المهام التالية:

– تشجيع جميع أساليب التعبير الأدبي والمساهمة في نشر الأعمال الأدبية بجميع أشكالها؛

– اقتراح كل عمل ومبادرة من شأنها المساعدة في تفعيل نشر الكتاب وتوزيعه وترقية المطالعة العمومية؛

– دعم كافة المراحل التي يمر بها الكتاب؛

– إبداء الرأي حول كل مشروع يوجه لوزارة الثقافة بهدف الحصول على المساعدة والإعانة الموجّهة لمختلف المتدخلين في مراحل الكتاب وذلك بطلب من وزارة الثقافة؛

[1]– مرسوم رئاسي رقم 09–202 مؤرخ في 02 جمادي الثانية عام 1430 الموافق 27 ماي سنة 2009، يتضمن إنشاء المركز الوطني للكتاب. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.33. ص.22.

[2]- موقع المركز الوطني للكتاب: http://cnlalgerie.dz/ar/centre-national-du-livre/mot-du-drirecteur (تاريخ الزيارة 2016.12.17).

– القيام بتحقيقات ودراسات حول الكتاب تتمثل في جمع وحساب وتحليل جميع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإحصائية وغيرها المتعلقة بالمطالعة ونشر الكتاب وطبعه وتوزيعه؛

– القيام بمهام الدراسة والتقييم والخبرة والاستشارة في مجال مكتبات المطالعة التابعة لقطاع الثقافة؛

– المشاركة في تنظيم لقاءات ومعارض وتظاهرات متعلقة بترقية الكتاب الجزائري وإشعاعه.

1-5- صدور قانون الكتاب: إن وضع نصوص قانونية تنظم قطاع الكتاب والمطالعة أمر ضروري، وهو معمول به في الكل الدول، لذلك سعت الجزائر بعد فراغ دام عقود من الزمن إلى إصدار القانون رقم 15-13 [1] يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب الصادر في سنة (2015)، يسمح هذا بتنظيم وتطوير الصناعة الوطنية للكتاب والإبداع الأدبي، وتقريب الكتاب من القراء وسد الثغرات، وترقية المطالعة العمومية وتشجيعها.

2- انجاز مشروع مكتبات المطالعة العمومية:

1.2. تنظيم شبكة مكتبات المطالعة العمومية:

يعتبر إنشاء المديريات أحد الخطوات المتخذة للتعبير عن الإدارة اللامركزية في مجال الثقافة، والتي تسمح بتنظيم هذا المجال بشكل يضمن التوزيع المتساوي في كل ولايات الوطن، عقب التعديل الذي أجرته في سنة (1994)، لتعرف هذه المديريات في الألفية الثالثة استقرارا في مهامها، تتكفل بالسياسة الوطنية للكتاب وترقية المطالعة العمومية من خلال " مديرية الكتاب والمطالعة العمومية "، تعمل على:[2]

- ترقية الإبداع والبحث والطبع والنشر والتوزيع في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للكتاب.
- إعداد المعطيات والتقديرات الضرورية لتحديد المعالم الكبرى لتطوير الكتاب وترقية المطالعة العمومية.
- تنظيم الشبكة الوطنية للمكتبات وقاعات المطالعة العمومية.
- تطوير الترجمة وإصدار منشورات ثقافية.

[1]– قانون رقم 15–13 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع. 39. ص.21.

[2]– مرسوم تنفيذي رقم 05–80 مؤرخ في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير 2005، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الثقافة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.16. ص.17.

سمح هذا الوضع بمباشرة الجزائر في انجاز مشاريع مكتبات المطالعة العمومية تراعي المعايير الدولية لليونسكو والإفلا، تحت وصاية وزارة الثقافة وفقا للمرسوم التنفيذي 05 – 80 الذي يحدد الأطر العامة لتسيير هذه المؤسسات بعد الغموض الذي كان يجوبها والجدل القائم حول تبعية هذه المكتبات.

حظيت مكتبات المطالعة العمومية باهتمام السلطات العمومية في مشروع " التحضر " بالجزائر من خلال مخطط التهيئة العمرانية SNAT مع بداية سنة (2004)[1]، عرفت على إثره إعادة بعث مشروع " مكتبة في كل بلدية "، والذي تم بالتعاون بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الثقافة، والذي دخل حيز التنفيذ في سنة (2005)، والذي انتهت أشغاله في سنة (2014).

كما عملت الوزارة على تنفيذ مشروع ملحقات المكتبة الوطنية المقرر في سنة (1993) على مستوى كل التراب الوطني، ومقرها على مستوى رؤساء الولايات، حيث كان توزيع هذه المكتبات كالآتي:

– البداية في سنة (2005): عرفت انجاز ملحقات المكتبة الوطنية في كل من ولاية أدرار[2]، بجاية[3]، تلمسان[4]، تيارت[5]، تيزي وزو[6]، عنابة[7]، قسنطينة[8]؛

[1] - Loi n º 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 Juin 2010, portant approbation du Schéma National d'Aménagement du territoire. Journal Officiel de la République Algérienne, n º 66.

[2]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بأدرار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63 . ص.21. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

[3]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية ببجاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.21. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

[4]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بتلمسان. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.22. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

[5]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بغرندة (ولاية تيارت). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.22. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

[6]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بتيزي وزو. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.23. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

[7]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بعنابة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.. ص.63. ص.23. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

[8]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بقسنطينة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.23. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

– سنة (2006): عرفت انجاز ملحقات المكتبة الوطنية في كل من ولاية بسكرة[1]، بشار[2]، تبسة[3]، جلفة[4]، معسكر[5]، عين تموشنت[6]، غيليزان[7].

أعادت وزارة الثقافة النظر في مشروع ملحقات المكتبة الوطنية، ليتم إجراء تعديل آخر في سنة (2007)، يقضي بتحويل هذه الملحقات إلى " مكتبات للمطالعة العمومية " وفقا للمرسوم رقم 07 - 275[8]، كما يوضح المرسوم التنفيذي رقم 08-235[9] المؤرخ في 26 يوليو 2008 المتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية، وهو المرسوم القاضي بتعديل وتتمة بعض من مواد المرسوم التنفيذي رقم 93-149؛ تطبيقا للمادة الثالثة " تُحوّل الممتلكات والحقوق والواجبات والوسائل أياً كانت طبيعتها والتي تحوزها ملحقات المكتبة الوطنية الجزائرية إلى مكتبات المطالعة العمومية المنشأة بنفس الولاية على اعتبار أن مكتبات المطالعة العمومية هي امتداد للمكتبة الوطنية تجاه تطوير المطالعة العمومية وتقريب الخدمات للأفراد ".

[1]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية ببسكرة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.29. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

[2]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية ببشار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.29. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

[3]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بتبسة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.30. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

[4]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بالجلفة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.30. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

[5]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بمعسكر. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.31. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

[6]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بعين تموشنت. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.31. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

[7]– قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بغيليزان. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.32. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

[8]– مرسوم تنفيذي رقم 07–275 مؤرخ في 6 رمضان عام 1428 الموافق 18 سبتمبر 2007، يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.58. ص.37.

[9]– مرسوم تنفيذي رقم 08–235 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 93–149 المؤرخ في 2 محرم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993 والمتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .ع. 43. ص.16.

تواصل انجاز مشروع مكتبات المطالعة العمومية على مستوى رؤساء ولايات الوطن مع سنة (2008)، بصدور المرسوم رقم 08-236[1] المتعلق بإنشاء مكتبات المطالعة العمومية في كل من ولاية أدرار، بسكرة، تلمسان، تيزي وزو، الجلفة، عنابة، قسنطينة، غيليزان، عين تموشنت، معسكر، بشار، تيارت، تبسة، بجاية.

ثم تلاه المرسوم التنفيذي 09-346 المتمم للمرسوم 08-236، والذي تضمن كذلك إنشاء مكتبات المطالعة العمومية في مراكز الولايات التالية: " تيبازة، المسيلة، سيدي بلعباس، تيسيمسيلت، عين الدفلى، الأغواط، الشلف، أم البواقي "[2].

كما تم إجراء تعديل آخر يقضي بتنظيم مكتبات المطالعة العمومية التابعة لوزارة الثقافة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 12-234 [3]، ينص على تغيير تسمية مكتبات المطالعة العمومية المنجزة حديثا على مستوى رؤساء ولايات الوطن، والمكتبات التي كانت ملحقة بالمكتبة الوطنية الموضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة والمنظمة بـ " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية "، والتي بلغ عددها في فيفري (2016) [*] (42) مكتبة رئيسية للمطالعة العمومية من أصل (48) مقرر انجازها، حيث يرتقب إحداث (06) مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية على مستوى الولايات التالية: سطيف – المدية – قالمة – البليدة – بومرداس– وهران[4]، كما تطلق على ملحقاتها تسمية " مكتبات المطالعة العمومية ".

---

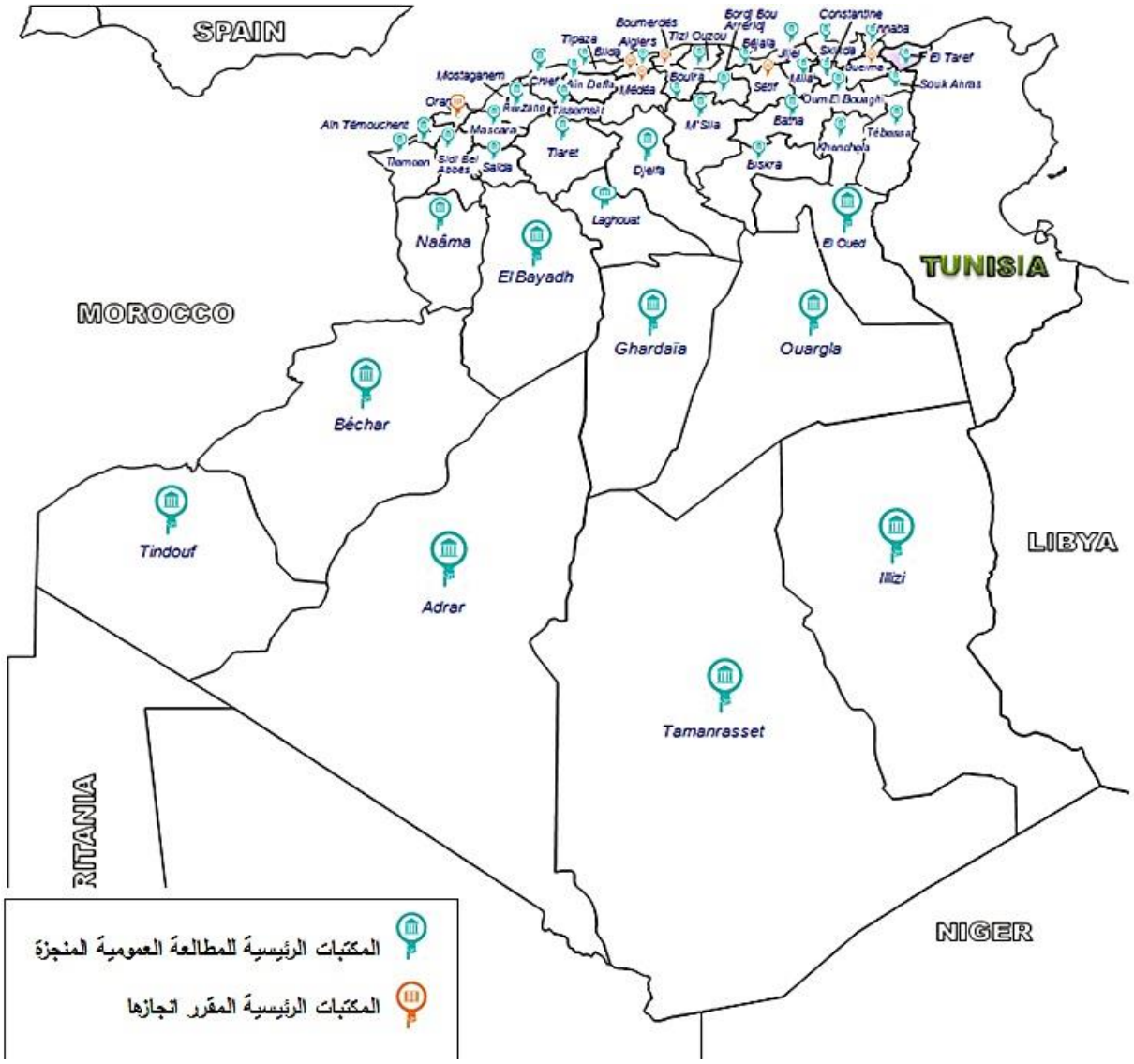
[1]– مرسوم تنفيذي رقم 08–236 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .ع. 43. ص.16.

[2]– مرسوم تنفيذي رقم 09–346 مؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1430 الموافق 22 أكتوبر 2009، يتمم المرسوم التنفيذي رقم 08–236 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، والمتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.62. ص.3.

[3]– مرسوم تنفيذي رقم 12–234 مؤرخ في 3 رجب عام 1433 الموافق 24 مايو سنة 2012، يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.34. ص.10.

[*]عملت الوزارة إلى غاية جانفي 2015 على إنشاء 42 مكتبة رئيسية للمطالعة العمومية على مستوى الولايات التالية: أدرار– بسكرة – تلمسان – تيزي وزو– الجلفة – عنابة – قسنطينة – غليزان – عين تموشنت – معسكر– بشار– تيارت – تبسة – بجاية – تيبازة – المسيلة – سيدي بلعباس– تيسمسيلت – عين الدفلى– الأغواط – الشلف – أم البواقي – سعيدة – غرداية – الوادي – مستغانم – تمنراست – تندوف – باتنة – سوق أهراس– النعامة – الجزائر– برج بوعريريج – البيض – جيجل – سكيكدة – البويرة – إليزي– الطارف – ورقلة – خنشلة – ميلة.

[4] - http://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/bibliotheque-pren.php (consulté le 29-03-2016)



خريطة رقم (01): توضح توزيع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر

2.2. أهمية مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية:

يحمل مشروع " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية " مجموعة من التحولات في المفهوم، المهام، والوظائف تجعل منه نموذج جديد، وقطيعة لتراث " المكتبات العمومية في الجزائر " التي شكلت عبر مراحلها التاريخية " أماكن تضم مجموعات وثائقية متاحة للنخبة من المجتمع "، حيث تراعي هذه المكتبات العمل بالمعايير والتصريحات الدولية (اليونسكو – الإفلا)، ومقاربات حقوق الإنسان والمواطن وتنمية القدرات البشرية.

يتم إدراج هذا النموذج ضمن الخدمات العمومية التي تضمن حق الأفراد في الحصول على المعلومات والثقافة بكل أشكالها باعتبارها " مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال مالي "، وعليه تم انجاز هذا النموذج ليتوافق مع طبيعة المجتمع الجزائري، وذلك بالتعاون مع مجموعة من الهيئات الرسمية (المكتب الوطني للإحصاء، وزارة الداخلية والجماعات المحلية)، وهو ما جعلها تحظى بمجموعة من الخصائص لم تكن واردة في فضاءات الكتاب والمطالعة بالجزائر سابقا، تتمثل هذه الخصائص في:

- تموقعها على مستوى رؤساء الولايات تحت تسمية المكتبات الرئيسية، وهذا يشير إلى المكانة التي أصبحت تحظى بها كـ " وسيط " بين السلطة واحتياجات المواطنين؛

- التموقع الاستراتيجي لها في سلم الهيكل التنظيمي للمؤسسات الثقافية، وفي الفضاء الحضري ما يجعلها مركزا للالتقاء والتبادل بين المواطنين؛

- الحجم والشكل الهندسي المعماري للبنايات الذي يجعل منها بارزة، من خلال اعتماد تصاميم هندسية تجمع بين الحداثة والأصالة حسب طبيعة الظروف الجغرافية والمناخية لكل منطقة؛

- المهام التي أصبحت مرتبطة بها، وتنوع الفضاءات داخلها (فضاء الأطفال، فضاء الشباب، الميدياتيك...الخ)؛

- ثراء وتنوع المقتنيات، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا؛

- ثراء ووفرة البرامج المتعلقة بالكتاب والمطالعة والثقافة.

تتخذ المكتبات الرئيسية من هذه الخصائص ركيزة قوية لتحديد مبادئ عمل هذا النموذج الجديد، والتي تتمثل في:

- **مبدأ التقرب من الزبائن/القراء:** من خلال برامجها وخدماتها التي تمس كل فئات وشرائح المجتمع؛

- **مبادئ المجانية:** إتاحة الفضاءات والموارد للاستخدام العام بالمجان؛

- **مبدأ الحرية:** لا يوجد قيود في استخدام هذه الفضاءات أو مواردها تتعلق باللغة، الجنس، الدين، العرق، المستوى الثقافي أو الوظيفة..الخ؛

- **مبدأ التنوع:** تعتمد هذه المكتبات على مبدأ التنوع في المقتنيات، النشاطات والخدمات التي تقدمها.

جاءت هذه الخصائص والمبادئ الصريحة لتجسيد أبعاد ضمنية يحملها هذا المشروع الذي سطرته وزارة الثقافة منذ مارس (2005) لخدمة أهداف ثابتة، ترتبط بمطلب دستوري يضمن الحق للجميع في المعلومات، وكذا الاستثمار في المورد البشري الذي يضمن التنمية المستدامة للمجتمع الجزائري، وهذا من خلال قدرتها على تكوين[1]:

- مواطن مثقف، قادر على مواجهة مختلف التحديات؛
- مواطن واعي بحقوقه وواجباته، يساهم في تشييد مجتمعه ووطنه؛
- مواطن محافظ على قيم وتقاليد أجداده، وفي نفس الوقت متفتح على العولمة.

وعليه سطرت وزارة الثقافة مجموعة من المهام التي تتكفل بها مكتبات المطالعة العمومية، تتمثل في:

1- إتاحة المعلومات:

- تلبية احتياجات المواطنين في توفير المعلومات؛
- ضمان حصول المواطنين على المعلومات على تنوعها؛
- توفير المعلومات للمؤسسات والشركات المحلية والمصالح والجماعات.

2- التكوين والتثقيف:

- غرس حب القراءة والمطالعة خاصة بالنسبة لجمهور المدارس؛
- العمل على تحفيز الإبداع والخيال للأطفال والشباب؛
- تدعيم التدريب الذاتي، وتنمية المهارات في استخدام المعلومات والحوسبة؛
- محاربة الأمية لجميع فصول العمرية؛
- القضاء على العلل الاجتماعية من خلال تنظيم حملات ضد (المخدرات، العنف، التسيب والجريمة)؛
- تعزيز الحوار بين الثقافات؛

[1] - Direction des Etudes Prospectives de la Documentation et de l'Informatique. Normalisation des infrastructures et équipements culturels. Février 2008. P.74.

- تنمية الشعور بالتراث الثقافي، وتذوق الفنون؛
- دعم أصحاب الانجازات والابتكارات العلمية.

3- الترفيه والتسلية:

- الترفيه السليم الذي يشارك في بناء الشخصية ورفع المستوى الثقافي للفرد؛
- توفير مساحة للعيش المشترك، والحوار وتبادل الأفكار؛
- توفير لكل شخص الوسائل للتطوير والابتكار والإبداع؛
- ضمان الانفتاح والقابلية لكل أشكال التعبير الثقافي والفني.

تتضمن هذه السياسة التي تحدد أهداف ومهام هذه المكتبات مجموعة من المصطلحات الرئيسية كـ " مواطن واعي "، " الرأسمال الاجتماعي "، " القابلية للعيش "، " مشاركة المواطنين "؛ توحي هذه المفاهيم عن تراكم الاهتمام الذي توليه السلطات العمومية إلى المجتمع المحلي، المواطنة، وتقوية العلاقات بين الأفراد في ظل كل الاختلافات الواردة داخل المجتمع.

إن اهتمام السلطات العمومية بهذا الجانب المتعلق بالتماسك الاجتماعي يقع في سياقات مختلفة في السياسة الاجتماعية المحلية، يتم تحديدها بدرجات متفاوتة من الرعاية والجهد، غرضنا هو توضيح القاسم المشترك بين هذه القضايا من أجل مقاومة التجزؤ في السياسة الاجتماعية.

ينطوي تماسك المجتمعات المحلية على تحدي الظروف التي تؤدي إلى عزل الناس من خلفيات مختلفة دون أي نزاع محتمل ناجم عن سوء تمثيل المصالح الحقيقية للأفراد، خاصة عند الحديث عن المجتمع الجزائري الذي مر بظروف صعبة خلال العشرية السوداء، نتج عنها العديد من ملامح التفرقة الاجتماعية، غياب اليقظة، وعدم تحكيم العقل؛ وعليه يمكن القول بأن مشاريع المكتبات العمومية التي جاءت في الألفية الثالثة تساهم بقوة في هذا المشروع، فهي تعكس أهداف الاندماج الاجتماعي، وتحمل مبادئ التماسك الاجتماعي، والتي تمارسها من خلال أربع ركائز أساسية هي:

أ- **المكتبة وإتاحة موردها:** تسخر المكتبة طاقاتها البشرية ومواردها المادية (المجموعات الوثائقية، الكراسي، الطاولات، الحواسيب...) لجميع السكان، مما يساعدهم على تعزيز الاكتشاف، والحد من الاختلافات، وحل المشاكل، وتثمين التراث؛

ب- **المكتبة وإتاحة الفضاء:** تعتبر المكتبة مبنى عمومي يشجع الناس على الدخول إليه دون تكلفة –مجاني–، كما تتيح لهم إمكانية التفاعل الرسمي والغير رسمي؛

ت- خبرة المكتبي: تحرص هذه المكتبات على توظيف المكتبيين الذي يمتلكون المهارات لتقديم الدعم للقراء في مجال البحث عن المعلومات واسترجاعها، كما يعملون على مساعدتهم من أجل الاستغلال الأمثل لموارد المكتبة، وتبادل المعارف والخبرات؛

ث- المكتبة كفضاء رمزي: ترتبط هذه الخاصية بأسس المكتبة التي تتيح مواردها لعامة الناس، فهي تسعى بذلك إلى تأسيس علاقة الفرد بالمجتمع وتعزيز معنى التماسك.

إن التخطيط لمشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في المدن كمؤسسات عمومية، تقوم على مجموعة من الأسس والقواعد تتوافق إلى درجة ما مع الإعلانات والتصريحات الدولية (اليونسكو – الإفلا)، يجعل من مفهوم الفضاء العمومي وارد لتكييفه مع هذا النموذج الجديد للمكتبات في المجتمع الجزائري، بالتركيز على وظائفها الموجهة لجميع فئات وشرائح المجتمع بطريقة حرة وديمقراطية، تهدف من خلال ذلك إلى تطوير الحياة العامة؛ تؤدي دورها هذا من خلال تشجيع المواطنين على القراءة والمطالعة العمومية، وتحصيل المعرفة، وتوحيد قيم عالية داخل المجتمع، وتحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي.

كما تسعى المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية لتكون أداة مهمة للعمل الديمقراطي، وذلك من خلال حرصها على إتاحة المعلومات والمعرفة التي تشكل عمق مفهوم الفضاء العمومي، وعنصر القوة لمشروع الديمقراطية، والعمل على تعزيز النقاشات والحوارات المهذبة والمبنية على أسس عقلية ومنطقية.

يتزامن هذا المشروع مع التحول الذي تعرفه النماذج الجديدة للمكتبات العمومية في العالم، وبروز مفهوم " الفضاء الثالث " الذي ابتكره عالم الاجتماع Ray Oldenbourg في سنوات (80)، الذي مكن من استحداث نموذج " مكتبات الفضاء الثالث " في العديد من الدول التي تعرف تقدما في هذا المجال.

وعليه نحاول الوقوف عند الركائز الأساسية لهذا " النموذج " الجديد للمكتبات في الجزائر، ومعرفة مدى توافق هذا المشروع مع التحولات الحاصلة، ومكانته في إستراتيجية السلطات العمومية، والتي تجعل منها " فضاء عمومي " مهم وضروري للمواطنين.

خلاصة الفصل:

إن بروز المكتبات العمومية في الجزائر هو قديم، يعود إلى فترة الحكم العثماني (1815-1830)، حيت انتشرت هذه المكتبات داخل المساجد، كما كان يقوم عليها رجال الدين، وتدعم من طرف الهبات والأوقاف الدينية؛

لم يولي الحكام العثمانيون اهتمامهم بالثقافة، وعليه لم تعرف الجزائر خلال هذه المرحلة مكتبات قوية تضاهي ما توصلت إليه المكتبات الأوروبية، بل كانت عبارة عن غرف داخل المساجد تتوفر على الكتب والمخطوطات، كما لم يخصص لها مكتبيون لتنظيمها، ولم نشهد عالما خلال هذه المرحلة كتب عن المكتبات وطريقة تنظيمها، أو المشاكل التي تعترضها والحلول التي وضعها؛

كانت المكتبات خلال هذه المرحلة متاحة للجميع، تهب العلم لمن يقصدها، وكان يطغى على مجموعاتها الطابع الديني (كتب الأحاديث، كتب التفاسير، الفقه...)؛

عرفت المكتبات العمومية في الجزائر مرحلة جديدة، أخذت شكل مباني ومؤسسات مستقلة تقترب بذلك لما تعرفه المكتبات في العالم، وهي المكتبات التي أحدثتها فرنسا خلال الفترة الاستعمارية (1830-1962)؛

ارتبطت المكتبات خلال هذه المرحلة بالتعليم العمومي أو الشعبوي، كما استطاعت أن تطور خدماتها إثر تأثرها بالنموذج الأنجلوساكسوني، فعرفت إنشاء مكتبات الأطفال، وإضفاء الطابع الترفيهي لخدمات المكتبات؛

كان يقوم على هذه المكتبات لجان متخصصون في هذا المجال، يعملون على وضع الأسس والقواعد التي تسمح بالتسيير السليم لها، والتفكير في تطويرها حتى يكون لها مكانة مهمة في المجتمع؛

اعتمدت هذه المكتبات مع النصف الأول من القرن العشرين على مبادئ حقوق الإنسان، مما جعلها توسع شبكة هذه المكتبات، كما خلقت عدة أنواع للمكتبات العمومية (مكتبات البلديات، مكتبات المطالعة العمومية الشعبية، المكتبات العربية –الأهالي–)، تضمن من خلال هذا التقسيم حق الجميع بالحصول على المعلومات والثقافة؛

اعتمدت فرنسا سياسة تطوير شبكة مكتبات المطالعة العمومية في المدن الرئيسية لخلق الاستقرار الاجتماعي، ومعالجة كل المشاكل الإيديولوجية والفكرية التي تعترض سياستها الاستعمارية، وكذا

التعريف بثقافتهم وتعميم اللغة الفرنسية، وهذا يؤكد على أهمية هذه الفضاءات في تنمية الأفراد داخل المجتمع وتنشئة الأجيال؛

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي شكل المكتبات العمومية كمؤسسات، وطرق تسييرها، والتي عملت على تطويرها بعد نيل استقلالها، لاسترجاع الهوية الوطنية، والقضاء على الأمية، وجعل الثقافة متاحة للجميع في سياق " الثورة الثقافية "؛

مرت حركة تطور المكتبات العمومية في الجزائر بالعديد من المراحل، كانت نتيجة للأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والاديولوجية التي شهدتها عقب نيل استقلالها؛

تم خلق العديد من مشاريع المكتبات العمومية في الجزائر، إلا أن هذه المشاريع لم تحظى بالعناية والمتابعة في انجازها، وهو ما يوضح التأخر في إتمام العديد من هذه المشاريع؛

عرف قطاع الثقافة في الجزائر العديد من التحولات أثر ذلك على المشاريع المسطرة في خططها لترقية المطالعة العمومية، كما تضاربت المصالح في فترات، حيث جاء انجاز مشروع المكتبات العمومية في حين أوكلت مهام نشر الثقافة والتعليم إلى وسائط السمعي البصري بالمقام الأول؛

لم تعتمد الجزائر منذ استقلالها على سياسة ثقافية واضحة ومكتوبة، إلا بعض الوثائق المرتبطة بالخطط المراد انجازها، وهذا ما يفسر غياب وثيقة توضح وضعية الكتاب والمطالعة العمومية في الجزائر، أو وجود منظومة قانونية شاملة توضح عمل المكتبي والمكتبات، ودور الكتاب في المجتمع؛ شكل غياب سياسة ثقافية إلى غياب الأسس والقواعد التي ترسي مكانة الكتاب وفضاء المطالعة في حياة المواطنين؛

تبنت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة انجاز نمط جديد لمكتبات المطالعة العمومية، حملت تغييرا في التسمية " الرئيسية "، التصميم والموقع الجغرافي، الميزانية، التجهيز، والمهام المكلفة بها، هذه الخصائص التي لم تكن واردها في المكتبات التي أنجزت في الجزائر سابقا ما يجعل منها نموذج جديد و" قطيعة لتراث المكتبات في الجزائر "؛

تعددت السياقات التي أنجزت من خلالها هذه المكتبات، حيث تزامنت مع:

- خروج الجزائر من أزمة أمنية واقتصادية، تخللها اختلافات فكرية واديولوجية بين الأفراد والجماعات أدى إلى اختلال التوازن في الحياة العامة، كان لابد من إعادة ضبط السيطرة وتحقيق الوحدة، ومحاربة كل أشكال الإقصاء والتعصب وتحرير الفكر؛

– انضمام الجزائر إلى اتفاقية اليونسكو " التنوع الثقافي " في سنة 2005، لإعادة إحياء التراث الثقافي المادي واللامادي المرتبط بالهوية الوطنية، وخلق مواطن قادر على التعايش في ضوء والتنوع والتعددية الثقافية؛

– مشاركة الجزائر في القمتين العالميتين لـ " مجتمع المعلومات "، والذي التزمت من خلاله الجزائر بإستراتيجية " الجزائر الالكترونية 2013 "، والذي يجعل من المعلومات حق مضمون لجميع المواطنين، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا وتدريب جميع الفئات على استخدامها.

– مواكبة التحولات التي تعرفها هذه المكتبات في العالم من خلال العمل بالمعايير الدولية لليونسكو والإفلا.

تعتبر المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية قطيعة لتراث المكتبات في الجزائر، يبرز هذا من خلال الظروف والعوامل التي نمى معها هذا المشروع الجديد وتطور، تستدعي الوقوف عندها للتفكير في أدوارها ومهامها الجديدة، بالإضافة إلى ما جاء في بعض الوثائق الصادرة عن السلطات العمومية والتي ترسم بعض جوانب السياسة الثقافية والعمل الثقافي، والتي تطرح مجموعة من المفاهيم والممارسات الجديدة غير واردة بالتفصيل وبصحيح العبارة في النصوص القانونية التي تحكم سير وتنظيم هذه المكتبات، والتي تجعلها ضمن تصورنا لمفهوم " الفضاء العمومي " في المكتبات.

الفـصــل الخامس

5- الفصل الخامس: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية كفضاء عمومي

تمهيد:

يعتبر موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بالفضاء العمومي من التوجهات الحديثة في علم المكتبات، حيث يشكل هذا المفهوم – الفضاء العمومي – محورا لكل الدراسات في جميع التخصصات، إذ أن إقحامه في المكتبات العمومية جاء ليعكس أسسها وقواعدها، ويبرز أهميتها على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. وعليه نحاول من خلال مباحث هذا الفصل الوقوف عند القرائن والمؤشرات التي تجعل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالغرب الجزائري تمتثل لمفهوم " الفضاء العمومي ".

5-1- المبحث الأول: مكانة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في السياسة العامة

جاء مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في إطار برنامج العمل الثقافي الذي سطرته السلطات العمومية في المخطط التنموي للألفية الثالثة، الذي يرتكز على تحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، من خلال تعزيز وتثمين التراث الثقافي المادي واللامادي.

تعتبر المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من المرافق العمومية المنجزة حديثا على مستوى رؤساء ولايات الوطن، فهي أحد أهم الخدمات العمومية التي ابتكرتها وزارة الثقافة لخدمة مشروع التماسك الاجتماعي، وإتاحة الثقافة والمعلومات لجميع فئات وشرائح المجتمع بغض النظر عن الاختلافات والفروق المتعلقة بالجنس، الدين، العرق، السن، المستوى الوظيفي والاجتماعي، وذلك كونها تمثل " مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "، إذ تمول من المال العام عن طريق الإعانات التي تقدمها لها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية، أو عن طريق الهبات والوصايا، والإيرادات التي تُحصِّلها من خلال نشاطاتها.

كما تحمل هذه المكتبات تسمية جديدة " الرئيسية "، تعكس أهمية هذا المشروع الجديد على المستوى الفلسفي–السياسي، الثقافي–الاجتماعي، والتكنولوجي؛ ما يجعلها موضعا للدراسة حول امتثال هذا " النموذج " الجديد لمفهوم " مكتبات الفضاء الثالث "، وعليه نحاول من خلال هذا المبحث إبراز القرائن والمؤشرات التي تجعل مفهوم الفضاء العمومي وارد في أسس وقواعد هذه المكتبات التي تم دراستها بالغرب الجزائري، بالاعتماد على ملاحظاتنا لهذه المكتبات التي تم زيارتها، وكذا الأخذ بعين

الاعتبار تصريحات مدراء هذه المكتبات من خلال المقابلات نصف الموجهة التي قمنا بإجرائها، بالإضافة إلى الوقوف عند آراء وتمثلات المتخصصين في هذا المجال – نقصد بهم المكتبيين الموظفين – على مستوى هذه المكتبات من خلال تحليل أجوبة الاستمارة، وقد تم تمثيل هذه المكانة على مستويين هما:

5-1-1- المستوى الأول: أبعاد مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

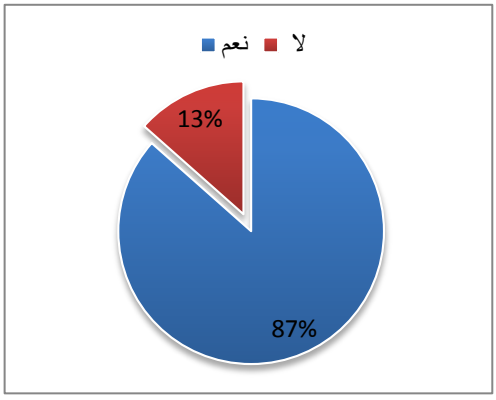
نتطرق على المستوى الأول إلى الأبعاد الأساسية التي يحملها هذا " النموذج الجديد "، والتي نركز من خلالها على الأسس المعيارية التي بنيت وصممت عليها هذه الفضاءات الجديدة، وكذا الظروف والشروط التي أنجزت فيها وما صاحبها من مفاهيم وممارسات جديدة، والتي يمكن تحديدها في:

أ- **البعد الفلسفي– السياسي:** نبحث من خلاله في التحولات التي تمس الجانب المادي والضمني للمكتبات الرئيسية، وعلاقتها بالسياسة الثقافية للسلطات العمومية، والتي نحاول من خلالها إبراز إمكانية وجود تحول يحمل تصورات وممارسات جديدة تجعل هذه المكتبات ترتقي لمفهوم " الفضاء العمومي ".

تحمل التسمية الجديدة " الرئيسية " التغيير	التكرار	النسبة
نعم	45	%86,5
لا	7	%13,5
المجموع	52	%100,0

الجدول رقم (01):

يوضح تمثلات المكتبيين حول التسمية الجديدة "الرئيسية"



الشكل البياني رقم (01):

يوضح تمثلات المكتبيين حول التسمية الجديدة "الرئيسية"

يتبين لنا من خلال **الجدول رقم (01) – الشكل البياني رقم (01)** أن التسمية الجديدة لهذه المكتبات تحمل التغيير، حيث يؤكد 86,5 % من مجموع المكتبيين المبحوثين على ذلك، أما نسبة 13,5 % فيجدون أن التسمية الجديدة لم تحمل أي جديد لهذه المكتبات.

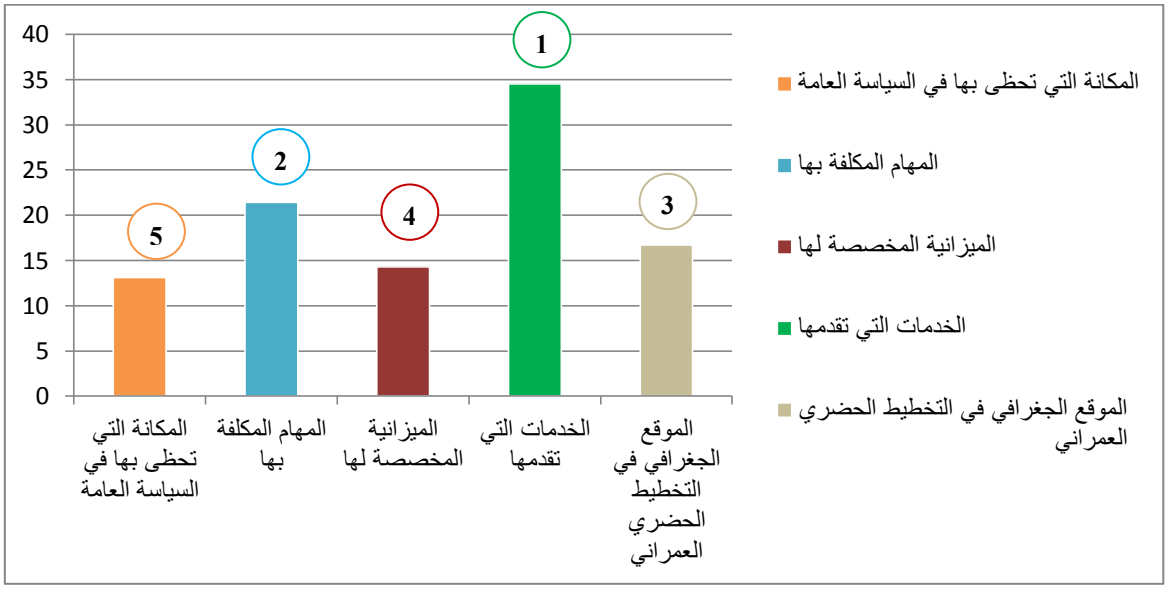
أما عن أوجه التغيير التي طرأت على هذا النموذج الجديد، فقد جاءت وفقا إجابات المبحوثين، سواء بالنسبة الذين صرحوا بوجود تغيير يصاحب التسمية الجديدة أو الذين نفوا ذلك، كالتالي:

أوجه التغيير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية	التكرار	النسبة
المكانة التي تحظى بها في السياسة العامة	11	%13,1
المهام المكلفة بها	18	% 21,4
الميزانية المخصصة لها	12	% 14,3
الخدمات التي تقدمها	29	% 34,5
الموقع الجغرافي في التخطيط الحضري العمراني	14	% 16,7
المجموع	84	% 100,0

الجدول رقم (02): يوضح أوجه التغيير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

ما يمكن استقراءه من خلال **الجدول رقم (02)** الذي يحدد أوجه التغيير التي مست هذه المكتبات حسب الترتيب وفقا للاقتراحات المقدمة للمكتبيين هو:

نجد أن نسبة 34,5 % من المبحوثين يرجعون هذا التغيير إلى الخدمات التي أصبحت تقدمها هذه المكتبات على المستوى الثقافي والتعليمي، كما نجد أن نسبة 21,4 % ترى أن التغيير مس هذه المكتبات في مهامها التي أصبحت مكلفة بها، في حين أن نسبة 16,7 % ترى أن التغيير مس الموقع الجغرافي الذي تحظى به هذه الفضاءات في التخطيط الحضري داخل المدن، أما عن ميزانية المكتبة فيرى نسبة 14,3% أن التغيير راجع فقط إلى الارتفاع في ميزانية الثقافة خلال العشر سنوات الأخيرة كما وضحنا ذلك سابقا، بينما يرى بنسبة 13,1 % أن التغيير مس المكانة التي يحظى بها هذا النموذج الجديد في السياسة العامة.



الشكل البياني رقم (02): يوضح أوجه التغيير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

للتعمق أكثر حاولنا الوقوف عند أوجه التغيير حسب إجابات المبحوثين حول وجود تغيير داخل هذه الفضاءات يرتبط بالتسمية الجديدة، أو أن التسمية تعود فقط إلى طبيعة التنظيم الإداري الحالي الذي تعرفه وزارة الثقافة، وقد جاءت الإجابات كالآتي:

أوجه التغير	التسمية				المجموع
	نعم		لا		
المكانة التي تحظى بها في السياسة العامة	10	% 19,23	1	% 1,92	11
المهام المكلفة بها	16	% 30,77	2	% 3,85	18
الميزانية المخصصة لها	11	% 21,15	1	% 1,92	12
الخدمات التي تقدمها	25	% 48,08	4	% 7,69	29
الموقع الجغرافي في التخطيط الحضري العمراني	11	% 21,15	3	% 5,77	14
	45		7		52

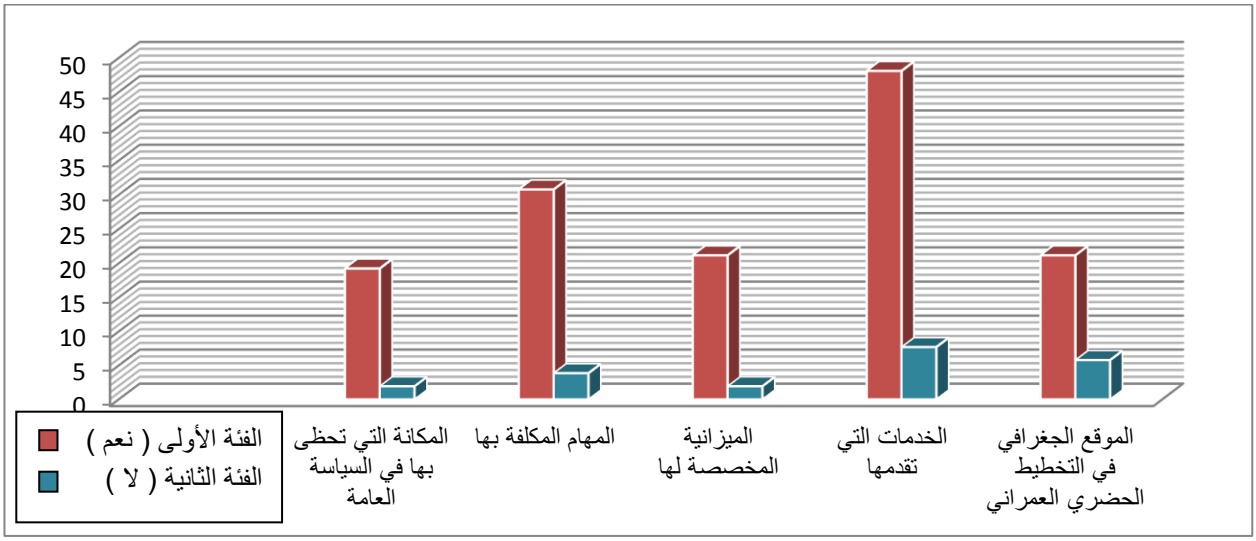
الجدول رقم (03): يوضح أوجه التغيير حسب تمثلات المكتبيين

يوضح **الجدول رقم (03)** تقسيم إجابات المبحوثين حسب فئتين، تم تحديدهما بناءا على وجود تحول يصاحب التسمية الجديدة أو نفي ذلك، والتي تتمثل في:

– **الفئة الأولى:** وهي فئة المكتبيين المبحوثين الذين يرون بأن التسمية الجديدة تحمل التغيير، وقد تعددت أوجه التغيير بين المبحوثين التي ترافق هذه التسمية الجديدة، حيث يرى 48,08 % من المبحوثين على أن التسمية الجديدة " الرئيسية " حملت التغيير على مستوى الخدمات التي أصبحت تقدمها للمستفيدين، أما نسبة 30,77 % فيرون بأن التغيير طرأ على مستوى المهام التي هي موكلة إليها، لتأتي بعدها الميزانية المخصصة للعمل والموقع الجغرافي الذي تحظى به في المدينة بنفس النسب ضمن إجابات المبحوثين بنسبة 21,15 % لكل منهما، أما على مستوى المكانة التي أصبحت تحظى بها في السياسة العامة فنجد نسبة 19,23 % من المبحوثين ممن يقرون بذلك.

– **الفئة الثانية:** الممثلة في المكتبيين المبحوثين الذين ينفون وجود تغيير راجع إلى التسمية الجديدة " الرئيسية "، وإنما يعود إلى طبيعة التطور الحالي لهذا النوع من المكتبات في العالم، ولذلك يشيرون إلى وجود بعض التحولات داخل هذه المؤسسات، حيث أجاب بنسبة 7,69 % من المبحوثين على أن هذه المكتبات تعرف تحولا في طبيعة خدماتها التي تقدمها، أما بنسبة 5,77 % من المبحوثين فيرجعون

هذا التحول إلى الموقع الجغرافي الذي أصبحت تحظى به في المدينة، كما يرى بنسبة 3,85 % من المبحوثين على أن هذا التحول يرتبط بالمهام الجديدة المنوطة بها، بينما جاءت المكانة التي تحظى بها في السياسة العامة والميزانية بنفس عدد إجابات المبحوثين ممثلة بنسبة 1,92 % لكل منهما.



الشكل البياني رقم (03): أوجه التغيير حسب تمثلات المكتبيين

نجد اختلاف كبير في الإجابات التي قدمها المبحوثين حول التغيير الذي مس هذه المكتبات، حيث يرى أغلبية المبحوثين على أن هناك تغيير حاصل يرافق هذه التسمية الجديدة التي يحملها هذا المشروع، أما البعض منهم فيرون بأن التغيير لا يعود إلى التسمية؛ كما يتصاعد هذا الاختلاف بين المبحوثين في أوجه التغيير، والأسباب التي تجعل من هذا المشروع يختلف عن مشاريع المكتبات العمومية المنجزة سابقا بالجزائر، حيث يرجع المبحوثين التغيير بالدرجة الأولى سواء الذين ينسبون ذلك إلى ما تحمله التسمية الجديدة " الرئيسية " أو الذين ينفون ذلك، إلى وجود تصور جديد لطبيعة الخدمات التي أصبحت تقدمها هذه المكتبات، وهذا راجع إلى الشكل الجديد الذي تعرفه مباني هذه المكتبات، التي أصبحت تضم فضاءات متعددة، مما يسمح لها بتقديم خدمات متنوعة (فضاء الطفل، فضاء المطالعة، فضاء الامتحانات، فضاء الانترنت، فضاء الدوريات، قاعة المحاضرات...الخ).

كما جاءت الإجابة عن المهام المكلفة بها كأحد أوجه التغيير التي مست هذه المكتبات في المرتبة الثانية بالنسبة للذين أجابوا بوجود تغيير يرتبط بالتسمية، أما بالنسبة للفئة التي تنفي ذلك فهي تضع المهام الجديدة المكلفة بها في المرتبة الثالثة ضمن ترتيب أوجه التغيير.

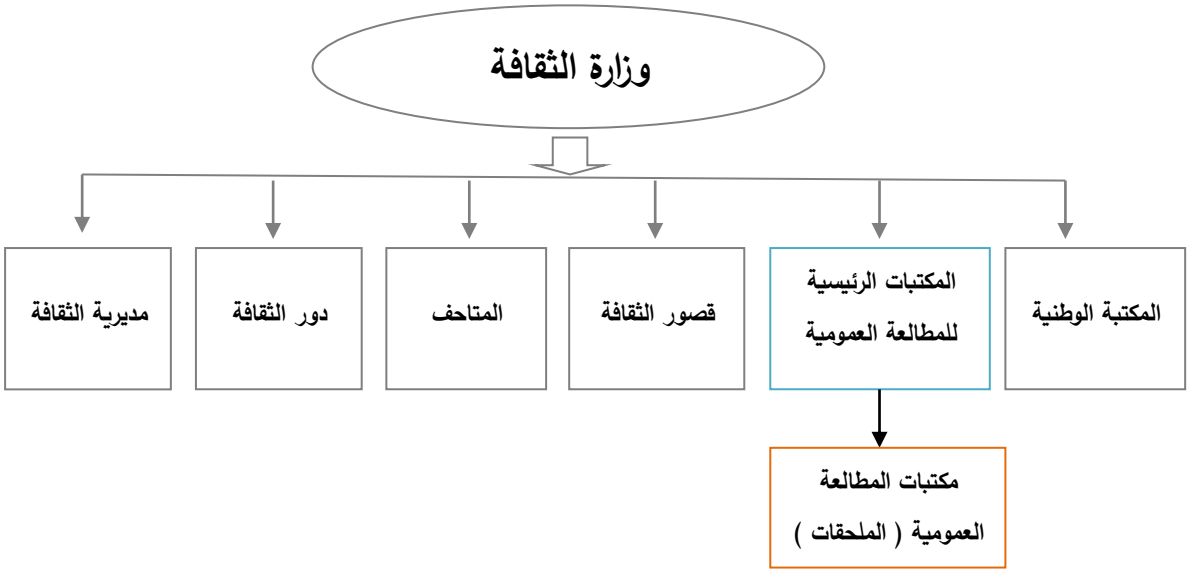
على الرغم من أن أغلب المكتبيين المبحوثين يجمعون على وجود تحول في خدمات المكتبات، إلا أنهم يصنفون المهام في المرتبة الثانية، علما بأن المشروع جاء لتجسيد الأهداف المسطرة من طرف وزارة الثقافة منذ سنة (2005)، والتي تقضي بمجابهة جميع المخاطر التي تعترض التنمية الثقافية، حيث تؤكد " خليدة تومي "[1] على ضرورة استحداث شبكة حديثة وفعالة من المكتبات التي تضمن حرية الوصول إلى الكتاب وترقية المطالعة العمومية، وهو ما جاء ليؤكده المرسوم التنفيذي رقم 07-275 يتضمن القانون الأساسي الأول الذي يحدد مهام مكتبات المطالعة العمومية، ثم من خلال المرسوم التنفيذي رقم 12-234 يتضمن القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، الذي يقضي بتغيير تسمية مكتبات المطالعة العمومية بـ " المكتبات الرئيسية "، ويضيف إلى المهام الواردة سابقا مهمتين جديدتين هما " تخصيص فضاء للمطالعة يتكيف مع احتياجات الطفل "، و" تنظيم أنشطة ثقافية حول الكتاب "، وعليه فإن هذه الخدمات الرئيسية لهذه المكتبات تتمحور حول هذه المهام المسطرة.

كما رافق هذه التسمية الجديدة " الرئيسية " تعزيز مكانتها في الهيكل التنظيمي للمؤسسات التابعة لوزارة الثقافة، حيث أصبحت تحظى المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بمكانة مهمة وموازية للمؤسسات الثقافية الأخرى، ولعل أهمها المكتبة الوطنية، بعدما كانت هذه الأخيرة تشرف على تنظيمها وتسييرها، ليتم بعدها وبقرار وزاري مشترك مؤرخ في 9 رجب عام 1431 الموافق 22 يونيو سنة (2010)، الموافقة على الجرد الكمي والكيفي والتقديري لجميع الممتلكات والحقوق والواجبات، والوسائل التي تحوزها المكتبة الوطنية المحولة إلى مكتبات المطالعة العمومية – المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية حاليا –، كما أصبح بإمكان هذه الأخيرة أن تتوفر على ملحقات عبر كامل التراب الوطني يطلق عليها تسمية " مكتبات المطالعة العمومية ".

تسمح لها مكانتها التي أصبحت تحظى بها في الهيكل التنظيمي بالخوض في العديد من التجارب، والحضور التام لها في جميع التظاهرات الثقافية والعلمية التي تقام على مستوى هذه الولايات، كما أوكلت إليها جميع النشاطات المتعلقة بالكتاب والمطالعة العمومية، والتي كان بعضها تحت إشراف مؤسسات ثقافية أخرى كـ " المهرجان الثقافي المحلي القراءة في احتفال " الذي كانت تنظمه وتشرف

[1]- تقلدت منصب وزيرة الثقافة بالجزائر طيلة الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2014.

عليه مديريات الثقافة على مستوى الولاية، لتصبح ميزانية هذا النشاط وتنظيمه وإعداد برنامجه تحت إشراف المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.



الشكل رقم (04): مكانة المكتبات الرئيسية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الثقافية التابعة لوزارة الثقافة

كما نشير إلى أن القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية يحدد بعض المهام، وهذا ما نلتمسه في المشرع الجزائري عند استخدام مفردات كـ " لا سيما "، و" على الخصوص " في تحديد المهام، وهي مفردات تستخدم عادة لإخراج بعض ما يتناوله الخطاب نظرا لأهميتها أو لإعطائها الأولوية، لكن هذا لا يسد المجال للابتكار والتطوير والإبداع بالتركيز على المعايير والتصريحات الدولية (اليونسكو – الإفلا)، وهو ما تحرص عليه وزارة الثقافة من خلال إصدار تعليمات تلزم هذه المكتبات على تنظيم الورشات والملتقيات المهنية الوطنية منها والدولية، تتطرق فيها لكيفيات تسيير هذه المؤسسات والبحث عن الجودة في خدماتها من أجل النهوض بقطاع الكتاب والمطالعة العمومية، كما تشدد وزارة الثقافة حرصها على حضور جميع مدراء هذه المكتبات الرئيسية لمثل هذه الأعمال بهدف تبادل التجارب والخبرات.

جاء أيضا في ترتيب إجابات المبحوثين الموقع الجغرافي الذي أصبحت تحظى به هذه المكتبات على مستوى المدن في المرتبة الثالثة، والذي يمثل عامل قوي للتغيير، فإنشاء مثل هذه الفضاءات في المدينة يؤكد على دورها في مشروع التحضر من خلال الأدوار الجديدة التي أصبحت مرهونة بها على المستوى الثقافي، التعليمي، الاجتماعي، والاقتصادي، كما أن تموقعها على مستوى المدن يسمح لها بتأدية أدوارها الجديدة والمساهمة في تسهيل حق المواطنين في العيش بالمدن، كما يسهل عليها

عملية تسيير ومتابعة نشاطات مكتبات المطالعة العمومية (الملحقات) على مستوى كل البلديات لتوزيع الثقافة عبر جميع المناطق.

أما فيما يخص الإجابة عن ميزانية تجهيز وتسيير هذه المكتبات، فقد جاءت في المرتبة الرابعة، حيث يرى أغلب المبحوثين على أن هذا المشروع تدعم بميزانيات ضخمة منذ بدايته، على الرغم من غياب أرقام حقيقة والتحفظ التام من طرف القائمين عليها حول الإعلان عن الميزانية المخصصة لها، إلا أن تصميم مباني هذه المكتبات والتي أخذت شكلا جديدا يختلف عن الشكل التقليدي للمكتبات وفضاءات المطالعة الأخرى يؤكد على ذلك، حيث حرصت السلطات الوصية على تخصيص مباني جديدة تواكب التطورات الديموغرافية والتحولات التكنولوجية التي تعرفها المجتمعات حاليا، كما نلتمس وجود نية تحول في تصور خدمات هذه المكتبات من خلال إضفاء طابع الأنس والاسترخاء داخلها، وذلك بتخصيص مساحات تسمح بتنويع الفضاءات داخل مباني هذه المكتبات، وكذا اعتماد البعد الجمالي لها في اختيار الألوان والتأثيث.

أما عن ميزانية تسييرها فهي تعمل جاهدة على إخضاعها لمنطق التسيير الحديث، والعمل على التطوير والتنويع في البرامج والنشاطات الموجهة لترقية الكتاب والمطالعة العمومية.

كما يضع المبحوثين مكانة هذه المكتبات في السياسة العامة بالمرتبة الأخيرة، وهو ما يمكن أن نعتبره تصريح ضمني من طرف هؤلاء المكتبيين للإشارة عن غياب سياسة عامة واضحة وصريحة لتنظيم وتسيير هذه المكتبات بما يواكب التحولات الجديدة، كما يجدون صعوبات في التعبير عن أنفسهم في هذه السياسة العامة، على خلاف ما يصرح به مدراء المكتبات على أن هناك اهتمام كبير من طرف السلطات العمومية بمشروع المكتبات الرئيسية، وهو ما يجدون له تفسيرا من خلال الحضور المستمر لرجال السياسة في افتتاحيات النشاطات التي تقوم بها هذه المكتبة على مستوى الولاية، وكذا إشراكها في تنشيط جميع التظاهرات الثقافية الكبرى التي تقام على المستوى المحلي والوطني.

الأساس الذي نبني من خلاله تصورنا للبعد الفلسفي والسياسي لهذا النموذج الجديد المتمثل في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، هو إجماع أغلب المبحوثين على وجود تغيير يرتبط بهذا المشروع سواء في الخدمات، أو المهام، أو الميزانية، أو الموقع الجغرافي، وحتى في المكانة التي أصبحت تحظى بها في السياسة العامة، حيث نجد اختلاف وتضارب في الآراء وتمثلات المبحوثين

حول الفهم الحقيقي لهذا البعد الفلسفي– السياسي الذي يرتبط أساسا بالمفاهيم الحديثة التي تعكس الصورة الجديدة للمكتبة في المجتمع.

انطلاقا من هذا كان لابد علينا من الإشارة إلى أن كل الاختيارات التي قدمها المبحوثين هي تصب في إطار السياسة العامة التي سطرتها السلطات العمومية، سواء كانت تؤطرها بصفة قوية، أو تعرف نقائص، فاستحداث مشروع جديد يحمل تسمية جديدة وفقا لنصوص قانونية تحدد كيفيات تنظيمها وتسييرها، ومهامها المنوطة بها، كما تخصص لذلك ميزانية دائمة لدعم برامجها ونشاطاتها، تهدف لعمل عمومي فهو يعبر عن وجود سياسة عامة.

أما عن مكانتها ضمن هذه السياسة العامة فإن تطوير شبكة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من منظور " دمقرطة الثقافة " باعتباره حق دستوري، يجعلها تدرجها كخدمة عمومية تتيح فرص الوصول والحصول على الثقافة والمعلومات لجميع المواطنين، وذلك من خلال تقريب الكتاب من المواطنين والتشجيع على القراءة والمطالعة العمومية.

تتمتع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالشخصية القانونية بخلاف المكتبات وفضاءات المطالعة العمومية الأخرى التابعة لوصاية جهات أخرى (البلديات...)، التي نعرف لها تواجدا في الهيكل التنظيمي والإداري الذي يعكس وصاية هذه الجهات، إلا أنها لا تنشط فعليا على أرض الواقع، ولا تحظى بعناية هذه الجهات الوصية.

كما يعرف مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تطورا بالمقارنة مع جميع أشكال المكتبات العمومية في الجزائر قبل (10) سنوات، إذ تتبنى هذه المكتبات مفاهيم جديدة كـ " دمقرطة الثقافة "، الديمقراطية "، " التنمية المستدامة "، والتي تستلهمها من خلال العمل بالإعلانات والتصريحات الدولية التي تقوم على مبادئ حقوق الإنسان والمواطن ومقاربة تنمية القدرات البشرية، تسعى من خلال ذلك إلى بناء مجتمع ديمقراطي، يكون فيه جميع المواطنين ملمين بالمعلومات والثقافة والأحداث المحيطة بهم، تمارسها من خلال ضمان " الإتاحة "، " التنوع " في مواردها، " التشارك " و" العمومية " لهذه الفضاءات بين جميع المواطنين.

إن تجسيد هوية المكتبة، والقيم والوظائف الجديدة المرتبطة أساسا بالمفاهيم الحديثة التي سبق ذكرها يبرز من خلال الشكل الجديد الذي حظيت به مباني هذه المكتبات، وفي ذلك أيضا تأكيد على استمرارية أهميتها في الحقبة الراهنة والمستقبل، والذي تعتبر فيه هذه المكتبات كـ " معادل ديمقراطي".

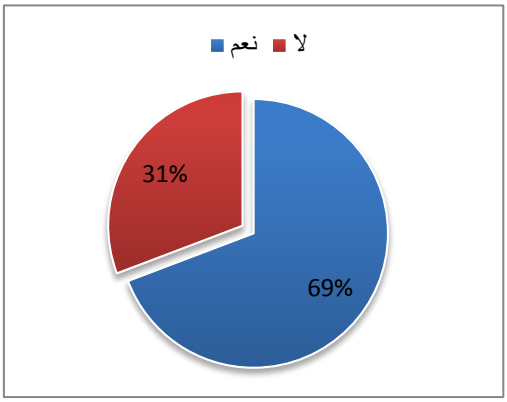
إن هذا التحول في مباني هذه المكتبات جعلها تحمل على عاتقها أدوار مهمة، ترتبط بإعادة صورة المكتبة في المجتمع، حيث تتوفر على جميع وسائل الراحة وقضاء الأوقات بها، كما تتواجد أغلبها في وسط المدينة، ما يجعلها قريبة من المرافق العمومية الأخرى في الحياة العامة، بالإضافة إلى إمكانية استخدام مختلف وسائل التنقل إليها، مما يسمح بتعزيز فرص تقريب الثقافة من المواطن.

يؤكد أغلب المكتبيين المبحوثين على أن المباني الجديدة التي تحظى بها المكتبات الرئيسية تتوفر على كامل وسائل الراحة وقضاء الأوقات بها، وهو ما تبينه نتائج الدراسة من خلال الجدول التالي:

توفر المكتبة كافة الشروط لقضاء الأوقات بها	التكرار	النسبة
نعم	36	% 69,2
لا	16	% 30,8
المجموع	52	%100,0

الجدول رقم (04):

المكتبة فضاء للراحة وقضاء الأوقات



الشكل البياني رقم (05):

المكتبة فضاء للراحة وقضاء الأوقات

يرى 69,2 % من المبحوثين على أن المكتبة تتوفر على كل وسائل الراحة وقضاء الأوقات، وهذا ما نجده داخل مكتبة تلمسان، بلعباس، تيارت، الشلف، مستغانم، أما نسبة 30,8 % فترى بأن المكتبة بحاجة إلى المزيد من التجهيز بوسائل الراحة التي تسمح للرواد بقضاء الأوقات بها، وهذا ما نلاحظه في كل من مكتبة غيليزان، سعيدة، معسكر.

تحمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بشكل عام العديد من وسائل الراحة وتهيئة ظروف قضاء الأوقات بها (الكراسي، الطاولات، التهوية، التدفئة، الإضاءة...)، إلا أنه من خلال معاينتنا لهذه المكتبات نجد أن هذه الظروف لا ترتقي إلى ما تم تحديده في المعايير الرئيسية لإنشاء المرافق الثقافية الذي وضعته وزارة الثقافة في سنة (2008)، والتي تقترب من مواصفات المكتبات في الدول التي تعرف تقدما في هذا المجال، كما نجد صعوبة في تغيير بعض التقاليد الكلاسيكية التي تتعارض مع التوجه نحو جعل هذه الفضاءات أماكن للأنس والتعايش معا، وتجاوز بعض الأنظمة الداخلية التي ترهق عملها (منع الأكل والشرب، الهاتف...)، في حين أصبح يشكل إدراج فضاء المقهى

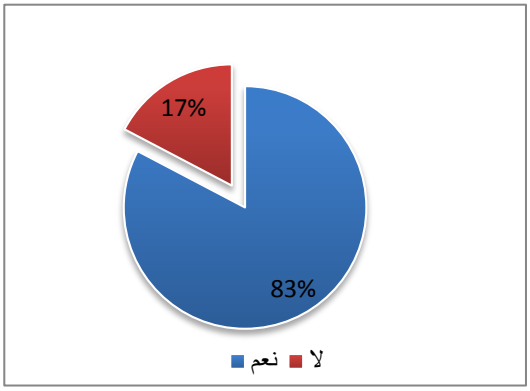
وتناول الوجبات أحد المقومات الأساسية لضمان بقاء القراء لفترات طويلة، وأحد العناصر المعتمدة لإدخال مفهوم الجودة في خدماتها.

لا تتوفر أغلب المكتبات التي تم دراستها على مثل هذه الفضاءات داخل بنايتها، إلا المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية سيدي بلعباس والتي تحتوي على فضاء لتناول القهوة والوجبات، وهذا لا يرتبط أساسا بالتصور المذكور سابقا حول إدراج مثل هذه الخدمات في التخطيط للمكتبات، وإنما راجع إلى تاريخ المبنى الذي تتواجد به المكتبة حاليا، والذي كان عبارة عن معهد سابقا، فلذلك تم إدراج مقهى به، حيث تتوفر أغلب المعاهد والجامعات بالجزائر على مقاهي حاليا، ومما يؤكد على ذلك أيضا عدم الاهتمام بتطوير وتصميم هذا الفضاء داخل المكتبة ليكون قابل لتردد القراء عليه.

حاولنا أيضا معرفة تمثلات المكتبيين حول تأثير التصميم والشكل الهندسي الجديد للمكتبة على الممارسات، وقد جاءت إجاباتهم كما هو موضح في الجدول التالي:

تأثير التصميم والشكل الهندسي الجديد للمكتبة على الممارسات	التكرار	النسبة
نعم	43	%82,7
لا	9	%17,3
المجموع	52	%100

الجدول رقم (05):



الشكل البياني رقم (06):

تأثير التصميم الهندسي الجديد للمكتبة على الممارسات تأثير التصميم الهندسي الجديد للمكتبة على الممارسات

يرى 82,7 % من مجموع المبحوثين على أن الشكل الجديد لمباني المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية يسمح بتغيير العديد من الممارسات، كما تبنت المكتبات العديد من النشاطات على إثر ذلك، بينما يرى 17,3 % على أن التصميم لم يسمح بتغيير الممارسات، وهذا يخص بعض المكتبات المدروسة بالغرب الجزائري التي تعرف تواجد مؤقت داخل مباني لا تتوفر على شروط العمل، مقارنة بباقي المكتبات الرئيسية الأخرى كـ تلمسان، سعيدة، مستغانم، الشلف التي تحظى بمباني جديدة، تم تجهيزها بكامل الأثاث وأماكن الجلوس المنتشرة في فضاءاتها.

من الضروري أن نشير إلى وجود رؤية إستراتيجية لخدمات هذه المكتبات في المستقبل وإن كان ذلك غير ظاهر في السياسة العامة، إلا أنه وارد ضمنيا من خلال طبيعة هذه الفضاءات كونها مساحات

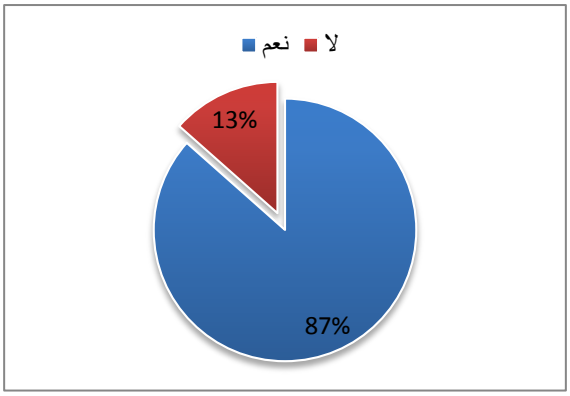
مشتركة بين عامة الناس مخصصة للاستخدام الفردي والجماعي، تتيح للجميع فرص اختيار النشاطات، واستغلال مواردها، وعليه فإن فعالية هذه المؤسسات حاليا يعتمد أساسا على إظهار دورها في تماسك المجتمع وتوليد الرأسمالية الاجتماعية.

أما عن إمكانية الوصول إلى هذه المكتبات، فجاءت إجابة المبحوثين كالآتي:

الموقع الجغرافي للمكتبة يسمح بتردد الجمهور	التكرار	النسبة
نعم	45	%86,5
لا	7	%13,5
المجموع	52	%100,0

الجدول رقم (06):

الموقع الجغرافي وأثره على تردد الجمهور



الشكل البياني رقم (07):

الموقع الجغرافي وأثره على تردد الجمهور

يرى أغلب المبحوثين ممثلين بنسبة 86,5 % على أن الموقع الذي تحظى به هذه المكتبات اليوم في المجتمع يسمح بتردد الجمهور عليها سواء بالمشي على الأقدام، أو من خلال اعتماد مختلف وسائل النقل الحضري العمومي، أو وسائل النقل الخاصة (السيارة، الدراجة النارية، الدراجة الهوائية...)، بينما ينفي البعض ذلك ممثلين بنسبة 13,5 % وذلك راجع إلى التخطيط غير السليم لموقع هذه المكتبات التي تنتظر تغيير مقرها مع انتهاء مشروع المباني الجديدة، وهو ما نلتمسه خاصة في مكتبة غيليزان التي تتواجد بمنطقة يصعب جدا التنقل إليها خاصة بأوقات متأخرة لانعدام الأمن ووسائل النقل.

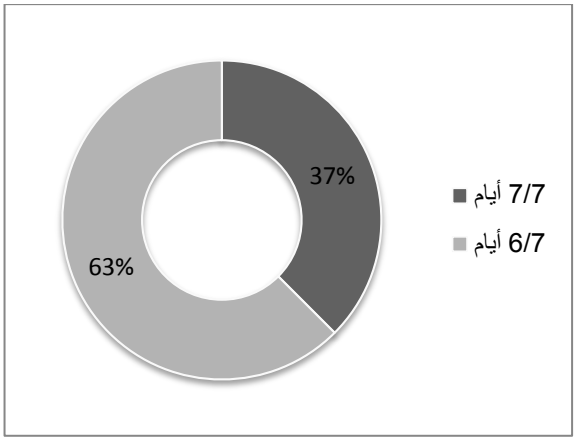
بينما تتواجد أغلب المكتبات التي تم دراستها في مناطق مجاورة لمباني السكان، ومختلف المؤسسات الثقافية (المتاحف، مديريات الثقافة، قصور الثقافة...الخ)، والمؤسسات التربوية (المدارس، المتوسطات، الثانويات)، ومؤسسات البحث العلمي (الجامعات، مراكز جامعية، مراكز الأبحاث...)، كما تأخذ هذه المكتبات شكلا مميز تختلف به عن باقي هذه المؤسسات المحيطة بها، بعضها يتميز بواجهات زجاجية وطابع خاص يجعلها تبرز أهميتها في المجتمع.

كما تركز وزارة الثقافة على تمديد ساعات عمل هذه المكتبات، حيث يؤكد مدراء المكتبات الرئيسية التي تم دراستها على وجود تعليمة تحدد أوقات فتح المكتبة من الساعة 08:30 صباحا إلى الساعة

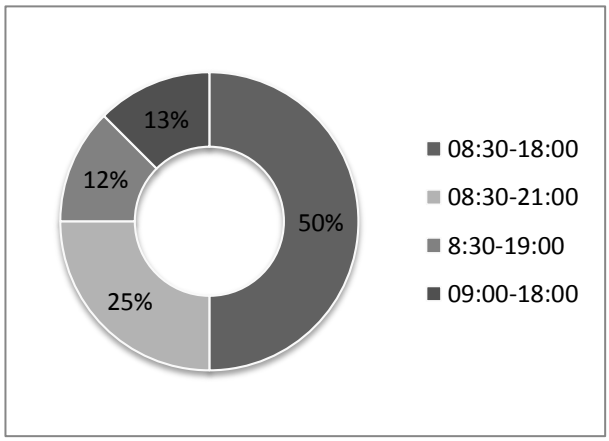
09:00 مساءا، وقد قمنا باستجواب المكتبيين حول أوقات عمل هذه المكتبات فكانت الإجابات كالآتي:

المكتبة	الولاية	أوقات عمل المكتبة	
		الأيام	الساعات
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد ديب "	تلمسان	السبت – الخميس	08:30 – 18:00
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد قباطي "	سيدي بلعباس	الأحد – السبت	08:30 – 21:00
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " مولاي بلحميسي "	مستغانم	الأحد – السبت	08:30 – 18:00
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	تيارت	السبت – الخميس	08:30 – 19:00
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	الشلف	السبت – الخميس	08:30 – 18:00
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " تركي قويدر "	غيليزان	السبت – الخميس	08:30 – 18:00
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " وانزار عبد الكريم "	سعيدة	السبت – الخميس	09:00 – 18:00
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " يحيى بوعزيز "	معسكر	الأحد – السبت	08:00 – 21:00

الجدول رقم (07): يوضح أوقات عمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية



الشكل البياني رقم (08):



الشكل البياني رقم (09):

يوضح الأيام التي تفتح فيها المكتبات الرئيسية خلال الأسبوع يوضح ساعات عمل المكتبات الرئيسية خلال اليوم

إن التفكير في أوقات فتح وغلق المكتبة هو تفكير في تحديات التحضر، والديمقراطية من خلال مشاركة جميع المواطنين، التي تعكس مفهوم " الفتح " و" التشارك " بين جميع الطبقات الاجتماعية (الموظفين، المتقاعدين، العاطلين عن العمل، المتمدرسين، النساء الماكثات بالبيوت...الخ)، حيث

نجد بعض هذه المكتبات تفتح 7/7 أيام مثل مكتبة سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، أما المكتبات الأخرى كـ تلمسان، تيارت، الشلف، غليزان، سعيدة فهي تفتح 7/6 أيام.

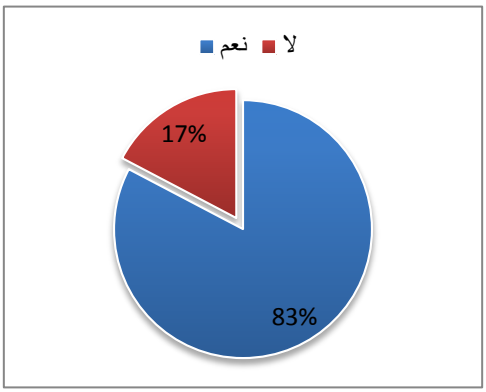
أما عن ساعات العمل فنجد اختلاف بين هذه المكتبات وهذا راجع إلى طبيعة التنظيم الاجتماعي الذي تخضع له كل مكتبة، غير أن هذا لا ينفي وجود تحول في ساعات العمل، حيث نجد أغلب هذه المكتبات تغلق أبوابها إلى غاية الساعة 18 مساءا، والبعض منها تغلق أبوابها في حدود الساعة 19 مساءا، في حين تبقي كل من مكتبة سيدي بلعباس ومكتبة معسكر أبوابها مفتوحة إلى غاية الساعة 21 مساءا.

اضطرت هذه المكتبات إلى اعتماد نظام جديد في طريقة توزيع أوقات العمل بين المكتبيين وفق لنظام الدوامين، حيث تباشر المجموعة الأولى عملها في الفترة الصباحية من الساعة 08 :30 إلى غاية الساعة 14 :00 بعد الزوال، ثم تباشر المجموعة الثانية عملها في الفترة المسائية من الساعة 14 :00 إلى غاية الساعة 21 :00، حتى تضمن المكتبة بذلك تقديم خدماتها في كل الأوقات.

يقوم على هذه المكتبات مكتبيون متخصصون، تأكيدا على إشراك المكتبي في السياسة الثقافية بالمدينة، وعليه حاولنا التحقق من إمكانية إشراك هؤلاء المكتبيين في عملية تصميم برامج ونشاطات المكتبة، فكانت الإجابة كالآتي:

إشراك العاملين في تصميم البرامج، الخدمات، والنشاطات بالمكتبة	التكرار	النسبة
نعم	43	% 82,7
لا	9	% 17,3
المجموع	52	%100,0

الجدول رقم (08):



الشكل البياني رقم (10):

إشراك العاملين في تصميم برامج ونشاطات المكتبة

يجمع أغلبية المبحوثين بنسبة 82,7 % على التواصل القائم بينهم وبين مدراء المكتبات، بحيث يتم إشراكهم في تصميم البرامج، الخدمات، والنشاطات بالمكتبة، بينما نجد نسبة 17,3 % يقرون بعدم إشراكهم في هذه العملية، ومن الافتراضات التي قد نصوغها لتبرير ذلك، هو تسيير بعض هذه المكتبات من طرف مدراء غير متخصصين في علوم المكتبات والتوثيق.

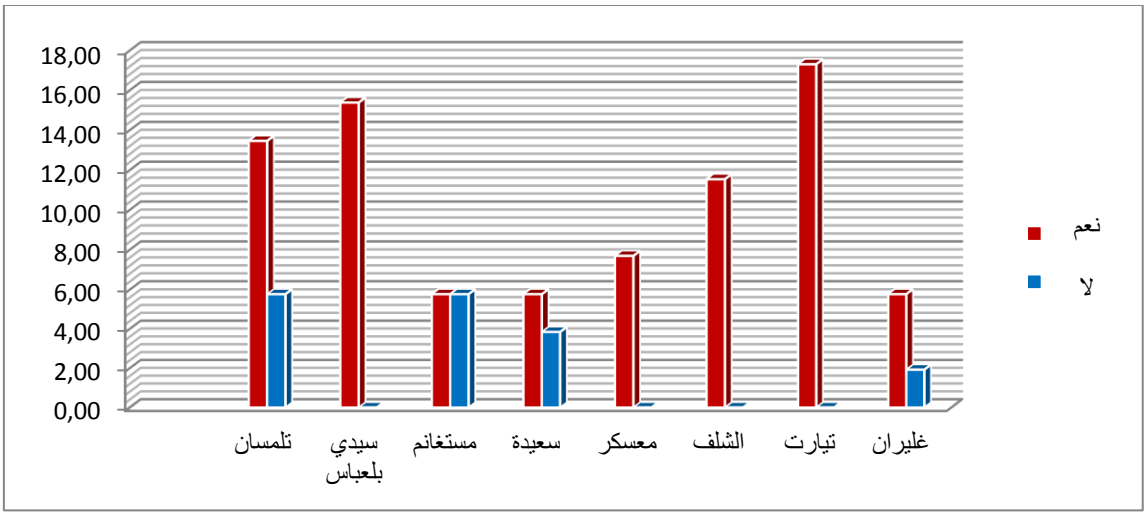
حاولنا التعمق أكثر لمعرفة مدى صحة هذا الافتراض من خلال إجابات المبحوثين، والتي جاء فيها:

الولاية	إشراك				المجموع
	نعم		لا		
تلمسان	7	% 13,46	3	% 5,77	10
سيدي بلعباس	8	% 15,38	0	0,00	8
مستغانم	3	% 5,77	3	% 5,77	6
سعيدة	3	% 5,77	2	% 3,85	5
معسكر	4	% 7,69	0	0,00	4
الشلف	6	% 11,54	0	0,00	6
تيارت	9	% 17,31	0	0,00	9
غليزان	3	% 5,77	1	% 1,92	4
	43		9		52

الجدول رقم (09): يوضح إشراك المكتبيين في عمل المكتبات الرئيسية حسب الولايات

يتبين لنا من خلال **الجدول رقم (09)** أن كل المكتبات الرئيسية التي يقوم عليها مدراء غير متخصصين في علوم المكتبات والعلوم الوثائقية مثل مكتبة سيدي بلعباس، ومكتبة تيارت يركزون على إشراك جميع المكتبيين في تصميم البرامج والنشاطات والخدمات داخل المكتبة.

أما المكتبات التي يقوم عليها مدراء متخصصين في علوم المكتبات والعلوم الوثائقية فهي تنقسم إلى فئتين؛ الفئة الأولى وهي المكتبات التي يسيرها مدراء متخصصين وهم يشركون جميع المكتبيين في عملها مثل المكتبة الرئيسية لولايتي الشلف ومعسكر، والفئة الثانية هي المكتبات التي يقوم عليها مدراء متخصصين إلا أنهم لا يشركون جميع المكتبيين في أعمالهم مثل ما هو الحال عليه بالمكتبة الرئيسية لكل من ولاية مستغانم، تلمسان، سعيدة، غيليزان.



الشكل البياني رقم (11): يوضح إشراك المكتبيين في عمل المكتبات الرئيسية حسب الولايات

كما نشير إلى أن معظم المكتبيين الموظفين بهذه المكتبات يتراوح أعمارهم ما بين 20-30 سنة بنسبة 51,9 %، لهم خبرة لا تتجاوز 5 سنوات، أي تم توظيفهم حديثا ليتكيفوا مع هذا المشروع الذي لم يتجاوز 6 سنوات منذ انطلاقته، كما نجد فئة أخرى يتراوح أعمارهم بين 31-40 سنة يمثلون نسبة 46,2 %، ولهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات، وفئة أخرى يتراوح أعمارهم بين 41-50 سنة ممن لهم خبرة تتجاوز 10 سنوات وهم يمثلون فئة قليلة تمثل نسبة 1,9 %.

يفسر هذا اعتماد وزارة الثقافة سياسة توظيف الشباب بهذه المكتبات في المقام الأول، حيث تكون هذه الفئة قادرة على التكيف مع هذا المشروع، والخوض في برامجها ونشاطاتها المتنوعة، والقدرة على التواصل مع جميع فئات وشرائح المجتمع، وإضفاء الحيوية على هذه الفضاءات، كما أن أغلب هذه الفئات هم متخرجين حديثا من الجامعات ومراكز التكوين في تخصص علم المكتبات والعلوم الوثائقية، ما يجعلهم على علم بالتحولات التي تعرفها هذه المكتبات، والتحديات التي أصبحت تواجهها إثر التغير المستمر في الممارسات الثقافية، الاجتماعية، والتكنولوجية داخل المجتمع، وهو ما يبرز من خلال أعمال الملتقيات الوطنية التي أصبح ينظمها المكتبيون والتي تتعرض لجوانب من هذه التحديات والتحولات.

ب- البعد الثقافي -الاجتماعي:

ترى الجزائر أن الثقافة أداة أساسية للتقارب بين الشعوب في سياق العولمة والتحولات الاجتماعية التي نعرفها، والواقع أن الثقافة تفرض بوصفها حاجز ضد أي ميل إلى التدهور والاختفاء وتدمير التراث الثقافي، ومصدرا للإبداع لضمان التنوع الثقافي من جميع جوانبه.

في هذا السياق أعطى القطاع الأولوية لتطوير السياسات الثقافية في مجال التراث الثقافي، وهو مصدر للهوية يشارك في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وفي مجالات الإبداع، ولاسيما تنمية الصناعات الإبداعية والثقافية، وفي هذا السياق تم تركيز العمل على تعزيز سياسة الحفاظ على التراث الثقافي وعلى تعبئة جميع الجهات الفاعلة لتحسين فهمها وجعل التنوع الثقافي أكثر بروزا بكل ثراءها.

كان انضمام الجزائر إلى اتفاقية اليونسكو للتنوع الثقافي في سنة (2005)، والتي تحرص من خلاله اليونسكو على ضمان جميع الدول الأعضاء لمواطنيها إمكانية الوصول والحصول على الثقافة، ولاسيما خدمات الكتاب والمطالعة العمومية، دافع قوي ومحفز للجزائر لإنجاز بنية تحتية لشبكة مكتبات المطالعة العمومية عبر كامل التراب الوطني، تهدف من خلالها إلى تعزيز فرص التعلم، وتحفيز كل من التنوع والتماسك داخل المجتمع المحلي، والتقليل إلى أقصى حد ممكن من اللامساواة، كان من أهمها مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على مستوى المدن الحضرية الولائية، تتكفل بتسيير باقي المكتبات المتواجدة في البلديات (الملحقات) على مستوى الولايات.

تدعمت هذه المكتبات في بدايتها بمجموعات وثائقية مهمة تتجاوز 2 مليون، تم اقتناء معظمها من خلال التظاهرات الثقافية التي نظمتها الجزائر، تسعى من خلالها السلطات العمومية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الوصول إلى الثقافة والمعرفة في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

يشكل الحوار بين الثقافات بعدا هاما في عمل اليونسكو، وبهذه الصفة فإن الجزائر تعطيه كل الاهتمام الذي يستحقه، وتسعى باستمرار إلى جعل ثقافات العالم معروفة لمواطنيه، وقد أدرجت المكتبات الرئيسية في قلب العديد من البرامج والمبادرات الثقافية التي اتخذتها الجزائر لتعزيز هذا الحوار الأساسي، حيث يؤكد مدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها على " أن المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تنشط بنسبة 70 % عن باقي المؤسسات الثقافية الأخرى خلال التظاهرات الثقافية التي تقام على مستوى الولاية "، وعليه تعتبر المكتبات الرئيسية أداة مهمة للسياسة الثقافية داخل المدينة من خلال مشاركتها بالأعمال الأدبية والفنية المنجزة على مستوى المدينة التي تخدمها كل مكتبة، التعريف بمناطقها، تاريخها، المواهب والمبدعين بالمنطقة في شتى المجالات (الشعر، الأدب، الرسم، التصوير الفوتوغرافي، المسرح، الصناعات الحرفية...الخ).

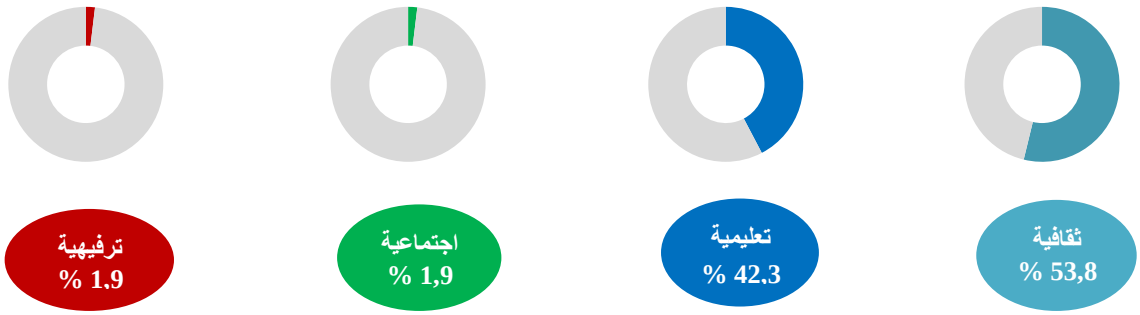
تعكس هذه السياسة التي تتبناها المكتبات الرئيسية ضرورة التركيز على تطوير علاقتها بالجمهور المتنوع والعريض على مستوى الولاية، وخاصة الفئات التي لا تتردد على هذه المكتبات، عملا بمبادئ

اليونسكو التي تؤكد على أن " الجمهور في مركز المكتبات "، وذلك من خلال التحسين في ممارسات الاستقبال والترحيب بالجمهور، والخروج إلى الجمهور في الشوارع والأماكن العامة، وهو ما يعكس الدور الاجتماعي الذي بات مرهونا بها.

يتطلب هذا التوجه على المكتبي أن يكون على دراية بدورها الاجتماعي، محبا للجمهور، قادرا على التواصل مع جميع شرائح المجتمع سواء داخل المكتبة، أو خارج جدرانها، وهو ما حاولنا إلتماسه في المكتبات التي تم دراستها من خلال استجواب المكتبيين، وجاءت النتيجة كالآتي:

مهام المكتبات الرئيسية	التكرار	النسبة
ثقافية	28	% 53,8
تعليمية	22	% 42,3
اجتماعية	1	% 1,9
ترفيهية	1	% 1,9
المجموع	52	%100,0

الجدول رقم (10): يوضح تمثلات المكتبيين اتجاه مهام المكتبات الرئيسية



الشكل البياني رقم (12): يوضح تمثلات المكتبيين اتجاه مهام المكتبات الرئيسية

يوضح **الجدول رقم (10) – الشكل البياني رقم (12)** إجماع المكتبيين بالمكتبات التي تم دراستها على أن المكتبة هي موجهة بالأساس لأغراض ثقافية وهم يمثلون نسبة 53,8 %، بينما ترى فئة أخرى على أن المكتبة هي تخدم أغراض تعليمية بنسبة متقاربة 42,3 %، أما عن دورها الاجتماعي والترفيهي فكانت بنسبة 1,9 % لكل منهما.

تشكل حاليا " الديمقراطية الثقافية " الكلمة الرئيسية للخطاب الذي يوظفه المكتبيون على مستوى هذه المكتبات، على الرغم من أنه لا يترجم أبدا إلى تكييف كلي للخدمات بناءا على طلب المستخدمين، وإنما هو وسيلة لنشر الأعمال والبرامج، وتجاوز العقبات الرمزية لاستقبالهم.

كما تشير المعطيات المتحصل عليها إلى غياب مفهوم الدور الاجتماعي في تمثلات المكتبيين المبحوثين القائمين على هذه المكتبات الرئيسية التي تم دراستها، حيث يعتبرها الجميع على أنها تخدم أغراض ثقافية وتعليمية، من خلال مجموعاتها الوثائقية، وهو أمر لا جدل فيه، إذ يشكل الأساس لإنشاء هذه المكتبات، إلا أن هذه الخدمات الثقافية التي تعرضها هذه المكتبات والسعي إلى مشاركة الجمهور في هذه الخدمات تنطوي تحتها أبعاد اجتماعية، على الرغم من أننا نجد العديد من هذه المكتبات المدروسة تقوم بالعمل على اكتشاف المواهب بالمنطقة، تنظيم المسابقات الثقافية والفكرية، تكريم المبدعين والأطفال، التوجه إلى الفئات المحرومة (العازفين عن القراءة، المدارس، المستشفيات، السجون، الحدائق العامة، دور المسنين...)، إلا أنه لا يوجد وعي بالدور الاجتماعي لها.

إن غياب هذا التصور يعود إلى عدم تركيز السلطات العمومية على إدراج الدور الاجتماعي في السياسة الثقافية، وعليه أشرنا إلى أن السياسة العامة هي من المفاهيم المعتمدة عند المخططين وإن كانت توحي في ظاهرها العلنية والوضوح، إلا أنها قد تفتقر في باطنها إلى الوعي، والتفصيل، وقابلة للنقاش والانتقاد العام لاستنباط ما يتعلق بالتحولات التي تمس هذه المؤسسات.

كما أصبحت تشكل هذه القيود والشروط التي تضعها السلطات العمومية ذريعة قوية ومنهج للمكتبيين لحماية أنفسهم، وتبرير النقائص، أو أيضا للقياس والحديث عن ما تحققه وما تصل إليه هذه المكتبات من وراء النشاطات التي ترتبط كما ذكرنا سلفا بتقاليد معينة.

لذلك يجدر بنا هنا الإشارة إلى أن مفهوم " الدور الاجتماعي والترفيهي " للمكتبات العمومية هو ليس جديد، وإنما وارد في أسس وقواعد هذا النوع من المكتبات من خلال تصريحات وإعلانات اليونسكو – الإفلا في سنة (1948)، سنة (1972)، ثم في سنة (1994)، كما صرحت بها بوضوح في وثيقة " خدمات المكتبات العمومية: المبادئ التوجيهية اليونسكو والإفلا " في سنة (2002)، حيث جاء فيها " تعتبر المكتبات العمومية فضاء عمومي ومكان يتردد عليه الأفراد لتشكيل العلاقات وتبادل الأفكار والآراء ومختلف تجارب الحياة الاجتماعية ".

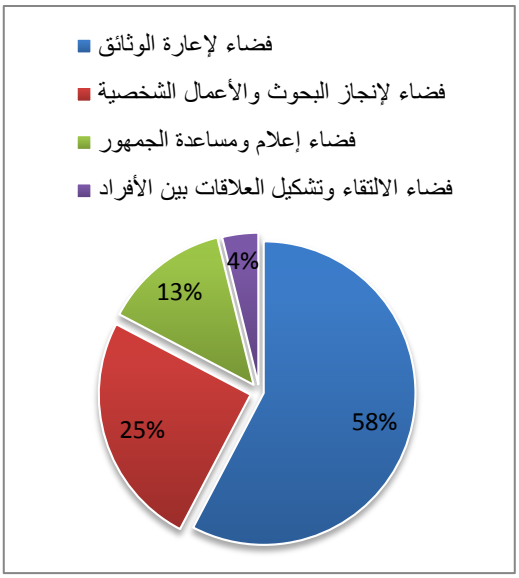
إن التقارير ونصوص الإعلانات والمعايير الدولية تتجاوز النصوص والمعايير المسيرة والمعمول بها على المستوى المحلي، إذ تخضع المعايير الدولية للتعديل والمراجعة والتقييم بشكل دوري، بخلاف ما نجده على المستوى المحلي، حيث نجد غياب لمنظومة تشريعية شاملة للمكتبات والمكتبيين، كما لا يوجد معايير جديدة خاصة فيما يتعلق بإدراج المفاهيم التي تبرز دورها الاجتماعي كمفهوم " الفضاء العمومي " و" الفضاء الثالث ".

كما حاولنا التعمق أكثر لمعرفة خلفية هذا التصور لدى المكتبيين، على الرغم من التنويع في نشاطات هذه المكتبات حاليا، فكيف ينظر لها الجمهور من خلال استخدامهم لها، كانت الإجابة كالآتي:

مكانة المكتبة انطلاقا من نشاطاتها وبرامجها التي تؤديها	التكرار	النسبة
فضاء لإعارة الوثائق	30	% 57,7
فضاء لإنجاز البحوث والأعمال الشخصية	13	% 25,0
فضاء إعلام ومساعدة الجمهور	7	% 13,5
فضاء الالتقاء وتشكيل العلاقات بين الأفراد	2	% 3,8
المجموع	52	% 100,0

الجدول رقم (11):

صورة المكتبة في استعمالات الجمهور



الشكل البياني رقم (13):

صورة المكتبة في استعمالات الجمهور

يوضح **الجدول رقم (11) – الشكل البياني رقم (13)** استخدام المكتبة من طرف الجمهور، حيث يرى نسبة 57,7 % من المبحوثين على أنه يُنظر إلى المكتبة على أنها فضاء لإعارة الوثائق، ثم تأتي الفئة التي تستخدمها لأغراض انجاز البحوث والأعمال الشخصية في الدرجة الثانية بنسبة 25 %، لتصنف بعدها المكتبة كفضاء لإعلام ومساعدة الجمهور بنسبة 13,5 %، وفي الأخير بنسبة 3,8 % يعتبرونها فضاء للالتقاء وتشكيل العلاقات بين الأفراد.

على الرغم من أن المكتبة استطاعت أن تفتح فضاءاتها لجميع المواطنين، للاستخدام الفردي أو الجماعي، ما يسمح بالاختلاط بين الأفراد والتعارف، وخلق جو من الحيوية على مستوى المدينة، إلا أنها لا زالت تستغل من طرف فئات معينة فقط تتمثل في تلاميذ الأطوار الثلاثة وطلبة الجامعات، وهو نفس ما يؤكده مدراء المكتبات المدروسة على " أن الفئات المستفيدة من موارد المكتبة بالدرجة

الأولى هم التلاميذ والطلبة "، حيث تشكل هذه الفئة نسبة 70 % إلى 80 % من مكتبة إلى أخرى من مجموع المنخرطين بهذه المكتبات.

على الرغم من أن هذه المكتبات معنية بخدمة كل الفئات بما فيهم التلاميذ والطلبة إلا أنهم يشكلون خطر ووهم لهذه المؤسسات، يجعلها تعرف إقبال خلال السنة الدراسية، أما في العطل الفصلية فهي تشهد فراغ عمومي.

إن استمرار هذه المكتبات في العمل بهذه الإستراتيجية يفقدها حيويتها، ويجعلها بعيدة عن الأدوار الجديدة التي أصبحت تؤديها في الحياة العامة، فكونها خدمة عمومية هذا يجعلها مطالبة بتقديم خدماتها لجميع المواطنين بنفس درجة الاستفادة.

كما أن إدراجها في مشروع التنوع الثقافي يجعلها أداة حقيقة للصلة الاجتماعية في الحي والمدينة فهي تعكس ذاكرة المجتمع المحلي، تجمع تراثهم الثقافي وتحفظه وتحرص على إتاحته للجميع، كما أنها فضاء رمزي للمزيج الاجتماعي لابد على كل شخص أن يجد بها ما يبحث عنه، ولابد من استغلال خدماتها من طرف جميع السكان لتحقيق التكامل الاجتماعي.

ت- البعد التكنولوجي:

تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمعرفة عناصر مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حاليا، تفرضها التحولات السريعة في النماذج الاقتصادية والممارسات الثقافية والاجتماعية، انعكست على جميع المجالات الصناعية والخدماتية.

شكل هذا التزاوج بين المعرفة والثورة الرقمية محورا مهما في إستراتيجية كل الدول، حيث أصبح ينظر إلى المعرفة كقوة، ومصدر رئيسي للثروة والقدرة التنافسية؛ يتطلب تثمين الرأسمال البشري باعتباره الأساس للخوض في رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانفتاح على العولمة.

أخذ هذا التوجه شكلا رسميا وبعدا سياسيا، نتج عنه انعقاد قمتين عالميتين لـ " مجتمع المعلومات "، كانت القمة العالمية الأولى بـ " جينيف " في سنة (2003)، والقمة العالمية الثانية بـ " تونس " في سنة (2005)؛ تعرض من خلاله المشاركون إلى أهم المحاور والمؤشرات التي تعزز من هذا المفهوم، وكيفية تفعيله لتشجيع التبادلات الدولية.

كانت الجزائر من بين الدول المشاركين في القمتين العالميتين بغرض الانضمام إلى المنظومة الدولية والعولمة، وعليه سطرت أعمال القمتين عن مشروع " مجتمع المعلومات " الذي تبنته الجزائر، وهو ما

يعرف بمشروع " الجزائر الالكترونية 2013 "، تتضمن هذه الوثيقة المحاور الأساسية التي تعتمدها الجزائر إلى غاية (2013) لبناء " مجتمع المعلومات ".

تحرص الجزائر من خلال تبنيها لهذه الإستراتيجية على إدماج كل الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية في العالم الرقمي (الإدارات، المؤسسات، المواطنين)، بما يجعلها تتبني مقاربة جديدة لتنمية القدرات البشرية، باعتبارهم المورد الرئيسي، وعليه سعت إلى الاستثمار في مجال البحث والتطوير، تشجيع الابتكار، والتعليم والتدريب.

يتطلب هذا المشروع تعزيز الهياكل الأساسية وتعميم الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مصحوبة بتدابير جديدة في ميدان تدريب وتنمية القدرات البشرية لتعميم استخدام التكنولوجيا وضمان اعتمادها على جميع المستويات.

تتضمن محاور هذه الإستراتيجية ضرورة خلق فضاءات لتدريس وتدريب جميع الفئات الاجتماعية على التكنولوجيا، وفي نفس الوقت تقريب هذه المؤسسات من المواطن، من خلال خلق خدمات على الخط المباشر.

جاء مشروع مكتبات المطالعة العمومية في هذا السياق لخدمة هذه الإستراتيجية، بهدف التحول إلى " مجتمع المعلومات "، عملا بالمعايير الدولية لليونسكو التي تدرج هذه الفضاءات في عملية تنمية الموارد البشرية، وتدريبهم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كونها مؤسسات مفتوحة لعامة الناس، وهو ما جاء في مشروع الجزائر Normalisation des infrastructures et équipements culturels في سنة (2007)، الذي يوضح مساهمة هذه المؤسسات في التأسيس لـ " مجتمع المعلومات " من خلال:

1- تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

1- أ- إتاحة الانترنت ومختلف الحوامل الالكترونية لجميع الفئات الاجتماعية (CD، DVD، اللوائح الالكترونية...)

1-ب- تقديم خدمات الإعارة الرقمية: عن طريق إنشاء الفهارس على الخط، المكتبات الرقمية...الخ.

2- تدريب المستفيدين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال: جاء هذا بشكل غير مفصل في القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية في سنة (2007)، ثم القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في سنة (2012)، الذي ينص على " تسهيل تطور الكفاءات القاعدية لاستعمال الإعلام والإعلام الآلي ".

5-1-2- المستوى الثاني: تصور المكتبيين للمكتبات الرئيسية كفضاء عمومي:

إن ما تحمله المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من خصائص على المستوى المادي والضمني، تقترب إلى حد بعيد من الخصائص الأساسية والمكونات الرئيسية لمفهوم " الفضاء العمومي "، والتي يمكن تمثيلها حسب هذه المكتبات في الصفات التالية:

– تحمل المكتبات الرئيسية صورة جديدة مغايرة للشكل التقليدي للمكتبات العمومية المنجزة سابقا في الجزائر؛

– تتخذ من مبادئ حقوق الإنسان والمواطن مرجعية لها، إذ جاء هذا المشروع لتجسيد العدالة الاجتماعية والتي تقوم على " المساواة "، " المجانية "، " الديمقراطية "، و" المشاركة "؛

– تموقعها في وسط المدن يجعلها بارزة، ويسهل على الجميع الوصول إليها؛

– شكل المباني والتصميم الداخلي لمساحاتها (الألوان، الإضاءة، الأثاث، أماكن الجلوس...) الذي يعكس فلسفتها في خلق جو للأنس والراحة، وقضاء الأوقات بها؛

– تنوع الفضاءات داخل هذه المباني الذي يسمح بالاستخدام الفردي والجماعي لها ذهابا إلى تحقيق التنشئة الاجتماعية؛

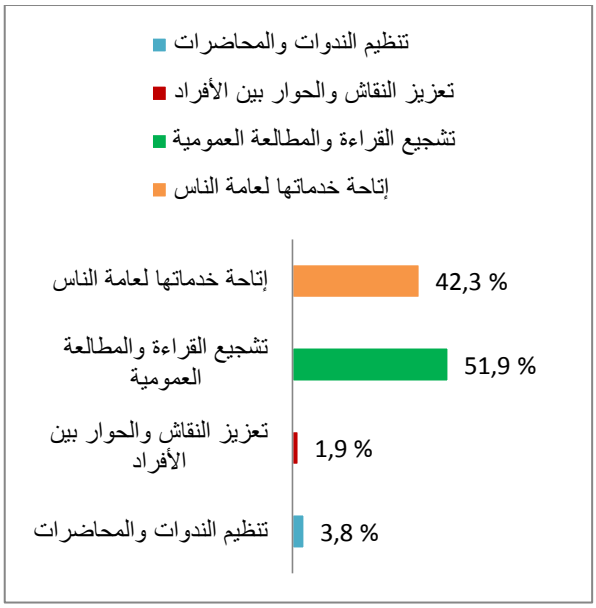
– قدرتها على نسج شبكة العلاقات والتعاون مع المؤسسات الثقافية الأخرى التي تهدف إلى حفظ وتثمين التراث الثقافي، وخلق ثقافة مدنية وشعبية؛

– الحيوية التي تستنبطها من نشاطاتها المتعددة التثقيفية، التربوية والترفيهية والتي مكنتها من أن تبرز في المجتمع.

لم يلقى موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بمفهوم الفضاء العمومي رواجا في الجزائر على نطاق واسع بعد، خاصة في تصور القائمين عليها، وهو ما يخلق التعقيد أمام هذا النموذج الجديد لـ " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية "، مما يحد من الممارسات وتصور نطاق عملها، حيث أن ما يحمله هذا المشروع من خصائص مادية ترتبط بتصميم وتجهيز المباني، وأبعاد ضمنية تهدف إلى تحقيق " الوحدة الوطنية "، " التماسك الاجتماعي "، " التنمية المستدامة "، يتعارض مع طبيعة التسيير الحالي وتصور المكتبيين لهذه الفضاءات، وهو ما نحاول إبرازه من خلال هذا العنصر. حيث قمنا باستجواب المبحوثين حول تصورهم لمفهوم " الفضاء العمومي " في المكتبات فجاءت إجاباتهم كالآتي:

تصور المكتبيين لمفهوم الفضاء العمومي في المكتبات	التكرار	النسبة
إتاحة خدماتها لعامة المواطنين	22	% 42,3
تشجيع القراءة والمطالعة العمومية	27	% 51,9
تعزيز النقاش والحوار بين الأفراد	1	% 1,9
تنظيم الندوات والمحاضرات	2	% 3,8
المجموع	52	100,0

الجدول رقم (12):



الشكل البياني رقم (14):

تصور المكتبيين لمفهوم الفضاء العمومي في المكتبات **تصور المكتبيين لمفهوم الفضاء العمومي في المكتبات**

يوضح **الجدول رقم (12) – الشكل البياني رقم (14)** تصور المكتبيين المبحوثين لمفهوم الفضاء العمومي في المكتبات العمومية، حيث يرى نسبة 51,9 % على أنه يرتبط بدورها في تشجيع القراءة والمطالعة العمومية، كما ترى فئة أخرى على أن المفهوم يرتبط بعمومية خدماتها لجميع المواطنين ممثلين بنسبة 42,3 %، كما ارتبطت أيضا في تصور البعض ممثلين بنسبة 3,8 % بالندوات والمحاضرات التي تنظمها المكتبات، في حين جاء تعزيز النقاش والحوار بين الأفراد عند فئة من المبحوثين يمثلون نسبة 1,9 %.

إن الفهم الحقيقي للبعد الضمني لهذه المكتبات هو مهم للارتقاء إلى مستوى هذا المشروع، حيث أصبح يشكل مفهوم " الفضاء العمومي " مرجعية في عمل المكتبات العمومية حاليا، حيث يرتبط المفهوم في تمثلات المبحوثين ممثلين بنسبة 51,9 % بتشجيع القراءة والمطالعة العمومية وهذا مهم، يعكس نظرة المكتبيين إلى ضرورة تشجيع الممارسات التي تسمح بتحفيز متعة القراءة والمطالعة بين الأفراد والجماعات، وهو ما يساعد على نمو الفكر واستقلاليته، وبناء شخصيتهم، وكذا يعزز من مشاركتهم في النقاش والحوار حول القضايا التي تهم المجتمع بطرق علمية، ويخلصهم من الجدل والتعصب والتبعية الناتجة عن الجهل والأمية.

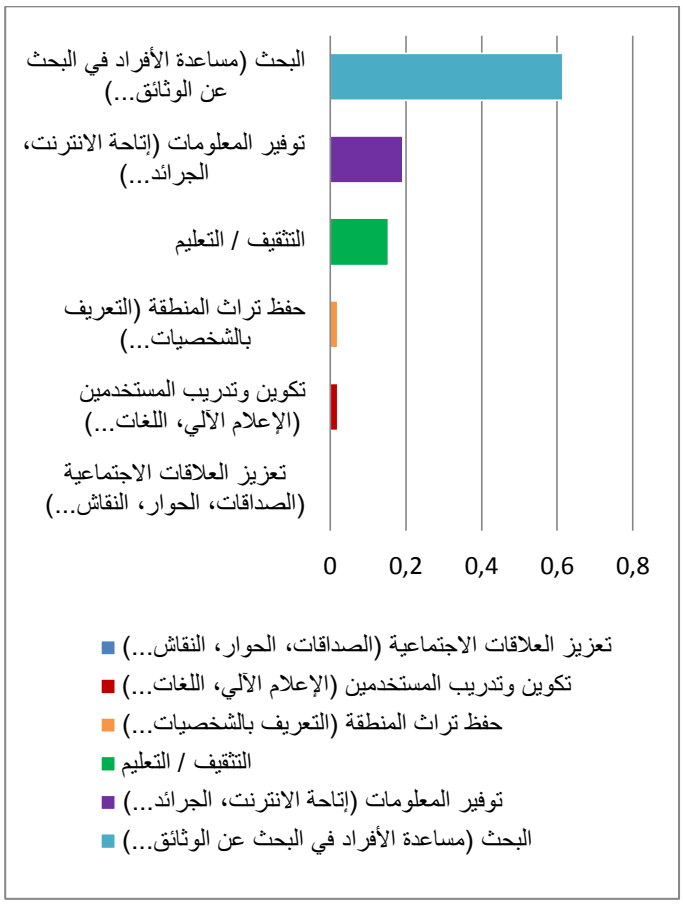
كما يربط بعضهم المفهوم بخدماتها المتاحة لعامة الناس، حيث تشكل المكتبات فضاءات شعبية غير تمييزية، تؤدي وظيفة ديمقراطية.

بينما جاءت إجابات بعض المبحوثين ممثلين بنسبة 3,8 % على أن المفهوم يرتبط بالندوات والمحاضرات التي تعتمدها هذه المكتبات في جميع المجالات والتي تسمح بتوعية المواطنين، واطلاعهم على الأحداث والقضايا الآنية، وكذا فتح الآفاق أمامهم للتفكير في التحديات والرهانات المستقبلية.

كما ترى فئة قليلة يمثلون نسبة 1,9 % على أن المفهوم يرتبط بتشجيع النقاش والحوار داخل فضاءاتها، حيث يسمح هذا بتشكيل شبكة العلاقات بين الأفراد والجماعات.

حاولنا معرفة طبيعة هذه التصورات التي قدمها المبحوثين لمفهوم الفضاء العمومي في المكتبات، مع أشكال الممارسات ومجالات نشاطها، فكانت الإجابة كالآتي:

مجالات نشاط المكتبة	التكرار	النسبة
البحث (مساعدة الأفراد في البحث عن الوثائق...)	32	% 61,5
التثقيف / التعليم	8	% 15,4
توفير المعلومات (إتاحة الانترنت، الجرائد...)	10	% 19,2
حفظ تراث المنطقة (التعريف بالشخصيات...)	1	% 1,9
تكوين وتدريب المستخدمين (الإعلام الآلي، اللغات...)	1	% 1,9
تعزيز العلاقات الاجتماعية (الصداقات، الحوار، النقاش...)	0	0
المجموع	52	%100,0



الجدول رقم (13):
يوضح مجالات نشاط المكتبات الرئيسية

الشكل البياني رقم (15):
يوضح مجالات نشاط المكتبات الرئيسية

جاء في إجابات المبحوثين على أن مجال البحث (مساعدة الأفراد في انجاز أعمالهم وبحوثهم...) هو المجال الذي تنشط فيه هذه المكتبات بقوة ممثلين بنسبة 61,5 %، كما جاء مجال توفير المعلومات (إتاحة الانترنت، الجرائد...) كثاني مجال تنشط فيه هذه المكتبات بنسبة 19,2 %، ليأتي بعدها مجال

التثقيف / التعليم كثالث مجال بنسبة 15,4 %، كما حظي مجال حفظ تراث المنطقة (التعريف بالشخصيات...)، ومجال تكوين وتدريب المستخدمين (الإعلام الآلي، اللغات...) بنفس المرتبة في تقدير المبحوثين بنسبة 1,9 %، بينما لم يحظى مجال تعزيز العلاقات الاجتماعية (الصداقات، تعزيز الحوار والنقاش...) بأي إجابة من طرف المبحوثين.

إن ما توضحه المؤشرات من خلال هذا الجدول **رقم (13)** تتضارب مع معطيات الجدول السابق **رقم (12)** الذي يعكس تصور المكتبيين لمفهوم الفضاء العمومي في المكتبات، حيث ارتبط المفهوم بتشجيع القراءة والمطالعة العمومية بنسبة 51,9 %، وإتاحة خدماتها لعامة المواطنين بنسبة 42,3 %، في حين نجد أن الممارسات المعتمدة داخل هذه المكتبات ترتبط بالبحث (نسبة 61,5 %)، توفير المعلومات (نسبة 19,2 %)، التعليم والتثقيف (نسبة 15,4 %)، والتي تعتبر مجالات تمس فئات محددة (الباحثين، التلاميذ، الطلبة، الأساتذة)، وهذا يعكس غياب العديد من الممارسات التي ترتبط بتشجيع القراءة والمطالعة العمومية، كما يتعارض مع مفهوم " الإتاحة " لعامة المواطنين.

أما عن مجال حفظ وتثمين التراث بالمنطقة فيحظى بنسبة 1,9 %، وهي نسبة ضئيلة عند الحديث عن هذا النموذج الجديد الذي أنجز في سياق مشروع حفظ وتثمين التراث الثقافي المادي واللامادي الذي تبنته وزارة الثقافة، والتي تحرص على إدراج هذه المكتبات في هذا المشروع لحفظ تاريخ وحضارة المنطقة، والمراحل التي مرت بها، والجهود التي بذلها السابقون في كل مجالات الحياة، وهذا ما يجعل منها فضاء عمومي رمزي حامل لرأسمال هذه المجتمعات، والذي يتمثل في التراث الثقافي، وهو نفس ما ورد في إعلانات اليونسكو–الافلا التي تركز في مهام هذه المؤسسات اليوم على محورين أساسيين هما[1]:

أ- **الحفظ:** تهتم بحفظ ودراسة هذا التراث، وقد جاء في مشروع الإيفلا (2016 - 2021)[2]، العمل على تأكيد هذا الدور للمكتبات من خلال العمل على حماية التراث الثقافي في أشكاله المختلفة، بما في ذلك أشكال التعبير التقليدية والتاريخية والمنتمية للشعوب الأصلية والمعاصرة.

[1] - Jung, Nathalie. L'accessibilité et la médiation culturelle des musées en faveur des personnes sourdes et malentendantes.2012.p.58. Master1 Sciences du langage, Interprétariat Langue des Signes Française-français, Université Charles de Gaulle – Lille III, 2011/2012. p.5

[2] - IFLA. IFLA Strategic Plan 2016-2021. [en ligne]. [s.l.] : International Federation of Library Association and Institutions, 2015. URL: http://www.ifla.org/files/assets/hq/gb/strategic-plan/2016-2021.pdf (consulté le 20-03-2016).

ب- **الجمهور**: حيث أنه يمثل موضوع هذه الفضاءات العمومية، لذلك أصبح لابد من البحث عن سبل تجعل هذا التراث وهذه المؤسسات في خدمة عامة الناس، خاصة أمام التحديات التي أصبحت تواجهها أمام انتشار الانترنت وتطبيقاتها، والتي زادت من عمق الفجوة الثقافية، وخلقت الازدواجية في ثقافة الأفراد بين ما هو وافد من الثقافات الأجنبية وما هو أصلي، وبين ما هو ثابت وما هو متغير، وما هو خصوصي وما هو كوني.

كذلك هو الأمر بنسبة لنشاط المكتبة في مجال التكوين وتدريب المستفيدين والذي يحظى بنسبة ضعيفة في عملها حسب ما قدمه المبحوثين، حيث أصبح يشكل هذا المجال ركيزة أساسية في عمل هذه المكتبات، لتوطيد علاقاتها بالمؤسسات العمومية والخاصة ومختلف المنظمات غير ربحية التي تدعم تدريب القوى العاملة وتحسين الحياة الوظيفية.

أما عن مجال تعزيز العلاقات الاجتماعية فهو مغيب في نشاط هذه المكتبات التي تم دراستها، على الرغم من أن الخصائص التي تمتاز بها هذه الفضاءات الجديدة، تعزز فرصها في أن تكون فضاء للتعايش والأنس الاجتماعي، وهو الدور المنتظر منها لتؤديه، كما أن غياب ذلك في تصور المبحوثين يشير إلى غياب التصور الفعلي للمفهوم الجديد للفضاء العمومي وبروز " مكتبات الفضاء الثالث "، التي تشكل اليوم مرجعية لتصور الدور الاجتماعي للمكتبات العمومية.

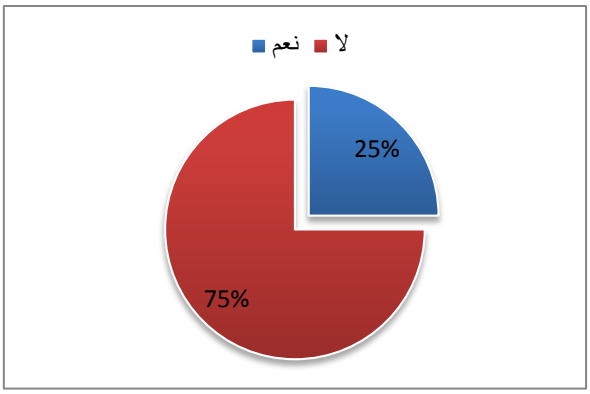
تعود هذه المفارقات في البعد المفاهيمي للمكتبيين المبحوثين حول الفضاء العمومي وعلاقته بالمكتبات، والبعد الممارساتي الذي يرتبط بمجالات نشاطها وخدماتها التي تمس فئات معينة إلى السياسة الثقافية للسلطات العمومية، والتي تضع وتحدد المفاهيم، والبرامج والنشاطات التي تنشط فيها هذه المكتبات، ونطاق عملها والتي تقترن بمدى تخصيص الاعتمادات المالية، مما يجعل هذه المكتبات والقائمين عليها ملزمين بإتباع هذه الشروط والقيود التي تضعها السلطات العمومية.

حاولنا ايضا معرفة انطباع المبحوثين حول مفهوم " مكتبات الفضاء الثالث "، وقد جاءت نتائج الاستجواب كالآتي:

اطلاع المكتبيين بمفهوم مكتبات الفضاء الثالث	التكرار	النسبة
نعم	13	% 25,0
لا	39	% 75,0
المجموع	52	% 100,0

الجدول رقم (14):

اطلاع المكتبيين بمفهوم " مكتبات الفضاء الثالث "



الشكل البياني رقم (16):

اطلاع المكتبيين بمفهوم " مكتبات الفضاء الثالث "

يوضح **الجدول رقم (14) – الشكل البياني رقم (16)** أن أغلب المكتبيين المبحوثين هم على غير اطلاع بمفهوم " مكتبات الفضاء الثالث " بنسبة 75 %، بينما نجد فئة من المبحوثين تمثل نسبة 25 % هم على اطلاع بالمفهوم، وجاء هذا إثر مشاركة هؤلاء المكتبيين في الملتقيات والورشات الوطنية التي نظمت على مستوى هذه المكتبات بالتعاون مع مختبر البحث في أنظمة المعلومات (LASIA) من جامعة وهران 1 احمد بن بلة، والذي يتعرض فيه الباحثون لهذا النموذج الجديد للمكتبات العمومية، غير أن اطلاع هذه الفئة من المبحوثين على هذا المفهوم هو غير معمق، وإنما هم على دراية بهذه التسمية الجديدة دون معرفة أصل المفهوم، والظروف التي برز فيها، أو الأسس والقواعد التي يقوم عليها، وما يحمله من خصائص.

يشكل مفهوم " الفضاء الثالث " الذي ابتكره Ray Oldenbourg مرجعية قوية للتعبير عن الفضاءات الاجتماعية، حيث يقدم تصور لثلاثة مجالات أساسية وهي الحياة الخاصة، الحياة المهنية، والعلاقات الاجتماعية والتي نجدها داخل هذه الفضاءات، لذلك يعتبره منظم للحياة العامة.

على الرغم من أن ابتكار المفهوم هو حديث، إلا أن أدوار هذا الفضاء متجذرة في الأحداث التاريخية، خاصة عند الحديث عن " الأغورة " عند اليونانيين، والمقاهي أثناء الثورة الفرنسية والأمريكية؛ أما على المستوى الحديث فإن استخدام المفهوم في الدول التي تعرف تقدما، فهو يشكل مصدر لتقييم تراجع أو قوة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، كما يحمل المفهوم مقاربة جديدة في الثقافة، تقوم على جعل الثقافة متاحة للجميع.

تقترب المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من هذا النموذج الجديد للمكتبات في العالم، والذي لم ينتشر على نطاق واسع، إذ يوجد بعض الدول التي تتوفر على هذه المكتبات، إلا أن مكانة المكتبات

الرئيسية داخل المدن، وطريقة تصميمها وتجهيزها، يجعلها أداة مهمة لتنظيم الحياة العامة، وجعل الثقافة متاحة لجميع المواطنين، وهو ما يفتح المجال لإعادة التفكير في أنسنة هذه المكتبات الرئيسية تحت منطق " الفضاء الثالث ".

5-2- المبحث الثاني: خدمات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

يرسم المستوى الأول الأبعاد الأساسية لمشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، ويرسي أسسها وقواعدها، التي تراعي المفاهيم الحديثة كـ " الديمقراطية "، " دمقرطة الثقافة والمعلومات "، " التماسك الاجتماعي "، " التنمية المستدامة "، " التنوع الثقافي " وتثمين " التراث الثقافي "، " مجتمع المعرفة "، أما المستوى الثاني فهو يجعلها مطالبة بالمرور على تجارب النماذج الحديثة للمكتبات التي ترتكز على مفهوم " الفضاء العمومي "، ما يسمح لها بتصميم خدمات بطريقة تتسق مع هذه المبادئ والأبعاد التي تم تحديدها، وهو ما نحاول توضيحه من خلال هذا العنصر.

5-2-1- تصنيف خدمات المكتبات الرئيسية حسب الأهداف:

يرتكز هذا العنصر على إبراز أهم التحولات التي عرفتها هذه المكتبات في خدماتها بما يعكس أهدافها المحددة، وعليه يمكن تصنيفها إلى:

1- خدمات الولوج إلى الفضاء:

تعرف المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها تحولا في شكل المباني بخلاف ما كانت عليه المكتبات وفضاءات المطالعة العمومية سابقا، حيث أصبحت تضم هذه المباني فضاءات متعددة، تسمح بتقديم خدمات لجميع الفئات الاجتماعية، غير أن هذا التحول لا يزال بعيد عن تمثلات الجمهور، الذي لا يزال ينظر إلى المكتبة على أنها فضاء لحفظ وإعارة مختلف المجموعات الوثائقية، لذلك كان لابد من تطوير خدمات للتعريف بهذه الفضاءات الجديدة، وكدا تقريب المواطنين منها ودفعهم إلى التردد عليها واستخدام مواردها، ومن أهم ما اعتمدته هذه المكتبات لذلك مايلي:

- **تنظيم زيارات للمكتبة (أبواب مفتوحة):** أصبحت تعتمد المكتبة على تنظيم زيارات للمكتبة والتعريف بفضاءاتها، ودورها من خلال تنظيم معارض وورشات، وقد شمل هذا المدارس والطلبة، والجمعيات، والنساء الماكثات بالبيوت المشتركين في النوادي النسائية، وبعض المؤسسات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة.

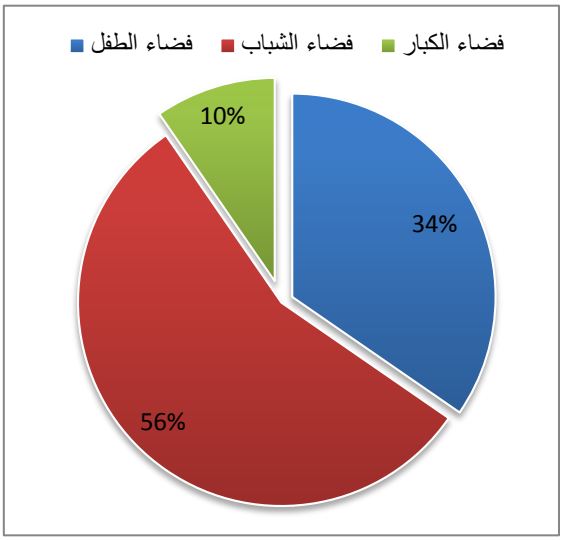
- **التوجه إلى الجمهور (خارج الجدران):** أصبحت تعتمد المكتبات الرئيسية في خدماتها تنظيم خرجات إلى المؤسسات الثقافية، والتعليمية، والأماكن العامة في المدينة وحتى المناطق النائية عن طريق المكتبة المتنقلة، أو تقديم عروض لأهم مجموعاتها في الساحات العامة، تحاول من خلالها إثارة رغبة الجمهور في التردد على المكتبة.

- **توفير وسائل الاتصال:** استطاعت المكتبات الرئيسية التي تم زيارتها أن تخلق خدمات جديدة للتواصل مع الجمهور إضافة إلى الإعلانات والملصقات التي تضعها في فضاءاتها، تتوفر هذه المكتبات على بريد الكتروني يسمح بالتواصل مع الجمهور، وكذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك)، حيث أن لكل مكتبة صفحة رسمية على الفايسبوك تعرض من خلالها أهم نشاطاتها وبرامجها، والمواعيد المحددة لها.

- **تخصيص زيارات لذوي الاحتياجات الخاصة:** تقوم المكتبات الرئيسية أيضا بالتعامل مع مراكز التكوين الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، كما توفر لهم فضاء يحتوي على وثائق البرايل وأجهزة الحواسيب الخاصة بهم.

على الرغم من أن هذه المكتبات تعرف تحولا في خدماتها التي تهدف من خلالها إلى تقريب الكتاب من المواطنين، إلا أننا نجد استخدام هذه الخدمات في إطار البرامج المناسباتية التي تسطرها وزارة الثقافة المتعلقة بالأحداث التاريخية، الثقافية، الدينية، أو في إطار تفعيل الاتفاقيات التي تقوم بها الوزارة الوصية مع باقي القطاعات الأخرى (مثل وزارة التربية الوطنية، وزارة العدل)، وهو ما يفسر طبيعة الفئات المترددة على هذه المكتبات، والتي يؤكد عليها جميع المكتبيين المبحوثين، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الفضاء الأكثر حيوية حسب الفئات العمرية في المكتبات الرئيسية	التكرار	النسبة
فضاء الطفل	18	% 34,6
فضاء الشباب	29	% 55,8
فضاء الكبار	5	% 9,6
المجموع	52	% 100,0



الجدول رقم (15):

الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الفئات العمرية

الشكل البياني رقم (17):

الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الفئات العمرية

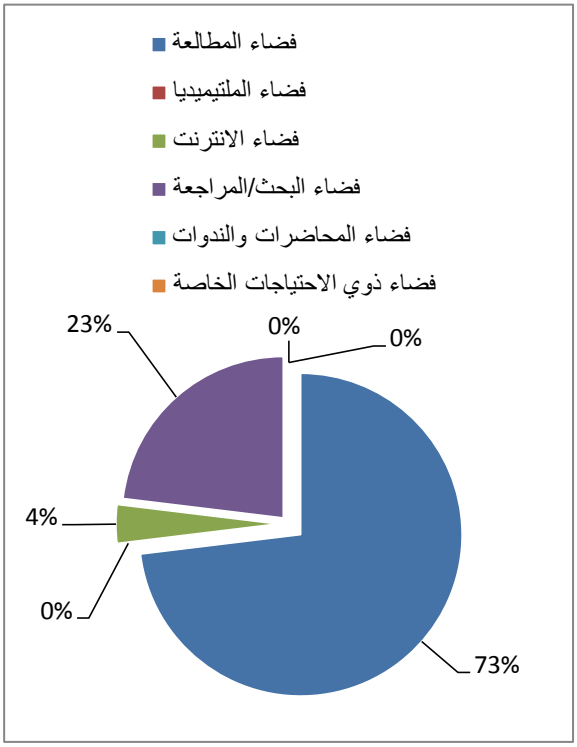
يوضح **الجدول رقم (15)** – **الشكل البياني رقم (17)** طبيعة الفئات المترددة على هذه المكتبات، حيث يرى أغلب المكتبيين المبحوثين على أن فئة الشباب هي الأكثر ترددا على المكتبة بنسبة 55,8 %، ثم فئة الأطفال بنسبة 34,6 %، أما فئة الكبار تعرف إقبال ضعيف يمثل نسبة 9,6 %، وهذا يؤكد على أن عمل المكتبة يركز أساسا على تقديم خدمات لجمهور واضح يتمثل في الشباب والأطفال المتمدرسين وطلبة الجامعات، لتعزيز اتفاقية وزارة الثقافة بوزارة التربية الوطنية التي تهدف إلى غرس متعة المطالعة في هذا النشء، حيث تركز جميع المكتبات المدروسة على فتح المجال لأقسام المدارس بزيارة المكتبة، وكذا توجه المكتبة إليها، أما عن فئة الكبار فهي قليلة في اعتقاد المكتبيين ومن خلال احتكاكهم الدائم بالجمهور والتي تمثل نسبة 9,6 %، يشكل أغلبهم الفئات المثقفة من الموظفين والمتقاعدين.

كما قمنا باستجواب المكتبيين عن الفضاءات الأكثر استخداما للتأكد من حقيقة هذا الطرح، فكانت الإجابة كالآتي:

الفضاء الأكثر حيوية حسب الاستعمال في المكتبات الرئيسية	التكرار	النسبة
فضاء المطالعة	38	% 73,1
فضاء الملتيميديا	0	%0
فضاء الانترنت	2	% 3,8
فضاء البحث/المراجعة	12	% 23,1
فضاء المحاضرات والندوات	0	%0
فضاء ذوي الاحتياجات الخاصة	0	% 0
المجموع	52	% 100,0

الجدول رقم (16):

الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الاستعمال



الشكل البياني رقم (18):

الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الاستعمال

يوضح **الجدول رقم (16) – الشكل البياني رقم (18)** على أن الفضاء الأكثر استخداما بالمكتبة هو فضاء المطالعة بنسبة 73,1 %، حيث يحتوي هذا الفضاء على الكراسي والطاولات التي تسمح للتلاميذ المقبلين على الامتحانات بالالتقاء داخل هذا الفضاء ومراجعة دروسهم، كما يؤكد مدراء المكتبات على أن " قاعات المطالعة خلال فترة الامتحانات تشهد إقبال كبير دون استخدام الكتب "، يشمل هذا جميع التلاميذ خاصة المقبلين على اجتياز شهادة البكالوريا، كما يتزايد هذا الإقبال على المكتبة مع نهاية شهر افريل.

كما يأتي فضاء البحث والمراجعة كثاني فضاء يستخدم بكثرة في المكتبة بنسبة 23,1 %، حيث ينقسم هذا الفضاء بين التلاميذ الذين يستخدمونه للمراجعة، وبين الطلبة الجامعيين الذي يترددون على هذا الفضاء لانجاز بحوثهم وأعمالهم.

أما عن باقي الفضاءات فيرد استخدام فضاء الانترنت كثالث فضاء يتردد عليه الجمهور بنسبة 3,8 %، حيث لازالت مثل هذه الخدمات لم ترقى إلى المستوى المطلوب في مكتباتنا، بفعل الانقطاع المستمرة التي تعرقل استعمالها، حيث نلاحظ من خلال زيارتنا المتكررة لهذه المكتبات على أن هذه الفضاءات غالبا ما تكون فارغة أو مغلقة.

أما عن باقي الفضاءات الأخرى كفضاء ذوي الاحتياجات الخاصة، وفضاء الميلتيميديا، وقاعة المحاضرات والندوات فيرى أغلب المبحوثين على أنها شبة ميتة ولا تنشط بكثرة إلا في المناسبات والتظاهرات الثقافية التي تتبناها المكتبة في إطار برنامج المشروع الثقافي.

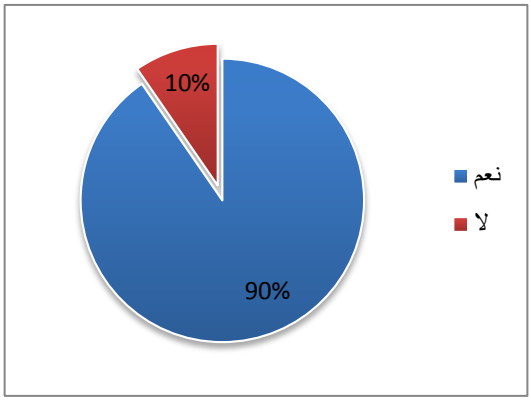
2- خدمات المعلومات والثقافة: الإعلام، الاكتشاف، التجريب، التقاسم

يعكس هذا العنصر الأساس الذي أنشئت عليه المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المتمثل في تقديم خدمات المعلومات والثقافة لجميع السكان عبر الولاية، غير أن عرض هذه الخدمات على الجمهور أصبح يرتبط بالتحولات في الممارسات الثقافية والاجتماعية، نمت معه فئة جديدة من القراء في البيئة الرقمية.

تخلق هذه الخدمات الجديدة تصور جديد للمكتبات يرتكز على السرعة في تقديم المعلومة، المشاركة، التبادل وتقاسم الأفكار في تصميم الخدمات بين المكتبة والجمهور، وعليه حاولنا معرفة مدى توفر المكتبة على مثل هذه الخدمات.

توفير المعلومات في الوقت المناسب	التكرار	النسبة
نعم	47	% 90,4
لا	5	% 9,6
المجموع	52	% 100,0

الجدول رقم (17):



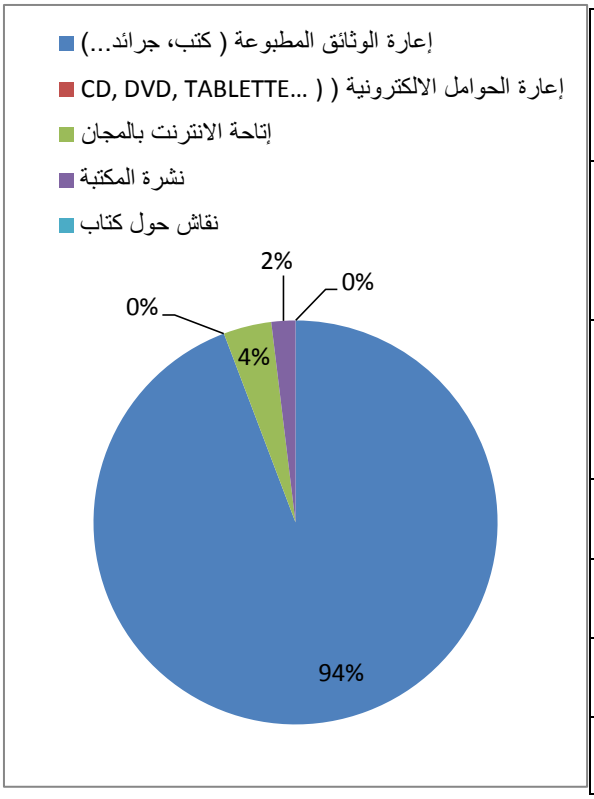
الشكل البياني رقم (19):

توفير المعلومات في الوقت المناسب بالمكتبات الرئيسية توفير المعلومات في الوقت المناسب بالمكتبات الرئيسية

يوضح **الجدول رقم (17) – الشكل البياني رقم (19)** على أن أغلب المبحوثين بنسبة 90,4 % يرون بأن المكتبة تعمل على توفير المعلومات في الوقت المناسب كمبدأ في تقديم خدماتها، بينما نجد فئة قليلة ممثلة في 9,6 % ترى بأن المكتبة تجد صعوبة في توفير المعلومة في الوقت المناسب.

أما عن كيفية تطبيق هذا المبدأ في عمل المكتبات الرئيسية، حاولنا ترتيب مجموعة من الخدمات المتعلقة بتقديم المعلومات حسب تمثلات المكتبيين.

توفر المكتبة المعلومات لروادها	التكرار	النسبة
إعارة الوثائق المطبوعة (كتب، جرائد...)	49	% 94,2
إعارة الحوامل الالكترونية (CD, DVD, TABLETTE ...)	0	% 0
إتاحة الانترنت بالمجان	2	% 3,8
نشرة المكتبة	1	% 1,9
نقاش حول كتاب	0	% 0
المجموع	52	% 100,0



الجدول رقم (18):

أشكال توفير المعلومات للرواد بالمكتبات الرئيسية

الشكل البياني رقم (20):

أشكال توفير المعلومات للرواد بالمكتبات الرئيسية

يوضح **الجدول رقم (18) – الشكل البياني رقم (20)** على أن المكتبة تعمل على توفير المعلومات والثقافة لجمهورها من خلال خدمة الإعارة للوثائق بالشكل الورقي بنسبة 94,2 %، ثم تأتي بعدها خدمة إتاحة الانترنت بنسبة 3,8 %، كما تعتمد بعض المكتبات المدروسة على " نشرة المكتبة " لتقديم كل ما هو جديد والتي تشكل نسبة 1,9 % أي أنه ليس كل المكتبات تتوفر على نشرة المكتبة.

أما عن باقي الخدمات المتمثلة في إعارة الوثائق في الشكل الجديد كالحوامل الالكترونية أو القارئات والوسائط الرقمية (Tablette, Liseuse...) فهو غير وارد داخل هذه المكتبات، حيث لا تزال هذه المكتبات على المستوى التنظيمي التشريعي أو حتى العملي لم تتبنى اقتناء الوسائط الرقمية بصفة رسمية؛ في حين يوجد مشروع للكتاب الرقمي على مستوى وزارة الثقافة، وهو كان موضوع نقاش الملتقى الوطني الذي جمع مدير الكتاب والمطالعة العمومية بوزارة الثقافة مع مدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بـ " البويرة " في 21 ماي 2017 والذي حمل عنوان " الكتاب الرقمي كأداة لتطوير المعرفة " في مكتبات المطالعة العمومية خلال سنة (2018).

كما تم تنظيم ملتقى آخر بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بـ " تيزي وزو "، والذي يجمع وزارة الثقافة بمدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، وشركاء آخرين كـ " الجزائر للاتصالات " في سبتمبر 2017، للحديث عن مشروع الكتاب الرقمي، حيث تم التصريح عن مشروع وزارة الثقافة لقانون الكتاب الرقمي وتخصيص فضاء له داخل هذه المكتبات الرئيسية خلال سنة (2018).

أما بالنسبة لإجراء " نقاش حول الكتب " تبقى مثل هذه الممارسات حسب إجابات المكتبيين ضعيفة وغير واردة إلا في المناسبات والبرامج الثقافية التي تنظمها المكتبات، وهو ما نلاحظه ايضا من خلال تتبعنا لبرامج هذه المكتبات الرئيسية التي تم دراستها التي تسطرها في المناسبات والاحتفالات التاريخية والثقافية والدينية (أحداث 01 نوفمبر، عيد الاستقلال 05 جويلية، اليوم العالمي للكتاب، شهر التراث...)، تقدم من خلالها المكتبة أعمال بعض المؤرخين والكتاب، كما نجد هذا النشاط يتكرر في التظاهرات الثقافية، كالسعي إلى جلب الكتاب (المؤلفين) المشاركين في الصالون الدولي للكتاب SILA الذي تنظمه وزارة الثقافة كل سنة، أو عند الاحتفال بـ " المهرجان الثقافي المحلي القراءة في احتفال ".

رجوعا للحديث عن الخدمات التي تقدمها المكتبات الرئيسية حاليا التي ترتكز على الإعارة، والتكوين، وخدمة الانترنت.

أ- خدمة الإعارة:

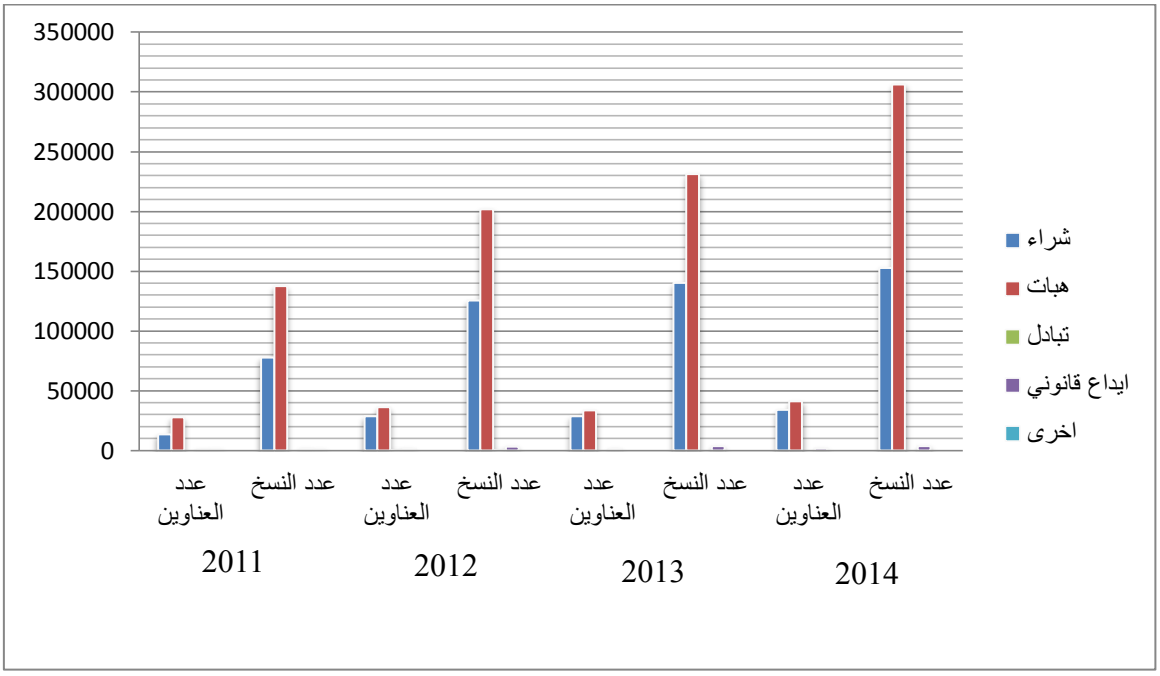
تعتبر خدمة الإعارة الأساس بالنسبة للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها كوسيلة لإتاحة المعلومات والثقافة، والتي تعتمد بالأساس على تنمية مجموعات متنوعة تخدم جميع الفئات الاجتماعية، وذلك لتعزيز مكانتها بما يعكس مبادئ الديمقراطية.

غير أن ما يبرز من خلال الجداول السابقة **(رقم 15 - 16)** التي توضح إجماع المكتبيين المبحوثين على أن الفئات المستفيدة من خدمات هذه المكتبات ممثلة في التلاميذ والطلبة، وهو نفس ما يؤكده مدراء المكتبات الرئيسية التي تم دراستها؛ يفتح لنا هذا المجال للحديث عن سياسة تنمية المجموعات بهذه المكتبات.

حاولنا الوقوف عند المراحل الأولى لانطلاق هذه المؤسسات في مهامها، وكيف تم تكوين الرصيد الوثائقي داخل الفضاءات، بالرجوع إلى الدليل الإحصائي لسنة (2011 - 2014) الذي يصدر عن وزارة الثقافة، والذي يوضح على أن الرصيد الوثائقي بهذه المكتبات تكوّن من خلال:

	2011		2012		2013		2014	
	عدد العناوين	عدد النسخ	عدد العناوين	عدد النسخ	عدد العناوين	عدد النسخ	عدد العناوين	عدد النسخ
شراء	13432	77819	28625	125464	28628	140406	34138	152817
هبات	27545	137 502	36 407	201 607	33 600	231 193	41 042	306 257
تبادل	0	0	103	337	0	0	0	0
إيداع قانوني	940	1605	1219	3408	1566	3861	1927	3634
أخرى	61	61	0	0	0	0	0	0

الجدول رقم (19): الرصيد الوثائقي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية



الشكل البياني رقم (21): الرصيد الوثائقي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

يوضح **الجدول رقم (19)** – **الشكل البياني رقم (21)** الذي قدمته المديرية الفرعية للأرشيف والتوثيق والإحصاء والإعلام الآلي بوزارة الثقافة، أن أغلب المجموعات الوثائقية التي تدعمت بها هذه المكتبات هي عبارة عن هبات، وهو ما قدمته وزارة الثقافة لهذه المكتبات خلال التظاهرات الثقافية التي

احتضنتها خلال العشر سنوات الأخيرة، ثم تأتي بعدها عملية الشراء، أما عن الأشكال الأخرى لعملية الاقتناء فهي نادرة.

تعكس هذه المجموعات التي تحتويها المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية اهتمام وزارة الثقافة بالتراث الثقافي والتاريخ الجزائري، حيث حظي الكتاب التاريخي باهتمام السلطات العمومية خلال هذه المرحلة حيث أطلق مشروع " الكتاب التاريخي " منذ سنة (2006)، وعليه فإن معظم هذه المكتبات تدعمت بكتب التاريخ التي تعكس تاريخ الجزائر الحديث، تاريخ المناطق، والشخصيات التاريخية، وتراثها الثقافي، بالإضافة إلى الأعمال الأدبية، والعلوم الاجتماعية، حيث تمثل مجموعات هذه التخصصات النسبة الأكبر من مجموع رصيد هذه المكتبات، كما تحظى العلوم الأخرى كـ: العلوم الدقيقة، العلوم الطبيعية، الفن، الديانة، الفلسفة، لغات، والثقافة العامة بنسب متقاربة تمثل من 4 % إلى 5 % من مجموع الرصيد الوثائقي لهذه المكتبات.

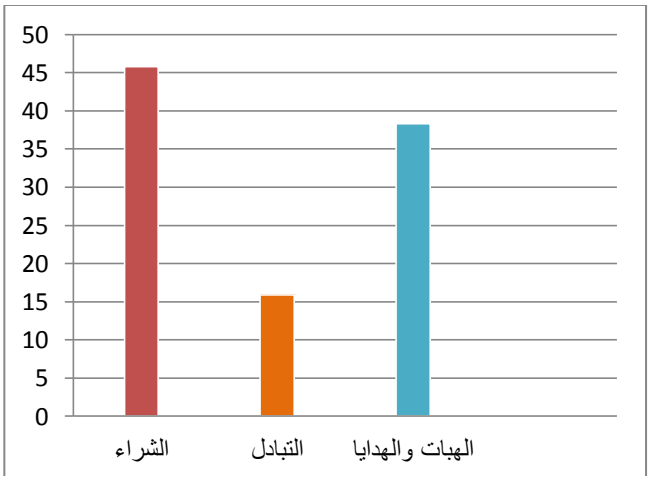
تعكس هذه السياسة التي تم من خلالها تزويد هذه المكتبات بالرصيد الوثائقي إلى اكتظاظ مخازن هذه المكتبات بالكتب في التاريخ والكتب الجميلة، التي أصبحت تهدى في المناسبات والتظاهرات الثقافية التي تحتضنها هذه المكتبات، كما أنها تعبر عن اتجاه أحادي يغيب فيه احتياجات الجمهور التي أنشئت لأجله هذه الفضاءات بالأساس، وهذا قد يكون أحد الأسباب التي جعلت فئة الباحثين والطلبة والتلاميذ الأكثر ترددا على هذه المؤسسات لإنجاز بحوثهم وأعمالهم.

إلا أنه مع سنة (2015) أصبحت تعتمد المكتبات الرئيسية سياسة جديدة لتنمية مجموعاتها، ترتكز على التوجه إلى الجمهور ومعرفة احتياجاته، وهو ما يؤكد المبحوثين عليه من خلال الجدول التالي:

تنمية مجموعات المكتبة	التكرار	النسبة
الشراء	49	% 45,8
التبادل	17	% 15,9
الهبات والهدايا	41	% 38,3
المجموع	107	% 100,0

الجدول رقم (20):

سياسة تنمية المجموعات بالمكتبات الرئيسية



الشكل البياني رقم (22):

سياسة تنمية المجموعات بالمكتبات الرئيسية

يوضح **الجدول رقم (20) – الشكل البياني رقم (22)** اعتماد المكتبيين سياسة التوجه إلى الجمهور في عملية تنمية مجموعات المكتبة حاليا بنسبة 45,8 %، كما تأتي الهبات والهدايا التي تتلقاها هذه المكتبات في المرتبة الثانية بنسبة متقاربة ممثلة في 38,3 %، بينما تعتمد بعض هذه المكتبات على عملية التبادل بنسبة 15,9 %.

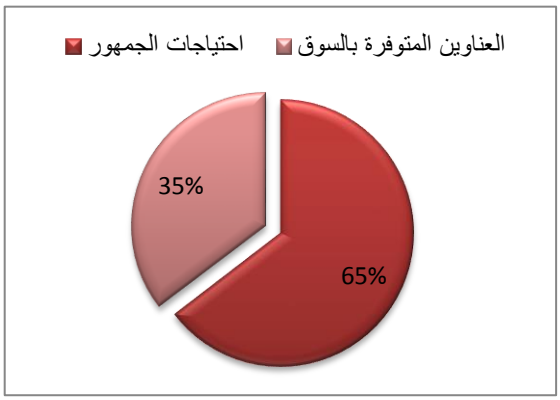
على الرغم من تقارب النسب بين اعتماد الشراء أو الهبات والهدايا التي تأتي أغلبها من طرف السلطات الوصية (وزارة الثقافة)، إلا أن هذا يعبر عن وجود تحول في عمل هذه المكتبات، وهو ما يصرح به مدراء هذه المكتبات أيضا، حيث تم اعتماد دفتر شروط جديد من طرف وزارة الثقافة يسمح لكل مكتبة بتنمية مجموعاتها انطلاقا من طبيعة جمهورها، فحسب مدير المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية غيليزان " إننا نراعي في سياستنا لتنمية المجموعات طبيعة المنطقة التي تعرف بمجال الزراعة والفلاحة، وعليه فإننا نأخذ بعين الاعتبار المجموعات الوثائقية التي تسمح بتطوير هذا المجال في المقام الأول "، كما ينص دفتر الشروط على هذه المكتبات اقتناء الكتب التي لا تتجاوز 03 سنوات، إلا في بعض العناوين التي تعتبر كمصادر مهمة فيجب على المكتبة اتخاذ مجموعة من الإجراءات على مستوى الوزارة لاقتناء هذه العناوين.

تحرص هذه المكتبات على توفير المجموعات التي تلبي احتياجات الجمهور في عملية الشراء، من خلال العناوين التي تسجل في " دفتر الاقتراحات " الخاص بالقراء، ليس كما هو الحال حسب تصريح المدراء في بعض فضاءات المطالعة الأخرى التي تعمل بمبدأ " أقل عرض "، أو تقتني ما هو متواجد في السوق لدى الناشرين والموردين، وهذا ما يؤكد عليه جميع المكتبيين الذين تم استجوابهم من خلال معطيات الجدول التالي:

تكون عملية الاقتناء	التكرار	النسبة
احتياجات الجمهور	42	% 64,6
العناوين المتوفرة بالسوق	23	% 35,4
المجموع	65	% 100,0

الجدول رقم (21):

يوضح سياسة المكتبات الرئيسية في عملية الشراء



الشكل البياني رقم (23):

يوضح سياسة المكتبات الرئيسية في عملية الشراء

يوضح **الجدول رقم (21) – الشكل البياني رقم (23)** على أن المكتبيين المبحوثين ممثلين بنسبة 64,6 % يحرصون على توفير الكتاب الذي يلبي حاجيات القراء، كما تضطر المكتبة إلى اقتناء ما هو موجود بالسوق حسب رأي بعض المبحوثين يمثلون نسبة 35,4 % وهذا راجع إلى التعقيد والإجراءات التي تتخذها هذه العملية التي تأخذ وقت طويل لإعداد قائمة الاقتناءات التي يتم مراجعتها من طرف لجنة علمية على مستوى المكتبة، ليتم بعث هذه القوائم إلى وزارة الثقافة، وتقوم هذه الأخيرة بمراجعة هذه القوائم من طرف لجنة علمية على مستوى وزارة الثقافة، بالمشاركة مع وزارة التربية الوطنية، وزارة الشؤون الدينية، ووزارة الخارجية، ليتم تنقيح هذه القوائم من كل العناوين التي تشكل خطر على الفكر. على الرغم من السياسة الجديدة لتنمية المجموعات إلا أن هذه المكتبات بقيت مرتبطة بفئة المدارس والطلبة الذين تَعوّدُوا على خدماتها، والذي تدعّم بحرص السلطات الوصية على تعزيز التعاون بين هذه المكتبات والمؤسسات التربوية، مما يبقي الأثر الدائم في سياسة تنمية مجموعاتها، كما أن توفيرها للكتب المنشورة حديثا التي لا تتجاوز 03 سنوات في مجال تخصصاتهم يعطيها الامتياز لتردد الطلبة والتلاميذ عليها، خاصة وأن الوضعية الحالية للمكتبات الجامعية والمدرسية قد لا تسمح لها بتوفير مثل هذه المجموعات.

أما عن مجموعات هذه المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها خلال سنة (2016)، فقد بلغت:

	الولاية	عدد السكان[1]	الرصيد الوثائقي		معدل الكتاب لك فرد
			عدد العناوين	عدد النسخ	
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد ديب "	تلمسان	949,135	15097	56557	0,05
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد قباطي "	سيدي بلعباس	604,744	6028	101459	0,16
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " مولاي بلحميسي "	مستغانم	737,118	23019	62048	0,08
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	تيارت	846,823	9636	22026	0,02
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	الشلف	1,002,088	24098	55516	0,05
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " تركي قويدر "	غيليزان	726,180	25280	121830	0,16
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " وانزار عبد الكريم "	سعيدة	330,641	24000	89000	0,26
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " يحيى بوعزيز"	معسكر	784,073	22614	49893	0,06

الجدول رقم (22): معدل الكتاب لكل فرد بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المدروسة

يوضح **الجدول رقم (22)** مجموعات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، حيث نجد أن معدل الكتاب لكل مواطن عبر هذه الولايات هو بين 0,02 – 0,26، وهو مؤشر ضعيف لا يرقى للمعيار الوطني التي حددته وزارة الثقافة بالجزائر (كتاب لكل فرد)، أو المعايير الإقليمية والدولية (AFLI, ISO 11620) التي تقدر بكتابين إلى ثلاثة كتب لكل مواطن، حيث يعيق هذا عمل المكتبات بخدمة جميع السكان، على الرغم من أننا اعتمدنا لحساب ذلك على معطيات المكتب الوطني للإحصاء لسنة (2008)، في حين أن عدد السكان بهذه الولايات يعرف نمو مستمر.

بعض هذه المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تغطي هذا النقص على مستوى الولاية من خلال ملحقاتها التي تضم نفس المجموعات التي تتوفر عليها المكتبة الأصل لتقديم خدمات الإعارة على مستوى البلديات، إلا أن هذا لم يسمح لها ببلوغ معدل أعلى، فقد جاء في إحصائيات مديرية الكتاب

[1] - Population résidente des ménages ordinaires et collectifs (MOC) selon la wilaya de résidence et le sexe et le taux d'accroissement annuel moyen (1998- 2008). URL : http://www.ons.dz/collections/pop1_national.pdf (Consulté le 22.07.2017)

والمطالعة العمومية بوزارة الثقافة خلال الملتقى الوطني الخاص بمدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في أكتوبر 2016، على أن جميع المكتبات الرئيسية وملحقاتها البالغ عددها 436 مكتبة تتوفر على 2 مليون كتاب بمعدل 0,05 كتاب لكل مواطن.

ب- خدمات التكوين: تسعى المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من خلال مجموعاتها إلى تكوين جميع فئات وشرائح المجتمع، غير أن العملية لحد الآن تقتصر بالدرجة الأولى على التلاميذ والطلبة، حيث تدرج المكتبات في برامجها المسطرة لشهر التراث والعطل الفصلية، وخاصة في المهرجان الثقافي المحلي القراءة في احتفال الذي أسندت مهامه خلال سنة (2017) إلى مدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة بصفة " محافظين لمهرجان القراءة في احتفال " بعدما كان في البداية ينشط من طرف مديرية الثقافة على مستوى الولايات.

تقوم المكتبات من خلال هذه البرامج بإجراء دورات تكوينية لتعليم الإعلام والآلي واللغات، وورش للرسم، الكتابة، الشعر، الأشغال اليدوية، الفنون التشكيلية، المسرح...الخ.

كما تسعى المكتبات الرئيسية من خلال هذه الخدمات إلى تعزيز مهارات المبدعين المبتدئين وتطويرها في شتى المجال، حيث أصبحت تفتح لهم المجال بإيداع أعمالهم الأدبية والفنية (الشعر، الكتابة، المسرح، الموسيقى...) على مستوى المكتبة ليتم إدراجهم في نشاطاتها خلال التظاهرات الثقافة التي تقام على مستوى الولاية.

ج- خدمة الانترنت:

تشكل الانترنت منفذ جديد وسريع للحصول على المعلومات والثقافة، يجعل المستخدمين في غنى عن مشقة التنقل إلى هذه الفضاءات، أو الخضوع للنظام الداخلي الكلاسيكي المعتمد داخل هذه المكتبات، الأمر الذي يجعلها أمام مفارقات ترتبط بدورها المنوط بها لتأسيس مجتمع المعلومات في الجزائر، والأمر الثاني يعود لما أصبحت توفره شبكة الانترنت و" حركة الوصول الحر " من مجانية في الحصول على المعلومات والثقافة والتي تصعب من مهامها.

إن الاستثمار في خدمات الانترنت يصبح ضرورة على هذه المكتبات لأداء أدوارها في " مجتمع المعلومات "، وكذلك يضمن اتصالها الدائم بروادها، خاصة وأننا نعلم جيدا أنه ليس كل ما هو متاح على شبكة الانترنت مجاني.

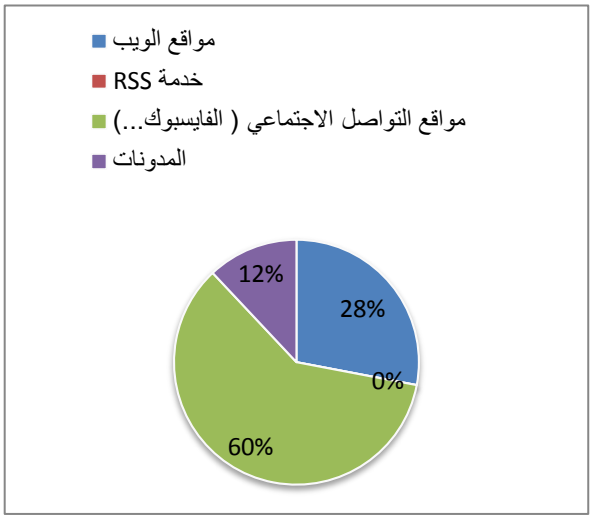
كما ورد في الإحصائيات المقدمة من طرف سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حول حوصلة الأفراد والأسر المشتركين في شبكة الانترنت (الثابت والنقال) بالجزائر ما يفوق نسبة 36,9 % خلال سنة 2016، يمثلون 90,32 % من مشتركي الانترنت النقال، مقابل 9,68 % يمتلكون اشتراك انترنت ثابت[1]، حيث لا تمتلك كل الأسر الجزائرية على خدمات الانترنت بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يجعل المكتبات الرئيسية أمام فرصة تقديم خدماتها لجميع الفئات وشرائح المجتمع الذين يمتلكون اشتراك بالانترنت، سواء لأغراض عرض خدماتها عن بعد (الإعارة الرقمية، البريد الالكتروني، مواقع التواصل الاجتماعي) وهذا بناءا على المؤشرات التي تؤكد التزايد المستمر في عدد المشتركين في شبكة الانترنت، أو من خلال إتاحة شبكة الانترنت داخل فضاءاتها للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الاشتراك بشبكة الانترنت، وتدريبهم على تقنيات البحث في البيئة الرقمية.

تتوفر جميع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها على شبكة الانترنت، إلا أن الاستثمار في خدماتها من طرف المكتبيين ينحصر في مايلي:

توظف المكتبة لتوفير المعلومات	التكرار	النسبة
مواقع الويب	21	% 28,0
خدمة RSS	0	% 0
مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك...)	45	% 60,0
المدونات	9	% 12,0
المجموع	75	% 100,0

الجدول رقم (23):

توظيف المكتبات التكنولوجيا في توفير المعلومات للجمهور



الشكل البياني رقم (24):

توظيف المكتبات التكنولوجيا في توفير المعلومات للجمهور

نلاحظ من خلال **الجدول رقم (23) – الشكل البياني رقم (24)** على أن أغلب المكتبيين المبحوثين بنسبة 60 % يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم المعلومات للجمهور، أما نسبة 28 % فيرون أن

[1]– سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. حوصلة النشاطات (31 ديسمبر 2016). الإتاحة على:
https://www.arpt.dz/ar/doc/actu/com/2017/ARPT_Bilan_2016-29_MARS_2017_Ar.pdf (تاريخ الزيارة 2017.07.22)

المكتبة تعتمد على مواقع الويب، وبعض المكتبيين يعتمدون أيضا توظيف المدونات بنسبة 12 %، في حين تنعدم خدمة الإعلام الفوري RSS.

إن توظيف شبكة الانترنت من طرف هذه المكتبات لا يزال بعيد عن ما تتيحه من فرص للعمل، حيث تفتقر هذه المؤسسات إلى كل الإمكانيات التكنولوجية اللازمة لخلق بيئة رقمية، إذ أن أغلب هذه المكتبات لا تتوفر حتى على برمجيات للفهرسة الالكترونية، في حين تعتمد بعض المكتبات التي تم زيارتها على برمجيات تجارية مصممة خصيصا لها مثل ما هو الحال بمكتبة " تيارت "، أما البعض منها فلا تزال تستخدم نظام Excel مثل مكتبة " مستغانم "، في حين استطاعت بعضها اقتناء برمجيات معتمدة مثل نظام PMB، وبرمجية سنجاب SYNGEB.

وعليه فإن إنشاء مواقع للويب لهذه المكتبات يبقى صعب لعدم وجود برمجيات موحدة تسمح بإنشاء قاعدة بيانات لهذه المكتبات بما يسمح بإتاحتها على الخط، في حين نجد أن المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية تلمسان استطاعت أن تنجز مشروع موقع ويب تتيح من خلاله جميع بيانتها، مهامها، خدماتها، ونشاطاتها، كما استطاعت أن تنشأ فهرس لرصيدها الوثائقي على الخط، لتسهيل عملية البحث، بالإضافة إلى مشروع " مكتبة الطفل " الذي تتبناه المكتبة حاليا، تسمح من خلاله للأطفال بتحميل القصص؛ غير أن هذا الموقع يبقى غير مؤطر بصفة رسمية، خاصة وأن هناك مشروع لتوحيد عمل هذه المكتبات من خلال إنشاء بطاقات ممغنطة للقراء تسمح باستعمالها داخل هذه المكتبات عبر جميع الولايات.

إن فكرة التوحيد البارزة في مشروع إعداد بطاقات ممغنطة تسمح للقراء بالدخول إلى هذه المكتبات عبر جميع ولايات الوطن، يزيد من فرص هذه المكتبات للعمل على إنشاء منصة الكترونية تسمح بإعارة الكتاب الرقمي للزبائن/ القراء.

إن غياب مثل هذه التكنولوجيات داخل هذه المؤسسات على الرغم من اشتراكها في شبكة الانترنت وتوفرها على فضاءات الميدياتيك التي تتوفر على أجهزة الحواسيب، يعبر عن غياب سياسة احتواء تامة من طرف السلطات الوصية.

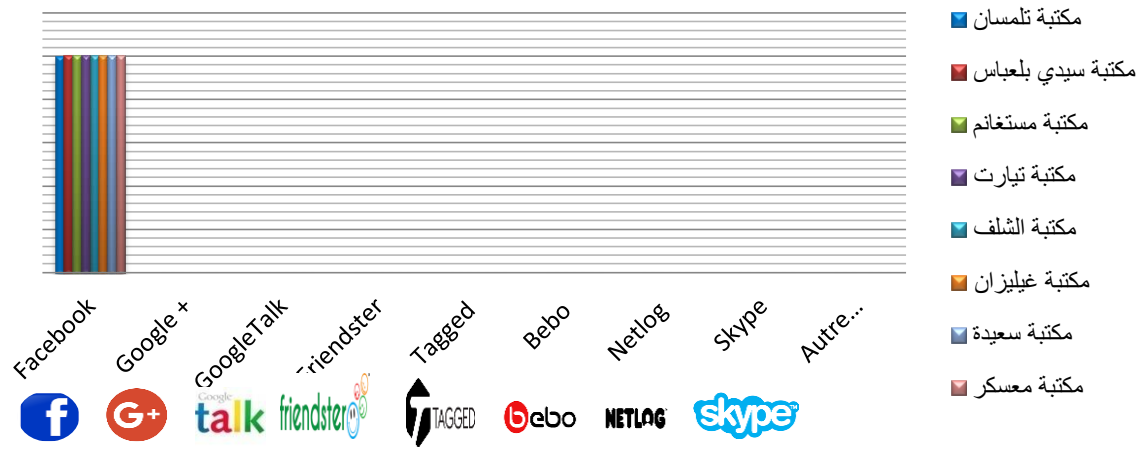
كما تسمح خدمات الويب 2.0 ومواقع التواصل الاجتماعي بتعويض فرصة الحضور لهذه المؤسسات على الشاشة بالمجان، حيث نشرت الإفلا دليلا حول معايير الخدمات المكتبية الموجهة للشباب[1]، غير أن توظيفها في منظور المكتبيين بالمكتبات التي تم دراستها يقتصر على:

أ- تطبيقات الدردشة والمحادثات الفورية (les Facebook):

المكتبات الرئيسية المدروسة	تطبيقات الدردشة والمحادثات الفورية (les Facebook)								
	Facebook	Google +	GoogleTalk	Friendster	Tagged	Bebo	Netlog	Skype	Autre…
تلمسان	+	-	-	-	-	-	-	-	-
سيدي بلعباس	+	-	-	-	-	-	-	-	-
مستغانم	+	-	-	-	-	-	-	-	-
تيارت	+	-	-	-	-	-	-	-	-
الشلف	+	-	-	-	-	-	-	-	-
غيليزان	+	-	-	-	-	-	-	-	-
سعيدة	+	-	-	-	-	-	-	-	-
معسكر	+	-	-	-	-	-	-	-	-

الجدول رقم (24): استخدام المكتبات الرئيسية لتطبيقات الدردشة والمحادثات الفورية

تنشط كل المكتبات التي تم دراستها على الفايسبوك، حيث يشكل الفايسبوك أكثر وسيلة تواصل اجتماعي تداولا بين الأفراد والجماعات، ويعود هذا إلى تثبيت هذا التطبيق على الهواتف الذكية، بالإضافة إلى الخاصية التي يمتاز بها، والتي تجعل استخدامه في متناول الجميع، يأتي هذا مع الارتفاع الذي تسجله الجزائر في عدد مشتركي انترنت الهاتف النقال.



الشكل البياني رقم (25): استخدام المكتبات الرئيسية لتطبيقات الدردشة والمحادثات الفورية

[1] - https://archive.ifla.org/VII/s10/pubs/ChildrensGuidelines.pdf

ب- تشارك الصور، التسجيلات الصوتية والفيديوهات:

المكتبات الرئيسية المدروسة	تطبيقات مشاركة الصور، التسجيلات الصوتية والفيديو								
	Instagram	Flickr	Youtube	Dailymotion	Vimeo	Snapchat	Flipagram	Podcasts	Autre…
تلمسان	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيدي بلعباس	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستغانم	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تيارت	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشلف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غيليزان	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سعيدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
معسكر	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الجدول رقم (25): استخدام المكتبات الرئيسية لتطبيقات مشاركة الصور والفيديو

تسمح هذه التطبيقات للمكتبي بتنزيل الصور، والتسجيلات الصوتية ومقاطع الفيديو التي تحمل تدريب المستخدمين على طرق استخدام المكتبة، أو تنقل نشاطات المكتبة التعليمية والتثقيفية، أو تصريحات القائمين عليها، وكذا عرض أهم المداخلات التي تقدم من طرف المتخصصين في مختلف المجالات المعرفية؛ إلا أن الاستثمار في هذه الخدمات من طرف هذه المكتبات منعدمة.

ت- التدوين والمدونات (Micro-Blogging ; Macro-Blogging):

المكتبات الرئيسية المدروسة	تطبيقات التدوين والمدونات					
	Blogger	Twitter	Tumblr	Path	Reddit	Autre…
تلمسان	-	-	-	-	-	-
سيدي بلعباس	+	-	-	-	-	-
مستغانم	-	-	-	-	-	-
تيارت	-	-	-	-	-	-
الشلف	-	-	-	-	-	-
غيليزان	-	-	-	-	-	-
سعيدة	-	-	-	-	-	-
معسكر	-	-	-	-	-	-

الجدول رقم (26): استخدام المكتبات الرئيسية لتطبيقات التدوين والتفاعل مع المحتويات

يوضح **الجدول رقم (26)** أن كل المكتبات التي تم دراستها تفتقر إلى تمثيل نفسها فعليا في البيئة الرقمية، خاصة عند الحديث عن المدونات التي تسمح لها بمتابعة ونشر المحتويات، والتعليق على المدونات الأخرى، وتصويب الاتجاهات والأفكار التي تنشر في هذه المساحات، حيث نجد مكتبة واحدة وهي " المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية – محمد قباطي – " بسيدي بلعباس هي الوحيدة التي توظف تطبيق Blogger، غير أن هذه الأخيرة بحاجة إلى التصميم والتحديث المستمر للمدونة.



الشكل البياني رقم (26): استخدامات المكتبات الرئيسية لتطبيقات التدوين والمدونات

من خلال تصفحنا لحضور هذه المكتبات الرئيسية على مواقع التواصل الاجتماعي نجد أن جميعها تنشط على صفحات الفايسبوك، في حين نجد مكتبة واحدة وهي مكتبة سيدي بلعباس لها مدونة، إلا أنها غير نشيطة، أما عن باقي مواقع التواصل الاجتماعي كإنشاء قناة على اليوتيوب، التويتر، البودكاست فهي غير واردة في استعمالات المكتبيين على الرغم من أنها تشكل فضاء مهم لتشكيل الرأي العام (مثل التغريدة)، حيث يعتبر حضور المكتبة على التويتر مهم لتقديم المعلومات ونقل الأخبار والتعليق على الأحداث.

على الرغم من أن هذه المكتبات تنشط على الفايسبوك إلا أنها لم تستطع لحد الآن أن تُفعِّل دورها في هذا الفضاء الرقمي، وهذا راجع إلى غياب إستراتيجية للعرض والتسويق لخدماتها Social Media Optimization (SMO)، واستقطاب الجمهور على هذه الصفحات، وهذا ما يبرز من خلال التعليقات التي تَرِد على صفحات هذه المكتبات التي تأتي أغلبها من محيطها وبعض الفئات المثقفة التي تتفاعل مع الصور ومقاطع الفيديو الخاصة بالملتقيات والنشاطات التي تقدمها هذه المكتبات في المناسبات والتظاهرات الثقافية، أما عن عموم الجمهور فلا تزال الصفحات الثقافية والترفيهية الأجنبية

هي التي تجذبهم وتطغى على ممارساتهم، كما أثبتت ذلك العديد من الدراسات التي قدمت، والتي تؤكد على الرواج والانتشار الذي تلقاه هذه الصفحات الأخيرة بين المستخدمين.

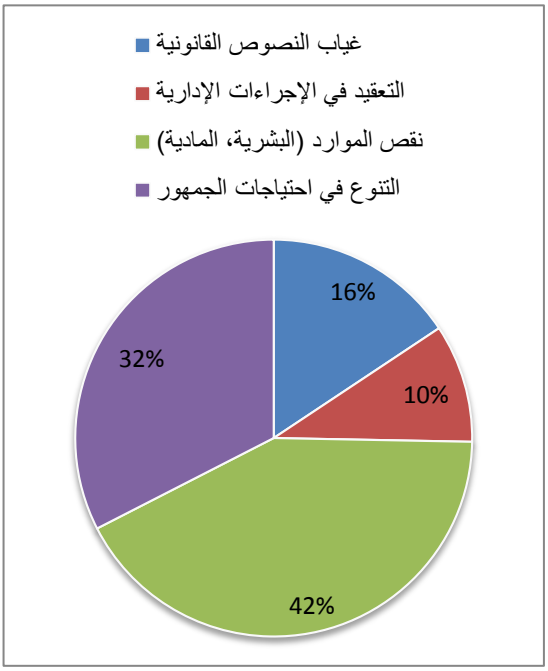
5-2-2- تصنيف الخدمات حسب دور المكتبي:

تتوقف العديد من الخدمات داخل هذه المكتبات اليوم على الدور الذي يؤديه المكتبي اتجاه الزبائن/ القراء باعتباره الواجهة للاستقبال والترحيب بهم، ومرافقتهم أثناء زيارتهم، وتوجيههم وإرشادهم، غير أننا نجد هذه المكتبات الرئيسية تفتقر إلى الموارد البشرية الكافية لتغطية خدمات كامل فضاءاتها المتنوعة، أو لمتابعة جميع المترددين عليها.

تعاني هذه المكتبات من نقص في المورد البشري كما يصرح بذلك جميع المدراء القائمين عليها، ويعربون عن حاجتهم إلى المزيد من الموظفين لتسيير مهام هذه المكتبات، خاصة مع فتح ملحقات جديدة لها على مستوى البلديات، جعلها ملزمة على تحويل بعض الموظفين بالمكتبات الرئيسية للإشراف على هذه الملحقات، وهو ما زاد من عمق الفجوة بين الموظفين وطبيعة هذه المؤسسات والجمهور المتنوع؛ وهو ما يؤكده جميع المبحوثين من خلال الجدول التالي:

الصعوبات التي تعترض المكتبي لتطوير الخدمات بالمكتبات الرئيسية	التكرار	النسبة
غياب النصوص القانونية	13	% 15,7
التعقيد في الإجراءات الإدارية	8	% 9,6
نقص الموارد (البشرية، المادية)	35	% 42,2
التنوع في احتياجات الجمهور	27	% 32,5
المجموع	83	% 100,0

الجدول رقم (27):



الشكل البياني رقم (27):

الصعوبات التي تواجه المكتبيين في عملية تصميم الخدمات الصعوبات التي تواجه المكتبيين في عملية تصميم الخدمات

يوضح **الجدول رقم (27) – الشكل البياني رقم (27)** أهم الصعوبات التي تعيق المكتبيين في تصميم الخدمات داخل هذه المكتبات، حيث نجد أن نسبة 42,2 % يرجعون ذلك إلى نقص في الموارد البشرية

وحتى المادية، والتي تمنع الإلمام بكافة احتياجات الجمهور المتنوع والعريض، وهو ما يؤكد عليه المبحوثين في المرتبة الثانية ممثلين في نسبة 32,5 %، حيث يصعب التحكم في الجمهور العريض والمتنوع مع العدد القليل للموظفين على رأس هذه المؤسسات، ثم يصنف بعدها المكتبيين غياب النصوص القانونية التي تضبط سير وتنظيم هذه المكتبات كأحد الأسباب التي تمنع تطوير خدماتها بنسبة 15,7 %، كما جاءت الصعوبات الإدارية التي يتلقاها المكتبي عند اقتراح مشروع عمل جديد في المرتبة الرابعة بنسبة 9,6 %، حيث يجد المكتبي نفسه أمام مواجهة التحديات التي ترتبط بالتحولات الجديدة في الممارسات الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية للجمهور، وأمام تحدي الإدارات التي تعيق عمله.

تواجه هذه المكتبات حاليا صعوبة في التوظيف، جعلها تستعين بالمتخرجين الجدد في علوم المكتبات والتقنيين في إطار عقود ما قبل التشغيل لتغطية النقص الحاصل، وتأدية المهام الأساسية للمكتبة، في حين توظف المكتبات التي تعرف تقدما في العالم (فرنسا مثلا) الشباب دون المستوى والمتقاعدين في إطار عقود ما قبل التشغيل للترويج للمطالعة في الأحياء والأماكن العامة مثل خدمة " حقيبة المكتبي "، وخدمة قراءة القصص للأطفال " ساعة القصة ".

يؤثر هذا النقص في عدد الموظفين داخل هذه المكتبات في الخدمات المباشرة للمكتبي اتجاه القراء (مرافقة الباحثين، قراءة القصص للأطفال، استقبال الرواد...)، كما يشير أغلب مدراء المكتبات إلى حاجة هؤلاء المكتبيين إلى التكوين في مجال الاتصال والتواصل مع الجمهور.

كما تعتبر النصوص القانونية مهمة لتطوير واستمرارية هذه المكتبات، حيث ورد في إعلان اليونسكو (1994) على أن هذا النوع من المكتبات في حاجة إلى " نصوص قانونية خاصة في عملية تأطيرها "، وهو نفس ما جاء في تصريحات الإفلا على أنه لابد من ترسيم منظومة قانونية تسمح لهذه المكتبات بإبراز مكانتها في الهيكل الحكومي، وتضمن استمراريتها؛ وعليه فإن المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في حاجة إلى نصوص قانونية تتلاءم مع التحولات التي تعرفها المكتبات العمومية في العالم من حيث التسيير، الموارد البشرية، الميزانية، أدوارها الجديدة، نطاق عملها، الحق في المعلومات، احترام حريات الأفراد.

5-2-3- تصنيف الخدمات حسب دور ومكانة المستخدم: درجة إشراك المستخدم

انطلاقا مما سبق يمكن اعتبار مشاركة المستخدمين في تصميم خدمات المكتبات محدودة وبسيطة، لا يعبر هذا عن غياب نشاط المستخدم، وإنما نجد أن المستخدمين يستعملون هذه المكتبات من خلال الخضوع للقواعد والتعليمات التي تضعها هذه المكتبات تحت ما يعرف بـ " النظام الداخلي " (الإعارة، مدة الإعارة، قواعد استخدام الفضاء...)، أو التفاعل مع أحد النشاطات والدورات التكوينية التي تسطرها في برامجها.

5-2-4- تصنيف الخدمات حسب دور ومكانة المستخدم: درجة تخصيص الخدمات

يعكس هذا النوع من الخدمات التي تراعي الاستعمال العام أو الخاص، المتخصص والشخصي، مدى تفاعل المكتبة مع أنواع الجمهور العريض، وطبيعة الحاجة، وعليه نجد داخل هذه المكتبات الرئيسية هذه الخدمات متمثلة في:

- **الخدمات العامة:** تتيح المكتبة كامل فضاءاتها ومواردها لجميع فئات وشرائح المجتمع؛

- **الخدمات الخاصة:** تسعى المكتبة إلى تقديم بعض الخدمات حسب احتياجات الجمهور، والتي ترتبط أساسا داخل هذه المكتبات بفئات التلاميذ والباحثين (المراجعة في فترة الامتحانات، المساعدة في انجاز البحوث...)؛

- **الخدمات المتخصصة:** تعمل المكتبات الرئيسية على تخصيص خدماتها للمساس بجميع الفئات خاصة في التظاهرات الثقافة التي تقام على مستوى الولايات، توظف من خلالها المكتبات المتنقلة في الأماكن العمومية للترويج للمطالعة في الأوساط الاجتماعية؛

- **الخدمات حسب الاستعمال الشخصي:** تقوم المكتبات بنشر وتقاسم نشاطاتها مع الجمهور على صفحات الفايسبوك، مما يفتح المجال لكل المستخدمين لاختيار النشاط أو الدورات التكوينية التي تهمهم من أجل حضورها والتفاعل معها.

وعليه نجد من خلال هذا التصنيف أن هذه المكتبات لازالت بعيدة عن الإلمام بالجمهور العريض والمتنوع، أو الاستثمار الفعلي في خدماتها التي تخلق فرص عديدة لاستعمال المكتبة من طرف الجمهور.

5-3- المبحث الثالث: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وإشكالية دمقرطة الثقافة

يشكل الاهتمام بـ " دمقرطة الثقافة " محورا مهما في خطابات السياسة العامة للجزائر، لمحاربة كل أشكال التفاوت بين المواطنين في الحصول على الثقافة والمعرفة، يفتح لنا هذا الخطاب النقاش حول وضعية المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي حظيت باهتمام السلطات العمومية من جهة، لتؤكد بذلك على أهميتها داخل المجتمع، ومن جهة أخرى الانخفاض الذي تسجله هذه الفضاءات في عدد القراء الذي لا يرتقي إلى التجهيز الذي حظيت به، والذي يعود إلى عدة أسباب نتعرض لها من خلال هذا المبحث.

5-3-1- الفضاء الجديد وإشكالية الوصول:

تعرف مباني المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تغييرا في الشكل الهندسي المعماري، يعود إلى مجموعة من العوامل ترتبط بالتحول الذي رافق هذا النوع من المكتبات في المهام والأدوار المنوطة بها، وتأثرها بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو ما يفرض على هذه المباني تنويع فضاءاتها لتتكيف مع هذه التحولات.

إن هذا التحول الذي عرفته مباني هذه المكتبات يعتبر دفعة قوية لإبراز مكانتها في المجتمع، وأهمية هذه الفضاءات التي تهتم بالكتاب والمطالعة في بلدنا، حيث أصبحت تستجيب هذه المباني لمبادئ التنوع في الخدمات لجميع فئات وشرائح المجتمع (التكوين، المعلومات، الثقافة، الترفيه)، واعتماد تقسيم نمطي لمساحاتها (فضاء المطالعة، فضاء الطفل، قاعة البحث والمراجعة، قاعة المحاضرات، قاعة الميلتيميديا)، إلى تثمين المجموعات (تصميم الأثاث، الرفوف المفتوحة...)، وتوفير وسائل الراحة وقضاء الأوقات للرواد (الإضاءة، المقاعد المريحة والمناسبة لجميع الأعمار...)، يهدف هذا كله إلى إدماج هذه المكتبات في البيئة الحضرية، وإشراكها في مشروع التنمية المستدامة.

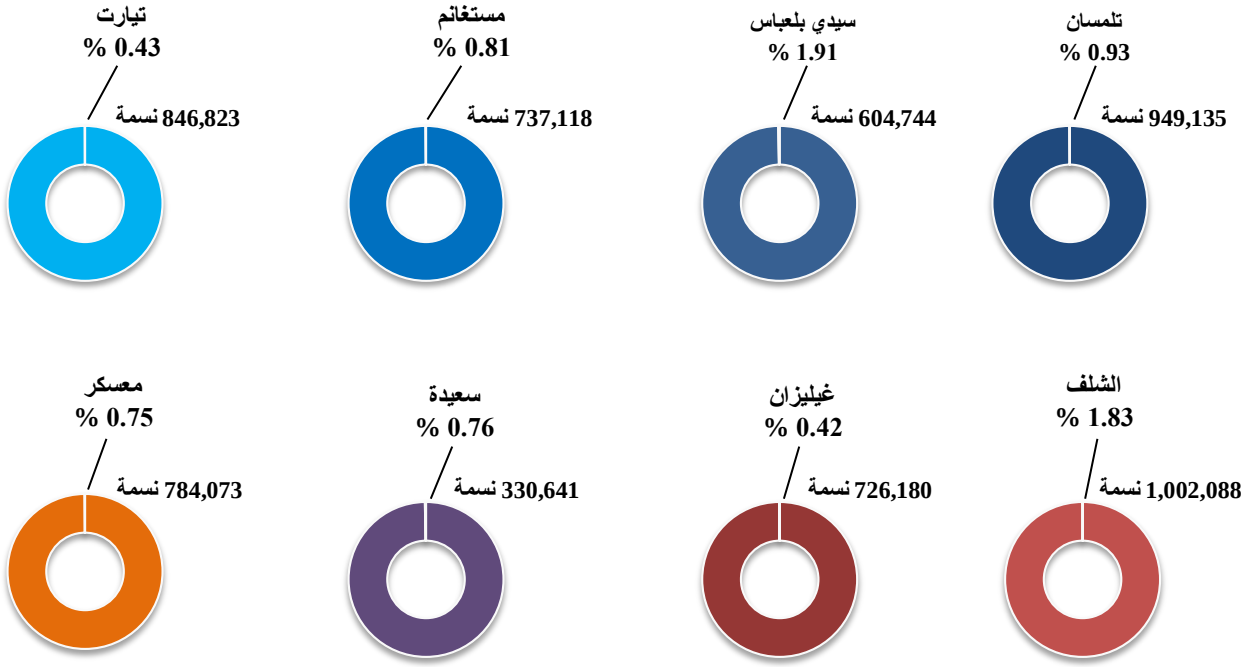
تعمل هذه المكتبات على تطوير خدمات القراءة والبحث للأفراد في مختلف أعمال الفكر الإنساني، كما تجسد أيضا مشروع لتعزيز الروابط الاجتماعية من خلال فضاءاتها التي أصبحت توفر برامج ثقافية (معارض، نقاش حول كتاب، مقاهي ونوادي أدبية، عرض أفلام...الخ)، ترفيهية (المسرح، المسابقات...الخ)، وتخلق مساحة للتبادل الغير رسمي للأفراد والجماعات داخل فضاء المطالعة، وتعزيز العلاقات بين الأسر داخل فضاء الطفل.

من المسلمات أن إنشاء المكتبات داخل المجتمعات في جميع الدول عبر أنحاء العالم يكون لها تأثير معين على جزء معين من السكان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فبالنسبة لفئات الجمهور التي لا تطالع وجود مؤسسات للمطالعة هو موقف لهذه الظاهرة تعمل على بعثها، كما نجد فئة من الجمهور " المثقفين " توفر لها مصادر تدعم من خلالها استمرارية القراءة في ظل شبكة وطنية للمطالعة، وهناك نوع آخر يتمثل في الفئات الاجتماعية التي تمثل له هذه المؤسسات وسيلة الاتصال الوحيدة من أجل الوصول والحصول على المعلومات والثقافة.

هناك تباين بين الفئات الاجتماعية التي تستثمر في المعارف الثقافية وتؤثر بذلك على محيطها في بعض الأحيان، وعليه فإن خلق مباني جديدة باعتماد مقاربات التغيير في الشكل الهندسي المعماري لا يؤدي بالضرورة إلى تردد جميع الفئات عليها، خاصة في مجتمعنا وهو ما يتأكد من خلال المكتبات التي تم دراستها، حيث يتم استعمال هذه الفضاءات لأغراض البحث والتعليم بالدرجة الأولى من طرف تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات، وبعض الفئات المثقفة (الباحثين، المتقاعدين) الذين استطاعوا أن يتجاوزا حاجز التخوف من الولوج إلى هذه الفضاءات، لأنهم على دراية تامة بخدماتها التي ترتبط بتوفير مختلف الوثائق التي تساعدهم في انجاز بحوثهم وأعمالهم، وتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم، وهو ما تؤكده المؤشرات حول عدد المنخرطين بهذه المكتبات الرئيسية وملحقاتها (436 مكتبة) الذي بلغ عددهم خلال سنة (2016) ما يقارب 70.000 منخرط يمثلون نسبة 0,17 % من العدد الإجمالي لسكان الجزائر. أما على مستوى المكتبات الرئيسية المدروسة فنجد أن عدد المنخرطين بالنسبة لعدد سكان الولاية حسب معطيات المكتب الوطني للإحصاء لسنة (2008) يبلغ كالآتي:

المكتبة	الولاية	عدد السكان	نسبة المنخرطين
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد ديب "	تلمسان	949,135	% 0,93
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " محمد قباطي "	سيدي بلعباس	604,744	% 1,91
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "مولاي بلحميسي"	مستغانم	737,118	% 0,81
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	تيارت	846,823	% 0,43
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية	الشلف	1,002,088	% 1,83
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " تركي قويدر "	غيليزان	726,180	% 0,42
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "وانزار عبد الكريم"	سعيدة	330,641	% 0,76
المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " يحيى بوعزيز "	معسكر	784,073	% 0,75

الجدول رقم (28): يوضح نسبة المنخرطين بالمكتبات الرئيسية



الشكل البياني رقم (28): يوضح نسبة المنخرطين بالمكتبات الرئيسية لمطالعة العمومية

كما يتبين لنا من خلال معطيات **الجدول رقم (28) – الشكل البياني رقم (28)** التي تعرض مؤشرات خطيرة تؤكد على غياب العديد من الطبقات الاجتماعية داخل هذه الفضاءات على مستوى هذه الولايات، والتي تعود أغلبها لأسباب سوسيو–ثقافية، تتمثل في تخوف هذه الفئات من الولوج إلى هذه المؤسسات الثقافية في شكلها الجديد، وعدم الوعي بأدوارها الجديدة، أو الخدمات التي تقدمها، كما تمثل لهم هذه المباني أماكن للمعرفة تخدم فئات المتمدرسين والطلبة، والباحثين فقط، في حين نلاحظ وكما تؤكد على ذلك العديد من الدراسات المقدمة في العلوم الاجتماعية إلى لجوء هؤلاء الفئات لقضاء معظم أوقاتهم بالشوارع والمقاهي، أو باستخدام وسائل الإعلام الجديدة، وهو ما يؤدي إلى تفتيت الثقافة في الحياة اليومية.

يؤدى غياب سياسة واضحة داخل هذه المكتبات تهدف إلى التعريف بالدور الجديد لهذه الفضاءات بين جميع شرائح المجتمع، أو بالتوجه إلى جميع الطبقات الاجتماعية، والذي تؤكد عليه الممارسات المعتمدة داخل هذه المكتبات التي ترتبط بالخدمات الوثائقية، في حين تحظى بمميزات تسمح لها بتلبية جميع احتياجات الجمهور التثقيفية والترفيهية والاجتماعية، فالاهتمام بالجمهور والبحث عن قراء جدد هو خطوة مهمة ومؤشر مهم لقياس درجة اهتمام المكتبي بالكتاب والمطالعة، وعليه يتطلب على

القائمين عليها اتخاذ آليات جديدة للعمل تسمح بالتنويع في الجمهور والتركيز على الجمهور الغير مترددين على هذه الفضاءات.

5-3-2- الثقافة، الكتاب والمطالعة في السياق الجزائري:

توحي الأرقام المسجلة حول عدد المنخرطين داخل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها بعدم قدرتها على تحقيق المساواة فيما يتعلق بالقراءة والمطالعة، كما تؤكد كل المؤشرات الواردة بالدراسة الميدانية عن غياب العديد من الطبقات الاجتماعية في نشاطاتها وبرامجها المعتمدة داخل فضاءاتها أو خارجها، ولذلك كان لزاما علينا الإشارة إلى أن الحديث عن عدم المساواة فيما يتعلق بالقراءة والمطالعة باعتبارها متعة وانفتاح لا يكون صحيحا إلا من خلال فهم الآثار والسياق العام الذي يرتبط بأنماط الحياة الشعبية والمكانة التي يحتلها الكتاب في ممارساتهم.

يشكل الكتاب وسيط معرفي مهم في حياة الأفراد، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق ترتبط بتوظيفه أو درجة أهمية استخدامه بين الأفراد خاصة في المجتمع الجزائري، والذي تحكمه سياقات عديدة تعود إلى مراحل نمو قطاع الثقافة والصناعة الثقافية خاصة فيما يتعلق بتهيئة ظروف صناعة الكتاب وتطوير ممارسات القراءة والمطالعة، وتحسين ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

خلقت حركة الإنشاء المؤسساتي في قطاع الثقافة أثر كبير في طبيعة الممارسات المتوارثة بين الأفراد، حيث شكل قطاع الثقافة أحد الركائز الأساسية للثورة الجزائرية، تدعو إليه جميع الوثائق والسياسات العامة التي تأسست عليها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالمجتمعات وتنمية الأفراد، وتثبيت القيم ومعالم الهوية الوطنية، وعليه حرصت السلطات العمومية خلال المراحل الأولى من عمر الجزائر المستقلة إلى تنظيم وتأطير جميع القطاعات المشكلة للثقافة سواء المتعلقة بالتراث المادي واللامادي، الفنون الجميلة، الكتاب والمطالعة العمومية، المسرح، الموسيقى، الرقص، السنما، وذلك من خلال وضع نصوص قانونية تضمن الحفظ، الإيداع، النشر والتوزيع، وكذا التكوين في هذه المجالات.

يشكل الكتاب محورا مهما للثورة الثقافية المتمثلة في تشجيع القراءة والمطالعة كهواية لتوليد وتثمين الرأسمال الثقافي، وعليه كان العمل على التأسيس الفعلي لمكانة الكتاب في الأوساط الاجتماعية أمرا بالغ الأهمية، غير أننا لا نجد تأسيس جدي لسياسة وطنية للكتاب تقوم على أسس متينة، سواء في صناعته وحماية حقوق المؤلفين، أو في عملية الترويج والتوزيع، حيث اقتصر توظيفه على طبقات

اجتماعية معينة حسب ما حددته السياسة الثقافية الأولى التي سطرتها السلطات العمومية والمتمثلة في فئات الطلبة والعمال باعتبارهم رجال الثقافة، والتي عمدت إلى تأسيس المدارس والجامعات لتعليم القراءة والمطالعة لهذه الفئات، بينما أوكلت مهمة تعميم التعليم ونقل الأخبار والثقافة بين المواطنين إلى وسائل السمعي–البصري.

أخذت حركة التأسيس الفعلي لصناعة الكتاب عقود من الزمن، استطاعت الجزائر من خلالها أن تضع مجموعة من النصوص القانونية التي تنظم حقوق المؤلف، وتضبط عمل الناشرين الجزائريين، حيث استغرق صدور قانون للكتاب في المجال الثقافي أكثر من خمسين سنة بداية من الاستقلال. كما رافق تطوير هذه الصناعة بالجزائر إنشاء العديد من البنى التحتية كمشروع مكتبة في كل بلدية، واقتناء مجموعة من المكتبات المتنقلة التي كان الغرض منها الترويج للكتاب والمطالعة، غير أنه لم يذكر أحد من الباحثين الجزائريين في مجال الكتاب والمطالعة عن وجود تأثير فعلي لهذه الفضاءات في الأوساط الاجتماعية، وعليه ظلت ممارسة القراءة والمطالعة مرهونة بالمؤسسات التربوية، والذي ولد في تمثيل وتفكير العديد من العائلات الجزائرية على أن الكتاب وسيلة للتعليم داخل المؤسسات التربوية، ومن جهة أخرى عزز من الأسلوب الشفوي كوسيلة للاتصال والتبادل بين الأفراد خاصة في الأحياء الشعبية، والذي اكتفت بالوسائط السمعية–البصرية لنقل الأخبار والتثقيف وهذا بسبب عدم قدرتهم على القراءة والكتابة بفعل الأمية المنتشرة آنذاك والتي قدرت بـ 80 % بعد الاستقلال.

كما ترك التغيير المستمر الذي شهده قطاع الثقافة متأثرا بالتحولات السياسة والاديولوجية، والأوضاع الاقتصادية، والتيارات الفكرية المختلفة، أثرا عميقا على حركة صناعة الكتاب وترقية القراءة والمطالعة، وعليه بقي التعليم والحصول على الثقافة داخل هذه المؤسسات في الجزائر خلال العقدين الأولين عقب استقلالها مقتصرا على فئة النخبة من المجتمع، إذ لم تعرف القراءة والمطالعة كحركة شعبية، ولم يلقى الكتاب رواجا جماهيريا لا من حيث صناعته التي خضعت للرقابة واقتصرت على نشاط المؤسسات العمومية، ولا من حيث تلقيه نتيجة للظروف التي مر بها، ويشير في هذا السياق " عبد الإله عبد القادر " إلى أن " الكتاب والمكتوب ليس لهما مكان في التبادل والاتصال داخل مجتمع شفهي، وخاصة في الأوساط الشعبية التي يصعب عليها ممارسة القراءة بواسطة الكتاب أو حتى نموها رغم رمزية الكتاب في مخيال هذه الفئات الاجتماعية " [1].

[1]– عبد القادر، عبد الإله. قراءات في مفهوم القراءة. في: عبد الإله، عبد القادر. الشباب والقراءة في الجزائر. الجزائر: ابن النديم، 2010. ص.16.

فالكتاب مرهون بظروف وسياق أنه وسيلة للتعليم داخل المؤسسات التربوية، ينظر للكتاب كوسيلة للمعرفة، للحصول على الشهادة، والوصول إلى مرتبة اجتماعية، حيث تبرز العديد من الظواهر الملاحظة لدى فئات المتمدرسين كتمزيق الكتاب المدرسي خلال نهاية السنة الدراسية، أو يتم المتاجرة بها في الأسواق الشعبية بغرض اقتناء الكتب المدرسية للسنة الجديدة، أو تراجع في وثيرة القراءة والمطالعة بين التلاميذ والطلبة خلال العطل، ويؤكد على ذلك الإقبال المحتشم على فضاءات القراءة والمطالعة من طرف هذه الفئات.

الحقيقة أنه لا يوجد دراسات إحصائية عن القراءة والمطالعة العمومية في الجزائر، تسمح بمتابعة تطور هذه الممارسة الاجتماعية والفكرية، إلا أن وجود مجموعة من البنى التحتية المتمثلة في مكتبات البلديات التي تم إنشاؤها عقب الاستقلال، والتحولات التي مر بها سوق الكتاب، وبروز العديد من المؤسسات التي تعنى بصناعة الكتاب وترقية المطالعة العمومية، خاصة خلال الألفية الثالثة التي عرفت إطلاق مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية يؤكد على أهمية التركيز على تعزيز هذه الممارسة في المجتمع الجزائري.

كما أدى التطور الحاصل داخل المجتمعات اليوم بفعل العولمة إلى ظهور ممارسات سوسيو–ثقافية جديدة، خاصة مع الانتشار الواسع لشبكة الانترنت، والمشاريع الضخمة التي تسعى لرقمنة الإنتاج الفكري، والذي تطورت معه صناعة أجهزة الحواسيب، والقارئات الرقمية، والهواتف الذكية، بالإضافة إلى تطوير صناعة البرمجيات والتطبيقات والتي أفرزت عن بروز أشكال جديدة للكتاب – الكتاب الرقمي –، وأنماط جديدة للقراءة والمطالعة على الشاشة – القراءة الرقمية –.

من المسلمات أن ظهور ممارسات جديدة داخل المجتمعات إلى جانب الممارسات التي كانت موجودة من قبل قد يلغي أو تختفي معه بعض هذه الممارسات القديمة، ويؤثر هذا على تطور تفكير وتمثيل هذه المجتمعات التي تخسرها.

إن توظيف التكنولوجيا في تلبية الاحتياجات التعليمية والتثقيفية والترفيهية للأفراد في الحياة اليومية داخل مجتمعنا يفرض نفسه، كما يضعنا أمام حتمية الدخول في مرحلة جديدة بمثابة قفزة نوعية لمجتمعنا من الأسلوب الشفوي إلى ثقافة القراءة على الشاشة دون أن يكون لديه الوقت الكافي للعيش بشكل كامل حضارة الكتاب والمكتوب مثل المجتمعات الغربية، وهذا يؤثر أيضا على تمثيل الأفراد لدور هذه المكتبات.

لم يعد أثر توظيف الأفراد للتكنولوجيا في ممارساتهم اليومية على المكتبات فرضية، وإنما حقيقة تؤكد عليها كل المؤشرات المرتبطة بالنمو المستمر في عدد مشتركي الانترنت داخل المدن الرئيسية بالجزائر سواء من خلال اشتراكات الخط الثابت (البيوت، مقاهي الانترنت) أو استخدام الانترنت النقال (3G, 4G)، والتي تنمو معها بطبيعة الحال ممارسات جديدة مرهونة بحركة مجانية المعلومات (المستودعات الرقمية، المكتبات الرقمية...)، وتطبيقات الويب 2.0 (الويكي، المدونات، الفايسبوك، اليوتيوب...)، بالإضافة إلى انتشار القارئات الرقمية والهواتف الذكية التي أصبحت كمنتوج للتعبير عن الرفاهية، حيث تشكل كل هذه العناصر منافذ جديدة للحصول والوصول إلى المعلومات والثقافة وتناقل الأخبار بين الأفراد والجماعات، وتشكيل علاقات جديدة بين المستخدمين وتعزيز التبادلات في شتى المجالات الثقافية، الترفيهية، التجارية؛ ما يجعل هذه البيئة الرقمية فضاء ديمقراطي يتيح للجميع فرص الحصول على المعلومات والثقافة بكل أشكالها، الأمر الذي يضع هذا النموذج الجديد للمكتبات أمام تحدي جديد يرتبط بمكانتها وقدرتها على تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحصول والوصول إلى الثقافة والمعرفة.

تعيش هذه المكتبات اليوم على وقع الظروف والانعكاسات التاريخية الناتجة عن مرحلة الاستقلال، سواء اتجاه حركة صناعة الكتاب لتعيد خلق التوازن بين المنطق التجاري والمنطق الثقافي، أو على مستوى ممارسات القراءة والمطالعة كفعل ثقافي تعمل على الترويج له في الأوساط الاجتماعية؛ يتطلب هذا اتخاذ إجراءات وتدابير تسمح بتغيير تمثلات المواطنين حول أهمية الكتاب وفضاء المطالعة في حياتهم.

5-3-3- التحول نحو الجودة في الخدمات:

تعمل الجزائر منذ 10 سنوات على تطوير شبكة المطالعة العمومية، من خلال إنشاء بنية تحتية لشبكة المكتبات على مستوى كل ولايات الوطن، تم تجهيزها لتتكيف مع خدمات جميع فئات وشرائح المجتمع؛ إلا أننا نجد أن خدمات هذه المكتبات لم تعرف تطورا يرتقي إلى شكل المباني والمهام والأدوار الجديدة لها، أو حتى بالمقارنة مع التطور في خدمات المكتبات الحديثة في الدول التي تعرف مكتبات قوية، وهو ما يتأكد من خلال التصنيف الذي اعتمدنا عليه لتوضيح طبيعة خدمات هذه المكتبات، ويؤكد عليه العديد من الباحثين في دراساتهم (الكمية، الكيفية) المقدمة حول وضعية هذه المكتبات.

حظي قطاع المطالعة العمومية باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية، وقد خصصت لذلك ميزانية ضخمة، بهدف تقليص الفجوة بين ما هو مطلوب وما يمكن تحقيقه، وعليه عرفت المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية خلال الثلاث سنوات الأخيرة الدخول في مرحلة التقييم، حيث أحدثت وزارة الثقافة مجموعة من اللجان التي تتكون من مدراء المكتبات، تتشكل كل لجنة من مجموعة من المدراء يكلفون بجمع المعطيات حول المحاور التالية:

- **اللجنة الأولى:** إستراتيجية استحداث آليات الجلب والاستثمار في الموارد البشرية (سكيكدة)؛
- **اللجنة الثانية:** سبل تطوير وتحديث الاتصال لمكتبات المطالعة العمومية (خنشلة)؛
- **اللجنة الثالثة:** ضبط وتنظيم النشاطات بالكتاب والمقروئية (مستغانم)؛
- **اللجنة الرابعة:** كيفية الاحتفاء بالكتاب – المؤلفون – (تندوف).

تجتمع هذه اللجان مع وزير الثقافة بشكل دوري، يتم من خلالها تقييم عمل هذه المكتبات على مستويين هما:

1- المستوى الأول: متابعة نشاطات هذه المكتبات مقارنة بالأهداف المحددة مسبقا؛

2- المستوى الثاني: يعتمد على الإحصائيات التي تقدمها المكتبات في " لوحة القيادة ".

يعتبر كلا المستويين مهمين ومتكاملان، إلا أننا نسجل على المستوى الأول وجود فجوة بين الأهداف والانجازات، أما على المستوى الثاني فلا نجد لوحة قيادة ثابتة وواضحة داخل هذه المكتبات التي نتمكن من خلالها بأن تفسر كل شيء.

إن الحاجة إلى اعتماد مقاربات كمية في مجال المطالعة العمومية يعكس التحولات الكيفية داخل هذه المؤسسات التي تسعى إلى تطويرها، وهو ما يجعلها أمام العمل بمنهج " الجودة في الخدمات ".

لا يزال العمل بمفهوم الجودة ضعيف داخل مكتباتنا، كما تؤكد العديد من الدراسات والأعمال العلمية المنشورة، إلا أن هناك توجه حديث داخل هذه المكتبات، تسعى من خلاله إلى العمل بمفهوم الجودة في عرض خدماتها، وهو ما نلاحظه من خلال أعمال الملتقيات الوطنية والمؤتمرات الدولية، وحتى الورشات التكوينية التي تنظمها هذه المكتبات حول موضوع " الجودة في المكتبات ".

قامت المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية مستغانم بالعمل مع مختبر البحث في أنظمة المعلومات LASIA بجامعة وهران 1 احمد بن بلة، على تنظيم مؤتمر دولي في 3-4 ماي 2016 حول " جودة الخدمات في المكتبات العمومية في الجزائر: نحو التسيير العمومي ومنهج الجودة "، والذي

عرف حضور جميع مدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في ولايات الوطن، بالإضافة إلى مشاركة باحثين من الجزائر، تونس، وفرنسا.

طرح الباحثون خلال هذا الملتقى مجموعة من المفاهيم، والتوجهات الحديثة لتسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الثقافي، يحاول من خلالها الإجابة على العديد من التساؤلات التي يطرحها مدراء المكتبات حول إمكانية الخوض في هذا النوع من المناهج، حيث يؤكد " عبد الإله عبد القادر " على ضرورة الفهم الحقيقي لمفهوم الخدمة العمومية، والتي تقتضي ضمان المساواة بين القراء/المواطنين في تقديم الخدمة في نفس المكان والزمن، مع الالتزام والاستمرارية في ذلك، وهو ما يطرحه منهج الجودة "[1].

كما يتأكد هذا التوجه القائم على العمل بمفهوم الجودة داخل هذه المكتبات، من خلال الورشات التكوينية الوطنية الأولى لمدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية حول " تسيير وإدارة الجودة في المكتبات العمومية " الذي نظمته المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية " عين تموشنت " في 13 جويلية 2017.

" يتعرض موضوع الجودة إلى كيفية أداء خدمات تتلاءم مع احتياجات المستفيدين، وهذا لا يعني بالضرورة الاستجابة القصوى دون الوقوع في الخطأ، وإنما الاستجابة لاحتياجات المستفيدين بشكل أفضل (...)"[2]، حيث تبنت هذه المكتبات منذ انطلاقتها اعتماد العديد من النشاطات والتظاهرات الثقافية، والتي كلفتها ميزانيات ضخمة، إلا أنها لم تستطع أن تكسب من خلالها جمهور من القراء الفعليين، وهو ما يبرز من خلال عدد المنخرطين وطبيعة الفئات المستفيدة من خدماتها، وعليه تسعى من خلال العمل بمفهوم " الجودة " إلى تمثيل المكتبة بطريقة متجددة، وربط علاقات جديدة مع المستخدم، على أساس النظر في احتياجاته وسلوكياته، والرغبة في تصميم " خدمة فعالة ".

إن ما تطرحه المؤشرات حول المنخرطين بهذه المكتبات يؤكد فشل المكتبات في مشروع " دمقرطة الثقافة "، عرفت على إثر ذلك الدخول في مرحلة التقييم لبرامجها ونشاطاتها، وخدماتها المقدمة

[1] - Abdelkader, Abdalilah. Le concept de qualité dans le champ de l'information-documentation. Le contexte des bibliothèques publiques en Algérie. Colloque international sur La qualité des services dans les bibliothèques publiques en Algérie. Vers un management public et une démarche qualité. Mostaganem : la bibliothèque principale de la lecture publique. 03-04 Mai 2016.

[2] – يمينة، بن حاوية. جودة خدمات المكتبات العمومية في الجزائر. 2015. 289 ورقة. أطروحة دكتوراه، علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران – 1– احمد بن بلة. 2014–2015. ص.229.

للجمهور، وهذا لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتصحيح هذا التفاوت الحاصل في استغلال مواردها من طرف الجمهور.

حملت معها هذه المرحلة طرح العديد من الإشكاليات التي تواجه عملها، وكدا التفكير في حلول للأزمة التي تمر بها المتمثلة في" الفجوة الثقافية " بين الفضاء والجمهور، وغياب مكانة الكتاب كوسيط معرفي وثقافي في الأوساط الاجتماعية، خاصة أمام ما باتت تطرحه التكنولوجيا (الانترنت والويب 2.0) من منافذ للحصول على المعلومات والثقافة؛ تقوم هذه الحلول على اعتماد منهج الجودة في عرض خدماتها، والانفتاح على المحيط الخارجي، لجعل هذه الفضاءات أكثر حيوية، وهو ما يبرز نية التحول نحو العمل بمفهوم " الوساطة الثقافية ".

خلاصة الفصل:

تعمل الجزائر منذ مطلعة الألفية الثالثة على تطوير شبكة المطالعة العمومية، من خلال انجاز نمط جديد للمكتبات على مستوى رؤساء ولايات الوطن تحمل تسمية " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية "، حملت معها هذه التسمية العديد من التحولات التي تجعلها تقترب من التطور الذي تعرفه المكتبات العمومية في العالم على المستوى الفلسفي–السياسي، الثقافي، التعليمي، الاجتماعي، والتكنولوجي؛

جاء انجاز هذه المكتبات على مستوى مدن الولايات، بما يسمح لها بأداء مهام ترتبط بتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي، من خلال حفظ وتثمين التراث الثقافي المادي واللامادي للمنطقة؛

إن الخلفية التي أنشئت عليها هذه المكتبات التي تراعي الاتفاقيات والمعايير الدولية (اليونسكو – الإفلا)، يجعلها تتبنى مبادئ حقوق الإنسان والمواطن، ومقاربة تنمية القدرات البشرية، فهي من أكثر المؤسسات الثقافية انفتاحا على الجمهور، تضمن خدمات الحصول على الثقافة والمعرفة لجميع فئات وشرائح المجتمع بغض النظر عن الجنس، السن، العرق، الدين، اللغة، المستوى التعليمي، الوظيفي والاجتماعي؛

كما تقوم هذه المكتبات على مفاهيم جديدة " التنوع الثقافي "، " الحوار الثقافي "، " التماسك الاجتماعي "، " دمقرطة الثقافة "، " الديمقراطية الثقافية "، " التنمية الثقافية "، تحمل هذه المفاهيم العديد من الأدوار الجديدة للمكتبات العمومية في المجتمع؛

تحظى المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بشكل هندسي معماري جديد لبناياتها يجعلها بارزة، تراعي فيه تنوع الفضاءات لتتكيف مع خدمات الجمهور المتنوع، كما تعرف هذه المكتبات تمديد في أوقات عملها لتتيح الفرصة لجميع المواطنين من أجل المشاركة في خدماتها، برامجها ونشاطاتها؛

تعتمد وزارة الثقافة على سياسة التقارب والتعاون بين المؤسسات الثقافية، حيث تتواجد هذه المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالقرب من مختلف المؤسسات التي تعنى بالثقافة والتراث الثقافي (المتاحف، مديريات الثقافة، دور الثقافة، مراكز الدراسات الإسلامية، مراكز المخطوطات، قصر الثقافة...الخ)؛

كما تحظى بموقع استراتيجي داخل المدن بالقرب من مباني السكان، ومختلف مؤسسات المجتمع (المدارس، الجامعات...) بما يسمح لها بالتفاعل والحيوية مع الجمهور العريض والمتنوع؛

تعمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الإتاحة المجانية لفضاءاتها ومواردها للجميع، كما تسعى إلى التنويع في مجموعاتها الوثائقية لتمس جميع فئات وشرائح المجتمع، وجعل الكتاب وسيط مهم في حياة الأفراد للحصول على الثقافة والمعرفة، بحيث يكون له نفس درجة التأثير الذي تحظى بها التكنولوجيا اليوم؛

تعتبر هذه المكتبات أداة مهمة للعمل الثقافي داخل المدينة، حيث يتم إدراجها في التنظيم والمشاركة في العديد من التظاهرات الثقافية والعلمية التي تقام على مستوى الولاية، تعمل من خلال ذلك هذه المكتبات على التعريف بتراث المنطقة، المفكرين والمبدعين في مختلف المجالات؛

إن هذا التصور القائم على إدراج مبادئ حقوق الإنسان والمواطن وتنمية المقاربات البشرية في أسس وقواعد هذا النموذج الجديد، وتبني المفاهيم الحديثة التي تعكس الأدوار الجديدة للمكتبات العمومية في المجتمع، لا تزال بعيدة عن تمثلات المكتبيين القائمين عليها؛

يوضح الاستجواب الموجه إلى المكتبيين بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها غياب العديد من هذه المفاهيم، حيث لا تزال نظرتهم للمكتبة كلاسيكية كونها أنشئت لخدمة أغراض ثقافية وتعليمية، وهو ما تؤكده كذلك طبيعة الخدمات التي تقدمها هذه المكتبات الموجهة بالدرجة الأولى إلى فئات معينة تتمثل في تلاميذ المدارس والطلبة والباحثين بالجامعات؛

إن إشكالية المطالعة العمومية لا تعود فقط إلى الأسباب الثقافية والاجتماعية وإنما أيضا إلى تمثلات هؤلاء المكتبيين لهذه الفضاءات، حيث يؤدي غياب التصور الفعلي للأدوار الجديدة للمكتبة من طرف المكتبيين خطر يهدد هذه المؤسسات؛

تتأثر خدمات هذه المكتبات بمدى تصور المكتبي لأدوارها، وتحكمه في المفاهيم والمصطلحات ومضمونها، وهو ما يبرز من خلال طبيعة الخدمات التي لا زالت لم ترقى إلى المكانة والتجهيز التي تحظى بها هذه المؤسسات، وارتكازها على الخدمات الوثائقية في المقام الأول.

إن طبيعة التصنيف الذي قمنا باعتماده لإبراز خدمات هذه المكتبات بين درجة التعميم والتخصيص، يوضح الفجوة الموجودة بين هذه المؤسسات والجمهور العريض والمتنوع، وافتقارها إلى الخدمات المتنوعة التي تلبي احتياجات جميع الفئات؛

تعتبر خدمة إعارة الوثائق الركيزة الأساسية لعمل هذه المؤسسات والأكثر استهلاكا، وعليه تحرص هذه المكتبات إلى تصحيح سياستها المعتمدة في تنمية المجموعات الوثائقية التي ارتكزت في البداية على الهبات المقدمة لها بالدرجة الأولى، لتعتمد منذ بداية سنة 2016 على سياسة الشراء حسب احتياجات الجمهور بما يشجع على العمل الديمقراطي؛

كما تعتبر هذه المكتبات شريك تنموي لبناء مجتمع المعلومات في الجزائر، إلا أنها غير قادرة على الاستثمار الفعلي في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، سواء من خلال إتاحة خدماتها للجمهور، الذي لا يزال استخدام بسيط يعتمد فيه المكتبيون على إنشاء صفحات الفايسبوك لعرض النشاطات التي تقوم بها المكتبة، أو من خلال تدريب وتكوين المستفيدين في هذه التكنولوجيات وهو غير وارد تماما كمشروع عمل داخل هذه المكتبات؛

كما أن ما يحمله هذا المشروع من خصائص تقترب من خصائص " الفضاء العمومي "، هذا المفهوم الذي أصبح ركيزة لتصور خدمات المكتبات حاليا، خاصة مع بروز مفهوم " مكتبات الفضاء الثالث " الذي تبرز من خلاله أهميتها ومكانتها في المجتمع، إلا أنه يبقى غير وارد في تمثلات المكتبيين؛

بالإضافة إلى عدم دراية المكتبيين بالتوجهات الحديثة للمكتبات العمومية في المجتمع، لا يوجد توجه يدرج هذه الفئة في السياسة العامة للمكتبة، وهذا ما يبرز من خلال غياب هؤلاء المكتبيين عن الورشات التي تقام بين مدراء المكتبات والوزير المكلف بالثقافة، وحتى غياب وثيقة تبرز من خلالها أهم ما توصلت إليه هذه الورشات واطلاع المكتبيين عليها؛

بالإضافة إلى غياب تصور فعلي لطبيعة هذه المكتبات في المجتمع من طرف المكتبيين، تعاني هذه المؤسسات من نقص في المورد البشري بالمقارنة مع الجمهور العريض والمتنوع الموجهة إليه؛

تواجه المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية العديد من التحديات أمام مشروع دمقرطة الثقافة، حيث لم تستطع هذه المكتبات أن تحقق نتائج ترتقي إلى الأهداف المسطرة لها؛

لا تتوفر المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على سياسة واضحة تهدف من خلالها للتوجه إلى الجمهور العريض والتعريف بفضاءاتها، وأدوارها الجديدة؛

مما يؤكد على ذلك غياب معطيات مفصلة بصفة مستمرة داخل هذه المؤسسات حول طبيعة الفئات المستفيدين والمترددين عليها، تحاول من خلاله معرفة نقاط ضعفها وتحديد الخطط بعد ذلك التي تمسح لها بتصحيح التفاوت الحاصل في جمهور المستفيدين والتنويع فيه؛

تعيش هذه المكتبات العديد من التحديات ترتبط بالسياق التاريخي للثقافة، الكتاب والمطالعة في الجزائر منذ الاستقلال، وكدا الإفرازات الجديدة الناتجة عن ممارسات الأفراد داخل المجتمع التي تأثرت بالتطورات التكنولوجية الحاصلة التي أصبحت تشكل منفذ يقصده الجميع للحصول على المعلومات والثقافة؛

هناك تفطن من طرف القائمين على هذه المكتبات منذ ثلاثة سنوات، نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي تحتم عليها مراجعة أعمالها، والدخول في مرحلة التقييم، ما جعل هذه المكتبات تسعى للعمل بمفهوم " الجودة " في تقديم خدماتها، وهو ما يبرز نية القائمين على هذه المؤسسات في التوجه نحو الجمهور العريض، تهدف من خلال ذلك إلى جعل هذه المكتبات " وسيط للمعرفة والثقافة " في المجتمع الجزائري؛ يفتح هذا التوجه المجال للحديث عن الوساطة كفرصة ومورد جديد لهذه المكتبات من اجل استقطاب الجمهور.

الفـصـــل السادس

6- الفصل السادس: الوساطة الثقافية وتطلعات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

تمهيد:

انطلاقا من دراستنا لخصائص المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تحمل في طياتها بعض القرائن والمؤشرات التي تجعلها تمتثل لمفهوم " الفضاء عمومي "، والتي تقوم على الاتصال، الحيوية، التبادلات ومشاركة الجمهور، الديمقراطية ودمقرطة الثقافة؛ حيث تشكل هذه المفاهيم حاليا مصدر القوة في عمل هذه المؤسسات، كما تجعلها مؤهلة للخوض في المشاريع الثقافية والاجتماعية التي تتبناها السلطات العمومية.

تعمل السلطات العمومية جاهدة من خلال إنشاء هذه المكتبات الرئيسية إلى تنظيم الحياة العامة داخل المدن، وعليه لابد من تفعيل دور هذه الفضاءات كوسيط بين المواطنين والمحتوى الثقافي والمعرفي.

تحكم هذه المكتبات حاليا مجموعة من المفارقات، ترتبط من جهة بالتحولات التي مست أسسها وقواعدها، وتنوع برامجها ونشاطاتها الموجهة لجميع فئات وشرائح المجتمع والتي لا تزال بعيدة عن تمثلات هذه الجماهير، ومن جهة أخرى المفاهيم القاعدية التي تقوم عليها هذه المكتبات المتمثلة في " الحق في المعلومات "، " دمقرطة الثقافة " و" ديمقراطية الثقافة "، " التنشئة الاجتماعية "، " جودة الخدمات "، والتي تفرض عليها إتاحة فرص الوصول والحصول على الثقافة والمعلومات لجميع الطبقات الاجتماعية، مما تستدعي هذه الجدلية توظيف مفهوم الوساطة كمورد وآلية جديدتين للعمل داخل هذه المكتبات لتوسيع شبكة المستفيدين، ومحاربة كل أشكال الإقصاء والإهمال والعزوف عن الثقافة.

يبحث هذا الفصل في مفهوم الوساطة، وفرص توظيفه في المكتبات الرئيسية للمطلعة العمومية التي تم دراستها، وذلك بالاعتماد على دليل الاستمارة الموجهة للمكتبيين، حيث يتعرض المحور الخامس من هذا الدليل إلى هذا المفهوم، لنوضح بذلك مدى اطلاع المبحوثين بمفهوم الوساطة، وإمكانية توظيفه في ممارساتهم، كما قمنا بتعزيز ذلك من خلال الاستعانة بتصريح مدراء هذه المكتبات من خلال المقابلات التي أجرينها معهم.

اعتمدنا أيضا لتجميع معلومات حول النشاطات المتعلقة بالمكتبات التي تم دراستها على الاشتراك على صفحات الفايسبوك الرسمية لهذه المكتبات ومجموعات المكتبيين، والتي سمحت لنا بمتابعة النشاطات والأحداث التي تقام على مستوى هذه المكتبات طيلة فترة إجراء هذه الدراسة، وذلك بغرض تصنيفها حسب الأشكال التي تتخذها الوساطة الثقافية في المكتبات لنبني من خلال ذلك إستراتيجية تسمح لنا بتطوير هذه الممارسات على أسس علمية.

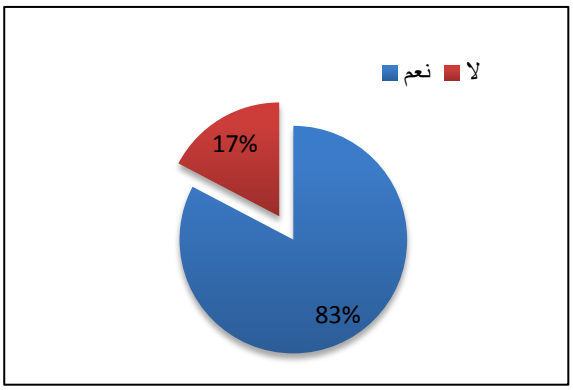
6-1- المبحث الأول: مفهوم الوساطة في تمثلات المكتبيين

نحاول من خلال هذا العنصر الوقوف عند تمثلات المكتبيين اتجاه مفهوم الوساطة، وهل هو وارد في ممارساتهم، وماذا يمثل لهم المفهوم.

اطلاع المكتبيين بمفهوم الوساطة	التكرار	النسبة
نعم	43	% 82,7
لا	9	% 17,3
المجموع	52	% 100,0

الجدول رقم (01):

يوضح اطلاع المكتبيين بمفهوم الوساطة



الشكل البياني رقم (01):

يوضح اطلاع المكتبيين بمفهوم الوساطة

يوضح **الجدول رقم (01) – الشكل البياني رقم (01)** اطلاع أغلب المكتبيين المبحوثين ممثلين بنسبة 82,7 % بمفهوم " الوساطة "، بينما نجد فئة أخرى قليلة تمثل نسبة 17,3 % هي على غير اطلاع بهذا المفهوم.

نحاول معرفة طبيعة المبحوثين الذين هم على اطلاع بالمفهوم، وكذا الأسباب التي تجعل بعضهم الآخر على غير اطلاع بالمفهوم، وهو ما يوضحه لنا الجدول التالي:

الوظيفة	الوساطة				المجموع
	نعم		لا		
مكتبي وثائقي وأمين محفوظات	17	% 89,47	2	% 10,53	19
مساعد مكتبي	18	% 90	2	% 10	20
تقني في المكتبات	1	% 100	0	%0,00	1
عون تقني في المكتبات	0	% 0,00	1	%100	1
مساعد تقني متخصص	1	% 100	0	%0,00	1
مساعد تقني في المكتبات	6	% 60	4	% 40	10
	43		9		52

الجدول رقم (02): يوضح اطلاع المكتبيين بمفهوم الوساطة حسب الرتبة الوظيفية

كما يوضح **الجدول رقم (02)** تصنيف المكتبيين المبحوثين حسب الأسلاك الموضوعة تحت شعبة المكتبات والوثائق والمحفوظات التي يحددها المرسوم التنفيذي رقم 08-383 مؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1429 الموافق 26 نوفمبر سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالثقافة، وذلك لمعرفة طبيعة الفئات الذين هم على اطلاع بمفهوم " الوساطة " وعلاقته بمستواهم الوظيفي أو الدرجة العلمية، وقد جاءت نتائج الدراسة كالآتي:

– رتبة " مكتبي وثائقي وأمين محفوظات "، تمثل فئة المكتبيين الذي تحصلوا على شهادة الليسانس في علم المكتبات والتوثيق، غير أننا نجد عدد المناصب الشاغرة في هذه الرتبة داخل هذه المؤسسات هو ضئيل بالمقارنة مع الرتب الوظيفية الأخرى، ومع حجم هذه المؤسسات وطبيعة جمهورها، وهذا ما يفسر عددهم الذي بلغ 19 فرد على مستوى المكتبات التي تم زيارتها، نجد أن نسبة 89,47 % من العدد الإجمالي ممن هم على اطلاع بمفهوم الوساطة، ونسبة 10,53 % هم على غير اطلاع بمفهوم " الوساطة ".

– رتبة " مساعد مكتبي "، يمثلون فئة الحائزين على شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في علم المكتبات والتوثيق، وهي الفئة الأكثر تواجدا داخل هذه المؤسسات من حيث عدد مناصب التي يشغلونها، كما أن الملاحظ من خلال زيارتنا المتكررة لهذه المؤسسات أنه أصبح يوكل إليها وظائف ومهام رتبة " مكتبي وثائقي وأمين محفوظات ". أما عن اطلاعهم بمفهوم الوساطة فنجد أن 90 % من

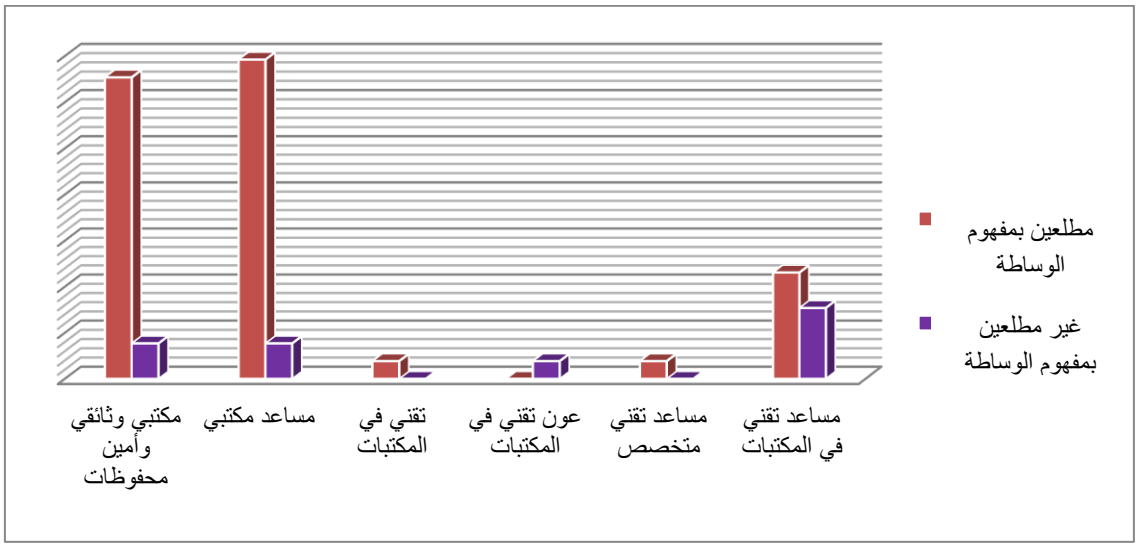
أصل 20 فرد متواجدين داخل هذه المؤسسات هم على اطلاع بمفهوم الوساطة، و10 % هم على غير اطلاع بالمفهوم؛

- رتبة " تقني في المكتبات "، يمثلون الفئة الحائزة على شهادة تقني، أو عن طريق ترقية الأعوان التقنيين في المكتبات، عن طريق الامتحان بعد إثبات 5 سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، أو على سبيل الاختيار بعد إثبات 10 سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، حيث أحصينا من خلال استجوابنا موظف واحد بهذه الرتبة من مجتمع الدراسة وهو على اطلاع بمفهوم الوساطة؛

- رتبة " عون تقني في المكتبات "، يمثلون فئة المساعدين التقنيين المتخصصين الحائزين على ترقية عن طريق الامتحان بالنسبة للأفراد الذين يثبتون 5 سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، أو على سبيل الاختيار بالنسبة للموظفين الذين يثبتون 10 سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، وقد أحصينا موظف واحد فقط وهو على غير اطلاع بمفهوم الوساطة؛

- رتبة " مساعد تقني متخصص "، يمثلون الفئة الذين تحصلوا على شهادة الكفاءة المهنية بعد توظيفهم، أو عن طريق ترقية المساعدين التقنيين بعد إجراء امتحان للذين يثبتون 5 سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، أو على سبيل الاختيار بالنسبة للذين يثبتون 10 سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، وقد سجلنا موظف واحد أيضا وهو على اطلاع بمفهوم الوساطة؛

- رتبة " مساعد تقني في المكتبات "، يمثلون الفئة الذي يثبتون مستوى سنة رابعة من التعليم المتوسط الذين اجتازوا المسابقة، وقد بلغ عددهم 10، نجد نسبة 60 % على اطلاع بمفهوم الوساطة، أما 40 % فهم على غير اطلاع بالمفهوم.



الشكل البياني رقم (02): يوضح اطلاع المكتبيين بمفهوم الوساطة حسب الرتبة الوظيفية

نجد أن أغلب المكتبيين المبحوثين هم على اطلاع بمفهوم الوساطة حيث يمثلون نسبة 82,69 %، بينما 17,30 % فقط هم على غير اطلاع بمفهوم الوساطة، غير أن درايتهم بهذا المفهوم تبقى سطحية ولا ترتبط بمستواهم الوظيفي أو الدرجة العلمية كما يوضح ذلك **الجدول رقم (02) – الشكل البياني رقم (02)**، وإنما راجع هذا إلى عمل أغلب هذه المكتبات التي تم دراستها مع " مختبر البحث في أنظمة المعلومات والأرشيف " LASIA من جامعة وهران 1 احمد بن بلة، والذي يطرح هذا المفهوم في أعمال الملتقيات المهنية الوطنية والدولية التي تتم بمقر هذه المكتبات الرئيسية التي تم دراستها (مستغانم، تيارت، تلمسان، سيدي بلعباس، سعيدة، معسكر)، كآلية جديدة للعمل داخل هذه المكتبات، أما بالنسبة للمكتبات الرئيسية المتبقية (الشلف، غيليزان) فمن خلال مشاركة مدراء هذه المكتبات وإقحام بعض المكتبيين في أعمال هذه الملتقيات، أو من خلال توصيات هذه الملتقيات التي أصبحت تنشر على صفحات الفايسبوك الخاصة بهذه المكتبات، أو على الصفحة الرسمية لمجموعة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية الجزائرية.

كما أن ما يجعل اطلاعهم بمفهوم الوساطة سطحي هو غياب مفهوم " الوساطة الثقافية " في القانون الأساسي رقم 12-234 الذي يحكم تنظيم وتسيير هذه المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، بالرغم من أن السياسة الثقافية للسلطات العمومية تركز على النقاط التالية:

- التموقع الاستراتيجي لهذه المكتبات داخل المدن
- توفير أماكن الجلوس للمطالعة العمومية، والتدريس ومساعدة التلاميذ في الامتحانات.
- اقتناء أرصدة وثائقية متعددة التخصصات ووضعها تحت تصرف المستعملين.
- توفير الكتاب على مختلف الدعائم لترقية المطالعة العمومية وتشجيعها.
- تطوير مهارات القراء في الإعلام الآلي.
- توفير الوسائل التي تسمح للأشخاص المعاقين بالوصول إلى المطالعة العمومية.
- تنظيم أنشطة ثقافية حول الكتاب.
- الإشراف على مكتبات المطالعة العمومية (الملحقات).

تحمل هذه النقاط ضمنيا مجموعة من المفارقات المرتبطة بمهنة " المكتبي " ومستقبل التسمية، بداية بالتركيز على التموقع الاستراتيجي لها داخل المدن، والاهتمام بالشكل الهندسي المعماري في تصميم المباني، والتي تحتوي على أثاث للجلوس المريحة التي تسمح بقضاء الأوقات بها، ما يجعلها فضاء

لربط العلاقات، تتطلب مهارات جديدة للمكتبي تسمح له بخلق وتطوير هذه العلاقات داخل هذه الفضاءات.

كما تهدف في سياستها إلى الترويج للكتاب من خلال التنشيط الثقافي، وترقية المطالعة العمومية من خلال توفير مجموعات وثائقية متنوعة وشاملة لجميع القراء بالمجان، والاحتفال بالمهرجانات والتنشيط القرائي التي تأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجغرافية، التعليمية، الاجتماعية والاقتصادية، كما تنفتح على التحولات التكنولوجية من خلال الإقرار بتوفير الكتاب على مختلف الدعائم، وتطوير مهارات القراء في مجال الإعلام الآلي.

كما تتكفل هذه المكتبات الرئيسية بالإشراف على تنظيم وتسيير مكتبات المطالعة العمومية الملحقة بها على مستوى بلديات الولاية والذي يتطلب انفتاح وإلمام المكتبي بعلوم التسيير.

وعليه فإن هذه المجالات تطرح تساؤلات حول طبيعة الحدود التي تحكم هذه المهنة، والأدوار الفعلية للمكتبي، والمهارات التي أصبحت تتطلبها هذه المهنة، كونه أخصائي في الوثائق أو في المعارف، أو أخصائي في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أو أخصائي في التسيير، أو أخصائي في التنشيط، وعليه أصبح لابد من إعادة التفكير في التسمية المستخدمة – المكتبي –، هل تسمح بتغطية كل هذه المهارات والأدوار المرتبطة بالمهنة باعتباره مسير، منشط، وثائقي، مدرب، فاعل اجتماعي وثقافي، وعليه يقدم العديد من الباحثين في هذا السياق مفهوم الوساطة كضرورة، كما يطلقون على المكتبي تسمية " الوسيط ".

كما يبقى تغييب أو عدم الإشارة إلى تسمية " وسيط ثقافي " في القانون الأساسي 08-383 الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالثقافة، كما وضحنا ذلك في الأسلاك المرتبطة بشعبة المكتبات والوثائق والمحفوظات، أو في المهام الموكلة إليهم حسب هذا القانون التي تحصر عملهم في توفير المجموعات ومعالجتها وإعادة ترتيبها في الرفوف والتي تتعارض مع الأبعاد الضمنية التي بنيت عليها هذه المكتبات، حيث تشكل هذه القيود أحد الأسباب الرئيسية لتجاهل الأدوار والمهارات الجديدة التي تتطلبها المهنة، والتي أصبحت ضرورة من أجل تجسيد الأهداف المسطرة لها المتمثلة في تقريب الثقافة لجميع المواطنين خاصة بالنسبة للفئات المحرومين (ذوي الاحتياجات الخاصة، العازفين عن القراءة)، ومسايرة التحول الحاصل في الشكل الجديد للتصميم الهندسي المعماري لمباني هذه المكتبات التي تقدم بصورة حضرية جديدة غير واردة من قبل في تمثلات المجتمع الجزائري،

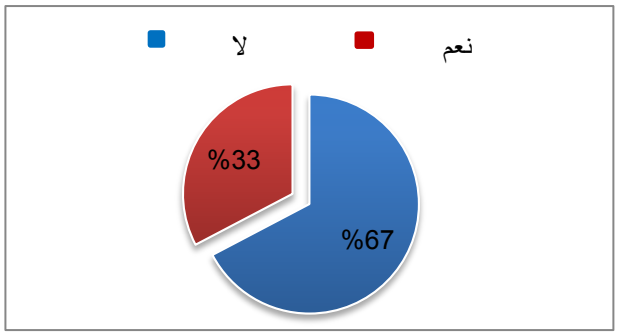
لتؤكد بذلك على مكانتها الحالية وأهميتها المستقبلية، وعليه فإن توظيف " الوساطة الثقافية " أو تسمية " المكتبي – وسيط " يجعلنا ضمن هذا التصور الجديد الذي يحمله هذا المشروع.

وهو ما يتأكد من خلال استجوابنا للمبحوثين حول ما إذا كان المفهوم " يرد " بمعنى استخدام المفهوم في أعمالهم وممارستهم، وليس كونهم فقط على اطلاع به، فكانت النتائج كالآتي:

ورود مفهوم الوساطة	التكرار	النسبة
نعم	17	% 32,7
لا	35	% 67,3
المجموع	52	% 100,0

الجدول رقم (03):

يوضح استخدام مفهوم الوساطة داخل المؤسسة



الشكل البياني رقم (03):

يوضح استخدام مفهوم الوساطة داخل المؤسسة

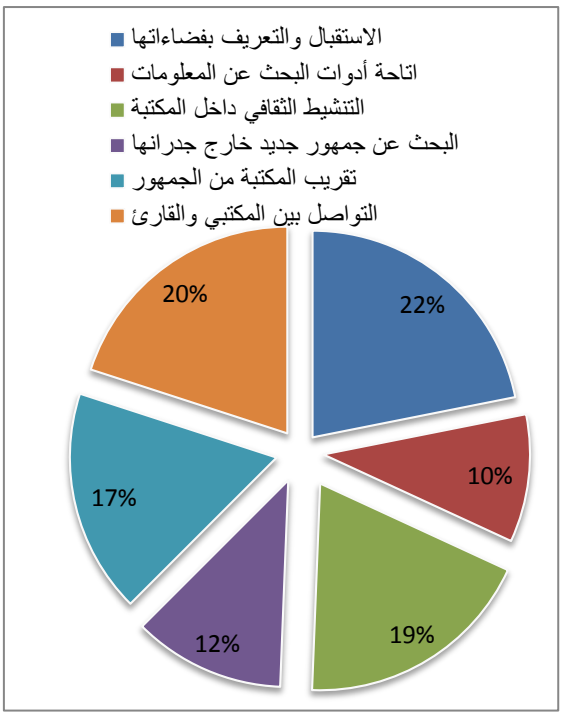
كما توضح النسب في **الجدول رقم (03) – الشكل البياني رقم (03)** على أن اطلاع المبحوثين بالمفهوم غير وروده في هذه المؤسسات، حيث يرى نسبة 67,3 % أن المفهوم غير وارد في عمل المكتبة، أما نسبة 32,7 % ترى أن المفهوم وارد بصفة غير رسمية، غير أنه قابل للتطور داخل مؤسساتنا.

كما حاولنا معرفة ماذا يمثل لهم المفهوم من خلال تقديم بعض الاقتراحات، فكانت الإجابة كالآتي:

ممارسات الوساطة في المكتبة	التكرار	النسبة
الاستقبال والتعريف بفضاءاتها	35	% 21,9
إتاحة أدوات البحث عن المعلومات	16	% 10,0
التنشيط الثقافي داخل المكتبة	30	% 18,8
البحث عن جمهور جديد خارج جدرانها	19	% 11,9
تقريب المكتبة من الجمهور	28	% 17,5
التواصل بين المكتبي والقارئ	32	% 20,0
المجموع	160	% 100,0

الجدول رقم (04):

يوضح تمثلات المكتبيين لممارسات الوساطة



الشكل البياني رقم (04):

يوضح تمثلات المكتبيين لممارسات الوساطة

يتبين من خلال **الجدول رقم (04) – الشكل البياني رقم (04)** على أن مفهوم الوساطة يرتبط في تمثلات المكتبيين بالممارسات التالية:

جاء في الترتيب الأول خدمات الاستقبال والتعريف بفضاءاتها بنسبة 21,9 %، ثم يليه في المرتبة الثانية كآلية للتواصل بين المكتبي والقارئ بنسبة 20 %، كما جاء في المرتبة الثالثة على أن المفهوم يرتبط بممارسات التنشيط الثقافي داخل المكتبة بنسبة 18,8 %، ثم نجد في المرتبة الرابعة على أنه ينظر إليه كآلية لتقريب المكتبة من الجمهور بنسبة 17,5 %، وخامسا هو البحث عن جمهور جديد خارج جدرانها بنسبة 11,9 %، كما جاء على أن المفهوم يرتبط بإتاحة أدوات البحث عن المعلومات في آخر الترتيب في تمثلات المكتبيين بنسبة 10 %.

كما توضح المعطيات حول تمثلات المكتبيين لمفهوم الوساطة، نجد أن المفهوم يرتبط بخدمات الاستقبال والتعريف بفضاءاتها والتواصل بين المكتبي والقارئ، وهذا هو المعتمد داخل هذه المكتبات حاليا، والتي تعمل غالبا مع نفس الجمهور المتمثل في تلاميذ المدارس والطلبة/ الباحثين، حيث تخصص لهم زيارات بيداغوجية، وكدا تنظيم مسابقات محلية ودولية للأطفال كـ " الجواب في الكتاب" و" تحدي القراءة العربي "، أو مساعدة الطلبة في البحث عن الوثائق التي تساعدهم في انجاز بحوثهم أو مذكرات التخرج، بالإضافة إلى مساعدة بعض الفئات الأخرى من القراء ممثلين في الموظفين، المتقاعدين، الشعراء والكتاب (المؤلفين) الذين يجدون هذه الفضاءات أماكن لتطوير مهاراتهم (الموظفين)، واثبات ذاتهم (الشعراء والكتاب)، أو قضاء الأوقات بالنسبة للمتقاعدين.

غير أن خدمة الاستقبال والترحيب تبقى ضعيفة داخل هذه المكتبات، وهذا ما نلاحظه من خلال زيارتنا المتكررة لهذه المؤسسات، والتي تضع عادة عند الاستقبال أعوان غير مؤهلين أو مكونين لاستقبال الزوار والترحيب بهم، وهذا ما يجعلهم يعتقدون أنهم تم توظيفهم لحماية مبنى المكتبة، أو لعب دور الشرطي الذي يحرص ممتلكات المكتبة، كما نجد في بعض الأحيان هذا الفضاء عند مدخل المكتبة فارغ.

كما ينظر البعض منهم إلى المفهوم على أنه التنشيط داخل هذه المكتبات، والذي يرتبط عادة ببرامج ونشاطات مناسباتية موجهة كذلك إلى جمهور واضح متمثل في الفئات التي تتردد على هذه الفضاءات، وهو ما تؤكده المؤشرات حول عدد المنخرطين الذي يعكس عدم قدرة هذه المكتبات على تحقيق نتائج ترقى لعدد النشاطات التي تقام داخلها.

أما عن ارتباط المفهوم بالممارسات التي تعمل على تقريب المكتبة من الجمهور، فنلاحظ أنها غير واردة في ممارسات هذه المؤسسات بصفة مستمرة، على الرغم من التموقع الذي تحظى به هذه المؤسسات في الوسط الحضري، إلا أنها لا تبرز إلا من خلال المناسبات والتظاهرات الثقافية والعلمية التي تقام داخل هذه الولايات.

أما عن ممارسات البحث عن جمهور جديد خارج جدرانها، فلا تزال هذه المكتبات لم تطور من هذه الخدمات، على الرغم من توفرها على المكتبات المتنقلة إلا أنها لا تنشط إلا في المناسبات مثل ما ذكرنا سابقا، كما أنها توجه إلى نفس الجمهور (المدارس، الجامعات، مؤسسات إعادة تأهيل السجناء) بغرض تثمين المبادرات التي تتخذها السلطات العمومية، أو في بعض التظاهرات الثقافية أين تقام معارض للكتب في الساحات العامة. لعل من أهم الأسباب وراء غياب هذه الممارسات هو النقص الذي تشهده هذه المؤسسات في الموظفين أمام الجمهور العريض والمتنوع الذي تخدمه، خاصة وأن هذه المكتبات عرفت إنشاء ملحقات لها، كما أصبحت بعض هذه المكتبات في بعض الولايات تتكفل بمكتبات البلديات مما يجعلها توزع مواردها البشرية على هذه الملحقات.

بالنسبة لتوفير أدوات البحث عن المعلومات فهي بسيطة داخل هذه المكتبات، حيث لا تزال بعض المكتبات تعتمد على أدوات البحث الكلاسيكية في البحث عن المعلومات (الفهارس اليدوية غالبا)، ولا نجد مختلف أدوات العمل المكتبي المتعارف عليها داخل المكتبات في العالم، كما أن هذه الأخيرة – الفهارس – لازالت بعيدة عن ما تعرفه المكتبات اليوم إثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

يعتبر مفهوم الوساطة في المكتبات من المفاهيم الغامضة والمرنة، التي لم تتضح معالمها بعد في علوم المكتبات، حيث ينظر إلى مهنة المكتبي والممارسات التي تتم داخل هذه الفضاءات الاستقبال والترحيب، الخدمة المرجعية، التصنيف، الفهرسة على أنها تجسيد لمفهوم " الوساطة "، ولذلك يمكن القول بأن المفهوم بمعناه الواسع هو وارد في ممارسات المكتبيين لا في تمثلاتهم.

أما الحديث عن مفهوم الوساطة في المكتبات العمومية بمعناه الضيق الذي يرتبط بالسياسة الثقافية، فهو يعكس الأبعاد الاجتماعية في العمل الثقافي، وغياب هذا المفهوم هو تغييب للعديد من المعاني والممارسات المهنية التي توضح وجود مشاريع البحث عن معرفة المزيد عن الجمهور، أو محاولة تغطية جميع فئات المجتمع، أو وجود تصور لنطاق عملها. كما يفسر غياب مفهوم الوساطة بمعناه

الضيق في تمثلات المكتبيين عدم وجود وعي مصاحب للتحولات التي تعرفها هذه المؤسسات في أسسها وقواعدها.

يعتبر المورد البشري داخل هذه المكتبات مهم لضمان جودة " الوساطة "، فهي تتطلب مشاركة جميع المكتبيين الموظفين في هذه العملية، إلا أن غياب المفهوم في تصورات المكتبيين، وانطباعهم الملاحظ كونهم لم يتم توظيفهم للقيام بهذه الأعمال، وليسوا ملزمين للإلمام بكل هذه المسائل، يجعل هذا الأمر صعب، لذلك يعتبر تجديد طاقات الموظفين مهم بالنسبة لهذه المؤسسات.

يؤدي المكتبي دورا مهما باعتباره " وسيط " بين الجمهور والمحتوى الثقافي والمعرفة، وهو ما يؤكد عليه مدراء المكتبات الذين تم مقابلتهم، حيث يؤكدون على ضرورة " تكوين المكتبي حتى يكون قادرا على التواصل مع الجمهور العريض والمتنوع ". وعليه فإن القيام بمهنة المكتبي تتطلب أن يمتاز الفرد بالخصائص التالية:

– الديناميكية والفعالية، خاصة داخل هذا النوع من المكتبات المفتوح بشكل موسع لجميع فئات وشرائح المجتمع، فإنه يتطلب أن يكون المكتبي قادرا على تطوير مهاراته، متحكما في مهنته، مدركا للمفاهيم والمصطلحات وأبعادها، وأن يمتلك ثقافة عامة في مختلف المواضيع، لا أن يكون خبيرا فيها وإنما ملما بقضايا الموضوع؛

– القدرة على تطوير آليات جديدة، تمكنه من نقل الثقافة والمعرفة، التوجه والتفاعل مع الجمهور، تنشيط المجموعات، والقدرة على ربط علاقات جديدة مع المستخدمين وشركاء المجتمع.

6-2- المبحث الثاني: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية ومفهوم الوساطة الثقافية

تطرح اليوم تحديات التحول لـ " دمقرطة الثقافة "، مسألة الفشل الجزئي في العمل الثقافي وغياب سياسة ثقافية واضحة من طرف السلطات العمومية، التي عمدت إلى انجاز بنية تحتية مهمة لتوسيع شبكة المطالعة العمومية، وقامت بتجهيزها بالمعدات، وتدعيمها بميزانيات معتبرة لأداء نشاطاتها وبرامجها، في حين لا تزال هذه المؤسسات تجد صعوبات في إتاحة الثقافة لجميع المواطنين.

تعتبر مرحلة التقييم التي خضعت لها هذه المكتبات مهمة بعد خمس سنوات منذ انطلاقتها الفعلية لأداء مهامها، حيث توضح هذه المرحلة المسار الذي تسير عليه هذه المؤسسات حاليا وفقا لما تم تحديده من أهداف، ومحاولة معرفة نسبة تحقيق هذه الأهداف، وعليه فإن اعتماد مفهوم " الوساطة الثقافية " لا يقتصر فقط على تقليص الفجوة الثقافية بين هذه المؤسسات وجمهورها، وإنما تعمل على تحديد أبعاد الأزمة وتشخيصها ليتم معالجتها بطرق علمية وفعالة. وعليه يمكن الحديث عن الظروف التي تجعل هذه المكتبات تسير نحو العمل بمفهوم " الوساطة الثقافية "، والتي تتمثل في:

6-2-1- إستراتيجية (استراتيجيات) السلطات العمومية في انجاز هذه المكتبات: تندرج هذه المكتبات في سياق العمل الثقافي الذي تتبناه الجزائر، إثر تفاعلها مع مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالتراث الثقافي وحماية الممتلكات الثقافية المادية واللامادية، وتشجيع التنوع والتعددية الثقافية، تمارس هذه المكتبات دورها من خلال وظائفها الثقافية، التعليمية، الاجتماعية، الترفيهية؛ إذ تحرص هذه المكتبات على تشجيع المطالعة العمومية في الأوساط الاجتماعية، والقضاء على الأمية، وتثمين التراث المحلي وجعله مشتركا بين جميع الأفراد والجماعات داخل المجتمع بهدف تحقيق " التنمية الثقافية ".

الحديث عن المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية كشريك تنموي لتجسيد المشاريع الثقافية التي تتبناها الجزائر، يجعلها ملزمة على التوجه إلى الجمهور العريض والمتنوع، ونقل الثقافة والمعرفة لجميع فئات وشرائح المجتمع؛ ومشاركتهم في نشاطاتها في الحياة اليومية؛ هذا العمل لا يكون إلا من خلال تبني مفهوم " الوساطة الثقافية "؛

6-2-2- السياقات السياسية والاقتصادية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية: إن طبيعة تنظيم قطاع الثقافة في الجزائر لا يزال يخضع للأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، حيث تعرف المكتبات الرئيسية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة تراجع في ميزانيتها بسبب الأوضاع الاقتصادية

للبلاد، متأثرة بتراجع أسعار البترول، حيث حظيت هذه المكتبات خلال مراحلها الأولى لانطلاقتها بميزانيات معتبرة من الميزانية العامة لقطاع الثقافة كما وضحنا ذلك سابقا، تبنت على إثرها هذه المكتبات الخوض في العديد من التجارب، وتنظيم العديد من النشاطات، إلا أن التركيز كان على الكم لا على النوع في عملها، وهو ما تؤكده المؤشرات التي توضح فشلها في استقطاب فئات اجتماعية متنوعة، أو حتى رفع نسبة المنخرطين على المستوى المحلي والوطني.

يؤكد مدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية الذين تم استجوابهم على أن اللقاء الذي جمعهم بوزير الثقافة خلال " الورشة الوطنية المنظمة لمدراء المكتبات " في أكتوبر 2016، عدم رضاه بما تقدمه هذه المكتبات مقابل ما تم تخصيصه من ميزانيات لمجال المطالعة العمومية، وعليه يرى ضرورة البحث عن مصادر تمويل خارجية والانفتاح على المحيط الخارجي.

اعتمدت وزارة الثقافة في هذا السياق تشجيع التعاون بين المؤسسات الثقافية على المستوى المحلي، وهو ما تمارسه هذه المكتبات التي تم زيارتها من خلال العمل مع مديريات الثقافة، المتاحف، المسارح، قصر الثقافة، دور الثقافة وباقي المؤسسات الثقافية الأخرى.

كما تبنت وزارة الثقافة إجراء العديد من الاتفاقيات بهدف الانفتاح على المحيط الخارجي، وتشجيع العمل الخارجي، كان من بينها:

- **توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الثقافة وزارة التربية الوطنية (9 مارس 2015)**[1]: تشجع على العمل بين هذه المكتبات والمؤسسات التربوية في الأطوار الثلاثة (المدارس، المتوسطات، الثانويات)، يتم هذا التعاون من خلال تخصيص بطاقات اشتراك مجانية لتلاميذ بالمدارس، وتنظيم زيارات بيداغوجية للتلاميذ، المسابقات (الكتابة، الرسم، المسرح، الشعر...)، كما تقوم هذه المكتبات بزيارة هذه المدارس في المناطق البعيدة من خلال المكتبة المتنقلة؛

- **توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الثقافة ووزارة العدل (12 أكتوبر 2015)**[2]: جاء هذا بعد الإصلاح الذي عرفته وزارة العدل على مستوى المؤسسات العقابية، لتتبنى مفاهيم جديدة كـ " إعادة التأهيل "،

[1]- موقع وزارة التربية الوطنية. http://www.education.gov.dz/activity/استقبال-وزيرة-التربية-الوطنية-لوزير-ا-2/. (تاريخ الزيارة 2017.08.02).

[2]- اتفاقية بين وزارتي الثقافة والعدل لإدراج النشاطات الثقافية والفنية والأدبية داخل المؤسسات العقابية [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151012/55069.html (تاريخ الزيارة 2017.08.02).

و" الإدماج الاجتماعي " لـ " النزلاء "[1]، حيث تشكل هذه الاتفاقية " لبنة قوية لسد الفراغ " فيما يتعلق بالبرامج الثقافية داخل المؤسسات العقابية خاصة و" أن فئة المحبوسين لاسيما الشباب منهم هم بأمس الحاجة إلى مثل هذه البرامج لتغيير الذهنيات الإجرامية ". تقضي هذه الاتفاقية بتعزيز مجالات التعاون بين كلا الوزارتين، إذ تعمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على تزويد المؤسسات العقابية بالكتب المختلفة لصالح المسجونين، وعرض الأفلام الهادفة، وإقامة عروض مسرحية داخل المؤسسات العقابية، وتنظيم مسابقات في الرسم والأدب، والعمل أيضا على طبع ونشر الأعمال الأدبية المنجزة من طرف فئة المحبوسين، وكذا الإشراف على تكوينهم في مجال الرسم والموسيقى والمجالات الفنية الأخرى.

كما تم رسم مشاريع أخرى حسب ما يؤكده مدراء المكتبات المدروسة، وهذا لتعزيز عمل هذه المؤسسات الثقافية والانفتاح على المحيط الخارجي، وكذا من أجل تنويع مصادر تمويلها، حيث تسعى وزارة الثقافة إلى إبرام اتفاقية تعاون مع " وزارة السياحة والصناعات التقليدية ".

6-2-3- إعادة مكانة الكتاب في الأوساط الاجتماعية: تعتبر حركة صناعة وتوزيع الكتاب من أقدم الصناعات الثقافية في الجزائر، حيث شهدت هذه الصناعة العديد من المراحل إثر التحولات السياسية، الاديولوجية، والتغير المستمر في الممارسات الثقافية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري منذ الاستقلال.

أدى غياب سياسة ثقافية واضحة إلى العجز في ضبط إستراتيجية صناعة الكتاب في الجزائر، مما أدى إلى تراجع مكانته في الأوساط الاجتماعية في مراحل متقدمة من حياتهم، حيث اقتصر توظيفه لأغراض تربوية – تعليمية، كما تعرض هذا المجال في مراحل أخرى إلى الإهمال والتهميش إثر تأثره بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية (العشرية السوداء).

تعتبر المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية دفعة قوية لسياسة نشر وتوزيع الكتاب في الجزائر، حيث جاء هذا المشروع لتقريب الكتاب من المواطنين، وتشجيعهم على القراءة والمطالعة، ما يجعلها وسيط بين الناشرين واحتياجات القراء، حيث عمدت وزارة الثقافة إلى دعم المؤلفين والمبدعين المحليين،

[1]– القانون رقم 05–04 المؤرخ في 06 فيفري سنة 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.12.ص.10.

والمؤسسات التي تنشط في صناعة الكتاب لتدعم بها هذه المكتبات، كما تمارس المكتبات أهدافها من خلال:

- **اعتماد معارض الكتب بمقر هذه المكتبات:** تقوم هذه المكتبات بتنظيم معارض وطنية للكتاب داخل فضائها، وخارج جدرانها في الساحات العامة؛

- **المكتبة خارج جدرانها " المكتبات المتنقلة ":** تعتمد المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على المكتبات المتنقلة للتوجه إلى الجمهور في الأماكن البعيدة، والمناطق النائية، والشواطئ لتقديم خدماتها، وتحفيز المواطنين على القراءة والمطالعة، حيث يعود تفعيل هذا النشاط وإرساء هذا التقليد السنوي الذي يهدف إلى تقريب المعرفة من المواطن والمجتمع، وفي الوسط المدرسي لأجل التأسيس لثقافة " مجتمع المعرفة "، حيث اتخذ هذا النشاط منذ سنة (2007) إلى غاية اليوم أشكالا جديدة، حيث نظمت وزارة الثقافة خلالها أكبر حملة عرفت إطلاق 13 حافلة تحتوي كل واحدة منها على رصيد وثائقي يقدر بـ 6700 عنوان، بمجموع 250.000 نسخة، تحت شعار " طريقنا إلى المعرفة "[1].

تم توزيع هذه القافلة حسب مجموعات لتغطية كل التراب الوطني، حيث تضم كل مجموعة أربع مكتبات متنقلة تحتوي كل واحدة منها 20.000 نسخة من شتى أصناف المعرفة وباللغات العربية والفرنسية والأمازيغية.

أما عن الطريق الذي تسير عليه هذه المكتبات، فقد تم تحديده وفقا لتقسيم الخريطة الوطنية (شرق، وسط، غرب) لتنتقل هذه الحملة بشكل عمودي إلى مناطق الجنوب، ويتم ذلك كالآتي:

1- قافلة الغرب تنطلق من الشلف ومستغانم باتجاه أدرار و تندوف على التوالي مرورا بولايات الغرب؛

2- قافلة الوسط تبدأ رحلتها من بومرداس وتيبازة باتجاه تمنراست عبورا بولايات الوسط؛

3- قافلة الشرق تنطلق من عنابة لتصل إلى إيليزي مرورا بمختلف ولايات الجهة.

- **المشاركة في الصالون الدولي للكتاب (SILA):** تقوم المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالمشاركة في الصالون الدولي للكتاب الذي تنظمه الجزائر كل سنة عن طريق وزارة الثقافة، حيث تعرض هذه المكتبات الأعمال المنشورة حول المدينة التي تتواجد بها هذه المكتبة، كما تسعى إلى التعريف بمؤلفيها ومبدعيها، وتراث المنطقة، وهو الشرط الذي كانت تضعه وزارة الثقافة لترخص لهذه المكتبات بالمشاركة. منذ سنة (2017) أصبحت مشاركة هذه المكتبات في الصالون الدولي للكتاب

[1] - https://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/index1-2.php (Consulté le 01.08.2017)

بصفة رسمية بعد تخصيص حيز لها، وهو ما أعلنت عنه المكلفة بتسيير المديرية الفرعية لدعم الإبداع الأدبي بوزارة الثقافة خلال الورشة الوطنية الأولى للتكوين حول التسيير وإدارة الجودة في المكتبات العمومية " الذي جرت أعمالها بمقر المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " مالك بن نبي " بولاية عين تموشنت.

– **احتضان المكتبات الرئيسية للمهرجان الثقافي المحلي " القراءة في احتفال "**[1]: بموجب القرار مؤرخ في 02 ربيع الثاني عام 1431 الموافق 18 مارس سنة 2010، يعتبر هذا المهرجان من أبرز النشاطات التي تقوم بها وزارة الثقافة للترويج لخدمات الكتاب والتشجيع على المطالعة العمومية، والتي كانت تقوم بها من خلال مديريات الثقافة، وتشرك فيها المكتبات، إلا أن تنظيم وتنفيذ هذا النشاط والميزانية المخصصة له أوكلت خلال سنة (2017) إلى هذه المكتبات، حيث حمل مدراء هذه المكتبات صفة " محافظي المهرجان الثقافي المحلي للقراءة في احتفال ".

تقوم هذه المكتبات من خلال هذا المهرجان بتسطير برامج متنوعة ثقافية، تعليمية، ترفيهية، الغرض منها هو تقريب الكتاب والترويج لمتعة المطالعة بين الأفراد، كما تعمل من خلالها على تقديم الفرصة للمؤلفين والمبدعين، المنشطين الثقافيين (الحكواتي، الروائي، الفنان، الشاعر...) للتقرب من الجمهور وعرض أعمالهم؛

– **تنظيم المهرجان الثقافي الدولي للأدب وكتاب الشباب**[2]: جاء هذا بموجب قرار مؤرخ في 04 صفر عام 1429 الموافق 11 فيفري 2008، يعتبر هذا المهرجان السنوي الذي تحتضنه وزارة الثقافة حدثا ثقافيا، ولقاء مهني لجميع المتخصصين في صناعة الكتاب والمهتمين بالترويج له، حيث يستهدف هذا المهرجان فئة مهمة داخل المجتمع وهي فئة الشباب، والذي يرتكز على أربعة أنشطة أساسية هي:

- **قرية الكتاب:** والتي تتم بمقر انعقاد المهرجان، ويجمع هذا النشاط أكبر المكتبات العالمية التي تختص في صناعة الأدب وكتاب الشباب.

[1]– قرار مؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1431 الموافق 18 مارس سنة 2010، يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي المحلي " القراءة في احتفال ". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.30. ص.22.

[2]– قرار مؤرخ في 4 صفر عام 1429 الموافق 11 فبراير سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي دولي للأدب وكتاب الشباب. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.14. ص.24.

- **مهرجان " لقاء الجمهور"**: يضم هذا المهرجان العديد من النشاطات في الأماكن والساحات العامة بالعاصمة، ومناطق أخرى مجاورة لها.
- **تنظيم أيام دراسية وتكوينية:** يأخذ هذا المهرجان بعين الاعتبار تخصيص مجموعات من الأيام الدراسية والورشات، والدورات التكوينية للمختصين في صناعة الكتاب، وكل المروجين للكتاب والمطالعة.
- **إعداد برنامج غني بالنشاطات المتعلقة بالكتاب وأدب الشباب الموجة إلى فئة الشباب.**

توسع تنظيم هذا المهرجان الثقافي الموجه لفئة الشباب بفعل المكتبات الرئيسية المتواجدة على مستوى 42 ولاية، كما اخذ أشكال وممارسات جديدة تتفرع عن النشاطات التي تم تحديدها في القرار المنظم له.

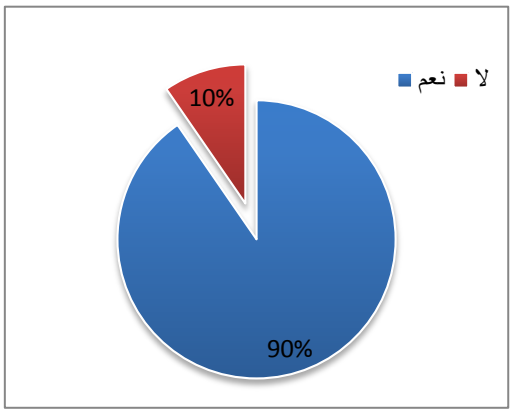
تفتح هذه المبادرات التي تبنتها وزارة الثقافة منذ سنة (2015) المجال لهذه المؤسسات للعمل مع شركاء آخرين في المجتمع، كما تحمل تصور جديد للقائمين عليها يحث على ضرورة التوجه إلى الجمهور والبحث عن علاقات جديدة.

حاولنا من خلال استجوابنا للمبحوثين معرفة أثر هذه المبادرات التي اتخذتها وزارة الثقافة على عمل المكتبات، فكانت النتائج كالآتي:

الحاجة إلى التقرب من الجمهور	التكرار	النسبة
نعم	47	% 90,4
لا	5	% 9,6
المجموع	52	% 100,0

الجدول رقم (05):

حاجة المكتبات إلى ممارسات تقربها من الجمهور



الشكل البياني رقم (05):

حاجة المكتبات إلى ممارسات تقربها من الجمهور

يوضح **الجدول رقم (05) – الشكل البياني رقم (05)** على أن أغلب المبحوثين ممثلين بنسبة 90,4 % يرون ضرورة التقرب من الجمهور، بينما نجد 9,6 % يرون بأن المؤسسة ليست بحاجة إلى التقرب من

الجمهور بحكم مكانتها الثقافية والتعليمية في المجتمع، وخدماتها المجانية الموجهة لجميع فئات الجمهور.

نجد أن أغلب المبحوثين يؤكدون على ضرورة التقرب من الجمهور، إلا أنهم على غير دراية بمفهوم الوساطة الثقافية، وهذا راجع إلى التزامهم بالمبادرات التي اتخذتها وزارة الثقافة، والتي عرف على إثرها المكتبيون القيام بمهام جديدة غير المحددة في القانوني الأساسي 08-383، كالتنشيط خارج جدران.

استطاعت المكتبات من خلال التعاون مع المؤسسات الثقافية الأخرى، وتجسيد اتفاقيات التعاون التي تربطها بوزارة التربية الوطنية ووزارة العدل، من أن تضفي الطابع الحيوي على هذه الفضاءات، كما استطاعت أن تكسب شعبية في الأوساط الاجتماعية، ومن خلال تغطية وسائل الإعلام المختلفة التي تنقل نشاطاتها.

إن تفعيل هذه المبادرات من طرف المكتبات هو أمر مهم، حيث سمح لها بكسب جمهور جديد بالنسبة لها كونها مؤسسات حديثة النشأة، إلا أن الأهم من ذلك هو أن نستنبط الأحكام من وراء هذه التدابير التي اتخذتها وزارة الثقافة؛ تحاول من خلالها إبراز مكانتها في المجتمع، وإعادة غرس ثقة المؤسسات الثقافية الأخرى (المتاحف، المساح...)، والمؤسسات التربوية في هذا النموذج الجديد للمكتبات، وأنه لابد عليها من الخوض في مثل هذه التوجهات لإثبات مكانتها، وتقديم الصورة الجديدة للمكتبة.

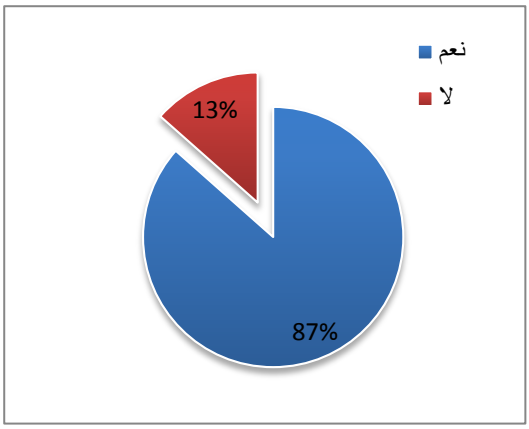
إن مسألة " دمقرطة الثقافة " ليست حصرا على تدخل السلطات العمومية من خلال الاتفاقيات والمبادرات التي تتبناها، وإنما عمل طوعي ركيزته الأساسية النقاش الديمقراطي الذي يشمل جميع الجهات الفاعلة داخل المجتمع، وهو ما يتضمنه مفهوم " الوساطة الثقافية ".

إن الملاحظ من خلال زيارتنا المتكررة لهذه المكتبات، ومتابعة نشاطاتها، يبين وجود تحول في ممارستها مقارنة ببداياتها، تعتمد فيه هذه المكتبات على تنظيم " نشاطات خارج الجدران "، يتقيد فيه القائمين عليها بالالتزام بالتوصيات التي تضعها وزارة الثقافة، وعليه أصبح الانفتاح على المحيط الخارجي " مهمة الجميع "، كما يوضح الجدول التالي:

المكتبة منفتحة على المحيط الخارجي	التكرار	النسبة
نعم	45	% 86,5
لا	7	% 13,5
المجموع	52	% 100,0

الجدول رقم (06):

يوضح انفتاح المكتبات على محيطها الخارجي



الشكل البياني رقم (06):

يوضح انفتاح المكتبات على محيطها الخارجي

يوضح **الجدول رقم (06) – الشكل البياني رقم (06)** على أن أغلب المكتبيين المبحوثين ممثلين بنسبة 86,5 % ترى بضرورة انفتاح المكتبات على محيطها الخارجي، بينما نجد أن فئة ممثلة في نسبة 13,5 % بأن المكتبات لا تزال معزولة عن محيطها.

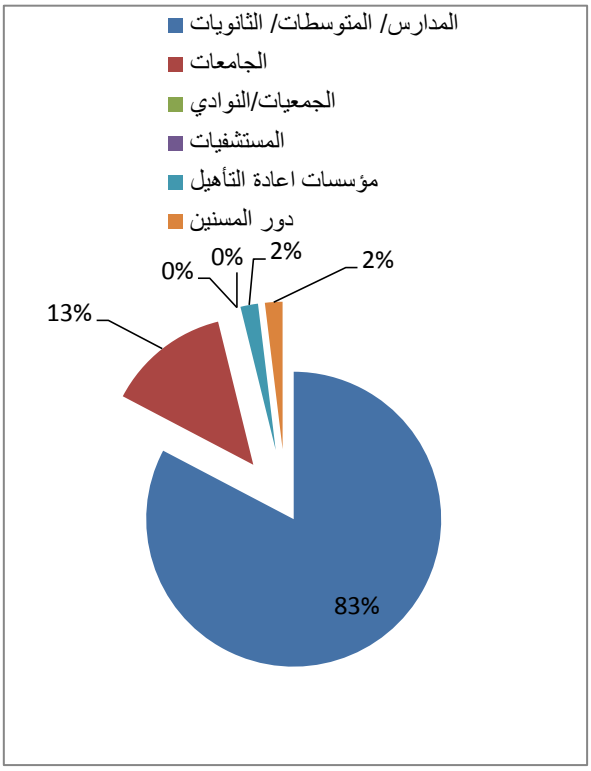
يعتمد هذا الاختلاف على تصور مفهوم " الانفتاح "، حيث يرى أغلبية المبحوثين بأن المكتبة منفتحة على محيطها حسب التزامها بالمبادرات التي اتخذتها وزارة الثقافة، غير أن عملها يبقى محصورا في هذه الفئة المتمثلة في المؤسسات التربوية خاصة، وهذا ما يراه المبحوثين الذين يرون أن جمهور المكتبة واحد ومحدد من خلال التزامها بالمبادرات السابقة، في حين تهمل فئات عديدة من الجمهور، كما أن تفعيل اتفاقية وزارة الثقافة بوزارة العدل في عمل هذه المكتبات تبقى تجاربها غير رائدة بنفس وثيرة عملها مع المؤسسات التربوية.

للتأكد من هذا الطرح حاولنا استجواب المبحوثين حول المؤسسات الخارجية التي تعمل معها المكتبات إثر انفتاحها على المحيط الخارجي، فكانت الإجابات كالآتي:

المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبة	التكرار	النسبة
المدارس/ المتوسطات/ الثانويات	43	% 82,7
الجامعات	7	% 13,5
الجمعيات/النوادي	0	0
المستشفيات	0	0
مؤسسات إعادة التأهيل	1	% 1,9
دور المسنين	1	% 1,9
المجموع	52	% 100,0

الجدول رقم (07):

المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبات



الشكل البياني رقم (07):

المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبات

كما يوضح **الجدول رقم (07) – الشكل البياني رقم (07)** على أن أغلب المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبات بصفة دائمة، تتمثل في المؤسسات التربوية (المدارس، المتوسطات، الثانويات) في المقام الأول بنسبة 82,7 %، كما تعمل مع الجامعات في المرتبة الثانية بنسبة 13,5 %، ثم تأتي بعدها مؤسسات إعادة تأهيل ودور المسنين في مرتبة واحدة بنسبة 1,9 % لكل منهما، أما عن باقي المؤسسات الأخرى المقترحة، أو حتى أثناء فتح المجال من خلال الاستجواب الموجه للمبحوثين لإضافة مؤسسات أخرى تعمل معها لا نجد اقتراحات جديدة.

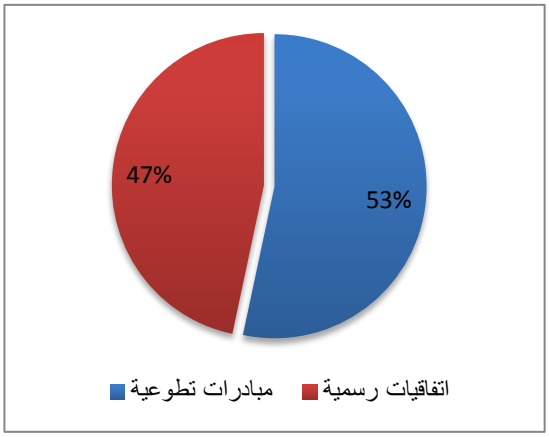
إن التزام المكتبات بهذه المبادرات غير من العديد من الممارسات في سلوك المكتبيين، وحتى بالنسبة لمدراء هذه المكتبات، حيث نسجل ظاهرة نزول هؤلاء المدراء إلى الميدان والاحتكاك بالجمهور، من خلال تنظيم زيارات بيداغوجية للمدارس والجامعات داخل فضاءاتها، أو من خلال زيارة المكتبة لهذه المؤسسات، تنظيم المسابقات، واكتشاف مواهب الأطفال (الغناء، الرسم، الكتابة، الشعر، المسرح...)، وفتح المجال لهم للإبداع، وتقديم الجوائز والهدايا للمتفوقين؛ تعتبر هذه الممارسات جديدة بالنسبة للمسيرين والمكتبيين، استطاعت المكتبة من خلالها أن تقوي علاقتها بهذه المؤسسات، الأطفال وعائلاتهم.

تدخل هذه الممارسات في مفهوم " الوساطة الثقافية "، إلا أنه لابد من الإشارة على أن جمهور المكتبة لا يتمثل فقط في فئة المتمدرسين والباحثين، لذلك لابد من تعزيز هذه الممارسات وربط علاقات جديدة، لا يعتمد هذا على ما يرد من اتفاقيات أو بحاجة إلى وصاية السلطات العمومية، خاصة إذا ما تتبعنا عمل هذه المكتبات قبل إبرام هذه الاتفاقيات، نجد أنه:

طريقة عمل المكتبة مع المؤسسات الخارجية	التكرار	النسبة
مبادرات تطوعية	40	% 53,3
اتفاقيات رسمية	35	% 46,7
المجموع	75	% 100,0

الجدول رقم (08):

طريقة عمل المكتبات مع المؤسسات الخارجية



الشكل البياني رقم (08):

طريقة عمل المكتبات مع المؤسسات الخارجية

أغلب النشاطات التي تتبناها هذه المكتبات في عملها منذ انطلاقتها في أداء مهامها ناتجة عن المبادرات التطوعية بنسبة 53,3 %، في حين تحظى النشاطات التي تقوم بها والتي تدخل في إطار الاتفاقيات الرسمية بنسبة 46,7 %.

اعتمدت بعض هذه المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها على التوجه إلى المؤسسات التربوية منذ سنة (2013) بصفة تطوعية قبل إبرام الاتفاقية بين القطاعين، كما انفتحت على الجامعات، والمؤسسات الاستشفائية، والمجتمع المدني (الجمعيات، النوادي والمقاهي)، لتأخذ بعدها هذه الممارسات شكلا رسميا، الأمر الذي جعلها ترتبط بهذا الالتزام، كما أصبحت تسخر كل طاقاتها لخدمة هذه الفئات، في حين أنه بإمكانها مواصلة عملها في التوجه إلى الفئات غير المترددين والفئات المحرومين، حيث يؤكد مدير المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية الشلف على تصريح وزير الثقافة خلال الورشة الوطنية لمدراء المكتبات الذي جاء فيه " لابد على المكتبات أن تتخذ كل التدابير وتسخر كل الوسائل التي تسمح لها بكسب جمهور جديد، وإن كان ذلك يعتمد على إدخال رقص الباليه إلى المكتبة ".

يحمل هذا التصريح العديد من الأبعاد التي تعكس صورة المكتبة الجديدة في المجتمع، وعدم اكتفائها بتقديم خدماتها الوثائقية، وأنه لابد من التكيف مع احتياجات الجمهور في عرض خدماتها، وعدم اقتصارها فقط على الالتزامات التي تضعها وزارة الثقافة، لذلك يترك المجال لهذه المؤسسات لاتخاذ التدابير المناسبة التي تتواءم مع الممارسات الموجودة في محيطها.

كما أصبحت تعتمد هذه المكتبات الرئيسية على سياسة إشراك المتخصصين في الثقافة، الكتاب والمطالعة في نشاطاتها وبرامجها، حيث تقوم بالعمل مع مخابر البحث الأكاديمية لطرح مشاكل تخص المكتبة، أو التعرض لقضايا تتعلق بالمجتمع المحلي ليتم معالجتها، كما تقوم بجمع التراث الثقافي للمنطقة المتمثل في الأعمال التاريخية، الأدبية والشعرية على مستوى المجتمع المحلي، كما تدرج معهم المواهب والمبدعين المبتدئين.

تقوم المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تم دراستها على معايير أخلاقية في أسسها وقواعدها، تستنبطها من المعايير الدولية التي تكفل حق جميع المواطنين في الثقافة والمعرفة، والحق في القراءة؛ الأمر الذي يجعلها ملزمة لتعزيز مشاركة جميع الأفراد والجماعات في خدماتها، نشاطاتها وبرامجها؛

كما تركز المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في تصميم برامجها ونشاطاتها على الزمن، حيث تركز على تفعيل الأحداث والمناسبات التاريخية، الثقافية والعلمية الوطنية منها والدولية لتجعلها متعارفة بين الجميع؛

اتخذت وزارة الثقافة مجموعة من التدابير والإجراءات التي تجعل هذه المكتبات منفتحة على محيطها، وهو ما أدى إلى بروز ممارسات جديدة في سلوك المسيرين والمكتبيين، يحفز على العمل خارج المكاتب والجدران، والبحث عن علاقات جديدة، والفئات غير المترددين؛

تركز المكتبات في عملها الثقافي على إدراج مختلف المهارات والكفاءات الثقافية باعتبارهم فاعلين للممارسات الثقافية، كما تقحم المختصين والباحثين في هذه المشاريع باعتبارهم مرجعية.

إن الخطاب المتكرر من طرف القائمين على هذه المؤسسات حول السعي إلى الوصول إلى جميع فئات وشرائح المجتمع، وبروز سلوك جديد في عمل المكتبيين يتمثل في النزول إلى الميدان ومخاطبة الجمهور، وتثمين التعاون القائم بينها وبين المؤسسات الثقافية الأخرى، بالإضافة إلى مشاركة المختصين والباحثين في عملها، يجعل هذه المؤسسات تسير نحو العمل بمفهوم " الوساطة الثقافية ".

6-3- المبحث الثالث: الوساطة الثقافية كآلية لاستدراك التباين والنقائص في المكتبات الرئيسية

لا يقتصر استخدام مفهوم " الوساطة الثقافية " على ضمان جودة التفاعل بين المكتبة وجمهورها، وإنما هو آلية مهمة للتعبير عن وجود أزمة داخل المؤسسة، والتفكير في حلول لاستدراك التفاوت الحاصل بين ما تم تسطيره من أهداف وما تم تحقيقه على ارض الواقع، بين ما يتم تصميمه من نشاطات وخدمات وطبيعة الفئات المستهدفة، بين مواردها وحجم الجمهور، وعليه فإن استخدام مفهوم الوساطة في المكتبات يتخذ عدة أشكال تبنى على الأسس التالية:

6-3-1- الوساطة حسب طبيعة الوسيط:

يعتمد هذا التصنيف على طبيعة الوسيط في هذه العملية، حيث تعود ممارسات الوساطة المباشرة إلى وجود وسيط بشري، يرتبط عادة بـ " المكتبي " وسيط بين مجموعات المكتبة والقراء، وتتخذ هذه الممارسات داخل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية عدة أشكال تتمثل في:

- خدمات الترحيب والاستقبال؛
- خدمات الإعلام والتوجيه؛
- تنشيط المجموعات؛
- قراءة القصة للأطفال؛
- تنظيم ورشات وتكوين الرواد (الكتابة، الرسم، الإعلام الآلي، اللغات...)؛
- تنظيم المسابقات؛
- المكتبة المتنقلة.

لابد من الإشارة إلى أن هذه الخدمات ترتبط في الغالب بفئات معينة من جمهور هذه المكتبات المترددين عليها (التلاميذ والطلبة، الباحثين)، كما أن بعض هذه الممارسات (المسابقات، الورشات) غير واردة بصفة مستمرة داخل هذه المؤسسات إلا في برامج المناسبات والتظاهرات الثقافية التي تقام على المستوى المحلي والوطني.

أدى النقص التي تعرفه هذه المؤسسات في المورد البشري بالمقارنة مع طبيعة هذه المباني وتنوع فضاءاتها المفتوحة للجمهور العريض والمتنوع، بالإضافة إلى تمديد ساعات العمل الذي فرضت عليها إلى تقسيم الموظفين إلى مجموعتين (الفترة الصباحية، الفترة المسائية)، وكذا فتح ملحقات

جديدة كان لابد من تحويل بعض الموظفين على مستوى المكتبات الرئيسية لتسيير هذه المكتبات (الملحقات)، وعليه فإن ممارسات الوساطة المباشرة وحضور المكتبي كـ " وسيط " يبقى نسبي في ظل هذه الظروف التي تشهدها، مما يجعل مهام الموظفين مرتكزة أساسا على المعالجة والإعداد الفني للوثائق (التصنيف، الفهرسة، إعادة ترتيب الكتب على الرفوف، إعداد قوائم الاقتناءات...) التي تدخل ضمن ممارسات الوساطة غير المباشر، حتى هذه الأخيرة تفتقد إلى العديد من الخدمات (المستخلصات، الكشافات، الفهرس على الخط، مواقع الويب...) التي تشكل فروع مهمة في المهنة تسمح بتسهيل عملية البحث والوصول إلى الوثيقة أو المعلومة بالدقة والسرعة اللازمتين.

إن اعتماد " الوساطة الثقافية " كآلية للعمل داخل هذه المكتبات يسمح بتجاوز هذا التفاوت الحاصل بين الموظفين والجمهور من خلال:

أ- إشراك وسيط غير المكتبي في عملها ممثلين في الناشطين الثقافيين، الباحثين، الأساتذة، الكتاب (مؤلفين)، الحكواتي، الأدباء، الشعراء، الفنانين، المجاهدين؛ وهو المعمول به داخل هذه المكتبات حاليا في برامجها من خلال تنظيم الأعياد الوطنية، التظاهرات الثقافية والعلمية المحلية والدولية، وفترات الامتحانات (البكالوريا)؛

ب- إشراك المواطنين في تصميم خدماتها، نشاطاتها وبرامجها، وهو غير وارد داخل هذه المكتبات، على الرغم من أن إشراكهم يسمح بـ:

- تطوير خدمات بشكل سريع وغير مكلف؛
- اكتساب المكتبيين مهارات جديدة؛
- ربح الوقت.

أما عن ممارسات الوساطة غير المباشرة فهي لا تتطلب الاتصال المباشر بالمكتبي أو حضوره، وإنما تستدعي وجود وسيط مادي أو غير مادي، ومثل هذه الممارسات هو وارد بشكل بسيط في خدمات هذه المكتبات كما وضحنا ذلك سابقا.

تبنت العديد من المكتبات التي تم دراستها المبادرة لإنشاء مكتبات في المقاهي، النقل العمومي (الترامواي، الحافلات...)، كما تنظم في إطار التظاهرات الثقافية التي تحتضنها على مستوى الولاية معارض للكتاب داخل مبنى المكتبة أو في الأماكن والساحات العامة، معارض للصور الفوتوغرافية، حائط الإعلانات، ونشر مطويات للتعريف بالمكتبة وبرامجها، بالإضافة إلى اعتماد نشرة المكتبة.

كما يبقى استثمار هذه المكتبات في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (البرمجيات، الانترنت، الويب 2.0) ضعيف، حيث تفتقر هذه المكتبات إلى الحضور الفعلي على مواقع الويب، أو حتى على مواقع التواصل الاجتماعي.

تتوفر أغلب المكتبات التي تم دراستها على صفحات رسمية على الفايسبوك إلا أنها تفتقر إلى التفاعل مع الجمهور وهذا ما يبرز من خلال عدد الإعجاب (J'aime)، أو التعليقات (Commentaire) الذي تحصدها هذه الصفحات، أو عن طريق التقاسم (Partage) لهذه المنشورات بين المستعملين.

يؤكد هذا على غياب إستراتيجية معتمدة لإدارة هذه الصفحات والترويج لخدماتها في البيئة الرقمية، أو وجود تصور للممارسات " الوساطة الثقافية الرقمية "، هذه البيئة التي تبنى على أساس التفاعل تتطلب مراعاة:

- الزمن في نشر المحتوى؛
- طبيعة الجمهور المستهدف (السن، الجنس، المهنة، المستوى الاجتماعي–الثقافي)؛
- طريقة عرض هذا المحتوى.

يعتبر مفهوم " الوساطة الرقمية " من المفاهيم الحديثة المستخدمة في خطاب المهنيين في المكتبات عبر العالم، والتي ترتبط بالأهداف التقليدية للمكتبة المتمثلة في إتاحة الثقافة والمعلومات، والقضاء على الأمية الرقمية، خاصة وأن الجزائر تسطر في سياستها العامة مشروع " مجتمع المعلومات ".

6-3-2- العملية الوساطية في استهداف الجمهور:

يأتي هذا التصنيف لوصف المشاريع الثقافية التي تبرمجها المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في عملها السنوي، حيث تأخذ هذه الممارسات أشكالا ترتبط بالأوضاع الثقافية، التاريخية، الاجتماعية، تسعى من خلالها للإحاطة بكل الفئات الاجتماعية (الأطفال، الشباب، الكبار)، غير أن اعتماد مفهوم الوساطة في هذا السياق يوضح الفجوة الموجودة بين نشاط المكتبة والجمهور المستفيد، وهذا راجع إلى عدة عوامل نذكر منها:

- حرص هذه المكتبات في عملها على تغطية الأحداث الثقافية، التاريخية، الاجتماعية البارزة، وتجسيد المبادرات والاتفاقيات الملزمة بها أمام السلطات الوصية؛
- غياب " لوحة قيادة " داخل هذه المكتبات تتوفر على كامل المعطيات الدقيقة والشاملة حول طبيعة الفئات المنخرطين، عدد النشاطات وطبيعة الفئات التي تحضر هذه النشاطات؛

– لا تعتمد المكتبات في إدارة مشاريعها الثقافية على دراسة الجمهور المترددين–المستهدفين؛

– غياب إستراتيجية واضحة لتطوير عملها في البيئة الرقمية (الانترنت والويب 2.0) لاستقطاب جمهور جديد.

إن إدراج المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في العمل الثقافي لتغطية الأحداث والمناسبات الثقافية على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي هو أمر مهم، حيث سمح لها بكسب شعبية على مستوى هذه المدن من خلال برامجها المتنوعة الموجهة لجميع الأفراد والجماعات، إلا أن الأهم من ذلك هو التفكير في تصميم خدماتها ونشاطاتها انطلاقا من احتياجات الجمهور ومراعاة التنوع في الاحتياجات بهدف ضمان مشاركة الجميع في المشروع الثقافي.

6-3-3- العملية الوساطية وتجاوز حدود الفضاء (المادي، اللامادي):

تحمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية العديد من أوجه التغيير والتحول في الخدمات، البرامج والنشاطات، حيث تعتمد هذه المكتبات اليوم على تقديم خدماتها داخل فضاءاتها، أو خارج جدرانها في الأماكن العامة (المقاهي، المدارس، الحدائق العامة، الشواطئ...) بهدف الترويج للمطالعة وتقريب الكتاب من المواطنين.

يأتي هذا التصنيف لممارسات الوساطة حسب الفضاء لإبراز مكانة تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الانترنت والويب 2.0) داخل هذه المكتبات، حتى تكون قادرة على التكيف مع التحولات في الممارسات الثقافية والاجتماعية التي ترتكز على خدمات الانترنت والويب 2.0 داخل المجتمع، غير أننا نجد فجوة في عمل هذه المكتبات بين الفضاء المادي والفضاء اللامادي، يعود هذا إلى غياب النصوص القانونية التي تشجع عملها في البيئة الرقمية، كما أن استغلال هذه المنافذ من طرف القائمين عليها لا يزال محدود، إذ يقتصر ذلك على إنشاء صفحات فايسبوك فقط.

كما تتأثر ممارسات الوساطة في الفضاء اللامادي بممارسات الوساطة في الفضاء المادي، حيث أن غياب إستراتيجية داخل هذه المكتبات لاستقطاب جمهور جديد يجعل استثمارها في تكنولوجيا المعلومات والاتصال محدود.

6-3-4- الوساطة وتجاوز القيود الزمنية:

تعتمد المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في تصميم برامجها على تغطية الأحداث والمناسبات التاريخية، الثقافية والعلمية داخل المجتمع الجزائري، حيث يمكن تحديدها في:

1- التظاهرات الثقافية – العلمية والاجتماعية على المستوى الإقليمي والعالمي:

تحرص المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في برامجها على إحياء التظاهرات الثقافية والعلمية المتعارف عليها على المستوى الإقليمي (الانتماء العربي–الأمازيغي–الإسلامي أو الإفريقي)، أو المستوى الدولي من خلال العمل بالاتفاقيات الدولية، وذلك لإثبات مكانتها بين البلدان، وإبراز تراثها للعالم، نذكر منها:

الحدث	التاريخ	نشاط المكتبات الرئيسية
اليوم العالمي للمرأة	07 مارس	– تنظيم أيام دراسية حول التراث المحلي؛ – تقديم معارض للتراث المحلي (اللباس، الصناعات التقليدية والحرفية...)؛ – زيارات أثرية؛ – محاضرات حول مهربي الآثار؛ – ندوات تحسيسية للحفاظ على البيئة والموروث الثقافي المادي واللامادي (العمران، الشعر والأحكام الشعبية، اللباس...)؛ – محاضرات حول المخطوطات؛ – تنظيم خرجات بالمكتبة المتنقلة؛ – عروض للشعر والمسرح من التراث؛ – ورشات حكم وعبر من التراث الثقافي؛ – نشاطات تخص المرأة (عرض اللباس التقليدي النسوي، مسابقة أحسن طبق تقليدي، إنشاء نادي للنساء، أمسيات أدبية وشعرية، ندوات للتحسيس بدور المرأة في المجتمع)؛ – تنظيم ملتقيات حول يوم الطفل؛ – تقديم عروض مسرحية، أناشيد، مسابقات للأطفال، تكريم الناجحين؛
الشهر العالمي للتراث	18 افريل – 18 ماي	
اليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلفين	23 افريل	
اليوم العالمي للطفولة	01 جوان	
اليوم العالمي للبيئة	05 جوان	
اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة	03 ديسمبر	
الصالون الدولي للكتاب	شهر سبتمبر	– تنظيم ملتقيات لمعالجة قضايا الكتاب والمطالعة في المجتمع؛ – تنظيم معارض للكتب داخل مبنى المكتبات، بيع بالتوقيع للمؤلفين،المكتبات خارج الجدران.
المهرجان الدولي للأدب وكتاب الشباب	شهر جوان	

الجدول رقم (09): يوضح نشاط المكتبات في التظاهرات الثقافية الإقليمية والعالمية

كما تشارك المكتبات في إحياء العديد من التظاهرات الثقافية الأخرى التي تنظمها وزارة الثقافة، كان من بينها " تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية " سنة (2011)، و" قسنطينة عاصمة الثقافة العربية " سنة (2015)، " مستغانم عاصمة المسرح العربي " سنة (2017)، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن تفعيل دور هذه المكتبات في هذه النشاطات يختلف وفقا لعدة اعتبارات، حيث تحظى المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية في الولاية المحتضنة لهذه الأحداث باهتمام السلطات العمومية، وهو ما يبرز من خلال الامتيازات التي تحظى بها (الأغلفة المالية)، تسمح لها بالنشاط أكثر على مستوى الولاية على خلاف المكتبات الرئيسية الأخرى.

2- التظاهرات الثقافية – العلمية والاجتماعية على المستوى المحلي:

تتبنى المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تغطية الأحداث والمناسبات الوطنية الثقافية، العلمية، التاريخية، والتي يمكن تقسيمها إلى:

أ- **الأعياد والمناسبات التاريخية الرسمية:**

تحرص المكتبات في برامجها على تنظيم الأحداث التاريخية والأعياد الوطنية البارزة، تمجيدا للثورة التحريرية، وغرس القيم والروح الوطنية، حيث تتبنى هذه البرامج العديد من النشاطات لعل من أهمها مايلي:

الحدث	التاريخ	نشاط المكتبات الرئيسية
ذكرى اندلاع الثورة التحريرية	01 نوفمبر	– محاضرات في تاريخ الجزائر، تاريخ المنطقة؛ – تنظيم معرض للكتب التاريخية؛ – تنظيم معرض للصور التاريخية؛ – تنظيم أيام دراسية؛ – عقد ملتقيات وندوات حول الثورة الجزائرية، الشخصيات الثورية (الأمير عبد القادر، المقراني، فاطمة نسومر...)؛ – أناشيد وطنية؛ – تقديم شهادات حية للمجاهدين؛ – مسابقات في التاريخ (الشريط الوثائقي، القصة، الرواية، الشعر، العمل المسرحي...)؛ – مسابقات علمية وفكرية للأطفال؛ – عرض أفلام ثورية.
عيد الاستقلال والشباب	05 جويلية	
عيد النصر	19 مارس	
مجازر 08 ماي 1945	08 ماي	
مظاهرات 11 ديسمبر	11 ديسمبر	
تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام	20 أوت	
اليوم الوطني للشهيد	18 فيفري	

الجدول رقم (10): يوضح نشاط المكتبات في الأعياد والمناسبات الوطنية

يتضمن **الجدول رقم (10)** بعض النشاطات التي تنظمها المكتبات المرتبطة بالأعياد والمناسبات التاريخية المحلية البارزة، بينما يوجد بعض المناسبات التاريخية الأخرى التي لم نذكرها، والتي ترتبط بتاريخ كل منطقة والمشاهد الثورية التي شهدتها، والشخصيات التاريخية البطولية البارزة بالمنطقة، إذ تحرص المكتبات الرئيسية حسب كل منطقة بإحياء هذه الأحداث وتخليدها في ذاكرة المجتمع، وذلك لترسيخ قيم المواطنة والتنمية الاجتماعية.

ب- الأحداث الثقافية – العلمية والاجتماعية:

تهدف المكتبات من خلال هذه المناسبات إلى تثمين التراث الثقافي المحلي، وإحياء العادات والتقاليد، والتشجيع على التنوع الثقافي بهدف خلق نمط ثقافي داخل المجتمع يسمح للأفراد والجماعات بالتعايش داخله، ولعل من أبرز هذه المناسبات التي تحرص المكتبات على إحيائها مايلي:

الحدث	التاريخ	النشاط
يوم العلم	16 افريل	– تنظيم ملتقيات، ندوات حول المفكرين الجزائريين؛ – زيارة بيداغوجية لأقسام المدارس؛ – المكتبة خارج الجدران في الأماكن العمومية؛ – تنظيم معارض الكتب؛ – تقديم عروض مسرحية للأطفال، الموسيقى؛ – عرض صور فوتوغرافية للمبدعين والفنانين الجزائريين؛ – تنظيم ورشات (الرسم، التلوين، الكتابة، اللغات، الإعلام الآلي...)؛ – تنظيم مسابقات (القراءة، القصة، الكتابة، الرواية، الشعر...)؛
الاحتفال باليوم الوطني للتراث الأمازيغي	مقرر في 12 يناير	
اليوم الوطني للطفولة	مقرر في 15 جويلية	
يوم الطالب	19 ماي	
اليوم الوطني للمعاقين	14 مارس	
اليوم الوطني للفنان	08 جوان	

<u>الجدول رقم (11):</u> يوضح نشاط المكتبات في المناسبات الثقافية–العلمية على المستوى الوطني

يتبين من خلال **الجدول رقم (11)** الذي يوضح الأحداث الثقافية والعلمية، والاجتماعية التي تتبنى المكتبات الرئيسية تنظيمها، والتي تأخذ أشكال وممارسات متنوعة تتمحور حول التنشيط العلمي والثقافي، وتكوين القراء داخل مباني هذه المكتبات أو خارجها، كما يعكس الاحتفاء بهذه الأيام المكانة

الاجتماعية والسياسية للمكتبة المنبثقة عن عملها الثقافي، حيث تسعى من خلال هذه النشاطات إلى تثبيت ممارسات وتقاليد ثقافية وعلمية ترتبط بالأخلاق والقيم والهوية الوطنية، خاصة عند الحديث عن الدور الريادي الذي لعبته في الترويج للثقافة الامازيغية عبر جميع الولايات للحد من الأزمة السياسية.

ت- المناسبات الدينية:

تحرص المكتبات الرئيسية على تنظيم الأحداث والمناسبات الدينية البارزة والمتعارف عليها داخل الأوساط الاجتماعية، حيث يشكل الخطاب الديني مصدر قوة في المجتمع الجزائري، وعليه تسعى إلى جلب العديد من الفئات من مختلف الطبقات الاجتماعية خلال هذه المناسبات الدينية والتي تتمحور أغلبها في:

الحدث	التاريخ	النشاط
إحياء ليالي رمضانية	شهر رمضان	-عرض قصص الأنبياء؛ -محاضرات حول السيرة النبوية؛
المولد النبوي الشريف	12 ربيع الثاني	-ورشات حول الحكم والعبر في سير الأنبياء والعلماء؛ -عرض أشرطة دينية هادفة للأطفال؛ -مسابقات فكرية وفنية (تحفيظ القرآن، الرسم، الكتابة، الجواب في الكتاب...).

الجدول رقم (12): يوضح نشاط المكتبات في المناسبات الدينية

3- المهرجانات والمبادرات التي تبنتها وزارة الثقافة للترويج للكتاب وتشجيع المطالعة العمومية:

تعمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على تسطير مجموعة من النشاطات في إطار تعزيز وتثمين المبادرات التي تسطرها وزارة الثقافة في مجال الكتاب والمطالعة العمومية، نذكر من بينها:

الحدث	التاريخ	النشاط
المهرجان الثقافي المحلي القراءة في احتفال	25-30 مارس	- تقديم عروض متنوعة (الموسيقى، الحركات الاستعراضية، ألعاب السيرك، ألعاب الخفة...)؛ - تنظيم ورشات للأطفال (الكتابة، القراءة، المكتبي الصغير، الإعلام الآلي، اللغات، الأشغال يدوية، الفنون تشكيلية)؛ - إنشاء المقاهي الأدبية؛ - عرض كتب لمؤلفين والبيع بالتوقيع لأعمالهم؛ - تنظيم زيارات بيداغوجية لتلاميذ المدارس؛ - مسابقات تربوية؛ - جائزة أحسن قارئ صغير؛ - عروض مسرحية؛ - تنظيم معرض للكتب في الأماكن العامة؛ - المكتبة المتنقلة في الشواطئ والمخيمات الصيفية.
المهرجان الثقافي الدولي للأدب وكتاب الشباب	شهر فيفري	
قافلة صيف الجزائر	18 جويلية - 31 أوت	
قافلة طريقي إلى المعرفة	جانفي - ديسمبر	

<u>الجدول رقم (13):</u> يوضح التزام المكتبات بالمبادرات التي تتخذها وزارة الثقافة

أدى نشاط المكتبات الرئيسية للمطالعة التي تم دراستها من خلال هذه الأحداث والمناسبات العالمية، الإقليمية، والوطنية إلى إبراز مكانتها في المجتمع، حيث جعلها هذا فضاء حيوي ومركز للأحداث يتوجه إليه مختلف الأفراد والجماعات، والمؤسسات (مخابر البحث، الجمعيات، المدارس، الجامعات، الأمن الوطني...)، حيث تهدف هذه النشاطات إلى خلق نمط ثقافي يسمح بالتعايش معا داخل المجتمع، من خلال غرس القيم والروح الوطنية في الأفراد، حفظ ذاكرة المجتمع وتثمين التراث الثقافي من خلال دعم المبدعين والفنانين، وإعادة مكانة الكتاب (المؤلفين) في المجتمع، القضاء على الأمية، والتشجيع على القراءة والمطالعة.

كما سمحت المبادرات التي اتخذتها وزارة الثقافة في إطار الترويج للكتاب والتشجيع على القراءة والمطالعة إلى خلق ممارسات جديدة موحدة على مستوى هذه المكتبات سمحت لها بكسب جمهور جديد.

إن طبيعة البرامج الثقافية التي تعتمدها المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية خلال السنة ترتكز على تغطية الأحداث والمناسبات الثقافية، العلمية والتاريخية، وعليه تسعى المكتبات إلى التنويع في نشاطاتها، غير أن طبيعة تصميم هذه البرامج والنشاطات تفتقر للوعي، إذ تخضع في العادة للعفوية، وتقليد أو محاكاة بعض التجارب الناجحة في المكتبات في الدول المتقدمة في هذا المجال، كما أن هذه النشاطات موجهة في الغالب إلى نفس الفئات، ونلاحظ في الكثير من الأحيان استعانة هذه المكتبات بالتلاميذ والطلبة لتغطية هذه الأحداث وملئ قاعات المحاضرات والندوات.

إن الغرض من هذه البرامج الثقافية هو ضمان مشاركة جميع المواطنين في نشاطاتها، إلا أن طريقة تصميم هذه البرامج والنشاطات التي تكون من أعلى (مدير المكتبة) إلى أسفل (الجمهور) التي تجعل المستخدم متلقي، أحد أسباب الفجوة التي تسجلها هذه المكتبات بين عدد النشاطات وجمهور المستفيدين.

كما أن اعتماد المكتبات على إحياء الأحداث والمناسبات البارزة هو أمر مهم، إلا أنه يتطلب تثمين هذه الجهود لترسيخ هذه الممارسات والنشاطات في الحياة اليومية وإتاحة الفرصة للجميع في المشاركة بذلك، يعتمد هذا على المبادرات الشخصية التي تقوم بها هذه المكتبات، وهذا ما تسمح " الوساطة الثقافة " بمعالجته.

خلاصة الفصل:

حملت المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية العديد من الممارسات التي تهدف إلى الانفتاح على الجمهور تحت مفهوم " دمقرطة الثقافة "، تندرج هذه الممارسات تحت مفهوم " الوساطة الثقافية "؛

إن اعتماد هذه الممارسات من طرف المكتبيين والقائمين عليها لا يرتبط في تمثلاتهم بمفهوم " الوساطة الثقافية "، وهذا راجع إلى غياب المفهوم في النصوص القانونية التي تحكم سير وتنظيم هذه المكتبات، أو التي تحدد أسلاك التوظيف بالمكتبات التابعة لقطاع الثقافة؛

نجد أن اطلاع العديد من المكتبيين المبحوثين بمفهوم " الوساطة " راجع إلى الورشات وأعمال الملتقيات التي تنظمها هذه المكتبات، والتي يطرح من خلالها الباحثين والخبراء هذا المفهوم كآلية جديدة لتحسين علاقة هذه المؤسسات بالجمهور، وانفتاحها على التحولات الجديدة التي تعرفها المكتبات في العالم؛

إن دراية المكتبيين بمفهوم الوساطة سطحية تقتصر على ما يتم تلقيه في أعمال الملتقيات والورشات، حيث أدى غياب سياسة ثقافية واضحة إلى غياب إستراتيجية مسطرة من طرف هذه المكتبات لاستهداف الجمهور العريض والمتنوع، أو تحديد أدوارها الجديدة ونطاق عملها؛

إن النشاطات التي تعتمدها هذه المكتبات والتي تدخل تحت مفهوم " الوساطة الثقافية "، والتي تؤكد عليها المبادرات التي تتخذها وزارة الثقافة منذ سنة (2015) لتوسيع عمل هذه المكتبات والانفتاح على المؤسسات الخارجية بهدف كسب جمهور جديد، وعليه فإن الممارسات سبقت المفهوم الذي يسمح بتأطير هذا العمل داخل هذه المكتبات وتوحيد قواعدها وأهدافها؛

استطاعت وزارة الثقافة من خلال هذه المبادرات التي تجعل هذه المؤسسات أمام فرصة الانفتاح على المحيط الخارجي، أن تغير في العديد من سلوكيات وانطباعات المكتبيين ومدراء هذه المكتبات على أن عمل هذه الفضاءات لا يقتصر على خدماتها الوثائقية فقط، بل بكل ما يحتاجه المواطن من خدمات وهو ما يبرز من خلال برامجها التي أصبحت تضم نشاطات متنوعة (الكتاب والمطالعة، المسرح، الموسيقى والأناشيد، الرسم، عرض أفلام...)؛

كما يرتبط جانب من هذه النشاطات المبرمجة بالأحداث والمناسبات البارزة، والاتفاقيات التي تتبناها الجزائر على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي، حيث مكنتها من لعب أدوار جديدة والخوض في العديد من المشاريع الثقافية أكسبتها مكانة مهمة في المجتمع؛

استطاعت هذه الممارسات التي تندرج تحت مفهوم " الوساطة الثقافية " من توحيد قواعد وأهداف مشتركة بين هذه المكتبات على مستوى الغرب الجزائري، وهذا ما يبرز من خلال نشاطاتها التي تقوم بها داخل المباني وخارج الجدران بهدف استقطاب الجمهور العريض؛

كما فتحت هذه المبادرات المجال لتعزيز فرص التعاون بين المكتبات الرئيسية والمؤسسات الثقافية الأخرى التي تعتبر قديمة الوجود (المتاحف، المسارح، مديريات الثقافة...) بالمقارنة مع مدة حياة هذه المكتبات؛

استطاعت هذه المكتبات من خلال ممارسات " الوساطة الثقافية " أن تكسب ثقة العديد من المؤسسات والشركاء في المجتمع (المدارس، الجامعات، الجمعيات...)، والذي يحد من فكرة التمييز بين التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي؛

كما كسبت المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالغرب الجزائري التي تم دراستها من خلال هذه الممارسات جمهور جديد مقارنة بالسنوات الأولى لانطلاقها في أداء مهامها؛

تشير كل القرائن والمؤشرات داخل هذه المكتبات إلى التوجه نحو العمل بمفهوم " الوساطة الثقافية " لتصحيح التفاوت الحاصل في علاقتها بالجمهور، والبحث عن الجودة في خدماتها؛

يطرح مفهوم الوساطة الثقافية إشكالية دمقرطة الثقافة، ويتعرض للتحديات التي تواجهها هذه المكتبات سواء ارتبطت هذه التحديات بالصورة السلبية للمكتبة في تمثلات المواطنين، أو من خلال ما تطرحه تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي) من فرص جديدة للتثقيف والتعليم، والترفيه، حيث تسمح الوساطة وآلياتها بالتفكير في الحلول التي تسمح بمشاركة جميع المواطنين في برامجها ونشاطاتها؛

كما يوضح مفهوم الوساطة الثقافية الفجوة التي تعرفها هذه المكتبات بين أهدافها المسطرة وما يتم تحقيقه من خلال مشاريعها التي تعتمدها في المجتمع، ويبرز ضرورة استثمار هذه المكتبات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

يعلق مفهوم الوساطة الثقافية داخل هذه المؤسسات على طبيعة تصميم البرامج والنشاطات التي تقام في التظاهرات والمناسبات البارزة، كما يحرص على تعزيز هذه الممارسات في الحياة اليومية بصفة تطوعية من طرف المكتبيين ومدراء المكتبات، وليست محصورة فقط في التدخل الرسمي للسلطات الوصية (وزارة الثقافة)؛

يشكل مفهوم الوساطة الثقافية مورد جديد لهذه المكتبات لجعل هذه الفضاءات حيوية، وتجسيد مشاريعها الثقافية مع ضمان مشاركة الجميع، من خلال اعتماد استراتيجة التوجه إلى الجمهور غير المترددين والفئات المحرومين.

هناك علاقة قوية بين مفهوم الوساطة وجعل هذه المكتبات فضاء عمومي في علاقتها بالجمهور المتمثلة في دمقرطة الثقافة والمعلومات، وتحقيق التنشئة الاجتماعية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى التوفيق بين نوعين من النتائج، يرتبط النوع الأول بالنتائج المجردة والتي تحصلنا عليها من خلال المقاربات النظرية، حيث سمح لنا هذا الجانب ببناء تصور عام للموضوع وطريقة معالجته من خلال بعض المؤشرات والقرائن، ويرتبط النوع الثاني بالنتائج العملية والتي توصلنا إليها من خلال إجراء الدراسة الميدانية، حيث اعتمدنا في هذا الجانب على مجموعة من الفرضيات التي نحاول التحقق من صحتها، ومدى مطابقة " النموذج الجديد " للمكتبات العمومية في الجزائر للتحولات والتوجهات الواردة في الدراسة النظرية.

الاستنتاج للمقاربات النظرية

حملت المكتبات العمومية عبر مراحل نشأتها عدة تسميات، كما أخذت مبانيها عدة أشكال ارتبطت بمكانتها ووظيفتها التي تؤديها داخل المجتمعات، بحيث تعبر كل مرحلة عن جيل جديد لهذه المؤسسات.

ارتبطت نشأة وتطور هذا النوع من المكتبات في العالم الغربي بالحركات الشعبية التي تسعى إلى تعميم التعليم والقضاء على الأمية، وتكوين العمال، لتأخذ بعدها شكلا أكثر رسمية ومهنية باعتبارها مؤسسات تدعمها وتمولها جهات رسمية، بخلاف المكتبات في الدول المستقلة حديثا أو الدول السائرة في طريق النمو التي تعمل على تمويل وتنظيم هذه المكتبات لتجعل منها شعبية.

ارتبطت المكتبات العمومية بالتحولات البنيوية التي عرفتها المجتمعات الغربية، وهو ما جعلها تساهم بقوة في التحول البراديغمي الذي عرفته هذه المجتمعات كـ " الحداثة " و" التحضر "، وتتأثر في نفس الوقت بهذه التحولات والتي ساهمت في انتشارها، وتغيير شكل مبانيها، وتصاعد مهامها وظائفها، والتي تؤكد عليها المنظمات الدولية (اليونسكو – الافلا) وتسعى إلى توحيدها في عالم المكتبات الدولية خاصة داخل الدول السائرة في طريق النمو.

استطاعت المكتبات العمومية أن تتعايش مع الأوضاع السياسية والاقتصادية، والظروف الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات، كما لعبت من خلال وظائفها عدة أدوار سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية، تعكس القيمة الفعلية لهذه الفضاءات وقدرتها على التكيف وهذا مؤشر قوي يؤكد على استمراريتها في خدمة المجتمعات في المستقبل.

تواجه المكتبات العمومية عبر العالم أزمة القراءة والمطالعة حسب العديد من الدراسات الكمية المقدمة من طرف العديد من الباحثين، والتي تعود إلى الانتشار السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي ولدت ممارسات جديدة للقراءة والمطالعة تهدد مكانتها، وعليه فإن التحدي اليوم أمام هذه المكتبات هو في القدرة على إعادة التعريف بأدوارها الجديدة، وإدراج الممارسات الجديدة باعتبارها سلوك حضري للمواطنين داخل فضاءاتها.

يلقى هذا الموضوع اهتمام العديد من الدارسين والباحثين والمنظمات الدولية الذين يحاولون الإشارة إلى التحول البراديغمي والانتشار الواسع الذي تعرفه هذه المكتبات في القرن 21، وإبراز مكانتها الفعلية في السياسات الحضرية، والتأكيد على أهمية هذه الفضاءات داخل المجتمعات باعتبارها بوابات للمعرفة من خلال ارتباطها بحقوق الإنسان والمواطن، ومقاربة تنمية القدرات البشرية، حيث تعكس هذه الدراسات ارتباط هذه المؤسسات بفكر حقوقي وارد أساسا في التحولات التي مست أسسها وقواعدها.

جاء في هذا السياق العديد من الدراسات التي تبحث في علاقة المكتبات العمومية بمفهوم " الفضاء العمومي " كأحد البراديغمات القوية في المجتمع الحديث، ومتابعة التطورات التي لحقت هذا المفهوم في علم الاجتماع الحضري وبروز مفهوم " الفضاء الثالث "، والتي تعتبر مفاهيم أساسية للتخطيط لمشاريع المكتبات العمومية حاليا.

يعتبر موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بمفهوم الفضاء العمومي وبروز نموذج مكتبات الفضاء الثالث في بعض الدول الأوروبية والأنجلوساكسونية من التوجهات الحديثة التي تؤسس لبرامج جديدة في علوم المكتبات، والمخططين للسياسات الثقافية والحضرية والتي لا تزال غير بارزة في دول العالم الثالث، وهو ما حاولنا تقريبه من خلال هذه الدراسة التي تحاول حصر بعض المؤشرات التي تحكم تصميم وإنشاء هذه المكتبات، أو بالتفكير في المناهج والآليات التي تسمح للمكتبات التي لم تحظى بفرصة تصميم مباني جديدة في الارتقاء إلى مستوى هذه التحولات في العالم.

كما تحاول هذه الدراسة التركيز على مفهوم الوساطة كأحد المفاهيم الواردة في علاقة المكتبات بمفهوم الفضاء العمومي، والتي تبحث في كيفيات تقريب هذه الفضاءات من المواطنين وجعلها أكثر انفتاحا، يتواءم هذا المفهوم مع فلسفة الفضاء العمومي أو الفضاء الثالث واللذان يقدما مقاربة ثقافية واجتماعية جديدتين في عمل هذه المكتبات، تتطلب التفكير في الثقافة بشكل جماعي، ومحاربة جميع أشكال الإقصاء والحرمان والعزوف.

نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

نتيجة الفرضية الأولى:

تقوم فرضيتنا على أن " **السياسة الثقافية للسلطات العمومية تستدعي التعامل والتفاعل مع مفهوم الفضاء العمومي، والفهم العميق لحيثياته** ".

تناولت الدراسة الميدانية جوانب السياسة الثقافية للسلطات العمومية المكرسة لمشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، والتي استطعنا من خلالها استنباط مجموعة من النقاط التي تؤكد على تحقق الشق الأول من هذه الفرضية، والذي يتمثل في أن السياسة الثقافية للسلطات العمومية تستدعي فعلا التعامل والتفاعل مع مفهوم الفضاء العمومي، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي توصلنا إليها، والمحددة في:

1- مؤشرات الإتاحة والوصول:

حرصت السياسة الثقافية للسلطات العمومية على إنشاء المرافق الثقافية وفقا للسياسة الوطنية العمرانية للألفية الثالثة التي تعنى بمشروع التحضر، وقد خصصت لذلك ميزانيات معتبرة خلال الألفية الثالثة، حظيت من خلاله المكتبات العمومية باهتمام كبير ما يجعلها تساهم بشكل كبير في الفضاء العمومي الحضري، يبرز هذا من خلال النقاط التالية:

– تحظى أغلب المكتبات التي تم دراستها بتموقع طوبوغرافي جيد داخل المدن، وهذا يعود إلى حرص السياسة الثقافية للسلطات العمومية على إنشاء هذه المرافق في وسط المدن كشرط أساسي في المعيار الوطني الذي تلزم به المهندسين المعماريين وأصحاب المشاريع، وذلك حتى تكون بارزة ويسهل التنقل إليها عبر مختلف وسائل النقل العمومية والخاصة، وهذا ما أثبتته الدراسة الميدانية من خلال تأكيد المبحوثين ممثلين بنسبة 86,5 % على التخطيط الجيد لتموقع هذه المكتبات على مستوى الولايات التي تم دراستها، في حين تواجه بعض المكتبات صعوبات على مستوى التموقع وهذا يعود إلى عدم وجود مساحات متاحة للبناء في وسط المدن.

– كما تحظى جميع المكتبات المدروسة بملحقات على مستوى البلديات تحمل تسمية " مكتبات المطالعة العمومية " تسمح لها بالعمل على نطاق واسع، كما يمكن اعتبارها مكتبات جوارية تغطي نقائص مكتبات البلديات سواء من حيث تواجدها أو من حيث الخدمات.

– تتواجد أغلب المكتبات التي تم دراستها بجوار مباني السكان والمرافق الخدماتية الأخرى خاصة المؤسسات التربوية والجامعية والثقافية، بالإضافة إلى المناطق التجارية والتي تشكل دائما عامل جذب يسمح لها بالنشاط والحيوية داخل المدينة.

أعادت السياسة الثقافية التفكير في أوقات فتح وغلق هذه المكتبات بما يضمن مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في خدماتها ونشاطاتها، وكذلك لضمان التردد المنتظم للقراء عليها، حيث نجد كل المكتبات المدروسة تفتح 7/6 أيام ممثلة بنسبة 63 %، بينما تذهب بعضها إلى أبعد من ذلك وتتيح خدماتها 7/7 أيام وهي تمثل نسبة 37 %، كما تم تمديد ساعات العمل إلى غاية الساعة 21 مساءا باعتماد نظام المداومة، في حين يبقى تطبيقه مقتصر على حسب طبيعة التنظيم الاجتماعي الذي تخضع له كل ولاية، لذلك نجد أغلب هذه المكتبات تغلق أبوابها إلى غاية الساعة 18 مساءا، والبعض منها تغلق أبوابها في حدود الساعة 19 مساءا، في حين تبقي كل من مكتبة سيدي بلعباس ومكتبة معسكر أبوابها مفتوحة إلى غاية الساعة 21 مساءا.

– تحرص هذه السياسة الثقافية على تجسيد على إتاحة هذه الفضاءات لعامة الناس، ويبرز هذا من خلال اعتماد مبادئ " الإتاحة المجانية "، " التشارك " و" العمومية " لهذه الفضاءات وخدماتها؛

2- مؤشرات الراحة وصورة المكتبة:

– ترتكز أغلب مباني المكتبات التي قمنا بدراستها على مقاربة جديدة في تصميمها الهندسي المعماري، والذي يعكس العلاقة الواردة بين السياسة الثقافية والسياسة الحضرية المعتمدة في إنشاء المرافق الثقافية داخل المدن، بحيث تحظى هذه المكتبات بواجهات تجعلها تساهم بقوة في السياسة التسويقية الحضرية.

– تحظى مباني هذه المكتبات بتقسيم نمطي لمساحاتها وفضاءاتها التي تسمح لها باستقبال وخدمة جميع فئات وشرائح المجتمع، بالإضافة إلى المساحات الخضراء المتواجدة في باحة بعض هذه المكتبات، والتي تسمح للقراء والزوار بالجلوس بها وممارسات نشاطاتهم.

– تتوفر مباني هذه المكتبات على كامل وسائل الراحة وقضاء الأوقات بها، حيث نلاحظ من خلال معاينتنا لهذه الفضاءات اعتماد طابع جمالي في الألوان واختيار الأثاث داخلها خاصة في فضاء الطفل.

– لا يوجد بمحيط هذه المكتبات التي تم دراستها ما يزعج القراء أو المترددين عليها مثل محطة السكة الحديدية، أو مصادر التلوث كالمصانع وغيرها.

– تخصص هذه المباني أماكن الجلوس المريحة (الكراسي، الكنبات...) عبر مختلف فضاءاتها، بالإضافة إلى الطاولات ومختلف الوسائل التي تسمح باستغلال المساحات للنقاش والحوار.

– تتوفر هذه المكتبات على مختلف مصادر التهوية والتبريد الطبيعية (عبر النوافذ والأبواب)، والميكانيكية (عبر مكيفات الهواء...)، وكذا توفير وسائل التدفئة التي تسمح للقراء بقضاء أوقات طويلة داخلها عبر مختلف فصول السنة.

– تحظى أغلب المكتبات التي تم دراستها بتموقع مناسب يسمح لها بإدخال الإضاءة الطبيعية لفضاءاتها، بالإضافة إلى الحرص على توفير الإضاءة الاصطناعية والتي يتم تحديدها حسب طبيعة الأعمال التي تقام داخل هذه الفضاءات، وحجم الجمهور الذي تستوعبه وذلك لضمان التوزيع المتساوي للإضاءة.

3- مؤشرات النشاطات والاستخدام:

– اعتماد سياسة توظيف الشباب داخل هذه المكتبات حيث نجد الفئة الأكثر تمثيلا بنسبة 51,9 % يتراوح أعمارهم بين 20-30 سنة، والفئة الثانية تمثل نسبة 46,2 % يتراوح أعمارهم بين 31-40 سنة، بالإضافة إلى وجود فئة قليلة تمثل نسبة 1,9 % والذين يتراوح أعمارهم بين 41-50 سنة، مما يعكس نظرة السلطات العمومية لتعزيز فرص النشاط وتعدد مجالات الاستخدام داخل هذه المكتبات.

– إدراج وإشراك هذه المكتبات في مختلف البرامج والتظاهرات الثقافية والفنية الوطنية والدولية للنشاط عبر هذه الولايات (شهر التراث، اليوم العالمي للبيئة، اليوم العالمي للمرأة...).

– الحرص على الاحتفال بالأيام والأعياد الوطنية الرسمية المرتبطة بالثورة والهوية الوطنية، وتمجيد أعلام الثورة الجزائرية كما تأخذ بعض هذه المكتبات أسماء لهذه الأعلام.

– انفتاح هذه المكتبات على المؤسسات الخارجية والمجتمع المدني (الجمعيات، النوادي)، وخاصة فيما يتعلق بتجسيد الاتفاقيات المبرمة مع القطاعات الأخرى كوزارة التربية الوطنية (العمل مع المؤسسات التربوية)، ووزارة العدل (العمل مع مؤسسات إعادة تأهيل السجناء).

– تتوفر هذه المكتبات على المكتبات المتنقلة والتي تسمح لها بالنشاط خارج جدرانها.

– التعريف بالمؤلفين والمبدعين المحليين التابعين للمنطقة التي تغطيها هذه المكتبات من خلال تنظيم لقاء مع كاتب في كل أسبوع.

– تخصص السلطات العمومية ميزانية سنوية لهذه المكتبات الرئيسية لتنظيم المهرجان المحلي القراءة في احتفال الذي يقام لمدة أسبوع على مستوى المدينة والبلديات، بالإضافة إلى تنظيم الملتقيات المهنية للمكتبيين.

– إتاحة وترخيص استخدام قاعة المحاضرات الخاصة بهذه المكتبات لجميع المؤسسات الخارجية لتنظيم النشاطات بها وعقد الندوات واللقاءات العلمية والتحسيسية المفيدة.

4- مؤشرات المزيج الاجتماعي:

على الرغم من صعوبة قياسه داخل هذه المكتبات إلا أننا نشير إلى وجود رؤية إستراتيجية لخدمات هذه المكتبات من خلال إدخال التنوع في الفضاءات داخلها الذي يسمح بخدمة جميع الفئات العمرية، كما يجعل منها مساحات مشتركة بين عامة الناس مخصصة للاستخدام الفردي والجماعي، تتيح للجميع فرص اختيار النشاطات، واستغلال مواردها، وعليه فإن فعالية هذه المؤسسات حاليا يعتمد أساسا على إظهار دورها في تماسك المجتمع وتوليد الرأسمالية الاجتماعية، وهذا يظهر جليا من خلال المكتبات التي تم دراستها في النقاط التالية:

– حرص المبحوثين على تغطية نشاطات توائم جميع فضاءاتها، حيث يؤكد 82,7 % على أن التقسيم الجديد لمساحاتها سمح بتغيير الممارسات.

– تأكيد جميع المبحوثين على ردود الأفعال التي يتلقونها من طرف الزوار نتيجة لاكتشاف هذه الفضاءات والخدمات الجديدة التي تقدمها، والتي تجعلهم يقومون بالتقاط الصور.

– الحضور النسوي داخل هذه المكتبات خاصة في نشاطات المناسبات التي تحتضنها هذه المكتبات.

– التعارف وتشكيل علاقات جديدة بين عائلات الأطفال الذين يترددون على فضاء الطفل.

– تأكيد المبحوثين على أن أغلب المنخرطين يترددون على المكتبة لاستغلال المساحات وأماكن الجلوس للاجتماع بأصدقائهم ومراجعة دروسهم، وتعزيز المحادثات والمناقشات أكثر من استغلالهم لمجموعات المكتبة.

توضح هذه النقاط المرتبطة بفرضيتنا القائمة على أن السياسة الثقافية للسلطات العمومية تستدعي فعلا التعامل والتفاعل مع مفهوم الفضاء العمومي، ولكن في حدوده المادية حسب ما أوضحته

الدراسة الميدانية، حيث تقودنا كل المؤشرات والقرائن التي توصلنا إليها في هذه الدراسة إلى عدم تحقق الشطر الثاني من هذه الفرضية والذي يقوم على " الفهم العميق لحيثيات مفهوم الفضاء العمومي "، ويبرز هذا من خلال القيود والشروط التي تضعها السياسة الثقافية للسلطات العمومية في تحديد المفاهيم، والبرامج والنشاطات، وفي تحديد نطاق عمل هذه المكتبات، ومن أهم ما توصلنا إليه في هذا الجانب ما يلي:

– الشروط التي تخضع لها سياسة تنمية المجموعات داخل هذه المكتبات، بغض النظر عن مجموعاتها التي تتوفر عليها والتي تكونت أغلبها من الهبات والهدايا المقدمة من طرف وزارة الثقافة في التظاهرات الثقافية التي تبنتها الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة، والذي يجعلها بعيدة عن احتياجات الجمهور، ولذلك يتطلب تنقيح وتخليص الإجراءات التي تمر بها من جميع القيود والشروط التي تتعارض مع مفهوم الحق والديمقراطية، بالإضافة إلى المدة الزمنية الذي تستغرقه هذه العملية والذي يتعارض مع مبدأ هذه الفضاءات في توفير المعلومات في الوقت المناسب.

– عدم القدرة على تحقيق المعايير الوطنية أو الدولية المتعلقة بمعدل الكتاب لكل مواطن داخل هذه المكتبات.

– تعاني هذه المكتبات من نقص في المورد البشري الذي يغطي الأعمال داخل جميع فضاءات هذه المكتبات من جهة، ومن جهة أخرى لتلبية احتياجات الجمهور العريض والمتنوع، خاصة مع تمديد ساعات العمل واعتماد نظام المداومة بين الموظفين.

– تسجل هذه المكتبات عجزا في الميزانية نتيجة لتأثرها بالأوضاع الاقتصادية والذي يؤثر (تقليص) على برامجها ونشاطاتها خاصة لتغطية نشاطات الملحقات عبر جميع البلديات.

– المراقبة والشروط التي تخضع لها عملية تنظيم النشاطات وعرض أعمال الكتاب (المؤلفين) التي ترتبط أغلبها بالشعر والأدب وتاريخ الثورة الجزائرية، والذي يعكس استخدام السلطات العمومية لهذه الفضاءات كأداة لإعادة إنتاج نفسها والبقاء والاستمرارية.

– النظام الداخلي الكلاسيكي المعتمد داخل هذه المكتبات (شروط التسجيل، مدة الإعارة، منع الكلام، الهاتف، الأكل والشرب...) والذي يعكس طبيعة التسيير الذي يتعارض مع مفهوم الفضاء العمومي القائم على جعل هذه الفضاءات أماكن للأنس الاجتماعي، وتعزيز النقاش والحوار.

– غياب العديد من الفئات الاجتماعية داخل هذه المكتبات بسبب اكتفاء هذه الأخيرة بتعزيز المبادرات والاتفاقيات التي تضعها وزارة الثقافة، حيث يشكل المتمدرسين والطلبة نسبة 80 % من العدد الإجمالي للمترددين على خدمات هذه الفضاءات، والتي تنحصر في خدمة الإعارة للوثائق المطبوعة بنسبة 57,7 %، وهذا يتعارض مع طبيعة هذه المكتبات المفتوحة لعامة الناس.

– غياب إستراتيجية حقيقية لاعتماد وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدماتها، والذي يساهم في ديمقراطية هذه الفضاءات ويضمن الشفافية والعلنية لروادها.

نتيجة الفرضية الثانية:

جاءت فرضيتنا لتوضح نقطة مفادها أن " **الارتقاء إلى مستوى مشروع** " **المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية** " **الذي يحمل بعض القرائن التي تجعله يمتثل لمفهوم** " **الفضاء العمومي** " **يعتمد على مدى إدراج أو إقحام هذا التصور في ممارسات وسلوك القائمين عليها وتوعية المواطنين بها** ".

تعرضت هذه الدراسة في الجانب الميداني إلى جزئيات هذه الفرضية، والذي قمنا بتحقيق جزء مهم منها من خلال الفرضية الأولى، حيث أوضحت كل المؤشرات والقرائن على أن هذا النموذج الجديد للمكتبات في الجزائر يحمل في طياته ومكوناته بعض خصائص " الفضاء العمومي "، ولذلك جاءت هذه الفرضية للتأكد على أن الارتقاء إلى مستوى هذا المشروع يتطلب إدراج وإقحام هذا التصور في ممارسات وسلوك القائمين عليها وتوعية المواطنين بها، ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها فإن هذه الفرضية تتحقق حسب المؤشرات التالية:

– تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود وعي من طرف المكتبيين بالتحول الذي مس المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية والتي تقترب بها إلى العناصر الرئيسية التي تجعل منها فضاء عمومي مميز، وذلك من خلال الحرص على تعزيز فرص الإتاحة والوصول، وتوفير وسائل الراحة، وتحسين صورة المكتبة، بالإضافة إلى التنوع في أسباب استخدامها وتعدد نشاطاتها، والتي تهدف إلى تحقيق المزيج الاجتماعي.

– لا يربط القائمين على هذه المكتبات هذه التحولات الذي يعرفها هذا " النموذج الجديد " بالتوجهات الحالية التي يعرفها هذا النوع من المكتبات في العالم، والمفاهيم الحديثة الواردة في هذا السياق، والتي يرد فيها مفهوم " الفضاء العمومي " و" الفضاء الثالث " كأحد المفاهيم القاعدية في المهنة.

– تؤكد الدراسة الميدانية عن عدم دراية واطلاع المكتبيين بمفهوم الفضاء العمومي في المكتبات أو مفهوم مكتبات الفضاء الثالث ويمثلون نسبة 75 % من مجتمع الدراسة، بينما نجد فئة أخرى تمثل 25 % ممن لهم معرفة سطحية بهذه المفاهيم، ويظهر هذا جليا في التقاليد والممارسات المعتمدة داخل هذه المكتبات، والتي تصعب من عملية التعمق في هذا " النموذج الجديد " – المكتبات الرئيسية – في الجزائر، أو يتعارض مع الأدوار الجديدة التي باتت مرهونة به.

– أدى تغييب وعدم الدراية بالمفهوم الجديد للفضاء العمومي لدى أغلبية المبحوثين إلى اعتماد برامج ونشاطات، وخدمات لا ترتقي إلى أبعاد هذا المشروع في المجتمع الجزائري، حيث تكتفي المكتبات حاليا بخدمة الإعارة التقليدية والموجهة خاصة لفئة التلاميذ، والطلبة والباحثين.

– يوجد فجوة بين البعد المفهمي لدى المكتبيين المبحوثين حول الفضاء العمومي وعلاقته بالمكتبات، والبعد الممارساتي الذي يرتبط بمجالات نشاطها وخدماتها التي تمس فئات معينة، تعود هذه الفجوة حسب ما أثبتته الدراسة الميدانية إلى السياسة الثقافية للسلطات العمومية، والتي تضع وتحدد المفاهيم، والبرامج والنشاطات التي تنشط فيها هذه المكتبات، ونطاق عملها والتي تقترن بمدى تخصيص الاعتمادات المالية، مما يجعل هذه المكتبات والقائمين عليها ملزمين بإتباع هذه الشروط والقيود التي تضعها السلطات العمومية.

– غياب العديد من المفاهيم الجديدة التي ترتبط بالدور الاجتماعي وأنسنة هذه الفضاءات في السياسة الثقافية للسلطات العمومية، حيث تؤكد النتائج المتوصل إليها إلى افتقار هذه الأخير في باطنها إلى الوعي، وهو ما يولد علاقة طردية بين عدم ورود هذا المفهوم – الفضاء الثالث – في السياسة العامة للمكتبات، وبين حتمية أو ضرورة الوعي وإقحام هذا المفهوم في سلوك وممارسات القائمين عليها.

– يتخذ المكتبيين من هذه الفجوة الموجودة في السياسة العامة للمكتبات أو حتى النصوص القانونية التي تحكم تنظيمها وتسييرها ذريعة لتبرير عدم إلمامهم بمثل هذه المفاهيم، على الرغم من أن أغلب المبحوثين ممثلين بنسبة 82,7 % يؤكدون على إشراكهم في عملية تصميم البرامج والنشاطات، والخدمات داخل هذه المكتبات، إلا أنهم يجدون صعوبات في التعبير عن أنفسهم في هذه السياسة العامة.

– نظام التسيير الذي تخضع له المكتبات الرئيسية حاليا، والذي يفرض بعض التقاليد والقيود والتي توحي بأن هذه المؤسسات أماكن لا يمكن المساس بالقواعد العامة التي أجبرت على إتباعها.

– خضوع هذه المكتبات للقيود والشروط التي تضعها وزارة الثقافة، ما يحتم عليها اعتماد تقاليد معينة في عملها تصعب من انفراد هذه المكتبات أو وجود مبادرات تسمح لها بتكوين هوية، كما يؤثر هذا على علاقتها بالمواطنين.

وحسب ما توصلت إليه هذه الدراسة من خلال المؤشرات المقدمة حول عدد المنخرطين، نجد أن هناك غياب تام للعديد من الطبقات الاجتماعية، كما تبقى الحاجة لهذه الفضاءات في تمثلات المواطنين محدودة ومرهونة بسياق سوسيو–تاريخي لنمو فضاء الكتاب والمطالعة في الجزائر، وهذا يؤكد على غياب الدراية الشاملة من طرف المواطنين بالأدوار الجديدة والفعلية لهذه الفضاءات، والسياقات التي تحكم إنشاءها، وارتباطها بالمشاريع التنموية، ويؤكد جميع المبحوثين على هذا من خلال النقاط التالية:

– يشكل أغلب المستفيدين من خدمات المكتبة من التلاميذ والطلبة حيث ينظرون إلى هذه المؤسسات كفضاء ثقافي وتعليمي، يمكنهم من إعارة الوثائق التي تساعدهم في انجاز بحوثهم وأعمالهم وهم يمثلون نسبة 57,7 %، بينما ينظر فئة من المواطنين على أنها فضاء للإعلام ومساعدتهم في احتياجاتهم وهم يمثلون نسبة 13,5 %، في حين تتردد فئة قليلة من الجمهور على هذه الفضاءات بغرض الالتقاء بالأصدقاء وتشكيل العلاقات وهم يمثلون نسبة 3,8 %.

– يؤكد المبحوثين على أن مجال البحث (مساعدة الأفراد في انجاز أعمالهم وبحوثهم...) هو المجال الذي تنشط فيه هذه المكتبات بقوة حيث يحظى بنسبة 61,5 % في استخدام المواطنين للمكتبة، ثم يأتي بعدها مجال توفير المعلومات (إتاحة الانترنت، نشرة المكتبة، الجرائد...) كثاني مجال يستقطب الرواد بنسبة 19,2 %، ليأتي بعدها مجال التثقيف – التعليم كثالث مجال بنسبة 15,4 %، أما عن نشاطات المكتبة في مجال حفظ تراث المنطقة (التعريف بالشخصيات...)، ومجال تكوين وتدريب المستخدمين (الإعلام الآلي، اللغات...) فهو غير وارد في تمثلات المواطنين وفي استخدامهم للمكتبة حيث يمثل نسبة 1,9 %، حيث لا يجد المواطنين هذه المكتبات كأماكن حقيقة للالتقاء بالأصدقاء وتعزيز العلاقات الاجتماعية، وهذا يعود إلى طبيعة التسيير الذي تخضع له هذه المكتبات حاليا.

تؤكد النتائج المتوصل إليها على أن الارتقاء إلى مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية الذي يحمل كل العناصر التي تمكنه من أن يكون فضاء عمومي يعتمد فعلا على مدى دراية واطلاع

القائمين عليها بهذا المفهوم وخصائصه، والفهم العميق لحيثياته، والقدرة على ترجمتها إلى ممارسات فعلية، تسمح بالتعريف بأدوارها الجديدة للمواطنين وتغيير تمثلاتهم.

نتيجة الفرضية الثالثة:

جاءت فرضيتنا الأخيرة في هذه الدراسة كالآتي: " **تعمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بحكم تواجدها على مستوى رؤساء الولايات بتقريب المكتبات من المواطنين** ".

نحاول من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية التأكد من مدى صحة هذه الفرضية، والتي نحاول من خلالها إبراز الخدمات، النشاطات والبرامج التي تعتمدها هذه المكتبات، وكذا تحديد النطاق أو المجالات التي يمتد فيها عملها، والذي يتيح لها فرصة تقريب جميع المواطنين من هذه المكتبات، وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

– تأخذ المكتبات الرئيسية على عاتقها الترويج للأحداث المرتبطة بالمنطقة والأعياد والمناسبات الوطنية، وحتى التظاهرات الدولية، كما تراعي في تنظيم هذه الأحداث الحفاظ أو إبراز الطابع المميز لكل منطقة، وإحياء الذاكرة الجماعية.

– تحرص المكتبات الرئيسية على تنظيم برنامجها وتوزيع نشاطاتها المرتبطة بهذه الأحداث والتظاهرات عبر جميع ملحقاتها لتغطي جميع البلديات.

– تعمل المكتبات الرئيسية بالتعاون مع المؤسسات الثقافية الأخرى على التنشيط الثقافي داخل المدينة، كما تحرص على ربط علاقات شراكة وتعاون مع المؤسسات التربوية، ومؤسسات البحث العلمي، والجمعيات.

– يأخذ هذا التعاون والانفتاح بين المكتبات الرئيسية وباقي المؤسسات والجمعيات داخل المجتمع عدة أشكال، بعضها يتم بصفة رسمية تنظمه السياسة الثقافية للسلطات العمومية ويمثل نسبة 46,7 % في عملها، وبعضها الآخر يتم بصفة تطوعية بمبادرة من المسؤولين والمكتبيين القائمين عليها وهو يمثل نسبة 53,3 %.

– تشدد المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في سياستها على إعادة مكانة الكتاب والكتاب (المؤلفين) المحليين، سواء من خلال تنمية مجموعاتها التي تحرص على التنوع الثقافي، أو من خلال تقديم المؤلفين والمبدعين داخل المجتمع المحلي في نشاطاتها وبرامجها السنوية، أو حتى في التظاهرات الثقافية التي تشارك فيها هذه المكتبات كالصالون الدولي للكتاب SILA.

– تنظيم المعارض الوطنية الخاصة بالكتاب والموروث الثقافي (اللباس التقليدي، العمران، الصناعات التقليدية والحرفية...) داخل فضاءاتها.

– تنظيم المسابقات في التاريخ، والشعر والأدب للاحتفاء بالمهرجانات المحلية والدولية، والتركيز على المسابقات التي تخص فئة الأطفال كـ " الجواب في الكتاب " و" تحدي القراءة العربي ".

– تعتمد المكتبات الرئيسية على تنظيم المحاضرات والندوات واللقاءات المهنية والتحسيسية بقاعة المحاضرات.

– تعتمد المكتبة على نشاط " قافلة الصيف "، وقافلة " طريقي إلى المعرفة " في الترويج للكتاب في وسط المدينة وعبر جميع البلديات خاصة داخل المخيمات الصيفية.

– تعمل المكتبات الرئيسية بصفة مستمرة على تنظيم أبواب مفتوحة للجمهور، من خلال تخصيص زيارات بيداغوجية للتلاميذ والطلبة.

– تكسر المكتبات الرئيسية في تنظيم النشاطات والبرامج حاجز الفضاء، حيث تعتمد على تقديم العروض خارج جدرانها من خلال النزول إلى الأماكن العامة أو باعتماد المكتبة المتنقلة.

تؤكد نتائج الدراسة التي توصلنا إليها على أن هذه المكتبات في مجتمع الدراسة استطاعت أن تكسب شعبية في الأوساط الاجتماعية مقارنة بمدة حياة هذه المؤسسات التي لا تتعدى 06 سنوات، حيث تتزايد هذه الشعبية باستمرار نتيجة للنشاطات التي باتت تقدمها.

كما تظهر نتائج الدراسة المكانة المهمة التي يحظى بها هذا " النموذج الجديد "، خاصة لتواجدها داخل المدن والذي يعطيها القدرة على مواصلة قيادة المشاريع الثقافية على مستوى هذه المدن والبلديات من خلال الملحقات، رغم الانخفاض الذي سجلته في ميزانيتها في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، إلا أنها حافظت على استمرارية نشاطاتها خاصة في مجال الكتاب والمطالعة لتقريب هذه الفضاءات من المواطنين.

تؤكد هذه المؤشرات على تحقق هذه الفرضية، حيث يسمح لها تموقعها على مستوى رؤساء الولايات بالنشاط والحيوية على مستوى المدينة والبلديات من خلال ملحقاتها، إلا أنه يتطلب الأخذ بعين الاعتبار في عملها مجموعة من العناصر ترتبط بالتنويع في نشاطاتها، وتجاوز المناسباتية، والتطلع إلى الجمهور غير المترددين عليها، وهذا ما يجعلها في حاجة إلى تأدية عملية وساطية.

يعتمد تقريب هذا " النموذج الجديد " من التحولات التي تعرفها المكتبات في العالم، أو صناعة فضاءات منفتحة على المجتمع على إدراج مفهوم الوساطة، وهو مفهوم قوي ووارد في قلب المنطق الذي تقوم عليه السياسة الثقافية للسلطات العمومية، والتي تتبنى مفهوم " دمقرطة الثقافة "، وديمقراطية الثقافة "، حيث تأتي الوساطة الثقافية في جوهر هذا الجدل الذي يقوم على إرادة السلطات العمومية من خلال مؤسساتها (المكتبات)، وضمان إتاحة هذه الفضاءات للجميع، والتي تأخذ بعين الاعتبار الفروقات الاقتصادية والاجتماعية في عملية الوصول والحصول.

يتبنى المخططين للسياسة الثقافية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية حاليا مفهوم " المهرجان " و" التنشيط القرائي والثقافي "، و" قافلة " للتعبير عن توجه المكتبات للمواطنين من خلال النشاطات الثقافية والاجتماعية والترفيهية التي تحتضنها هذه المكتبات في المناسبات والتظاهرات، أو لتعزيز المبادرات التي تتبناها السلطات العمومية، وهذه العبارات تجعلها تقترب من مفهوم الوساطة الثقافية.

يشكل مفهوم الوساطة الثقافية مفهوم قوي لا يقتصر بالضرورة على التنشيط وتفعيل المبادرات، وإنما التفكير في الثقافة بشكل جماعي، ومحاربة كل أشكال الإقصاء والحرمان والعزوف.

إن تفعيل مفهوم الوساطة في النصوص القانونية المنظمة والمسيرة للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية يسمح بتعزيز وتثمين الدور الاجتماعي لهذه الفضاءات المصاحب للجهود التي تبدلها على المستوى الثقافي.

خاتمة

تعد الجزائر من الدول الحديثة الاستقلال التي استطاعت أن تهيئ هياكلها القاعدية على المستوى الثقافي، خاصة خلال العقد الأخير، حيث شرعت في انجاز " نموذج " جديد لمكتبات للمطالعة العمومية تطلق عليها تسمية " الرئيسية "، تبرز دلالات هذه التسمية في طريقة تصميم المباني، والأهداف والمهام، والبرامج المسطرة، والتي تعكس صورة جديدة مغايرة لجميع أشكال فضاءات الكتاب والمطالعة التي عرفتها منذ الاستقلال.

يشكل هذا " النموذج " الجديد للمكتبات في الجزائر قطيعة لتراث مكتباتنا، فهو يحظى بمكانة مهمة في السياسة العامة للسلطات العمومية، تجعل منه ركيزة أساسية في عملها التنموي، حيث تعتبره محرك حيوي وفعال في تحقيق المشاريع المسطرة على المستوى الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، التربوي، الأخلاقي، وحتى الترفيهي، وهو ما يتطلب على القائمين عليها الفهم والإدراك الحقيقي لفلسفة هذا " النموذج " الجديد في الجزائر لتمثيلها فعليا داخل المجتمعات.

يرتبط إنشاء وتصميم هذا " النموذج " بإستراتيجية (الاستراتيجيات) السلطات العمومية التي تركز على الجودة في تصميم هذه المرافق الثقافية باعتبارها جزء مهم في السياسة الوطنية العمرانية التي يراد بها تحسين العيش داخل المدن، حيث تصنف هذه المرافق الثقافية كأحد الفضاءات العمرانية المساهمة في تطوير الفضاء العمومي الحضري، مما يجعل هذه الفضاءات تقترب من التوجهات والتحولات التي تعرفها المكتبات في العالم، والتي تستدعي التعامل والتفاعل مع مفهوم " الفضاء العمومي " خاصة مع بروز " نموذج مكتبات الفضاء الثالث ".

إن الحديث عن نموذج " مكتبات الفضاء الثالث " لا يستدعي بالضرورة تحقيقه شكلا ومضمونا داخل مجتمعنا الذي يبقى مرهون بتقاليد وممارسات معينة من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة الخصائص التي يقوم عليها هذا النموذج الجديد أو شبكة المؤشرات التي يصعب على بعضها التحكم فيها أو قياسها داخل مكتباتنا، غير أنه يوجد بعض الخصائص الثابتة والبارزة والتي تتطلب على القائمين عليها الإحاطة بها وهو ما هدفت إليه هذه الدراسة.

تحمل السياسة الثقافية للسلطات العمومية الموجهة لمشروع المكتبات الرئيسية في طياتها هذه الفلسفة التي تقتضي التعامل والتفاعل مع المفهوم الجديد للفضاء العمومي، حيث حرصت في انجاز هذه الفضاءات على تحسين صورة المكتبة من خلال التركيز على التصميم الهندسي الخارجي، وتقسيم

وتنويع المساحات داخلها، وتجهيزها بكامل وسائل الراحة وقضاء الأوقات بها، كما تؤكد على توفر مبدأ الإتاحة والوصول لجميع المواطنين، والذي تهدف من خلاله إلى تحقيق المزيج الاجتماعي.

على الرغم من عدم ورود مفهوم الدور الاجتماعي لهذا النموذج الجديد بشكل صريح وعلني في هذه السياسة الثقافية المتخذة من طرف السلطات العمومية، إلا أن هذا المشروع تحكمه مجموعة من السياقات ترتبط بتعزيز الحوار والتنوع الثقافي، وتقليص الصراع الاديولوجي والفكري لخدمة مشروع حضري وتسهيل التعايش داخل المدن.

إن الصورة الجديدة لهذا النموذج الجديد داخل مجتمعنا تبقى مرهونة بالجهود التي يقدمها القائمين عليها، وعليه فإن تغييب هذه المفاهيم في السياسة الثقافية يؤثر في علاقة هذه الفضاءات بالمواطنين، كما يصعب على المكتبيين الفهم العميق لهذا المشروع، وهو ما أبرزته الدراسة الميدانية في عدم قدرتهم على الإحاطة والإلمام الشامل بالمفاهيم القاعدية الواردة في المهنة.

إن الارتقاء إلى مستوى التخطيط والتجهيز الذي يحظى به هذا النموذج الجديد للمكتبات داخل مجتمعنا، يعتمد على مدى إدراك القائمين عليها للمفاهيم الثانوية المتفرعة عن علاقة المكتبات بالمفهوم الجديد للفضاء العمومي، والتي تسمح لهم ببناء قاعدة عمل ترتكز على أسس متينة، وتصور نطاق عملها، وتحديد أبعادها التي لا تقتصر بالضرورة على الخدمات الوثائقية.

إن الهدف الأساسي من انجاز هذه الفضاءات هو ضمان الحق لجميع المواطنين في الوصول والحصول على المعلومات والثقافة والمعرفة، وعليه تعد عملية تنمية المجموعات من العمليات الضرورية والتي تجسد بها أهدافها الديمقراطية، غير أن السياق السوسيو–تاريخي لتطور فضاء الكتاب والمطالعة في مجتمعنا، بالإضافة إلى ما أصبحت توفره الانترنت اليوم من منافذ جديدة تسمح بالحصول والوصول إلى المعلومات والثقافة يتطلب التفكير في كيفية الحفاظ على القراء المنخرطين، ووضع إستراتيجية لجلب القراء المحتملين والمحرومين باعتبارهم أحد أهم مجموعات المكتبة التي يتطلب عليها تنميتها.

ولذلك فإن تطوير الخدمات غير الوثائقية يهدف إلى تعزيز خدماتها الوثائقية، والتفكير في تنمية مجموعات القراء هو التفكير في تنمية مجموعات الوثائق، وعليه اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير التي تشرك من خلالها هذا النموذج الجديد في جميع التظاهرات الثقافية، العلمية

والاجتماعية المنظمة على المستوى الدولي، والإقليمي والمحلي والتي توحي بضرورة عدم اكتفاء هذه الفضاءات بعملية الإعارة لمجموعاتها.

تقوم هذه التدابير والإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية على إشراك هذا النموذج الجديد في البرامج والنشاطات المتعلقة بخدمات الكتاب، التكوين والتعليم، التثقيف والترفيه داخل فضاءاتها أو خارجها جدرانها إلى جلب تصور جديد لدى القائمين عليها يستدعي التوجه إلى الجمهور، والذي نمت معه ممارسات جديدة استطاعت من خلالها كسب جمهور جديد، وإنشاء شركاء جدد.

أخذت هذه الممارسات عدة أشكال وتسميات كـ " المهرجان " أو " التنشيط القرائي والثقافي "، أو " قافلة طريقي إلى المعرفة "، حيث تؤكد السياسة الثقافية للسلطات العمومية ضمنيا من خلال هذه المبادرات على ضرورة العملية الوساطية في عمل هذه الفضاءات، والتي استطاعت من خلالها أن تعطي دفعة قوية لهذه المكتبات وتكسبها شعبية في ظرف زمني لا يتعدى الستة سنوات.

يشكل مفهوم الوساطة الثقافية من المفاهيم الرائجة في المهنة، والتي تهدف إلى تقليص الفجوة بين الثقافة ومؤسساتها والجمهور، وهو المنطق الذي تقوم عليه السياسة الثقافية كما توضح هذه الدراسة، غير أن هذا يتطلب من القائمين عليها التفريق بين الالتزام وبين الحاجة إلى عملية وساطية في المكتبات التي تهدف إلى كسب جمهور جديد والتفكير في الثقافة بشكل جماعي، ومحاربة كل أشكال الإقصاء والحرمان والعزوف.

ما يجب التأكيد عليه في آخر المطاف هو إلزامية التغيير في المقاربات التي تعتمد على مجموعة من المصطلحات والمفاهيم و" البراديغمات " بصفة عامة، وفي الممارسات المتبعة في فضاءات الكتاب والمطالعة، تسيير المكتبات ونوعية العلاقات مع المستفيدين من خدمات هذه الأخيرة.

فالقطيعة مع التمثلات التي تحملها فئة المكتبيين والقائمين على تسيير مكتبات المطالعة العمومية في الجزائر تمر بالضرورة بالانفتاح على التصورات الجديدة التي يعرفها قطاع المكتبات في العالم من خلال التجارب الرائدة، والتي تعتبر المكتبات كفضاء عمومي قبل كل شيء تسود فيه فكرة المواطنة.

يتميز هذا الفضاء بالدور الذي يلعبه المواطن وتجاوبه مع ما هو موفر له في هذا الفضاء الغير المرتبط بالكتاب والمطالعة فقط، بل بكل ما يحتاجه المواطن من خدمات إعلامية، توجيهية، اجتماعية، فهو الذي أسس لهذا التصور والتوجه الجديد حسب تطلعاته واحتياجاته الآنية والمستقبلية.

كما تبقى الوساطة وآلياتها من بين التوجهات التي سمحت بالوصول إلى هذه التحولات القوية في

تصميم فضاءات منفتحة على المجتمع وكل الفئات الاجتماعية دون تمييز، وتتجاوز بهذا الصورة السلبية التي تتابع مصطلح المكتبات وخاصة منها مكتبات المطالعة العمومية.

انطلاقا من المقاربات الدولية الواردة في هذه الدراسة فإن التفكير في مكانة المكتبات داخل المجتمعات حاليا هو حديث جميع المختصين والمهنيين في عالم المكتبات الدولية، وعليه أصبح يشكل موضوع المكتبات العمومية وعلاقتها بمفهوم " الفضاء العمومي " من التوجهات الحديثة في علوم المكتبات، والتي تندرج كأحد الركائز القاعدية التي تضمن لها مكانتها في التخطيط الحضري، وتوضح الأدوار الجديدة لها، وتحدد أبعادها ونطاق عملها، خاصة مع بروز وانتشار نموذج " مكتبات الفضاء الثالث " في بعض الدول الأنجلوساكسونية والأوروبية، والتي تعرضت له هذه الدراسة في الفصول النظرية. كما حاولنا من خلال الدراسة الميدانية التعرض لـ " نموذج " المكتبات الرئيسية التي تقترب بخصائصها المادية والإمكانيات المتوفرة لديها من المفهوم الجديد لـ " الفضاء العمومي "، والتي تفتح في نفس الوقت آفاق جديدة للباحثين في علوم المكتبات للتعرض للمفهوم من عدة زوايا، تبحث في كيفية ترجمة هذا المفهوم إلى ممارسات عملية في تمثلات القائمين عليها أو في تصور المواطنين لهذه الفضاءات، وذلك من خلال التعرض والاهتمام بالأساليب والمناهج والآليات التي تسمح بتحقيق ذلك.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

القواميس، الموسوعات:

1. عبد التواب، شرف الدين. الموسوعة العربية في الوثائق والمكتبات. الدوحة: دار الثقافة، 1986.

2. القلقشندي، أبي العباس احمد. صبح الأعشى. ج.1. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1922.

الكتب والمؤلفات:

3. أرجايل، مايكل. سيكولوجية السعادة. تر. سوف، فيصل عبد القادر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993.

4. التمكروتي، علي بن محمد. النفحة المسكية في السفارة التركية (1589). تح.: الصالح، محمد. أبوظبي؛ بيروت: دار السويدي؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007. 139.

5. حمادة، محمد ماهر. الكتاب في العالم. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994.

6. سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830). ج.1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.

7. سعد الله، أبو القاسم. محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال). ط.3. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

8. شرف الدين، عبد التواب. المدخل إلى المكتبات والمعلومات. القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001.

9. كابيه، ألان. السلام والديمقراطية: معالم المسالة. باريس: اليونسكو، 2004.

10. عبد الإله، عبد القادر. قراءات في مفهوم القراءة. في: عبد الإله، عبد القادر. الشباب والقراءة في الجزائر. الجزائر: ابن النديم، 2010.

11. فينليسون، جيمس جوردن. يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة. تر.: الروبي، محمد احمد. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

12. مجموعة من الباحثين. مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي. القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، 2010.

13. يورغن، هابرماس. القول الفلسفي للحداثة = le discoures philosophique de la modernité. تر.: الجيوشي، فاطمة. دمشق: وزارة الثقافة، 1995.

14. اليونسكو. التقرير العالمي لليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة. فرنسا: مطبوعات اليونسكو، 2005.

مقالات:

15. بومدين، سليمان. المدينة الجزائرية وأثرها على تماسك العلاقات الاجتماعية التقليدي. في: Hervé, Cellier, Djenidi, Abla Rouag. Algérie- France : Jeunesse, ville et marginalité. [Alger] : Chihab Editions, [s.d].

16. سيد محمد، أشرف صالح. المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي. اماراباك. 2013، مج.4.، ع.7.

17. العلوي، رشيد. الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر. الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، [د.ت.]. قسم العلوم الإنسانية والفلسفة.

18. المشهداني، مؤيد محمود حمد، رمضان، سلوان رشيد. أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518–1830. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، 2013، مج.5، ع.6.

متفرقات:

19. الأمم المتحدة. نظام معاهدات حقوق الإنسان. نيويورك؛ جينيف: الأمم المتحدة، 2012. (صحيفة وقائع رقم 30، التنقيح رقم 1).

الأطروحات:

20. أمقران، عبد الرزاق. إستراتيجية التجديد الثقافي في المجتمعات العربية في ظل العولمة. 2010. 363 ورقة. أطروحة دكتوراه. علم الاجتماع. جامعة منتوري – قسنطينة –. 2011/2010. ص.225.

21. بن حاوية، يمينة. جودة خدمات المكتبات العمومية في الجزائر. 2015. 289 ورقة. أطروحة دكتوراه، علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران - 1- احمد بن بلة. 2014-2015.

22. الزاحي، سمية. المكتبات العامة في الجزائر بين النظريات العلمية ومعطيات الواقع: المكتبات العامة البلدية لولاية سكيكدة نموذجا. 2006. 158 ورقة. مذكرة ماجستير، الإدارة العلمية والمعلومات، قسنطينة، 2006/2005.

23. عطار، احمد. تجديد العقل الأنواري عند يورغن هابرماس : قراءة نقدية للايديولوجيا الليبرالية المعاصرة. 2011. 317 ورقة. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2010–2011.

24. نوري، دريس. استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف، وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية. 2007. 224 ورقة. مذكرة ماجستير، علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2007/2006.

أعمال المؤتمرات والملتقيات:

25. الإيسيسكو. نحو ثقافة وسطية تنموية للنهوض بالمجتمعات الإسلامية. الخطوط العريضة لمشروع خطة عمل للنهوض بدور الوساطة الثقافية في العالم الإسلامي: المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الثقافة، 2–4 نوفمبر 2015. عمان: وزارة التراث والثقافة، 2015.

النصوص القانونية:

أ– القوانين

26. القانون رقم 05–04 المؤرخ في 06 فيفري سنة 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.12. ص.10.

27. قانون رقم 15-13 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع. 39. ص.21.

ب- المراسيم

28. مرسوم رقم 75-31 مؤرخ في 9 محرم عام 1305 الموافق 22 يناير سنة 1975، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار والثقافة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.12. ص.186.

29. مرسوم تنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 2 محرم 1414 الموافق 22 يونيو 1993، يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.42. ص.16. (س.31، ع. 42، 23 يونيو 1993)، ص.17.

30. مرسوم تنفيذي رقم 94-414 مؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1415هـ الموافق 30 نوفمبر سنة 1994، يتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.79. ص.22.

31. مرسوم تنفيذي رقم 05-80 مؤرخ في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير 2005، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الثقافة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.16. ص.17.

32. مرسوم تنفيذي رقم 07-275 مؤرخ في 6 رمضان عام 1428 الموافق 18 سبتمبر 2007، يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.58. ص.37.

33. مرسوم تنفيذي رقم 08-235 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 2 محرم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993 والمتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .ع. 43. ص.16.

34. مرسوم تنفيذي رقم 08-236 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .ع. 43. ص.16.

35. مرسوم رئاسي رقم 09-202 مؤرخ في 02 جمادي الثانية عام 1430 الموافق 27 ماي سنة 2009، يتضمن إنشاء المركز الوطني للكتاب. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.33. ص.22.

36. مرسوم تنفيذي رقم 09-346 مؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1430 الموافق 22 أكتوبر 2009، يتمم المرسوم التنفيذي رقم 08-236 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، والمتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.62. ص.3.

37. مرسوم تنفيذي رقم 12-234 مؤرخ في 3 رجب عام 1433 الموافق 24 مايو سنة 2012، يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.34. ص.10.

ت- الأوامر

38. أمر رقم 70-34 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1390 الموافق 29 ماي سنة 1970، يتضمن إعادة تنظيم المكتبة الوطنية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.48. ص.671.

ث- القرارات

39. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بأدرار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63 . ص.21. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

40. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بتلمسان. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.22. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

41. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية ببجاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.21. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

42. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بفرندة (ولاية تيارت). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.22. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

43. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بتيزي وزو. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.23. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

44. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بعنابة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.. ص.63. ص.23. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

45. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 25 ماي 2005، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بقسنطينة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.63. ص.23. مؤرخة في 14 سبتمبر 2005.

46. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية ببسكرة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.29. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

47. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية ببشار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.29. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

48. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بتبسة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.30. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

49. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بالجلفة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.30. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

50. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بمعسكر. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.31. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

51. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بعين تموشنت. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.31. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

52. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1427 الموافق 2 غشت سنة 2006، يتضمن إنشاء ملحقة للمكتبة الوطنية الجزائرية بغيليزان. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.75. ص.32. مؤرخة في 26 نوفمبر 2006.

53. قرار مؤرخ في 4 صفر عام 1429 الموافق 11 فبراير سنة 2008، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي دولي للأدب وكتاب الشباب. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.14. ص.24.

54. قرار مؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1431 الموافق 18 مارس سنة 2010، يتضمن تأسيس المهرجان الثقافي المحلي " القراءة في احتفال ". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.30. ص.22.

الويبوغرافيا:

أ- الكتب والمؤلفات:

55. قموح، ناجية، الزاحي، سمية، و.بوخالفة، خديجة. المعيار العربي الموحد للمكتبات العامة [الخط المباشر]. مراجعة: جرجيس، حاسم محمد، العربي، احمد، بسيوني، بدوية. الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، 2013. ص.20. الإتاحة على:

http://arab-afli.org/media-library/pdf/Public_Libraries_Standard_I3lem.pdf (تاريخ الزيارة 2016.04.08)

ب- مقالات:

56. العلوي، رشيد. الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر[الخط المباشر]. مجلة دلتا نون، 2014، ع.2.ص.2. الإتاحة على: www.d-ncdm.c-tpa.org/contents/digital library (تاريخ الزيارة 2016.03.26).

57. قموح، نجية. المكتبات العامة بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي 1830-1962 [الخط المباشر]. منتدى الإحياء العربي، ع.1، 2005. الإتاحة على: http://alarabiclub.org/index.php?p_id=213&id=260 (تاريخ الزيارة 2016.01.04).

58. كنزاي، محمد فوزي. براديغم مدرسة فرانكفورت على المحك: منظور اتصالي= The Frankfurt School paradigme at ask : communicative perspective [الخط المباشر]. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، 2014،ع.9. الإتاحة على: http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/براديغم%20مدرسة%20فرانكفورت%20على%20المحك.pdf (تاريخ الزيارة 2017.05.17).

ت- متفرقات

59. اتفاقية بين وزارتي الثقافة والعدل لإدراج النشاطات الثقافية والفنية والأدبية داخل المؤسسات العقابية [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151012/55069.html (تاريخ الزيارة 2017.08.02).

60. القالي، زينب. أزمة المقروئية في الجزائر[الخط المباشر]. يومية الشاهد. الإتاحة على: http://www.alger-culture.com/print.php?type=A&item_id=561 (تاريخ الزيارة 2016.12.19).

61. موقع المركز الوطني للكتاب: http://cnlalgerie.dz/ar/centre-national-du-livre/mot-du-drirecteur (تاريخ الزيارة 2016.12.17).

62. موقع وزارة التربية الوطنية. http://www.education.gov.dz/activity/استقبال-وزيرة-التربية-الوطنية-لوزير-ا-2/. (تاريخ الزيارة 2017.08.02).

63. موقع وزارة الثقافة. http://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/bibliotheque-pren.php (تاريخ الزيارة 2016.03.29).

64. النصوص المؤسسة للجمهورية [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (تاريخ الزيارة 2016.02.15).

ث- التقارير، الإعلانات والتصريحات الدولية:

65. إعلان الإسكندرية بشأن المكتبات وتفعيل مجتمع المعلومات [على الخط]. 2005 . الإتاحة على: http://www.ifla.org/files/assets/wsis/Documents/alex-manifesto-libs-info-society-ar.pdf. (تاريخ الزيارة 2016.10.29).

66. إعلان ليون حول إتاحة الوصول للمعلومات والتنمية [الخط المباشر]. 2014. الإتاحة على: http://www.lyondeclaration.org (تاريخ الزيارة 2016.09.28).

67. الإفلا. إعلان ليون حول تداول المعلومات والتنمية [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.ifla.org/past-wlic/2014/FR/ifla80/node/669.html. (تاريخ الزيارة 2016.09.28).

68. الإفلا، اليونسكو. بيان الإفلا واليونسكو حول المكتبات متعددة الثقافات [الخط المباشر]. 1994. الإتاحة على: http://www.ifla.org/files/assets/library-services-to-multicultural-populations/publications/multicultural_library_manifesto-ar.pdf . (تاريخ الزيارة 2017.01.07).

69. الأمم المتحدة. الإعلان العالمي بشان التنوع الثقافي [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CulturalDiversity.aspx. (تاريخ الزيارة 2016.12.17)

70. الأمم المتحدة، اليونسكو. تقرير عن الاقتصاد الإبداعي لعام 2013 (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2013)، الإتاحة على: http://www.unesco.org/culture/pdf/creative-economy-report-2013-ar.pdf (تاريخ الزيارة 2017.03.26)

71. بيان الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات (الإفلا) بشأن الانترنت (2003) [على الخط]. الإتاحة على: http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001295/129562a.pdf (تاريخ الزيارة 2016.10.28).

72. فارمر، ليزلي، ستريسيفيك، إيفانكا. استخدام البحث في الترويج لمحو الأمية والقراءة في المكتبات: إرشادات للمكتبيين [الخط المباشر]. تقرير الافلا المهني رقم 130. ص.4. الإتاحة على: http://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/professional-report/130.pdf. (تاريخ الزيارة 2017.01.14).

73. اليونسكو. إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي [الخط المباشر]. الإتاحة على: http://www.droitsdelhomme.org.tn/wpcontent/pdfs.2067%20الثقافي%20التنوع%20بشان%20العالمي%20اليونسكو%20إعلان/pdf. (تاريخ الزيارة 2017.01.07).

74. اليونسكو. بيان اليونسكو بشأن المكتبات العامة. 1994. [الخط المباشر]، الإتاحة على:.www.unesdoc.unesco.org (تاريخ الزيارة 2016.04.02).

المراجع باللغات الأجنبية:

Dictionnaire, encyclopédies :

75. John, F. and Paul, S. *Public Libraries*. In: International Encyclopedia of Information and Library Science, 2nd ed. New York: Routledge, 2003.

76. Wiegand, A. Wayne, Davin, G. Donald. *Encyclopedia of Library History*. New York; London: Garland Publishing, 1994.

Ouvrages et monographies :

77. Abdelhamid, Arab. *La lecture publique en Algérie durant la période coloniale (1830-1962).* Alger : Office des publications universitaires, 2004.
78. Accart, Jean-Philippe. *La bibliothèque, lien social, lien intergénérationnelle au sein de la société de l'information*. In. International solidarity in library = la solidarité intergénérationnelle dans les bibliothèque. [s.l.]: IFLA, 2012.
79. Bouayed, Mahmoud. *Le livre et la lecture en Algérie*. Unesco, 1985.
80. Eche, Youssef. *Les bibliothèques arabes : publiques et semi- publiques en Mésopotamie, en Syrie et en Égypte au Moyen Age*. Damas: institue français de Damas, 1967.
81. Jürgen, Habermas. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Trnsl.: Burger Thomas, Lawrence Frederick. Massachusetts: First MIT Press paperback edition, 1991.
82. Lamizet, Bernard. *La médiation culturelle.* Paris : l'harmattan, 1999.
83. Morel, Eugene. *Bibliothèques : essai sur le développement des bibliothèques publiques et de la librairie dans les deux mondes*. Paris : Mercvre de France, 1634.
84. Oldenburg, Ray. *The great good place: cafés, coffee shops, bookstores, bars, hair salons, and other hangouts at the heart of a community*. New York: Marlowe & Campany, [s.d.].
85. Paquot, Thierry. *L'espace public*. Paris : la découverte, 2009.
86. Paquot, Thierry. *Préface De « l'espace public » aux « espaces publics ». Considérations étymologiques et généalogiques*. In : Les temps de l'espace public urbain : Construction, transformation et utilisation. Canada : MultiMondes, 2008.
87. Penna, Carlos Victor. *La planification des services de bibliothèque et de documentation*. Paris : Unesco, 1971.
88. Unesco. *Rapport sur la communication dans le monde*. Paris : Unesco, 1990.

Articles de périodiques :

89. Bauby, Pierre. *La notion de service public*. Bibliothèque(s) - Revue de l'association des Bibliothécaires de France. n° 53/54, décembre 2010.
90. Blanc-Montmayeur, Martine. *Le congres d'Alger (13-18-avril 1931) : prémices de la « lecture publique » ?*. Bibliothèque(s) - Revue de l'association des Bibliothécaires de France. n° 28, juin 2006.
91. Davallon, Jean. *la médiation : la communication en procès ?*. MEI « médiation et information », n° 19, 2002
92. De Bougi, Sarah. *Le rôle de médiation des bibliothèques patrimoniales en milieu universitaire*. Revue, vol 4, n° 4, 2008.
93. Lahary, Dominique. *Bibliothèque, politiques publiques, service public*. Bibliothèque(s) - Revue de l'association des Bibliothécaires de France. n° 53/54, décembre 2010.

Thèses, Mémoires:

94. Arab, Abdelhamid. *Contribution à l'Étude des institutions culturelles de l'Algérie: évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962*. 2000. 800 p. Thèse du doctorat d'Etat, bibliothéconomie et sciences documentaires, l'Université d'Alger, 2000.

95. De Bernardo, Luc. *Quelle place pour les médiateurs en bibliothèque public?: la bibliothèque du merlan a Marseille*. 2002. Diplôme de conservateur des bibliothèques, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, 2002.
96. David, Stéphanie. *Médiation et /ou formation en bibliothèque: quel accompagnement pour les publics de l'autoformation*. 2008. 88 p. Mémoire d'étude, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, mars 2008.
97. Dominique, Gazo. *Les missions des bibliothèques publiques autonomes du point de vue des élus municipaux québécois*. 2009. 360p. thèse doctorat, école de bibliothéconomie et des sciences de l'information.
98. Elhadi Mohamed, Didi. *Les bibliothèques algériennes : passe, présent et perspectives contribution à l'histoire culturelle de l'Algérie*. 1976. 55p. Diplôme Supérieur de Bibliothécaire, Ecole nationale supérieure des bibliothèques, 1975-1976 .
99. Galaup, Xavier. *L'usager co-créateur des services en bibliothèque publique : l'exemple des services non-documentaires*. 2007. 110 p. Mémoire d'étude, école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques.
100. Gilbert, Raphaële. *Services innovants en bibliothèque : construire de nouvelles relations avec les usagers*.2010. 101 p. Mémoire d'étude, école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques.
101. Giraudon, Anne. *La notion de service public*. 2010. 96 p. Mémoire d'étude, école nationale supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques.
102. Hardy, Jonathan. *L'espace public de Jürgen Habermas, réexaminé à la lumière de ses écrits de jeunesse*. 2001. 112.p. mémoire d'étude, Faculté des études supérieures, Université de Montréal, juillet 2001.
103. Hartani, Wahiba. *la lecture publique en Algérie : une manifestation culturelle, "la semaine du livre et des bibliothèques"*.1980.51 pages. École nationale supérieure de bibliothécaires.
104. Jennifer, Kluke. *The Greatest Good Place: The role of the public library in the development of successful cities, and the relationship between public library contributions and planning policy*. 2014. 68p. Master of Planning in Urban Development, Ryerson University, 2014.
105. Legghe, Karine. *Les enjeux de la médiation documentaire dans les centres de documentation des musées*. 2010. 78p. Mémoire de stage, Université Charles de Gaulle, Lille 3, juin 2010.
106. Loïc, Ballarini. *L'espace public au-delà de l'agir communicationnel. Quatre renversements de perspective pour sortir des impasses du modèle habermassien*. 2010. 448 p. thèse doctorat. Sciences de l'Homme et Société. Université Paris VIII Vincennes-Saint Denis, novembre 2010.
107. Montoya, Nathalie. *Médiateurs et dispositifs de médiation culturelle : contribution a l'établissement d'une grammaire d'action de la démocratisation de la culture*. 2009. 576 p. thèse du doctorat. Sociologie. Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III, 2009. Français.
108. Sandoz, David. *Repenser la médiation culturelle en bibliothèque publique: participation et quotidienneté*. 2010. 67p. Mémoire DCB, Diplôme de conservateur de bibliothèque, janvier 2010.
109. Servet, Mathilde. *Les bibliothèques troisième lieu*. 2009. P.83. Diplôme de conservateur des bibliothèques, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, janvier 2009.
110. Thiriet, Mathilde. *La formalisation de l'action culturelle : Réflexion à partir de l'exemple de la Médiathèque de l'agglomération troyenne*. . 2005. 71 p. Mémoire d'étude, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, 2005.

111. Wenner, Marie-Thérèse, Reymond, Corinne. *Quel bibliothécaire-médiateur aujourd'hui…et demain ?*. 2005. 41p. Certificat en Gestion de Documentation et de Bibliothèque, Département des Sciences de l'Education, Université de Fribourg, Novembre 2005.

Textes juridiques :

112. Loi n º 10-02 du 16 Rajab 1431 correspondant au 29 Juin 2010, portant approbation du Schéma National d'Aménagement du territoire. Journal Officiel de la République Algérienne, n º 66.

Webographie :

Dictionnaires, Encyclopédies :

113. *Dictionnaire de français Larousse* [el ligne]. URL: http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/bibliothèque/9064. (Consulté le 09. 08. 2016).
114. *Dictionnaire de français Larousse* **[** en ligne **]**. URL : http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/m%C3%A9diation/50103?q=la+m%C3%A9diation#50001.(Consulté le 28.04.2017).
115. Emile, Littré. *Dictionnaire de la langue française* **[** en ligne **]**. URL :http://www.littre.org/definition/bibliothèque. (Consulté le 09. 08. 2016).
116. http://www.almaany.com/ar/dict/ar8 . (Consulté le 28.04.2017).
117. *English oxford living dictionaries* [en ligne]. URL : https://en.oxforddictionaries.com/definition/mediation (Consulté le 28.04.2017)

Ouvrages et monographies :

118. Adrien, Berbrugger. *Bibliothèque-Musée d'Alger* [en ligne]. Alger: Bastide, 1860. URL: http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k6289736q/f15.image (Consulté le 21.06.2017).
119. Clark, John Willis. *The Care of Books : an essay on the development of libraries and their fittings, from the Earliest times to the end of Eighteenth Century* [en ligne]. London: Cambridge University press warehouse, 1901. URL: https://archive.org/details/careofbooks00claruoft. (Consulté le 20.08.2016).
120. IFLA. *IFLA Strategic Plan 2016-2021*. [en ligne]. [s.l.] : international Federation of Library association and institutions, 2015. URL: http://www.ifla.org/files/assets/hq/gb/strategic-plan/2016-2021.pdf (Consulté le 20.03.2016).
121. Koren, Marian. *Creating Public Paradise: Building Public Libraries in the 21st Century* [en ligne]. Leidschendam: Biblion Uitgeverij, 2004, URL : https://books.google.dz/books?id=XFtOQsEMJl4C&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false (Consulté le 20.04.2017)
122. Putnam, Robert. Feldstein, M. Lewis. *Better together: restoring the community American* [en ligne]. New York: Simon et Schuster, 2003. URL :https://books.google.fr/books?id=qledfXzFImcC&pg=PA50&lpg=PA50&dq=third+place+library+robert+putnam&source=bl&ots=i15n18qkyp&sig=-24Ty7Ae1_tvXtM4PFhipzvHiao&hl=fr&sa=X&ved=0ahUKEwijkrfm9K7TAhVECsAKHfyMA

FEQ6AEIPDAD#v=onepage&q=third%20place%20library%20robert%20putnam&f=false (Consulté le 18.04.2017)

110. Unesco. *Le développement des bibliothèques publiques en Afrique : stage d'étude d'Ibadan* [en ligne]. URL : http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001352/135237fb.pdf (Consulté le 19.06.2017)

111. Unesco. *Plurality of Literacy and Its Implications For Policies and Programs* [en ligne]. France: Unesco, 2004. URL: http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001362/136246e.pdf. (Consulté le 14.01.2017).

112. De Vries, L. Johanna. *The history of the international federation of library association from its creation to the Second World War 1927-1940* [en ligne]. IFLA. URL: http://www.ifla.org/files/assets/hq/history/history-of-ifla-1927-1940_de-vries_1976.pdf. (Consulté le 12.09.2016).

Articles de périodiques :

113. Accart, Jean-Philippe. *Le sommet mondial sur la société de l'information* [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2004, n° 6, URL: http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2004-06-0068-010. (Consulté le 30.09.2016).

114. Alix, Yves. *Retours sur la médiation* [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2007, n° 6. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2007-06-0066-000 (Consulté le 16.10. 2014).

115. Allouche, Abdelwahed. *La médiation du livre: une obsession du social?* [en ligne]. Esprit critique, 2004, Vol.06, n° 03. URL: http://www.espritcritique.org. (Consulte le 26.12.2014).

116. Allouche, Abdelwahed. *Les médiations dans les bibliothèques publiques* [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France, n° 6, 2007. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2007-06-0071-002 . (consulté le 26 -12- 2014).

117. Bertrand, Anne-Marie. *Médiations, formations, réflexions et interrogations* [en ligne]. In. : l'écrit et ses médiations, BPI, 2009 . URL : http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/48210-mediations-formations-reflexions-et-interrogations.pdf (Consulté le 06.05.2017).

118. Bertrande, Anne-Marie. *La bibliothèque dans l'espace public* [en ligne]. in : congres de l'ABF, bourge, 1998. URL : http://www.enssib.fr/bibliothéque numérique /notice.1506. (Consulté le 09. 04. 2017).

119. *bibliothèques, mission et typologie* [en ligne]. URL : http://mediadix.u-paris10.fr/cours/admin/adminpdf/TCAdminF3-1Bibliotheques_missions_et_typologie.pdf (Consulté le 10- 08- 2016).

120. Bibliothèque où le désir d'urbanité [en ligne]. URL : http://www.caue92.fr/IMG/pdf/1_abcd.pdf (Consulté le12.04.2017)

121. Caune, Jean. *La médiation culturelle : une construction du lien social* [en ligne]. URL : http://www.cricnord.com/uploads/library/documents/509281b13a080.pdf (Consulté le 10.05.2017).

122. Choudhury, Nupur. *World Wide Web and Its Journey from Web 1.0 to Web 4.0* [en ligne]. International Journal of Computer Science and Information Technologies (IJCSIT), Vol. 5 (6) , 2014. P.8096. URL: http://ijcsit.com/docs/Volume%205/vol5issue06/ijcsit20140506265.pdf (Consulté le 26.05.2017).

123. Chourrot, Olivier. *Le bibliothécaire est-il un médiateur ?* [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France, 2007, n° 6.URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2007-06-0067-001 (Consulté le 16.10. 2014).
124. Définition de la bibliothèque : questions ? réponses ! [en ligne]. URL : http://www.enssib.fr/content/definition-de-la-bibliotheque. (Consulté le 10- 08- 2016).
125. Dogliani, Sergio. *Les Idea Stores. Bulletin des bibliothèques de France* [en ligne], n° 1, 2008. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2008-01-0069-013. (Consulté le 25.4. 2015).
126. Dominique, Lahary. *Le métier de bibliothécaire au risque du numérique* [en ligne]. LCN, vol. 1, n° 3, 2000. URL : http://lcn.revuesonline.com/gratuit/LCN1_3_05-Lahary.pdf (Consulté le 26.05.2017).
127. Doug. Johnson. Why do we libraries when we have the internet? [en ligne]. URL : http://www.doug-johnson.com/dougwri/why-do-we-libraries-when-we-have-the-internet.html (Consulté le 04.06.2016).
128. Fabre, Isabelle. *L'espace documentaire comme lieu de médiations* [en ligne]. Revue : Esquisse, 2013. URL : https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00837950 (Consulté le 18.11.2014).
129. Fabre, Isabelle, Veyrac, Hélène. *Des représentations croisées pour l'émergence d'une médiation de l'espace documentaire* [en ligne]. Communication & Langages, 2008, n° 156. URL : http://oatao.univ-toulouse.fr/1938/1/fabre_1938.pdf (Consulté le 16.05.2017).
130. Galluzzi, Anna. *L'avenir des bibliothèques publiques* [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2011, n° 6, URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2011-06-0075-011 (Consulté le 26.05.2017).
131. Garden, Annie. *Bibliothèques et médiation* [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France, 1996, n° 6. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1996-06-0075-003 (Consulté le 27.11.2014).
132. Harris, Kevin. *Your third place or mine? Public libraries and local communities* [en ligne]. Public library journal, 2003, 18(2), URL : http://www.local-level.org.uk/uploads/8/2/1/0/8210988/your_third_place.pdf (Consulté le 20.04.2017)
133. Huzar, Tim. *Le néolibéralisme, la démocratie et la bibliothèque comme espace radicalement inclusif*. 2014. [en ligne] : http://library.ifla.org/835/7/200-huzar-fr.pdf. (consulté le 20.11.2016).
134. Joli-Cœur, Sophie. *Définition des termes e des concepts lexique et bibliographie* [en ligne]. Groupe de recherche sur la médiation culturelle, 2007. URL : http://montreal.mediationculturelle.org/wp-content/uploads/2010/04/lexique_biblio_2007-2008.pdf (Consulté le 15.05.2017).
135. Kant, Emmanuel. *Réponse à la question «Qu'est-ce que les Lumières ?» (1784)* [en ligne]. URL : http://www.echosdumaquis.com/Accueil/Textes_(A-Z)_files/Qu'est-ce%20que%20les%20Lumières%3F%20(1784).pdf. (Consulté le 20.03.2017).
136. La médiation culturelle [en ligne]. URL : https://fr.m.wikibooks.org/wiki/La_médiation_culturelle#/editor/1 (Consulté le 17.05.2017).
137. Lefebvre, Alain. *La bibliothèque comme espace « priblic »* [en ligne].2001, no 192, URL : http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/47598-la-bibliotheque-comme-espace-priblic.pdf (Consulté le 12.04.2017)
138. Maija, Berndtson, Helsinki, Finland. *Les bibliothèques publiques et la fabrication d'espaces* [en ligne]. IFLA, 2013. URL : http://library.ifla.org/224/7/081-berndtson-fr.pdf. (Consulté le 22.03.2015).

139. Manise, Jean-Luc. *Médiation numérique et éducation permanente : Pratiques & défis* [en ligne]. CESEP, 2011. URL : https://www.cesep.be/PDF/ETUDES/TECHNO/Mediation_numerique_Education_permanente.pdf (Consulté le 26.05.2017).

140. Martel, D. Marie. (12 April 2012). *Le tiers lieu d'un point de vue nord-américain expliqué aux enfants* [Web log post]. Retrieved 07 April 2017, URL: https://bibliomancienne.com/2012/04/27/le-tiers-lieu-dun-point-de-vue-nord-americain-explique-aux-enfants/

141. Martel, D. Marie. (24 Août 2013). *Le futur de bibliothèque publique au 21eme siècle. Créer des capabilites humain pour les droits humains* [Web log post]. Retrieved 07 avril 2017, URL : http://bibliomancienne.com/2013/08/24/le-futur-des-bibliotheques-publiques-au-21ieme-siecle-creer-des-capabilites-humaines-pour-les-droits-humains/.

142. McCook, de la Peña Kathleen, Phenix, J. Katharine. *Public Libraries and Human Rights, Public Library Quarterly* [en ligne]. 2006, vol. 25, no.1-2, URL: http://www2.hawaii.edu/~donnab/lis610/mccook_phenix_public_libs_human_rts_2006.pdf. (Consulte le 08.04.2017)

143. Médiation Culturelle Association. *Charte déontologique de la médiation culturelle : Introduction et principes de la médiation culturelle* [en ligne].vol.1, 2010. URL : http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/64255-charte-deontologique-de-la-mediation-culturelle.pdf (Consulté le 06.05.2017)

144. Noë, Richter. *Aux origines de la lecture publique* [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 1978, n° 4, URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1978-04-0221-001. (Consulté le 29.09.2016).

145. Noë, Richter. *Histoire de la lecture publique en France* [en ligne] . Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 1977, n° 1, URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1977-01-0001-001. (Consulté le 02.09.2016).

146. Palomba, Jean. *La bibliothèque publique aujourd'hui: nouveaux services, nouvelles compétences* [en ligne]. Journée d'actualité CNFPT délégation régionale PACA..URL : http://www.acim.asso.fr/spip.php?article298 (Consulté le 10.12.2016).

147. Quentin, Delavitoire. *Retour sur les concepts de citoyenneté et d'espace public chez Hannah Arendt et Jürgen Habermas pour penser la continuité du politique de l'antiquité a la modernité* [en ligne]. UQAM. P.11.URL : http://www.revue-sociologique.org/sites/default/files/Article%20Quentin%20Delavictoire%20-%20Retour%20sur%20les%20concepts.pdf (Consulté le 17.05.2017).

148. Servet, Mathilde. *Les bibliothèques troisième lieu* [en ligne]. Bulletin des bibliothèques de France (BBF), 2010, n° 4, p. 57-63. URL : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2010-04-0057-001 (Consulté le 20.04.2017)

149. Vlérie, Devillard. *L'espace public et l'emprise de la communication* [en ligne]. In: Réseaux, volume 14, n° 78, 1996. Les autoroutes de L'information. URL: http://www.persee.fr/docAsPDF/reso_0751-7971_1996_num_14_78_3768.pdf (Consulté le 28.03.2017).

150. What makes a successful place? [en ligne]. URL: http://www.pps.org/reference/grplacefeat/ (Consulté le 17.04.2017)

151. Zepf, Marcus. *L'espace public en expérimentation : penser et réinterpréter l'urbain en permanence* **[** en ligne **]**. Tracés : Revue de Sciences Humaines, ENS Editions, 2009, n° 13-14, URL : https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00425455/document (Consulté le 28.03.2017).
152. *21st Century Libraries: changing forms, changing futures* [en ligne]. URL: http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20110118095356/http:/www.cabe.org.uk/files/21st-century-libraries.pdf (Consulté le 12.12. 2016).

Thèses, Mémoires:

153. Hassenforder, Jean. *Développement comparé des bibliothèques publiques en France en Grande-Bretagne et aux États-Unis dans la seconde moitié du XIXe siècle (1850-1914).* [Mémoire d'étude] : enssib, 1967. URL : http://barthes.ens.fr/travaux/Caraco-Hassenforder-dvpt-compare-bib-publiques.pdf. (Consulté le 03. 04. 2016).
154. Tacheau, Olivier. *Bibliothèque publique et multiculturalisme aux États-Unis. Jalons pour repenser la situation française.* [Mémoire d'étude] Villeurbanne : enssib, 1998. URL : http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/1602-bibliotheque-publique-et-multiculturalisme-aux-etats-unis-jalons-pour-repenser-la-situation-francaise.pdf. (Consulté le 20.07.2016).

Rapports, Déclarations et Manifestations :

155. Association des bibliothécaires de France. Le rôle social des bibliothèques [en ligne]. Compte rendu de la journée du 24 avril 2015. URL : https://www.abf.asso.fr/14/548/1778/ABF-Region/compte-rendu-de-la-journee-du-24-avril-2015-le-role-social-des-bibliotheques. (Consulté le 29.09.2016)
156. Conseil supérieur des bibliothèques. *Charte des bibliothèques* [en ligne], 1991.URL: http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/1096-charte-des-bibliotheques.pdf (Consulté le 21.08.2016).
157. IFLA, UNESCO. *Les services de la bibliothèque publique: principes directeurs de l'IFLA/UNESCO* [en ligne]. UNESCO, 2001. URL: http://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/archive/the-public-library-service/pg01-f.pdf. (Consulté le 13.01.2017).
158. IFLA, UNESCO. *Les services de la bibliothèque publique: principes directeurs de l'IFLA/UNESCO* [en ligne]. 2001. P.10. URL : http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001246/124654f.pdf. (Consulté le 29.09.2016).
159. IFLA, UNESCO. *Manifeste de la bibliothèque multiculturelle de l'IFLA* [en ligne]. 2008. URL :http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/ifap2008_multicultural_library_manifesto_fr.pdf. (Consulté le 25.09.2016).
160. *The Maastricht treaty: provisions amending the treaty establishing the European economic community with a view to establishing the European community* [en ligne] . 7 February 1992. URL: http://www.eurotreaties.com/maastrichtec.pdf. (Consulté le 05.04.2015)
161. UNESCO. *Déclaration universelle sur la diversité culturelle : Une vision Une plate-forme, conceptuelle Une boîte à idées, Un nouveau paradigme* [en ligne]. 2002. URL : http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001271/127162f.pdf. (Consulté le 25.09.2016)

162. UNESCO. *Déclaration de Mexico sur les politiques culturelles, Conférence mondiale sur les politiques culturelles* [en ligne]. 1982. URL : http://portal.unesco.org/culture/fr/files/12762/11295422481mexico_fr.pdf/mexico_fr.pdf. (Consulté le 25.09.2016).

163. Unesco. *La culture pour le développement durable* [en ligne]. URL : http://fr.unesco.org/themes/culture-développement-durable (Consulté le 25-09-2016).

الملاحق

الملحق رقم – 01 –

جامـــعـــة وهـــران 1 أحمد بن بلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

تخصص: مناجمنت المعلومات، الوثائق والأرشيف

استمارة مقابلة

في إطار انجاز أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام لـ.م.د في علم المكتبات والعلوم الوثائقية

موسومة بـ

المفهوم الجديد للفضاء العمومي وتطبيقاته بالمكتبات العمومية في الجزائر

من إعداد الطالب:

دموش أوسامة

تحت إشراف:

أ. د. عبد الإله عبد القادر

استمارة المقابلة هذه مصممة في إطار انجاز أطروحة الدكتوراه في علم المكتبات والعلوم الوثائقية، موجهة إلى مدراء المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالغرب الجزائري، لجمع البيانات الخاصة بموضوع البحث، ارجوا منكم الإجابة عن الأسئلة بعناية، وإفادتنا بالمعلومات الدقيقة.

المعلومات المحصل عليها من خلال هذا الاستبيان لن تستخدم إلا في إطار هذا البحث العلمي.

كما أن هذا استبيان لا يتطرق إلى هوية المستجوبين عمدا، لدى الرجاء عدم ذكر الاسم الشخصي عليه، ولا اسم الهيئة المستخدمة.

شكرا لكم على مساهمتكم وتعاونكم.

1- <u>المحور الأول:</u> مكانة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في السياسة العامة

1- ما هو تموقع المكتبات الرئيسية على المستوى الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي؟

2- ما هو الهدف من انجاز شبكة المكتبات الرئيسية؟ وما هي الأهداف المرجوة على مستوى ولايتكم؟

3- ما هي أهم البرامج المسطرة على هذا الأساس؟

2- <u>المحور الثاني:</u> خدمات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

1- ما هي الخدمات الأكثر استخداما من طرف الزبائن / القراء؟

2- كيف تفسرون علاقة المكتبة بزبائنها/ القراء اليوم؟

3- ما هي الفئات المستفيدة من خدمات المكتبات الرئيسية؟

3- <u>المحور الثالث:</u> المكتبات الرئيسية وإشكالية دمقرطة الثقافة

1- كيف تساهم المكتبة في دمقرطة الثقافة؟

2- ما هي احتمالات جعل هذه الفضاءات أكثر ديمقراطية؟

3- هل يمكن أن يكون نموذج المكتبات الرئيسة " فضاء ثالث "؟ كيف ذلك؟

4- <u>المحور الرابع:</u> الوساطة في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية

1- ما هو تصوركم لمفهوم الوساطة في المكتبات؟

2- كيف يتم تعاملكم مع هذا المفهوم من خلال الممارسات التي تعتمدونها؟

3- ما هي أهم الممارسات التي يمكن إدراجها ضمن هذا المفهوم على مستوى المكتبة؟

4- هل يمكن اعتبار الوساطة كآلية قادرة على تحسين خدمات المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية؟

الملحق رقم – 02 –

جامـــعـــة وهـــران 1 أحمد بن بلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

تخصص: مناجمنت المعلومات، الوثائق والأرشيف

استمارة موجهة

في إطار انجاز أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام لـ.م.د في علم المكتبات والعلوم الوثائقية

موسومة بـ

المفهوم الجديد للفضاء العمومي وتطبيقاته بالمكتبات العمومية في الجزائر

من إعداد الطالب:

دموش أوسامة

تحت إشراف:

أ. د. عبد الإله عبد القادر

هذه الاستمارة المصممة في إطار انجاز أطروحة الدكتوراه في علم المكتبات والعلوم الوثائقية، موجهة إلى العاملين بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالغرب الجزائري، لجمع البيانات الخاصة بموضوع البحث، راجيا منكم الإجابة عن الأسئلة بعناية، وإفادتنا بالمعلومات الدقيقة.

المعلومات المحصل عليها من خلال هذا الاستبيان لن تستخدم إلا في إطار هذا البحث العلمي.

كما أن هذا الاستبيان لا يتطرق إلى هوية المستجوبين عمدا، لدى الرجاء عدم ذكر الاسم الشخصي عليه، ولا اسم الهيئة المستخدمة.

شكرا لكم على مساهمتكم وتعاونكم.

معلومات عامة:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: 30-20 ☐ 41-31 ☐ 52-42 ☐ أكثر من 53 ☐

الوظيفة:

محافظ رئيسي للمكتبات ☐ محافظ المكتبات ☐

مكتبي وثائقي وأمين محفوظات ☐ مساعد مكتبي ☐

تقني في المكتبات ☐ عون تقني في المكتبات ☐

مساعد تقني متخصص ☐ مساعد تقني في المكتبات ☐

الأقدمية في مجال العمل:

- اقل من 5 سنوات ☐
- من 5 إلى 10 سنوات ☐
- أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول: تمثلات (تصور) المكتبيين اتجاه المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية

1- هل تحمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تغييرا من خلال هذه التسمية الجديدة " الرئيسية "؟

- نعم ☐ - لا ☐

2- حسب رأيك، هل يتمثل هذا التغيير في

- المكانة التي تحظى بها في السياسة العمومية ☐
- المهام المكلفة بها ☐
- الميزانية المخصصة لها ☐
- الخدمات التي تقدمها ☐
- الموقع الجغرافي في التخطيط الحضري العمراني ☐
- آخر، اذكره.....

3- هل يساهم التصميم والشكل الهندسي للمكتبة الرئيسية من تغيير نظرتك اتجاه الممارسات؟

- نعم ☐ - لا ☐

4- هل يسمح الموقع الجغرافي للمكتبة بتردد الجمهور عليها؟

- نعم ☐ - لا ☐

5- هل في إمكان المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تلبية احتياجات الجماعات والأفراد على تنوعها؟

- نعم ☐ - لا ☐

المحور الثاني: طبيعة الخدمات بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية

1- ما هي أوقات فتح وغلق المكتبة؟

- الأيام: من يوم [.....] إلى يوم [.....]
- التوقيت: من [...:... سا] صباحا، إلى غاية [...:... سا] مساءا.

2- هل يتم إشراك العاملين بالمكتبة في تصميم البرامج، الخدمات، النشاطات؟

- نعم ☐ - لا ☐

3- مجالات نشاط المكتبة حسب رأيك، تتمثل في **[حددها حسب الترتيب 1، 2، 3...]**

- البحث (مساعدة الأفراد في البحث عن الوثائق...) ☐
- التثقيف / التعليم ☐
- توفير المعلومات (إتاحة الانترنت، الجرائد...) ☐
- حفظ تراث المنطقة (التعريف بالشخصيات...) ☐
- تكوين وتدريب المستخدمين (الإعلام الآلي، اللغات...) ☐
- تعزيز العلاقات الاجتماعية (الصداقات، الحوار، النقاش...) ☐

4- ما هو الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الفئات العمرية ؟ **[حددها حسب الترتيب 1، 2، 3...]**

- فضاء الطفل ☐
- فضاء الشباب ☐
- فضاء الكبار ☐

5- ما هو الفضاء الأكثر حيوية في المكتبة حسب الاستعمال؟ **[حددها حسب الترتيب 1، 2، 3...]**

- فضاء المطالعة ☐
- فضاء الملتيميديا ☐
- فضاء الانترنت ☐
- فضاء البحث/المراجعة ☐
- فضاء المحاضرات والندوات ☐
- فضاء ذوي الاحتياجات الخاصة ☐
- آخر، اذكره.....

6- هل استطاعت المكتبة منذ انطلاقتها الفعلية إلى غاية اليوم أن تطور من خدماتها؟

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم، كيف ذلك؟.....

.....

7- ما هي الصعوبات التي يواجهها العاملون بالمكتبة في تطوير الخدمات بالمكتبات الرئيسية؟

- غياب النصوص القانونية ☐
- التعقيد في الإجراءات الإدارية ☐
- نقص الموارد (البشرية، المادية) ☐
- التنوع في احتياجات الجمهور ☐
- أخرى، اذكرها.....

المحور الثالث: المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية كفضاء عمومي

1- كيف ينظر إلى مهام المكتبات الرئيسية حاليا؟ **[حددها حسب الترتيب 1، 2، 3...]**

- ثقافية (مثل تشجيع المطالعة العمومية) ☐
- تعليمية (مثل مساعدة الطلبة والباحثين) ☐
- اجتماعية (مثل مساعدة الفئات المحتاجة) ☐
- ترفيهية (ملئ أوقات الفراغ) ☐

2- ما هي الأهداف الأولية للمكتبة حسب الاقتراحات التالية؟ **[حددها حسب الترتيب 1، 2، 3...]**

- تسيير مواردها ☐
- تثمين وتنمية مجموعاتها ☐
- المساهمة في ترقية المجتمع المحلي ☐
- تعزيز العلاقات الاجتماعية (الحوار، النقاش...) ☐

3- انطلاقا من نشاطات وبرامج المكتبة المتداولة، يمكن اعتبارها على أنها **[حددها حسب الترتيب 1، 2، 3...]**

- فضاء لإعارة الوثائق ☐
- فضاء لانجاز البحوث والأعمال الشخصية ☐
- فضاء إعلام ومساعدة الجمهور ☐
- فضاء الالتقاء وتشكيل العلاقات بين الأفراد ☐
- أخرى، أذكرها.....

4- تؤدي المكتبة دورها كفضاء عمومي من خلال **[حددها حسب الترتيب 1، 2، 3...]**

- إتاحة خدماتها لعامة الناس ☐
- تشجيع القراءة والمطالعة العمومية ☐
- تعزيز النقاش والحوار بين الأفراد ☐
- تنظيم الندوات والمحاضرات ☐

5- هل توفر المكتبة كافة الشروط لقضاء الأوقات بها؟

- نعم ☐ - لا ☐

6- هل يسمح النظام الداخلي للمكتبة للجمهور بالتحاور والنقاش داخل فضاءاتها؟

- نعم ☐ - لا ☐

7- هل أنت على اطلاع بمفهوم " مكتبات الفضاء الثالث "؟

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم، فما هي نقاط التقارب والتباعد بينها وبين المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية؟

.....

.....

.....

المحور الرابع: تدفق المعلومات في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية

1- هل تحرص المكتبة الرئيسية على توفير المعلومات في الوقت المناسب؟

- نعم ☐ - لا ☐

2- توفر المكتبة الرئيسة المعلومات لروادها من خلال **[حددها حسب الترتيب 1، 2، 3...]**

- إعارة الوثائق المطبوعة (كتب، جرائد...) ☐
- إعارة الحوامل الالكترونية (CD, DVD, TABLETTE...) ☐
- إتاحة الانترنت بالمجان ☐
- نشرة المكتبة ☐
- نقاش حول كتاب ☐
- أخرى، اذكرها.....

3- هل يتم تنمية مجموعات المكتبة على أساس

- الشراء ☐
- التبادل ☐
- الهبات والهدايا ☐

4- هل تأخذ المكتبة بعين الاعتبار في عملية الاقتناء

- احتياجات الجمهور ☐
- العناوين المتوفرة بالسوق ☐

5- توظف المكتبة الرئيسية التكنولوجيا في عملية تقديم المعلومات، عن طريق

- مواقع الويب ☐
- خدمة RSS ☐
- مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك...) ☐
- المدونات ☐
- أخرى، اذكرها.....

6- تعتمد المكتبة الرئيسية في عملية إشعار وإعلام الجمهور على

- خدمة الهاتف ☐
- خدمات الرسائل القصيرة (SMS) ☐
- خدمات الانترنت (البريد الالكتروني...) ☐
- مواقع التواصل الاجتماعي ☐
- لوحات الإعلان ☐
- أخرى، اذكرها .....

7- هل تنظم المكتبة نقاشات حول قضايا تهم المجتمع المحلي؟

- نعم ☐ - لا ☐

المحور الخامس: الوساطة في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية

1- هل أنت على اطلاع بمفهوم " الوساطة "؟

- نعم ☐ - لا ☐

2- هل يَرِدُ مفهوم الوساطة في المكتبة؟

- نعم ☐ - لا ☐

3- يرتبط مفهوم الوساطة بممارسات المكتبة من خلال

- الاستقبال والتعريف بفضاءاتها ☐
- اتاحة أدوات البحث عن المعلومات ☐
- التنشيط الثقافي داخل المكتبة ☐
- البحث عن جمهور جديد خارج جدرانها ☐
- تقريب المكتبة من الجمهور ☐
- التواصل بين المكتبي والقارئ ☐

4- هل المكتبات الرئيسية بحاجة لممارسات تقربها من الجمهور؟

- نعم ☐ - لا ☐

5- هل المكتبة منفتحة على المحيط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي؟

- نعم ☐ - لا ☐

6- ما هي المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبات الرئيسية؟ **(حددها حسب الترتيب 1، 2، 3...)**

- المدارس/ المتوسطات/ الثانويات ☐
- الجامعات ☐
- الجمعيات/النوادي ☐
- المستشفيات ☐
- مؤسسات اعادة التأهيل ☐
- دور المسنين ☐
- أخرى، اذكرها.....

7- كيف يتم العمل مع هذه المؤسسات الخارجية؟

- مبادرات تطوعية ☐
- اتفاقيات رسمية ☐

ملخص:

تعيش المكتبات العمومية مجموعة من المفارقات ترتبط من جهة بمهامها وأدوارها الجديدة المنوطة بها والمعلن عنها في تصريحات المنظمات الدولية (اليونسكو – الإفلا)، ومن جهة أخرى التحديات التي يجدها المكتبيين أمام إعادة التعريف بأدوارها ومكانتها خاصة مع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي خلقت منافذ جديدة للوصول والحصول على الثقافة والمعلومات والمعرفة.

تهدف هذه الأطروحة إلى عرض التوجهات الحديثة في علوم المكتبات والمعلومات التي تدرج مفهوم الفضاء العمومي في أسس وقواعد المكتبات العمومية، والذي يسمح ببناء قاعدة ومرجعية علمية قوية في تصور قواعد عمل هذه المؤسسات، وتحديد أبعادها ونطاق عملها، تهدف من خلالها هذه التوجهات إلى صناعة فضاءات منفتحة على المجتمع، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الثقافة، كما تحافظ بذلك على مكانتها في التخطيط الحضري خاصة مع بروز نموذج مكتبات الفضاء الثالث.

كما تركز الدراسة على شرح وضبط قواعد عمل مفهوم الوساطة الثقافية في المكتبات، باعتباره مورد وآلية جديدتين تساهم في بناء هذه التحولات القوية التي تعرفها المكتبات العمومية، والتي لم تتضح معالمها بعد داخل مكتباتنا.

وعليه تتناول هذه الدراسة المكتبات الجزائرية من خلال نموذج المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المنجزة حديثا على مستوى رؤساء ولايات الوطن، لنحاول إبراز مكانة هذه المكتبات في السياسة العامة، وتحديد بعض القرائن والمؤشرات التي تجعل هذا النموذج يقترب من التحولات التي تعرفها المكتبات في العالم، كما نحاول معرفة مدى اطلاع ودراية القائمين عليها بخصائص هذا النموذج الجديد مقارنة بمشاريع المكتبات المنجزة سابقا في الجزائر، والتحديات السوسيو–ثقافية والتاريخية التي تحكم نمو الكتاب والمطالعة العمومية في الجزائر، والحاجة أيضا إلى اكتشاف التحولات التي تعرفها المهنة والتي تستدعي المرور بالمفاهيم والبراديغمات الجديدة الواردة في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، المكتبات العمومية، المطالعة العمومية، الفضاء العمومي، مكتبات الفضاء الثالث، دمقرطة الثقافة، الوساطة.

Résumé :

Les bibliothèques publiques vivent une série de paradoxes liés à leurs nouvelles missions, qui leur sont dévolues et annoncées dans les déclarations des organisations internationales (UNESCO- IFLA) d'une part, et d'autre part les défis que trouvent les bibliothécaires pour redéfinir leurs rôles et leurs statuts, en particulier avec le développement rapide des technologies de l'information et de la communication (TIC), qui ont créé de nouvelles modalités d'accès à la culture, à l'information et au savoir.

Cette thèse vise à présenter les tendances récente en bibliothéconomie qui intègrent le concept d' « espace public » dans les fondements et les règles des bibliothèques publiques, afin de définir un point de référence solide dans la conceptualisation des règles de travail de ces institutions, leurs dimensions et leur champ d'action. Toutes ces orientations sont destinées à concevoir des espaces ouverts aux citoyens, pour la reconfiguration du projet de démocratisation de la culture et de maintenir sa place dans l'espace urbain, notamment avec l'émergence du modèle de « bibliothèque troisième lieu ».

Cette étude a aussi pour ambition la compréhension et le repositionnement de l'action de la médiation culturelle dans les bibliothèques, en tant que nouvelle forme et nouveau mécanisme contribuant à la mutation des bibliothèques publiques dans le monde, mais qui ne sont pas encore envisagés au sein des bibliothèques algériennes.

Nous avons tenté de mettre en évidence la place de ce nouveau « modèle » dans la politique des pouvoirs publics en matière de culture et d'identifier les éléments qui rendent ce « modèle » proche des mutations que connaissent les bibliothèques publiques dans le monde, les nouveaux concepts et paradigmes en usage dans le métier du bibliothécaire.

Nous avons essayé, par ailleurs, de déterminer dans quelle mesure les responsables de ces bibliothèques principales ont conscience de l'importance de ce nouveau modèle par rapport à l'ancien projet des bibliothèques publiques en Algérie et des défis socio-culturel et historiques qui permettent le développement du livre et de la lecture publique en Algérie.

En définitif, cette étude traite des bibliothèques algériennes à travers le « modèle » des« bibliothèques principales de lecture publique » réalisées récemment au niveau des chefs-lieux de wilaya.

Mots clés : Algérie, bibliothèque publique, lecture publique, espace public, bibliothèque troisième lieu, démocratisation culturelle, médiation.

المكتبات العمومية في سياق تطور مفهوم الفضاء العمومي
نموذج المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر

PUBLIC LIBRARIES IN THE CONTEXTE OF THE ÉVOLUTION OF THE CONCEPT OF PUBLIC SPACE : MODEL OF THE PRINCIPAL PUBLIC LIBRARIES IN ALGERIA.

الطالب: أوسامة دموش St. Oussama DEMMOUCHE

مخبر Laboratoire LASIA

جامعة أحمد بن بلة، وهران1 Univ. Ahmed B. Bella, ORAN1

demouche31@hotmail.fr

الأستاذ الدكتور: عبد القادر عبد الإله Pr. Abdelkader ABDELILLAH

مخبر Laboratoire LASIA

جامعة أحمد بن بلة، وهران1 Univ. Ahmed B. Bella, ORAN1

kaderoabdel@gmail.com

Received*:** استلم: ***Accepted: قُبل للنشر:

ملخص:

يعتبر مفهوم الفضاء العمومي من المفاهيم الحديثة النشأة مقارنة بتاريخ المكتبات، والذي ارتبط بها باعتبارها مؤسسات تقدم خدمة عمومية لكافة المواطنين، تضمن حصول ووصول الجميع إلى المعلومات والثقافة ما يسمح لهم

بالاندماج في المجتمع وتجسيد مبدأ الديمقراطية. إسقاط مفهوم الفضاء العمومي على المكتبات يعطيها أبعادا أخرى، غيرت من التصور السائد حول إمكانية الاستغناء عن هذه المؤسسات.

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز القرائن من وراء إقحام مفهوم الفضاء العمومي في أسس المكتبات (الفلسفية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية)، ومن وراء ذلك معرفة ما إذا كانت مشاريع المكتبات العمومية في الجزائر ترتكز على هذه الخلفية بغض النظر عن السياق الذي جاءت فيه.

الكلمات المفتاحية: الفضاء العمومي؛ الفضاء الثالث؛ المكتبات العمومية؛ دمقرطة الثقافة؛ الجزائر.

Abstract :

The concept of public space is recent in relation to the existence of the libraries with which it is associated because of the services they offer to all citizens. Their role is to ensure equal access to information and culture that allows these citizens to integrate into the community and to embody the principle of democracy.

The use of the concept of public space in libraries has given other dimensions, and questioned the idea of the possibility of doing without these first ones.

We have tried in this study to highlight the argumentation that is looming behind the notion of public space applied to libraries on the basis of their foundations (philosophical, cultural, social and political), trying to understand if the projects of public libraries in Algeria are part of this approach.

Keywords : *Public space; third place; public Libraries; cultural démocratisation; Algeria.*

مقدمة:

اتخذت المكتبات عدة أشكال عبر مراحلها التاريخية يمكن حصرها بين المادي واللامادي، فعرفت كغرف داخل القصور والكنائس، والمساجد، لتأخذ بعدها شكل مباني مستقلة تضم مجموعات من الوثائق، وصولا إلى عالم التكنولوجيا وبروز الحوامل الالكترونية والمكتبات الافتراضية. هذا التحول جعلها تكتسب الطابع العمومي أو الخاص، برزت معه مفاهيم، مهام، وظائف، وخدمات حديثة تعكس حقبة زمنية معينة، استطاعت من خلالها الحفاظ على مكانتها والتكيف مع التحولات الحاصلة داخل المجتمعات، غير أن ما يطرحه هذا العصر من مفارقات، يخلق صعوبة في تحديد طبيعة هذه المجتمعات، إذ تشكل المعلومات والثقافة أهم موارده، وعملة للتعبير عن الحداثة والديمقراطية، محركها الرئيسي هو المؤسسات الثقافية ذات الطابع العمومي خاصة المكتبات العمومية التي تحمل على عاتقها مسؤولية نشر وتبادل الثقافة والمعلومات.

كما أن توظيف التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة، جعل من عملية الحصول والوصول إلى المعلومات والثقافة أمرا لا يستدعي الرجوع إلى المكتبات، خاصة أمام ما أصبحت تقدمه شبكة الانترنت والويب 2.0 من خدمات لكل الفئات العمرية، إذ أصبح يقاس درجة حداثة المجتمعات بمدى توظيفها للتكنولوجيا، ما يحتم تعميمها بين الأفراد، وهو ما أعربت عنه القمتين العالميتين لمجتمع المعلومات 2003 و2005، والذي يطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل هذه المؤسسات في المجتمع، والقيمة من تواجدها.

الخدمات التي تقدمها المكتبات العمومية موجهة أساسا للجمهور العريض، والمتمثلة في تشجيع المطالعة العمومية التي تسمح لهم بتكوين استقلال فكري يفضي إلى الحوار والنقاش المهذب، وتبادل الأفكار ما يسمح بخلق نمط للعيش معا داخل المجتمع الواحد، بالإضافة إلى تحقيق التكافل والاندماج وغرس القيم وروح المواطنة، مما يؤكد على دور هذه المكتبات كـ " فضاء عمومي ".

هذا المفهوم الذي طرحه الفيلسوف الألماني " يورغن هابرماس "، والذي حدد العلاقة بين مفهوم " الفضاء العمومي " والديمقراطية، موضحا الخصائص التي تحملها هذه الفضاءات والقيمة من تواجدها في المجتمع، حيث اعتبرها شرط أساسي للتعبير عن الإنسان الحديث في أبعاده السياسية، الثقافية، الاجتماعية والتاريخية، وهو ما يمكن إسقاطه على المكتبات العمومية كونها تمتثل لخصائص " الفضاء الهابرماسي ".

تبنت الجزائر مشروع انجاز مكتبات عمومية على مستوى كل ولايات الوطن، عملا بالمبادرات والتصريحات التي تطرحها المنظمات الدولية مثل " اليونسكو " و " الإيفلا "، من أهمها إنشاء مكتبات عمومية على مستوى رؤساء

الولايات تحت تسمية " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية "، تحمل تصور آخر في المفهوم، والمهام والوظائف لم تكن واردة سابقا، تحظى بموقع استراتيجي يسمح لها بأن تكون وجهة للالتقاء والتبادل بين المواطنين.

هذا السياق الذي أنجزت فيه المكتبات العمومية في الجزائر يجعلها موضعا للدراسة حول إمكانية ارتكازها على مفهوم " الفضاء العمومي " في أسسها وقواعدها، ما يشكل " براديغم " للتعبير عن بداية جيل جديد للمكتبات العمومية في الجزائر يتطلب إدراكه وتوعية المواطنين به.

1- الحاجة إلى مفهوم " الفضاء العمومي " في المكتبات:

تشكل التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الانترنت، الويب 2.0، الحوامل الرقمية)، وبروز حركات تدعم مجانية المعلومات على الانترنت، قوى موازية للمكتبات في تحقيق عملية الوصول والحصول على المعلومات والثقافة لكافة المواطنين، بهدف تشكيل مجتمع ديمقراطي.

طرح هذا التوجه جدلا كبيرا حول مصير هذه المؤسسات، خاصة المكتبات العمومية، والتي طرحت العديد من التساؤلات حول القيمة والغاية من تواجدها في المجتمع، في حين أصبحت عملية الحصول على المعلومات أمرا لا يستدعي الرجوع إليها، أو إلى القائمين عليها أمام ما تقدمه شبكة الانترنت من خدمات، ومن العبارات المروج لها أن " المكتبات للأشخاص الذين لا يستطيعون اقتناء جهاز مودم "[1].

هذا ما جعلنا نقف عند استخدامنا لمفهوم " المكتبات العمومية " عند لفظ " العموم " الذي يقترن بها، وهو ليس من باب العشوائيات، وإنما يستخدم لغرض تحديد هوية هذه المؤسسات والمهام المنوط بها، حيث يشير مفهوم " العموم " إلى: " فتح " و " إتاحة "، " التشارك "، " الإدراج "، " المسؤولية "[2]، وهي كلها مفردات تحمل دلالات الديمقراطية، ونعني بها تلك المؤسسات التي تنشأ وتمول من طرف السلطات العمومية وتتيح خدماتها لكافة أفراد المجتمع، كما يشير إلى ذلك نبيل بايحون " Nabil Bayhoun " وجون كلود ديفيد " Jean Claude David ":

(1) http://www.doug-johnson.com/dougwri/why-do-we-libraries-when-we-have-the-internet.html (Consulté le 04-06-2016).

(2) Berndtson, Maija, Finland, Helsinki. Les bibliothèques publiques et la fabrication d'espaces. p.4. IFLA [en ligne] ,2013. URL : http://library.ifla.org/224/7/081-berndtson-fr.pdf. (Consulté le 22-03-2015).

« *Ce qu'est commun a tous et ce qui appartient et contrôlé par l'état*[1] »

أي ما هو منجز ومسير من طرف السلطة، ومشترك بين الجميع، فهو يقتضي بهذا وجود نظام ديمقراطي تكون فيه السلطات مكلفة بممارسة السلطة باسم الجميع، ولمصلحة الجميع.

وهي الفلسفة التي تبنى عليها المكتبات العمومية في المجتمعات، كونها مؤسسات تنشئها السلطات العمومية، بهدف تقديم خدمات لكل شرائح المجتمع، كما جاء ذلك في بيان لليونسكو حول المكتبات العمومية باعتبارها: " منظمة ينتجها المجتمع المحلي ويدعمها ويمولها إما من خلال الحكومة المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، أو من خلال شكل أخر من أشكال التنظيم المجتمعي، وهي تتيح الوصول إلى المعارف والمعلومات والأعمال الإبداعية من خلال مجموعة من الموارد والخدمات التي تؤدى إلى جميع الأعضاء، بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو اللغة أو العجز أو المكانة الاقتصادية أو الوظيفية أو المستوى التعليمي. "[2]

تعتبر الديمقراطية قيمة أساسية لكل مجتمع، وأحد العوامل التي يسعى إلى تحقيقها أي نظام من خلال إنشاء " الفضاءات العمومية " وتمكين المواطنين منها، الأمر الذي يزيد من حظوظ المكتبات العمومية في البقاء والاستمرارية، ويعطيها الشرعية في التموقع داخل المجتمعات كونها " فضاء عمومي " يخدم الديمقراطية.

إن هذا التصور مهم بالنسبة للمكتبات اليوم رغم حداثته، يمس أسسها وقواعدها والتي ارتبطت بالتحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية التي عرفتها المجتمعات، تجعل من مفهوم الفضاء العمومي " براديغم " للتعبير عن جيل جديد للمكتبات في مفهومها، ومهامها، ووظائفها، يستدعي الوقوف عنده والإشارة إليه بحيث يمكن من خلاله بناء قاعدة للعمل من طرف المكتبيين.

للحديث عن هذا التصور لابد من الرجوع إلى المؤسس الحقيقي لهذا المفهوم وعلاقته بالديمقراطية وهو الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس " Habermas Jürgen ".

---

(1) دريس، نوري. استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف، وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية. 2007. 224 ورقة. مذكرة ماجيستير، علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2007/2006. ص. 36.

(2) www.unesdoc.unesco.org. (Consulté le 15-03-2015).

2- مفهوم الفضاء العمومي:

لقد شكل مفهوم الفضاء العمومي الذي طرحه للفيلسوف الألماني " يورغن هابرماس " في سنوات 60 " براديغم " المجتمع الحديث، وهو ترجمة للكلمة الألمانية " Offentlichkeit "[1]، والتي تعني العقلانية والشفافية والانفتاح، هذا المفهوم الذي حمل كل مقاييس المجتمع الحديث ومثل التنوير التاريخي، حيث استطاع هابرماس من خلاله تحديد الجوانب التقدمية العقلانية لهذا المجتمع ، والتمييز بينها وبين الجوانب الرجعية غير العقلانية، من خلال الضفر بالحرية والتضافر والمساواة.

كان هذا المفهوم وليد لظروف اقتصادية واجتماعية، وسياسية، حيث ساعدت مسألة توطيد الحقوق المدنية التي تضمن حرية التنظيم وحرية التعبير، ونشأة الصحافة الحرة، في ظهور مساحات مادية تمثلت في (المقاهي، صالونات الحلاقة، الدوريات الأدبية، الحانات)[2]، يستطيع من خلالها المواطنون الانخراط في نقاشات عامة حرة.

هذه الفضاءات التي كانت تتشكل من تجمعات طوعية لمواطنين مستقلين يجمع بينهم هدف مشترك؛ ألا وهو استغلال منطقهم في نقاش غير مقيد يدور بين أنداد، ساهمت هذه العملية في تطور ثقافة مشتركة، تكشف عن احتياجات واهتمامات هؤلاء المشاركين، وتسمح بالتعبير عنها وصياغة تصور للمصلحة العامة، ما سمح لـ " يورغن هابرماس " بتحديد مفهوم الفضاء العمومي كونه " فضاء يتجمع فيه الأفراد لتشكيل ما يقترب من الرأي العام حول احتياجات المجتمع من الدولة، وللنقاش حول المسائل العامة بشكل منطقي وعقلاني "[3].

إن فلسفة هذا المفهوم مستنبطة من أعمال " كانط " الذي دافع بقوة عن " الجرأة في استخدام العقل "، تلك الجرأة التي تفترض الشجاعة والاستقلالية والمسؤولية والإرادة، ولكن أي استعمال ممكن للعقل، وعليه فقد ميز " كانط "

(1) جيمس جوردن، فينليسون. يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة. تر.: الروبي، محمد احمد. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص.26.

(2) جيمس جوردن، فينليسون. المرجع نفسه. ص.27.

(3) محمد فوزي، كنزاي. براديغم مدرسة فرانكفورت على المحك: منظور اتصالي= The Frankfurt School paradigme at ask : communicative perspective. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، 2014، ع.9. ص.111.

بين " الاستعمال الخاص للعقل والاستعمال العمومي للعقل"، وهو التمييز الذي ساهم بشكل كبير تحت ما سماه " يورغن هابرماس" بالفضاء العمومي l'espace public .[1]

يرى هابرماس بأن التفكير في الفضاء العمومي هو تفكير في الشرط الإنساني الحديث، في أبعاده الاجتماعية والسياسية، والثقافية، وتحولاته التاريخية، والذي لابد من تعميمه، وهو ما جعله يركز على خصائصه، دون حصره أو وقفه على فضاء معين، إذ أن العديد من الجهات ساهمت في تطوير هذا المفهوم، من خلال وظائفها التي تسمح بـ[2]:

- اندماج الفرد في المجتمع.
- مشاركة الفرد المواطن في الحياة العامة والسياسية.
- مساهمة الفرد في تعزيز الديمقراطية.

3- تطور مفهوم الفضاء العمومي:

إن الاهتمام بمفهوم الفضاء العمومي ارتبط بالدور المنوط به في بناء مجتمع ديمقراطي، حيث شكلت دراسات الفيلسوف "يورغن هابرماس" اللبنة الأساسية للتحول إلى مجتمع حديث، إذ يعتبر المؤسس الحقيقي للعلاقة بين الفضاء العمومي والديمقراطية.

لقد ساهم هذا الفضاء في معالجة العديد من القضايا، فحسب " نانسي فريزر" عالج الفضاء العمومي قضية التمييز النوعي التي كانت ضحيته النسوة، وكذلك قضية التهميش التي عانى منها فئة السود، وهو ما فتح مجالا لتصور مفهوم الفضاء العمومي ما بعد البرجوازي، خاصة بعد ترجمته إلى لغات أخرى، حيث تم استخدامه في انجلترا نهاية القرن 17م، وفرنسا في القرن 18م، كما أن استخدامه في علم الاجتماع الحضري، أكسبه أبعادا أخرى، لا تحصر في النشاط

(1) رشيد، العلوي. الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر. مجلة دلتا نون، 2014، ع.2.ص.2. [الخط المباشر]، الإتاحة: www.d-ncdm.c-tpa.org/contents/digital library (تاريخ الزيارة 26-03-2016).

(2) رشيد، العلوي. المرجع نفسه. ص.5.

السياسي، أو يعنى بفئة معينة، بل أصبح يشير هذا الفضاء حسب Pierre Bourdieu إلى مجموع العلاقات الاجتماعية و شبكة العلاقات الشخصية التي يمتلكها الفرد، ويستعين بها لقضاء حاجاته في المجتمعات المعاصرة[1].

لقد تطور هذا المفهوم مع عالم الاجتماع Ray Oldenbourg بجامعة Pensacola في Floride في سنوات 80، والذي ابتكر مفهوم " الفضاء الثالث "[2]، حيث يعتبر أنه في حياتنا اليومية لابد أن نوازن بين ثلاثة فضاءات، يعتبر الفضاء الأول المنزل أين يمكن للفرد أن يجد كل وسائل الراحة والاسترخاء، أما الفضاء الثاني فهو مكان العمل وهو مكان للربح والإنتاج، والفضاء الثالث هو مكان للأنس الاجتماعي، بعيد عن كل العلاقات الرسمية، يهدف إلى التخفيف من التوتر، وهو يجمع بين خصائص المنزل والعمل.

يرى Ray Oldenbourg أن " الفضاء الثالث " هو مكمل للحياة الاجتماعية المشتركة، يعمل على تقوية الروابط الاجتماعية، خاصة بعد العزل الذي شكلته انتشار السيارات في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي جعلت الأفراد يقضون أوقاتهم في أماكن منعزلة عن المجتمع، والذي شكل هشاشة في العلاقات الاجتماعية، وهو ما جعله يحرص على دور الفضاءات التي يجتمع فيها الأفراد للتعارف والتبادل والمناقشة بطريقة غير رسمية، وقد حددها في:

« cafés, coffee shops, bookstores, bars, hairs salons and other hangouts at the heart of the community »

هذا المفهوم الجديد الذي بني على فلسفة الفيلسوف " يورغن هابرماس "، والذي حافظ على خصائص الفضاء العمومي، حيث حدد Ray Oldenbourg مجموعة من الخصائص لـ " الفضاء الثالث " وهي[3]:

---

(1) Mathilde, Servet. Les bibliothèques troisième lieu. *Bulletin des bibliothèques de France* [en ligne], n° 4, 2010. Disponible sur le Web : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2010-04-0057-001 (Consulté le 31-03- 2016)

(2) Berndtson, Maya, Finland, Helsinki. Les bibliothèques publiques et la fabrication d'espaces. IFLA [en ligne] ,2013. url : http://library.ifla.org/224/7/081-berndtson-fr.pdf. (Consulté le 22-03-2015).

(3) Voir. Ray, Oldenburg. The great good place : cafés, coffee shops, bookstores, bars, hair salons, and other hangouts at the heart of a community. New York: Marlowe & Campany, [s.d.]. p.p.22-42.

- الحياد: أي أنه مكان محايد، يسمح بتوفير كل فرص التواصل والتبادلات غير رسمية بين جميع أفراد المجتمع، واحترام الآراء، فهي فضاءات للمساواة الاجتماعية؛
- منظم ومسير للحياة العامة للناس: باعتباره فضاء يرتبط فيه الأفراد ويشكلون علاقات مع بعضهم البعض من اجل تحقيق أغراض موضوعية، كما يصفها Georg Simmel " مؤانسة نقية "، أي يشركون شخصياتهم خارج سياق غرض الواجب أو الدور؛
- النقاش محركه الأساسي: وهو ما يجعل منها فضاءات ديمقراطية، كما أن هذه المحادثات تخضع لمجموعة من الإرشادات،
- يعتبر واجهة وهو متاح في كل الأوقات؛
- فضاء يتردد عليه المستخدمون بشكل منتظم؛
- شكله الهندسي يسمح بولوج كافة الناس إليه؛
- فضاء حيوي: يغلب عليه طابع النشاط والمغامرة والإثارة والروح المرحة، ما يسمح للأفراد بالاندماج بسرعة فيه؛
- هو بمثابة منزل ثاني، من خلال طابع الأنس، إذ يتوفر هذا الفضاء على كل وسائل الراحة النفسية، ويعمل على خلق الشعور بالأمان والانتماء، وهي عوامل تقوي من الروابط الاجتماعية.

4- المكتبات والفضاء العمومي:

4-1- المكتبات في الفضاء العمومي:

إن الحديث عن المكتبات ك " فضاء عمومي " يجعل إعادة النظر في الأفكار المسوق لها في المجتمعات كونها تشكل مخازن لحفظ الكتب يقوم عليها أمين أو حارس، وأنه حان الوقت للاستغناء عنها واستبدالها بالعالم الرقمي. لا يختلف احد في الدور الكبير الذي لعبته المكتبات عبر التاريخ، من خلال كل الأشكال التي اتخذتها، فنجدها في شكل غرف داخل القصور والمساجد، والكنائس، أو مباني مستقلة بذاتها، جمعت ألواحا طينية وأوراق البردي، بهدف حفظ هوية هذه المجتمعات وترقيتها، إن قدرتها على التأقلم مع كل التحولات داخل المجتمعات والتحديات التي مرت بها مؤشر قوي لقدرتها في الاستمرار والتكيف مع ما وصلت إليه المجتمعات اليوم.

هذه القابلية للتحول والتأقلم داخل المجتمعات التي تمتاز بها المكتبات جعلها موضعا للدراسة ولتبني العديد من المفاهيم الحديثة، من بينها مفهوم " الفضاء العمومي "، حيث تم تقديم العديد من الدراسات حول العلاقة بين المكتبات العمومية والفضاء العمومي البرجوازي الذي ورد عند الفيلسوف الألماني " يورغن هابرماس "، والذي لم يقتصر فقط على

المقاهي وصالونات الحلاقة، كما أن تركيز " يورغن هابرماس " على تحديد خصائص لهذا الفضاء وتجنب حصرها في أماكن معينة، جعل " توماس ماكارثي " يشير في "مقدمة التحول الهيكلي في الفضاء العمومي"[1] إلى الدور الذي لعبته المكتبات العمومية آنذاك في تطوير المفهوم وفي إحداث التغيير، ويؤكد بأن التحقيق مع فئة من المجتمع البرجوازي، كان يمكن أن تضاف المكتبات إلى قائمة الفضاء العمومي، حيث ساهمت بشكل كبير في نشر الوعي لدى الأفراد والجماعات.

وفي دراسة قدمتها Kathleen McCook، والتي ركزت من خلالها على خصائص الفضاء الهابرماسي، لتؤكد على مدى تطابقها لوظائف المكتبات العمومية، حيث حددت أربع ركائز أساسية لخدمات المكتبات وهي[2]:

- الفضاء العمومي sphère publique ؛
- التراث الثقافي L'héritage culturel ؛
- التعليم l'éducation ؛
- المعلومات l'information.

ما يهمنا في هذه الدراسة هو الفضاء العمومي، والذي انطلقت منه Kathleen McCook باعتبار أن معظم وظائفها ترتبط بشكل وثيق بالمجتمع المدني، حيث تعمل على تطوير الحياة العامة، فهي موجهة لجميع فئات وشرائح المجتمع، من أجل تشجيع القراءة وتحصيل المعرفة، وتحقيق الاندماج في التمثلات الاجتماعية، كما تعمل على توحيد قيم عالية داخل المجتمع تحافظ به على هويته وعلى الطابع المميز له، وتخلق الشعور بالانتماء وهو عامل مهم في الفضاء الهابرماسي.

كما تؤكد أن تطور المكتبات العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة بين 1876 والحرب العلمية الأولى راجع إلى الدور الاجتماعي والثقافي التي لعبته، خاصة مع دخول فئة النساء لهذه الفضاءات، التي حفظت لها

(1) Maried, MARTEL. Le futur de bibliothèque publique au 21eme siècle. Créer des capabilites humain pour les droits humains [en ligne] ,2013.URL : http://bibliomancienne.com/2013/08/24/le-futur-des-bibliotheques-publiques-au-21ieme-siecle-creer-des-capabilites-humaines-pour-les-droits-humains/. (Consulté le 05-03-2015).

(2) Ibid.

حقوقها من خلال (المنظمات النسائية، إنشاء مكتبات متنقلة تديرها النسوة، العمل الخيري، التأهيل المهني)، والتي اعترف بهذه المؤسسات كجزء من تيار الفكر التقدمي، والتي تقدم خدمات تجسد حقوق الإنسان من خلال ثلاثة مجالات هي:

1- الوصول إلى المعرفة هو أمر أساسي للتنمية البشرية. **[** Objectifs du Millénaire, Article 19**]**

2- المكتبة العمومية هي القوة الحية للثقافة Manifeste de l'UNESCO sur les bibliothèques publiques, Article 27.] [

3- التعددية الثقافية، من خدمات المكتبات العمومية. **[** IFLA**]**.

فالمكتبة العمومية هي " خدمة عمومية ضرورية في عملية الديمقراطية، حيث تعمل على تحقيق التساوي في الوصول والحصول على المعلومات، والأرصدة الوثائقية، وتحقيق الاستقلالية الذاتية للأفراد وتساعد في تقدم المجتمع ". [Charte des bibliothèques, 1991].

فهي بهذا أهم أدوات العمل الديمقراطي التي تساهم في تشكيل الرأي العام، وبناء المجتمع من خلال إتاحة المعلومات التي تشكل عمق مفهوم الفضاء العمومي، وعنصر القوة لمشروع الديمقراطية، كما تعمل على تعزيز النقاشات والحوارات المهذبة والمبنية على أسس عقلية ومنطقية، ترتكز على تعميم القراءة والمطالعة التي تصنع (التفكير النقدي، والاستقلال الفكري).

4-2- بروز مكتبات الفضاء الثالث:

إن التطور الذي شهده الفضاء العمومي من خلال طرح مفهوم " الفضاء الثالث " لـ Ray Oldenbourg ، مس المكتبات، على الرغم من انه لم يذكر المكتبات في قائمة " الفضاء الثالث "، إلا أن التحول في تصميمها الهندسي ووظائفها الذي ارتبطت بالمجتمع، جعلت العديد من المفكرين يشيرون إليها كـ " فضاء ثالث "، كان من بينهم عالم الاجتماع Robert Putnam الذي تحدث في مؤلفه (Better together: restoring the

(community American ، عن الدور الذي لعبته مكتبة شيكاغو في تطوير هذا المفهوم، وفي إحداث التغيير من خلال خدماتها ونشاطاتها، وخاصة مكتبة " Near North Branch "[1].

كما تشير Kate Meyrick[2] إلى أن المكتبات العمومية تحمل كل خصائص " الفضاء الثالث "، فهي تسمح بالتبادل وتحقيق الرفاهية في الحياة، والتنشئة الاجتماعية، خاصة بعد التغيير في خدماتها والتي أصبحت لها أبعاد اجتماعية، خولتها من أن تكون فضاء ثالث ذو قيمة كبيرة.

هذا النوع من المكتبات موجود بـ " المملكة المتحدة " مثل idea stores في مدينة Tower Hamlets[3]، هذه المدينة التي تعرف تنوع سكاني نتيجة للهجرات من مختلف مناطق العالم (إفريقيين، يابانيين، صينيين، مسلمين...الخ.)، وهو ما يولد اختلاف في الثقافات، والعادات والتقاليد، ويخلق الأمية والبطالة، جعل هذه الفضاءات بتصميمها الهندسي الملفت، وخدماتها المقدمة لكل فئات المجتمع، تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي.

إن هذا التحول في نماذج المكتبات، وتطور الخدمات التي لم تعد تمثل فيه المكتبة فقط مكان لحفظ المعارف، بل أصبحت تشكل أهم فضاءات الإبداع الثقافي والفني، هذا التغيير الذي أصبح ضروريا، خاصة مع التطورات التكنولوجية الحاصلة، وانتشار الانترنت وتطبيقاتها (الويب 2.0، الشبكات الاجتماعية) والتي شكلت تحدي لهذه المؤسسات قد تفقدها مكانتها في المجتمع، هذا إضافة إلى التنوع في الجمهور المستفيد، وهو ما جعل العديد من الدول تتخذ من هذه النماذج كقوة لها تعبر عن جيل جديد للمكتبات، تأكد من خلاله على حتمية المحافظة عليها في الفضاء العمومي، والتي

(1) Mathilde, Servet. Les bibliothèques troisième lieu. 2009. P.83. Diplôme de conservateur des bibliothèques, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, janvier 2009. P.27.

(2) Ibid. p.28.

(3) Sergio, Dogliani. Les idea Stores. Bulletin des bibliothèques de France [en ligne], n° 1, 2008 Disponible sur le Web : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2008-01-0069-013. (Consulté le 25-4- 2015).

أصبحت ضمن استراتيجيات العديد من الدول من بينهم هولندا والتي نجد بها مكتبة OBA، ومكتبة DOK de Delft، وكذلك فرنسا نموذج Thionville الذي أنجز في سنة 2014[1].

إن مفهوم الفضاء الثالث حسب Mathilde Servet يطرح فكرة إعادة النظر في منشأتنا بطريقة إنسانية، هذا العالم الذي يعتمد على إعادة توثيق الروابط الاجتماعية وأنماط الحياة الفردية، حيث أصبح من الضروري تثمين رأس المال الاجتماعي من خلال خلق روح المواطنة والشعور بالانتماء، وتعزيز الانفتاح.

5- المكتبات العمومية في الجزائر:

5-1- تطور شبكة المكتبات العمومية في الجزائر:

لم تعرف الجزائر هذا النوع من المؤسسات تحت مفهوم " المكتبات العمومية " إلا في فترة الاستعمار الفرنسي، حيث كانت البداية مع إنشاء المكتبة الوطنية سنة 1835 [2] والتي جمعت مجموعات غنية من الكتب والمخطوطات، كما اعتبرت مركزا لتطوير شبكة المكتبات العمومية.

اتخذت فرنسا من هذه المكتبات فضاءات لخدمة أغراضها السياسة والثقافية والتعليمية، حيث تم تخصيص ميزانيات لتشييدها على مستوى المدن الرئيسية التي يكثر بها المواطنون والجاليات الأوروبية، وقد شمل ذلك المناطق التالية: الجزائر، وهران، قسنطينة، سطيف، بون (عنابة حاليا)[3].

فتحت هذه المكتبات أبوابها لعموم الناس بغية تعميم اللغة الفرنسية، والتعريف بأصولهم الثقافية، حيث اعتبرتها فرنسا الوسيلة الوحيدة بالنسبة للمواطنين لبلوغ الحداثة والحضارة، ويؤكد Jean Lombart على " أن دور هذه

(1) Mathilde, Servet. Les bibliothèques troisième lieu. Bulletin des bibliothèques de France. Op.cit.

(2) Mahmoud, Bouayed. Le livre et la lecture en Algérie. Unesco, 1985. P.41.

(3) wahiba, Hartani. la lecture publique en Algérie : une manifestation culturelle, "la semaine du livre et des bibliothèques".1980.51 pages. École nationale supérieure de bibliothécaires. p.7.

المكتبات في منطقة شمال إفريقيا هو غرس الروح الفرنسية في الشعوب المختلفة الأصول ونقل حضارتنا واندماجهم (...)"[1].

إن الأهمية التي تشكلها هذه المؤسسات برزت أكثر مع احتضان الجزائر لمؤتمر دولي يومي 14، 15، و16 افريل 1931، والذي تم بالتعاون بين وزير التربية Mario Roustan وجمعية المكتبيين الفرنسيين ABF، وذلك من اجل التوعية بدورها وأهميتها داخل المجتمع، وهذا ما يفسر وجود مكتبات لكل الطبقات الاجتماعية حيث تم إحصاءها في سنة 1956 ب 327 مكتبة مقسمة إلى [2]:

- المكتبات الخاصة بالأوروبيين؛
- مكتبات العرب.

غير أن وثيرة النمو لهذه المكتبات سرعان ما تراجعت عقب اندلاع الثورة سنة 1954، بل جمدت كل المشاريع المسطرة لترقية المطالعة العمومية وبدأت هذه المكتبات في التقلص اثر الهجمات العسكرية، وعليه فإن مصير هذه المؤسسات وهذا الإرث الذي خلفته فرنسا بات مرهون بفترة ما بعد 1962، وهي السنة التي نالت فيها الجزائر استقلالها واستقلاليتها في تسيير مؤسساتها، بما في ذلك المكتبات العمومية، والتي كانت تواجه العديد من التحديات ارتبطت بـ:

- كونها دولة حديثة الاستقلال، فلابد من تأميم وبناء جل قطاعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية؛
- غياب الكوادر البشرية المؤهلة لذلك؛
- انتشار الأمية والتي بلغت آنذاك 80 % .

شكلت هذه المرحلة القوة لدفع عجلة المكتبات في الجزائر، باعتبارها المكون للمواطنين ولغرس الروح والقيم الوطنية وتنشئتهم اجتماعيا، والقضاء على الأمية، غير أننا نجد أن السلطة آنذاك كانت مخيرة بين إنعاش قطاعها الاقتصادي

---

(1) Abdelhamid, Arab. Contribution à l'étude des institutions culturelles de l'Algérie. Évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962. 2 Tom. 2000. Université d'Alger. P.272.

(2) نجية، قموح. المكتبات العامة بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي 1830-1962. منتدى الاحياء العربي [الخط المباشر]، ع.1، 2005. الإتاحة: http://alarabiclub.org/index.php?p_id=213&id=260 (تاريخ الزيارة 04-01-2016).

والصناعي من اجل التموقع واللحاق بالركب، أو تطوير مؤسساتها الثقافية وتنمية الأفراد بغرس روح المواطنة فيهم والقضاء على الأمية وتحقيق الاندماج في المجتمع، والذي يتطلب التركيز على إنشاء المدارس والمكتبات العمومية بشكل موازي. هذا التفضيل والتفريق جعل هذه المؤسسات تعرف العديد من التحولات في مراحل نموها يمكن تقسيمها كالآتي:

أ- مرحلة التأميم (1962- 1988):

تعتبر المرحلة الصعبة في تاريخ المؤسسات الجزائرية عموما ليس المكتبات فقط، حيث أدى غياب الكفاءات الكافية لتغطية كل قطاعات الدولة إلى تهميش البعض منها والذي يعتبر مهما، حيث كان العمل على تطوير وتشييد المؤسسات الصناعية والاقتصادية ضمن الأولويات، أما باقي المجالات فجاءت في الدرجة الثانية في تصنيف اهتمامات السلطة، بما فيها القطاع الثقافي والذي يعتبره " سيد احمد بغلي " هروب من الحقيقة نتيجة للضعف وعدم القدرة على تحقيق التوازن "[1].

لكن هذا لم يمنع من اتخاذ السلطة لبعض الإجراءات فيما يخص القطاع الثقافي، عرفت من خلاله المكتبات العمومية حركة طفيفة ونمو بطيء، حيث تم رسم خطة في الفترة الممتدة بين 1965-1978 شكلت الخطوط العريضة للسياسة الثقافية آنذاك، وقد جاء في البند الثاني من هذه الخطة:

- إعادة تنظيم الهياكل الإدارية والثقافية، وتطوير التشريعات الوطنية من اجل التكيف مع المهام الثقافية وفق التوجهات الأساسية للبلد[2].

أولى التحولات التي عرفتها هذه الهياكل والتي تمس المكتبات، صدور المرسوم 70-53 المتعلق بإنشاء وزارة الإعلام والثقافة والتي ضمت مجموعة من المديريات الفرعية من بينها " المديرية الفرعية للمطالعة العمومية والمكتبات " [3]، وكذلك الأمر رقم 70-34 الذي ينص على إعادة تنظيم المكتبة الوطنية[4]، والتي تعتبر الأساس لتطوير شبكة المكتبات العمومية الجزائرية.

(1) مجموعة من الباحثين. مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي. القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، 2010. ص.109.
(2) Mahmoud, Bouayed. Op.cit. P.14.
(3) Ibid. P.32.
(4) Ibid. P.49.

ثم إجراء تعديل عرف إنشاء مديريات الأخبار والثقافة في 21 رمضان 1394 الموافق 08 أكتوبر سنة 1974، والتي ضمت مديريات فرعية للوثائق والمكتبات والمطالعة العمومية على مستوى ولايات الجزائر وقسنطينة، ووهران، تعمل من خلال " مكتب المكتبات والمطالعة العمومية على [1]:

- إنشاء المكتبات العمومية في البلديات؛
- المساهمة في إغناء هذه المكتبات؛
- تأمين تكوين المستخدمين اللازمين لتسيير المكتبات؛
- وضع هياكل للمطالعة العمومية ولا سيما تنظيم مكتبات متنقلة؛
- تنظيم حملات دورية للأخبار قصد تطوير تقاليد المطالعة وإنشاء المكتبات.

كما تبنت السلطة مشروع " ألف مكتبة " والذي دخل حيز التنفيذ بداية من سنة 1975، وهو يعتبر أولى بوادر التحول في مجال المطالعة العمومية تحت شعار " مكتبة لكل بلدية " من بين 704 بلدية كانت موجودة آنذاك تكون جاهزة لسنة 1980، والتي سجلت خلالها وزارة الإعلام والثقافة إنشاء 200 مكتبة عمومية، و06 مكتبات مخصصة للأطفال، بالإضافة إلى اقتناء 15 مكتبة متنقلة[2].

هذا المشروع لحقه إنتاج معرفي كبير من طرف وزارة الثقافة والإعلام آنذاك باللغة العربية والفرنسية في سنة 1978 تضمنت 600.000 عنوان من مختلف الدول العربية والأوروبية.

ب- مرحلة الجمود والركود (1988-2002)

لم تحمل هذه المرحلة الجديد بالنسبة للمكتبات، كما أنها لم تحافظ على المنحى المسطر لتطوير شبكة المكتبات العمومية، بل عرفت ركودا نتيجة لدخول الجزائر في أزمات اقتصادية كانت نتيجة لتراجع في أسعار البترول، بالإضافة إلى الدخول في أزمة أمنية، راح ضحيتها قطاع الثقافة، والذي تم تهميشه وتجميد كل المشاريع، لانعدام المخصصات المالية، بالإضافة إلى عدم صدور أي نصوص قانونية بشأن المكتبات توضح وضعيتها أو تحميها في ظل الأزمة الأمنية، وهو الأمر الذي أدى إلى ضياع العديد من هذه المؤسسات وتحويلها إلى فضاءات للمتاجرة.

---

(1) http://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/lirelegis.php?id=458 (Consulté le 10-06-2016)

(2) Mahmoud, Bouayed. Op.cit. p.42.

غير أن الأمر المميز بالنسبة لهذه المرحلة والذي يخدم مجال المكتبات هو صدور المرسوم التنفيذي 94-414 [1] والذي يتعلق بإنشاء مديريات للثقافة على مستوى الولايات، تكون مكلفة بترقية المطالعة العمومية وتطوير شبكة المكتبات.

ج- مرحلة التحول نحو عهد جديد للمكتبات (2002 إلى يومنا هذا)

تعبر هذه المرحلة عن عهد جديد للمؤسسات الثقافية، وذلك بعد استدراك القطاع الثقافي لأشغاله، حيث تم تخصيص ميزانيات معتبرة لوزارة الثقافة تمكنها من إعادة تنظيم هياكلها ومؤسساتها، والعمل على انجاز المشاريع كما هو موضح في الجدول:

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزانية بالدولار	64,1	73,1	38,1	58,9	148	126,3	360	306,1	452	561,3	276,3

جدول يوضح ميزانية وزارة الثقافة بالمليون دولار مابين (2003-2013)

(**المصدر**: http://www.alger-culture.com/news.php?readmore=75 .)

حيث حظيت المكتبات والمطالعة العمومية باهتمام السلطات وكانت أولى المشاريع في هذا السياق هو مشروع " مكتبة في كل بلدية " سنة 2003 بالتعاون بين وزارة الداخلية والجماعات المحلة ووزارة الثقافة، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005.

هذا بالإضافة إلى صدور بعض النصوص القانونية التي تشكل اطر التسيير لهذه المؤسسات بعد الغموض الذي كان يجوبها والجدل القائم حول تبعية هذه المكتبات، حيث صدر في نفس السنة المرسوم التنفيذي 05-80 والذي يجعل من المكتبات العمومية تحت وصاية وزارة الثقافة، من خلال إنشاء مديريات الكتاب والمطالعة العمومية والتي تتكفل بـ:

- ترقية الإبداع والبحث والطبع والنشر والتوزيع في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للكتاب.

(1) مرسوم تنفيذي رقم 94-414 مؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1415هـ الموافق 30 نوفمبر سنة 1994، يتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.79. ص.22.

- إعداد المعطيات والتقديرات الضرورية لتحديد المعالم الكبرى لتطوير الكتاب وترقية المطالعة العمومية.
- تنظيم الشبكة الوطنية للمكتبات وقاعات المطالعة العمومية.
- تطوير الترجمة وإصدار منشورات ثقافية.

كما عملت الوزارة المكلفة على تبني مشروع يخص إنشاء ملحقات للمكتبة الوطنية على مستوى كل التراب الوطني، ومقرها على مستوى رؤساء الولايات، حيث كانت البداية في سنة 2005 في كل من ولاية: أدرار، بجاية، تلمسان، تيارت، تيزي وزو، عنابة، قسنطينة، ثم في سنة 2006 بـ: بسكرة، بشار، تبسة، جلفة، معسكر، عين تموشنت، غيليزان، والتي تم تحويلها إلى مكتبات للمطالعة العمومية وفقا للمرسوم رقم 07-275[1].

تم تلاه المرسوم التنفيذي 09-346 المتمم للمرسوم 08-236[2]، والذي تضمن كذلك إنشاء مكتبات المطالعة العمومية في مراكز الولايات التالية: « تيبازة، المسيلة، سيدي بلعباس، تيسيمسيلت، عين الدفلى، الأغواط، الشلف، أم البواقي.» [3]

تم جاء المرسوم التنفيذي رقم 12-234 [4]، جاء فيه تغيير تسمية مكتبات المطالعة العمومية الموضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة والمنظمة " بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية "، والتي بلغت 42 مكتبة رئيسية للمطالعة

(1) مرسوم تنفيذي رقم 07-275 مؤرخ في 6 رمضان عام 1428 الموافق 18 سبتمبر 2007، يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.58. ص.37.

(2) مرسوم تنفيذي رقم 236- 08 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .ع. 43.

(3) مرسوم تنفيذي رقم 09-346 مؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1430 الموافق 22 أكتوبر 2009، يتمم المرسوم التنفيذي رقم 08-236 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، والمتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.62. ص.3.

(4) مرسوم تنفيذي رقم 12-234 مؤرخ في 3 رجب عام 1433 الموافق 24 مايو سنة 2012، يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.34. ص.10.

العمومية في فيفري 2016، في حين يوجد 06 مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية في طريق الانجاز على مستوى الولايات التالية: سطيف –المدية – قالمة – البليدة – بومرداس– وهران[1].

5–2– مفهوم الفضاء العمومي والمكتبات العمومية في الجزائر:

أ– التحول في المفاهيم:

يطرح مفهوم المكتبات العمومية في الجزائر العديد من التساؤلات حول موقعها الثقافي، والتربوي والاجتماعي، وإمكانية إسقاط مفهوم " الفضاء العمومي " على هذه الفضاءات. يعود هذا إلى الظروف التي مرت بها خلال مراحل إنشائها، بالإضافة إلى افتقارها للنصوص القانونية التي تثبت قواعدها داخل المجتمع الجزائري، حيث شكلت عبر مراحل تطورها " أماكن تضم مجموعات وثائقية متاحة للنخبة من المجتمع "، وهو الأمر الذي أملته السياسة الثقافية المسطرة ما بين 1965–1978 والتي جاء فيها " تطوير إنتاج الكتب والمطالعة العمومية لسد حاجيات التكوين والبحث، وتعميم المطالعة بين الطلاب والعمال باعتبارهم رجال ثقافة "[2]، حيث اقتصرت خدماتها في البداية على النخبة، والمتمثلة في الطلبة والعمال بهدف تكوينهم وتأطيرهم من اجل زيادة الإنتاج والنهوض بالمؤسسات الاقتصادية والصناعية، أما عن باقي فئات المجتمع فقد أوكلت المهمة إلى وسائل السمعي البصري بالدرجة الأولى من أجل خدمة التعليم والثقافة والمعلومات، بدل الاعتماد على المكتبات في القضاء على الأمية وتكوين الأفراد وغرس القيم وروح المواطنة فيهم.

إن هذا المفهوم بدأ في التغير لدى الهيئات المعنية ويبرز ذلك من خلال المشاريع المنجزة، والتي أصبحت تعرِّف المكتبات العمومية على أنها " فضاء عمومي ذو طابع ثقافي تعليمي مفتوح للجميع "، كما اعتبرتها " مكان للتنشئة الاجتماعية "، فالمكتبات العمومية من منظور المشرع الجزائري أصبحت تشكل خدمة عمومية، تعمل على إتاحة المعلومات، وتكوين الأفراد وتثقيفهم، وكذلك ضمان المتعة والترفيه.

(1) http://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/bibliotheque-pren.php (Consulté le 29-03-2016)

(2) Sid-Ahmed, Baghli. Aspects de la politique culturelle de l'Algérie. Unesco, 1977. P.14.

إن هذا التصور لم يكن وارد سابقا، وهو ما يفسر ثبات تمثلات المواطنين اتجاه هذه المؤسسات في كونها أماكن للتعليم فقط، يتعارض مع ما جاءت به الألفية الثالثة من مشاريع ونصوص تجعل من هذه المكتبات العمومية ترتقي لمفهوم الفضاء العمومي، وقد ورد هذا في المرسوم التنفيذي رقم 12-234 الذي عرفها على أنها: " مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال مالي "، هذا بالإضافة إلى الخصائص التي أصبحت تتمتع بها والتي تخولها من أن ترتقي لمفهوم الفضاء العمومي وهي:

- تواجدها على مستوى رؤساء الولايات تحت تسمية المكتبات الرئيسية، دلالة على المكانة التي أصبحت تحظى بها في تمثيل السلطة أمام المواطنين؛
- الموقع الاستراتيجي لها في الفضاء المجتمعي، ما يجعلها مركزا للالتقاء والتبادل بين المواطنين؛
- حجم وشكل المباني ما يجعل منها معلما، والتي حملت تصميمات جمعت بين الحداثة والأصالة راعت من خلالها الظروف الجغرافية والمناخية؛
- المهام التي أصبحت مرتبطة بها، والتغيير الحاصل في فضاءاتها؛
- ثراء وتنوع المقتنيات، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا؛
- ثراء ووفرة البرامج المتعلقة بالكتاب والمطالعة والثقافية.

ب- أهداف المكتبات العمومية في الجزائر خلال الألفية الثانية:

جاء في مشروع لوزارة الثقافة في مارس 2005 بأن مشروع المكتبات جاء لتلبية مطلب دستوري يضمن الحق في المعلومات للجميع، وللاستثمار في المورد البشري ما يضمن التنمية المستدامة للمجتمع الجزائري، وقد جاءت من اجل تكوين[1]:

- مواطن مثقف، قادر على مواجهة مختلف التحديات؛
- مواطن واعي بحقوقه وواجباته، يساهم في تشييد مجتمعه ووطنه؛
- مواطن محافظ على قيم وتقاليد أجداده، وفي نفس الوقت متفتح على العولمة.

(1) Direction des Etudes Prospectives de la Documentation et de l'Informatique. Normalisation des infrastructures et équipements culturels. Février 2008. P.74.

ج- المهام الجديد للمكتبات العمومية في الجزائر:

1- **إتاحة المعلومات:**

- تلبية احتياجات المواطنين في توفير المعلومات؛
- ضمان حصول المواطنين على المعلومات على تنوعها؛
- توفير المعلومات للمؤسسات والشركات المحلية والمصالح والجماعات.

2- التكوين والتثقيف:

- غرس حب القراءة والمطالعة خاصة بالنسبة لجمهور المدارس؛
- العمل على تحفيز الإبداع والخيال للأطفال والشباب؛
- تدعيم التدريب الذاتي، وتنمية المهارات في استخدام المعلومات والحوسبة؛
- محاربة الأمية لجميع فصول العمرية؛
- القضاء على العلل الاجتماعية من خلال تنظيم حملات ضد (المخدرات، العنف، التسيب والجريمة)؛
- تعزيز الحوار بين الثقافات؛
- تنمية الشعور بالتراث الثقافي، وتذوق الفنون؛
- دعم أصحاب الانجازات والابتكارات العلمية.

3- الترفيه والتسلية:

- الترفيه السليم الذي يشارك في بناء الشخصية ورفع المستوى الثقافي للفرد؛
- توفير مساحة للعيش المشترك، والحوار وتبادل الأفكار؛
- توفير لكل شخص الوسائل للتطوير والابتكار والإبداع؛
- ضمان الانفتاح والقابلية لكل أشكال التعبير الثقافي والفني.

إن هذا التحول في المفهوم والأهداف والمهام يجعل طبيعة المكتبات العمومية في الجزائر تأخذ صبغة أخرى، تعبر عن جيل جديد للمكتبات يمس التطورات التي تعرفها الدول المتقدمة في هذا المجال، والتي تجعلها ترتقي لتكون فضاء عمومي أو فضاء ثالث في المجتمع الجزائري، لابد من التحسيس به وتوعية المواطنين به.

خاتمة:

ارتبط مفهوم " الفضاء العمومي " بالمكتبات العمومية في أسسها وقواعدها، والمهام التي تؤديها في المجتمع، ما جعلها موضعا للدراسات والبحوث حول طبيعة هذه العلاقة، والبحث عن القرائن التي تجعل إقحام المفهوم في المكتبات واضح، حيث أدى بروز نماذج " مكتبات الفضاء الثالث " إلى التأكيد على دور هذه المؤسسات في " الفضاء العمومي ".

إقحام مفهوم " الفضاء العمومي " في المكتبات وبروز " مكتبات الفضاء الثالث "، وان لم يتم تحديده بشكل قطعي إلا أن الدور الذي تؤديه المكتبات في عملية دمقرطة الثقافة، من خلال تشجيع القراءة والمطالعة، والحق في المعلومات التي تسمح باندماج الأفراد في الحياة العامة، وتوسيع دائرة النقاشات والحوارات لتكوين الرأي العام، بالإضافة إلى طابع التسلية والترفيه والتي يجعل منها أماكن للأنس وتكوين العلاقات الاجتماعية، تشكل قرائن قوية تربط المكتبات بمفهوم الفضاء العمومي.

تشكل هذه القرائن معيار تداولته التصريحات والإعلانات الدولية للتعبير عن المكتبات الحديثة، ومرجعية لكل الدول في انجاز مشاريع المكتبات العمومية، وهو ما حاولت الجزائر التقيد به من خلال مشروع المرافق العمومية الثقافية (مسارح، قاعات السنما، متاحف، مكتبات) تكون على مستوى التراب الوطني بداية من سنة 2001 ما عرف بالمخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، حيث تم تخصيص ميزانيات معتبرة لقطاع الثقافة تمتثل للمعايير العالمية في تصميم هذه المرافق، وفي تحديد المهام والأدوار المنوطة بها كما يوضح ذلك المرسوم التنفيذي 05-433.

تحدد هذه الخطة العناصر الأساسية في الممارسات الثقافية والفنية، حيث صنفت فضاءات الكتاب والمطالعة العمومية ضمن الأولويات التي تهدف إلى وضع إستراتيجية وطنية لتشجيع القراءة وتموقع الكتاب في الوسط الاجتماعي، وتثقيف المواطنين وتجسيد مطلب الحق في المعلومات للجميع ما يجعلهم على دراية بحقوقهم وواجباتهم، وغرس القيم والعادات والتقاليد وتعزيز التبادلات.

إن السياق الذي أنجزت فيه المكتبات العمومية في الجزائر من خلال تبنيها للمعايير العالمية، يجعل هذه الفضاءات تخضع لعدة اعتبارات هي:

1- على المستوى السياسي-الفلسفي: تعتبر **هذه** الفضاءات حسب التصريحات الرسمية تجسيدا لمطلب يضمن الحق في المعلومات والثقافة للجميع، يستوجب تدعيمها من طرف السلطات العمومية، حيث تبنت الجزائر مشروع انجاز شبكة وطنية للمكتبات العمومية بالمناطق الريفية والحضرية لعل من أهمها انجاز مكتبات على مستوى مقر ولايات الوطن تحت تسمية " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية "، تحظى بموقع استراتيجي يسهل الولوج والوصول إليها من طرف

المستخدمين، بالإضافة إلى المساحة التي تتوفر عليها وطريقة تصميم شكل الهندسة المعمارية. تحمل هذه الفضاءات فلسفة جديدة ترتكز على التصريحات الدولية الواردة من طرف منظمة " اليونسكو " و " الإيفلا " باعتبارها خدمة عمومية ضرورية لعملية الديمقراطية، يراعى فيها الكثافة السكانية والتنوع في الفئات العمرية والجنس، والمستوى التعليمي. تتمثل هذه الخدمات في إتاحة المعلومات، التكوين، التثقيف، الترفيه والتسلية، كما أصبح لها ادوار اجتماعية من خلال فتح المجال للنقاش حول قضايا العنف، التسيب والجرم وغيرها من العلل الاجتماعية.

2- على المستوى الثقافي: تعتبر هذه **الفضاءات** أماكن لـ " دمقرطة الثقافة " والاستثمار في المورد البشري لدعم مشروع التنمية المستدامة في المجتمعات، حيث أصبحت تشكل الثقافة حسب منظمة اليونسكو ركيزة رابعة لتحقيق التنمية المستدامة، ما يجعل القائمين عليها أمام تحديات تتعلق بالإشكاليات والمسائل المطروحة في مجال الثقافة. هذا التحول الذي يتطلب تدعيم هذه الفضاءات وجعلها أكثر ديناميكية من خلال النشاطات والبرامج حول تشجيع القراءة والمطالعة وكل الأشكال الثقافية الأخرى التي تسمح بتطوير الذات وتكوين الاستقلال الفكري.

3- على المستوى الاجتماعي: تعتبر هذه المكتبات مساحات للعيش المشترك وأماكن للأنس الاجتماعي، تعمل على تشجيع الحوار والنقاش بين الأفراد، وتحقيق الاندماج في التمثلات الاجتماعية، وتوفير وسائل الابتكار والإبداع، بالإضافة إلى طابع الترفيه والتسلية الهادفة والتي تساهم في تنمية الأفراد.

إن الفلسفة التي أنجزت عليها مشاريع المكتبات العمومية في الألفية الثانية، والموقع الذي تحظى به على المستوى السياسي، الثقافي والاجتماعي يجعلها تمتثل لمفهوم " الفضاء العمومي "، كما أن الاهتمام في الشكل والمبنى والتنوع في الخدمات والتي أضافت مهام جديدة تمس الجانب الاجتماعي قد يجعل منها " فضاء ثالث " في المجتمع الجزائري.

يحمل مشروع المكتبات العمومية في الجزائر تصور جديد لم يكن وارد سابقا سواء بالنسبة للقائمين عليها في خطاباتهم وممارساتهم، أو في تمثلات المواطنين ويبرز ذلك من خلال الدراسات المنجزة حول علاقة هذه المؤسسات بالمستفيدين من خدماتها (بحوث أكاديمية، أعمال الملتقيات والمؤتمرات)، يعبر عن جيل جديد للمكتبات يشكل قطيعة لتراث المكتبات في الجزائر.

هذا التعبير الذي يرتكز على الخصائص والمقومات التي تتصف بها هذه المكتبات بالجزائر اليوم يكفي لوصف دورها كفضاء عمومي في المجتمع الجزائري، أو يعتمد ذلك على مدى إدراج هذا التصور في سلوكات وممارسات المكتبيين حتى يكونوا قادرين على ترقية دورها والنهوض بمهامها الفعلية في المجتمع بعيدا عن ما هو متعارف عليه بالنسبة لهذه

المؤسسات، حتى تكون قادرة على إحداث التغيير وخلق نمط للعيش معا بين الأفراد من خلال تنشئتهم على القيم والمبادئ الحديثة التي تواكب التحولات التي عرفها مجال الثقافة.

البيليوغرافية:

1- العلوي، رشيد. الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر. مجلة دلتا نون، 2014، ع.2. [الخط المباشر]، الإتاحة: www.d-ncdm.c-tpa.org/contents/digital library (تاريخ الزيارة 26-03-2016).

2- فينليسون، جيمس جوردن. يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة. تر.: الروبي، محمد احمد. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص.26.

3- قموح، نجية. المكتبات العامة بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي 1830-1962. منتدى الإحياء العربي [الخط المباشر]، ع.1، 2005. الإتاحة: http://alarabiclub.org/index.php?p_id=213&id=260 (تاريخ الزيارة 04-01-2016).

4- كنزاي، محمد فوزي. براديغم مدرسة فرانكفورت على المحك: منظور اتصالي= The Frankfurt School paradigme at ask : communicative perspective. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، 2014، ع.9.

5- مجموعة من الباحثين. مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي. القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، 2010.

6- مرسوم تنفيذي رقم 94-414 مؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1415هـ الموافق 30 نوفمبر سنة 1994، يتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.79.

7- مرسوم تنفيذي رقم 07-275 مؤرخ في 6 رمضان عام 1428 الموافق 18 سبتمبر 2007، يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.58.

8- مرسوم تنفيذي رقم 08- 236 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .ع. 43.

9- مرسوم تنفيذي رقم 09-346 مؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1430 الموافق 22 أكتوبر 2009، يتمم المرسوم التنفيذي رقم 08-236 المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، والمتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.62.

10- مرسوم تنفيذي رقم 12-234 مؤرخ في 3 رجب عام 1433 الموافق 24 مايو سنة 2012، يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.34.

11- نوري، دريس. استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف، وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية. 2007. 224 ورقة. مذكرة ماجيستير، علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2007/2006.

12- Arab, Abdelhamid. contribution a l'étude des institution culturel de l'Algérie. évolution des bibliothèques durant la période coloniale 1830-1962. 2 Tom. 2000. Université d'Alger.

13- Baghli, Sid-Ahmed. Aspects de la politique culturelle de Algérie. Unesco, 1977.

14- Berndtson, Maija, Helsinki, Finland. Les bibliothèques publiques et la fabrication d'espaces. p.4. IFLA [en ligne] ,2013. URL : http://library.ifla.org/224/7/081-berndtson-fr.pdf. consulté le (22-03-2015).

15- Bouayed, Mahmoud. Le livre et la lecture en Algérie. Unesco, 1985.

16- Direction des Etudes Prospectives de la Documentation et de l'Informatique. Normalisation des infrastructures et équipements culturels. Février 2008.

17- Dogliani, Sergio. Les idea Stores. Bulletin des bibliothèques de France [en ligne], n° 1, 2008 Disponible sur le Web : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2008-01-0069-013. (consulté le 25-4-2015).

18- Hartani ; wahiba. la lecture publique en Algérie : une manifestation culturelle, "la semaine du livre et des bibliothèques".1980.51 pages. école nationale supérieure de bibliothécaires.

19- Ministère de la culture. schéma directeur sectoriel des biens et services et des grands équipements culturels.

20- Servet, Mathilde. Les bibliothèques troisième lieu. 2009. P.83. Diplôme de conservateur des bibliothèques, Ecole nationale des sciences de L'information et des bibliothèques, janvier 2009.

21- Servet, Mathilde. Les bibliothèques troisième lieu. *Bulletin des bibliothèques de France* [en ligne], n° 4, 2010. Disponible sur le Web : http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2010-04-0057-001 (consulté le 31-03-2016).

22- MARTEL, Maried. Le futur de bibliothèque publique au 21eme siècle. Créer des capabilites humain pour les droits humains [en ligne],2013.URL : http://bibliomancienne.com/2013/08/24/le-futur-des-bibliotheques-publiques-au-21ieme-siecle-creer-des-capabilites-humaines-pour-les-droits-humains/. (Consulté le 05-03-2015).

23- Oldenburg, Ray. The great good place : cafés, coffee shops, bookstores, bars, hair salons, and other hangouts at the heart of a community. New York: Marlowe & Campany, [s.d.].

24- www.unesdoc.unesco.org. (consulté le 15-03-2015).

25- http://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/bibliotheque-pren.php (consulté le 29-03-2016).

26- http://www.doug-johnson.com/dougwri/why-do-we-libraries-when-we-have-the-internet.html (consulté le 04-06-2016).

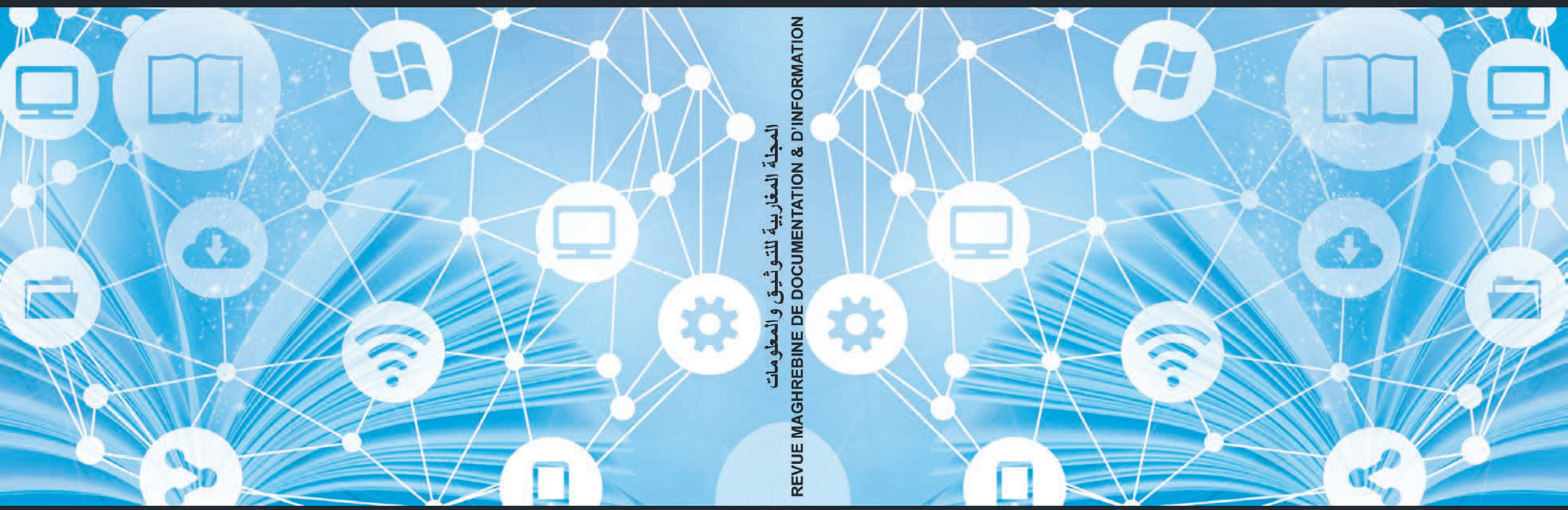
27- http://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/lirelegis.php?id=458 (consulté le 10-06-2016).

28- http://www.alger-culture.com/news.php?readmore=75 (consulte le 28-06-201 6).

REVUE MAGHREBINE DE
DOCUMENTATION & D'INFORMATION

المجلة المغاربية
للتوثيق والمعلومات

عدد 26 - 2017
N° 26 - 2017



المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات
REVUE MAGHREBINE DE DOCUMENTATION & D'INFORMATION

عدد 26 – 2017
ردمد 0330-9274

n°26 – 2017
ISSN 0330-9274

Revue Maghrébine de Documentation et d'Information
Université de La Manouba – Institut Supérieur de Documentation

Directeur fondateur : Abdeljelil Temimi

Directeur : Mohamed Ben Romdhane

Rédacteur en chef : Wahid Gdoura

Comité scientifique :
Abdelkader Abdelilah (Univ. Oran, Algérie) ; Bruno Bachimont (Univ. de technologie Compiegne, France) ; Abdelmajid Bouazza (Univ. S. Qabus. S. Oman) ; Azzeddine Bouderbene (Univ. Constantine 2, Algérie) ; Sherif Chahine (Univ. Caire, Egypte) ; Mamadou Diara (Univ. CAD. Dakar. Sénégal) ; Najoua Djerad (Univ. Manouba, Tunisie) ; Raja Fenniche Daoues (Univ. Manouba, Tunisie) ; Nadjia Gammouh (Univ. Constantine 2. Algérie) ; Mohamed Giornaz (Univ. Tripoli) ; Nozha Ibnlkhyat (Prof. SI. Rabat, Maroc) ; Mohamed Salah Kadri (Univ. Manouba, Tunisie) ; Ahmed Ksibi (Univ. Manouba, Tunisie) ; Jibreel Larichi (Univ. KSA. Riyadh, A. Séoudite) ; Saloua Mahmoud (Univ. Manouba, Tunisie) ; Sabine Mass (Univ. Montreal. Canada) ; Imad Saleh (Univ. Paris 8, France) ; Ahmed Silem (Univ. Lyon 3, France) ; Brigitte Simonnot (Univ. Lorraine, France) ; Lise Vieira (Univ. Bordeaux Montaigne, France) ; el-Khansa Mkada Zghidi (Univ. Manouba, Tunisie)

Secrétariat de rédaction : Emna Madani (Univ. Manouba, Tunisie)

Comité d'édition :
Samira Ghourab ; Farah Makni
Mohamed Dhifallah ; Anis Ayadi

Service de vente, d'échange et de correspondance
Institut Supérieur de Documentation - Campus Universitaire de La Manouba - 2010 Tunisie
Téléphone. (216) 71.601550 / (216) 71.601050 - Fax. (216) 71.600200
e-mail : isd@isd.rnu.tn - Site web : www.isd.rnu.tn

Achevé d'imprimer à Tunis par **Imprimart**

Note : Il est à préciser que le contenu des articles demeure sous l'unique responsabilité des auteurs.

المجلة المغاربيّة للتوثيق والمعلومات
مجلة علمية محكّمة يصدرها المعهد العالي للتوثيق بجامعة منوبة بتونس

المدير المؤسس : د. عبد الجليل التميمي

المدير : د. محمد بن رمضان

رئيس التحرير : د. وحيد قدورة

اللجنة العلميّة :
د.عبد القادر عبد الإلاه (جامعة وهران، الجزائر) ؛ د. برونو باشيمون (جامعة التكنولوجيا، كومبيان، فرنسا) ؛ د. عبد المجيد بوعزّة (جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان) ؛ د. عز الدين بودربان (جامعة قسنطينة 2، الجزائر) ؛ د. شريف شاهين (جامعة القاهرة، مصر) ؛ د. مامادو ديارا (جامعة الشيخ أنتا ديوب، دكار، السنغال) ؛ د. نجوى جراد (جامعة منوبة، تونس) ؛ د. رجاء فنيش دواس (جامعة منوبة، تونس)، د. نجيّة قموح (جامعة قسنطينة 2، الجزائر) ؛ د. محمد جرناز (جامعة طرابلس، ليبيا) ؛ د. نزهة بن الخياط (أستاذة في علوم المعلومات، الرباط، المغرب) ؛ د. محمد صالح القادري (جامعة منوبة، تونس) ؛ د. أحمد الكسيبي (جامعة منوبة، تونس) ؛ د. جبريل العريشي (جامعة الملك سعود، الرياض، العربيّة السعوديّة) ؛ د. سلوى محمود (جامعة منوبة، تونس) ؛ د. سابين ماس (جامعة مونريال، الكندا) ؛ د. عماد صالح (جامعة باريس 8، فرنسا) ؛ د. أحمد سيلام (جامعة ليون 3، فرنسا) ؛ د. بريجيت سيمونو (جامعة لورين، فرنسا) ؛ د. ليز فييرا (جامعة مونتاني، بوردو، فرنسا) ؛ د. الخنساء مكاده الزغيدي (جامعة منوبة، تونس).

سكرتاريّة التحرير : د. آمنة المداني (جامعة منوبة، تونس)

لجنة النشر :
د. سميرة الغرابي ؛ فرح مقني
د. محمد ضيف الله ؛ أنيس العيادي

مصلحة البيع، والتبادل والمراسلات :
المعهد العالي للتوثيق - جامعة منوبة - 2010 تونس
الهاتف. 71.601550 (216) / 71.601050 (216) - الفاكس. 71.600200 (216)
البريد الإلكتروني : isd@isd.rnu.tn - الموقع على الواب : www.isd.rnu.tn

تمت الطباعة بتونس لدى **أمبريمار**

ملاحظة : المقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء محرريها وتقع تحت مسؤوليتهم.

المعهد العالي للتوثيق
Institut Supérieur de Documentation
جامعة منوبة - تونس

المجلة المغاربية
للتوثيق والمعلومات

العدد 26، 2017 الرقم الدولي الموحد للدوريات: ISSN 0330-9274

شروط النشر
في المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات

تصدر المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات مرة في السنة.

المجلة المغاربية للتوثيق والمعلومات دورية علمية محكّمة تنشر الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة في علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف، وتولي عناية خاصة بالجوانب النظرية والمنهجية والتطبيقات.

قواعد النشر

ترحب المجلة بمشاركة الباحثين والمتخصصين في ميدان المعلومات من كل البلدان وتقبل للنشر الدراسات والبحوث المكتوبة في ثلاث لغات (العربية والفرنسية والانقليزية). كما تنشر مراجعات الكتب الصادرة حديثا (أقل من سنة على صدور الكتاب) وفقا للقواعد التالية :

1. أن يكون البحث مبتكرا وأصيلا ولم يسبق نشره.
2. أن يخضع البحث إلى الأصول والقواعد العلمية المتعارف عليها وخاصة فيما يتعلق بالمصادر والمراجع في أسفل الصفحة مع إمكانية إضافة رسوم بيانية وجداول إحصائية.
3. تقدم الدراسات مكتوبة إلكترونيا، حجم الخط (12) ونوع الخط Times New Romain.
4. يشترط ألا يقل البحث عن 3000 (ثلاثة ألاف) كلمة (حوالي 10 صفحات) ولا يتجاوز البحث 5000 (خمسة ألاف) كلمة (حوالي 15 صفحة) في أقصى تقدير.
5. ترسل الدراسات عبر البريد الالكتروني للمعهد المثبت في صفحة غلاف المجلة، ولا ترد الأصول.
6. يرسل مع المقال مستخلص لمحتواه باللغتين العربية والإنقليزية (أو الفرنسية) في حدود 150 كلمة، ونبذة مختصرة عن المؤلف.
7. تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم العلمي من قبل الهيئة العلمية.
8. البحوث والدراسات التي تقترح الهيئة العلمية إجراء تعديلات أو إضافات عليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة.
9. يحصل كل مؤلف على نسخة من المجلة.

قائمة المحتوى

الافتتاحية 5
د. وحيد قدورة

المقالات بالعربية

توظيف انترنت الأشياء Internet of Things في المكتبات: نظرة عامة على الآفاق المحتملة للتطبيق 9
د. محمد إبراهيم حسن الصبحى

سياسة تنمية المجموعات الإلكترونية للمكتبات وأسس إعدادها: الخطوات والإجراءات 31
د. زينب بن طيّب ود.عز الدين بودربان

مخطوطات المسجد الأقصى المبارك وواقع حمايتها والحفاظ عليها 57
د. ابراهيم خليل يوسف خضر

التراث المكتوب بالمكتبات التونسيّة بين مخاطر الفقدان واستراتيجيات التثمين 83
د.آمنة المداني

إتاحة المعلومات الرقمية: بين الوساطة والتخلص من الوساطة 107
د. وحيد قدورة

جودة برامج التعليم العالي في علوم المكتبات بالجزائر: بين النظري وإمكانيات التطبيق 127
سماح قداري ود. بهجة بومعرافي

منهج "التفكير التصميمي" في المكتبات: فرص التطبيق في المكتبات العمومية بالجزائر 145
د. أسامة الدموش ود. عبد الإله عبد القادر

ممارسات البحث عن المعلومات والإتصال العلمي للباحثين في البيئة الرقمية: أساتذة معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة نموذجا 165
فوزية بوخملة

السلوكيات المعلوماتية لأعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة الزاوية: دراسة حالة 131
د. عبد العزيز عبد الحميد عامر

ملخص الأطروحات الجامعية

التراث المطبوع في تونس منذ ظهور الطباعة إلى منتصف القرن العشرين: حفظه واستغلاله 203
آمنة المداني

تملك المواصفات المرجعية في بيئة التعلّم عن بعد: تقييم استخدام منصة "مودول" للجامعة الافتراضية بتونس 205
سميرة الغرابي

المقالات بالفرنسية

وضعية المكتبات الجامعية في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا 11
مامادو ديارا

العناصر المؤثرة في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية لدى المكتبيين في ساحل العاج: ملامح نموذج لقبول التكنولوجيا في بيئة العمل 33
سيلفستر كواسي كواكو

المكتبة الخضراء المبنية على الاستدامة الاجتماعية والمواصفات 63
أحمد الكسيبي

الحريات الفكرية والحريات الأكاديمية في المكتبات الجامعية بإفريقيا 83
برنارد ديون

منهج "التفكير التصميمي" في المكتبات: فرص التطبيق في المكتبات العمومية بالجزائر

Le « design thinking » dans les bibliothèques : Les possibilités d'application dans les bibliothèques publiques algériennes

The "design thinking" in libraries : possibilities of application in public libraries in Algeria



د. أسامة دموش

demouche31@hotmail.fr

جامعة هران 1 أحمد بن بلة

كليّة العلوم الإنسانيّة والعلوم الإسلاميّة

قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقيّة – الجزائر

أستاذ جامعي وعضو دائم بمخبر البحث: أنظمة المعلومات والأرشيف في الجزائر LASIA



د. عبد الإله عبد القادر

kaderoabdel@gmail.com

جامعة هران 1 أحمد بن بلة

كليّة العلوم الإنسانيّة والعلوم الإسلاميّة

قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقيّة - الجزائر

أستاذ جامعي ومدير مخبر البحث : أنظمة المعلومات والأرشيف في الجزائر LASIA

ملخص : يعتبر منهج " التفكير التصميمي (Design thinking) أحد الأساليب المبتكرة حديثا في المناجمنت داخل المؤسسات، والذي يرتبط بالإبداع وكيفية إدارة المشاريع الآنية التي تواجهها المؤسسات في الحياة اليومية. نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف عند مفهوم هذا المنهج وأدواته التي جعلت منه وسيلة مناسبة للعمل داخل كل أنواع المؤسسات (التجارية، الصناعية، التعليمية، الثقافية...) بما في ذلك المكتبات، ثم محاولة تكييفه في المكتبات العمومية بالجزائر وذلك من خلال الإشارة إلى التحديات التي تواجهها على المستوى السياسي -القانوني، الاقتصادي، الممارسات (التصورات)، التكوين ؛ تجعل منه فرصة لها من أجل إحداث التغيير، والبحث عن التجديد في الممارسات بعيدا عن التقليد.

الكلمات المفتاحية : التفكير التصميمي ،الإدارة، الوساطة، التجديد، المكتبات العمومية ، الجزائر.

Abstract : "Design thinking" has become one of the most innovative methods in the field of management within every institution. It is related to creativity and how to manage innovative projects that institutions have to face in everyday life. In this research, we try to understand this new concept and the tools that have made it an appropriate one that may perfectly fit within all types of institutions (commercial, industrial, educational, cultural ...) including libraries. We will try to adopt this concept in public libraries in Algeria and see what type of challenges need to be addressed at various levels including legislation, practices (perceptions), trainings in order to make "design thinking" an opportunity for them to bring out all the necessary changes, and encourage creative thinking in library management.

Key words : Design thinking, Management, mediation, Innovation , Public Library , Algeria.

Résumé : En terme de management, le « design thinking » se situe dans un cadre bien précis, celui de mettre en œuvre des projets innovants dans la gestion quotidienne des institutions. Nous allons essayer, à travers cette contribution, de situer les contours de ce nouveau concept et les outils utilisés qui permettent son adaptation et son fonctionnement dans tous les types d'organismes (commerciales, industrielles, éducatives, culturelles...) et pour ce qui nous intéresse les bibliothèques. Pour se faire, nous allons essayer de mettre en évidence ce concept face aux difficultés rencontrées par les bibliothèques publiques en Algérie tant sur le

plan politique – juridique, économique que dans la pratique bibliothéconomique et voir dans quelle mesure le «design thinking» peut apporter des changements, inciter à la recherche de la créativité, loin de la gestion traditionnelle à laquelle sont habituées ces bibliothèques.

Mots clés : Design thinking, Management, Médiation, Innovation , Bibliothèque publique , Algérie.

مقدمة

تواجه المكتبات اليوم تحديات كبيرة، ارتبطت بالتطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال المعلومات والاتصال، وتوسع القاعدة الجماهيرية للمستفيدين، خاصة عند الحديث عن المكتبات العمومية والتي أصبحت تشكل فضاءات لـ " دمقرطة الثقافة "، يجعلها تجد صعوبة في إدارة المشاريع اليومية (النشاطات، البرامج، الفضاء)، وفي تنظيم علاقاتها بالمؤسسات الأخرى بحكم مهامها ووظائفها.

أدى هذا إلى بروز توجهات جديدة تبحث في المناهج والأساليب التي تسمح لهذه المؤسسات من التكيف مع التحولات، ومواجهة التحديات بشكل علمي -المناجمنت -، من خلال خلق نمط جديد للتفكير في حل المشكلات، يحث على الابتكار والإبداع داخل المؤسسات وهو منهج " التفكير التصميمي " الذي طورته شركة IDEO.

تشهد المكتبات العمومية في الجزائر نفس التحديات التي تواجهها مثيلاتها في العالم، بحكم القواعد والأسس العامة التي تشترك فيها، غير أن الوضع بمؤسساتنا قد يتعدى ذلك، حيث عرفت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة انجاز بنية تحتية مهمة للمكتبات العمومية، حرصت من خلالها على مطابقة المعايير الدولية، وإعادة النظر في وضعية هذه المكتبات مقارنة بسابقاتها، غير أن طريقة تسيير هذه المكتبات لازالت تخضع للأساليب التقليدية، فتصميم النشاطات والبرامج بها يكون من خلال ما تمليه السياسة الداخلية لكل مكتبة (مسؤول المكتبة) للمستخدمين، والتي قد تؤول إلى التقليد للنماذج العالمية الناجحة.

يجعلنا هذا نقف عند المشروع الجديد الذي تبنته الجزائر، والظروف التي تمر بها هذه المكتبات على المستوى القانوني، الممارسات (التصورات)، وحتى التكوين في مجال المكتبات، بهدف تكييف منهج " التفكير التصميمي ".

من الناحية المنهجية، تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات تتمثل في:

- النصوص القانونية الواردة والتي تحكم سير وتنظيم هذه المكتبات سواء التابعة لقطاع الثقافة أو الجماعات المحلية؛

- إجراء مجموعة من المقابلات مع مسؤولي المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية حول الصعوبات التي تواجههم في تسيير هذه المؤسسات؛

- استطلاع لآراء مجموعة من المكتبيين حول التكوين في مجال المكتبات، وهل يسمح لهم بالتعامل مع كل المشاكل التي قد يواجهها في العمل.

1. مفهوم منهج التفكير التصميمي " Design thinking ":

خاض العديد من المسيرين في منهج " التفكير التصميمي " Design thinking وقدموا له تعريفات عديدة، انطلاقا من ترجمته إلى اللغة العربية، حيث ترجمه بعض الباحثين بـ " تصميم التفكير " وهذا راجع إلى استخدام كلمة

design في اللغة الانجليزية التي تأتي في صيغة " اسم " أو " فعل " ولا تظهر كـ " صفة " (Tenney, Merle, 2016)، فتكون بذلك الترجمة صحيحة لكنها لا تقدم الوصف الحقيقي والأبعاد الضمنية للمنهج، إذ أن استخدام الكلمة في هذا السياق خارج عن القاعدة العامة ويراد به وصف حالة أو طريقة للتفكير (مثل التفكير التحليلي، التفكير النقدي...الخ)، وهو ما نجده من خلال تقديم الباحثين للمنهج على أنه طريقة للتفكير « Design is way of thinking » وليس « Design your thinking » (Burdick, Anne, 2016)، فتكون بذلك الترجمة الصحيحة هي " التفكير التصميمي ".

برز مفهوم " التفكير التصميمي " مع ستينيات القرن العشرين، بتواز مع تناول خلالها العديد من الباحثين للمسائل المرتبطة بتشجيع التفكير، غير أن المنهج لم يعرف تطورا إلا مع شركة IDEO المتخصصة في مجال تصميم المنتجات، الأدوات، والخدمات لمختلف المؤسسات، وقد قامت الشركة بتصميم أولى نماذج الفأرة والحاسوب المحمول لشركة Apple.

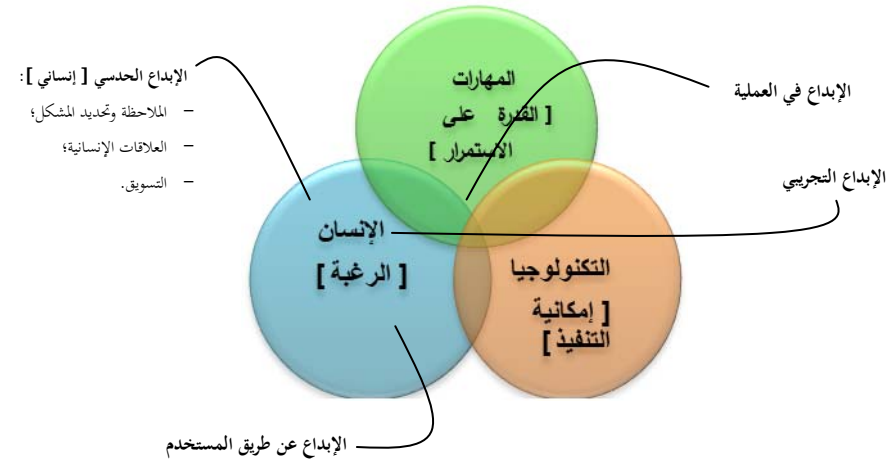
يعرف Tim Brown منهج "التفكير التصميمي Design thinking" على أنه " نظام يعتمد على الإحساس، وعلى أدوات وأساليب المصممين التي تسمح للفرق متعددة المهارات من الابتكار والذي يتكيف مع: احتياجات المستخدمين، إمكانية تنفيذه، والقدرة على الاستمرار " (Tiphaine, Gamba, 2016, p.10). كما يقدم القائمون على هذه الشركة تعريفات أخرى لـ " التفكير التصميمي" على أنه " منهجية لقيادة مشاريع إنتاج الأفكار والإبداع، بحيث تكون لهذه الأفكار القدرة على التأثير وإحداث التغيير التنظيمي " (Péché, Jean-Patrick Et Al., 2016)، أو هو " مقاربة تسمح بالإبداع، من خلال سلسلة من الخطوات التي من شأنها أن تساعد في تصميم أفكار وإيجاد حلول جدية " (Leac, Jean-Pierre, 2016).

يمكن اعتبار منهج " التفكير التصميمي " أحد المقاربات المبتكرة حديثا في المناجمنت التي تحفز على الإبداع، وتسمح بالتوليف بين التفكير التحليلي والتفكير الحدسي الذي يعتمد أساسا على ردود أفعال المستخدمين (Mathieu, F., & Hillen, V., 2016, p.18)، إذ يعتبر أحد أساليب العصف الذهني Brainstorming، فهو يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

1- المستفيدين/ المستخدمين.

2- إنتاج الأفكار/ الإبداع.

إن ما يجعل الحلول المقترحة في هذا المنهج فعالة، هو القدرة على تحويل الفكرة إلى تصميم عملي، إذ تبنى عملية التصميم هذه على ثلاثة عناصر أساسية مكونة لمفهوم " الإبداع " وهي: الرغبة - إمكانية التنفيذ- القدرة على الاستمرار، وهو ما يجعل الفكرة أو الخدمة المبتكرة مرغوبة على المستوى الإنساني، وممكنة على المستوى المالي والتكنولوجي، ويقدم الشكل رقم 01 العناصر التي يقوم عليها هذا المنهج والمتمثلة في:



الشكل رقم 01: عناصر التحفيز في منهج " التفكير التصميمي " حسب Tim Brown
(Mathieu, F., & Hillen, V. ,2016, p.17)

2. مراحل تطور منهج " التفكير التصميمي ":

1950: طرح صانع الإعلانات الأمريكي Alex Osbon النقاط الأولى حول تقنية العصف الذهني، حيث روج لدى مختلف المؤسسات والشركات مسألة التفكير الإبداعي.

1960: تم إنشاء أول برنامج عمل مشترك بين الإدارات بجامعة " ستانفورد "، يرتكز على جعل الإنسان محور تصميم المنتوج.

1987: نشر Peter Rowe كتابا بعنوان « design thinking » بمعهد MIT، يشرح فيه خطوات عمل هذا المنهج.

1991: قام David Kelly من Palo Alto بتأسيس وكالة مختصة في التصميم IDEO، طورت من طرق حل المشاكل، وترتكز على ثلاثة مفاهيم أساسية شكلت شعارا لدى العاملين بها (التقاسم، الديناميكية، الاستجواب).

1999: قامت شركة IDEO بتصميم Caddie لتسهيل عملية التسوق داخل المحلات والمتاجر، وقد تم تصميمه في ظرف 5 أيام.

2000: بروز العديد من المنشورات، المحاضرات والمؤتمرات حول منهج "التفكير التصميمي" بأكبر الجامعات بالعالم.

2001: توسع عدد الشركات والمؤسسات المتعاقدة مع وكالة IDEO تجاوزت 500 متعاون من مختلف المناطق بالعالم.

2012: إنشاء 3 مدارس لتدريس منهج " التفكير التصميمي " في كل من باريس، بكين، طوكيو.

2003 بداية استخدام المنهج في المكتبات (الجامعية، المدرسية، العمومية...)[1]

3. الحاجة إلى منهج " التفكير التصميمي " في المؤسسات:

إن ما يحمله مفهوم " المناجمنت " داخل المؤسسات، والذي يطرح العديد من المقاربات أو المناهج لإدارة المشاريع التي ترتبط عادة بأهداف مسبقة يتم تحديدها وفق الزمن وتكييفها مع الكفاءات المتوفرة، والتي تتطلب في الغالب عملية التدريب المستمر للمدراء من أجل مسايرة التحول أو التغيير الحاصل في البيئة (التطور التكنولوجي، التغير في ممارسات المستفيدين، تذبذب في القوى العاملة...الخ)، وكذا الوجود الفعلي لأدوات إدارة المشاريع (عقد الأهداف، تحليل الأثر، مخطط غانت...الخ)، وهي الأدوات التي تساعد في عملية التخطيط والتنسيق ومراقبة المخاطر في المقام الأول.

وتلجأ المؤسسات العمومية في إدارة المشاريع اليومية (الأنشطة، الخدمات...الخ) لمنهج " التفكير التصميمي " لارتباطه بالجانب الإبداعي وليس بالأهداف المحددة مسبقا، إذ تبنى المقاربة فلسفتها على تحديد الحاجيات الأولية في الحين، وعلى العمل على ترجمتها لتجعل منها هدفا أصليا.

4. استخدام " التفكير التصميمي " في المكتبات:

إن ما تطرحه المؤسسات، عمومية كانت أو خاصة، من مشاكل ينطبق على وضعية المكتبات كونها مؤسسات لديها مواردها الخاصة (المادية، البشرية، المالية، التكنولوجية)، والتي أصبحت تطرح صعوبات في كيفية إدارة (الفضاءات، النشاطات، الخدمات، المشاريع...الخ) عقب التحولات الحاصلة، ما يجعل البحث أو التفكير في طرق جديدة تعزز عملها انطلاقا من الفهم الحقيقي لاحتياجات الزبائن – المستخدمين أو المستهدفين، شرطا يمكنها من الاندماج داخل المجتمع.

ما يدعم هذا التوجه هي التحديات التي بات يطرحها المكتبيون والمتخصصون في أعمال المؤتمرات والملتقيات (الدولية، الإقليمية، الوطنية) من جهة، وما يصدر عن المنظمات الدولية (اليونسكو، الإيفلا) من مبادرات ومنشورات إزاء تصاعد المهام والخدمات، والخبرات من جهة أخرى، إذ لم تعد مهام المكتبة تقتصر على عمل المكتبي خلف مكتبه، بل أصبح لابد من البحث في كل الوسائل لتحسين الخدمة من أجل إرضاء واستقطاب كل المواطنين على تنوعهم، والعمل على تطوير وتنمية المجتمع.

وعلى ذلك، ومن أجل خلق مكتبة فاعلة قادرة على مواجهة كل التحديات والتكيف مع كل هذه التحولات، لابد من البحث عن التجديد انطلاقا من الفهم

---

[1]- انظر الجدول الموضح لأهم المشاريع التي تبنتها المكتبات حول العالم من خلال العمل بمنهج " التفكير التصميمي " على الرابط التالي: http://lrf-blog.com/2016/08/23/liste/

الحقيقي لاحتياجات المستفيدين الحقيقيين والمحتملين على حد سواء، وهو ما دعى إليه "ستيفن دبنر" في قمة جمعية المكتبات الأمريكية في سنة 2014، حيث أكد انه لابد على أمناء المكتبات من إعادة تدريب العقل بحيث نتمكن من حل المشكلات والتفكير الخلاق لإيجاد حلول بطريقة جديدة وممتعة.

يتحدى "ستيفن دبنر" أمناء المكتبات في كتابه " كيف تفكر بشكل استثنائي " أن يجيبوا بالقول " لا أعرف لكنني سأحاول معرفة الأمر " ويسترسل في ذلك التحدي مطالباً إياهم بوضع الحجج الأخلاقية أو الحس الأخلاقي والذي يعرف في الثقافة الغربية بالبوصلة الأخلاقية Moral Compass جانبًا عندما يتعلق الأمر بالبحث عن حلول للمشكلات، طالما أن الحلول اللاأخلاقية لا يتم اختيارها في النهاية، فنحن دائما قادرون على التوصل لخلق طرق إبداعية لحل المشكلات بشكل مغايرٍ لما تقدمه الحلول التقليدية (حايك، هيام، 2016).

وفي هذا السياق تناول العديد من المختصين منهج " التفكير التصميمي " وكيفية تطبيقه في المكتبات، وكان من بينهم: Nicolas Beudon, Emilie Barbier, Emmanuelle Painvin, Pascale Chartier، كما استطاعت العديد من المكتبات العمومية في العالم الخوض في هذه التجربة من خلال التعاون مع شركة IDEO التي قامت بتدريب وتكوين عشرات المكتبيين في مجال " التفكير التصميمي "، وقد نشرت على إثر ذلك دليل Le KIT بعنوان " Le Design thinking en bibliothèque ".من بين هذه التجارب الرائدة نذكر:

1. تجربة المكتبة العمومية بشيكاغو: قامت المكتبة باعتماد المنهج في تنظيم فضاءاتها؛ البحث عن خلق خدمات جديدة؛ التفكير في طرق جديدة لتقديم العروض...الخ. كما تبنت المكتبة مشروعا يخص فئات الشباب من أجل تطوير الأنشطة وتشجيع المطالعة لدى هذه الفئة من المجتمع، وقد اعتمدت فيه على عقد لقاءات بين مكتبيين وخبراء وعائلات من المجتمع المعني لتوضيح خطوات عمل المشروع. وانتهى اللقاء بإنشاء مختبر للإبداع الفني للمراهقين.

2. تجربة مكتبة Arhus: هذا النموذج يعكس رواج المشروع خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وهي إحدى المكتبات الدنماركية والتي تبنت هذا المنهج، فخصصت لذلك جماعات عمل مجهزة بحقائب تتوفر على مجموعة من العتاد التي تساعد في انجاز المشاريع الإبداعية التي قد تصادفهم في عملهم اليومي (أقلام ملونة، غراء، عجين...الخ)، وقد أكد Rolf Hapel مدير المطالعة العمومية بالمدينة على أن المشروع ترتبت عنه فائدتين هما:

أ- أخذ احتياجات وطلبات المستخدمين على محمل الجد، والاستماع لهم باعتبارهم أفراد ناشطين يسهمون في تغيير المكتبة، وليس كونهم فقط مستهلكين سلبيين؛

ب- مساهمة المستخدمين في إنشاء خدمات جديدة ذات جودة، وتجسيد العمل الديمقراطي. (Comment introduire le

design thinking en (bibliothèque ?, 2015

3. مشروع Biblio Remix:
تبنت المكتبة العمومية بـ Rennes المشروع في جوان 2013، بمشاركة مختلف المهارات (مكتبيين، قراء، مصممين، مهندسين، مستخدمين وغير مستخدمين للمكتبة)، حيث تم عقد اجتماعات لتحفيز الإبداع والابتكار المشترك لخدمات المكتبات، قدم خلالها المشاركون الأسئلة، والمشاكل المتعلقة بالمكتبة، وتقديم اقتراحات ومشاريع تهدف لصناعة مكتبة " مثالية " تجسد على ارض الواقع.

يهدف المشروع إلى إيجاد حلول مبتكرة من خلال استعمال مخيلة السكان – من المترددين على المكتبة أو غير المترددين-، والفاعلين في الشؤون العامة وأصحاب الابتكارات (فنانين، مصممين، مطوري برامج في الإعلام الآلي...)، حيث يتم استعمال التفكير الجماعي في كيفية صناعة " مكتبة الغد " بين سكان المنطقة والمكتبيين وأفراد آخرين ذوي كفاءات متعددة (L'agora, espace d'échanges, 2013).

5. مجالات استخدام منهج " التفكير التصميمي " في المكتبات

إن ما يوحي به مفهوم " التصميم " في الغالب هو إعطاء البعد الجمالي للأشياء، لكن ما يطرحه منهج "التفكير التصميمي " أوسع من ذلك بكثير، حيث يكمن في البحث عن حلول لكل التحديات التي تواجه المكتبة سواء من حيث المساحة، البرامج، الخدمات، الأنظمة وغيرها، وهذا ما أكدته دراسة قامت بها شركة IDEO على مجموعة من المكتبات في العالم التي تواجه بطبيعة الحال تحديات مختلفة، والتي خلصت إلى إمكانية استخدام منهج " التفكير التصميمي" للتطوير (Design Thinking for Librairies ,IDEO, 2015, p.17):

1. الأنظمة: يتشكل النظام من عناصر متعددة كالمصالح الواحدة، العلاقات، الاحتياجات، والتي هي في حاجة إليها أي مؤسسة بما فيها المكتبة. وعليه فإن تصميم الأنظمة يقوم على الاندماج المتعدد لخدمات مترابطة يكون لها تأثير، كتصميم شراكات وشبكة علاقات مع المؤسسات التعليمية والجمعيات بهدف خدمة المنفعة العامة أو البحث عن مقاييس جديدة تجعل المكتبة أكثر فاعلية.

2. الفضاءات: كثيرا ما يعاني المكتبيون من سوء استخدام المساحات في المكتبة، والتي يسمح هذا المنهج بمعالجتها، عن طريق إعطاء الفرصة للمكتبي كمصمم لإعادة النظر في هذه الفضاءات واستغلالها استغلالا مثاليا، كما أن ما تطرحه التوجهات الحديثة التي تجعل من المكتبات بمثابة " منزل ثاني "، تحث على التفكير في الجانب الجمالي لها سواء في " فضاء العمل " أو في الفضاء الخاص بـ " المكتبي " مما يعطيه القدرة على التركيز والعمل براحة، أو على مستوى " فضاء القراء " مما يجعله يقضي أوقاتا طويلة دون الشعور بالتعب.

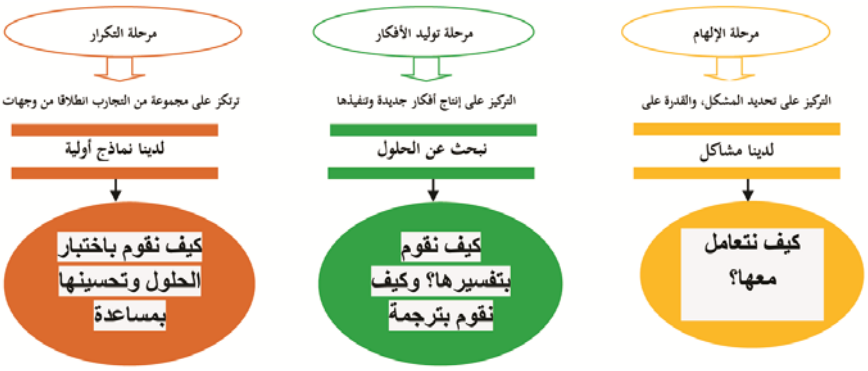
3. البرامج: تعتبر محطة مهمة لاعتماد المنهج، إذ تتشكل هذه البرامج

داخل المكتبات في الغالب من سلسلة من الأحداث تبنى عليها، يمكن تعديلها أو تكرارها بأسلوب جديد، والمكتبي في هذه الحالة هو " المصمم " لهذه البرامج، لذلك يحتاج لمعرفة كيفية تسييرها، والموارد التي قد يحتاجها، أو السياق (المادي، اللامادي) الذي تطرح فيه.

4. الخدمات: تسعى المكتبة لتكون محور التحول والتقدم في المجتمع من خلال العمل على تصميم وتطوير خدماتها، وتقوم هذه الخدمات في العادة على وسائل ممنهجة كوسائل الاتصال والتكنولوجيا، لذلك يصبح التفكير في تصميم خدمات مساعدة ذات صلة بذلك كأن يقوم المكتبيون بتدريب الكبار على كيفية استخدام هذه التكنولوجيا لتحقيق المساواة.

6. خطوات عمل منهج " التفكير التصميمي ":

يعتمد منهج " التفكير التصميمي " كغيره من المناهج والأساليب المعتمدة في المناجمنت على مجموعة من الخطوات البسيطة التي تضبط سير وتنظيم المشروع، وقد تشكلت هذه الخطوات عبر مراحل حيث قدم Rolf Faste في أعماله 7 مراحل لمنهج التفكير التصميمي، لتختزل بعدها مع Jeremy Gutshe إلى 5 مراحل، وتستقر في الأخير على 3 مراحل حددها Tim Brown تشمل كل العمليات التي ذكرها من سبقه في ذلك وهي :



الشكل رقم 02: يوضح خطوات عمل منهج " التفكير التصميمي "

(Design thinking in a Day, IDEO, 2016, p.3)

الانطلاقة:

لكل مشروع نقطة الانطلاقة التي تعبر عن وجود مشكل راجع إما لنقص موجود، أو محاولة لتحسين خدمة ما أو بداعي التغيير. وعليه فإن منهج التفكير التصميمي يعتمد كمرحلة أولية على تحديد المشاكل، والنظر إلى هذه المشاكل على أنها فرصا داخل المكتبة كأن تسعى إلى:

– استهداف فئة معينة (فئة المراهقين مثلا).

– تطوير وابتكار خدمات جديدة؛

– خلق فضاء للعمل الجماعي.

وعليه لابد من تحديد المشكل باستخدام سؤال:

كيف يمكن أن... ؟
Comment pourrait-on… ?

وهي صيغة بسيطة تسمح بتبني عقلية موجهة نحو ابتكار حلول ملموسة. (Design thinking in a (Day, IDEO, 2016, p.4

1- مرحلة الإلهام:

تعتبر أول خطوة بعد تحديد المشكل، وترتكز على معرفة احتياجات الزبائن من خلال مجموعة من المصادر التي تشكل " مصادر إلهام " بالنسبة للمكتبي نذكر منها:

– الملاحظة والمراقبة.

– التحدث مع أفراد المجتمع.

– الاستماع لآراء الزبائن.

– أن تضع نفسك في مكان الزبون/القارئ.

– القيام بزيارات غير متوقعة.

تشكل هذه المصادر وغيرها تقنيات تساعد على تسجيل الأفكار الجديدة، المفاجئة والغير متوقعة، ليتم بعد ذلك تحديد الأشخاص الذين اقتربوا من المشكل واستطاعوا أن يجذبوا الانتباه، وجعل أفكارهم مواضيع الهام. (Ibid, p.p.6-7)

2- مرحلة توليد الأفكار:

يسمح منهج " التفكير التصميمي " بإشراك الجميع في حرية الإبداع، وتقديم تصورات لحلول ملموسة تسد الاحتياجات، وهي تخضع لمجموعة من القواعد منها:

– الامتناع عن إطلاق أحكام مسبقة.

– تشجيع الأفكار حتى لو كانت غريبة أو غير واقعية.

– الاستماع وتجريب أفكار الآخرين.

– أن لا ينسى المكتبي سبب وجوده.

– يحق لكل شخص الحديث في وقته المحدد.

– الاعتماد على التفكير البصري (رسومات، أشكال...الخ).

– التركيز على الكم (كأن تولد 50 فكرة في 10 دقائق).

تعتبر هذه المرحلة خطوة مهمة من مراحل التفكير التصميمي، وهي تشكل احد أساليب العصف الذهني brainstorming، أي انه بعد تجميع عدد من الأفكار أصبح لابد من اختيار الأحسن منها، أي الأقرب والأصلح لحل المشكل المطروح ولتشكل

مخرجات جديدة تعرض من خلال إنشاء نماذج، مطويات، لعب الأدوار..الخ. (Ibid, p.p.8-12)

3- <u>مرحلة التكرار:</u>

وهي المرحلة الأخيرة: فبعد النجاح في تحقيق الفكرة وتجسيدها على ارض الواقع، تقوم (المكتبي) على عرض هذه النماذج على المستخدمين واخذ آرائهم لمعرفة ما يصلح وما لا يصلح في الفكرة المنجزة، وكيفية تحسينها تدريجيا، وتعتمد هذه العملية على :

– نشر هذه النماذج على المواقع الالكترونية حتى يتفاعل معها الناس ويقدموا إضافاتهم للمشروع أو الفكرة،

– وضع قائمة بكل ما تم اكتسابه أثناء انجاز المشروع ليتمكن المكتبي بعدها من تشكيل فريق يتعمق أكثر في الفكرة. (Ibid, p.p.13-14)

فاعلين في المجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك من خلال:

– القدرة على التفكير في تجارب ملموسة (التصور).

– التفكير والمراقبة (العرض).

– القدرة على وضع تصور تجريدي (فكرة).

– القدرة على التجربة (الفعل).

7. "التفكير التصميمي" وممارسات الوساطة في المكتبات:

يسمح منهج "التفكير التصميمي" بإدخال طرق عمل جديدة داخل المكتبات تهدف إلى تعزيز وتطوير الخدمات والنشاطات والبرامج وكذا إلى تغيير الذهنيات على مستوى:

– مدير المؤسسة : كونه المسؤول الأول الملزم بتبني الحلول والأفكار والنماذج.

– الممارسات : الخروج من فكرة مكتبي خلف المكاتب، إلى وسيط يتقرب من المستخدمين ويحتك بهم لمعرفة احتياجاتهم.

تجسد ممارسات هذا المنهج مفهوم الوساطة في المكتبات التي تبحث في " جودة التفاعل "، هذا المفهوم الذي يؤكد فكرة أن المكتبة ليست فقط لنقل وتوصيل المعارف، وإنما في القدرة على البحث مع الزبائن/ القراء على وسائل تسمح لهم بأن يكونوا

8. منهج " التفكير التصميمي " فرصة للمكتبات العمومية بالجزائر:

1.8. وضعية المكتبات العمومية في الجزائر:

أ- على المستوى السياسي-القانوني:

تعرف الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة تحولا في مؤسساتها وهياكلها خاصة الثقافية منها، والتي تبنت من خلالها انجاز مشروع المكتبات العمومية على مستوى كل جميع

ولايات الوطن، كما عملت على إعادة هيكلة وتنظيم هذه المؤسسات بما يتوافق مع المعايير الدولية (اليونسكو-إفلا)، ومراعاة التغيرات الحاصلة في التنظيم الاجتماعي والحضاري، والنمو الديمغرافي، بهدف تحسين وضعية هذه المؤسسات وتقريبها من المواطنين، وعليه نجد فئتين من المكتبات العمومية في الجزائر هي:

الفئة الأولى: مكتبات تابعة لوزارة الثقافة تحت تسمية "المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية"، ولها ملحقات تحمل تسمية " مكتبات المطالعة العمومية " وهي حديثة من حيث التأسيس والمفهوم، ينظمها ويحدد مهامها المرسوم التنفيذي رقم 12-234 المؤرخ في 3 رجب عام 1433 الموافق 24 مايو سنة 2012.

الفئة الثانية: المكتبات العمومية التابعة للجماعات المحلية (البلديات) يحدد مهامها المرسوم التنفيذي رقم 81-382 مؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق لـ 26 ديسمبر سنة 1981، والذي تم تعديله بقانون البلدية رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 ديسمبر 2011، يتعلق بالبلدية، يحدد صلاحيات البلدية والولاية في مجال الثقافة من خلال إنشاء وتسيير المكتبات البلدية وتشجيع المطالعة العمومية.

إن الهدف من وراء انجاز شبكة المكتبات العمومية عبر التراب الوطني تمتثل للمعايير والتصريحات الدولية (اليونسكو-إفلا)، سواء من خلال خلق مؤسسات جديدة كمشروع "مكتبات المطالعة العمومية "، أو إعادة تنظيم المكتبات العمومية الموجودة مسبقا (مكتبات البلديات) هو تحقيق الوحدة الوطنية وتدعيم السياسة الوطنية للمعلومات، الثقافة، التكنولوجيا، بهدف التأسيس لـ " مجتمع المعلومات " هذا المشروع الذي تبنته الجزائر عقب القمتين العالميتين لمجتمع المعلومات (القمة العالمية 1 بجنيف 2003، والقمة العالمية 2 بتونس 2005).

استطاعت الجزائر أن تخلق شبكة لمكتبات المطالعة العمومية، إلا أن الوضعية القانونية لهذه المكتبات لا تزال تتسم بالغموض مما يوضح فشلها الجزئي في تفعيل نشاطاتها داخل المجتمع؛ فهي تفتقر إلى النصوص التي تحكم سيرها وتنظمها، وتحدد مهامها وأدوارها ونطاق عملها لترتقي إلى مستوى التحولات التي تعرفها هذه المكتبات في العالم، وهو ما يجعلنا في حاجة إلى تبني الأساليب والمناهج الحديثة للتسيير.

كما أن الخلفية التي أنجزت عليها هذه المكتبات، والأهداف المنوطة بها تشير إلى تصاعد وتنوع في مهامها ووظائفها، خاصة تلك التي تعكس دورها الاجتماعي، والذي يتطلب دفع مكتباتنا للالتزام بهذا الدور لتكون قادرة على خلق مجتمع قادر على التعايش معا؛ ويعتمد هذا على إدراج مناهج وطرق التسيير الحديثة داخل هذه المؤسسات، مما يتيح الفرصة للأفراد والجماعات على العمل الإبداعي والابتكار والتفاعل داخل هذه الفضاءات.

ب- المستوى الاقتصادي:

لاقى مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر مع

مطلع الألفية الثالثة اهتمام السلطات العمومية، حيث تمت إعادة إنعاش القطاع الثقافي من خلال تخصيص ميزانية معتبرة، عرفت على إثرها هذه المؤسسات تغييرا في شكلها الهندسي المعماري، وفي تنوع فضاءاتها التي تسمح لها بالقيام بنشاطات متعددة. وهي الراحة المالية التي سمحت لها بأن تنشط في مجال الكتاب والمطالعة، من خلال التخطيط لبرامج سنوية، أو القيام بنشاطات مناسباتية (ثقافية، علمية، تاريخية...الخ). لكن، وعلى الرغم من أن هذه البرامج والنشاطات تخصص لها ميزانيات كبيرة إلا أن هذه المكتبات لم تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة لها منذ انطلاقتها التي تجاوزت 5 سنوات.

أما عن المكتبات التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتي يطلق عليها " مكتبات البلديات "، فهي من بين المؤسسات التي ابتكرتها الجزائر منذ الاستقلال لترقية الكتاب والمطالعة العمومية، غير أن الوضعية المالية للبلديات خاصة أمام ما تحمله من مهام ومشاريع متنوعة داخل المجتمع، جعلها عاجزة عن تمويل هذه المكتبات، وهو ما خلق صعوبة في تفعيلها، كما أصبح رؤساء البلديات يتنازلون عن بعض هذه المكتبات لصالح وزارة الثقافة لتسيرها بذلك المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

كما عرفت المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية خلال سنة 2016 الدخول في مرحلة التقييم عقب تراجع الميزانية التي تأثرت بالأوضاع الاقتصادية للجزائر (نتيجة تراجع أسعار البترول)، وهو ما فرض على هذه المؤسسات الانفتاح على المحيط الخارجي والبحث عن مصادر تمويل جديدة، الأمر الذي يتطلب التفكير في إنشاء علاقات وشراكات جديدة يمكن تجسيدها من خلال اعتماد المنهج " التفكير التصميمي ".

ت- على مستوى الممارسات (التصورات):

أدى غياب سياسة ثقافية واضحة إلى خلق غموض في طريقة تسيير هذه المؤسسات لدى القائمين عليها، أو تحديد نطاق عملها، وأدوارها الجديدة في المجتمع، وعليه فقد نلاحظ نمطين في طريقة تسيير هذه المكتبات، ترتبط برؤى هؤلاء المسؤولين، يمكن تمثيلها في:

<u>الرؤية الأولى:</u> يكتفي أصحاب هذه التوجه بالتقيد بما هو منصوص عليه في القوانين التي تضمنتها والتي تحدد المهام المرتبطة بها، خصوصا ما يتعلق بتوفير المجموعات ومعالجتها وإتاحتها للجمهور. كما تجد هذه الفئة على أنه لابد على القارئ من التوجه إليها لأنها توفر له الفضاء، والمجموعات بالمجان.

<u>الرؤية الثانية:</u> يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لابد من التوجه إلى القراء من خلال نشاطات وبرامج تمس كل شرائح المجتمع، غير أن عملية تحديد هذه البرامج والنشاطات تقع غالبا في دوامة تقليد أو محاكاة النماذج العالمية الناجحة التي تتصف مجتمعاتها بخصائص معينة، قد تختلف في طريقة التفكير والقبول، في الموارد المستخدمة والاحتياجات الفعلية، وكيفية تقديمها أو عرضها، وهذا ما قد يجعل تجسيد هذه

النشاطات على أرض الواقع قد لا ينجح بنفس الوتيرة التي لاقتها في الدولة المبتكرة للفكرة.

إن التوجهات وطريقة التسيير التي تحدد من خلالها كل مكتبة نظامها الداخلي وبرامجها ونشاطاتها وخدماتها لتمليها بعد ذلك على زبائنها (القراء)، يجعلها تجد صعوبة في تحقيق أهدافها المسطرة، وفي توسيع قاعدتها الجماهيرية، وهو ما تؤكده المؤشرات المطروحة حول عدد المنخرطين داخل هذه المكتبات والذي بلغ 70.000 منخرط على المستوى الوطني خلال سنة 2016؛ ما يجعل التفكير في ضرورة تبني منهج جديد لتصميم خدماتها، نشاطاتها، وبرامجها يرتكز على مقاربة تسمح بإشراك الزبائن/القراء.

ث- الموارد البشرية المؤهلة في المكتبات العمومية:

يشكل التكوين الذي يتلقاه المكتبي أمرا أساسيا ليصبح قادرا على مسايرة كل التحديات التي قد تواجهه، ومما لاشك فيه أن تخصص علم المكتبات مبني على جزئين مهمين يرتبط أحدهما بالجانب التقني، والآخر بالجانب الفني (الإبداع).

منذ اعتماد التكوين بالمؤسسات الجزائرية في هذا المجال وهو يتصف بالعمومية، دون تحديد تخصصات تسمح بتكوين مكتبيين متخصصين في مجال معين (مكتبات عمومية، أو مدرسية، أو جامعية...الخ)، كما يركز أساسا على الجانب التقني، حيث يلقن المكتبي أو أخصائي المعلومات على كيفية معالجة الوثائق (التصنيف، الفهرسة، التحليل، التكشيف...الخ)، وهو ما يجعله يواجه صعوبات ترتبط بكيفية تسيير وتدبير هذه المؤسسات (الخدمات، النشاطات، البرامج)، خاصة منها العمومية. وتكمن الصعوبة الأولى التي تواجه مسيريها في غياب الجانب الحسي للمكتبي، وفي عدم قدرته على الاتصال مع الجمهور على اختلاف فئاته (شيوخ، شباب، أطفال) ومعرفة احتياجاته، ما يحتم عليه الاكتفاء بما لقن له، أو السعي إلى التقليد دون تحليل الأوضاع أو إدراك الحاجيات وهو ما يفسر العبارة الرائجة في كون " التكوين في الجامعة شيء وما هو معمول به على ارض الواقع شيء آخر".

ما نلاحظه ايضا داخل هذه المؤسسات هو افتقارها إلى الموارد البشرية الكافية لتأدية مهامها بالمقارنة مع الفضاء (المساحة) والجمهور العريض لذي يؤمها، حيث لا تراعي لا المعايير الوطنية ولا العالمية من حيث عدد الموظفين، ما يجعل العمل على إشراك المختصين والرواد في مشاريعها أمرا ضروريا لتجاوز الصعوبات التي تواجهها في الحياة اليومية.

2.8. إمكانية استخدام منهج " التفكير التصميمي " في المكتبات العمومية بالجزائر:

يعتبر منهج " التفكير التصميمي " فرصة للمكتبات العمومية في الجزائر من أجل إحداث التغيير أو التجديد، في طريقة تسييرها، إذ تؤكد المؤشرات التي يطرحها الباحثون من خلال البحوث الأكاديمية أو أعمال الملتقيات والمؤتمرات الصعوبات التي

تواجهها هذه المؤسسات في القدرة على الإحاطة بكل الفئات الاجتماعية، بالإضافة إلى غياب وثيقة رسمية للجهات الوصية توضح وضعية هذه المؤسسات وعلاقتها مع المستفيدين.

إن إمكانية تكييف منهج "التفكير التصميمي" داخل المكتبات العمومية في الجزائر اليوم قائمة، خاصة في سياق الوضع السياسي والقانوني والاقتصادي، بل وحتى المهني الذي تمر به هذه المؤسسات، والذي يمكن تفسيره من عدة جوانب هي:

– أن المشرع الجزائري يستخدم كلمة " الخصوص " وكلمة " لاسيما " عند تحديد مهام هذه المكتبات، وهذه الكلمات تستخدم في العادة لإخراج بعض ما يتناوله الخطاب، كما أنه لا يوجد في مقابله نصوص تمنع القيام بمهام أخرى، بل على العكس فإن المرسوم التنفيذي 08-383 مؤرخ في 28 ذو القعدة 1429 هـ الموافق لـ 26 نوفمبر 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالثقافة؛ والذي ينص على ضرورة " القيام بالأبحاث والدراسات والتحقيقات لاسيما تلك الخاصة بتسيير المكتبات ومراكز الوثائق ومراكز المحفوظات وتنظيمها ". كما لا ننسى الخلفية التي أنجز عليها المشروع من خلال العمل بالتصريحات الدولية (اليونسكو، الإفلا) التي تحدد مهام أخرى غير واردة بصحيح العبارة لكن يشملها الخطاب. هذا وقد قامت وزارة الثقافة خلال سنة 2016 بإنشاء مجموعة من الورشات التي يقودها مدراء هذه المؤسسات بهدف البحث عن وسائل مبتكرة لتسيير هذه المكتبات.

– تراجع في الميزانية المخصصة لهذه المكتبات بسبب الأوضاع الاقتصادية (نتيجة تراجع أسعار البترول)، مما يجعل التفكير في ترشيد النفقات داخل المكتبات ضروريا؛ ما يتطلب الحرص على تصميم النشاطات والخدمات بشكل مدروس ومبتكر لاستقطاب الزبائن (القراء)، هذا وقد جاء في اجتماع لمدراء هذه المكتبات بالوزير المكلف على أنه لابد من البحث عن مصادر تمويل خارجية أي البحث عن علاقات وشراكات جديدة تتطلب اعتماد منهج " التفكير التصميمي ".

– تأثر هذه المكتبات بالوضعية الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فتح المجال للقائمين عليها للنقاش حول إدراج "مفهوم الجودة في المكتبات"، وهو المفهوم الجوهري لمنهج "التفكير التصميمي"، فعادة ما يصاحب كلمة "التصميم" عند ارتباطها بالمنتجات/الخدمات مفردات مثل "جذابة"، "مفيدة"، "مسلية"، والتي تعكس جودة هذه الخدمات، واستجابتها لرغبات واحتياجات الرواد.

– صعوبة خدمة الجمهور العريض والمتنوع من رف المكتبيين داخل هذه المكتبات: بسبب نقص في عدد الموظفين، أو نقص في التأهيل، وهو ما يملي عليهم ضرورة فتح مجال العمل لمتخصصين في الثقافة، والكتاب والمطالعة، وكذا فتح المجال للزبائن/المستفيدين (المنخرطين أو

المستهدفين) للإسهام في تطوير الخدمات والنشاطات، أو تصميم الفضاءات داخل المكتبة، وهو ما يقوم عليه هذا المنهج.

الخاتمة

إن وضعية المكتبات العمومية بالجزائر اليوم مرهونة بالتحولات على المستوى القانوني، وعلى مستوى الممارسات والتصورات، كما أنها مشروطة بالتكوين في مجال المكتبات، لتلاقي مشاكل التدبير والتسيير، وتلاقي فجوات لتكوين المرتكز على كيفية التعامل مع الأرصدة الوثائقية، لصالح تكوين موجه نحو الزبائن/القراء. وهي الفجوات التي غالبا ما تؤدي إلى التعقيد في عمل المكتبيين خصوصا المشتغلين منهم في المؤسسات المفتوحة لعموم الناس، والتي تقتضي تشجيعا للمطالعة العمومية، كما تدفع إلى التقليد في الممارسات دون الرجوع إلى دراسة للحاجيات، أو تحليل الأوضاع، أو بحث عن الحلول العلمية (المبتكرة) للمشاكل المطروحة. هذه الوضعية هي التي أوحت لنا بمحاولة البحث عن مناهج وأساليب تسمح بخلق مكتبات فاعلة بذاتها، وهو ما يتيحه منهج " التفكير التصميمي " الذي:

– يسمح إعادة تصميم العلاقة بين شبكة المكتبات العمومية (فيما بينها)، ثم في علاقتها مع المؤسسات الخارجية (الثقافية، التربوية، الترفيهية...).

– يسمح لكل مسؤول أن يبتكر طريقة من شأنها تفعيل المكتبة في بيئته.

– يخول تطوير البرامج والنشاطات والخدمات داخل المكتبات، ويجنبها المحاكاة والتقليد الأعمى لنماذج عالمية، لصالح دراسة وتحليل حاجيات الزبائن (الواقعيين والمحتملين) والاقتراب منهم.

– يتيح تخفيف الأعمال على المكتبيين من خلال إشراك المواطنين في ابتكار حلول لمشكلاتهم تجسيدا لمبدأ الديمقراطية (التحول من زبون مستهلك إلى زبون فاعل)، تكون هذه الحلول مقبولة ومرغوب فيها.

الأساس بالنسبة لمنهج " التفكير التصميمي " أنه يخرج المكتبي من دائرة التقليد أو الاكتفاء بمحاكاة للنماذج الناجحة، بل يقدم مجموعة من الأدوات والوسائل التي تشكل مصادر إلهام له، والتي تسمح لكل مكتبة من تصميم خدماتها ونشاطاتها وبرامجها بما يتكيف مع حاجيات وتطلعات زبائنها (القراء)، تقوم هذه العملية على إشراك الزبائن/القراء في عملية التصميم، كما تزيد هذه العملية من ثقة الجمهور في المؤسسة؛

إن تبني هذا المنهج في عمل المكتبات بالجزائر يعتمد على ذهنيات مدراء بهذه المؤسسات وعلى قدرتهم على تبني أفكار الزبائن والتخلص من كل أوجه الخوف والفشل والنقد المستمر، وعلى ممارسات المكتبي- الوسيط البعيد عن الأعمال الروتينية خلف مكتبه، بل يجعله يتقرب من المستخدمين/الزبائن والتعرف على حاجياتهم وتطلعاتهم.

منهج " التفكير التصميمي " ليس منهجا أو وسيلة فقط، بل هو طريقة تشجع على التفكير والعمل الجماعي، وهو احد الأدوار الأساسية للمكتبات العمومية اليوم والتي تتمثل في تشغيل التفكير الجماعي (العمومي).

المراجع

– حايك، هيام. (جوان، 2014). **المكتبات من الآن فصاعدا: تخيل مستقبل المكتبات**. الإتاحة على : http://blog.naseej.com (Consulté le 25.07.2017)

– قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 ديسمبر 2011، يتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.37.

– مرسوم تنفيذي رقم 08-383 مؤرخ في 28 ذو القعدة 1429 هـ الموافق لـ 26 نوفمبر 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالثقافة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.68.

– مرسوم رقم 12-234 مؤرخ في 3 رجب عام 1433 الموافق 24 مايو سنة 2012، يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.34.

– مرسوم رقم 81-382 مؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق لـ 26 ديسمبر سنة 1981، يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصها في قطاع الثقافة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع. 52.

– Burdick, Anne. (2009, April). "Design without designers". Conference *on the future of art and design education in the 21st century*, New York.

– *Comment introduire le design thinking en bibliothèque* ? (2016, Septembre). Repéré à http://lrf-blog.com/2015/03/20/design-thinking-2/ (Consulté le 23.07.2017)

– IDEO. (2015). *Design Thinking for Libraries.* Repéré à file:///D:/Telechargements/Libraries-Toolkit_2015.pdf (Consulté le 23.07.2017)

– IDEO. (2016). *Design Thinking In A Day : an At-a-Glance Guide for Advancing Your Library*. Repéré à file:///D:/Telechargements/Libraries-Toolkit_At-a-Glance_2015.pdf

− L'agora, *Espace d'échanges*. (2013, juillet). Repéré à https://biblioremix.wordpress.com/premiere-experience-en-juin-2013/lagora-espace-dechanges/ (Consulté le 26.07.2017)

− Leac, J. P. (2016, Février). *Qu'est-ce Que Le Design Thinking* ? [Web log post]. Repéré à https://www.lescahiersdelinnovation.com/2016/02/qu-est-ce-que-le-design-thinking/

− Mathieu F., & Hillen V. (2016). *Le design thinking par la pratique : de la rencontre avec l'utilisateur à la commercialisation d'un produit innovant pour les seniors*. Paris : Eyrolles.

− Péché, Jean-Patrick, Mieyeville, Fabien, Gaultier, Renaud. (2013). *Design thinking : le design en tant que management de projet. Entreprendre & Innover*, vol. 3. P.p. 9-20. DOI : 10.3917/entin.019.0009.

− Tenney, Merle. (2016, Oct). *"Why Is "design" Sometimes Used as an Adjective?" Why Is 'design' Sometimes Used as an Adjective?*. Repéré à https://www.quora.com/Why-is-design-sometimes-used-as-an-adjective (Consulté le 28.07.2017)

− Tiphaine, gamba. (2016). *Innover en France avec le design thinking* (Mémoire de Mastère, école national supérieure de création industrielle). Repéré à http://www.ensci.com/file_intranet/mastere_ibd/Memoire_GAMBA_tiphaine_Design_thinking.pdf (Consulté le 25.07.2017)

ملخص

تعيش المكتبات العمومية مجموعة من المفارقات ترتبط من جهة بمهامها وأدوارها الجديدة المنوطة بها والمعلن عنها في تصريحات المنظمات الدولية (اليونسكو–الإفلا)، ومن جهة أخرى التحديات التي يجدها المكتبيين أمام إعادة التعريف بأدوارها ومكانتها خاصة مع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي خلقت منافذ جديدة للوصول والحصول على الثقافة والمعلومات والمعرفة. تهدف هذه الأطروحة إلى عرض التوجهات الحديثة في علوم المكتبات والمعلومات التي تدرج مفهوم الفضاء العمومي في أسس وقواعد المكتبات العمومية، والذي يسمح ببناء قاعدة ومرجعية علمية قوية في تصور قواعد عمل هذه المؤسسات، وتحديد أبعادها ونطاق عملها، تهدف من خلالها هذه التوجهات إلى صناعة فضاءات منفتحة على المجتمع، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الثقافة، كما تحافظ بذلك على مكانتها في التخطيط الحضري خاصة مع بروز نموذج مكتبات الفضاء الثالث. كما تركز الدراسة على شرح وضبط قواعد عمل مفهوم الوساطة الثقافية في المكتبات، باعتباره مورد وآلية جديدتين تساهم في بناء هذه التحولات القوية التي تعرفها المكتبات العمومية، والتي لم تتضح معالمها بعد داخل مكتباتنا. وعليه تتناول هذه الدراسة المكتبات الجزائرية من خلال نموذج المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المنجزة حديثا على مستوى رؤساء ولايات الوطن، لنحاول إبراز مكانة هذه المكتبات في السياسة العامة، وتحديد بعض القرائن والمؤشرات التي تجعل هذا النموذج يقترب من التحولات التي تعرفها المكتبات في العالم، كما نحاول معرفة مدى اطلاع ودراية القائمين عليها بخصائص هذا النموذج الجديد مقارنة بمشاريع المكتبات المنجزة سابقا في الجزائر، والتحديات السوسيو-ثقافية والتاريخية التي تحكم نمو الكتاب والمطالعة العمومية في الجزائر، والحاجة أيضا إلى اكتشاف التحولات التي تعرفها المهنة والتي تستدعي المرور بالمفاهيم والبراديغمات الجديدة الواردة في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

المكتبات العمومية؛ المطالعة العمومية؛ الفضاء العمومي؛ المكتبات الرئيسية؛ المطالعة العمومية في الجزائر؛ مكتبات الفضاء الثالث؛ دمقرطة الثقافة؛ الوساطة الثقافية؛ الوساطة الوثائقية؛ الوساطة الرقمية.

نوقشت يوم 19 ديسمبر 2018